

مَجْمَعُ حَطَائِ الْكُتَابِ

تأليف

صلاح الدين زعبلاوي

الزعبلاوي

عُني بالتدقيق فيه وإخراجه
وصنع فهرسه

مروان البواب

محمد مكي الحسني



الرقم الموضوعي: ٤١٢/٤

الموضوع: لغة عربية.

العنوان: معجم أخطاء الكتاب.

التأليف: صلاح الدين الزعبلأوي.

التحقيق: محمد مكّي الحسني - مروان البواب.

الإشراف الطباعي: دار الثقافة والتراث.

التنفيذ: مطبعة الشامل.

عدد الصفحات: ٨٠١ صفحة

قياس الصفحة: ٢٨ x ٢١ سم

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة.

موافقة وزارة الإعلام رقم: ٩١٧٤٢ بتاريخ ٢/٥/٢٠٠٦

جميع الحقوق محفوظة لدار الثقافة والتراث بدمشق

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكافة طرق الطباعة

والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع

والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من دار الثقافة

والتراث - دمشق - سورية ص. ب ٨٢٣٥

هاتف: ٤٦١٤٠٨٦ - ٤٦٣٧١٢٣٢ - ٤٦٣٧١٢٣٣

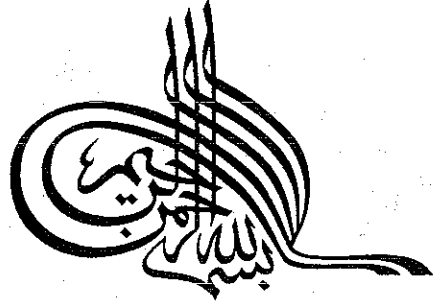
فاكس: ٤٦٣٧١٢٣٠ - ٤٦٣٧١٢٣١

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

يطلب من: دار الثقافة والتراث بدمشق للطباعة والنشر والتوزيع.





كلمة أسرة المؤلف

بقلم نجله د. رافع صلاح الدين الزعبلأوي

(أخذت المقتبسات الواردة هنا من ترجمة حياة المؤلف بقلمه في خاتمة كتابه "مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها"، ١٩٨٩)

الحمد لله الذي أنعم علينا بإخراج هذا المعجم إلى النور، وهو من تأليف الكاتب اللغوي القدير الأستاذ صلاح الدين الزعبلأوي. أمضى المؤلف -رحمه الله وأثابه أجراً عظيماً- معظم مراحل حياته في خدمة اللغة العربية. فقد بذل الجهد، وأعمل الفكر سنوات مديدة في البحث والمطالعة والتأليف في مسائل الخطأ والصواب في اللغة العربية. وقام بنشر كثير من المقالات في دوريات محكمة مرموقة مختلفة، فضلاً عن الكتب التي قام بتأليفها في الحقل اللغوي ذاته. وقد استطاع -رحمه الله- أن يتوج مجمل أعماله بتأليف هذا المعجم الذي يُعدّ حصيلة تكثيف جهده ودأبه عزيمة وإعمال ذهن وإيمان نظر وتحقيق نص وإحكام رأي وسهر ليالٍ دام سنوات كثيرة قبل انتقاله إلى الرفيق الأعلى. هذا وقد أُلّف الأستاذ الزعبلأوي في هذا المصنوع عدة كتب كان من أشهرها كتابه الأول "أخطأونا في الصحف والدواوين"، الذي يُعدّ نواة هذا المعجم. وقد بدأ بتأليفه ولم يجاوز الرابعة والعشرين ربيعاً، ونشره ولم يُتم السابعة والعشرين وذلك في عام ١٩٣٩ م، فكان له بهذا المؤلف شرف المساهمة في البعث اللغوي الذي رافق اليقظة العربية، تحقيقاً للذات القومية، هذا البعث الذي بدت لوائحه في صدر القرن التاسع عشر، واستحكمت حلقاته خلاله وخلال القرن العشرين. وقد نفذت نسخ ذلك الكتاب نفاذاً سريعاً دلّ على ما حققه من رغبة الكُتاب وما أسعفهم ببيغيتهم وحاجتهم، في سبيل التعبير، وقد كانوا يتعطشون إلى ذلك ويتشوقون.

وقد لاقى ذلك الكتاب إقبالاً كبيراً، إذ انبرى كبار اللغويين في الوطن العربي في ذلك الوقت للترحيب به وتقريظه، ومنهم العلامة الأستاذ محمد الخضر حسين شيخ الجامع الأزهر نائب رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة آنذاك، وكان مما قاله فيه في حزيران عام ١٩٤٠م في مجلة الهداية الإسلامية: "أما الطريقة التي اختارها ليسير عليها في بحثه فتتلخص في عرض الموضوع

على ما هو عليه، وتَبَيَّن موضع الخطأ وتحري وجه الصواب، مع الاستعانة بالنصوص والموازنة بينها وترجيح الأرجح وتقديم الأصح، على قدر ما سمحت به النصوص وأدى إليه اجتهاده، ولم يتأثر في تناوله من المسائل بآراء من سبقه من الأفراد والجماعات والهيئات، بل أراد أن يشاركهم في التمهيص... وأضاف من الأدلة والحجج ما لم يتهياً من قبل من نصوص وقواعد لم يسبق أن عثر عليها حين البحث" إلى أن قال "ونهجه أليق بالعلماء وأجدر بطلاب الحقيقة من رجالها الأمناء. ولا شك أن اللغة العربية تزداد بهذا الكتاب وأمثاله تمحيصاً وتهذيباً، وتخلص مما عسى أن يعلق بها من شوائب لتقرب من الكمال وتدنو من الغاية". كما قرَّظ ذلك الكتاب في ذلك العام الأديب المصري المعروف الأستاذ أحمد أمين، في مجلة الثقافة القاهرية في آذار عام ١٩٤٠م، والأستاذ الكبير أحمد حسن الزيات في مجلة الرسالة القاهرية في نيسان عام ١٩٤٠م، وهكذا فعل الباحث المشهور الدكتور صلاح الدين المنجد أيضاً في مجلة الرسالة في نيسان عام ١٩٤٠م، ولم يخرج هؤلاء جميعاً عما نوه به الشيخ محمد الخضر حسين، وتفضل به من مكانة الكتاب اللغوية وجدواه في تنقيح لغة الكتاب.

وقد حفيت الحكومة السورية يومئذ بالكتاب المذكور فأولته عنايتها، حيث أصدرت بلاغاً إلى الإدارات الحكومية بوجوب اقتنائه والإفادة منه، والأخذ بما جاء فيه من مناهج البلغاء ومسالك الفصحاء، وقد كان ذلك في ٢٢ نيسان عام ١٩٤٠م.

وبعد مضي عشرين عاماً ألف خلالها الكثير من أمثال ذلك الكتاب، كتب الباحث اللغوي المعروف الأستاذ محمد المبارك عضو المجمع العلمي العربي بدمشق آنذاك، في كتابه "خصائص العربية" وقد جمع فيه ما ألقاه في معهد الدراسات العربية العليا بالقاهرة عام ١٩٦٠م فقال : "ومن أجمع ما كتب في هذا الباب، باب تصحيح الأخطاء الشائعة، وأحكامه تأليفاً وتنسيقاً وحكماً، كتاب أخطاؤنا في الصحف والدواوين، للأستاذ صلاح الدين الزعبلأوي".

وتبعه الدكتور مازن المبارك، رئيس قسم اللغة العربية الأسبق بجامعة دمشق، في كتابه "نحو وعي لغوي" إذ قال : "ولا بد من الإشارة قبل البدء بعرض نماذج من الخطأ الدارج اليوم،

أن كتاب الأستاذ صلاح الدين الزعبلأوي يمتاز من كتب المُحدثين بجودة أسلوبه، وحسن جمعه، وتحقيق مؤلفه وتحريه الصواب، وعنايته بلغة الدواوين.

على أني لم أذكر ما ذكرته سابقاً من تقريظ الكتاب، ولم أمض في سرد ما قيل في الثناء عليه، أتمدح المؤلف أو أزهبه وأباهي - مع أنه أهل لهذا الثناء والمديح - بل لأصور مبلغ ما وفقه الله إليه في إحكام تأليف هذا الكتاب يومئذ.

هذا وقد قام الأستاذ الزعبلأوي بإعادة النظر في كتابه المذكور آنفاً "أخطأنا" فأضاف إليه ما اكتسبه من مدارس العربية خلال ستة عقود ألف خلالها عدة كتب منها : كتاب "لغة العرب"، وكتاب "مسالك القول في النقد اللغوي"، وكتاب "مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها"، وكتاب "مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها"... هذا وقد حظي المؤلف فيما نشر من فصول هذه الكتب في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق بثناء عظيم، فقد كتب شيخ اللغويين العرب الأستاذ محمد بهجة الأثري يقول : "قرأت في الجزء الأول من المجلد الخامس والخمسين من مجلة مجمع اللغة العربية كتب الله لها النمو والدوام مبحث (التضمين) للباحث اللغوي المدقق الأستاذ صلاح الدين الزعبلأوي، وهذا واحد من مباحث لغوية بارعة شرعت هذه المجلة الزهراء تنشرها له في المدة الأخيرة. وهي شهادة لصاحبها بفقهاء في اللغة العربية، وبفضله وحسن تأتبه في إعمال الفكر، والروية فيما تناوله من شؤونها، باحثاً متقصباً وناقداً متثباتاً..."

كما قام المؤلف وهو في طريق إعداد الكتاب المذكور للطبعة الثانية بإجالة يد التنقيح والتهديب وتدارك ما فاته فيه من مواد فأضافها إليه، ليخرج بعد كل هذا مزيداً منقحاً مهذباً، وقد بلغ حجمه قرابة ثلاثة أضعاف ما كان عليه.

وإننا إذ نقدر ونثمن عالياً هذا الكتاب، فذلك لما سوف يقدمه من خدمة للغة الضاد، ومن تزويد للخزانة العربية بكل ما يزيد ثقافة العربي عمقاً واتساعاً في الشؤون العلمية، والتعبير عنها بلغة سليمة واضحة دقيقة، سليمة من أي انحراف عن أصولها، واضحة بوضوح الفكر، دقيقة بدقة التعبير، لغة تتخذ أداة لمحاولة جادة من أجل مساهمة العربي في بناء الحضارة الحديثة

مساهمة أصيلة مبدعة، وحفزه إلى استئناف رسالته في رقد الحضارة الإنسانية وإيلائها ثمرات نتاجه الفكري بلسانه المبين.

وكم كان الأستاذ الزعبلوي يود أن يُخرج هذا الكتاب أثناء حياته ليرى ثمرة أعماله مجسدة في هذا المعجم، إلا أنه لم يُكتب له ذلك. فقد بذل جهداً وافراً في مقابلة كثير من العاملين على دور نشر مختلفة محاولاً نشر الكتاب، ولكن مع إجماعهم على قيمة هذا المعجم وضرورته وغزارة مواده، وخاصة في عصر كُثرت فيه الأخطاء اللغوية واستشرت، رأوا في الكتب التي تختص بعلاقة الرجل بالمرأة رواجاً أكثر وريحاً أوفر يغنيهم عن الاهتمام بكتب أكثر جدية، مما أوهن عزمهم على المضي في نشر هذا الكتاب. وكانت هذه الحقيقة تؤسف الأستاذ الزعبلوي، بل وتؤله في الصميم. إلا أنه استمر في رجائه هذا حتى باغته المرض على حين غرة، فتوقف عن العمل إلى أن وافته المنية، وكله أمل في أن يُطبع هذا الكتاب ويُنشر ليكون مصدر نفع بعد وفاته، ومنهل عطاء ومورد علم لكل قارئ مهتم أراد الاستزادة والتوسع في موضوع الخطأ والصواب في اللغة العربية. ونحن - أسرة المؤلف - رغبنا بعد وفاته - رحمه الله - أن نحقق أمنيته هذه ونرد له شيئاً طفيفاً مما آداه لنا، وقد كان لنا أباً ومربياً وأخاً وصديقاً. فنحن نظلّ مدينين له مهما قدمنا له أثناء حياته، ومهما بذلنا من أجله بعد وفاته.

حصل، بعد أن أدركته المنية، أن التقينا بصديق وفيٍّ له وعالم جليل فاضل وهو الدكتور مكّي الحسني، عضو مجمع اللغة العربية بدمشق، فعرض أن يمدّ لنا يد العون ليساعدنا على نشر الكتاب. وكم كانت بهجتنا بالغة وسرورنا عميقاً لهذا العرض من أخ كريم وعالم جليل. وقد قام هو والأستاذ القدير مروان البواب، العضو المراسل في مجمع اللغة العربية بدمشق، مشكورين ببذل كل ما يجب بذله، والخوض في كل ما يجب الخوض فيه، في تنفيذ وإتمام عملية تهيئة هذا الكتاب للنشر. فأجزل الفضل وأوفاه، إنما يُردّ إليهما لكل ما أولوه من رعاية وجهد ومثابرة في تحقيق حلم أصبح - بعون الله وفضله - حقيقةً نفخر بها، ونخلد عبرها ذكرى الكاتب اللغوي الأستاذ صلاح الدين الزعبلوي.

نبذة من حياة المؤلف

كان المؤلف محباً للعلم والمطالعة والبحث. قصد المعرفة خلال مراحل عمره من أبواب عدّة. فقد نال الإجازة الجامعية في الحقوق إلا أنه لم يعمل في مجال المحاماة. بل عُرف أستاذاً ماهراً لمادتي التاريخ والجغرافية. وألّف كتباً كثيرة في اللغة العربية أولها كتابه "أخطاؤنا في الصحف والدواوين" - الذي سبق أن تحدثنا عنه. كما مارس أعمالاً إدارية وتربوية في مناصب كثيرة، فغداً مثال الإداري والمربي الناجح والمخلص في عمله.

انطوت مكتبته على نحو عشرة آلاف كتاب. لم يكن ممن يفخرون بكثرة الكتب وهم يجهلون محتوى معظم ما جاء فيها. فالتصفح لكتبه هذه يدرك يقيناً أنّه لا بد أن يكون قد قرأها كلها. فأنت لا تتصفح كتاباً من مكتبته إلا وتجد تعليقات وملاحظات دُونت بقلمه على الهوامش. قال في ترجمة حياته (ص ٢٩٦): "وهكذا جمعت في خزانتي كل ما مسّت إليه الحاجة من المراجع، وما يمكن أن تتسع به معرفتي، وتتأصل ثقافتي وتغني خبرتي في أداء رسالتي". وقد تنوعت مواضيع تلك الكتب لتشمل معظم الحقول العلمية. فقد كان واسع الاطلاع ومثالاً للإنسان المثقف في عصرنا هذا. تكتشف كل ذلك عند مجالسته، فيروي لك قصصاً ونوادر مفصّلة ومتنوعة في مجالات كثيرة بطريقة سردية جذابة تشدُّ انتباهك وجوارحك، فأنت لا تمل من حديثه أبداً.

قضى المؤلف في خدمة اللغة العربية نحو ستين عاماً، مساهمة منه في ابتغاء لغة عربية سليمة من كل انحراف، متطورة تأذن بكل معاصرة تستسيغها روح العربية وطرائقها، لغة تواكب الحياة المتدفقة الزاخرة، لتكون لسان الحضارة الراهنة كما كانت لسان الحضارة الغابرة.

كان ينكبُّ على مطالعته وكتاباته وأبحاثه حتى ساعات متأخرة من الليل. وحقيقة الأمر أن الأستاذ الزعلابي كان يعمل بالحديث الشريف القائل: "إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملاً أن يُتقنه". فلم يكن يبحث في موضوع في اللغة العربية إلا واستقصاه إلى أبعد الحدود. كان ينتقد عبارات بعض الكتب اللغوية التي كانت تشجّع الكتاب على تبرير كل ما جهلوه من سبب استخدام لفظ ما في اللغة العربية بالاكْتفاء بقولهم "هكذا قالت العرب". فقد كان يعتقد أنه على

اللغوي المتضلع ألا يقف عند حدّ التسليم بعبارة "هكذا قالت العرب" بل عليه أن يجاوز ذلك بأن يجتهد ويدأب لاستقصاء السبب الحقيقي للفظ ما. قال في ترجمة حياته (ص ٢٨٨): "فإذا وعينا هذا كله، وعرفنا أن لغتنا نسغ تراثنا الروحي بخاصة، ووعاء إرثنا الثقافي بعامة، وأنها عروة رباطنا القومي وديوان حضارتنا، وأضفنا إلى كل ما تقدّم أني فطرت على الشغف بالمطالعة والدأب على التقصي، والصبر على مراجعة الأسفار والمطولات، كان لي من كل ذلك نوازع من الحث على دراسة اللغة، ودواع من الإغراء بالتوفر على علومها، فلم لا أحجّ كعبتها وأستلم ركنها؟" ومهما امتدت مراحل العمر وفصوله، فالنهاية قادمة لا ريب فيها. فقد اشتدّ المرض على الزعبلوي وطرحه فراشاً في الشهر الأخير قبل وفاته. وافته المنية صباح يوم السبت في ١٣ تشرين الأول عام ٢٠٠١، عن عمر يناهز التسعين عاماً أمضاه في الدأب والاجتهاد والبحث والمعرفة. تغمّده الله برحمته الواسعة وأسكنه فسيح جنانه. ويطيب لي أن أختتم هذه اللمحة إلى حياة المؤلف بدعاء جميل كان قد اختتم به سيرة حياته (ص ٣٠٢) حيث قال: "زَيْنَ اللهُ عملنا بالتقوى، فإنها الحظ الأوفر والذخر الأنفس، وأخلص سعيها لوجهه، وأوسعنا من عافيته وعفوه، وكفانا ما أهمنا في الدنيا والآخرة، إنه سميع مجيب".

تقديم

في سنة ١٩٣٩ صدر كتاب (أخطاؤنا في الصُّحف والدواوين) لمؤلفه صلاح الدين الزعبلأوي، الذي كان مضى من عمره ٢٧ سنة فقط! وقد قرَّظ هذا الكتاب فريقاً من الأدباء وعلماء اللغة في الوطن العربي، ذكرهم نجل المؤلف في كلمته.

وبعد ذلك بمدة غير قصيرة، توسَّع خلالها الأستاذ الزعبلأوي -رحمه الله- في الاطلاع على كثير من كتب النحو واللغة والأدب العربي وكتب النقد، بدأ في سنة ١٩٧٨ ينشر مقالات في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق؛ وهي دراسات عميقة تعالج موضوعات عظيمة الشأن، وتتمُّ على اطلاعٍ واسعٍ جداً، وعِلْمٍ غزير، ونظراتٍ ثاقبة. وقد خالفَ فيها آراءَ بعض النقاد اللغويين والمجمعيين بالدليل المنطقي. كان يصدر في رأيه عن تأمُّلٍ ورويةٍ، وفي حُكْمِهِ عن تدبُّرٍ وبصيرة. ومع ذلك لم يكن يُنكر لنفسه أن تُخطئ أو تزلَّ، ولعقله أن يهفو أو يضلَّ: «وليس امرؤُ بفوق أن يضلَّ أو يزلَّ» كما قال في مقدمة أحد كتبه.

وقد أورد المؤلف في عدة مواضع من هذا المعجم كلاماً يبين بوضوح منهجه في معالجة مسائل الخطأ اللغوي. ومما قاله:

«الأصل في النقد بيانُ علة الخطأ، فإذا كان بعضُ القراء لا يبالون هذه العلة، فإن في ذكرها ما يُقنع القارئ بسداد النقد، ويُعلِّمه كيف يتجنَّب الخطأ في أشباهه، ثم يحتمل الناقد على التثبت فيما يقول فيكون منه على بيِّنة.»

«ليس يحسن أن نسلك نهجاً نحظرُّ به جائزاً ونُنكرُ مستقيماً. وإلا حارَ الكتابُ في أمرهم ماذا يأخذون وماذا يدعون. بل التبتُّ عليهم وجوه القول واختلطت طرائقه.»

«لا يزال النقادُ يعيبون كثيراً من الكلام الصحيح، بغير دليل. وفي ذلك مجلبةٌ لارتياب الكتاب وتردُّدهم واختلاط الأمر عليهم، لا يدرون أي قول يأخذون به.»

«لا يكفي للحكم بصحة اختيار حرف الجر لمعنى من معاني الفعل، أن تعودَ إلى المعاجم وحدها، كما يفعل بعضهم فيخطئون. بل لا يُعني في هذا أن تطَّلِع على ما في كتب النحو لتعرف ما يطرد فيه

استعمال كل حرف؛ إذ لا بد من المشاركة في تحصيل ما في كتب الأدب وعلوم اللغة للتبصر بكيفية تصريف حروف الجر وتحديد معانيها.»

«ليس ثمة ما يدعو إلى الدربة والدراية كاختيار حرف الجر لتصريف الفعل في مواقعه المختلفة. إذ لا يكفي في ذلك أن تستعين بالمعجم أو تسترشد بكتب النحو، بل لا بد لك من متابعة تقلب الأفعال في كلام الفصحاء شعراً ونثراً، واختلاف صلاتها من حروف الجر باختلاف مواقعها.»

«لا يحسن بالناقد أن يقتصر في التخطيط والتصويب على اعتماد نصوص المعاجم، بل ينبغي أن يأخذ بنصيب مما جاء في كتب اللغة والتفسير والأدب، وحظّ مما جاء في دواوين الشعر وصحف الرسائل ومصنفات القوم.. إذ لا وجه لجمود المعنى في اللفظ، كما يبدو ذلك حيناً في كثير من النصوص المعجمية. ومن ثمّ كان تعويل كثير من المُحدّثين على ظاهر النص، والاستغناء به عمّا سواه، مخالفاً لأصول ارتقاء اللغة، وتحوّل معانيها، وتدرّج دلالاتها، واختلاف طرائق تعبيرها بتحوّل العصور وتعاقب الأجيال.»

جمع المؤلف المقالات المنشورة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق في كتاب صدر سنة ١٩٨٤ عن الشركة المتحدة للتوزيع والنشر، عنوانه: (مسالك القول في النقد اللغوي) وعدة صفحاته (٤٠٨).

وكانت جريدة (الثورة) الدمشقية قد بدأت تنشر للأستاذ -بعد أن أُحيل على التقاعد- كلمات لغوية في ركن عنوانه (أخطاء شائعة) تارةً، و(لغة العرب) تارةً أخرى. ثم جُمع عددٌ من هذه الكلمات في كتاب (لغة العرب) الذي صدر سنة ١٩٨٣ عن جريدة الثورة، ويقع في (١٢٨) صفحة، واستمرّ نشر كلمات الأستاذ الزعبلأوي في ذلك الركن اللغوي.

بعد ذلك نشرت (دار المجد) سنة ١٩٨٩ كتاب (مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرّج معانيها)، للأستاذ الزعبلأوي، وهو كتابٌ يتصل معظمه بفقّه اللغة وصرّفها، ويزيد عدد صفحاته على (٣٠٠). وكانت مجلة (التراث العربي) التي يُصدرها (اتحاد الكتاب العرب) بدمشق قد بدأت سنة ١٩٨٨ نشر سلسلة مقالات للأستاذ، وكلها تتسم بالعمق والشمول. وهذه أيضاً جمعها مؤلّفها فيما بعد في كتاب أصدره (اتحاد الكتاب العرب) سنة ١٩٩٢ تحت عنوان (مع النحاة). أما صفحاته فعدّها (٤٥٠) تقريباً.

قرأت الكثير من مقالات الأستاذ في مجلة مجمع دمشق ومجلة التراث العربي قبل أن أتعرف به شخصياً. وسرعان ما نشأت بيننا صداقةٌ أساسها حبنا المشترك للعربية. سألته مرةً: لم لا تعيد نشر

كتابك القديم (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) الذي مضى على صدوره أزيد من نصف قرن، وتضيف إليه الكلمات المنشورة في جريدة (الثورة)؟ إنها ثروة لغوية ضخمة، وعظيمة الفائدة. فأجابني بأنه فكر في ذلك، وبدأ ينسّق الكلمات المنشورة في الجريدة على حروف الهجاء وينقحها، ويضيف إليها كلمات جديدة غير منشورة؛ وأن المشكلة التي تواجهه هي أن يجد داراً للنشر تحفظ له حقوقه...

وقد أتاه اليقين -رحمه الله- في ١٣/١٠/٢٠٠١ قبل أن تتحقّق رغبته وأمنيّتي!

ومضى وقتٌ طويل قبل أن أبحث مع أنجاله الأفاضل ضرورة إنقاذ هذا التراث اللغوي، وأبدي استعدادي، بالتعاون مع الأخ الأستاذ مروان البواب، إعداد هذه التركة النفيسة للنشر. فوافقوا شاكرين؛ وحملوا إليّ كيساً فيه قصاصات الزاوية اللغوية من الجريدة، والكلمات الجديدة غير المنشورة، التي مازالت بخط المؤلف، منسوقة على حروف المعجم كما تركها الفقيّد.

ولا بدّ لي هنا من أن أنوّه بالجهد الكبير الذي بذله الصديق العزيز الأستاذ مروان في قراءة القصاصات قراءة متأنية (وهي بالنسبة مطبوعة في الجريدة طباعةً سيئة من عدة وجوه!)، وفي إعدادها تبعاً للتنزييد بالحاسوب. وقد تضمّنت خطة الإعداد:

١- تخليص النصّ مما اعتراه من تصحيف، وتحريف، وأخطاءٍ مطبعية، وضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط تفادياً من خطأ القراءة الذي قد يشوّه المعنى.

٢- مقابلة المُقتبّسات بالكتب والمعاجم المقتبّس منها.

٣- تخريج الآيات القرآنية وضبطها بالشكل.

٤- وضع أرقام مُسلسلة لفقرات المعجم، والعزّو إليها في الفهارس.

٥- إضافة الفقرات التي وردت في كتاب (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) وكتاب (لغة العرب)،

والتي لم ترد في أصول هذا المعجم. [بلغ عددها ٨٠ فقرة، أي نحو ٧٪ من العدد الكلي لفقرات المعجم]

٦- الإشارة تحت عنوان الفقرة إلى تاريخ نشرها في الجريدة، أو إلى أنها مأخوذة من كتاب (أخطاؤنا

في الصحف والدواوين) أو كتاب (لغة العرب). أما الفقرات غير المنشورة في الجريدة (وهي

قليلة) فقد حُلّت من تلك الإشارة.

٧- وضع أسماء الكتب بين قوسين، ذلك أن المؤلف أورد معظم هذه الكتب بأسماء مختصرة، نحو:

(اللسان) بدلاً من (لسان العرب)، و(الأساس) بدلاً من (أساس البلاغة)، و(المصباح) عوضاً عن

(المصباح المنير)، و(المفردات) بدلاً من (معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم)... ووضعتنا في الصفحة التي تلي هذا التقديم قائمة بأسماء أكثر الكتب وروداً في هذا المعجم، وإلى جانب كل منها: الاسم المختصر للكتاب، واسم مؤلفه.

٨- وضع فهرس للآيات القرآنية، وآخر للمفردات اللغوية، وثالث لمباحث النحو والصرف واللغة والأدوات، ورابع للأخطاء الشائعة، وخامس لفهرس فقرات المعجم.

وكان الأستاذ مروان يحمل إليّ مشكوراً، حيناً بعد حين، الحرف الذي نُصِّدْتُ فقراته، فأراجعها بعناية، وأقابلها بأصولها، وأدقق النظر فيها لأستبعد أخطاء التنضيد، ولأذيلها بملاحظات أو حواشٍ أرى أنها تفيد القارئ وتزيد الانتفاع بالكتاب.

وبعد أن يشرف الأستاذ مروان على تصحيح ما نُصِّدُ وإضافة الملاحظات والحواشي إليه، كنتُ أراجع الفقرات كلها مرة ثانية لأستيقن خلوها من أي خطأ أو عيب طباعي. فإذا ظهر لي ما يجب تصحيحه، ترتب عليّ تكرار المراجعة مرة ثالثة...

وهكذا لم ندخر -الأستاذ مروان وأنا- وسعاً، ولم نبخل بالوقت في خدمة هذا المعجم الذي صنعه مؤلفه خدمةً للعتنا الشريفة.

ونرجو أن ينتفع القراء -خصوصاً المشتغلين بالكتابة- بما جاء فيه، وأن يتجلى ذلك في اختفاء الأخطاء اللغوية والنحوية من كتاباتهم.

تغمّد الله الأستاذ الزعبلوي برحمته، وجزاه خير الجزاء عما قدّم لأمته.

دمشق في ١٥ آذار ٢٠٠٥

الموافق ٥ صفر ١٤٢٦

محمد مكي الحسني

أسماء أكثر الكتب وروداً في هذا المعجم

اسم الكتاب	الاسم المختصر	المؤلف
ارتشاف الضرب	الارتشاف	أبو حيان
إصلاح المنطق	الإصلاح	ابن السكيت
أساس البلاغة	الأساس	جار الله الزمخشري
تاج العروس	التاج	الزبيدي
تاج اللغة وصحاح العربية	الصحاح	إسماعيل ابن حماد الجوهري
تذكرة الكاتب	التذكرة	أسعد داغر
تهذيب اللغة	التهذيب	الأزهري
جمهرة اللغة	الجمهرة	ابن دريد
خزانة الأدب	الخزانة	عبد القادر اليبغادي
درة الغواص	الدرة	الحريري
سر صناعة الإعراب	سر الصناعة	ابن جني
شرح درة الغواص	شرح الدرّة	الخفاجي
شرح ديوان الحماسة	شرح الحماسة	المرزوقي
شفاء الغليل	الشفاء	شهاب الدين الخفاجي
صبح الأعشى في صناعة الإنشا	صبح الأعشى	القلقشندي
عثرات اللسان	العثرات	عبد القادر المغربي
القاموس المحيط	القاموس	الفيروزآبادي
كتاب الأفعال	الأفعال	ابن القوطية
لسان العرب	اللسان	ابن منظور
المحكم	المحكم	ابن سيده
مختار الصحاح	المختار	محمد بن أبي بكر الرازي
مختصر تهذيب الألفاظ	تهذيب الألفاظ	ابن السكيت
مختصر منهاج القاصدين	مختصر المنهاج	أحمد بن قدامة المقدسي
المصباح المنير	المصباح	الفيومي
معجم متن اللغة	المتن	أحمد رضا
معجم مفردات ألفاظ القرآن	المفردات	الراغب الأصفهاني
معجم مقاييس اللغة	المقاييس	أحمد ابن فارس
المعجم الوسيط	الوسيط	مجمع اللغة العربية بالقاهرة
معني اللبيب	المعني	ابن هشام
النهاية في شريب الحديث والأثر	النهاية	ابن الأثير
دمع الهوامع	الهمع	السيوطي

حرف الألف

١. آمين

(نشرت بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٨)

صوت للدعاء.

وجاء (آمين) في بعض اللغات السامية كالعبرانية؛ فإن بها: (أمان)، بإمالة الألف بعد الميم. وهي لديهم كلمة الميثاق والشهادة والتصديق. وتقال على سبيل القسم والدعاء. واستند بعضهم إلى هذا فقال: إن أصله عبراني. وفي السريانية لفظ كهذا بمعناه أيضاً.

على أن من الثابت أن تقارب ألفاظ لمعان متشابهة في لغات سامية ليس دليلاً قاطعاً على أن إحداها قد اقتبست اللفظ من الأخرى - لأن اللغات السامية فصيلة واحدة كثيراً ما تتقارب ألفاظها لمدلولات متشابهة - ما لم يقم على الاقتباس دليل تاريخي، أو يدل على أصالة اللفظ في لغة اشتقاقه واتساع تصرفه، وعلى غريبته في لغة أخرى تفرده وضيقت تصرفه. فتأمل.

٢. ما كلمته أبداً

(نشرت بتاريخ ٢/٤/١٩٨٤)

قولك: (ما كلمته أبداً) من الخطأ الشائع^(١)، وصوابه: (ما كلمته قط)، أو (ما كلمته البتة)، ذلك أن (أبداً) ظرف زمان للتأكيد، في المستقبل، نفيًا

(١) أجاز مجمع القاهرة هذا القول؛ انظر كتاب الألفاظ

والأساليب ٨٤/٢. قال المتنبي:

لم يخلق الرحمن مثل محمد أبداً، وظلّي أنه لا يخلق

سأل سائل ما شأن (آمين)، إعرابها وأصلها؟ أقول: (آمين) اسم فعل أمر، ومعناه: اللهم استجب لي، مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، ووزنه (فاعيل)، ويُقصر فتُحذف أُلْفُه فيقال: (آمين) أيضاً بوزن (فاعيل).

وقيل إنه اسم من أسماء الله تعالى. وردّه أبو عليّ الفارسي فقال: إنما أراد القائل أن في (آمين) ضمير الله تعالى، لأن معناه: اللهم استجب، وليس بين أسماء الله تعالى - وهي معروفة مشهورة - اسم هو جملة في الأصل كـ (آمين). وجاء في الحديث: ((أُعْطِيَتْ (آمين) في الصلاة والدعاء لم يُعْطَ أَحَدٌ قبلي، إلا أن يكون موسى، كان موسى يدعو وهارون يؤمن)). و(يؤمن) هنا بتشديد الميم، مصدره (التأمين)، ومعناه: قولك (آمين).

وقيل إن (آمين) في الأصل أعجمي، لأن وزنه (فاعيل)، وليس هذا من أوزان العربية. ورد ذلك أبو علي أيضاً بأن أسماء الأفعال كلها عربية، وندرة وزن (فاعيل) في العربية لا يلزم منه ألا يكون (آمين) عربياً. وقد يكون أصله (آمين) من غير مدّ على (فاعيل)، و(فاعيل) شائع في العربية، ثم مُدّ اللفظ لأنه

وصل، و: (بَتَّةٌ) بلا تعريف، ويُتَّصَبُ على المصدر.

٣. إِبَالَةٌ

يقولون: (جاء هذا ضِعْثًا على إِبَالَةٍ)، أي: جاء بِلِيَّةٍ فوق بِلِيَّةٍ، وهم يلفظون (إِبَالِه) بكسر اللام، ويحسبون تاءه ضميراً للغائب أي هاءً. والصواب (إِبَالَةٌ) بكسر الهمزة وياء مخففة أو مشددة [إِبَالَةٌ] مع فتح اللام وتاء مربوطة، ومعناها الحزمة من الحشيش والحطب.
أما (الضُعْثُ) بكسر الضاد، فقبضة من الحشيش، كما في (اللسان).

٤. أْبِيَةٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣)
تقول: (ما أْبِيَةٌ له)، بمعنى ما اكرث له. وقد جاء الفعل بالكسر كَفْرَجٍ، فَعُدِّيٌّ باللام والباء. تقول: (ما أْبِيَهُتُ لفلان و بفلان) بالكسر. كما جاء الفعل بالفتح كَمَنْعٍ، فلم يُعَدِّوه إلا باللام. قالوا: (ما أْبِيَهُتُ له) بالفتح، كما حكاه ابن القوطية والجوهري وصاحب (النهاية) و(اللسان). وأصل معنى الفعل (تَنَبَّهَ)، تقول: (ما أْبِيَهُتُ له) بكسر الباء وفتحها، بمعنى: ما تَنَبَّهْتُ له، كما في (الأفعال) لابن القوطية و(الصحاح). ولما كان ما يُتَنَبَّهُ له هو الجليل، فما لا يُتَنَبَّهُ له هو التافه الحقيق، ومن تَمَّ قِيل: (إنه لا يُؤْبَهُ له).

أما التعدية بالباء، فقد أتت مما انتهى إليه المعنى حين تقول: (ما آبه به)، أي: أستهيين به ولا أهتم.

وإثباتاً. تقول: (لا أفعله أبداً)، كما تقول: (أفعله أبداً) دون نفي. فإذا دخل عليه فعلٌ ماضٍ حَصَلَ التناقض، لأنه مخصوص بالمستقبل.

ولكن إذا صحَّ استعمالُ (قط) في الماضي، فهل يمتنع استعماله فيما يُستقبل من الزمن؟ وهل يصحُّ قولك: (لا أفعله قط)؟
ذهب جماعةٌ إلى أنه مختصُّ بالماضي لا يتجاوزُه، فجعل قولك (لا أفعله قط) خطأً، لكن من الثقات من قال باستعماله في غير الماضي، ومن هؤلاء ابنُ بَرِّي الإمام اللغوي المحقق، والزمخشري. ومادام لهذا وجهٌ فنحن نأخذ به.

هذا وقد جاء استعمال (قط) في الإثبات، كما شاع في النفي. فقد جاء في الحديث: ((أطولُ صلاةٍ صلَّيتها قطُّ))، وجاء فيه: ((ونحن أكثر ما كنا قطُّ))، كما ذكر في شواهد ابن مالك خلافاً لمن قصره على النفي. ويمكن اختصار ما جاء في هذه المسائل:
أولاً: لا تقل: (ما كَلَّمْتَهُ أبداً).

ثانياً: لك أن تقول: (ما أكلمه أبداً)، و(أكلمه أبداً) دون نفي.

ثالثاً: لك أن تقول: (ما كَلَّمْتَهُ قط) وهو كثير، و: (ما أكلمه قط) وهو قليل، و: (كَلَّمْتَهُ قط) دون نفي.

رابعاً: لك أن تقول: (ما كَلَّمْتَهُ وما أكلمه البتة)، و(أكلمه البتة) دون نفي.

خامساً: (قطُّ) ظرفُ زمانٍ بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة، وقد خصه الأكثرون بالماضي.

ويقال: (ألبتة) بهمزة قطع، و: (البتة) بهمزة

(أُمِّي) بتشديد الميم، وقيل لمن لا يقرأ ولا يكتب (أُمِّي)، لأنه لا يزال على ما ولدته أمه.

٦. تَأْتَمُّ وَتَحْرَجُ وَتَحْنُثُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٣)

(تَأْتَمُّ) بتشديد التاء المفتوحة، على زنة (تَفَعَّلَ) بتشديد العين. والغالب فيما كان من الأفعال على هذه الزنة، إذا لم يكن من أفعال المطاوعة أن يكون معناها تكلف الفعل عن رغبة كقولك: تشجع وتكرم، أو عن غير رغبة كتذلل وتخضع. وليس (تَأْتَمُّ) من هذا القبيل أو ذاك كما يُظن، فقولك: (تَأْتَمُّ فلان)، لا يعني أنه أئِمٌّ عن رغبة أو غير رغبة، وإنما تكلف تجنَّب الفعل والابتعاد عنه.

تقول: (تَأْتَمَّت) إذا تنزهت عن الإثم. ففي (المصباح): «(أُئِمُّ أئَمًّا من باب تعب، والإثم بالكسر اسم منه. وتَأْتَمُّ كَفَّ عن الإثم)».

ونحو ذلك: (تَحْرَجُ)، ففي (المصباح): «(يقال حَرَجَ بكسر الراء، إذا وقع في الحرج، وتَحْرَجَ إذا تحفظ منه)». والحرج بفتح الحين الضيق.

وكذلك (تَحْنُثُ)، ف (الحنث) بكسر فسكون: الإثم والحرج. لكنك تقول: (تحنث فلان من القبيح)، إذا كف عنه. ففي (المصباح): «(وتحنث إذا فعل ما يخرج به من الحنث)».

ومن ثم كان (التحنث) بمعنى (التعبد).

٧. أجر

تقول: (أجرتُ الدارَ) بتخفيف الجيم، من الثلاثي

وإذا كانت المعجمات قد قصرت التعدية بالحرفين [اللام والباء] على (أبيه) بالكسر، فإن وحدة المعنى في البابين تقتضي تعديتهما بالحرفين، كما فعل الشدياق في كتابه: (سمر الليال)، والمجمع القاهري في معجميه الكبير، والوسيط.

ولذا قل: (أبهت له) بالكسر، و(أبهت به) بالفتح.

٥. الأب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤)

(الأب) بفتح الهمزة وتخفيف الباء هو الوالد، وأصله (أبو) بفتح الباء، ولذا يجمع على (آباء)، والهمزة الأخيرة مقلوبة من الواو. فإذا نُسب إليه قيل: (أبوي) بفتح الهمزة والباء وياء مشددة.

ولم يأت تشديد الباء في (الأب) كما يفعل الكثيرون إلا في لغة نادرة. فإذا شددت الباء تغير المعنى. فـ (الأب) بتشديد الباء معناه: المرعى. كما جاء في (التلخيص ١/١٧٦) لأبي هلال العسكري. وفي التنزيل العزيز: «وفاكِهَةً وَأَبًّا مَتَاعًا لَكُمْ ولأنعامكم» [عبس ٣١ و٣٢].

وكذلك (الأخ) لا تشدد فيه الخاء. وأصله (أخو) بفتح الخاء، وجمعه (إخوة) و(إخوان). وقد حكى ابن جنِّي في (الخصائص) جمعه على (آخاء) كعدد وأعداد. وإذا شددت الخاء كان (أخ) للتوَجع.

أما (أم) فالميم فيه مشددة، وجمعه (أمهات) للآدميين، و(أمات) لغير الآدميين. وذهب بعض إلى التسوية بينهما، كما في (الصاح). والنسبة إليه

أما (أَجَرْتَهَا) بالتحديد (تأجيراً)، فقد خلت منه المعاجم، ولا حاجة بنا إليه في التعبير، ولو اشتق من أصل عربي. والغريب أن يورد (أَجَرَهُ) بالتحديد المعجم الكبير الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ويشير إلى أنه (مولد). وإنما تقول: (أَجَرَ الطين) بالتحديد: إذا طبخه فجعله آجراً، بتشديد الراء.

أما قولك (الآجان بالمد، فهو في اللغة جمع الأجر) على غير قياس.

وقد بحث (أَجَسَ) الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة)، فقال: ((وَأَجَرَ الدارَ فهو مؤجر)). وغريبٌ هذا حقاً، ذلك أن القياس الذي لا يخفى على أحد هو: (أَجَرَهُ) فهو (أَجِرُّ)، و(أَجَرَهُ) بالمد على (أَفَعَلَهُ) فهو (مؤجر) على (مُفَعِّل)، فكيف يُبطل بقوله قاعدةً صرفية لها هذه الشهرة؟ وقد أضاف إلى ذلك خطأً آخر فقال: ((وهناك الفعل (أجر) بمعنى (أجر)، ولكن اسم الفاعل منه هو (مؤجر) أيضاً، لا (مؤاجر)، حسب القاعدة)). فجعل (المؤجر) اسم فاعل لـ (أَجَسَ) و(أَجَرَ) على السواء، واستبعد أن يكون (المؤاجر) اسم فاعل لـ (أَجَسَ)، على حين أن (أجر) تحتل (أَفَعَلَ) فيكون اسم فاعلها (مؤجر)، كما تحتل (فَاعَلَ) فيكون اسم فاعلها (مؤاجر). فتأمل!

٨. أَجَلٌ، لَا تَأْجَلُ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٧)

(تَأْجَلُ) بتشديد الجيم، على وزن (تَفَعَّلَ) بتشديد

المجرّد كقتلت وضربت، فالدار (مسأجرة)، أي: مستأجرة، كما تقول: (أَجَرْتُ الدارَ إيجاراً)، بالمد، فأنت (مؤجر) بكسر الجيم، والدارُ (مؤجرة) بفتح الجيم. وهكذا يكون (أَجَرَ) هنا بوزن (أَفَعَلَ)، وكل ذلك صحيح كما في (الأساس) للزمخشري وسائر المعاجم. وفي (المصباح): ((أَجَرْتُ زيدا الدارَ، وأَجَرْتُ الدارَ زيدا على القلب...))، فعَدَى (أجر) بالمد إلى مفعولين. وقال: ((ويقال أَجَرْتُ من زيد الدارَ للتوكيد...)).

وثمة (أَجَرَ) فهو (مؤاجر) بوزن (فَاعَلَ) فهو (مُفَاعِل) بكسر ما قبل آخره، فهل تقول منه: (أَجَرْتُ الدارَ مؤاجرة)؟

أقول: اعتدّ الزمخشري ذلك من الخطأ القبيح؛ فقال في (الأساس): ((وَأَجَرَنِي فلانُ دارَه فاستأجرْتُها فهو مؤجر، ولا تقل: "مؤاجر"، فإنه خطأ وقبيح. وليس "أَجَرَ" هذا "فَاعَلَ"، ولكن "أَفَعَلَ"، وأردف: ((وإنما الذي "فَاعَلَ" قولك: أَجَرَ الأجيرَ مؤاجرةً، كقولك: شاهره وعاومه، كما يقال: عامَلَه وعاقدَه)). وأيده في ذلك الإمام الرضي في (شرح الشافية). ومعنى ذلك أن (المؤاجرة) تقتضي تعامل طرفين، والدارُ لا تكون طرفاً كما يصح أن يكون الأجير أو العامل.

لذلك قل: (أَجَرْتُ الدارَ أجراءً)، و(أَجَرْتُها)، بالمد، (إيجاراً). وقد اقتصر على ذلك معظم المعاجم المعتمدة، وهو الأوضح والأقيس. وقد سُمع عن العرب: (أجر الدار مؤاجرة) خلافاً للزمخشري، ذكر ذلك (المصباح) حكاية عن الأخفش.

أقول: (أَحُّ يُوْحُ أَحًا) بتشديد الحاء كمدَّ يمدَّ مدًا،
عربي فصيح، وهو بمعنى سعل أو تنحنح. ففي
(الصحاح): ((أَحُّ الرجل يُوْحُ أَحًا أي سعل)).

وللفعل معنى آخر؛ ففي الاشتقاق لابن دريد:
«أَحِيْحَةٌ على صيغة التصغير، تصغير أَحَّة بفتح
الهمزة، وهو ما يجده الإنسان في قلبه من حرارة وغيط
وحزن».

و(الأحَّة) بفتح الهمزة وتشديد الحاء، المرّة من
(أَحُّ). وفي (اللسان): ((أَحُّ الرجل: رَدَدَ التنحنح في
حلقه... وَسَمِعْتُ له أَحاحاً بضم الهمزة، وأحياناً
بفتح الهمزة... والأحَّة، كالأحاح بضم الهمزة
فيهما)).

أما (قَحَّ) بالقاف فلا صلة له ب (أح) بالهمزة.
قال ابن القوطية: «قَحَّ الشيء قُحوحة لم ينضج.
وأعرابي قُح بضم القاف: لم يتأدب»، وُصِفَ بذلك
لجفائه.

و(القُحَّ) بضم القاف: المحض والصميم؛ ففي
(الأساس): ((أعرابي قُح بضم القاف... وَسَمِعْتُهُ من
الأقحاح، وعربية قُحَّة: محضة، وهو من قُحِّهم: من
صميمهم)).

ولذا قل: (أَحُّ الرجل) إذا سعل أو تنحنح، ولا
تقل: (قَحَّ) بالقاف.

١٠. أخذ

أنكر جماعة قول القائل: (أخذ بالكتاب)،
وجعلوا الصواب: (أخذ الكتاب). ورد الأستاذ محمد

العين. يقول الكتاب: (تأجَل موعداً انعقاد المؤتمر)،
وهكذا يقولون: (تأسَّست هذه الجمعية هذا العام)
والصحيح أن ما كان على (تفَعَّل) ليس قياساً، بل هو
سماع. ولم يُسَمَّع (تأجَل) لازماً بمعنى تأخَّر إلى
أجل، كما لم يسمع (تأسَّس)، وإنما يقال في تصحيح
العبارتين: (أَجَل موعداً انعقاد المؤتمر) ببناء (أَجَل)
للمجهول، كما يقال: (أُسَّست هذه الجمعية هذا
العام) ببناء (أُسَّس) للمجهول أيضاً.

وهكذا الأمر في قول الكتاب: (تَبَلَّغ خالدٌ قراره)،
ولا يصح ذلك، وإنما يقال: (أَبْلَغ خالدٌ قراره)، أو:
(بُلِّغ خالدٌ قراره) ببناء الفعلين للمجهول، وكذلك
(تَغَرَّم فلانٌ مبلغ كذا)، وصوابه: (غَرَّم فلانٌ مبلغ
كذا)

ويأتي (تأجَل) لازماً فيقال: (تأجَل فلانٌ في كذا)
أي: طَلَب أن يُضْرَبَ له في ذلك أَجَلٌ، كما في
(النهاية) لابن الأثير.

ويأتي (تأجَل) متعدياً، تقول: (تأجَلتَه) بمعنى:
أخَرته خلافاً لَتَعَجَّلْتُهُ. ففي حديث قراءة القرآن
«يَتَعَجَّلُونَهُ ولا يَتَأَجَّلُونَهُ»، أي إنهم يَتَعَجَّلُون العملَ
بالقرآن ولا يُؤخِّرونه، كما في (النهاية) أيضاً.
ولذا قل: (أَجَل الموعِد) ولا تقل: (تأجَل).

٩. أح

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢)

تستعمل العامة (أَحُّ) بفتح الهمزة وتشديد الحاء
بمعنى (سَعَلَ). ويظن بعض الكتاب أن الصواب فيه
(قَحَّ) بالقاف.

العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) فقال: «وكلتا الجملتين صحيحة، والمعنى تناولت الكتاب وأمسكت به». أقول: لكل من الجملتين معنى وموقع. فإذا قلت: (أخذته)، عني أنك تناولته وحزته. وإذا قلت: (أخذت به)، عني أنك استمسكت به وتعلقت وتشبثت. وهذا ما تفيد به الباء. ففي (المصباح): «وَتَمَسَّكَتُ وَاسْتَمَسَّكَتُ بِهِ بِمَعْنَى: أَخَذْتُ بِهِ وَتَعَلَّقْتُ وَاعْتَصَمْتُ». وفي (الهمع): «الأصل أمسكت زيدا فأدخلوا الباء ليعلموا أن إمساكك كان مباشرة منك له». وإذا كان (أخذت به) يعني مباشرتك الشيء وتعلقك به، فقولك: (أخذت بالرأي أو بالذهب) مجازاً يعني لزومك الرأي واتباعك المذهب والعمل به.

وفي التنزيل: «وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا» [الأعراف ١٤٥]. قال البيضاوي: «(أي يأخذوا بأحسن ما فيها من الصبر والعفو، على طريقة الندب والحث على الأفضل كقوله تعالى: «وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ» [الزمر ٥٥]). وهكذا (أمسك به) و(استمسك به). ففي التنزيل: «فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ» [الزخرف ٤٣] أي: فاستمسك بما أوحى إليك من الآيات والشرائع، كما في البيضاوي: فخذ بها واعمل بحكمها. فتأمل.

١١. آخذ

(من كتاب: لغة العرب)

سمعتُ ناقداً يعيب على الكتاب قولهم: (أخذته على ذنبه)، ويجعلُ صوابه: (أخذته بذنبه)، وحجته

أن هذا الفعل قد عُدي في التنزيل والمعجم بالباء. والأصل أنه إذا جاء الفعل في التنزيل أو المعجم متعدياً بحرف، فلا يلزم من هذا ألا يتعدى بسواه، وإنما يُحتجُ بأي القرآن ونص المعجم على الإثبات، لا على النفي. وسبق إلى إنكار (أخذته على ذنبه) الأستاذ العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة) فقال: (والصواب: آخذه بذنبه مؤاخذاً: عاقبه عليه). والصحيح أنك تقول: (جزيته على فعله)، و(جازيته عليه)، و(كافأته عليه)، و(عاقبته عليه)، و(أخذته عليه)، و(حاسبته عليه)، و(أثبته عليه). كما تقول: (جزيته بفعله)، و(جازيته به)، و(كافأته به)، و(عاقبته به)، و(أخذته به)، و(حاسبته به)، و(أثبته به). وليس استعمال هذه الأفعال بأحد الحرفين مانعاً من تصرفه بالحرف الآخر.

فهذا (جزى وجازى)، فقد جاءت تعديتهما في التنزيل بالباء وحدها، وكذلك في الحديث، و(الصحاح)، و(مفردات الراغب)، و(أفعال ابن القوطية)، و(المصباح)، ولم يمنع هذا من صحة تعديتهما بـ (على). ففي كتاب (كليلة ودمنة): (فجزيه على ما كان منه)، و(أجازيك على إحسانك). وفي (النهاية) حول الحديث: «(الصوم لي وأنا أجزى به)»: (فقيم حصص الصوم والجزاء عليه بنفسه عز وجل؟).

وهذا (كافأ) فقد عُدي في (الصحاح) بـ (على)، لكنه عُدي في أساس البلاغة بالباء، وعداه ابن المقفع

بالباء و(على) جميعاً.

وهذا (عاقب)؛ فقد عُدِّيَ في (الصحاح) بالباء، وكذلك في (اللسان) نقلاً عن (النهایة)، لكنه عُدِّيَ في (نهج البلاغة) بـ (على) فقال: (التي يُثيبُ عليها ويعاقبُ). وكذلك في كتب الجاحظ: (كيف يعاقبُ على السُّهُو)، وكذلك في (المصباح): ((جازيئته بذئبه: عاقبته عليه)).

وهذا (حاسبَ وأثابَ)؛ فإنهما يتعديان بالحرفين، فقد جاء في التنزيل ﴿يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة ٢٨٤]، و﴿فَأَثَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا﴾ [المائدة ٨٥]. وفي (نهج البلاغة): (حوسبوا عليه)، و(عليها محاسبون)، و(عليها يُثيب).

وأما (المؤاخذة)؛ فانظر إلى كلام الإمام البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة ٢٢٥، والمائدة ٨٩]، قال: (بالمؤاخذة على يمين الجدد)، وكلامه في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف ٧٣] قال: (لا تُؤشني عسراً من أمري بالمضايقة والمؤاخذة على المنسي)، فعُدِّي بـ (على) في تفسير الآيتين جميعاً، وهو يعلم حق العلم أن التعدية في التنزيل لم تكن إلا بالباء.

هذا وقولك: (آخذته على فعله) يعني: آخذته بسبب فعله. أما قولك: (آخذته بفعله) فالباء تعني المقابلة؛ وفي المقابلة مناسبة ومكافأة، أي إن المؤاخذة أتت مقابلةً للفعل، فهي تناسبه وتكافئه، وفي (مفردات الراغب) ما يؤكد ذلك.

١٢. آخِرُ وَآخِرُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥)

(الآخر) بكسر الخاء، على زنة (فاعِل) بكسر العين. ويشتهر على الكتاب استعماله حيناً، فلا يفرقون بينه وبين (آخر) بفتح الخاء، وهذا على زنة (أفعل) وبينهما فروق منها:

الأول: أن (الآخر) بالكسر خلاف الأول. ففي التنزيل: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد ٣]، أما (الآخر) بالفتح، فمعناه: المغاير؛ ففي التنزيل: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة ١٠٢].

الثاني: أن (الآخر) بالكسر مؤنثه (الآخرة)، ففي التنزيل: ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى ٤]. وتقول ((جمادى الأولى وجمادى الآخرة)) بكسر الخاء، والجمع: (الأواخر). وجمع (الآخر) صفة للعاقل: (الآخرون). ففي التنزيل: ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأُولَى وَثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾ [الواقعة ٣٩ و ٤٠].

أما (الآخر) بفتح الخاء، فمؤنثه (الأخرى). ففي التنزيل: ﴿وَلِي فِيهَا مَآرِبٌ أُخْرَى﴾ [طه ١٨]. وجمع (الآخر) صفة للعاقل (آخرون) بفتح الخاء، ولغير العاقل (أخر) بضم ففتح. ففي التنزيل: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة ١٨٤]. وجمع (الأخرى): (أخريات) و(أخر) بضم ففتح أيضاً.

الثالث: أن قولك (آخر) بالكسر مصروف، أما (آخر) بالفتح فممنوع من الصرف لا ينون، لأنه على زنة (أفعل)؛ ففي التنزيل: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الذاريات ٥١] بلا تنوين. تقول (اشتريت كتاباً

تقل: (جئت مؤخراً) و: (حدث مؤخراً)

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٣١)

١٤. أدى

في (اللسان): ((أدى الشيء تأديةً: أوصله،
والاسم: الأداء. وأدى دينه تأديةً: قضاها، والاسم:
الأداء)). وعلى هذا تقول: (أديت الشيء)، إذا
أوصلته وانتهيت به إلى نهاية. وقد تكون تأدية الأمر
بمعنى القيام به وإنجازه أيضاً. والفعل متعد على كل
حال.

وكما تكون التأدية للشيء تكون للإنسان، تقول:
(أدت هذه الحال فلاناً إلى الفقس)، إذا أسلمته
وأوصلته وانتهت به إلى الفقس. والكتاب يعرفون ذلك،
لكنهم يقولون: (أدت هذه الحال بفلان إلى الفقس)
فيجعلون الفعل لازماً وهو متعد.

فأنت تقول: (انتهت الحال بفلان) أو (آلت
الأحداث بفلان) وهما فعالان لازمان، لكنك تقول:
(أدت هذه الحال فلاناً)، لأنه فعل متعد. وقد صحح
الأستاذ العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة)
قول القائل: (شئوا حرباً أدت بهم إلى الهلاك)،
فجعل صوابه: (أدت الهلاك إليهم). والأولى أن
يكون الصواب: (شئوا حرباً أدتهم إلى الهلاك)، أي:
انتهت بهم. قال ابن جني في (الخصائص): ((إذا
أنت استوفيتها أدتك إلى شيء آخر))، أي: انتهت
بك. فتأمل.

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٩)

١٥. المؤدى

لكل لفظ معنى يؤديه؛ فمؤدى اللفظ هو معناه

آخر ولا تقول: (كتاباً آخر)، كما يقوله الكتاب
حيناً. وكذلك (أخرى) و(أخر) بضم ففتح، ففي
التنزيل: ((هِنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ))
[آل عمران ٧] بلا تنوين.

١٣. حدث أخيراً، لا: مؤخراً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/١٩)

إذا أراد الكتاب أن يعبروا عن حدوث شيء منذ وقت
قريب، قالوا: (حدث مؤخراً أن قام فلان بكذا وكذا)
أو (طبعت مؤخراً كتباً أدبية ممتعة وشائقة منها كذا
وكذا)، لا يكادون يستعملون في هذا المعنى غير قولهم
(مؤخراً)

وتعبيرهم هذا غير سليم؛ ذلك أن (المؤخر)
خلاف (المقدم)، فإذا قلت: (جاء فلان مؤخراً)، كان
معناه أنه كان عليه أن يأتي في موعد فتأخر عنه،
وإذا قيل: (حدث ذلك مؤخراً)، كان يعني أن الأصل
أن يقع قبل موعد حدوثه فاتفق ما أخره عن هذا
الموعد، وليس هذا هو المقصود. فالصحيح أن تقول:
(حدث أخيراً أن قام فلان بكذا)، و(طبعت أخيراً
كتباً أدبية ممتعة شائقة). ففي (الأساس): ((وجئت
أخيراً وبأخرة)) بفتح الخاء والراء في (أخرة). وفي
(المصباح): ((والأخرة: وزان قصبة) بمعنى الأخير،
يقال جاء بأخرة أي: أخيراً)). وفي (الكليات) لأبي
البقاء: ((جاءني فلان أخرةً وبأخرة، وعرفه بأخرة،
أي أخيراً، وهو في موضع الحال)).

ولذا قل: (جئت أخيراً) و: (حدث أخيراً)، ولا

ودلالته وما يُعبّر عنه. ولكلّ خطابٍ أو مقالٍ أو علمٍ موضوعٌ يؤدّيه، ومَقْصِدٌ يبحث فيه ويَعْنِيه؛ فمؤدّي الخطاب والمقال والعلم هو موضوعه ومبْحَثُه ومقْصِدُه. وقد وُفّق الجاحظ حين جعل من خصائص الحاجب أنه يُحسِن الأداء إليك والأداء عنك. والغريب بعد هذا أن يقول الأستاذ العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة): ((ويقولون ألقى فلانٌ خطاباً مؤداه كذا، وصوابه: فحواه كذا وكذا وخلاصته ومضمونه)). ولا وجه لاعتراضه؛ فمؤدّي الخطاب هو ما يؤدّيه من موضوع وقصد. وفحوى الكلام هو معناه، كما في (الصباح) و(المصباح)، والمراد منه، كما في (الأساس). فمؤدّي الكلام في وجهه من وجوهه إذن هو فحواه.

هذا إذا قُصد بالمؤدّي اسم المفعول، فإذا قُصد به المصدر وما هو في حكمه كالتأدية أو الأداء كان كما جاء في مقدمة (شرح الحماسة) للمرزوقي، إذ قال: ((فجاء مؤداه وأثر التكلف يلوح على صفحاته)). فتأمل.

١٦. أذِنَ وافتكرَ

(من كتاب: لغة العرب)

لا يكفي للحكم بصحة اختيار حرف الجر لمعنى من معاني الفعل، أن تعود إلى المعاجم وحدها، كما يفعل بعضهم فيخطئون. بل لا يُغني في هذا أن تطلع على ما في كتب النحو لتعرف ما يطرد فيه استعمال كلِّ حرفٍ؛ إذ لا بدّ من المشاركة في تحصيل ما في كتب الأدب وعلوم اللغة للتبصّر بكيفية تصريف

حروف الجر وتحديد معانيها.

فحرف الجر (في) مثلاً يُستعمل لظرفٍ حقيقيٍّ كالدار والبلد، كقولك: سكنت في الدار، وأقمت في البلد. كما يُستعمل لظرفٍ تقديريٍّ؛ أي مجازيٍّ، كقولك: فكّرتُ في أمرك، وتكلّمتُ في شأنك. وتُستعمل الباءُ في هذا الموضع أيضاً، لظرفٍ مكانيٍّ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران ١٢٣]. أي: في بدر. ولظرفٍ مجازيٍّ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَنْذَرَهُمْ بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْا بِالنُّذُرِ﴾ [القر ٣٦]. والنُّذُرُ جمع نذير. والمعنى: أنذرهم لوطٌ بعبادتنا فشكوا فيما أنذرهم به. واستعمالُ (الباء) في كلام الشعراء والكتاب على هذا. قال عنتره: (يا دارَ عِبلةَ بالجِواءِ تَكَلِّمي أي: في الجِواءِ. وقال النابغة: (وما بالدار من أحنٍ) أي: ما في الدار. وقال لبيد:

عَفَتِ الدِيَارُ مَحَلِّهَا فَمَقَامُهَا

بِمَنَى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَائُهَا

أي: في منى. فجاءت الباءُ في أقوالهم لظرفٍ مكانيٍّ. وجاء في (نهج البلاغة ٢/٢٤٠): ((وقد تورّطت بمعاصيه))، فدخلت الباءُ على ظرفٍ مجازيٍّ، والأصل: (في معاصيه). تقول: تورّط فلانٌ في الأمر، كما في (المصباح). فإذا ثبتَ هذا كان قولك: (فكّرتُ بالأمر) صحيحاً. وقد عرض الناقد لقول المذيعه: (هل افتكرت بها)، فقال إنه غيرُ سليم، لسببين: الأول: عدمُ مجيء (افتكرَ) بمعنى (فكّر) إلا في (المعجم الوسيط). والثاني: أن نصَّ المعجم الوسيط (افتكر فيه)، لا (افتكر به)

١٧. الأرّش

(الأرّش) بفتح الهمزة وسكون الراء معناه: دية الجراحة، والجمع (أرّوش).

قال الفيوميّ في (المصباح): «أرّش الجراحة يبيّتها، والجمع أرّوش كفلّس وفلّوس». ولا يكسر أوّله كما يقوله بعضهم.

١٨. أراض متسعة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣)

تُجمع (الأرض) على (أراض) وهو جمعٌ شائع، لكنه على غير قياس. لأن الاسم الثلاثي لا يجمع على (فعالي) بزيادة الياء المخففة. وقد ورد من ذلك أهل وأهل، وليل وليال.

وللأرض جموع أخرى. منها (أرضون) بفتح الهمزة والراء، وهو جمع على غير قياس أيضاً. ومن جموعها (آراض) على (أفعال) كفرخ وأفراخ، و(أروض) على (فُعول) بضم الأول، كفلّس وفلّوس.

وخطأ الكتاب أنهم إذا جمعوا الأرض على (أراض) في قولهم: (في القطر أراض خصبه متسعة) لم يحذفوا الياء منها؛ فقالوا: (أراضي متسعة) بالياء. والصحيح حذف الياء في التنوين مادامت مخففة. ولو كانت الياء مشددة لم تُحذف بالتنوين. فأنت تجمع (الكرسي) ويساؤه مشددة، على (كراسي) بتشديد الياء، فلا تحذف ياء (كراسي) عند التنوين، على أنه يجوز تخفيف الياء في الجمع وحذفها عند التنوين كقولك: (هذه كراس). ففي (المصباح): «والكرسيّ

والجواب عن ذلك أن المعجم لا يأتي بشيء من عنده، فإذا أقرّ جديداً دلّ عليه؛ فهذا معجم (المصباح)، فقد جاء فيه: «والفكرة اسم من الافتكار، مثل العبّرة والرحلة من الاعتبار والارتحال». فصحّ بهذا أن (افتكر) مستقيمٌ. خلافاً لما زعم الناقد.

أما استعمال الباء في موضع (في) لظرفٍ مجازيٍّ، فقد رأيت أنه جائز. فكلام المذيعه على هذا صحيحٌ لا عيب فيه.

وعاب الناقد قبل هذا: (أذنتُ لفلان بالعمل)، لأن (أذن بكذا: عليم).

أقول: إن صحّة هذا لا تمنع من صحّة ذلك. فقولك: (أذنتُ لفلان بالعمل)، أصله (في العمل). و(في) هنا للظرفية المجازية، والباء تقوم مقامها؛ ففي (كليلة ودمنة ٨٩/): «فأذن له بالذهاب». وفي (رسائل الجاحظ) هذا البيت:

فهل لك في الإذن لي بالرحيل

فقد أبت النفس إلا الرحيلاً

وفي (زهر الآداب ١٠٠/٢) للحصري القيرواني في حديث بين الأصمعي وأعرابي: «أتأذنون لي بالجلوس». بل هذه أحاديثُ رسول الله ﷺ في جواهر البخاري: «حتى إذا نُقوا وهُدبوا أُذن لهم بدخول الجنة».

فاستبان بالحجة القاطعة والدلالة الواضحة أن قول المذيعه: (هل افتكرت بها)، وقول الكتاب: (أذنتُ له بكذا) مستقيمان، ولا عبرة بما قيل خلاف ذلك...

تُبَيِّنُ أَحْمَاءَ سُلَيْمَى إِنَّمَا

ظَلُّوا غَضَاباً يعلكون الأرمًا

وروي: (يَحْرِقُونَ الأرمًا) بتخفيف راء الفعل. وقال

آخر: (يَلُوكُ مِنْ حَرْدٍ عَلَيَّ الأرمًا). (الأساس) (واللسان).

وشبيهه بذلك قوله تعالى في سورة آل عمران:

﴿وَإِذَا لَقَوْكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [آل عمران ١١٩].

٢٠. أزر

قال الزمخشري في (الأساس): ((ويُسَمَّى أَهْلُ

الديوان ما يُكْتَبُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ مِنْ نُسخَةِ عَمَلٍ أَوْ قَصَلٍ فِي بَعْضِ الْمَهْمَاتِ الْإِزَارَ. وَأَزَّرَ الْكِتَابَ تَأْزِيرًا، وَكَتَبَ لِي كِتَابًا مُصَدَّرًا بِكَذَا مُؤَزَّرًا بِكَذَا))، وهو طريف في الاستعمال.

٢١. أزف

(نشرت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٥)

تقول: (أزف الرحيل) بكسر الزاي، أي: دنا واشتد قربه. وسُمِّيَت الْقِيَامَةُ (الآزفة) لقربها، ففي (اللسان): ((والآزفة: الْقِيَامَةُ لِقَرَبِهَا وَإِنْ اسْتَبَعَدَ النَّاسُ مَدَاهَا)). وفي التنزيل ﴿أزفت الآزفة﴾ [النجم ٥٧] أي: دنت القيامة. ويجري (أزف) في كلام الكتاب، لكنهم يعنون به حدوث الأمر ووقوعه كقولهم: (أزفت ساعة السفر)، بمعنى: حلت.

أقول: لقول الكتاب هذا وجهٌ صحيح إذا كانت هناك قرينة، وإن استنكره بعضهم كالحريري وسواه. قال

بضم الكاف أشهر من كسرهما، والجمع مُثَقَّلٌ وَقَدْ يُخَفَّفُ.

قال ابن السكيت في باب ما يُشَدَّدُ: وكلُّ ما كان واحدهً مُشَدَّدًا شَدَّدَتْ جَمْعُهُ، وَإِنْ شَتَّتْ خَفَّفَتْ.

وهذا يعني أن (الكرسي) المُشَدَّدَ الياء يُجَمَّعُ عَلَى (كراسي) بياء مُشَدَّدة، و(كراس) بياء مُخَفَّفة تُحذف عند التنوين. ومما يُجَمَّعُ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ الْمُشَدَّدة وَحذفِ الْمُخَفَّفة: أُمْسِيَّةٌ وَأُغْنِيَّةٌ وَأُمْنِيَّةٌ، بضم الأول وتشديد الياء على وزن (أفْعولة)، تقول في جمعها: أُماسٍ وَأُماسِيٍّ وَأُغانٍ وَأُغانيٍّ وَأُمانٍ وَأُمانيٍّ.

ولذا قل: (هذه أراضٍ متسعة) بحذف الياء، ولا تقل: (هذه أراضٍ متسعة) بإثباتها.

١٩. الأرم

يقول الكتاب: (يُحَرِّقُ فُلانٌ عَلَى الأرمِ)، يحكونه على وجوه مختلفة لا يمت أحدها إلى صواب. و(الأرم) بضمُّ ففتحٍ مُشَدَّدٌ كَرُكِّعَ جَمْعُ (أرم)، قيل هي الأضراس أو الأنياب أو الأسنان، وقيل أطراف الأصابع، وقيل الحجارة.

وأصل الكلام: حَرَّقَ الأرمَ أَوْ لاکها أَوْ علكها، إذا سحق بعضها ببعض من الغيظ والغضب. وأكثر الكتاب يقولون (على الأرم) جاراً ومجروراً. والصحيح أنه: (حَرَّقَ عَلَيَّ أَوْ عَلَيكَ أَوْ عَلِيهِ الأرمِ) بذكر المغضوب منه [الذي هو أنا، أو أنت، أو هو]، و(الأرم) بعده مفعولٌ به. قال الزمخشري في (الأساس): ((رَأَيْتُ حَسَادَكَ العُدْمَ يُحَرِّقُونَ الأرمِ)). قال الشاعر:

فاسم المكان منه (مَأَزَق) بفتح الزاي، وجاء بالكسر فاسم المكان (مَأَزِق) بكسرهما. وإذا كانت المعاجم قد أتت بالمَأَزِق المكسور الزاي، فلأنها خَصَّتْه بمعنى معين، وليس من شأنها أن تأتي بالمَقْيَس المعروف عامةً لغير سبب.

ولذا فلا وجه لمنع (المَأَزِق) بفتح الزاي اسم المكان من (أَزِق يَأَزِق) كفرح يفرح، ما دام هو القياس.

٢٣. أَزَم (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/١١)

(الأزم) بسكون الزاي وفتحها هو العَضُّ في الأصل. تقول: (أَزَمَ الفَرَسُ على لجامه) بفتح الزاي وقد تُكْسَرُ، (يَأَزِمُ) بكسر الزاي وقد تُفْتَحُ، (أَزَمًا) بسكون الزاي وفتحها، بمعنى عَضَّ. قال ابن القوطية: «وعلى (فَعَلَ) بالفتح و(فَعِلَ) بالكسر بمعنى واحد... أزم الفرس على لجامه أزمًا وأزماً: عَضَّ». وتقول كذلك: (أَزَمْتُ الشيءَ إذا شددته، وأزمتُ الحبلَ إذا فتلته).

وتقول مجازاً: (أَزَمَتِ السَّنَةُ) إذا اشتدَّ قحطها، لأنَّ الجوع فيها يَعَضُّ الناس. ففي (القاموس): «أَزَمَ العامُ بالفتح يَأَزِمُ بالكسر أزمًا وأزوماً اشتدَّ قحطه... وسنةٌ أزمَةٌ بسكون الزاي وأزمةٌ بكسرهما، أي شديدة».

و(المَأَزِمُ) بكسر الزاي هو المضيق كالمَأَزِقُ وزناً ومعنى، والجمع (المَأَزِمُ)، ومَأَزِمُ العيش مضايقتها، كما في (القاموس).

وثمة (الأزمَةُ) بسكون الزاي للمضيق والشدة،

الدكتور عبد العزيز مطر في كتابه (لحن العامة): «هناك نوع من المجاورة الزمنية يصلح أن يكون من علاقات المجاز المرسل، كقول عامة بغداد: أَرَفَ الوقتُ، أي حضر ووقع... وربما عُدَّ هذا مبالغةً كأنَّ الوقتَ القريب أصبح واقعاً». وكلامه هذا مستقيمٌ، والدليل على ذلك ما نصَّ عليه ابنُ القوطية في (أفعاله)، إذ قال: «(وَأَرَفَ الشيءُ أَرَفًا وَأُرُوفًا: حضر وقرب)»، ويؤيد ذلك ما جاء في (النهاية): «(قال النبي ﷺ... قد أظلكم شهرٌ عظيم، يعني رمضان، أي: دنا وقرب، كأنه ألقى عليكم ظله)». فتأمل.

٢٢. أَزِق (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٢)

تقول: (أَزِقُ يَأَزِقُ) كضرب يضرب، إذا ضاق، ومنه المَأَزِقُ بكسر الزاي بمعنى المَضِيق، وقد سُمِّيَ به موضع الحرب وضيق العيش، كما في (اللسان). ويقولون حينئذٍ: (وقع فلان في مَأَزِقٍ) بفتح الزاي، فهل لهذا وجه؟

أقول منع العدناني في معجمه (المَأَزِقُ) بفتح الزاي وأوجب فيه الكسر. وحقيقة الأمر أن (المَأَزِقُ) في الأصل اسم مكان، والقاعدة في اشتقاقه من الثلاثي الصحيح أن يكون على (مَفْعِل) بكسر العين إذا كُسِرَتْ عَيْنُ المضارع، ويفتح عين (مَفْعَل) إذا فُتِحَتْ عَيْنُ المضارع. وقد نصَّ صاحبُ (الجمهرة) على (أَزِقُ يَأَزِقُ) كفرح يفرح، وحكاه (القاموس) فجاء فيه: «(أَزِقَ صدره كفرح وضرب)»، وأكد مجيئه من باب فَرِحَ (التاج) و(المتن). ومادام المضارع قد جاء بالفتح

الزاي وتشديد الميم على (الأزْمَة) بفتح الهمزة وسكون الزاي وتخفيف الميم المفتوحة، أي: الشدّة، وهو خطأ قبيح.

٢٥. الأستاذ

(نشرت بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٢)

شاع استعمال (الأستاذ) لمن يقوم بالتدريس والتأديب غالباً. وليس هو لفظاً عربياً، وإنما دخل العربية من الفارسية، ففي المعرّب للجواليقي: ((فأما الأستاذ فكلمة ليست بعربية. يقولون للماهر في صنعه أستاذ. ولا توجد هذه الكلمة في الشعر الجاهلي))، وفيه: ((وإنما أخذوا ذلك من الأستاذ الذي هو الصانع، لأنه ربما كان تحت يده غلمان يؤدّبهم، فكأنه أستاذ في حسن الأدب)). وجاء في كتاب (الألفاظ الفارسية المعرّبة) لأدي شير: ((الأستاذ: المعلم وأستاذ الصناعة ورئيسها، فارسيتها: أستاذ، ومنه (أستا) بالتركية والكردية)). ويؤيد ذلك ما جاء في المعجم الذهبي: ((أستاذ معلم أو عالم أو قدير في العلم أو الفن، معرّبها أستاذ))، وهو معجم فارسي عربي.

وشاع لفظ (الأستاذ) منذ العصر العباسي، فقد جاء في مقدمة كتاب (أدب الكاتب) لابن قتيبة الدينوريّ المستوفى (٢٧٦ هـ): ((ولا يجوز أن يكتب بها إلى الرؤساء والأستاذين لأن فيها معنى الأمر)). وقد قال ابن الرومي وقد توفي (٢٨٤ هـ):

إذا حاولت تطفيلاً فكن في ذلك أستاذاً

ويبدو أنه استعمل أول الأمر في العراق لاتصال

و(تأزم الأمر) بتشديد الزاي إذا أصابته أزمَة. ويقول الكتاب حيناً: (أصابتنا أزمَة بالغة) فيجعلون (أزمَة) بفتح الزاي، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر بعض النقاد (الأزمَة) بفتح الزاي، وأوجبوا فيها السكون كالأستاذ زهدي جار الله في كتابه (الكتابة الصحيحة). وبحث هذا الأستاذ العدناني في معجمه فأقرّ صواب (الأزمَة) بفتح الزاي مستشهداً بما جاء في المعجم الكبير.

وصواب المسألة أنه جاء عن العرب (الأزمَة) بسكون الزاي وفتحها صريحاً. قال ابن سيده في (المخصّص): ((وأصابتنا أزمَة وأزبة بسكون الزاي منهما، وأزمَة وأزبة، بفتح الزاي، وهو الضيق والشدّة))، وأكد ذلك (القاموس). والاستشهاد بالمعجم الكبير وقد ألفه المجمع القاهري يؤهم بأن المعجم المعتمدة القديمة قد خلّت منه.

ولذا قل: (أصابتهم أزمَة) بسكون الزاي، أو: (أزمَة) بفتحها، فكلاهما صحيح.

٢٤. الأزمَة

(الأزمَة) بفتح الهمزة وكسر الزاي وتشديد الميم بوزن (أفعلَة)، وهي جمع (زمام) بكسر الزاي. وتغلب صيغة (أفعلَة) هذه في جمع الاسم الرباعي المذكر إذا كان قبل آخره مدّ، وإوياً كان هذا المدّ أو ياء أو ألفاً؛ كعمود وأعمدة، ورغيف وأرغفة، وإناء وآنية، ونحو ذلك: رداء وأردية، ولواء وألوية، وزمان وأزمَة.

ويخطئ الكتاب حيناً فيطلقون (الأزمَة) هذه بكسر

كما قال أبو البقاء في شرح ديوان المتنبي، وعلى (أساتذة) كما جمعت الأسماء الأعجمية غير الثلاثية.

٢٦. تأسس

قولك: (تأسست المدرسة عام كذا) خطأ شائع، صوابه (أسست المدرسة عام كذا) بالبناء للمجهول؛ إذ ليس في اللغة (تأسس)، وصيغة (تفعل) بتشديد العين سماعية في الأصل. وتدل هذه الصيغة دلالات كثيرة؛ منها: تكلف ما ليس حاصلًا كتشجيع وتحلم، ومنها: احتمال المشقة كتجشم وتحمل وتكلف وتقصي، ومنها: التحول كتحضر وتنصر وتهود، ومنها: الاتخاذ كتبني وتعمم وتدفع...

لكن (تفعل) أكثر ما تدل على المطاوعة كحذرت فتحذر ونبهته فتنبه وعلمته فتعلم. وقد جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة (تفعل) بهذه الدلالة قياساً فقال بقياس (تفعل) لكل فعل ثلاثي مضعف العين مطلقاً، مثل علمته فتعلم، كما جاء في مجلته لدورته الثانية والخمسين عام ١٩٨٦.

أقول: لا بد من اشتراط توفر الحاجة إلى ذلك في التعبير، ولا حاجة بنا إلى (تأسس)، واشتراط إمكان استجابة فاعل الفعل المطاوع لفعل الفاعل الآخر، وأتى (للمدرسة) أن تستجيب لفعل التأسيس؟ ولذا قل: (أسس البناء وأسست المدرسة) بالبناء للمجهول، ولا تقل فيهما (تأسس)!

٢٧. أسف

(نشرت تاريخ ٢٧/٦/١٩٨٧)

تقول: (أسف أسفاً)، ومعناه: حزن وغضب

سكانها بأهل فارس. ثم انتقل إلى الجزيرة والشام، كما ذكر أبو البقاء العكبري في (شرح ديوان المتنبي).

وممن لقب بالأستاذ: ابن العميد وزير ركن الدولة البويهبي، الكاتب البليغ المترسل. وقد قيل بُدئت الكتابة بعبد الحميد، وحُتمت بابن العميد وقد توفي (٣٦٠ هـ). ولقب بالأستاذ أيضاً: أبو المسك كافور الأخشيدي الذي ملك مصر (٣٥٥ هـ). وقد امتدحه المتنبي. ولقب بالأستاذ جملة من العلماء، ومنهم أبو إسحق الأسفراييني من علماء الشافعية. هذا وقد غلب إطلاق (الأستاذ) في عصرنا على المدرس في الجامعة إذا بلغ درجة متقدمة، ويُطلق على المحامي أيضاً.

والمسألة هل يؤنث لفظ (الأستاذ) فيقال:

(أستاذة)، إذا جعل وصفاً للمرأة؟

في الجواب عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: يرى ابن السكيت - على ما جاء في (شفاء الغليل) لسخفاجي - أن الوصي والأمير والعالم والوكيل يجوز أن تطلق، دون تأنيث، على النساء لأنها في العادة من شأن الرجال. كما يطلق لفظ (بروفسور)، و(دكتور) في الفرنسية على النساء دون تأنيث، وعلى ذلك تقول: الأستاذ فلانة.

ثانياً: من الأئمة من يرى جواز تأنيث (الأستاذ) بدليل جمعهم الأستاذ جمع مذكر سالماً، كما جاء في مقدمة (أدب الكاتب)، وكتاب (أخلاق الوزيرين) للتوحيدي، و(المقامة الثلاثين) من مقامات الحريري. وعلى ذلك يقال (الأستاذة) وهو رأي لا بأس به. على أن الأصل في جمع (الأستاذ) أن يكون على (أساتيد)،

فلان) و(أسفت لفلان). ففي المحاضرات للراغب: ((يأذُرُ شغلنا الحزنُ لك عن الحزن عليك)). فالحزن على الرجل توجُّع وجزع فهو انفعال، أما حزنك للرجل فهو رثاء لحاله واهتمام بأمره ومصيره، فهو انفعال وفعل. وفي (الأساس): ((أهلك الذين تتحرَّضُ لهم وتهتمُّ بأمرهم)).

وهكذا: (أسف على الرجل) بمعنى حزن عليه وجزع، أما (أسف للرجل)، فهو بمعنى رَقَّ له واهتمَّ به. فتأمل.

٢٨. يا للأسف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥)

في كلام الكتاب قولهم: (للأسف جاء خالد متأخراً)، يعنون بذلك أنهم يأسفون لتأخر خالد. وقد يعكسون فيقولون: (جاء خالد متأخراً للأسف)، فيأتي (للأسف) آخر كلامهم. فهل لهذا الأسلوب الشائع وجه من العربية؟

أقول: لا وجه لقولهم هذا؛ ف (الأسف) هو الندم أو الحزن أو الغضب، ولا معنى لقولك: (للندم أو للغضب جاء خالد متأخراً)، ولا بد من التحول إلى نهج آخر تقول فيه: (جاء خالد متأخراً يا للأسف)، فيكون: (يا للأسف) للتعجب.

ويقال في نحو ذلك: (يا للعجب ويا للحسرة...)، و(يا) في الأصل للنداء. تقول في الاستغاثة: (يا لخالد المظلوم)، فتفتح اللام الجارة الأولى فيكون (خالد) مستغاثاً، وتكسر اللام الجارة الثانية فيكون (المظلوم) هو المستغاث له. فإذا وقع بعد حرف النداء ما لا

وتلهَّف وندم. ففي (الصحاح): ((الأسف: أشد الحزن، وقد أسف على ما فات، وتأسف؛ أي: تلهَّف، وأسف عليه أسفاً: غضب)). وفي (القاموس): ((ندم عليه كفرح ندماً وندامة، وتندم: أسف)).

وقد اختلف النقاد في صحة قولك (أسف له)؛ فمنعه بعضهم كالشيخ إبراهيم اليازجي، وجاراه أسعد داغر والدكتور مصطفى جواد.

والصحيح جواز قولك: (أسف له)، كما قال مهيبار:

أسفت لحلم كان لي يوم بارق

فأخرجه جهل الصباية من يدي

وجرى ذلك في كلام الفصحاء، ومنهم الجاحظ في كتابه (التاج)، وهو القياس المنقاد في تعدية الفعل باللام إذا اتسع له معناه. وقد جاء في المعجم الكبير: ((أسف له: تألم وندم))، وهو معجم حديث أصدده المجمع القاهري. ولا أرى النصَّ دقيقاً مُبيناً. فإذا قلت: (أسفت للرجل: تألمت) فهو سائغ، أو قلت: (أسفت لما فرط مني: ندمت) فهو صحيح، أما الجمع بينهما في إجمال قوله: (أسف له: تألم وندم) ففيه نظر، إذ لا يصح أن يكون أسفك لرجل أو لفقد شيء ندماً.

وقال ناقدٌ: (أسف عليه: حزن... وأسف له: تألم)؛ فهل بين قولك: (أسفت على فلان)، و(أسفت لفقد فلان) فارق في المعنى؟

وصواب المسألة أن ثمةً فارقاً بين قولك: (حزنت على فلان) و(حزنت لفلان)، وكذلك (أسفت على

الحماسة) للمرزوقي: ((المواساة والتأسي والانتساء واحد)).

وهناك (التأسي) بوزن (التفاعل) إذا آسى بعضهم بعضاً، أي: عزّاه. وغريب على هذا أن يقصر العدناني في معجمه معنى (تأسى) على تشبّه واقتدى، ويسلخ عنه معنى (تعزّى)!!

٣٠. التأشير والتوقيع والمؤشّر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٣)

(التأشير) مصدر (أشّر) بتشديد الشين، والكتاب يستعملون الفعل وما يشتق منه في موضعين: الأول في قولهم: (أشّر المدير على الصكّ أو على الجوان)، أي: وضع سمة أو ما أسّموه بالتأشير على الصكّ أو الجواز إيداناً بإجازته والموافقة عليه. والثاني في قولهم: (وهذا مؤشّر على أن الحرب واقعة)، أي: دليل على ذلك أو أمانة من أماراته أو علامة من علاماته.

ويجمعون (المؤشّر) على (المؤشرات). وهم يُسمّون في الأصل القضيّب الذي يشار به إلى الأشياء كمواقع البلاد والجبال والبحار على المصوّر الجغرافي (المؤشّر) فيستعملونه مجازاً فيما يشار به إلى الشيء أو يدل عليه، فهل في معنى (التأشير) لغة ما يتّسع للمعنيين أو لواحدٍ منهما.

في الإجابة عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: منع الشيخ إبراهيم اليازجي قول الكتاب: (أشّر على الصك)، فقال: ((ويقولون أشّر على الصكّ

ينادى حقيقة نحو (يا للعجب) كان النداء للتعجب، كقولك: (يا للأسف). وجاز في اللام الفتح [يا للأسف] والكسر [يا للأسف] على السواء.

٢٩. أسا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٣١)

تقول: (أسوتُ المريض والجرح) إذا عالجه، و(أسوتُ بين القوم) أصلحت، كما قال ابن القوطية. ومن ذلك (الأسوة) بمعنى القدوة لأن بها معالجة المقتدي وإصلاحه.

وثمة (آسيته) بوزن (فاعلته)، وربما قيل: (آسيته) و: (واسيته) بالواو مؤساةً بالهمزة ومواساةً بالواو؛ ومعناه: جعلته أسوة نفسي، فسوّيت بيني وبينه وأعنته وقاسمته. ففي (أمالى المرتضى): ((فواس بين رعيّتك في العدل)). وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((وأواسيه؛ أي: أجعلهُ أسوة نفسي فأقاسمه مالي وملكي)).

ويأتي (آساه وواساه) بمعنى عزّاه، وفي التعزية علاج الحزن. ففي (النهاية): ((رَبَّ آسِنِي لما أمضيت، وأعسني على ما أبقيت، أي: عزّيتي وصبرّيتي)).

ومثله (أساه) بتشديد السين تأسيّة، بمعنى: عالجه بالتعزية؛ ففي (الأساس): ((وأسيت المصاب بتشديد فتأسى)). وفي (القاموس): ((أساه تأسيّة: عزّاه)). ومن ثم كان (تأسى) بوزن (تفعل) بمعنى: تعزّى.

ومثله (اتتسى) بوزن (افتعل)؛ ففي (شرح

تأشيراً، أي: رسم عليه علامة تفيد التوقيع. أخذوه من الإشارة، على توهم أصالة الهمزة... على أن الإشارة لا تفيد ما يريدون من ذلك. والصواب أن يقال: وقّع على الصك أو أعلم عليه، إذا لم يرد صريح التوقيع)). وجاراه في ذلك الأستاذ أسعد خليل داغر فأنكر في (تذكرته) قول القائل: (أشّر على الحكم بكذا... وأشّر على الصك بالقبول). فما القول في ذلك؟

ثانياً: قول الكتاب: (هذا مؤشّر على صحة هذا)، و: (هذه مؤشّرات على حقيقة كذا)، لا وجه له في العربية. وإنما يقال في موضعه: (هذا دليل كذا) و: (هذا دليل عليه) و: (هذه أمارّة كذا أو أماراته)، و: (هذه شواهد كذا وبيناته وسماته وشاراته).

٣١. أطر وإطار

تقول: (أطر الشيء يأطره بالكسر، ويأطره بالضم (أطراً): عطفه ليحيط بشيء آخر. ومن ذلك: (الإطار بكسر أوله. ففي (المصباح): ((الإطار، مثل كتاب، لكل شيء ما أحاط به. وبنو فلان إطار لبني فلان إذا حلّوا حولهم، وأطره أطراً من باب ضرب عطفه)). وفي (القاموس): ((أطر ياطر بالكسر ويأطر بالضم. والأطر عطف الشيء، واتخاذ الإطار للبيت. والإطار: الحلقة من الناس. وكل ما أحاط بشيء فهو إطار)).

وإذا عدنا إلى معنى (التأشير)، في الأصل، وجدنا أنه تحديد الشيء وتحزيره. ففي (اللسان): ((وتأشير الأسنان: تحزيرها وتحديد أطرافها)). فأنت إذا أشرت في شيء - أي: حرزت - تركت فيه أثراً من تأشير أو تحزير.

ويختلف الكتاب في جمع (إطار)؛ فمنهم من يجمعه على (إطارات) بالألف والتاء... ومنهم من يجمعه على (أطر) بضمين، فأيهما الصحيح؟ أقول: (الإطار لما يحيط بالشيء جمعه (أطر) بضمين، ككتاب وكتب وإزار وأزر وفراش وفرش وجدار وجدر، ولا وجه البتة لجمعه على (إطارات) بالألف والتاء، فليس هذا بالقياس ولا بالسماع. والكثير في جمع ما كان على (فعال) اسماً كإطار أن يجمع كما ذكر على (فعل) بضمين؛ فكل اسم رباعي قبل لامه مدّ، صحيح الآخر مذكراً كان أو مؤنثاً

وهذا معنى (وقّع) بالتشديد. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ووقّع الحديد وقعا أحده)) بتخفيف القاف. وفي (الأساس): ((وسكّين وقيع وموقّع: حديد)). ف (الموقّع) بالتشديد على صيغة اسم المفعول: السكين المحدّد. ف (التأشير) و(التوقيع) يعودان إلى دالتين متماثلتين. وقد استعمل (التوقيع) قديماً استعمال (التأشير) في لغة الكتاب؛ ففي (شفاء الغليل) للخفاجي: ((التوقيع: إيقاع شيء على شيء... ومنه توقيع السلطان)). وفي (مفاتيح العلوم) للخوارزمي: ((ويوقّع السلطان بآخره بإجازة ذلك))، وفيه: ((ويوقّع السلطان في آخره بإطلاق الرزق لهم)). فإذا صحّ هذا، صحّ قولنا: (أشّر على الصك بكذا)، لأن الفعلين في معنيين متماثلين أصلاً.

ولا صحة لقول الكتاب: (أُكِدْتُ عَلَى الْأَمْرِ).
والصحيح: (أُكِدْتُ الْأَمْرَ) إذا جعلته مؤكداً ثابتاً، فإذا
عَنَى الْكِتَابُ بِالتَّأَكِيدِ (التَّنْبِيهِ)، فَيَحْسُنُ أَنْ يَقُولُوا:
(نَبَّهْتُ فَلاناً عَلَى الْأَمْرِ)، وفي العربية: (أُكِدْتُ الْأَمْرَ
عَلَى فَلانٍ) إذا ثَبَّتَهُ عَلَيْهِ.

ففي (نهج البلاغة ١/١٧٧): ((مما يؤكد عليهم
حجة ربوبيته، ويصل بينهم وبين معرفته)). وقال
المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وتأكيد المقرر على
المخاطب)). فالوَكْدُ عليه، بفتح الكاف المشددة على
صيغة اسم المفعول، هو الشخص.

ولذا قُلْ: (تَوَثَّقْتُ مِنَ الْأَمْرِ، وَتَوَثَّقْتُ فِيهِ،
وَتَثَّبْتُ، وَتَثَّبْتُ فِيهِ، وَتَبَيَّنْتُ، وَتَحَقَّقْتُ، وَتَبَيَّنْتُه).
ولا تقل: (تَأَكَّدْتُه أَوْ تَأَكَّدْتُ مِنْهُ)، بل: (تَأَكَّدْ لِي
هَذَا، وَتَأَكَّدْ عِنْدِي).

يُجْمَعُ غَالِباً عَلَى (فُعُل) بِضَمَّتَيْنِ كَقَضِيبٍ وَقُضْبٍ
وعمود وعمُد ورغيف ورغُفٍ ورغُفٍ ورغُفٍ ورغُفٍ ورغُفٍ ورغُفٍ
وقلص، والقلوص من الإبل الطويلة القوائم الشابة
منها. وهكذا إطار وأطر وجمار وحمر وإدام لما يؤتدم
به وأدم. كما يكثر جمع (فعال) على (أفعللة) لكل
اسم مذكر رباعي قبل آخره مد، كلواء وألوية ورداد
وأريية ورغيف وأرغفة وقميص وأقيصة وعمود وأعمدة
وقعود - وهو البكر من الإبل - وأقعدة، وهكذا زمام
وأزمة بتشديد الميم، وسنان وأسنة بتشديد النون،
وإناء وآنية وكساء وأكسية...

أما جمع (إطار) على (إطارات) فلا وجه له إلا
أن يكون سمع عن العرب، ولم يسمع^(١) أو يكون
اسماً أعجمياً أو خماسياً لم يُعرَفْ له جَمْعٌ فَيُجْمَعُ
بالألِف والتاء، وليس إطار من هذا القبيل.

٣٢. أُكِدَّ وَتَأَكَّدَّ

(نشرت بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٥)

(التأكيد) هو التوثيق والتثبيت؛ تقول: (أُكِدْتُ
الْأَمْرَ فَتَأَكَّدَ الْأَمْرُ)، بتشديد الكاف فيهما. ف (تَأَكَّدَ)
فعلٌ لازم. تقول: (تَأَكَّدَ لِي الْأَمْرُ)، و(تَأَكَّدَ عِنْدِي
هَذَا). فالتأكد، أي: الثابت، هو الأمر لا الشخص.
ولا صحة لقول الكتاب: (تَأَكَّدْتُ مِنْ نِجَاحِ وَلَدِي)،
أو (تَأَكَّدْتُ نِجَاحَهُ)، وإنما الصحيح: (تَأَكَّدَ لِي نِجَاحُ
وَلَدِي)، و(تَأَكَّدَ عِنْدِي نِجَاحَهُ). وقد نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ
كثيرون.

(١) أجاز مجمع القاهرة سنة ١٩٧٣ عدداً من الجموع بالألف

والتاء، منها: (إطارات).

٣٣. أَكَلُ وَتَأَكَّلُ

(نشرت بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٧)

تقول: (أَكَلَ الطَّعَامَ) إِذَا تَنَاوَلَهُ بِالْمَضْغِ وَالْبَلْعِ.
والمصدر (الأكل) بفتح فسكون، واسم الفاعل (الآكل)،
وجمعه (الأكلة) بفتححتين، كفاعلٍ وَقَاعِلَةٍ وَقَاتِلٍ وَقَتْلَةٍ.
وتقول: (أَكَلْتُ أَكْلَةً وَاحِدَةً)، ف (الأكلة) بفتح
فسكون مصدر المرة، والجمع (الأكلات) بفتححتين.
أما (الأكلة) بضم فسكون فهي اللقمة، والجمع
(الأكل) بضم فسكون بفتح كعرفة ورُف. وإذا كان المصدر هو
(الأكل) بفتح فسكون، فإن الاسم هو: (الأكل) بضم
فسكون أو ضممتين (الأكل)، وهو المأكول أو الثمر
والرزق. قال تعالى في سورة الكهف: ﴿كُلْنَا الْجَنَّتَيْنِ

خطأ. فـ (الأوّل) بفتح الهمزة وتشديد الواو المفتوحة جَمَعُهُ: (الأوّلون). وَيُجْمَعُ تكسيراً على (أوّل) بضم الهمزة وفتح الواو، وعلى (أوّل) بضم الهمزة وفتح الواو المشددة، وعلى (الأوائل)، وعلى (الأوالي).

أما (الأولى) مؤنث (الأوّل) فثُجْمَعُ على (الأوليّات) بضم الهمزة، وعلى (الأوّل) بضم الهمزة وفتح الواو أيضاً.

أما (الألى) بضم الهمزة وفتح اللام، فهي اسمٌ موصول للجمع مطلقاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، وعاقلاً أو غير عاقل. قال الشاعر في التنديد بالمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون:

ما قال ربك ويل للألى كفروا

بل قال ربك ويل للمصلين

أي للذين كفروا. وقد جاء لجماعة الإنانث في قول الشاعر [مجنون ليلى]:

محا حبها حب الألى كن قبلها

وحلّت مكاناً لم يكن حلّ من قبل

أي اللواتي كن قبلها.

٣٥. اللهم

(نشرت بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٣)

اعتاد الكتاب أن يقولوا مثلاً: (لن أوافقك على ما تريد، اللهم إلا إذا اعترفت بذنبك). يأتون بلفظ (اللهم) قبل أداة الاستثناء، فهل يصح في العربية استعمال (اللهم) في مثل هذا الموضع؟ وما يقصد بمجيئها؟ وما الوجوه التي ترد بها؟

في الإجابة عن ذلك مسائل أهمها:

آتت أكلها [الكهف ٢٣] أي آتت ثمرها. وتقول: (فلان ذو أكل) بالضم، أي: ذو حظّ من الدنيا ورزقٍ واسع.

و(المأكل): الكسب، و(المأكلة) بفتح الكاف وقد تضم: الموضع الذي يؤكل منه. ومنه قولهم: (جعلوا أموال الرعية مأكلة).

واسم المبالغة: (الأكّال) بالتشديد، و(الأكّول)، و(الأكيل) أيضاً. وقد يكون (الأكيل) بمعنى المؤاكل. ومازوا (الأكيلة) من (الأكولة)؛ فجعلوا الأولى للمأكولة، والثانية للشاة التي تُسَمَّن وتُعدُّ للأكل.

وتقول (أكل) بالكسر بمعنى ائتكلم. ففي (الصحاح): ((أكلت أسنانه من الكبر، إذا احتكت فذهبت. وفي أسنانه أكل بالتحريك، أي إنها مؤتكلة)). فأنت تقول: (ائتكلت أسنانه وتأكلت) كما في (الصحاح).

والكتاب يقولون (تأكل الحديد) بوزن (تفاعل) إذا أكل بعضه بعضاً، فهل هذا صحيح؟

أقول: لا وجه لقولهم هذا، وإنما يقال: (أكل الحديد)، بالكسر، و(تأكل) بتشديد الكاف، و(ائتكلم).

٣٤. الألى، الأول، الأولى

(نشرت بتاريخ ٦/٢٢/١٩٨٥)

(الألى) بضم الهمزة وفتح اللام بعدها ألف مقصورة، اسمٌ موصول.

ويحسب الكتاب حيناً أنه جمع (الأوّل)، وهو

أحمد الخفاجي: ((الثالث: الدلالة على تيقن المجيب للجواب المقترن به. وقد وقع في حديث البخاري: اللهم نعم. وذكر ذلك شراحه، وليس هذا الاستعمال بمولّد)). ويقال: (اللهم لا) كما يقال: (اللهم نعم).

ففي الضرائر لمحمود شكري الألوسي: ((ثانياً: أن يذكر المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع، كأن يقول لك القائل: أزيد قائم؟ فتقول له: اللهم نعم، أو اللهم لا)).

فتبين بذلك أنك إذا قلت: (اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار)، كما جاء في الحديث فإنه للدعاء. وإذا قلت: (لن أفل ذلك، اللهم إلا أن تعترف بذنبك)، فإنه لندرة المستثنى. وإذا سألك سائل: أصمت شهر رمضان جميعاً؟ فقلت: اللهم نعم. فقد أردت تمكين الجواب في نفس السائل.

٣٦. ألا يألُو

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٢)

(ألا يألُو) ك (سَهَا يَسْهُو)، ومعناه قصر. ففي (الصحاح): ((ألا الرجل يألُو؛ أي: قصّر). وفي (مفردات الراغب): ((ألوتُ في الأمر: قصرتُ فيه)). وفي (الأساس): ((ما ألوتُ عن الجهد في حاجتك)) أي: ما قصرت.

فثبت بهذا أن الفعل لازم. لكنه جاء في التنزيل: ﴿لَا يَأَلُونَكُمُ خَبَالًا﴾ [آل عمران ١١٨] أي: لا يقصرون لكم في فساد. وفي (الصحاح): ((فلان لا يألوك

أولاً: تأتي (اللهم) في الأصل للنداء أو الدعاء المحض. فقد جاء في التنزيل: ﴿قال عيسى ابنُ مريمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة ١١٤]. وقد جاء ذلك في الحديث كقوله ﷺ: ((اللهم إني أعوذ بك من زوال نعمتك))، و: ((اللهم اجعلني شكوراً واجعلني صبوراً))، و: ((اللهم إنا نسألك موجبات رحمتك)) وهو كثير. ومنه قول أبي خراش:

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا
أَيُّ: أَيَّ عَبْدٍ لَكَ لَمْ يَلْمَ بِالذَّنُوبِ.

ثانياً: تأتي (اللهم) كذلك للإيدان بندرة المستثنى كقول الكتاب: (لن أوافقك على ما تريد، اللهم إلا إذا اعترفت بذنبك). فقد علق موافقته على اعتراف صاحبه بذنبه، وأشار بإدخال (اللهم) على أداة الاستثناء إلى ندرة وقوع الاعتراف من صاحبه. وفي (الهمع) للسيوطي: ((وقد يُستعمل (اللهم) دليلاً على الندرة، كقول العلماء: لا يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يضطر فيجوز)). وقد تؤدي (اللهم) هذا المعنى، ولو لم تأت قبل الاستثناء كقولك للبخيل: (قد تنفي عن نفسك البخل، اللهم إن بذلت شطراً من مالك في سبيل الوطن).

ثالثاً: قد يُراد باستعمال (اللهم) الدلالة على تأكيد المجيب للجواب. وفي (الهمع): ((قال المطرزي في شرح المقامات: وقد يُستعمل (اللهم) لغير النداء تمكيناً للجواب، ومنه الحديث: آله أرسلك؟ قال: اللهم نعم)). وجاء في (شفاء الغليل) لشهاب الدين

٣٧. آلى يؤلى ويؤالى

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(آلى) إذا حَلَفَ مضارعُه: (يؤلى) على (يُفعل)،
ويقولُه بعضُهم: (يؤالى) على (يُفعل)، كأنما ماضيه
(فَاعَل)، فيوهمون. قال صاحب (المصباح): «وآلى
إيلاءً، مثل: آتى إيتاءً، إذا حَلَفَ، فهو مؤلٌّ».

ومثله (آسن)، يحسبه جماعةٌ (فَاعَل) فيقولون:
(يؤاسن) على (يُفعل)، وهو (يؤين) على (يُفعل) لأن
ماضيَه (أفعل). ومنه (آسن) إذا أحسَّ أو أبصر، من
قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنسَتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا
بِقَبَسٍ﴾ [طه ١٠]، وقوله: ﴿فَإِن آسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا
فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا﴾
[النساء ٦]. قال بعضُهم في ذلك: (يؤانس) وهو
(يؤينس). ومنه (آوى) أيضاً، قال تعالى: ﴿وَفَصَّلَتِ
الَّتِي تُؤْوِيهِ﴾ [المعارج ١٣].

وجملة القول في ذلك أنك لو تدبرت مصادر هذه
الأفعال أَلْفَيْتَهَا على (أفعال) لأنها (إيلاء) وإيمان
وإيناس وإيواء. وما كان هذا شأنه فماضيَه (أفعل)
كما لا يخفى، كـ (الإكرام) من (أكرم)، و(الإحسان)
من (أحسن). إذ لو كان ماضيه (فَاعَل) لَاتَّفَقَ له
مصدر (المُفَاعَلَة) قياساً لا يَنكسر، وقد يُضَمُّ إليه
(الفعال) ليس غير، كـ (أخِيَّتَه مُوَاخَاةٌ وَإِخَاءٌ).

فأصلُ (آلى وآسن وآسى وآوى)، (أألى وأأسن
وأأسس وأأوى) بهمزتين على (أفعل)، لا (أألى وأأسن
وأأسس وأأوى) بهمزةً فألفٍ على (فَاعَل).

نُصْحاً)، أي: لا يقصّر في النصح لك، وفي
(المفردات): «(ما ألوته جهداً)».

وقد بدا الفعل في الآية والمثاليين متعدياً إلى
مفعولين، فما تأويل ذلك؟

أقول: اختلف النحاة في ذلك، فمنهم من قال: إن
الفعل في الآية يتعدى إلى مفعول واحد (لا يألونكم)،
وأن الثاني قد نُصِبَ بحذف الجار وهو (خبالاً). قال
أبو البقاء في إعراب الآية: «(و"يالو" يتعدى إلى مفعول
واحد، و"خبالاً" على التمييز، ويجوز أن يكون
انتصب لحذف حرف الجر، وتقديره: لا يألونكم في
تخبيلكم)، كما ذهب الرضي في (شرح الكافية) إلى
نحو من ذلك، لكنه جعل الأصل: (لا يألون لكم
خبالاً)، فنصب (خبالاً) على المفعولية، ونصب
الضمير في (يالونكم) بحذف الجار. وذهب ابن هشام
في (معني اللبيب) إلى تأويل آخر أكد فيه أن الفعل
لازم، لكنه ضمّن معنى فعل متعدٍ إلى مفعولين فقال:
«(وذلك في قولهم: لا ألوك نصحاً ولا ألوك جهداً، لما
ضمّن معنى (لا أمنعك)، ومنه قوله تعالى: ﴿لا يألونكم
خبالاً﴾). أي إن (ألا يالو) بمعنى: قصر يقصر، فعل
لازم، لكنه ضمّن معنى (منع) المتعدي، فأصبح يضمّن
إلى معناه وهو التقصير معنى آخر وهو المنع أو
الحرمان، وغداً يتعدى تحديته، فقيل: (لا ألوك
جهداً)، أي لا أقصر فأمنعك أو أحرملك جهداً.

فصح بذلك قولك: (لا ألو عنك جهداً أو نصحاً)
و: (لا ألوك جهداً أو نصحاً). فتأمل.

((الأَمر والأَمارة، بفتح الهمزة فيهما العلامة... ومنه الحديث الآخر: فهل للسفر أَمارة، بالفتح)). وفي (المصباح): ((الأَمارة العلامة وزناً ومعنى)). ولذا قل: (هذه أَمارة نجاحي) بفتح الهمزة، ولا تقل: (إمارة نجاحي) بكسرها.

٣٩. استأمر واستئامرة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٣)

ترج الكتاب على تسمية ما يُملأ من البيان، المنح رخصة أو إجازة أمر (الاستمارة)؛ إذ يترتب على صاحبها أن يُبيّن فيها عن أمور تتعلق به أو تختص بما يُطلب تحقيقه. وقد اشتقت التسمية من قولك: (استأمر فلان فلاناً)، إذا طلب منه الإفصاح عما يأمر به أو يراه في أمر ما.

ف (الاستئمان) مصدرُ الفعل بمعنى الاستشارة. فسي (الصحاح): ((والاستئمان: المشاورة)). فلاستئذان طلب الإذن، والاستشارة طلب المشورة. وفي الحديث: ((البكر تُستأذن، والأيم تُستأمن)) أي: لا بدّ في زواج البكر من أن تُستأذن، وفي زواج الأيم من أن تُستأمر. ويُقصد بالأيم بياء مشددة مكسورة: المطلقة أو التي مات عنها زوجها.

وخطأ الكتاب أنهم يقولون: (الاستمارة) بغير همزة، والصواب (الاستمارة) بهمزة بعد التاء، وهي في اللغة من الاستئمان، وقد عرف (المعجم الوسيط) الاستمارة بقوله: إنها مثال مطبوع يتطلب بيانات خاصة لإجازة أمر من الأمور.

وعلى ذلك فكلما رأيت المصدر (إفعلاً)، فالماضي (أفعل) لا محالة، والمضارع (يُفعل)، وكلما رأيتَه (مُفاعلة)، فالماضي (فاعِل)، والمضارع (يُفاعِل):

ف (الإيتاء) من: أتى يُؤتي.

و(المؤاتاة) من: أتى يُؤاتي.

و(الإيجار) من: آجر يُؤجر.

و(المؤاجرة) من: آجر يُؤاجر.

و(الإيناس) من: آس يُؤنس.

و(المؤانسة) من: آس يُؤانس.

وهكذا دواليك، قياس لا يضل.

٣٨. أمر وأمارة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٧)

تقول: (أمر فلان) بالفتح كقتل، و(أمر بالضم ككرم، أي: صار أميراً، والأنثى أميرة. والمصدر: (الإمرة) بالكسر، و(الإمارة) بالكسر أيضاً، أي: الولاية، كما في (الصحاح).

وتقول منه: (أمر على القوم إمارة)، فهو (أميرٌ عليهم).

ويتعدى الفعل بالتضعيف فتقول: (أمرته تأميراً فتأمن بتشديد الميم في أمرته فتأمر. ف (التأمين): تولية الإمارة.

على أن الكتاب يقولون: (في وجه فلان إمارة الغضب) بكسر الهمزة، ويقصدون بها العلامة، فهل هذا صحيح؟

أقول: (الإمارة) بكسر الهمزة، معناها الولاية. أما العلامة فهي (الأمارة) بفتح الهمزة. ففي (النهاية):

٤٠. وهذا ما دعاني... لا: الأمر الذي

دعاني..

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٧)

اعتاد الكتاب أن يقولوا: (كَلَّفَنِي خَالِدٌ تَعْلِيمَ وَلَدِهِ وَأَلْحَ عَلِيٌّ، الأَمْرُ الَّذِي دَعَانِي إِلَى تَلْبِيئِهِ)، أو يقولوا: (كَلَّفَنِي كَذَا وَكَذَا... مِمَّا دَعَانِي إِلَى تَلْبِيئِهِ)، وكلا القولين لا يستقيم في العربية، وهو صورة من صور الترجمة الحرفية التي أَدخَلتْ في العربية ما لا يُستساغ من الأساليب. وهذا هو البيان:

أولاً: قولك: (كَلَّفَنِي خَالِدٌ تَعْلِيمَ وَلَدِهِ... الأَمْرُ الَّذِي) ليس فيه بين لفظ (الأمر) وما قبله أي صلة، كما تقتضيه العربية. وأنت تُقصدُ بِذِكْرِكَ (الأمر) تكليفَ خَالِدٍ إِيَّاكَ وَالْحَاحَةَ عَلَيْكَ... ويمكن أن تُفصِّحَ عن قَصْدِكَ هَذَا بِقَوْلِكَ: (كَلَّفَنِي كَذَا وَكَذَا... وَهَذَا مَا دَعَانِي) فيتم الاتصال بين ما دعاك إليه وبين ما فعلته، باستعمال اسم الإشارة (هذا) مشيراً به إلى ما ذكرته من قبل.

ونحو من هذا أن تقول: (اعتاد فلان أن يَعْشِيَنِي.. وَهَذَا مَا دَفَعَنِي إِلَى أَنْ أَشْكُوهُ). ولك أن تحذف (الواو) قبل هذا فتقول: (فَعَلَ فُلَانٌ كَذَا وَكَذَا... هَذَا مَا دَفَعَنِي إِلَى شِكْوَاهُ)، أو (كَلَّ هَذَا دَفَعَنِي إِلَى شِكْوَاهُ). ولك أن تختار أسلوباً آخر فتقول: (كَلَّفَنِي خَالِدٌ وَأَلْحَ عَلِيٌّ فَاضْطَرَّرْتُ إِلَى كَذَا)، أو (اعتاد فلان أن يَعْشِيَنِي، فاندَفَعْتُ إِلَى شِكْوَاهُ).

أما قولهم: (الأمر الذي..) فلا وجه له البتة، ويمكنك استعمال لفظ (الأمر) هذا في نحو قولك:

(تَكْلِيْفُكَ وَالْحَاحُكَ أَمْرَانِ اسْتَوْجَبَا كَذَا).

ثانياً: قولك: (كَلَّفَنِي وَأَلْحَ عَلِيٌّ، مِمَّا دَعَانِي إِلَى...). ليس بمستقيم أيضاً، وأقرب ما يمكن أن تُحْمَلَ عَلَيْهِ (ما) أن تكون اسم موصول. وعلى هذا تُصَحِّحُ العبارة بقولك: (كَلَّفَنِي وَأَلْحَ عَلِيٌّ، وَهَذَا مَا دَعَانِي إِلَى)؛ أي: وهذا الذي دعاني إلى فعل كذا. ويمكن قلبُ العبارة بقولك: (ومما دعاني إلى فعل كذا، أَنَّهُ كَلَّفَنِي وَأَلْحَ عَلِيٌّ). فيكون المعنى: أَنَّ مِنْ هَذَا الَّذِي دَعَاكَ إِلَى فِعْلِكَ كَذَا تَكْلِيْفُهُ وَالْحَاحُ.

ثالثاً: ومما يستعمله الكتاب في غير موضعه قولهم: (رَأَيْتُ الْأَوْلَادَ بِمَا فِيهِمْ خَالِدٌ وَصَالِحٌ، وَالْعبارة ترجمة حرفية أيضاً، لا وَجْهَ لتأويلها على وَجْهِ صحيح، ولا مساغ لاستعمال (بما) هنا للتعبير عما يقصدون. وتُصَحِّحُ العبارة بقولك: (رَأَيْتُ الْأَوْلَادَ وَفِيهِمْ خَالِدٌ وَصَالِحٌ)، كما تقول: (اشتريت الدارَ ومعها السطح)، أو (اشتريت الدارَ ومعها الأثاث)، بدل أن تقول: (اشتريت الدارَ بما فيها السطح)، أو (اشتريت الدارَ بما فيها الأثاث).

وعلى هذا تقول: (كَلَّفَنِي فُلَانٌ وَأَلْحَ عَلِيٌّ، وَهَذَا مَا دَعَانِي إِلَى كَذَا)، كما تقول: (اشتريت الدارَ ومعها السطح أو وفيها الأثاث).

٤١. أمرس والبارحة

(من كتاب: لغة العرب)

(البارحة) أقربُ ليلية فائتة، وهي من بَرَحَ؛ أي: زال. والأصل: الليلية البارحة. ف (البارحة) صفةٌ استغنت عن موصوفها فاستعملت ظرفاً. تقول: (لَقِيْتُهُ

البارحة)، وتقول: (برحت المكان) إذا زلت عنه،
فيأتي الفعل متعدياً كما جاء لازماً.

ويتصل بهذا الموضع مسألتان؛ الأولى: قول
الكتاب (بارح المكان) بدلاً من (برح المكان)، هل هو
صحيح؟ والثانية: استعمال الكتاب (البارحة) هل
يجري على وجهه في اللغة؟

أولاً: قول الكتاب (بارحتُ المكان). إذا عدنا إلى
المعجم لم نجد ما يُسوّغ القول (بارحت المكان). قال
الشيخ إبراهيم اليازجي: ((بَرِحَ يَبْرِحُ بَرِحًا وَبَرِاحًا:
زال عنه. وأما بَارِحَ فلم نجدَه في كلامٍ قديم، وكأنه
محمول عند من يستعمله على نحو فارقٍ وزايلٍ
وغاذلٍ)).

أقول: قد جاء (بارح) في كلامٍ قديمٍ يُحتجُّ به؛
ففي مادة (حفر) من (اللسان): ((فكانوا لا يبارحون
من اشتراها)). ومن كلام عمر رضي الله عنه: ((فما
بارح الأرض حتى فعل الثلاث)). وهذا برهانٌ جليٌّ
على صحة قول الكتاب: (بارح المكان) إذا فارقه
وزايله. وقد أشار إلى ذلك العدناني في معجمه.

ثانياً: قول الكتاب (رأيتُه البارحة) إذا قُصد به
أنهم رأوه الليلة الماضية فكلامهم صحيحٌ لا عيب فيه.
لكنهم قد يقصدون به أنهم رأوه أمس؛ أي في اليوم
الذي هو قبل يومهم، فيخطئون. فالصواب إذا أرادوا
ذلك أن يقولوا: (رأيتُه أمس) لا (البارحة).

و(أمس) هذا هو اليوم الذي قبل يومك، وهو مبنيٌّ
على الكسر في أشهر المذاهب. تقول: (ذهب أمس إلى
السوق) و(ذهب أمس بما فيه)؛ فالأول في موضع

النصب والثاني في موضع الرفع، وكلاهما مبنيٌّ على
الكسر مادمت قد أردت به وقتاً بعينه وهو اليوم الذي
مضى قبل يومك. على أنك قد تأتي بـ (أمس) هذا
فتعني به اليوم القريب أيضاً على المجاز، وقلماً ثبّه
عليه. قال شبيب بن عوانه:

قضى بيننا مروانُ أمس قضيةً

فما زادنا مروانُ إلا تنائياً

فقد جاء الشاعر بـ (أمس) مبنيّاً على الكسر،
وأراد به اليوم القريب، لا اليوم الذي قبل يومه
خاصة. قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وقوله
(أمس) تقريب لزمانٍ فعليه... وهذا كما تقول فلان
بالأمس يفعل كذا)).

ولا يخفى أن قولك (بالأمس) لا يعني أقرب يومٍ
سبق يومك خاصة، وإنما يعني يوماً مضى قبل يومك.
وعلى هذا تقول: (رأيتُه البارحة)، إذا قصدت
الليلة الماضية، و(برحتُ المكان وبارحتُه). كما تقول:
(رأيتُه أمس)، مبنيّاً على الكسر إذا قصدت اليوم
الذي سبق يومك خاصة، و(رأيتُه بالأمس)، أي: في
يومٍ مضى.

(من كتاب: لغة العرب)

٤٢. أمس واليوم

في الكلام على (أمس) و(اليوم) مسائلٌ أهمها:
أولاً: (أمس) مبنيٌّ على الكسر في أشهر المذاهب.
تقول: (سافرت أمس)، و(مضى أمس بما فيه).
فالأول مبنيٌّ على الكسر في موضع النصب على
الظرفية، والثاني مبنيٌّ على الكسر في موضع الرفع

ثالثاً: إذا أردت اليوم الذي يسبق اليوم الذي قبل أمس قلت: (جرى ذلك منذ أول من أول من أمس) كما في (الصحاح). ولا يُقال هذا التعبير إلا ليومين قبل أمس.

رابعاً: يُستعمل (اليوم) ظرفاً؛ فتقول: (قيامك أمس حسن، وهو اليوم قبيح). ويدل (اليوم) بالألف واللام على زمان الحال. وكذلك (الآن) أو (الساعة)؛ فإنهما للزمان الحاضر. تقول: (جئت الآن)؛ و(تكلّمت الساعة).

و(الآن) ظرف مبني على الفتح، تقول: (من الآن)، و(منذ الآن)، و(منذ الآن)، و(حتى الآن)، و(إلى الآن)، فيكون مبنيّاً على الفتح في موضع الجر. فإذا قلت: (آن ألك)، أي: حان حيثك، دل على الوقت والأوان، فأعرب.

٤٣. إمعة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٥)

إذا انقاد الرجل دوماً فأتمم بما أمر به، وأذعن لهما طلب منه، وفعل ذلك طائعاً قيل إنه (رجل طبع) بفتح الطاء وتشديد الياء المكسورة، و(رجل مطوع) بكسر أوله، و(رجل مطوعة). كما يقال إنه (مدعان) بكسر أوله، وإنه (طوع العنان) بكسر العين، و(سلس القيادة) بكسر القاف.

وإذا وافق الرجل سواه على كل أمر، وشايعه في كل رأي، وتابعه كل المتابعة قيل إنه (رجل إمعة) بكسر الهمزة وتشديد الميم المفتوحة، أي يتبع لضعفه كل أحد. ويجري مع كل رأي.

على الفاعلية. ويراد ب (أمس)، اليوم الذي مضى قبل يومك خاصة، وقد يُستعمل فيما قبله مجازاً. فإذا أدخلت عليه الألف واللام قلت: (الأمس)؛ فدل على يوم من الأيام السابقة، وأعربتُه بحسب موضعه من الكلام نصياً ورفعاً وجرّاً. تقول: (كنتُ بالأمس قاضياً)، و(ما زال أمس يعظ ويوجي بالعين)، و(أخيبتُ الأمس وذكراه)، فتجرُّ الأول وترفع الثاني وتنصب الأخير. فإذا أضفت (أمس) كان ك (الأمس) معرباً. تقول: (مضى أمسنا بما فيه)، كما تقول: (مضى أمس بما فيه). ويُعد (أمس) المبني على الكسر معرفاً لدلالته على يوم بعينه. فإذا استعمل منكراً أعرب أيضاً، تقول: (كلُّ غدٍ صائرٌ أمساً).

ثانياً: إذا أراد الكتاب اليوم الذي قبل أمس، قالوا: (حدّث ذلك أمس الأول)، أي: في اليوم الذي يسبق اليوم الذي قبل يومك. ففي (الصحاح): ((تقول ما رأيته منذ أمس، فإن لم تره يوماً قبل أمس قلت: ما رأيته منذ أول من أمس)).

أما قول الكتاب: (حدّث ذلك أمس الأول) فخطأ. وأما قولهم: (حدث ذلك أول أمس) فقد جاء في الشعر، ولكن بمعنى غير المعنى الذي يريده الكتاب. قال البحتري في سينيته المشهورة:

وكان اللقاء أول من أمـ

س ووشك الفراق أول أمس

فقوله: (أول أمس)، يعني الساعات الأولى من أمس. أي كأن اللقاء جرى في اليوم الذي قبل أمس، والفراق أمس، فليس بينهما إلا يوم، فما أقصر ما بينهما.

ترقيته، وأكثر ما يُستعمل الأمل فيما يُستبعد حصوله، قال زهير:

أرجو وأمل أن تدنو مودتها

والرجاء بين الأمل والطمع.

وبحث هذا العدناني في معجم الأخطاء الشائعة فقال: ((ويقولون أمل بفلان... والصواب أمل فلان)).

أقول: إذا أردت بقولك: (أملت بفلان) رجوته، فهو خطأ، لأن الفعل يتعدى إلى المأمول والمرجو عامة شخصاً أو شيئاً، بنفسه.

لكنك تقول: (أملت به) على حذف المفعول إذا كان المقام يحدده، والتقدير (أملت به الخين)، والباء هنا للاستعانة. ولكل حرفٍ من الحروف الجارة معانٍ مطردة لا يُحتاج في إعمالها إلى المعاجم، وذلك كقولك: (بلغت بك ما أريد)، و(نلت بك ما كنت أرجو). وهكذا تقول: (أملت منه) وإن لم تذكره المعاجم. فالمعاجم لم تنص على تعديّة (لقي وعلق وعرف وأصاب) بـ (من)، وقد قيل مع ذلك: (لقيت منه جهداً) و(علقت منه بسبب) و(عرفت منه الإقدام) و(أصبت منه مغنماً). وفي (نهج البلاغة ١٨٨/٢): ((الخير منه مأمول، والشر منه مأمون)).

فثبت بذلك صحة قولك: (أملت منه الخين)، و(أملت به كلّ خين). وفي هذا دليل قاطع، ولو لم يحتج في الأصل إلى دليل.

٤٥. تأمل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤)

في العربية: (أمل الشيء يأمله)، كطلبه يطلبه،

ويقولون كذلك: (رجلٌ إمعيّ) بياء النسب، كما يقولون: (رجلٌ مغمميّ) كما جاء في (سفر السعادة) للإمام السخاوي، وقد جاء في (الأساس): ((وفلان مغمميّ: لا رأي له، يقول لكلّ أحدٍ أنا معك)). وجاء في (النهاية) لابن الأثير: ((الإمعة بكسر الهمزة وتشديد الميم الذي لا رأي له، فهو يتابع كلّ أحدٍ على رأيه، والهاء فيه للمبالغة. ويقال: فيه إمعٌ أيضاً، ولا يقال للمرأة إمعة. وهمزته أصلية، لأنه لا يكون (إفعلٌ) وصفاً، وقيل هو الذي يقول لكلّ أحدٍ أنا معك)). قال ابن الأثير: ((ومنه حديث ابن مسعود رضي الله عنه، لا يكوننّ أحدكم إمعة، قيل وما الإمعة؟ قال: الذي يقول أنا مع الناس)).

ويُثبت (إمعة) في المعاجم، في باب الهمزة مع الميم، لأن في الصفات (فعلّة) وليس فيها (إفعلّة). وجاء عن العرب قولهم: (رجلٌ إمّرٌ ورجلٌ إمرةٌ) بكسر الهمزة وتشديد الميم المفتوحة. قال السخاوي: ((إمرةٌ مثل إمعة، هو الضعيف الذي ياتّير لكلّ من يأمره، وكذلك الإمّر، قال امرؤ القيس:

ولست بذئ رثية إمّرٍ إذا قيد مُستكرهاً أصحاباً
و(الرثية) بفتح فسكون، الضعف والفتور، و(أصحاب) انقاد بصعوبة. فتأمل.

٤٤. أمل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/١٨)

تقول: (أملت الشيء آمله)، كطلبته أطلبه، إذا رجوته. كما تقول: (أملت الرجل آمله) إذا رجوته خيره. ففي (المصباح): ((أملته أملاً من باب طلب،

تقول: (أملت لصديقي الخين)، أي: توقعت.

و(أمل الشيء يؤمله) بالتشديد، وهو الغالب في الاستعمال، تقول: (أملت لأخي التوفيق فيما يسعى إليه)، أي: رجوت، و(أنا أؤمل ذلك لأصدقائي جميعاً). وتقول: (أملت فلاناً وأملته) بالتشديد، إذا توقعت أو رجوت خيره. والفعالان متعديان وقد تقدم ذلك.

ويقول الكتاب حيناً: (أملت في الخين) أو (أملت في النجاح)، ولا وجه له. والصواب: (أملت الخير أو النجاح)، بالتخفيف والتشديد، فالخير أو النجاح مأمول ومؤمل. ونقول إلى ذلك: (أملت منه الخين)، و(أملت له النجاح)، فالخير مأمول منه والنجاح مأمول له.

ويقول الكتاب أيضاً: (فلان يتأمل بالنجاح). والخطأ فيه من وجهين:

الأول: أن (التأمل) معناه: إدامة النظر، لا الرجاء.

والثاني: أن (تأمل) فعلٌ متعدٍ ففي (المصباح): «تأملت الشيء: إذا تدبرته، وهو إعادة النظر فيه مرة بعد أخرى حتى تعرفه».

ولذا قل: (أملت الخير أو النجاح) بالتخفيف أو التشديد، و(تأملت وجه فلان).

٤٦. الأم

(نشرت بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٧)

(الأم) بالضم والتشديد: الوالدة، وقيل الأُمّة والأُمّة بزيادة الهاء أيضاً. ففي (اللسان): «الأم

والأُمّة: الوالدة». وفيه «قال ابن سيده: الأُمّة كالأم، الهاء زائدة لأنه بمعنى الأم». أما جمعُه، فهو على (أمّهات)، و(أمّات).

ومن الأُمّة من فرّقَ بينهما؛ فجعل الأول لمن يعقل، والثاني لما لا يعقل. وهو الأكثر.

ومنهم من ساوى بينهما؛ فجعلهما لمن يعقل وما لا يعقل. قال الجوهرى في (الصحاح): «(أم الشيء: أصلُه، ومكّة أم القرى. والأم: الوالدة، والجمع أمّات... وأصل الأم: (أُمّة)، ولذلك تُجمع على

(أمّهات)... وقال بعضهم: الأمّهات للناس، والأمّات للبهائم». وفي (القاموس): «ويقال للأمّ: الأُمّة، والأمّية، والجمع أمّات وأمّهات». ومن جمع (الأم) على (أمّات)، جعل تصغيرها (أميعة)، ومن جمعها على (أمّهات)، جعل تصغيرها (أميّهة). ففي

(اللسان): «ويقول بعضهم في تصغير (أم) (أميعة)، قال: والصواب (أميّهة)، تُردُّ إلى أصل تأسيسها». وأردف: «ومن قال (أميعة) صغرها على لفظها، وهم

الذين يقولون: أمّات».

وثمّة (الأمّي)، وهو نسبة إلى (الأم)... ففي (اللسان): «قال أبو إسحاق: معنى (الأمّي) المنسوب

إلى ما عليه جَبَلْتُهُ أمّه، أي: لا يكتب، فهو في أنه لا يكتب أمّي، لأن الكتابة مكتسبة، فكانه تُسب إلى ما

يولد عليه، أي على ما ولدته أمّه عليه». وفي (المصباح): «(الأمّي في كلام العرب الذي لا يُحسِن

الكتابة، فقيل نسبة إلى الأم لأن الكتابة مكتسبة، فهو على ما ولدته أمه...».

٤٧. أنس به وأنس إليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٣)

(الأنسُ) ضد الوَحْشَةِ، و(أنسَ بالشيءِ أنساً) ضد استوحش.. ونصُّ المعاجم غالباً أن (أنس) يتعدى بالباء. لكنه شاع تعديته بـ (إلى) أيضاً فما وجه ذلك؟
 أولاً: الأصل في (أنس) أن يتعدى بالباء. قال ابن السكيت: ((وقد أنستُ به أنسُ، وأنستُ به أنسُ أنساً)). أي إن ماضي الفعل يأتي بكسر العين وفتحها. وفي (الصحاح) و(أفعال ابن القوطية): (أنست به) أيضاً. لكنه يتعدى بإلى كذلك. ففي (الأساس): ((وأنست به واستأنست به، وأنست إليه واستأنست إليه)).

ثانياً: أنكر بعض النقاد (أنس إليه). فقد أخذ الأستاذ أسعد خليل داغر على الكتاب قولهم: (يأنسون إلى ذلك الوطن)، وجعل صوابه: (ويأنسون بذلك الوطن ويصبون إليه). والتعدية بـ (إلى) صحيحة كما رأيت.

ولكن ما تخريج هذه التعدية؟

أقول: الرأيُّ أنه على تضمين (أنس به) معنى (مال إليه واطمأن)؛ فقد قالوا: (سكن إليه، واطمأن إليه، وركن إليه، وانبسط إليه)، وجعلوا كل ذلك من المجاز، كما جاء في (الأساس). على أن الزمخشري قد قرَنَ (أنس به) بـ (أنس إليه) فقال: (وأنست به واستأنست به، وأنست إليه واستأنست إليه). وكان من حقه أن يفرد تعدية الفعل بـ (إلى) فيسلكه في المجاز، كما هو شأنه في أمثاله. وكذلك فعل في

(استأنس له وتأنس: تَسَمَّعَ)؛ فلم يذكره في المجاز. وهو الإمام الذي تفرَّد في (أساسه) بتمييز المجاز من الحقيقة. ولعلَّ عذره أن المجازَ فيه واضحٌ بسينٍ مشهور.

ثالثاً: قد عُدِّيَ (استأنس) بالباء أصلاً، ثم عُدِّيَ بـ (إلى) مجازاً فقالوا: (استأنس إليه)، كما عُدِّيَ باللام في مجازٍ آخر فقالوا: (استأنس له) بمعنى تَسَمَّعَ له.

رابعاً: لا يُفَرِّقُ الأئمةُ في النصِّ بين (أنس به) و(إليه). لكنني أرى في الأول الألفَ والدنو، وفي الثاني الميلَ والاطمئنانَ مع الألفِ.

٤٨. إنسان وإنسانة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١)

(الإنسان) في الأصل اسمُ جنسٍ يقع على الذكر والأنثى، وقد اختُلفَ في أصله؛ فقيل: من (الأنس) فالهمزة أصلية، وقيل: من (النسيان) فالهمزة زائدة. ويسأل الكتابُ أيؤنثُ لفظُ (الإنسان) فتلحق به

القاء ويقال (إنسانة) بوجهٍ من وجوه العربية؟

أقول: لا شك أن الأصلَ في الأسماء الجامدة ألا تؤنثَ تأنيث الصفات المشتقة، لأن الاسمَ يقع فيها على الذكر والأنثى، ولكن قد يلجئك الاستعمالُ أن تقول: (خالدُ إنسان) فتوقع (الإنسان) موقعَ الصفة المشتقة، وتعني بهذا أنه يتصف بما يجدر أن يتَّسمَ به كلُّ إنسانٍ من مروءةٍ وشهامةٍ ونبل. وقد قال العرب: (خالدُ أسد)، فعنوا: أنه كالأسد شدةً وجراً، وقال الشاعر [عمران السدوسي]:

أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ

زَبْدَاءُ تَجْفَلُ مِنْ صَغِيرِ الصَّافِرِ
وجاء في (نهج البلاغة): «لا تكونن علي سبياً
ضارياً»، فيدفعك كلُّ هذا إلى أن تقول: (سعاد
إنسانة) فتصف بالجامد كما وصفوا، وتعني بذلك
أنها تتصف حقاً بما يُتصوَّر أن تنطوي عليه كلُّ امرأةٍ
من حنانٍ وعطفٍ ونبل، ولهذا وجهٌ من العربية قائم.
وقد جاء في قول شاعر: (مشبرة العرقوب إشفى
المرفق)، و(المثيرة الشوكة، و(العرقوب) عَصَبٌ غليظ
فوق العقب، و(الإشفى) المخرز، وقد وُضِعَ موضع
صفةٍ مشتقة هي (الحاد)، أي: (شوكة العصب حادة
المرفق). وقد أجاز ابن جني في (الخصائص) تأنيث
(إشفى)، فقال: (يقال إشفاة المرفق كما تقول حادة
المرفق)، إذا أريد المبالغة في الوصف. وعلى هذا صحَّ
قولك: (سعاد إنسانة) بوجهٍ من الوجوه.

أما سماع ذلك من العرب فقد اختلف فيه، ف قيل:
إنه لم يُسمع من ثقة، وقيل: بل سُمع. وقد أقرَّ هذا
صاحبُ (التاج)، وأورد على ذلك قولَ الشاعر كاهن
الثقفي:

إنسانةُ الحي أم ندمانةُ السُّمُرِ

بالنَّهي رَقَصَهَا لِحْنٌ مِنَ الوَتْرِ

و(الندمان): المنادم على الشراب، و(النَّهي):

الغدير.

وروي عن ابن سكرة من شعراء (يتيمة الدهن): (في
وجه إنسانةٍ كَلِّفْتُ بها). وروي نحو ذلك عن المتنبي.

فتأمل.

٤٩. أَنْفٌ

(نشرت بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٦)

اختلف النقاد في (أنف) بالكسر، بوزن (تعب)،
أيأتي لازماً ومتعدياً؟ وإذا صحَّ مجيئه بالوجهين،
فهل يتفق معناه فيهما؟

أقول: أكثر النقاد على أن (أنف) لازمٌ ومتعدٍ. أما
معناه فيهما فعندي أنه مختلف، خلافاً لما ذهب إليه
الدكتور مصطفى جواد والأستاذ العدناني.

فإذا كان بمعنى (أبى أو تنزّه) فهو لازمٌ ومتعدٍ.
قال ابن القوطية: «وَأَنْفَتُ مِنَ الشَّيْءِ أَنْفًا وَأَنْفَةً...
تنزَّهت عنه». فأتى به لازماً بمعنى الإباء والتنزّه.
وقال وهب ابن الحارث:

لا تحسبني كأقوام عبثت بهم

لن يأنفوا الذل حتى يأنفَ الحمُرُ

فأتى به متعدياً بمعنى الإباء والتنزّه.

وإذا كان بمعنى: (غضب)، فهو لازمٌ أبداً. قال
ابن القوطية: «وَأَنْفَتُ مِنَ الشَّيْءِ: غَضِبْتُ».

وإذا كان بمعنى: (كره)، فلا يأتي إلا متعدياً،
كما في (التهديب) و(المُحكِّم) و(المُخصِّص) و(اللسان).
ففي (اللسان): «وَأَنْفَ الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ أَنْفًا: كَرِهَهُ».
وأكد ذلك فقال: «وقد أنف البعير الكلاً إذا أجمه».
و(أجم) بمعنى: كره.

وقد يسمح بعض الأئمة في ضبط المعنى، ففي
(اللسان): «قال أبو زيد: أَنْفَتُ مِنْ قَوْلِكَ أَشَدَّ
الأنف، أي: كَرِهْتُ». فأتى بـ (أنف) لازماً، وذهب
إلى أنه بمعنى كره، وانفرد بذلك، و(أنف) هاهنا كما

هو واضح أقرب إلى معنى غَضِبَ من كَرِهَ. فتأمل.

٥٠. أَنْفًا

(من كتاب: لغة العرب)

يقول الكتاب: (قلتُ هذا أَنْفًا، وذكرته أَنْفًا، والمذكور أَنْفًا) أي: قبل قليل، أو مذ ساعة، وهو تعبيرٌ صحيحٌ لا عيبَ فيه. ففي (اللسان): ((وفعلتُ الشيءَ أَنْفًا، أي: في أولِ وقتٍ يَقْرُبُ مِنِّي))، و((جاؤوا أَنْفًا؛ أي: قُبَيْلاً)) بضم القاف وفتح الباء على صيغة التصغير. وفي (الأساس): ((أَتَيْتُهُ أَنْفًا)).

على أنهم يُخِطُّون حين يقولون: (الآنف الذك)، وتصحيحه أن يقولوا: (المذكور، أو المتقدم ذكره، أو المذكور أَنْفًا)؛ لأن (أَنْفًا) إنما جاء في كلام العرب ظرفَ زمان، ولم يُشتَقْ من (أَنْفَ) الثلاثي، ف (أَنْفَ) منه): استنكفَ وتَنَزَّهَ، وأَنْفَ البعيرُ إذا اشتكى أَنْفَهُ، وأَنْفَ الرجلُ: عَجَلَ في أمره، وأَنْفَهُ: كَرِهَهُ، وأَنْفَهُ: أصابَ أَنْفَهُ.. وليس بين هذه المعاني وبين الظرف المذكور علاقةٌ أو اتصال.

ويقول الكتاب: (فعلتُ أو قلتُ ذلك مُسَبِّقًا) بضم الميم وفتح الباء على صيغة اسم المفعول، وليس قولهم هذا صحيحاً. وقد أقر الناقدُ في برنامجه اليومي هذا التعبير إذ قال: (قلتُ قولاً مُسَبِّقًا، وهذا جائزٌ في الاشتقاق والمعنى)، وسترى أنه لا يَسُوغُ مَعْنَى ولا اشتقاقاً لأمر أهمها:

أولاً: احتج الناقدُ بالمعجم الوسيط. وقد جاء فيه ((أَسْبَقَ القومُ إلى الأمرِ: بادروا)) والفعل هنا لازم، والغريب أن الناقدَ جاء به متعدياً ولم يأت (المعجم

الوسيط) ب (أسبق) متعدياً، بل جاء لازماً، ونقل كلامه عن معجم (التاج) بالحرف.

وفي (اللسان): ((أَسْبَقَ القومُ إلى الأمرِ وتسابقوا: بادروا)). والفعل هنا لازم أيضاً. وليس بين المعنى الذي يُفِيدُه (أسبق) في هذا النص وبين ما يريده الكتاب اتصال. فالذي يَعْنِيه الكتابُ من قولهم: (قلتُ ذلك مسبقاً)، أنهم قالوا قولاً قبل أن يُقدِّمُوا على أمرٍ أو يَمضُوا فيه، وهكذا قولهم: (اشترطنا ذلك مسبقاً)، وليس في تعبيرهم هذا ما يدل على مبادرة أو سياق، كما تفيد (أسبق) في نص المعاجم.

ثانياً: لا يَصِحُّ قول الكتاب: (قلته مسبقاً) من حيث الاشتقاق. لأن اسم المفعول لا يأتي من فِعْلٍ لازمٍ إلا إذا أُلْحِقَ به جارٌ ومجرور. تقول: (أَسْبَقْتُ إلى الأمرِ فالأمرُ مُسَبِّقٌ إليه)، لا: مُسَبِّق.

ثالثاً: إذا أراد الكتاب أن يُعبِّروا عن قولِ قالوه أو أمرِ أجزوه فيما مضى فلهم أن يقولوا: (فعلتُ ذلك أو قلته سالفاً)، ففي (الصحاح): ((سَلَفَ يَسْلِفُ سَلْفًا مثالَ طَلَبٍ يَطْلُبُ طَلْبًا، أي: مَضَى)). وفي (اللسان): ((وقلتُ كذا أَنْفًا وسالفاً)). وفي التنزيل: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء ٢٢ و٢٣] أي: ما تقدم من فعلكم، كما جاء في (مفردات الراغب).

٥١. أَنِيَّة

(أنية) جمع (إناء)، كَأَرْدِيَّة جمع رداء، وأخبية جمع خباء، وأكسية جمع كساء، وأسقية جمع سقاء. ويظنُّ بعضهم أن (الأنية) اسمٌ مفرد، كما هو في

الشام)، لا: (آل مصر والعراق والشام).
ومن الأئمة من جعل (الآل) من (أول) كما في
(الصحاح)، وعليه قول يونس.

٥٣. قام بإعالتة، لا: قام بأوده

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢١)

يقول بعض الكتاب: (وقد اعتاد خالد أن يقوم
بأود قريبه حتى بلغ سن الرشد). وهم يعنون أنه
اعتاد أن يقوم بكفالتة وإعالتة، وأن يكفيه معاشه
ويسد حاجته. وهو خطأ شائع يرد في كلام كثير من
الأدباء.

وحقيقة الأمر أن (الأود) بفتح الهمزة والواو، لا
يتصل بالمعنى الذي أرادوه هنا من قريب أو بعيد.
فمعنى (الأود) بفتح الواو: العوج؛ ففي (الأفعال) لابن
القوطبية: «(وأود الشيء بكسر الواو، أوداً بفتحها،
اعوجج). وفي (اللسان): «(أود الشيء بالكسر يأود أوداً
فهو أود: اعوجج، وتأود الشيء: تعوجج)».

ويتبين بهذا أن (أود) بمعنى (اعوجج)، وهو من
باب تعجب، و(الأود) هو العوج أو الاعوجاج. فإذا
قلت: (أقت أود فلان)، فأنت تعني أنك قومت ما
اعوجج منه. ففي (النهاية) لابن الأثير: ((في صفة
عائشة أباهما، رضي الله عنهما، وأقام أودته بثقافيه.
الأود: العوج. والثقاف: تقويم العوج)). وجاء في
موضع آخر من (النهاية): «(الثقاف: ما تقوم به
الرماح، تريد أنه سوى عوج المسلمين)».

قولهم: (أحضر معك كل آنية تجدها). وقد أشار إلى
ذلك الخفاجي في (شفاء الغليل).

أما (الأواني) على (فواعل) فهو جمع الجمع. قال
الفيومي في (المصباح): «(الإناء والآنية: الوعاء
والأوعية وزناً ومعنى، والأواني جمع الجمع)». وعليه
نص المعجمات.

٥٢. الأهل والآل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢)

(الأهل) اسم وضع في الأصل للجماعة، كقولك:
(سافر أهلنا إلى المغرب). و(أهل الرجل) أقرب
أقاربه، وجمع الأهل: (أهلون)، وهو يجمع تكسيراً
على (الآهال) بالمد، و(الآهالي) بزيادة الياء في آخره
على غير قياس. ويستخدم (الأهل) للواحد في مثل
قولك: (فلان أهل الإحسان والخير).

وثمة (الآل) بالمد، وهو اسم جمع بمعنى (الأهل).
تقول: (هؤلاء أهل الرجل)، كما تقول: (هؤلاء آل
الرجل). وذهب بعضهم إلى أن الهمزة في (الآل) مبدلة
من الهاء في (الأهل). قال ابن جني في كتاب
(التصريف): «(وأبدلت الهمزة أيضاً من الهاء، قالوا
(آل)، وأصله: أهل، فأبدلت الهاء همزة فصارت
(آل)، ثم أبدلوها ألفاً فقالوا (آل). وتقول في تحقير
(آل): (أهليل)، على مذهب الجماعة، و(أويل) في
قول يونس)). على أن (الآل) لا ينزل منزلة (الأهل)
في كل موضع؛ فأنت تقول: (هؤلاء أهل العلم)، لا:
(آل العلم)، و(هؤلاء أهل مصر وأهل العراق وأهل

٥٤. الأَوَّل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٥)

(أَوَّل) بفتححتين مع تشديد الواو من (أَوَّل)، فهو في الأصل (أَوَّل) بفتح فسكون، قُلبت إحدى الهمزتين واواً فقيلاً: (أَوَّل) بوزن (أَفْعَل)، ومؤنثه (أَوَّلِي) بضم أوله بوزن (فُعَلَى) كأكْبَر وكُبْرَى.

ويُجمَعُ (الأَوَّل) على (أَوَّل) كأكْبَر وكُبْرَى، وعلى (أَوَّل) بضم الهمزة وتشديد الواو المفتوحة كأَعْرَل وعَزَل. ويُقال (أَوَّلُونَ). قال تعالى ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [التوبة ١٠٠]. أما جَمْعُ (الأَوَّلِي) فهو: (أَوَّل) بضم ففتح، ككُبْرَى وكُبْرَى، و(أَوَّلِيَّات) بضم أوله ككُبْرَى وكُبْرِيَّات. ومنهم من ذهب إلى أنه من (وول) فهو في الأصل (أَوَّل)، ودليلهم أنه جُمِعَ على (أَوَائِل)، و(أَوَائِلِي) بالقلب. وقيل هو من (آل يؤول)، وقيل غير ذلك.

ومهما يكن من شيء، فإن (أَوَّل) يرد في موضع من

المواضع التالية:

١- أن يكون وصفاً له حكمُ اسم التفضيل بمعنى (أَسْبَق)، فيُمنَعُ من الصرف، فنقول: (هو أَوَّلُ منكَ) بالرفع، كما تقول: (هو أَوَّلُ الناس)، وتقول: (أبدأ به أَوَّلُ الأمر) بالنصب. ويجوز فيه حذفُ المضاف إليه، تقول: (أبدأ به أَوَّلُ) بالنصب دون تنوين، أي: أَوَّلُ الأشياء، و: (أبدأ به أَوَّلُ) بالبناء على الضم، أي: أَوَّلُ الناس، وقال تعالى: ﴿كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام ٩٤، والكهف ٤٨]. و(أَوَّلُ) تُصِيبُ على الظرف لأنه

أُضيف إلى (مرة)، و(مرة) مصدرٌ استعمل ظرفاً اتساعاً.

٢- أن يكون ظرفاً مُشرباً معنى الظرفية نحو: (أسفل) في قوله تعالى: ﴿وَالرَّكِبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال ٤٢]، لأنه صفة الظرف أو في حكمه. تقول: (ما رأيته منذ عام أَوَّلُ)، أي: ما رأيته عاماً قبل عامنا هذا، و: (كنت حاجاً عاماً أَوَّلُ) بالنصب دون تنوين.

٣- أنه لا يراد به الوصف، فيكون اسماً منصرفاً؛ تقول: (لَقِيْتُهُ عاماً أَوَّلًا)، تريد عاماً قديماً. وتقول: (ما لذلك أَوَّلُ ولا آخِرُ) بالتنوين، و: (ما تركتُ له أولاً ولا آخِراً). ولا يمنع هذا أن يُضمَّن معنى الظرف فتقول: (جاء فلانُ أَوَّلًا) بالنصب على الظرفية بمعنى (قَبْلُ)، وهو منصرفٌ لعدم الوصفية، وهكذا قولك: (أبدأ به أَوَّلًا).

٥٥. الأَن

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٠)

إذا قلت: (جئتُ الآن)، ف (الآن) ظرفُ زمان للوقت الذي أنت فيه، وهو مبنيٌّ على الفتح في محل نصب، على حدِّ قول النحاة. وقد قالوا: إن (الآن) على وزن (فَعَل) بتحريك العين كزمن، وأصله (الأوان) على وزن (فَعَال) كزمان، فحذفتُ منها الألفَ وغيَّرتُ وأوها إلى الألف.

وقد بحث ناقدٌ لغويٌ هذا فقال: إن الألف واللام في لفظ (الآن) ملازمةٌ له لا تنفك عنه، ولا وجه لقولك: (آن) بلا أَلْفٍ ولا لام، بوجهٍ من الوجوه.

يخاطب به أهل الكوفة:

هذا أوانُ الشَّدِّ فاشتدِّي زَيْمٌ

قد لَفَّها الليلُ بسَوَاقِ حُطْمٍ

لَيْسَ براعي إيلٍ ولا غَنَمٍ

ولا بيجزَّارٍ على ظهرٍ وَصَمٍ

و(الزَّيْم) بكسر ففتح، اسم فرس لا ينصرف

لتعريفه وتأنيثه. ويقال: (رجُلٌ حُطْمٌ) بضم ففتح، إذا

كان قليل الرحمة للماشية. و(الوضم) ما يُجعل عليه

اللحم من خشب. [من كتاب: لغة العرب]

٥٧. أوي

(نشرت بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٨٧)

تقول: (أُوَيْتُ إلى منزله)، إذا نزلت به، فإذا

أردت تعدياً الفعل بنفسه قلت: (أُوَيْتُ فلاناً) بالمد،

إذا أنزلته عليك. ففي (الأساس): «اللهم أَوِيْني إلى

ظِلِّ كرمك وعفوك... وما لفلان امرأة تُؤويهِ».

وفي كلام الكتاب قولهم: (أُوَيْتُ الرجل) إذا أنزلته

على نفسه، يُعدُّون (أوي) كتعدية (أوي) بالمد، فهل

هذا صحيح؟

أقول: قد أنكر ذلك بعضهم كما جاء في (تقويم

اللسان) لابن الجوزي، لكن المعاجم قد أنزلت (أواه)

منزلة (أواه) بالمد. قال ابن القوطية: «أُوَيْتُ الرجل

أويًا بضم فكسر وياء مشددة، وأُوَيْتُ بالمد: أنزلته

على نفسك وضممته». وجاء في (النهاية): «يقال:

أُوَيْتُ إلى المنزل، وأُوَيْتُ غيري، وأُوَيْتُهُ بالمد». فثبتت

بذلك أنك تقول: (أُوَيْتُهُ) دون مد، و: (أُوَيْتُهُ) بالمد،

بمعنى واحد.

أقول: ليس القول ما قال؛ ذلك أن (الآن) مادام

اسماً لزمان الحال، تلزمه الألف واللام، وهو مبني

على الفتح في محل نصب، لكنه إذا انفك عن هذا

المعنى دلَّ على مجرد الزمن. فقد قالت العرب: (الآن

آنك)، فبنت الأول على الفتح، ودلت به على الوقت

الحاضر، ورفعت الثاني ودلت به على مجرد الزمن.

كما قالت: (آن آنك)؛ أي: حان حينك.

فثبت بهذا أن لفظ (آن) يأتي بمعنى (حين).

وجاء في مقدمة (كليلة ودمنة) قوله: «وذكر فيه شأن

بَرزويهِ من أول أمرهِ وأن مولده». فدلَّ هذا أن لفظ

(آن) يكون مُعرباً غير مبني بمعنى الزمن. فتأمل.

٥٦. آونة

(آونة) جمع (أوان)، كازمنة جمع زمان، وأمكنة

جمع مكان، وأطعمة جمع طعام، وأجوزة جمع جواز

وهو صك المسافر.

ويظن بعضهم (آونة) مفرداً، كما في قولهم: (هذا

الأمر لا يتيسر كلَّ آونة)، وهو وهم. والصواب: (هذا

الأمر لا يتيسر كلَّ أوان). وقد أشار إلى ذلك الشيخ

إبراهيم اليازجي في كتابه (لغة الجرائد).

[و(كل) لا تُضاف إلى الجمع المنكر، و(آونة) جمعٌ

منكر، لا مفردٌ.

وتقول: (فلان يصنع ذلك آونة بعد آونة)؛ إذا

كان يصنعه مراراً ويدعه مراراً. وتقول: (هذا أوانٌ

ذلك)؛ أي هذا هو الزمان المختصُّ به أو بفعله. وقد

أنشد الحجاج بن يوسف الثقفي قول الراجز،

لكن هل تقول: (أُوَيْتُ المنزل) بمعنى أُوَيْتُ إلى المنزل، كما تقول: حَلَلْتُهُ وحَلَلْتُ به، ونَزَلْتُهُ ونَزَلْتُ به.

أقول: جاء ذلك في (المصباح)، قال الفيومي: ((أَوَى إلى منزلٍ يَأْوِي من باب ضرب... وربما عُدِّي بنفسه فقيل: أَوَى منزله)). وجاء في (القاموس): ((أُوَيْتُ منزلي وأُوَيْتُ إليه، نَزَلْتُهُ بنفسِي وسكَنْتُهُ)). ولل فعل معنى آخر، تقول: (أُوَيْتُ له) إذا رَقَقْتَ له وأشَقَقْتَ. قال ابن القوطية: ((أُوَيْتُ لك أَيْةً بتشديد الياء ومَأْوِيَةً بكسر الواو: رَقَقْتُ)). وفي (الأساس): ((وأُوَيْتُ لفلان: رَكَيْتُ له)).

٥٨. أَيْضاً

(نشرت بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٨)

(أيضاً) مصدر: (أَضَ يَأْيِضُ)، كباع يبيع، ومعناه: عاد ورجع. تقول: (وافيتُ دمشقَ العام الماضي، وهذا العام أيضاً)، أي: وافيتها العام الماضي، وعُدْتُ إلى موافاتها هذا العام.

ولكن ما إعراب (أيضاً)؟

(أيضاً) منصوبة على المصدرية، وعاملها - أي فعلها - واجب الحذف سماعاً. فقد جاء في حاشية الأمير على (مغني اللبيب): ((وأيضاً مصدرٌ أض إذا رجع، حُذِفَ عاملُه وجوباً سماعاً)). ومن الأئمة من أجاز نصب (أيضاً) على الحال. قال الشمسي: ((وكلمة (أيضاً) مفعولٌ مطلق حُذِفَ عاملُه وجوباً سماعاً، أو

حالٌ حُذِفَ عاملُها وصاحبُها)). على أن الأكثرين أن (أيضاً) في موقع المفعول المطلق المحذوف عامله وجوباً كقولك: (سمعاً وطاعة)، إذ لا وجّه للحال في مثل قولك: (عند زيد مالٌ وعِلْمٌ أيضاً)، ومجيء المصدر حالاً مقصوراً على السماع.

وجاء لناقذ في كلمة يومية قوله: ((إعراب (أيضاً) حال، وصاحبُ الحال يسبقتها)). وهو يعني أن (أيضاً) حالٌ، وأنه لا بد أن يتقدّمها فعلٌ وفاعل، فيكون الفاعل المتقدّم صاحباً للحال. وليس هذا صحيحاً. فقد رأيتُ الأكثرين على أن (أيضاً) مفعولٌ مطلق حُذِفَ عاملُه وجوباً. ومن قال بجواز مجيئه حالاً نصّ على أن الحال هنا قد حُذِفَ عاملُها وصاحبُها وجوباً، فكيف يشترط الناقد أن يتقدّم نكسرهما. وانظر إلى ما قاله الجاحظ في كتابه (العثمانية): ((وأيضاً فإن أولئك اجتمع عليهم مع فراق الألف مشقة الخاطر. فأتى بقوله: (أيضاً) في صدر الكلام.

أما ما اشترطوه في استعمال (أيضاً)، فقد جاء في (الكليات) إذ قال: ((«أيضاً» مصدر «أض»، ولا يُستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر، فخرج نحو: (جاءني زيد أيضاً)، و: (جاء فلانٌ ومات أيضاً)، و: (اختصم زيد وعمرو أيضاً)، فلا يقال شيءٌ من ذلك)). فتأمل.

حرف الباء

٥٩. الباءُ الزائدةُ حشواً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٣)

اعتاد الكتاب أن يزيدوا (الباء) فيُعدّوا بها كثيراً من الأفعال المتعدية بنفسها. أعني التي تباشر مفعولاتها فلا تحتاج معها إلى صلة. من ذلك قولهم: (أكد فلان بأن الأمر متعذر)، والصحيح: (أكد فلان أن الأمر متعذر) بحذف الباء. وقد يقولون: (أكد فلان على أن..)، والصواب حذف (على)، لأن (أكد) بتشديد الكاف، فعلٌ يباشر مفعوله بلا جارٍ.

وقد دفع هذا ناقداً لغوياً إلى القول في كلمة يومية: (فإذا جاءت أن المصدرية بعد الأفعال: زعم، قال، صرح، أكد، فلا حاجة إلى حشو الباء..).

أقول: إن من هذه الأفعال ما يتعدى بالباء حقاً، ولا يُعدّ إدخال الباء على (أن) المصدرية بعدها حشواً، بحال من الأحوال.

وقد عرف الناقد شيئاً، وغابت عنه أشياء، فأنت تقول: (زعم فلان كذا)، بمعنى (ادّعى)، لكنك تقول: (زعم فلان بكذا)، بمعنى (ضمن). ففي (الأساس): ((وزعمت به كفلت زعامة، وأنا به زعيم)). وتقول: (قال فلان كذا)، بمعنى (حكى ونطق). ولكنك تقول: (قال فلان بكذا)، إذا كان

معناه: (اعتقد وحكم)، كقولك (إنهم يقولون بهذا الرأي)، أي: يأخذون به ويحكمون. ففي (النهاية): ((سبحان الله الذي تعطف بالعز وقال به.. وقيل معناه: حكم به؛ فإن القول يُستعمل بمعنى الحكم)). وفي (الكليات): ((وقال به: حكم واعتقد)). وفي (نهج البلاغة): ((لا خير في الصمت عن الحكم. كما أنه لا خير في القول بالجهل)). وهكذا (صرح). فلا وجه لمنع الناقد تعديته بالباء. ففي (الأساس): ((وصرح بما في نفسه))، ومثل ذلك في (القاموس).

فأنت تقول: (صرحت به، وجهرت به، وأعلنت به)، كما تقول: (صرحت، وأعلنت، وجهرت)، بهذا المعنى. فالأفعال الثلاثة هذه تتعدى بالباء وببأنفسها. فتأمل.

٦٠. الباءُ الزائدةُ لغةً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٣)

تدخل الباءُ على خبر (ليس)، ويقال إنها زائدةٌ والمجرور بها في محل نصب، لأنه خبر (ليس). فإذا عطفَ على المجرور قلت: (لست بقارئٍ ولا كاتبٍ)، بجرّ (كاتب) كما جرّ (قارئ). ولكن هل يصح أن تقول: (لست بقارئٍ ولا كاتباً) بنصب (كاتب)، كما يقوله الكتاب حيناً.

أقول: في ذلك مسائل أهمها:

أولاً: تأتي الباء زائدة وتكون زيادتها مقيسة.

فأما المقيسة ففي خبر (ليس): وقد جاء في

التنزيل: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر ٣٦].

وفي خبر ما الشبيهة بليس؛ ففي التنزيل: ﴿وَمَا

رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت ٤٦].

وخبر لا الشبيهة بليس أيضاً كقول الشاعر سواد

بن قارب:

وكن لي شقيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلاً

وفي خبر فعلٍ ناسخٍ منفيٍّ كقول الشاعر

[الشنفرى]:

وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وأما غير المقيسة ففي قولك: (حسبك يزيد)، أي:

حسبك زيد، و﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء ٧٩ و ١٦٦

والفتح ٢٨] أي: كفى الله شهيداً. ويقول النحاة في

إعراب هذا: (كفى: فعلٌ ماضٍ، والباء حرفٌ زائدٌ

غير متعلق بشيء. ولفظ الجلالة مجرور بالباء لفظاً،

مرفوع محلاً، فاعل كفى) هذا هو المشهور، وقد جاء

البيتان في (الجنى الداني) للمرادي.

ثانياً: إذا دخلت الباء على خبر (ليس)، وعُطف

على الخبر اسمٌ؛ كقولك: (ليس زيد بقائم ولا قاعد)،

جاز نصبُ المعطوف باعتبار محل المعطوف عليه وهو

النصب، وجاز جرُّه باعتبار عطفه على مجرور.

ومن النصب قول عقيبة الأسدي:

مُعاويَ إِننا بَشَرٌ فَأَسْجِحُ فَلَسنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

ومعنى (أسجِح): أرفق. وهو من شواهد (كتاب

سيبويه ٣٤/١): ((لأن الباء دخلت على شيء لو لم

تدخل عليه لم يخل بالمعنى، ولم يُحتج إليها، وكان

نصباً)). والشاعر جاهلي إسلامي وهو يخاطب معاوية

ابن أبي سفيان. وقوله: (معاوي) ترخيم الاسم حذف

آخره تخفيفاً.

ثالثاً: يتبين مما تقدم صحة قول الكتاب: (لستُ

بقارئ ولا كاتباً)، بنصب (كاتب) باعتبار محل

المعطوف عليه وهو النصب، على أن قولك: (لستُ

بقارئ ولا كاتباً)، بجر (كاتب) لعطفه على لفظ

(قارئ) هو الأول، لأن العطف على اللفظ، كما يقول

النحاة، أقوى من العطف على المحل.

٦١. البؤساء

(نشرت بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٣)

في اللغة: (بئس) بفتح فكسر كسليم، ومعناه

(سأت حاله)، والصفة منه: (بائس) كسالم، أي:

حزين سيئ الحال.

و(بؤس) بفتح فضم ككرم، معناه (شجج)، والصفة

منه: (بئيس) ككريم، ومعناه: شجاع.

ويُجمع (البائس) الذي نزل به الضرُّ جمعٌ مذكرٍ

سالماً، تقول: (سأت حالُ البائسين، ولم أستطع أن

أسعف البائسين، والبائسون لدينا كثيرون) ويُجمع

(بئيس)، وهو الشجاع، على (بؤساء) جمع تكسير.

هذا هو المشهور.

وقد أجمع النقاد - أو كادوا يُجمعون - على

تخطئة الشاعر المعروف حافظ إبراهيم لجعله عنوان

روايته المترجمة (البؤساء)، وهو يقصد (البائسين).
والرواية في الأصل فرنسية للشاعر الفرنسي المشهور
(فكتور هوغو / ١٨٨٥ م). وهي رواية مشهورة.

على أنه يتبين بالبحث أن (بؤس) تعني (شجع)
كما تعني (سأت حاله). فإذا صحَّ هذا، كان
(البؤساء) جمع (بئيس)، بمعنى (البائسين)، وكان
الشاعر مصيباً في تسمية الرواية، وكان النقاد الذين
أخذوا عليه هذا وعابوه، قد فاتهم التحقيق فيه.

أما الدليل على أن (بؤس) بمعنى: سأت حاله،
وشجع؛ فقول ابن القوطية في (أفعاله): ((وعلى فَعَلَّ
ككْرَمَ وفَعِلَ كَتَعِبَ: بؤسَ بأساً شَجَعَ.. وبئسَ بؤساً..
سأت حاله)، وأردف: ((وبؤسَ أيضاً بئسَ))، أي إن
(بؤس) في معنى (بئس)، أي: سأت حاله، وهو
صريح. وابن القوطية هذا من كبار الأئمة (٣٦٧ هـ)،
وقد قال فيه صاحب (المصباح): ((ومنهم محمد بن
القوطية، وهو الحبر الذي ليس في منقوله غمز،
والبحر الذي ليس في منقوده لمرز، وكان الشاعر عناه
بقوله: إذا قالت حزام فصدقوها، فإن القول ما قالت
حزام)).

ودليل آخر على أن (البئيس) هو الشجاع حيناً،
وهو الحزين حيناً آخر، هو ما جاء في (مفردات
الراغب) حول (بئيس): ((وعذاب بئيس، من البأس
أو البؤس))؛ أي إن (البئيس) قد يكون من (بئس
بؤساً)، بمعنى: سأت حاله، أو يكون من (بؤس
بأساً)، إذا شجع، وهو صريح أيضاً. فمعنى العذاب
البئيس (من البؤس): الذي يحول على البؤس.

ومعنى العذاب البئيس (من البأس): العذاب المقدم
عليهم غير المتأخر عنهم، كما قال ابن جنّي في
(المحتسب / ٢٥٦).

هذا ويأتي (بئس) بمعنى شجع أيضاً. قال ابن
جنّي: ((بئس الرجل بأساً إذا شجع)).

أما ما جاء في معجم العدناني، وفي كتاب (قل ولا
تقل) للدكتور مصطفى جواد، من أن (البؤساء) بمعنى
(البائسين) غير صحيح، وإنما هو بمعنى (الشجعان)
قصرأ، فإنه على المشهور، لا على التحقيق.

٦٢. بَتَّ

(نشرت بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٦)

اعتاد بعض النقاد، في حكمهم بالتخطئة
والتصويب، أن يُعولوا على ظاهر النص في المعاجم،
دون تقليب النظر أو ترديد للفكر. من ذلك ما أنكره
العدناني في معجمه من قول الكتاب: (بَتَّ في الأمر)،
قال: (والصواب بَتَّ الأمر). وقد أخذ بهذا وحكاه
غير ناقد؛ فقال أحدهم: (أخطأت إذ قلت.. وأصبحت
إذ قلت).

(والبِتُّ) في اللغة هو القَطْع. قال ابن القوطية:
((بَتَّ الشيءَ والحكمَ والطلاق.. قَطَعَهُ))؛ فإذا قلت:
(بَتَّتَ الأمر) فقد قصدت أنك قطعت الخلاف فيه
وكل ما اكتنفته من شك أو تردد. وكذلك (الفصل).
قال صاحب (المفردات): ((وفصل الخطاب ما فيه
قَطَعُ الحكم)). وفي كتاب (الوساطة): ((أكره أن أبتَّ
حكماً أو أفصل قضاءً)).

على أن للبتِّ والقَطْعِ والفصلِ والحكمِ والجزمِ

للإجابة عن ذلك ثمة مسائل أهمها:

أولاً: قولك: (تبحيح في الأمر) إذا اتسع فيه، صحيحٌ فصيحٌ مَحْكِيٌّ عن العرب. فانظر إلى ما جاء في أساس البلاغة للزمخشري: «تبحيح في الأمر: توسع فيه، من بحبوحة الدار وهي وسطها. وتبحيحت العرب في لغاتها اتسعت فيها». وفي (النهاية) لابن الأثير: «من سره أن يسكن بِحْبُوحَةَ الجنة فَلْيَلْزِم الجماعة، بِحْبُوحَةَ الدار: وسطها»، وأردف: «يقال تبحيح: إذا تمكن وتوسط المنزل والمقام». قال أحمد فارس الشدياق في كتابه (سر الليال): «تبحيح الدار: توسطها وتمكن في المقام والحلول، لأن من يحل في وسط الشيء يتمكن منه».

ويتبين بهذا أن (التبحيح في الأمر) هو التوسط، وفي المجاز التوسع والتمكن.

كما يتبين أن (تبحيح) فعلٌ لازمٌ كقولك: (تبحيح في الأمر: توسع)، ومتعدداً كقولك: (تبحيح الدار: توسطها). وفي (التاج): «تَبَحَّحَ الدارَ وَبَحَّحَهَا: تَوَسَّطَهَا وَتَمَكَّنَ مِنْهَا».

ثانياً: قولهم (بُحْبُوحَة) بضم الأول، ويحكيه الكثيرون بالفتح خطأ. و(البُحْبُوحَة) من كلِّ شيءٍ وَسَطُهُ وخياره. وقد مر بنا حديث: «من سره أن يسكن بُحْبُوحَةَ الجنة فليزِم الجماعة». قال ابن الأثير: «بُحْبُوحَة الدار: وسطها».

وتأتي (البُحْبُوحَة) مجازاً للدعة والرِّفَة وسعة العيش، تقول: (هو في بُحْبُوحَة من العيش)، كما تقول: (هو في رفاة من العيش أو رفاغة أو سعد أو

منحى آخر، فقد جاء في (كليلة ودمنة): «لا يقطعون بالظن»، وهو على حذف المفعول، أي: لا يقطعون الأمر أو الحكم بالظن. وقال ابن جنِّي في (الخصائص): «لا يقطعون فيه بيقين»، أي: لا يقطعون الأمر أو الخلاف في ذلك بيقين. وهكذا تقول: (حكمتُ في ذلك بكذا، وجزمتُ فيه بكذا) أي: قطعت فيه برأي، والبيتُ كالحكم والقطع والفصل والجزم.

ولذا فإن لك أن تقول: (بَيَّتُ في ذلك بكذا) وتقديره: بَيَّتُ الخلافَ فيه وحَسَمْتُهُ بكذا. فتأمل.

٦٣. تَبَجَّحَ

تقول: (تَبَجَّحَ فلانٌ) فهو (مُتَبَجَّحٌ). فإذا قصدت بالمتبجج المتباهي المتفاخر المتعظيم فقولك صحيح، كما هو في (الأساس) و(المصباح) و(التاج). ومثله: بَجَّحَ وَبَجَّحَ من باب نَفَعَ وَتَعَبَ، كما في (المصباح).

وتقول كذلك: (بَجَّحْتُهُ فَتَبَجَّحَ) بتشديد الجيم فيهما، أي: فَرَّحْتُهُ فَفَرَّحَ، كما في (الصاح) و(المختار). أما إذا قصدت بالمتبجج سَيِّئَ الخلق في جُرْأَةٍ، فهو خطأ.

٦٤. تَبَحَّحَ وَبُحْبُوحَة وَبُحَّة

(نشرت بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٣)

اعتاد بعض الكتاب أن يقولوا: (تَبَحَّحَ فلانٌ في عَيْشِهِ) إذا اتَّسَعَ فيه، ويذهب بعضهم إلى أنه لا أصل له؛ فما القول في ذلك؟

يشوبُ نسبةً عَجْمَةً، والفعل منه: (بَحَثَ الشيءُ)،
بضم الحاء، إذا صار بَحَثًا. و: (باحثُه الودُّ)، إذا
خالصَه إياه.

ويغيب عن الكتاب أنك تقول: (هذا عربيُّ
بَحَثٌ، وهذه عربيةٌ بَحَثٌ). فيكون (بَحَث) وصفاً
للمفرد المذكر والمؤنث. بل يكون للثنين والجمع.
وتصحَّ المطابقة أيضاً.

ففي (الصحاح): «عربيُّ بَحَثٌ، أي: مَحْضٌ.
وكذلك المؤنث والاثنتان والجمع. وإن شئتَ قلت:
امرأةٌ عربيةٌ بَحَثَةٌ، وثُنَيْتٌ وَجَمَعَتُ».
وفي معنى البحث: (القَح) بضم القاف وتشديد
الحاء، تقول: (عربيُّ قَحٌ).

و(المَحْضُ)، تقول: (هذا لُبٌّ مَحْضٌ، بلا رغوَّة).
و(الصَّرْفُ) بكسر الصاد، تقول: (هذا شرابٌ
صَرْفٌ).
و(الصَّرِيحُ)، تقول: (عربيُّ صَرِيحٌ من عَرَبِ
صُرْحَاء).

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٧)

٦٦. بحث

تقول: (بحثتُ عن الشيءِ)، أي: فتشيت، كما في
(الصحاح)، فأتى به لازماً. وكذلك فَعَلَ (المصباح) إذ
قال: «بَحَثَ عن الأمرِ بَحَثًا، من باب نفع:
استقصى».. وجاء به صاحب (المفردات) لازماً ومتعدياً
فقال: «(البَحَثُ: الكَشْفُ والطَّلَبُ، يقال: بحثتُ عن
الأمرِ، وبحثتُ كذا)». فثبت بذلك أنك تقول: (بحثتُ
الشيءَ، وبحثتُ عنه).

ليان أو خفض أو خصب أو رخاء من العيش). قال
أحمد فارس الشدياق في كتابه (سر الليال): «(وأكثر
باب الحاء يدل على السعة والفساحة؛ فمن ذلك:
الداح، والدوحة، والباحة، والراحة، والرداح،
والسجاجة، والسدح، والراح، والسماحة،
والساحة)». قال البحترى يصف قصر المعتز:
مُلَيْتَه وَعَمَرَتَ فِي بُحْبُوحَةٍ

من دار ملكك ألفَ حول كامل
وبذلك تقول: (تَبَحَّحْتُ في الأمرِ)، و(تَبَحَّحْتُ
الدارَ)، و(إني لفي بُحْبُوحَةٍ من العيش) بضم الأول،
و(حللت بُحْبُوحَةَ الدار). قال جرير:
قَوْمِي تَمِيمٌ هُمُ الْقَوْمُ الَّذِينَ هُمُ

يَنفُونَ تَغْلِبَ عَنْ بُحْبُوحَةِ الدارِ
أقول: أما (البُحَّةُ)، و(البُحُوحَةُ)، و(البُحُوحُ)،
و(البُحاحُ) بضم الأول فيها جميعاً، و(البَحَّحُ)،
و(البَحَّحُ)، و(البَحاحَةُ) بفتح الأول، فكلُّها بمعنى
غلظ الصوت وخشونته؛ تقول: (أخذتُه بُحَّةً شديدةً)
بضم الباء، و(رَجُلٌ أَبِحُ الصوتِ، وامرأةٌ بَحَّةٌ وَبَحَاءُ).
والفعل: (بَحَّحَ).

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٩)

٦٥. البَحَثُ

(البَحَثُ): الخالصُ من كلِّ شيءٍ. تقول: (هذا
خبزٌ بَحَثٌ، وهذا لحمٌ بَحَثٌ)، إذا لم يخالطهُما
شيءٌ آخر. وتقول: (أكلتُ الخبزَ بَحَثًا)، أي: بغير
إدامٍ، بكسر الهمزة، و(أكلتُ اللحمَ بَحَثًا)، أي: بغير
خبز. وبن ثَمَّ تقول: (هو عربيُّ بَحَثٌ)، أي: لا

و(البِدَاءَةُ)، وهو بفتح الباء وضمها كما في (اللسان)،
وبكسرهما كما في (المصباح).

ويشيع في كلام الكتاب قولهم: (البداية) بكسر
الباء، ومنع ذلك بعضهم، ففي (المصباح): ((والبداية
بالياء مكان الهمزة عامي، نص عليه ابن بري
وجماعته)).

أقول: إذا امتنع قول القائل (بدأ بداية)، فثمة
(بَدَى) بالياء بمعنى (بدأ)؛ قال ابن خالويه: ((ليس
أحدٌ يقول بَدَيْتُ بكسر الدال بمعنى بدأت إلا
الأنصار، والناس كلهم: بَدَيْتُ وِبَدَأْتُ، بفتح الدال)).
فإذا ثبت (بَدَيْتُ) بالياء، صحَّ (البداية) بالياء أيضاً.
ويقول العرب: (فلانٌ ما يُبْدِي وما يُعيد) من: أَبْدَأُ
وأعاد، ويقول بعضهم: (ما يُبْدِي) بالياء بدلاً من
الهمزة. ومنع ذلك العدناني في معجمه (الأغلاط
اللغوية المعاصرة) إذ قال: ((ولم يذكر (ما يُبْدِي) وما
يُعيد) بالياء سوى (المتن) الذي عثر هنا)).

أقول: لم يعثر صاحب (المتن)، وإنما عثر
العدناني؛ فالهمزة في هذا الموضع قد تُلفظ ياءً إذا
كانت همزةً الطرف في الفعل المزيد، كما ذكر صاحب
(المصباح)، وعليه قول الشاعر:

أفقر من أهله عبيد فاليوم لا يُبدي ولا يُعيد
أي: لا حيلة له.

٦٨. لا بَدَّ أن، ولا بَدَّ وأن، ومن غير بَدَّ

تقول: (لا بَدَّ أن تأتي)، وقولك هذا على حذف
الجار. والأصل فيه: لا بَدَّ من إتيانك، أي لا فراق

لكنهم يسألون: أئمة فرق بين قولك: بحثته،
وبحثت عنه؟

أقول: إذا قلت: (بحثتُ التراب)، فقد عَنَيْتُ
أنك أَثَرْتُهُ، هذا هو الأصل. وإذا قلت: (بحثتُ في
الأرض)، فهذا يعني أنك أَثَرْتَ ترابها؛ أي:
حفرت، فكأنه على حذف المفعول وهو التراب. ومن
ذلك قولك مجازاً: (بحثتُ الكتاب)، إذا أَثَرْتَ ما
فيه، أي: قلبت مضامينه بحثاً عن أمر، وتقول
كذلك: (بحثتُ الرجل)، إذا تَبَيَّنْتَ حاله وشأنه.
ففي (الكامل) للمبرد: ((أُتِيَ برجلٍ فبحثه فرأى منه
ما شاء فهُمَّأً وَعِلْمًا)). أما إذا قلت: (بحثتُ عن
الأمر)، فقد أردت أنك طلبته.

ولكن هل لك أن تجمع بين الاستعمالين فتقول
مثلاً: (بحثتُ الكتاب عن معنى هذا الفعل)؟

قلت: جاء هذا في كلام البلغاء؛ فانظر إلى ما جاء
في (نهج البلاغة ٥/٢): ((كم أطردت الأيام أبحاثها
عن مكنون هذا الأمر فأبى الله إلا إخفاءه))، فهو
يبحث الأيام؛ أي: يتبين حالها طلباً للكشف عن
مكنون الأمر. وكذلك قولك: (ابْتَحَثْتُهُ، وابتَحَثْتُ
عنه).

٦٧. بدأ وبدي، والبداية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٠)

تقول: (بَدَأْتُهُ وِبَدَأْتُ به)، كما تقول (أبدأته
وابتدأته). ففي (اللسان): ((بَدَأَ به وِبَدَأَهُ يَبْدُوهُ بَدْءًا،
وَأَبْدَأَهُ وَاِبْتَدَأَهُ)). والاسم من ذلك (البِدَاءَةُ) و(البِداءَةُ)

أقول: الأصل أن يعاد في حذف الجار إلى كتب النحو، وقد نصت كما دُكر على اطراد حذف الجار قبل (أن وأن) إذا أُبين اللبس. قال أبو البقاء الكفوي في (الكليات): «حذف حرف الجر قياساً مع (أن) و(أن)، شاذٌ مع غيرهما». ولذا صح قولك: (لا بد من أن) بإثبات الجار، و(لا بد أن) بحذفه.

أما قول الكتاب (لا بد وأن) بزيادة الواو، قبل (أن)، فإنه كثر في كلام الفصحاء قديماً وحديثاً. ومن ذلك ما جاء في كتاب (محاضرات الأدباء / ٥٨٩) للراغب الأصفهاني: «وقيل البرُّ إذا أكل لا بد وأن يُداس ويُذرى ويُغريل...». وما جاء في كتاب (الjasوس على القاموس / ٥٣٠) لغارس الشدياق من المُحدثين: «فلا بد وأن يكون فيه معنى المتعدي»، وقد تكرر منه ذلك. وعرض لهذا أبو البقاء الكفوي في (كلياته ٢٨٤/٢) فقال: «والخبر قد يكون مع الواو، وإن كان حقّه ألا يكون بها كخبر المبتدأ وإن كان قليلاً.. وخبر (لا) الواقعة بعدها (بد) نحو: (لا بد وأن يكون)، قالوا إن هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم...».

بقي الكلام على ما شاع في قول الكتاب: (سأفعله من كلّ بد)، وهو خطأ. والصواب: (سأفعله من غير بد)، أي: دون فراق. وقد عرض لهذا مجمع القاهرة في الجزء الثالث من مجلته (ص/٣١٤).

٦٩. استبددت، لا: استبدت

(من كتاب: لغة العرب)

يخطئ بعض الكتاب حين يُسندون ما جاء من

منه. ولا: نافية للجنس، وبد: اسمها، والجار والمجرور خبرها. ففي (الصاح): «(وقولهم لا بد من كذا، كأنه قال: لا فراق منه، ويقال البُدّ: العوض)». وفي (المصباح): «(لا بد من كذا، أي: لا محيد عنه)». أما حذف الجار قبل (أن) فإنه قياس مطرد، وكذلك هو قبل (أن) المشددة. وقد نصت على ذلك كتب اللغة ك (المفصل) للزمخشري، و(المغني) لابن هشام، وسواهما. فأنت تقول: (لا شك أنك عالم)، و(لا بد أنك ذاهب)، و(لا محالة أنك آت)، و(لا جرم أنك عظيم). وأصل الكلام إذا قلته بذكر الجار ومصدر الفعل: لا شك في علمك، ولا بد من ذهابك، ولا محالة من إتيانك، ولا جرم من عظمتك، كما فصله المرادي في كتابه (الجنى الداني في حروف المعاني). وهكذا الأمر في (أن) بالنون الساكنة، قال الشاعر [ابن حرّي النهشلي]:

إذا الكُماة تَنَحَّوْا أن ينالهم

حدُّ الطُّبَّاتِ وصلَّناها بأيدينا

قال المرزوقي في (شرح الحماسة): «(وقوله: تنحَّوْا أن ينالهم؛ أي: تنحَّوْا من أن ينالهم)». وفي التنزيل: ﴿والذي أطمعُ أنْ يَغْفِرَ لي خَطِيئتي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء، ٨٢]، وفيه: ﴿فلا جُنَّاحَ عليه أنْ يَطَّوَّفَ بهما﴾ [البقرة، ١٥٨].

وغريب، على هذا، قول الأستاذ محمد العدناني

في (معجم الأغلط اللغوية المعاصرة): «(إن سائر المعاجم تذكر (لا بد من)، وينفرد محيط المحيط فيزيد: لا بد أن) بحذف (من).

فيه: ((هذا بابٌ ما شدَّ فأبدلَ مكان اللام الياء لكراهية التضعيف))؛ كما ذكره ابن سيده في (المخصص).

فقولُ الكتاب: (استقلَّيتُ برأبي واستبدَّيتُ به) بدلاً من: (استقلَّلتُ برأبي واستبدَّدتُ به)، لا وجه له، ومثله قولهم: (استغليَّيتُ)، وصوابه: (استغلَّلتُ).

٧٠. بدل منه، وبدل عنه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١٠)

تقول: (بدلتُ الثوبَ بغيره) بتخفيف الدال، من باب قتل، و(أبدلتهُ وبدلتهُ) بالتشديد و(استبدلتهُ). وتقول: (هذا بدلٌ من هذا) بفتحيتين، كما في (المصباح). وفي (الأساس): ((وهذا يدلُّ منه وبدلٌ منه)).

ويقول الكتاب حيناً: (جعلت هذا بدلاً عن ذلك)،

فيحلون (عن) محل (من)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر ذلك العدناني في (معجم الاغلاط

اللغوية المعاصرة) فقال: ((ويقولون: ضاع قلبي

فاشترت بدلاً عنه، والصواب: بدلاً منه)). وعندني

أنه لا وجه لهذا الإنكار، وأن لك أن تقول: (بدلاً

عنه). وليس صحيحاً أن تعول في هذا على المعجمات

وحدها، كما اعتاد العدناني. فإذا عدتَ إلى (معني

اللبيب) لابن هشام وجدتَ أن من معاني (عن)

البدل، كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي

نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة ٤٨ و ١٢٣]. فإذا قلت:

(هذا بدل عن ذلك)، عدَّيتَ أنه يُجزى عنه، أي:

(استفعل) مضاعفاً إلى تاء الفاعل مثل (استقلَّ) و(استبدَّ)، فيقولون: (استقلَّيتُ واستبدَّيتُ)، بإدخال الياء بعد اللام المدغمة والداد المدغمة.

والقاعدة في هذا أن يُفكَّ الإدغامُ في الحرف المدغم،

وهو اللام في استقلَّ، فيقال: (استقلَّلتُ)، والداد في

استبدَّ، فيقال (استبدَّدتُ)، كما يقال في غير المدغم:

(استكثَّبتُ واستبسَّلتُ). أما إدخال الياء فلا وجه له

البتة. ونحو من هذا قولهم: (استقلَّينا) بإدغام اللام

وإضافة الياء، و(استبدَّينا). والصحيح: (استقلَّلتنا

واستبدَّدتنا).

وقد سئل الناقد في برنامجهِ اليومي عن ذلك،

فذكرَ المواضع التي يجب فيها فكُّ الإدغام ومنها هذا

الموضع. وحقيقة الأمر أن السؤال لا يتعلق بفكِّ

الإدغام، وإنما يتصل بلجوء العرب إلى التخفيف

أحياناً بإبدال الحرف الأخير من الفعل ياءً، فأنت

تقول من (قص): قَصَصْتُ، هذا هو الأصل، لكنه

رُويَ عن العرب قولهم: (قَصَّيتُ أظفاري)، كما ذكره

ابن جنِّي في (الخصائص). وجاء في (الكامل) للمبرد

(١٩٤٢/٢): ((قال العجاج:

تَقْضِي البازِي إذا البازِي كَسْرُ

و(التَّقْضِي): الانقضاض، وإنما أراد سرعتها،

والعرب تُبدلُ الياءَ من أحد التَّضْعِيفِين فيقولون

(تَظَنَّنَيْتُ) والأصل (تَظَنَّنَيْتُ)، لأنه (تَفَعَّلْتُ) من

(الظَّنَّ)، وكذلك (تَقَضَّيْتُ) من (الانقضاض) أي

(تَقَضَّضْتُ)، وكذلك (تَسَرَّيْتُ)، ومثل هذا كثير).

وقد عقد سيبويه في كتابه فصلاً لهذه المسألة قال

ولذا قُلْ للأشياء: (أبدال)، ولا تقلْ للأشياء (بدائل).

٧٢. بدن والبدین (نشرت بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٥)

تقول: (بَدَن) بفتح الدال (بُدُونًا وِبُدْنًا وِبُدْنًا) بضم الباء وفتحها، إذا عَظُمَ بَدْنُهُ، و(بَدْن) بضم الدال (بَدَانَةٌ) إذا ضَخُمَ بَدْنُهُ. واسم الفاعل من (بَدَن) بفتح الدال (بَادِنٌ) للذكر والأنثى. والصفة من (بَدْن) بضم الدال (بَدِينٌ وِبَدِينَةٌ). والكتاب يستعملون (بَدْن) بالضم (بَدَانَةٌ) كضَحْمٌ ضَخَامَةٌ، وهو صحيح كما تقدم. ولكن يُشكَلُ عليهم جمع (البدین).

أقول: (بَدِينٌ) تُجْمَعُ (بُدْن) تكسيراً بضم الباء والدال كندير وُنْدُر، كما في (المصباح). ولا يمنع هذا أن نجعله جمعٌ مذكرٌ سالماً ونقول: (هؤلاء بَدِينُونَ). وليس جَمْعُ (بَدِين) على (بُدْن) قياساً، لأن ما يُجْمَعُ من الصفات على (فَعْل) بضميتين قياساً هو (فَعُول) بمعنى الفاعل كصَبُورٌ وصَبِيرٌ وشُكُورٌ وشُكْرٌ وغُيُورٌ وغير.

أما جَمْعُ (بَادِنٌ) فهو: (بُدْن) بضم الباء وتشديد الدال المفتوحة كرايح وِرْكِعٌ وساجدٌ وسُجْدٌ. و(فَعْل) هذا بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة جَمْعٌ قياسيٌ ل (فاعِل) إذا كان صحيح اللام، ويُجْمَعُ (بَادِنٌ) أيضاً جَمْعٌ تصحيحٌ فيقال: (بادِينُونَ).

ولذا قل: (هؤلاء بادِينُونَ وِبَدِينُونَ وِبُدْن) بضميتين و(بُدْن) بضم الباء وتشديد الدال المفتوحة.

يَقوم مقامه وَيَسَدُ مَسَدَهُ. وأنت تقول: (هذا عوض من ذلك)، و(عوض عن ذلك) كما يقول الفصحاء. وفي (رسائل الهمذاني): (كما ضربوا الشمس للملوك مثلاً، وجعلوا البحر عنهم بدلاً). والهمذاني مَنْ تَعَلَّمَ تَضَلُّعاً من اللغة وقواعدها.

٧١. البديل والبدائل (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣٠)

بديل الشيء ما يمكن أن يكون خلفاً أو عوضاً له، ومثله (البَدَل) بفتحيتين، و(البَدَل) بالكسر. ويشيع استعمال (البديل) في كلام الكتاب، لكنهم إذا أرادوا بديل الشيء جمعوه على (البدائل) فيقولون: (ما البدائل التي يمكن اللجوء إليها إذا استعني عن كذا وكذا).

أقول: ليس في اللغة ما يؤيد صحة هذا الجمع سماعاً أو قياساً. ففي (المصباح): ((بديل الشيء وبدله بفتحيتين وبدله بالكسر يُجْمَعُ على: أبدال)). وفي (القاموس): ((بَدَلُ الشيء بفتحيتين وبدله: الخلف منه، والجمع: أبدال)). و(فَعِيل) لا يُجْمَعُ على (فَعَائِل) قياساً، وما جاء من (فَعِيل) على (فَعَائِل) جاء مؤنثاً كخريق اسم للريح، فهو يُجْمَعُ على خرائق، لكنه مؤنث.. وإنما يُجْمَعُ (فَعِيلَة) على (فَعَائِل) كعشيرة وكتيبة وعقيدة. ف (الأبدال) هو جمعٌ لك (بدل) و(البديل) للشيء كما تقدم. أما (البدل) و(البديل) للعاقل، فيُجْمَعُ على (أبدال) و(بُدْلَاء). ففي (الأساس): ((وهذا بَدَلٌ منه وِبَدِيلٌ منه، وهم أبدالٌ منهم وِبُدْلَاء)).

٧٣. بَدِيهِيّ، لا: بَدَهِيّ

يُشْكِلُ عَلَى الْكِتَابِ أَمْرُ النِّسْبَةِ إِلَى مَا كَانَ عَلَى
وَزْنِ (فَعِيلَةٍ) كَبْدِيهِيَّةٍ، أَيْحَذَفُونَ فِيهِ الْيَاءَ فَيَقُولُونَ:
(بَدَهِيّ)، أَمْ يُثَبِّتُونَهَا فَيَقُولُونَ: (بَدِيهِيّ)؟

أقول: الأصل فيما كان على (فَعِيلٍ وَفَعِيلَةٍ) مَفْتُوحِ
الْفَاءِ غَيْرِ مَضْعُوفٍ وَلَا مَعْتَلِّ الْعَيْنِ أَنْ تَكُونَ النِّسْبَةُ إِلَيْهِ
بِحَذْفِ الْيَاءِ. تقول: تَقِيْفٌ وَتَقْفِيٌّ، وَحَنِيفَةٌ وَحَنْفِيٌّ،
وَرَبِيعَةٌ وَرَبِيعِيٌّ، بفتح الأول والثاني في كلِّ منها. وكذا
الأمر فيما كان على (فُعِيلٍ وَفُعِيلَةٍ) بضم الفاء وفتح
العَيْنِ فِيهِمَا بِصِيغَةِ التَّصْغِيرِ، كقريش وقُرشي،
وَجُهَيْنَةٌ وَجُهَيْنِيٌّ. هذا هو القياس إلا ما شذَّ.

لكنهم اشتروا في النسبة أن يكون المنسوب عَلَمًا
كاسم بلد أو قبيلة، ويكون إلى ذلك مشهوراً. قال ابن
قتيبة في (أدب الكاتب): «وكذلك إذا نسبت إلى
(فَعِيلٍ) وَ(فَعِيلَةٍ) مِنْ أَسْمَاءِ الْقَبَائِلِ وَالْبِلْدَانِ وَكَانَ
مَشْهُورًا، أَلْقَيْتَ مِنْهُ الْيَاءَ مِثْلَ رَبِيعَةٍ وَرَبِيعِيٍّ وَبَجِيلَةٍ
وَبَجِيلِيٍّ». وأردف: «وإن لم يكن الاسم مشهوراً، لم
تحذف الياء في الأول والثاني». [٢١٠/٢٠٩٦ المطبعة
السلفية].

وكذلك فعل ابن مالك كما ذكر السيوطي في كتابه
(الهمع ١٩٤/٢). بل كذلك فعل سيبويه في (الكتاب
٦٩/٢) إذ أطلق هذا الشرط في النسب عامة.

وقد جرى على ذلك الأوائل فقالوا في الطبيعة
طَبِيعِيٌّ، ولم يحذفوا الياء. كما جاء في (رسائل أبي
العلاء)، و(خصائص) ابن جنِّي، ومقدمة (المخصَّص)

لابن سيده، و(الإمتاع والمؤانسة) لأبي حيان
التوحيدي، كما قالوا في الغرزة غريزي، كما جاء في
(رسائل الجاحظ): الكلام الغريزي، وفي (الألفاظ
الكتابية) للهمذاني.

وقالوا: (بَدِيهِيّ) في (البديهة) بإثبات الياء أيضاً،
كما في (الكليات) لأبي البقاء الكفوي، و(تعريفات)
الشريف الجرجاني. وذكر أبو منصور الثعالبي في
(يتيمة الدهن): (علي بن محمد البديهي) وحديث
أبي بكر الخوارزمي عنه وإشارته إلى أنه منسوب إلى
(البديهة). وكذلك فعل الثعالبي في كتابه (لطائف
اللطف).

وغريب، على هذا، أن يعمد المجمع القاهري في
دورته الخامسة والعشرين إلى التخيير بين حذف الياء
وإثباتها، في الأعلام وغير الأعلام. والذي نراه إثبات
الياء في غير الأعلام ما لم يقص السماع بالحذف؛
وذلك أنفى للئس وأدنى إلى الأصل المشهور في النسب
عامة.

ولذا قل: (هذا الأمر بديهيّ)، ولا تقل: (بَدَهِيّ).

٧٤. بَدَأَ لَهُ

(من كتاب: لغة العرب)

ذكر معجم (الصحاح) لفعل (بَدَأَ يَبْدُو) ثلاثة
معان. وميِّز بين مصادر الفعل بحسب اختلاف هذه
المعاني. فإذا قلت: (بَدَأَ الشَّيْءُ بَدْوَاً) بتشديد الواو
كقعد قعوداً، كان معناه: ظهر، وأبديته: أظهرته.
وإذا قلت: (بَدَأَ لَهُ الْأَمْرُ بَدَاءً) بالمد كسما، كان
معناه: نشأ له رأيٌ تحوّل به عن رأيه. أما إذا قلت:

(بَدَا بَدُوًا) كقتل قتلاً، فمعناه: خرج إلى البادية.
وعاب الناقد قول المذيعه: (تبدو له الكراسي بأنها تتحرك)، فلم يجد له مساعداً فقال: (بدا له: نشأ له رأي، قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ﴾ [يوسف ٣٥])، وأردف: (ليس المعنى: ظهر لهم، بل معناه: نشأ لهم). ثم قال: (تركيب الأخت المذيعه: تبدو له الكراسي، معناه: تنشأ له، وهو غير مستقيم). وقال أيضاً: (ولو أسقطنا - له - وقلنا تبدو الكراسي بتحركها كان لا معنى له).

وعندي أن كلام المذيعه هذا لا بأس به لو حذف الباء فقالت: (تبدو له الكراسي أنها تتحرك).
وأما ما عاب به الناقد كلام المذيعه، فلا أحسبه صحيحاً ودونك البيان.

أولاً: ظن الناقد أنه كلما قيل: (بَدَا له) كان معناه: (نشأ له رأي). أي إن (له) أو اللام تُخصَّص الفعل بهذا المعنى. ولا صحة لهذا الظن، ف (بدا له) قد تعني: ظهر له، كما تعني نشأ له رأي جديد، وسيق الكلام هو المعول عليه في التمييز. وأقرب مثال لمجيء (بدا له) بمعنى ظهر له، قولك: (افعل ما بدا لك)، أفليس معناه: افعل ما ظهر لك أو ما شئت. فانظر إلى قول الشاعر: (فسيري ما بدا لك أو أقيبي). قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((ويبدأ من البُدُو: الظهور، وليس من البداء التحول، لأن المعنى سيري مدة ظهور السير في رأيك)).

ثانياً: احتج الناقد لمعنى (بدا له) بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُودَهُ حَتَّى

حين﴾ فقال: (لأن معنى بدا لهم: نشأ لهم رأي). ولكن هل يلزم من هذا ألا يكون لـ (بدا لهم) معنى آخر في آية أخرى. فانظر إلى ما جاء في (مفردات الراغب): ((بَدَا الشَّيْءُ بَدُوًا وَبَدَاءً أَي ظَهَرَ ظَهْرًا بَيِّنًا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ، وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ [الزمر ٤٧ و ٤٨]. ﴿فَبَدَّتْ لَهُمَا سَوَاتُهُمَا﴾ [طه ١٢١]). أفرأيت كيف استشهد بآيات ثلاث لمجيء (بدا له) بمعنى ظهر له ظهوراً بيناً. وانظر إلى ما قاله القرطبي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ﴾ الآية التي احتج بها الناقد ((ثم بدا لهم، أي: ظهر للعزير وأهل مشورته.. وقيل المعنى ثم بدا لهم رأي لم يكونوا يعرفونه))، وفي هذا حجة بالغة على أن (له) لا تُخصَّص الفعل بمعنى، خلافاً لما زعم الناقد.

ثالثاً: تريد المذيعه بقولها: (تبدو له الكراسي بأنها تتحرك) تبدو كأنها تتحرك، كقول المتلمس:
وَقَدْ أَلَحَّ سُهَيْلٌ بَعْدَمَا هَجَعُوا
كَأَنَّهُ ضَرَمَ بِالْكَفِّ مَقْبُوسُ
أي: لاح سهيل، وهو النجم، أو بدا كأنه شعلة متقدة.

ويمكن تصحيح عبارة المذيعه بحذف الباء فتصبح: (تبدو.. أنها تتحرك) أي إنها متحركة، كما تقول: (يبدو لي أنك لم تفهم كلامي). وفي هذا بيان.

٧٥. البارجة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢)

تُطلق (البارجة) في العربية على نوع من سفن

في (اللسان): «كلُّ ظاهرٍ مرتفعٍ فقد بَرَجَ. إنما قيل للبروج بروج لظهورها وبيانها وارتفاعها». وانظر إلى ما جاء في الاشتقاق لابن دريد: «والبرج اشتقاقه من بروج القصر، أو بروج السماء، وهو بالقصر أشبه، لأنه كان عظيم الخلق، فشبّه بذلك». فالبارجة في الأصل صفة انقطعت عن موصوفها، وهو السفينة. فهي صفة غالبية نزلت منزلة الأسماء. وقد اعتاد العرب أن يستعملوا الصفات الغالبة في تسمية كثير من المسميات ومنها السفن. قال صاحب (المصباح): «والجارية السفينة، سُميت بذلك لِجَرِيها في البحر». وكذا (القارب) من: قَرَبَ الماء إذا طلبه. ثالثاً: في الفارسية: (باركاه)، ومعناها بلاط الملك. وقد ذهب صاحب (الألفاظ الفارسية) إلى أن (البارجة) قد عُرِبَتْ منها.. ولا صلة بين المعنيين، ولا دليل على التعريب. وفي الفارسية: (بارجاه)، ومعناها: موضع الإذن. وقد عُرِبَتْ فسُمِّيَ البواب: (بارجاها)، كما في (العرب) للجواليقي، أي الحاجب أو الآذن الذي يأذن في الدخول. قال الحجاج: «(ووليتك البارجاه، وأجريت عليك في كل يوم دانقين..» كما في (العرب). قال الخفاجي في (الشفاء): «(أي جعلتك بواب السلطان)».

فتبين مما سبق أن (البرج والبارجة) عربيان أصيلان.

٧٦. بَرْدٌ وَالْبَارِدُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٤)

الْبَرْدُ خلاف الحر. تقول: (بَرْدُهُ يَبْرُدُهُ) بالضم

القتال. وقد قرأتُ في زاوية لغوية أن (البرج) بمعنى الحصن، وهو من المادة نفسها، من أصل يوناني. كما قرأتُ لمحقق كتاب (العرب)، وهو الأستاذ أحمد محمد شاكِر، قوله: «(وقد ذكر صاحب كتاب (الألفاظ الفارسية) في مادة البارجة أنها يحتمل أن تكون معربة من (باركاه) ومعناها بلاط الملك..»). فما الرأي في ذلك.

أقول: في الحكم بعجمة هذا اللفظ أو ذاك مسائل أهمها:

أولاً: الأصل في اللفظ إذا اتسع التصرف فيه، وجاء في نص قديم، أن يكون عربي الأصل، ما لم تقم حجة قاطعة بتعريبه. وليس صحيحاً أن تنسب الكلمة إلى العجمة كلما قام بينها وبين كلمة أعجمية شبه لفظي ومعنوي. قال الدكتور عبد الوهاب عزام: «(إن اللغات السامية وجاراتها تبادلت ألقاظاً في عصور متطاولة قبل الإسلام، فدخل في الفارسية مثلاً ألقاظ سامية. فرب لفظ فارسي يُظنّ أصلاً للفظ عربي، وهو في الحقيقة لفظ سامي تُسرب إلى الفارسية في العصور القديمة)» وأردف: «(وقد بعدُ بالباحثين عن الصواب ظنُّهم أن العربية لم تهب اللغات الأخرى من ألقاظها إلا في العصور الإسلامية)» ثم قال: «(إن دعوى التعريب لا تصحُّ إلا بأدلة واضحة من الاشتقاق، أو التاريخ، أو خروج الكلمة عن الخصائص التي تمتاز بها الكلمات العربية..»). والقول ما قال.

ثانياً: (البارجة) لنوع من سفن القتال العالية، ليست معربة. ذلك أنها مشتقة من (برج). فقد جاء

((بَرَدَ كذا إذا ثبت ثبوت البرد. واختصاص الثبوت بالبرد كاختصاص الحرّ بالحركة، فيقال: برد كذا أي ثبت، كما يقال بَرَدَ عليه دَيْنٌ)).
و(البارد): الهزيل؛ ففي (الأساس): ((وفلانٌ باردٌ العظام، وصاحبُه حارُّ العظام، للهزيل والسمين)).

٧٧. البرطيل والبيطيخ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦)

يُستعمل الكتاب (البرطيل) بمعنى الرشوة، وهذا صحيح. لكنهم يقولونه بفتح الباء، والصواب أن يقولوه بكسرها. قال سيبويه بعد حكاية ما جاء على (فَعْلِيل) بكسر الأول كبيرطيل: ((ولا نعلم في الكلام فَعْلِيل)) بفتح الأول. وقال ابن السكيت في (إصلاح المنطق): ((ما كان على مثل فَعْلِيل بتشديد العين، أو فَعْلِيل، أو مَفْعِيل، فهو مكسور الأول، لم يأت فيه الفتح)).

أما أصل معنى (البرطيل)، فقد قال الإمام شهاب الدين أحمد الخفاجي في كتابه (شفاء الغليل): ((برطيل بكسر الباء بمعنى الرشوة، وهو في اللغة حجر المستطيل. وقيل أصله أن رجلاً وعد آخر بحجر إذا قضى حاجته، فلما قضاها أتاه بحجر، ثم قيل لكل رشوة)).

وكذلك (البيطيخ) يلفظونه بفتح الأول خطأ، وهو بالكسر. ففي (المصباح): ((البيطيخ بكسر الباء، فاكهة معروفة.. قال ابن السكيت في باب ما هو مكسور الأول: ((وتقول هو البيطيخ.. والعامّة تفتح الأول وهو

(بَرَدًا)، إذا جعله بارداً. وكذلك: (أَبْرَدَهُ إِبْراداً) بزيادة الهمزة في أوله، و(بَرَدَهُ تبريداً) بتشديد الراء، وكلُّها أفعالٌ متعدية. أما الفعل اللازم فهو (بَرَدَ) بالفتح (بَرَدًا)، و(بَرَدَ) بالضم (بُرُودَةً) إذا صار بارداً. والصفة (بَرَدٌ) بفتح فسكون، و(بُرُودٌ) بالفتح وهو للمبالغة.

ويستنبط مما تقدّم أن (بَرَدَ) بالفتح فعلٌ لازمٌ ومتعدٍ. ففي (المصباح): ((بَرَدَ الشيءُ بالضم بُرُودَةً مثل سَهْلٍ سُهولةً، إذا سَكُنَتْ حرارته. وأما (بَرَدَ) بالفتح (بَرَدًا) من باب قتل، فيُستعمل لازماً ومتعدياً، ويقال: بَرَدَ الماءُ وَبَرَدْتُهُ فهو باردٌ ومَبْرُود. وهذه العبارة تكون من كل ثلاثي يكون لازماً ومتعدياً)).

أقول: ومنه (البرادة) بالتشديد لما يُبَرَدُ به الماءُ وكذا (أَبْرَدَ) فهو لازمٌ ومتعدٍ، ولكن بمعنى مختلف. تقول: (أَبْرَدْنَا) إذا دخلنا في البرد، مثل أصبحنا إذا دخلنا في الصباح، كما في (المصباح)، فهذا فعلٌ لازم. وتقول: (أَبْرَدَ اللّه الأَرْضَ) إذا أصابها بالبرد، كما في (الأفعال) لابن القوطية. ويأتي (بَرَدَ) مجازاً بمعانٍ كثيرة. فالبرْدُ هو الفتور والسكون؛ ففي (النهاية): ((جَدَّ في الأمر ثم بَرَدَ، أي: فَتَرَ)).

و(البارد) من العيش هو الناعم؛ ففي (الأساس): ((وَعَيْشٌ باردٌ: ناعم)).

و(البارد): السهل؛ ففي (النهاية): ((الصومُ في الشتاء الغنيمَةُ الباردة، أي لا تعب فيه ولا مشقة، وكلُّ محبوبٍ عندهم بارد)).

و(البارد): الثابت؛ ففي (مفردات الراغب):

برهن، وذهب آخرون إلى أن نونه زائدة كالرجحان، كما جاء في (مفردات الراغب). و(بَرَهَنَ) معناه: جاء بالبرهان.

والكتاب يعرفون ذلك، لكنهم إذا استعملوه عَدَّوا الفعل بنفسه فقالوا: (برهن خالدٌ صححةً قوله) وهو خطأ، والصواب: (برهن خالدٌ على صححةً قوله)؛ أي: أتى بالبرهان أو الدليل على صحة قوله.

ففي (الصحاح): «البرهانُ الحجَّةُ، وقد برهن عليه؛ أي: أقام عليه الحجَّةُ». وفي (اللسان): «(بَرَهَنَ يُبْرَهُنُ بَرَهْنَةً إِذَا جَاءَ بِحُجَّةٍ قَاطِعَةٍ». ف (برهن) إذن فعلٌ لازم، ومثله: (أَبْرَهُ يُبْرَهُهَا) إذا أتى بالبرهان.

و(برهن) لا يُعَدَى ب (عن) أيضاً؛ فلا يقال: (برهنتُ عن صححةً قولِي)، بل: (برهنتُ على صححة قولِي).

٧٩. المتباري والمباري

(من كتاب: لغة العرب)

منع الناقد في برنامجه اليومي (المتباري) قطعاً، لأن (تَبَارَى) من أفعال المشاركة التي لا تقع إلا من اثنين فصاعداً. فأنت تقول: (تبارى فلانٌ وفلان)، وتقول: (تبارى القومُ)، ولا تقول: (تبارى فلانٌ) ليكون فلان متبارياً، وإنما تقول: (بارى فلانٌ فلاناً) فهو (مُبارٍ)، لا: (مُتبارٍ). وقد جزم الناقد حكمه هذا فاندفع يوصي بتصحيح (المعجم الوسيط) ليحل فيه (المباري) محلَّ (المتباري)، فما الرأي في هذا كله؟ أولاً: جاء في (شرح درة الغواص) للخفاجي:

غلط، لَفَقِدَ (فَعِيلٌ) بالفتح».

وهناك (الحلوان) وهو بضم الأول، لا غير. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «(وَحَلَوْتُ الرَّجُلَ حُلْوَانًا: أَعْطَيْتُهُ». وفي (المصباح): «(وَالْحُلْوَانُ بِالضَّمِّ الْعَطَاءُ، وَهُوَ اسْمٌ مِنْ حَلَوْتِهِ أَحْلُوهُ. وَحُلْوَانُ الْمَرَاةِ: مَهْرُهَا». وفي (اللسان): «(حَلَوْتُ فَلَانًا عَلَى كَذَا مَالًا فَأَنَا أَحْلُوهُ حَلَوًّا وَحُلْوَانًا. إِذَا وَهَبْتَ لَهُ شَيْئًا عَلَى شَيْءٍ يَفْعَلُهُ غَيْرَ الْأَجْرَةِ. وَلَا حُلْوَانُكَ حُلْوَانُكَ؛ أَي: لِأَجْزِيئِكَ جِزَاءً»). وقد يُستعمل بمعنى الرشوة ففي كتاب (ما اختلفت ألقاظه واتفقت معانيه) للمبرد: «(رَشَوْتُ فَلَانًا مَالًا، وَحَلَوْتُهُ مَالًا أَحْلُوهُ حَلَوًّا وَحُلْوَانًا».

و(حُلْوَان) بضم الحاء وسكون اللام أيضاً، اسمٌ بلدٍ من بلدان العراق يقع شرق بغداد، وبلدٌ آخرٌ في مصر قرب القاهرة. وقد قال ابن قيس الرُّقِيَّات في حلوان مصر:

سَقِيًّا لِحُلْوَانَ ذِي الْكُرُومِ وَمَا

صُنِّفَ مِنْ تَيْبِنِهِ وَمِنْ عَيْبِهِ

كما جاء في معجم ياقوت.

٧٨. برهن عليه

(نشرت بتاريخ ١١/٨/١٩٨٤)

(البرهان) هو الحججة والدليل؛ ففي (النهاية): «(الصدقة برهان، والبرهان الحججة والدليل)»، أي إن الصدقة حُجَّةٌ لطالب الأجر من أجل أنها فرضٌ يُجَارَى به وعليه وفي التنزيل: «(قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)» [البقرة ١١١، والنمل ٦٤]. ف (البرهان) اسم، وقد ذهب بعضهم إلى أن نونه أصلية كنون

أصلاً: (الترادف)، لما رادف بعضه بعضاً، وكذلك المتجانس والمتوارد. وجاء في تعريفات الجرجاني: «الترادف والمتشابه والمتوازي»، وكلُّ منها اسمُ فاعلٍ لفعلٍ من أفعال المشاركة. وأنت تقول للجمع الذي يُباري بعضه بعضاً: (الجمع المتباري)، وتقول: (لاطمه فتلاطمًا، والتططمت الأمواج: ضربَ بعضها بعضاً) كما جاء في (الصحاح). وجاء في (نهج البلاغة) على هذا التقدير: (الماء المتلاطم). وهذا جديرٌ أن يُشار إليه أيضاً فتأمل.

٨٠. بَزَّ وَبَدَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢)

(بَزَّ) بتشديد الزاي (بَزَّ بَزًّا)، معناه: سلب. تقول: (بَزَّ ثِيَابَهُ وَابْتَزَّهُ ثِيَابَهُ) إذا سلبه إياها. وفي الحديث: «فَبَيَّزْتُ ثِيَابِي وَمَتَاعِي؛ أَي: يُجَرِّدُنِي مِنْهَا وَيَغْلِبُنِي عَلَيْهَا» هذا ما في (النهاية). ويدل ما تقدم على أن في (البَزَّ) معنى السلب والغلبة أيضاً. وهناك (بَدَّ) بالذال؛ تقول: (بَدَّه يَبْدُهُ بَدًّا) غلبه وفاقه؛ كما في (الصحاح). وجاء في الحديث: «بَدَّ القائلين؛ أَي: سبقهم وغلبهم، يَبْدُهُمْ بَدًّا»، كما في (النهاية). وإذا اتفق في (البَزَّ) بالزاي، و(البَدَّ) بالذال معنى الغلبة، فهل يعني ذلك أنهما يتواردان على معنى؟

أقول: قال صاحب (اللسان): «(ابْتَزَّزْتَهُ: غَلَبْتَهُ»، فأكد في البَزَّ معنى الغلبة، وقال «(ابْتَدَّدْتُ: غَلَبْتُ»، فسوى بينهما في الدلالة على الغلبة. وجاء في (القاموس): «(ابْتَدَّدْتُ حَقَّهُ: أَخَذَهُ». فداني هذا معنى

«وهذا النوع من وجوه (افْتَعَلَ) مثل: اخْتَصَمَ وَاقْتَتَلَ، وكان أيضاً على زنة (تَفَاعَلَ) مثل: تخاصم وتجادل، يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد»، وأردف: «وفي الحواشي لا يمتنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيدٌ مع عمرو، واختصم مع بكر». وفي (شرح الطرّة) للآلوسي نحو من ذلك. فإذا صحَّ قولك: (اختصم فلانٌ مع فلانٍ)، و(تخاصم فلانٌ مع فلانٍ)، صحَّ قولك: (فلانٌ مختصمٌ مع فلانٍ أو متخاصمٌ معه)، وكذلك القول في (تبارى). وفي كلام اللغوي البغدادي صاحب (خزانة الأدب ١/١٢٢): «(روى المرزباني.. أن الوليد بن عبد الملك تشاجر مع أخيه مسلمة)، وجاء في المستطرف للأبشيبي: «(وتخاصم بدويٌّ مع حاجٍ عند مُنْصَرَفِ الناس)، وفي (الصحاح) و(القاموس) و(اللسان): «(اجتمع معه)، وفي (رسائل البديع الهمذاني): «(فيعجبني الالتقاء بك والاجتماع معك)، وفي (المصباح): «(اجتمع به)، وفي (اللسان): «(اختلف معه)».

ثانياً: إذا عدت إلى الأصل فقلت بدلاً من (تخاصم فلانٌ مع فلانٍ): (تخاصم فلانٌ وفلانٍ، وبدلاً من: (تعارض هذه المادة مع القانون): (تعارض هذه المادة هي والقانون؛ قلت: إذا عدت إلى الأصل جاز قولك: (فلانٌ متخاصمٌ هو وفلانٍ، وهذه المادة متعارضةٌ هي والقانون. وتقول قياساً على ذلك: (فلانٌ مُتَبَارٍ هو وصاحبه في هذا المجال، ومن ثمَّ تقول: (فلانٌ مُتَبَارٍ، على هذا التقدير.

ثالثاً: جاء من (ترادف) وهو من أفعال المشاركة

وبينهما مُبَاسِطَةٌ))؛ أي: ترك الاحتشام.

٨٢. بَسِاطٌ وَأَبْسِطَةٌ

(نشرت بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٨٥) (البساط) بكسر الأول، ما يُبَسِّطُ على الأرض من النسيج. وَيُشَكِّلُ على الكتاب جَمْعُهُ، أَيُجْمَعُ على (بُسُط) ككتاب وكُتُب، أم يُجْمَعُ على (أَبْسِطَةٌ) كرداء وأردية؟

أقول: بحث هذا العدناني في معجم الأخطاء الشائعة فقال: ((ويجمعون البساط على أبسطة، والصواب بَسُط)). وخالفه الدكتور إميل يعقوب في كتابه (معجم الخطأ والصواب) فقال: ((يَطْرَدُ وَزْنَ (أَفْعَلَةٌ) في جمع الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره حرف مد، لذلك يُجْمَعُ (بساط) على (أَبْسِطَةٌ) جَمْعَ قَلَّةٍ، وعلى (بُسُط) جَمْعَ كَثْرَةٍ))، فما الرأي في المسألة؟

أقول: في المعجم أن جمع البساط بَسُط، كما جاء في (اللسان) و(القاموس) وسواهما. أما قول الدكتور يعقوب ((يَطْرَدُ وَزْنَ (أَفْعَلَةٌ) في جمع الاسم المذكر الرباعي...)) فلا يلزم منه أن يُجْمَعُ كُلُّ (فَعَالٍ) على (أَفْعَلَةٍ)، فأنت تقول: كتاب وحجاب، ولا تقول: أكتبة أو أحجبة. فجمع (بساط) لا يصحُّ على (أَبْسِطَةٌ) حتى يكون قد سُمِعَ عن العرب، وقد سُمِعَ؛ قال أبو هلال العسكري في (التلخيص): ((«البساط» معروف، والجمع «بُسُط»، وأدنى العدد «أَبْسِطَةٌ»)). ولذا قُلْ: (بساط وبُسُط وأَبْسِطَةٌ)، و(فراش وفُرُش وأَفْرَشَةٌ)، و(خِمَارٌ وخُمُرٌ وأَخْوَرَةٌ).

(ابتز) في السلب أيضاً، ولكن هل يُغَيِّدُ هذا أنهما مترادفان؟

أقول: عندي أنه إذا كان (البَيِّن) هو الغلبة في السلب خاصة، ف (البَيِّدُ) يعني كلَّ سَبَقٍ وَعَلَبَةٍ.

٨١. البَسِطُ

(نشرت بتاريخ ٦/٢٨/١٩٨٦)

تقول: (بَسَطْتُ الشيءَ بَسْطًا) من باب نَصَرَ، إذا مَدَدْتَهُ وَنَشَرْتَهُ. ففي (المصباح): ((بَسَطَ الرجلُ الثوبَ بَسْطًا، وبَسَطَ يَدَهُ مَدَّهَا مَنَشُورَةً)). ومن ثَمَّ سُمِّيَ ما يُبَسِّطُ بالبساط، وسُمِّيتِ الأرضُ البَسِيطَةُ، وقيل: مكانٌ بسيطٌ؛ أي: واسع، من بَسَطَ بالضم إذا انتشر واتسع.

وتقول: (بَسَطَ اللَّهُ رِزْقَهُ) إذا وَسَّعَهُ، و(فلانٌ بسيط اليمين) إذا كان كريماً. ويأتي في كلام الكتاب قولهم: (إن ذلك من دواعي السرور والبسط)؛ فيستعملون (بَسَطَهُ) بمعنى (سَرَّهُ)، و(أَنبَسَطَ) بمعنى (سَرَّ) بالبناء للمجهول، أي ابتهج. وهذا صحيح خلافاً لمن يُنكره.

ففي (الأساس): ((وإنه لِيَبْسُطُنِي ما يَبْسُطُك وَيَقْبِضُنِي ما يَقْبِضُك؛ أي: يَسْرُنِي وَيُطَيِّبُ نَفْسِي ما سَرَّك، وَيَسْوَأُنِي ما سَاءَكَ))، وفي الحديث: ((يَبْسُطُنِي ما يَبْسُطُهَا)). قال ابن الأثير: ((لأن الإنسان إذا سَرَّ انبسط وجهه واستبش)).

ف (البَسِطُ) بمعنى السرور من كلام العرب. وفي (المخصص) لابن سيده: ((رجلٌ بسيطٌ الوجه: متَهَلِّلٌ))، وفي (الأساس): ((أَنبَسَطَ إليه، وباسطُهُ،

٨٣. البسيط

(نشرت بتاريخ ١٨/١١/١٩٨٨)

تقول: (بَسَطَ) بالضم، ككْرُمَ فهو (بسيط)؛ إذا انتشر واتَّسع، فالفعل لازم. وفي (الأساس): ((ومكان بسيطٌ واسعٌ، وفلانٌ بسيطُ الباعِ واللسانِ، وقد بَسَطَ بَسَاطَةً)). وفي (القاموس): ((والبسيطةُ: الأرضُ، وبسيطُ الوجهِ: مُتَهَلِّلٌ، وبسيطُ اليدينِ: مَسْمَاحٌ))، أي: كريم. هذا ما جاء في معظم المعاجم، ولكن أجمد معنى (البسيط) فوقف في المجاز عند هذا الحدِّ، أم تدرِّج في الاستعمال إلى معانٍ أخرى؟

أقول: أُطلق (البسيط) على غير المركب. ففي (المفردات) للراغب: ((واستعار قومُ البسيط لكلِّ شيءٍ لا يُتصوَّر فيه تركيبٌ وتأليفٌ ونُظْمٌ)). وجاء في المقابسات للتوحيدي: ((لأنَّ النُّظْمَ من حَيِّزِ التركيب.. والنُّثْرَ من حَيِّزِ البَسَاطَةِ))، وقال في موضع آخر: ((فإن لكلِّ مُركَّبٍ بسيطاً ينتهي إليه)). وفي تعريفات الجرجاني: ((البسيط... بسيطٌ حقيقيٌّ وهو ما لا يكون مُركَّباً...)).

وأُطلق (البسيط) في كتب الرياضة عند العرب على الأشكال والسطوح ذات الطول والعرض دون السُمكِ والعُلُوِّ، كالمثلث والمربع والمعيَّن بتشديد الياء، كما جاء في (مفاتيح العلوم) للخوارزمي، وقال: ((البسيط والسطح هو المقدار ذو البعدين وهما الطول والعرض فقط).. وجمَعَ (البسيط) على (البساط)، كما جمع النظير على النظائر؛ فقال: ((ونهايات البساطِ خطوط)). ف (البساط) تُطلق على السطوح، ويقابلها

المجسّمات، بتشديد السين.

واعتماد الكتاب أن يُطلقوا (البسيط) على السهل الميسور إذا اتصف به غير العاقل. فإذا كان البسيط في الأصل هو النشر والمدّ، وبسط بالضم امتدّ وانتشر واتَّسع، وكان في نشر الشيء كشف له وجلاء، وفي الطيِّ والقَبْضِ سترٌ له وحجْبٌ، كان مع الأول سهولةٌ ويُسرٌ، ومع الثاني غموضٌ وخفاء. فتأمل.

٨٤. باسل وبواسل

(نشرت بتاريخ ١٦/١١/١٩٨٦)

تقول: (بَسَلَ) كَنَصَرَ، إذا شَجَع وَعَبَسَ فهو (باسلٌ)، وكذلك: (بَسَلٌ) ككْرُمَ فهو (بَسَلٌ) ككْفَحَمَ، و(بَسِيلٌ) ككريم. وجاء في جمع الباسل (بَسَلٌ) ككامل وكَمَلٌ، كما جاء (بُسلَاءٌ) كعلماء. ويُجمَعُ تصحيحاً فيقال: (باسِلُونٌ). لكن الكتاب يجمَعُونه على (بواسِل) فهل هذا صحيح؟

أقول: يردُّ هذا الجمعُ في المعاجم، وما جُمِعَ من (فاعِل) على (فواعِل) من صفات الرجال، شأدٌ لا قياسٌ عليه. وغريبٌ على هذا أن يقول بعضُ النقاد: يُجمَعُ (فاعِل) على (فواعِل) قياساً إذا كان وصفاً لمذكر عاقل، كما فعل الأستاذ عباس حسن عضو المجمع القاهري، والعدنانيُّ صاحب الأخطاء اللغوية الشائعة، والأستاذ محمد خليفة التونسي صاحب كتاب (أضواء على لغتنا السمحة). ولو صحَّ ما ذهبوا إليه لجازَّ أن نقول: (نحن حوافظ للعهد، سائلون عنه، عوازمٌ على الوفاء به) بدلاً من: (نحن حافظون للعهد، سائلون عنه، عازمون على الوفاء به) وهو مُحال.

الإذاعي، والبيثُ مباشرٌ من قبل المذيع)).

أقول: الصواب هو كسر الشين على صيغة اسم الفاعل خلافاً للعدناني، إذ ليس القصد بالبيث المذكور الذي يباشره المذيع ليكون مباشراً بالفتح؛ فكل بيث يباشره المذيع، لكن القصد البيثُ الذي يباشر الأسماع دون وساطة من تسجيل أو سواه، فهو مباشرٌ لهذه الأسماع، بالكسر، دون وسيط.

٨٦. بِشَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٨)

تقول: (بَشَّتْ به) بالكسر (أَبَشَّ) بالفتح من باب عِلِمَ يَعْلَمُ (بَشًّا وَبَشَاشَةً)، إذا أقبَلت عليه، أما الصفة المشبهة من الفعل فهي (بَشُّ) بفتح الباء وتشديد الشين. تقول: (رَجُلٌ هَشٌّ بَشٌّ)؛ أي: طَلِقُ الوجه... كما في (الصحاح). لكن المشهور على ألسنة الكتاب مجيء اسم الفاعل منه على (باشٍ)، فهل هذا صحيح؟

يقول العدناني في معجمه (الأغلاط المعاصرة): «أرجح أن عدم ذكر المعجم لاسم الفاعل (باشٍ) هو لأنه قياس؛ مثل: فَرٌّ فهو فَارٌّ، وَعَمٌّ فهو عَامٌّ، وشَدٌّ فهو شَادٌّ».

أقول: فات العدناني أن اسم الفاعل إنما يُصاغ قياساً من (فَعَلَّ) بالفتح لازماً ومتعدياً كجالس وكاتب، ومن (فَعِلَّ) بالكسر متعدياً كشارب؛ فالأصل إذاً ألا يأتي (فَاعِلٌ) من (بَشَّتْ) بالكسر لأنه فعلٌ لازم.

والغريب أن يأتي العدنانيُّ بأمثلةٍ ليست شاهدة على ما يقول. ذلك أن: (فَرٌّ وَعَمٌّ وشَدٌّ) على زِنَةِ

وقد جُمِعَ (باسِل) مع ذلك على (بواسِل)؛ ذلك أن (الباسِل) في الأصل صفةٌ للأسد، بل اسمٌ له. وجاء في بيتِ لأبي زيد الطائي:

صادفتُ لما خرجت منطلقاً

جهم المحيّا كباسِلِ شرسٍ

أي: كأسدٍ شرس.

ولذا صحَّ قولك: (رجالٌ بَواسِلٌ)، لأنه بتقدير قولك: (رجالٌ أُسودٌ). فتأمل.

٨٥. باشره فهو مباشر له

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٠)

قولك: (باشرتُ بالعمل) خطأ شائعٌ صوابه: (باشرتُ العمل)، ومباشرة العمل أن تتولاه بنفسك، فالفعل بهذا المعنى لا يتعدى بحرفٍ وإنما يتعدى بنفسه. ففي (الصحاح): «ومباشرةُ الأمور أن تليها بنفسك». وفي (الأساس): «وباشرتُ الأمر: حضرتُه بنفسه»، وهو معنى مجازي؛ إذ الأصلُ في معنى المباشرة الملامسة.

ولعلَّ مرجعَ الخطأ في استعمال الكتاب للفعل ظَنُّهم أنه بمعنى (البدء)، وليس الأمر كذلك، وهو لو كان بهذا المعنى ما جاز القياس أيضاً، ففعل (البدء) يتعدى بنفسه وبالباء.

وإذا قلت: (البيثُ الإذاعيُّ المباشر) أفتكسر الشين في (المباشر) أم تفتح؟

أقول: بحث هذا العدناني في معجمه (الأخطاء اللغوية المعاصرة) فقال: «(والصواب البيثُ الإذاعيُّ المباشر) بفتح الشين، وأردف: «ونحن نباشر البيثُ

وزَهْدُهُ فِي الدُّنْيَا، وَبَصْرُهُ عَيْبِيَّةٌ)).

٨٨. بطل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١)

(بَطَلُ الرَّجُلِ) بِالضَّمِّ بِمَعْنَى شَجْعٍ، وَالصِّفَةُ (بَطَلٌ) بِفَتْحَتَيْنِ، كَحَسَنُ الرَّجُلِ فَهُوَ حَسَنٌ. فِي (الصَّحَاحِ): «وَالْبَطَلُ الشَّجَاعُ، وَالْمَرْأَةُ بَطْلَةٌ، وَقَدْ بَطَلُ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ يَبْطُلُ.. أَي صَارَ شَجَاعًا». وَتَقُولُ: (بَطَلُ الْأَجِيرِ) بِالْفَتْحِ (يَبْطُلُ) بِالضَّمِّ، كَنَصَرَ يَنْصُرُ، إِذَا تَرَكَ الْعَمَلَ؛ فِي (اللِّسَانِ): «وَيَبْطُلُ الْأَجِيرُ، بِالْفَتْحِ، يَبْطُلُ،.. أَي تَعَطَّلَ، فَهُوَ بَطَالٌ». وَثَمَّةٌ مَعْنَى آخَرَ؛ تَقُولُ: (بَطَلُ الشَّيْءِ) بِالْفَتْحِ، وَالصِّفَةُ مِنْهُ (بَاطِلٌ)، أَي نَقِيضُ الْحَقِّ. فِي (اللِّسَانِ): «(بَطَلُ الشَّيْءِ)، بِالْفَتْحِ، يَبْطُلُ بِالضَّمِّ بَطَالًا وَبُطْلَانًا، ذَهَبَ ضَيَاعًا وَخُسْرًا، فَهُوَ بَاطِلٌ».

وَجَمْعُ (الْبَاطِلِ): (بُؤَاطِلُ)، وَقِيلَ: (أُبَاطِيلُ)، كَمَا فِي (المصباح). وَقِيلَ: (أُبَاطِيلُ) جَمْعُ (أَبْطُولَةٍ) بِضَمِّ الهمزة، وَقِيلَ: جَمْعُ (إِبْطَالَةٍ) بِالْكَسْرِ. وَيَقَعُ الْإِشْكَالُ عَادَةً فِي مَوَادِرِ (بَطَلِ الرَّجُلِ) بِالضَّمِّ، وَ(بَطَلِ الرَّجُلِ وَالشَّيْءِ) بِالْفَتْحِ، وَمَوَادِرِ الثَّلَاثِي سَمَاعِيَّةِ.

فَمَصْدَرُ (بَطَلٌ) بِالضَّمِّ إِذَا شَجِعَ هُوَ (الْبُطُولَةُ) بِالضَّمِّ، وَلَا يَكَادُ الْكُتَّابُ يَعْرِفُونَ سِوَاهُ مَصْدَرًا بِهَذَا الْمَعْنَى. وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ ثَمَّةَ مَصْدَرًا آخَرَ لِلْفِعْلِ بِهَذَا الْمَعْنَى هُوَ (الْبَطَالَةُ) بِالْفَتْحِ. فِي (الصَّحَاحِ): «وَقَدْ بَطَلُ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ يَبْطُلُ بَطُولَةً وَبَطَالَةً.. أَي صَارَ شَجَاعًا». وَفِي (الأفعال) لابن القوطية: «(وَبَطَلُ بِالضَّمِّ

(فَعَلَ) بِالْفَتْحِ خِلَافًا لـ (بَشَّ)، فَإِنَّهُ عَلَى (فَعَلَ) بِالْكَسْرِ. عَلَى أَنَّ الْأَثْمَةَ قَدْ أَجَازُوا الْعُدُولَ بِالصِّفَةِ الْمَشْبُوهَةِ إِلَى (فَاعِلٍ) كَلِمَا أُرِيدَ بِهَا الْحُدُوثُ مَوْقُوتًا بِالْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ. وَهَكَذَا تَقُولُ: (لَعَلَّكَ تَزُورُنِي بِأَشَأْ بِي، وَإِنْ لَهْ وَجْهًا بَشَأً). أَمَا قَوْلُكَ: (لَهْ وَجْهٌ بَاشٌ) فَغَيْرُ صَحِيحٍ.

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٤)

٨٧. بصر

تَقُولُ: (بَصَّرْتُ بِالشَّيْءِ) بِضَمِّ الصَّادِ (بَصْرًا) بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالصَّادِ وَ(بُصْرًا) بِضَمِّ فَسْكَوْنِ وَ(بِصَارَةً) بِفَتْحِ أُولِهِ، إِذَا رَأَيْتَهُ أَوْ عَلِمْتَهُ بِهِ. وَتَقُولُ مِنْهُ: (إِنَّهُ بَصِيرٌ بِالْأَمْرِ وَذُو بَصِيرَةٍ)، وَقَدْ تَقُولُ: (بَصَّرْتَهُ) أَيْضًا بِالتَّعْدِي بِضَمِّ الصَّادِ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي (فَعَلَ) بِالضَّمِّ أَنْ يَكُونَ لِأَمْرًا عَلَى أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ (أَبْصَرْتَهُ) بِالْهَمْزَةِ جِئْتَ بِهِ مُتَعَدِيًا وَحَسَبَ؛ تَقُولُ: (أَبْصَرْتُ الرَّجُلَ) وَلَا صِحَّةَ لِقَوْلِكَ: (أَبْصَرْتُ بِالرَّجُلِ). وَتَقُولُ: (بَصَّرْتَهُ) بِتَشْدِيدِ الصَّادِ وَالْغَالِبُ فِي كَلَامِ الْكُتَّابِ (بَصَّرْتَهُ بِالْحَقِيقَةِ). وَعَابَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ وَجَعَلَ الصَّوَابَ: (بَصَّرْتَهُ الْحَقِيقَةَ). وَالصَّحِيحُ جَوَازُ الْوَجْهَيْنِ، كَمَا فِي (الْأَسَاسِ) إِذْ قَالَ: «(وَبَصَّرْتَهُ كَذَا وَبَصَّرْتَهُ بِهِ إِذَا عَلَّمْتَهُ إِيَّاهُ)».

وَعَلَى هَذَا تَقُولُ: (بَصَّرْتَهُ بِالْأَمْرِ) بِتَشْدِيدِ الصَّادِ (فَبَصَّرَ بِهِ) بِضَمِّ الصَّادِ أَوْ (فَبَصَّرَ بِهِ) بِكُسْرِهَا، كَمَا تَقُولُ: (بَصَّرْتَهُ الْأَمْرَ) بِتَشْدِيدِ الصَّادِ (فَبِصْرَةٍ) بِالضَّمِّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، أَوْ (بِصْرَةٍ) بِالْكَسْرِ. وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «(إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بَعِيدَ خَيْرًا فَقَهَّهُ فِي الدِّينِ،

ثانياً: تبين بالبحث أن (بَعَثَ وَأَرْسَلَ) سواءً في التعدية. وأنه إذا كان المرسلُ أو المبعوثُ قد أُرسِلَ أو بُعِثَ وحده تعدى الفعل إليه مباشرة، شيئاً كان أو شخصاً؛ تقول: (أرسلتُ الرسالةَ أو الرسولَ)، و(بعثتُ الرجلَ أو الهديةَ). وأوضح دليل على ذلك قولُ ابن القوطية في (الأفعال): «(أرسلتُ الرسولَ والوصيةَ: بعثتهما)». وهو صريح بأن المرسلَ أو المبعوثَ وحده أيّاً كان لا تلزمه الباء. قال الفرزدق:

بَعَثْتُ لَهُ دَهْمَاءَ لَيْسَتْ بِنَاقَةٍ

تَدْرُ إِذَا مَا هَبَّ نَحْساً عَقِيمِهَا

وقد عنى بالدهماء القدر، بكسر القاف.

وقال المتنبي:

وَرُبَّ جَوَابٍ عَنِ كِتَابٍ بَعَثْتُهُ

وَعُنْوَانُهُ لِلنَّاطِرِينَ قَتَامُ

وفي (محاضرات الأدباء): «قال ابن قيس:

أرسلتُ فضلةً ثوبه»، وفيه: «بعثتُ إليه سبعة آلاف

دينار». وإسقاط الباء في (الكتاب) أو (الهدية) وما

ماثلهما من الأشياء، على إنزال غير المتصرف بنفسه

منزلة المتصرف مجازاً. فالأصل أرسلتُ بالكتاب

وبالهدية.

ثالثاً: في (اللسان): «بَعَثَهُ يَبْعَثُهُ بَعَثًا: أَرْسَلَهُ

وَحَدَّهُ، وَبَعَثَ بِهِ: أَرْسَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ». ومعنى هذا أن

المبعوثَ به مع غيره شخصاً كان أو شيئاً تلزمه الباء؛

تقول: (بعثتُ إليك بولدي) إذا أرسلته مع غيره،

و(بعثتُ إليك بكتابي)، ذلك أن (بعثتُ) يقتضي

مبعوثاً. فإن كان وحده عديت الفعل إليه بنفسه، وإن

بَطَالَةً وَبُطُولَةً: شَجِعَ». وما كان على (فَعَلَ) بالضم كان مصدره غالباً على (فَعَالَةً) بالفتح كظرفَ ظَرِيفَةٍ، و(فُعُولَةً) بالضم كسهلَ سُهولةً. وقد جاء مصدر (بَطَلَ) بالضم، عليهما جميعاً. أما مصدر (بَطَلَ الأجيرُ) بالفتح إذا ترك العمل، فهو (البِطَالَةُ) بكسر الباء و(البَطَالَةُ) بفتحها، ففي (اللسان): «(وبَطَلَ الأجيرُ بالفتح يَبْطُلُ بالضم بَطَالَةً وَبِطَالَةً بالكسر، أي تعطلَ فهو بَطَالٌ)».

٨٩. بعثه وبعث به (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤)

ذهب كثيرٌ من النقاد إلى أن مفعول (بَعَثَ) إذا

كان شخصاً قلت: (بَعَثْتُ خالدًا) فعديته بنفسه، وإذا

كان شيئاً قلت: (بَعَثْتُ إليه بهدية) فعديته بالباء.

فقولك: (بَعَثْتُ إليه هديةً) خطأ، على ما ذهب إليه

هؤلاء. فهم أوجبوا دخولَ الباء على مفعول (بَعَثَ)

متى كان شيئاً، وإسقاطها إذا كان شخصاً؛ وفي ذلك

مسائلٌ أهمها:

أولاً: من النقاد من فرق بين (بَعَثَ) و(أَرْسَلَ)؛

فأوجبوا التمييزَ في (بَعَثَ) بإدخالِ الباء على المفعول

إذا كان شيئاً وإسقاطها إذا كان شخصاً، ولم يُوجبوا

ذلك في (أَرْسَلَ). قال صاحب (المصباح): «(وكلُّ شيءٍ

لا يَنْبَعِثُ بنفسه كالكتاب والهدية، فإن الفعلَ يتعدى

إليه بالباء؛ فيقال: بَعَثَ بِهِ». أما في (أَرْسَلَ) فقال:

«(وَتَرَسَلَ القَوْمُ: أَرْسَلَ بعضهم إلى بعضٍ رسولاً

ورسالةً)». فعدي (أَرْسَلَ) بنفسه أيّاً كان المفعول رسولاً

أو رسالةً، خلافاً لـ (بعث).

ثانياً: في اللغة: (بَعَزَقَ). تقول: (بَعَزَقَ الشيءَ)؛ فرَّقَه وبيدَّه، كما في (التاج). وفيه البَعَزَقَةُ: تفریق الشيء هدرًا ووضعه في غير موضعه. ومن ثم سُمِّي المبدُرُ المَبْعَزَقُ، وتَبَعَزَقَ الشيءُ، إذا تفرَّقَ وتبدَّد. ويقال: تَبَعَزَقْنَا النَّعَمَ؛ أي: تقاسمناها. هذا والعامَّة تلفظ الفعل بالهمز، فتقول: (بعزأ وتبعزأ)، وهو تحريف للأصل.

ثالثاً: في اللغة: (بَعَثَ). ففي (اللسان): ((البَعَثَةُ: خروجُ الماء من غائلِ حَوْضٍ أو جابيةٍ، وتَبَعَثَ إذا انكسرت منه ناحيةٌ ففاض منها)). ولا يخفى ما بين المعنيين من التقارب بل التوافق.

رابعاً: في اللغة: (بَحَثَ). ففي (مختصر تهذيب الألفاظ) لابن السكيت: ((ويقال: بَحَثُوا متاعهم؛ أي: فرَّقوه))، وفي (الصحاح): ((بَحَثْتُ الشيءَ فَبَحَثْتُهُ: بددته فتبدَّد)).

قال الفراء: ((بَحَثَ الرجلُ متاعَهُ وبعَثَهُ إذا فرَّقَه وقلب بعضه على بعض)). والعامَّة تلفظه بالناء (بَحَثَرَه) وهو محرف.

خامساً: في اللغة: (بَعَثَ). ففي (الصحاح): ((يقال: بَعَثَ الرجلُ متاعَهُ وبعَثَهُ إذا فرَّقَه وبيدَّه وقلب بعضه على بعض. وقال أبو عبيد في قوله تعالى: ﴿إِذَا بُعِثَ رَاسُ الْقُبُورِ﴾ [العاديات ٩]: أُثير وأُخرج)).

٩١. بعض

(نشرت بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٧)

بعض الشيء جزء منه، وبعض الأشياء جزء منها

كان مرسلًا به مع غيره، عديته بالباء، لا فرق أن يكون المبعوث شخصاً أو شيئاً. هذا ما أوضحه ابن بري قديماً والغلاييني من المتأخرين. وعليه كلام الفصحاء.

رابعاً: إذا اجتمع في البعث مبعوث ومبعوث به، واتفق في الإرسال مرسل ومرسل به، فلا بد أن يكون المبعوث أو المرسل متصرفاً بنفسه. وأما المبعوث به أو المرسل به فيحتمل الأمرين. ولا بد أن تلحق به الباء فيهما. تقول: (بعثت زيدا أو أرسلته بغلامي)، و(بعثت زيدا أو أرسلته بالهدية). فتأمل!

٩٠. بعزق

(نشرت بتاريخ ٧/٧/١٩٨٣)

المشهور في اللغة عند التعبير عن تفریق الشيء بلا حساب أو تبديده هدرًا أن يقال: (بَدَّرَ) بالذال المشددة. لكن العامَّة تقول (بَعَزَأَ) بالهمز أو (بَحَثَ) بمعنى (بَعَثَ)، فما أصلهما؟ في بحث ذلك أمور أهمها:

أولاً: في اللغة: بَدَّرَهُ تبديراً: فرَّقَه إسرافاً. ففي (الصحاح): ((وتبذيرُ المالِ تفريقُهُ إسرافاً.. يقال: رجلٌ يَبْذِرُ مالهَ ويُفْسِدُهُ)). وفي (الأساس): ((بَدَّرَ الحَبَّ في الأرض، وبَدَّرَ اللُّهُ الخلقَ في الأرض فرَّقَهُم، وتَبَدَّرَ من يَدِي كذا: تَفَرَّقَ. ورجلٌ بَذَرٌ: يبذر ماله، ووصفت زوجها فقالت: لا سَمْحُ بَذَرٍ، ولا بَخِيلٌ حَكِي)). و(بَذَرٌ) بفتح فكسر: كثير التبذير، وخلافه حَكِرٌ بفتح فكسر. قال ابن الوردى في لاميته: بين تبذيرٍ وبخلٍ رتبةٌ وكلا هذين إن زاد قتلٌ

دخول اللام عليها بهذا المعنى)). وجاء في (الهمع) أن الأخفش وأبا علي وابن درستويه قد قالوا بتنكير (كل) وبعض) وتعريفهما ب (أل) ونصيهما على الحال قياساً على نصف وسدس وثلاث، فإنها نكرات بإجماع، وهي في المعنى مضافات.

وتُضاف (بعض) إلى الظرف فتنبو عنه، وتُنصَبُ على أنها مفعولٌ فيه كقولك: (مشيت بعض النهار)، وتُضاف إلى المصدر فتنبو عنه أيضاً، وتُنصَبُ على أنها مفعولٌ مطلق كقولك: (سَعَيْتُ بعض السعي). فتأمل.

٩٢. كَلَّمَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا

(من كتاب: لغة العرب) يخطئ الكتاب في استعمال (بعض)؛ ف (بعض الشيء): جزء منه أو طائفة. وهو اسمٌ لا ينفك عن الإضافة. يقول الكتاب: (اعتدوا على بعضهم البعض)، و(كلموا بعضهم البعض) فيخطئون. وصواب ذلك أن تقول: (اعتدوا بعضهم على بعض)، و(كلموا بعضهم بعضاً). ولك أن تأتي بالفعل مفرداً فتقول: (اعتدى بعضهم على بعض)، و(كلم بعضهم بعضاً).

ويقولون في أفعال المشاركة مثلاً: (تقاسموا بين بعضهم البعض)، وصوابه: (تقاسموا بينهم).

٩٣. بَغَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٣)

تقول: (بَغَيْتُ الشيء) إذا طلبته كابتغيتَه، والمصدر: (البُغَاءُ والبُغَايَةُ والبُغْيَةُ) كلها بضم الباء، وقيل: البُغْيَةُ الاسمُ؛ فهي الحاجة المَبْغِيَّةُ، وبأؤها

أو أكثر، وقد يكون بعض الشيء نصفه أو دون ذلك أو فوقه، فالثمانية بعض من العشرة. وتقول: (فعل ذلك بعضنا)؛ فتعني أحدها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ مَا كَانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء ١٩٨ و ١٩٩]. وقد تعني أكثر من ذلك أيضاً؛ ففي (نهج البلاغة): ((حتى يكون بعضكم أئمةً لأهل الضلالة وشيعةً لأهل الجهالة)).

واختلِفَ في تعريف (بعض)؛ أي: إدخال (ال) عليها، فقد عرفها بعض الأئمة؛ فقال ابن المقفع: ((العمل كثير، ولكن أخذ البعض خيراً من ترك الكل)). وأنكر تعريف (بعض وكل) بعضهم كالأصمعي؛ فقال: ((كلٌ وبعضٌ معرفتان لا تدخلهما الألف واللام لأنهما في نيّة الإضافة)). لكنه سَمِعَ دخول (ال) على (بعض) في شعرٍ صحيحٍ لمجنونٍ عامر إذ قال: (لا تنكري البعض من ذنبي فيجحده)، وقول المرقش الأصغر (يطاعن بعض القوم والبعض طوحوا). كما سَمِعَ دخول (ال) على (كل)، وجاء ذلك في شعرٍ صحيح، قال الشاعر [سحيم]:

رَأَيْتُ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ كَلَيْهِمَا

إِلَى الْمَوْتِ يَأْتِي الْمَوْتُ لِلْكَلِّ مَعْمَدًا

وجاء في (تهذيب الأزهري) قول ابن أبي الحسن في (شامله): ((مَنَعَ قَوْمٌ مِنْ دُخُولِ (أَل) عَلَى (غَيْرِ) وَ(كُل) وَ(بَعْضِ) لِأَنَّهَا تَتَعَرَفُ بِالْإِضَافَةِ فَلَا تَتَعَرَفُ بِاللَّامِ، قَالَ: وَعِنْدِي أَنْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّامَ لَيْسَتْ فِيهَا لِلتَّعْرِيفِ، وَقَدْ يُحْمَلُ الْغَيْرُ عَلَى الضَّدِّ، وَالْكَلُّ عَلَى الْجَمَلَةِ، وَالْبَعْضُ عَلَى الْجِزْءِ، فَيَصِحُّ

وتقول: (ينبغي لك أن تفعل ذلك) أي: يحسن ذلك ويُندب، فيتعدى الفعل باللام. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس ٧٠] أي: لم يتسهّل له ذلك لأنّا لم نعلّمه الشعر.

٩٥. بكرة

تقول: (جاؤوا على بكرة أبيهم)؛ إذا أتوا جميعاً، وهو مثلٌ من أمثال العرب. والباء في (بكرة) مفتوحة، ويضمُّها الكتاب وهو خطأ. وفي الحديث: ((جاءت هوازن على بكرة أبيها)). قال ابن الأثير في (النهاية): ((هذه كلمة للعرب يريدون بها الكثرة وتوفير العدد، وأنهم جاؤوا جميعاً لم يتخلف منهم أحد)).

وشمة (البكرة) بضم الباء، وهي العذوة؛ أي: ما بين الفجر وطلوع الشمس، تقول: (أتيتُه بكرة) بضم الباء، أي: باكراً. قال تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفرقان ٥].

ولذا قل: (جاؤوا على بكرة أبيهم) بفتح الباء، و(أتيت بكرة) بضمها.

٩٦. بلط والبلاط

تقول: (بلطت الدار) بتخفيف اللام، (أبلطها) بالضم (بلطاً)، و(بلطتها) بتشديد اللام (تبليطاً)، إذا فرشتها بأجر أو حجارة. فالدار مبلوطة ومبلاطة بالتشديد.

و(البلاط) بالفتح: الحجارة المفروشة في الدار، و(بلاط الأرض): وجهها. و(البلاط) كذلك: الأرض

مضمومة وقد تكسر، تقول: (بُعيتي عندك) بضم الباء، و(بُعيتي عندك) بكسرهما، أي: حاجتي عندك.

وتقول: (بُعيتك الشيء)؛ أي: بعيت لك الشيء. وفي التنزيل: ﴿يَبْعُوثُكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة ٤٧] أي: يبغون لكم الفتنة. واسم الفاعل (باغ) وجمعه (بُغاةٌ وبُغيانٌ) كرعاة ورعيان، بضم الأول.

فإذا قلت: (بعت المرأة) إذا فجرت، فالصدر: (البغاء) بالكسر، والمرأة بُغيٌّ، بكسر الغين وتشديد الباء، وجمعه: بغياء. وفي التنزيل: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم ٢٨]، ولا يقال: (بغية).

وإذا قلت: (بغى فلان على فلان) بمعنى جارٍ عليه واستطال وتجاوز الحد، فمصدر الفعل (البغى) بفتح الباء. ففي التنزيل: ﴿إِنَّمَا بَغِيكُمُ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [يونس ٢٣]. والفئة الباغية هي الفئة الظالمة الخارجة عن طاعة الإمام العادل، وهم البغاة وأهل البغى والفساد. فتأمل.

٩٤. ينبغي لك

(من كتاب: لغة العرب)

يَحسب الكتاب أن قولك: (ينبغي لك) بمعنى (يجب عليك)، فيقيسون الأول على الثاني ويقولون: (ينبغي عليك). وهذا لا يجوز، والخطأ فيه قديم.

ف (ينبغي لك) معناه: يُستحبُّ لك ويصلح ويتيسر. وليس في هذا ما يوجب الأمر صراحة. تقول: (لا ينبغي لك أن تكون طبيباً) أي: لا يُستحبُّ لك ذلك ولا يصلح.

المستوية المساء، كما جاء في (اللسان).

وجاء في (فقه اللغة) للثعالبي: «البَلْطَةُ بالفتح: الحجر الذي تُبَلِّطُ به الدار، أي: تُفْرَشُ، والجمع: البلاط، بالفتح».

والدائر على السنة الكتاب قولهم: (هذا بلاط الملك) لقصره، وهو صحيح، لكنه بفتح الباء في (بلاط) لا كسرهما كما اعتادوا أن يلفظوه. وقد جاء في كتاب (العثرات) للأستاذ عبد القادر المغربي، رحمه الله: «(بلاط الملك) يَكْسِرُونَ الباء، وصوابه فَتْحُهَا، وأصل معنى (البلاط) ما تُبَلِّطُ به فسحة الدار من الحجارة».

واختلَفَ في أصل تسمية قصر الملك بالبلاط؛ فقيل: إن الأصل في التسمية أعجميٌّ كما أشار إليه ابن فارس في (المقاييس)، وأكد ذلك صاحب معجم (المتن)، وذكره (المعجم الوسيط)، وذهب المؤلفون في (لحن العامة بالأندلس) مذهباً آخر إذ عابوا على عامة الأندلس وصقلية قولهم للبيت المحسن (البلاط)، ومن هؤلاء الزُّبَيْدِيُّ بضم الزاي وفتح الباء (٣٧٩ هـ) في كتابه (لحن العامة)، وابن مكي الصقلي (٥٠١ هـ) في كتابه (تثقيف اللسان)، وابن الجوزي (٥٩٧ هـ) في كتابه (تقويم اللسان). وقد عقب على ذلك الدكتور عبد العزيز مطر صاحب (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) فخرَجَ تسمية (البيت المحسن) بالبلاط على أنه مجازٌ مرسلٌ باعتماد إحدى طرائقه وهي السببية، فتسمية البيت المحسن بالبلاط إنما يعود إلى أن البلاط هو سبب تحسينه وتجميله، وهو وجهٌ متقبَّلٌ.

٩٧. بلغ

(نشرت بتاريخ ١٦/١٠/١٩٨٥)

(بَلَعُ الطَّعَامِ والماء والرقيق) إذا أساغَهُ في حَلْقِهِ وأزْدَرَدَهُ، وابتلعه كذلك. وفي التنزيل: ﴿يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ﴾ [هود ٤٤]، وجاء: (أبْلَعْتُهُ غيري) إذا جعلته يبلعه.

وإذا أراد العامة معنى (تمهل) قالوا: (أبْلَعُ ريقك) على المجاز، وهو صحيح. ففي (الأساس): «(ومن المجاز: أْبْلَعْنِي رَيْقِي، أي: أْمَهَلْنِي حتى أقول أو أفعل)».

و(البُلْعُومُ) بضم الباء مجرى الطعام في الحلق، وهو المرِيءُ مشتقٌّ من البَلْعِ فالميم زائدة. و(البُلْعُمُ) بضم الباء والعين (مقصود) منه، كما جاء ذلك في (المصباح).

وفي كلام الكتاب (البَلُوعَةُ) بفتح الباء وتشديد اللام للثقب في وسط الدار ينزل فيه الماء، وهو صحيح، والجمع: بَلَالِيْعُ. و(البالوعة) أيضاً، والجمع: البواليع. وكذلك (البَلَاعَةُ) بتشديد اللام، والجمع: بَلَالِيْعُ. وجاء في (مقاييس اللغة): (البالوع)، كما جاء في (التاج): (البُلَيْعَةُ) بضم الباء وتشديد اللام المفتوحة، وتجمع بالألف والتاء: [بُلَيْعَاتُ].

٩٨. بلغ وتبلغ

تقول: (بَلَّغَهُ الأمر أو البلاغ أو القرآن)، و(أَبْلَغَهُ إِيَّاهُ)، و(قد بُلِّغَ فلانُ الأمر أو البلاغ أو القرآن)، أو (أَبْلَغَهُ)، بالبناء للمجهول. كما يستفاد من (اللسان)

و(التاج).

أما: (تبليغ فلان الأمر أو البلاغ أو القران)، على ما هو شائع في الدواوين، فليس بشيء البتة. والصواب أن يقال: (بُليغ وأبليغ)، على المجهول. ويريد الكتاب بقولهم: (تبليغ) أن يشتقوا مطواعاً لـ (بليغ)، وليس هو محلُّ قياس عند الأئمة. وقد أقرَّ قياسه مجمع اللغة العربية بالقاهرة إذا مسَّت حاجة التعبير، ولا حاجة بنا إليه. لا سيما وأن لقولك: (تبليغ) معاني أخرى لا تُمثِّت إلى المعنى الأول بسبب. فإذا عدنا إلى (الأساس) و(المصباح) و(اللسان) وجدنا أن معنى (تبليغ به): اكتفى به، و(تبليغ بالشيء): وصل إلى المراد منه، و(البلاغ): ما يُتبليغ ويتوصل به إلى الشيء المطلوب. و(تبليغ) كذلك: تكلف البلوغ، و(تبليغت به العلة): اشتدت، ولا صلة لهذه المعاني بما يريده الكتاب من الفعل.

ولذا قل: (أبليغ فلان القرار وبليغته) بالبناء للمجهول، ولا تقل: (تبليغته).

٩٩. بلاغ عام

(من كتاب: لغة العرب)

أخذ الناقد اللغوي في برنامجه اليومي على كتاب الدواوين قولهم: (بلاغ عام). قال: ولا حاجة إلى (عام) في وصف البلاغ، لأن البلاغ يدلُّ على العموم. وزاد: (أن في ذلك إطالة وإماعة). واستشهد بقول (المعجم الوسيط): ((البلاغ: بيان يُداع في رسالة ونحوها))، وما جاء في (المتن): ((البلاغ: هو الخبر يُنشئ))، وبعض ما جاء في التنزيل.

أقول: الأصل في البلاغ أن يكون بمعنى التبليغ. قال صاحب (المفردات): ((والبلاغ: التبليغ، نحو قوله عز وجل «هذا بلاغ للناس» [إبراهيم ٥٢]، وقوله «فإنما عليك البلاغ» [آل عمران ٢٠]). وقد يكون بمعنى: (ما يُتبليغ به). قال صاحب (النهاية): ((البلاغ: ما يُتبليغ ويُوصَل به)). وهو هنا البيان الذي تتوصل به إلى مرادك. فإذا صح هذا فليس في البلاغ ما يفيد معنى العموم، وقد يأتيه هذا من سياق الكلام. كقوله تعالى: «هذا بلاغ للناس». لكنك تقول إلى ذلك: (هذا بلاغ لك) فلا يكون فيه إلا التخصيص. ومن ثمَّ كان كتاب الدواوين على حق حين يصفون البلاغ بأنه عام. فقد تكون هناك إدارة تُصدر بلاغاً إلى أقسامها فتدعوه خاصاً، وإلى الناس كافة فتسميه عاماً. وفي ذلك بيان اقتضاه الإحكام والتنظيم، وليس فيه إطالة أو إماعة.

١٠٠. بِلَه

(نشرت بتاريخ ١١/٧/١٩٨٦)

تقول: (بيلة فلان) بالكسر (بيله) بالفتح كتعب يتعب (بلها) بفتحيتين و(بلاهة)؛ إذا ضعفت عقله وغلبت غفلته. والصفة منه: (أبله)، والأنثى (بلها)، كأخرق وخرقاء وأحمق وحمقاء.

ويقول الكتاب حيناً: (وقد تصرف هؤلاء في الأمر تصرف البلهاء)، يأتون بـ (البلهات) على زنة الشعراء بضم ففتح، وهو مغاير للسمع والقياس جميعاً. فجمع (البلهات): (البلهات)؛ (البلهات) بضم فسكون، وكذا جمع (البلهات)، تقول: حمق في جمع أحمق وحمقاء، وخرق في جمع

أَحْرَقَ وَحَرَقَاءَ، وَكَذَا حُمْرٌ وَسُودٌ وَبَيْضٌ.

أما قول الكتاب: (بُلْهَاءَ) بضمُّ ففتح؛ فهو على (فُعلاء)، وهذا في الأصل جَمْعٌ لوصفٍ لمذكر عاقل على (فَعِيل) بمعنى (فاعل) غير معتلِّ اللام ولا مضاعف، ككريم وكرماء وخبير وخبراء. ولكن قال المتأخرون: (بُلْهَاءَ) بضم الباء وفتح اللام، في جمع (أَبْلَهَ)؛ إذ جاء في (التاج): ((البُلْهَاءُ: البُلْدَاءُ، مولدة)). وكأنهم ارتجلوا ذلك ليجعلوه في مقابلة ضده العُقلاء أو النُّجَبَاءَ، للمشاكله بينهما.

وتأتي (البلاهة) بمعنى آخر هو: سلامة الصدر؛ ففي الحديث الشريف: ((أكثرُ أهل الجنة البُلْهَةُ)) بضم فسكون. قال ابن الأثير: ((البُلْهَةُ: هو جمعُ الأَبْلَهَ، وهو الغافلُ عن الشرِّ، المطبوعُ على الخير، وقيل: هم الذين غلبت عليهم سلامة الصدر وحسن الظنِّ بالناس، لأنهم أغفلوا أمر دنياهم وجَهَلُوا حِدْقَ التصرف فيها وأقبلوا على آخرتهم)).

١٠١. بِلْهَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٤/٣)

(بِلْهَ) بفتح فسكون ففتح: اسمُ فَعَلٍ مبنيٌّ على الفتح، يقوم مقام الفعل في العمل؛ إذ هو بمعنى (دَعَّ)، و(أَتْرَكَ). وفاعلُه كما يقول النحاة ضميرٌ مستترٌ وجوباً تقديره (أنت). أما ما بَعَدَ (بِلْهَ) فهو منصوبٌ على المفعولية. تقول: (هذا ما أظهره لك بِلْهَ ما أضمره)؛ أي: دَعَّ ما أضمره لك فهو خيرٌ مما أظهره، كما في (الأساس). وجاء في الحديث: ((أَعَدَدْتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت ولا أُذُنٌ سمعت ولا حَظَرَ

على قلب بشر، بِلْهَ ما اطلَّعتم عليه))؛ أي: دَعَّ ما اطلَّعتم عليه من نعيم الجنة وعرفتموه من لذاتها، كما في (النهاية)، فلا مزيد عليهما. وهذا يعني أن ما بعد (بِلْهَ) يَفوق في الوصف ما قَبْلَهَا، فما تُضمَره فوق ما تُظْهره خيراً ووداً، كما في المثال الأول، وما اطلَّع عليه من نعيم الجنة غاية ما أُعِدُّ للعباد الصالحين من عطاءٍ ورحمةٍ ونُعمَى، كما في الثاني.

ومنهم من يخفض ما بعد (بِلْهَ) على أنها مصدرٌ مضافٌ بمعنى التُّرْك، كما في (الكليات).

ونحو ذلك قولك: (فضلاً) بدلاً من (بِلْهَ)، وأكثر ما يُستعمل في النفي تقول: (فلانٌ لا يملك كوخاً، فضلاً عن قصص)؛ فهو لا يملك الكوخ، فكيف يملك القصر؟! وليس امتلاك الكوخ بشيء إذا قيس إلى امتلاك القصر. ولك أن تقول: (فلانٌ لا يملك كوخاً، بِلْهَ قصراً)، فهو ينفي حصوله على الأدنى فيكون الأعلى أولى بالانتفاء.

ويُستعمل (فضلاً) في الإيجاب. قال أبو تمام:

لو يقدرُون مَشَوْا على وجنَّاتِهِم

وعيونِهِم فضلاً عن الأقدام

أي: لو استطاعوا لَمَشَوْا على الوجنات والعيون،

أفلا يمشون على الأقدام؟

وربما استعمل الكتاب (ناهيك) كقولهم: (هذا ما

أظهره لك، ناهيك عما أضمره)، ولا وجه له، ذلك

أن (ناهيك) اسمُ فاعِلٍ من (نَهَى) وهو يعني هنا

التعجب والاستعظام. تقول: (خالدٌ ناهيك من رجلٍ)؛

أي: حَسْبُكَ به من رجلٍ، كما تقول: (ناهيك بأبي

القاسم عالماً وراوياً)، كما قال التوحيدى أبو حيّان: (أي حسْبُكُ به عالماً راوياً). فتأمل.

١٠٢. لا أبالي

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٣)

(لا أبالي) معناه: لا أهتم. وقيل أصله من البلاء بالفتح وهو الاختبار. قال المرزوقي في (شرح الحماسة): «فلان لا يُبالي العواقب. يُقال ما باليته بالةً وباليّةً ومبالاةً وبلاءً»، وأردف: «وما باليتُ به، وكأنه أخذهُ من البلاء» بالفتح. ويتبين بذلك أن الفعل يتعدى بنفسه، تقول: (لا أباليه)، أي: لا أهتمُ به، وقلماً يستعملهُ الكتاب. كما تقول: (لا أبالي به) بالمعنى نفسه. ولعل قولهم: (لا أباليه) متعدياً، إنما يدلُّ على أصله في التعدية، لأنه (مُفاعلةٌ) من البلاء وهو بمعنى الاختبار. وقولهم (لا أبالي به) محمولٌ على ما انتهى إليه الفعل من معنى الاهتمام.

وتقول في المعنى نفسه: (ما أكَثَرْتُ لَهُ)، وأصل معنى الاكترت التحرك، تقول: (كَرَّتَ الأمرُ تَكْرِيراً إذا حركه). وتقول: (أكَثَرْتُ لَهُ، وأكترت به). ومنهم من يُنكِرُ: (اكترت به). والصحيح أن الفعل يتعدى باللام والباء. ففي (المفردات): «(البالُ: الحالُ التي يكثر بها، ولذلك يقال ما باليت بكذا أي ما اكترت به)». وجاء ذلك في (الصاح) و(النهاية).

ولذا قل: (ما أباليه)، و(ما أبالي به)، و(ما أكَثَرْتُ لَهُ)، و(ما أكَثَرْتُ بِهِ).

١٠٣. بلي

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٦)

سألني سائل، إذا قيل لأحدٍ: (ألا تزال تضربُ

الطلاب؟) فما الذي ينبغي أن يكون جوابه، إذا أراد النفي، أو الإيجاب. ومتى يكون بـ (نعم) أو (لا) أو (بلى)؟

أقول في الجواب: القاعدة أن (بلى) لا يأتي إلا بعد نفي، و(لا) لا يأتي إلا بعد إيجاب، و(نعم) يأتي بعدهما. ويقال في التفصيل: إن (بلى) تختصُ بوقوعها بعد النفي فتجعلها إيجاباً.

فإذا قيل في الإخبار: (ما قام زيد)، فأجبت (بلى) فقد أثبتت القيام. وكذلك قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن ٧] أي: بل تُبعثون، وقوله: ﴿وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ قَسَمَ أَكَّدَ به الجواب.

وإذا قيل في الاستفهام والنفي في أول الكلام: (أليس كان كذا) فأجبت (بلى)، فمعناه التقرير والإثبات. وكذلك قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الأعراف ١٧٢] أي: بلى أنت ربنا.

ومثال الاستفهام والنفي أثناء الكلام قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ، بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة ٣ و ٤] والتقدير: بلى نجمعها قادرين.

أما (نعم) التي تأتي بعد النفي والإيجاب، فالجوابُ بها يتبعُ ما قبله في الحالين. فإذا سأل رجل: (أليس لي عليك دين؟) فإن أجاب (بلى) لزمه الدين، لأنها أتت بعد النفي فجعلته إيجاباً، والمعنى (لك علي)، وإن أجاب (نعم) لم يلزمه الدين لأنها تبعت النفي الذي قبلها، والمعنى (نعم ليس لك علي).

فتمتنع من تنوين محمد ومأمون أيضاً، لأن المضاف إليه وهو (أبو الحسن) و(الرشيد) هو كنية الأب أو لقبه. فإذا قلت: (إن محموداً ابن الأستاذ نشيطٌ وإن دعداً ابنة المدير مهذبةٌ) فلا بدّ من التنوين، لأن المضاف إليه وهو (الأستاذ) أو (المدير) ليس علماً في الأصل. ولذا قل: (إن بشاراً بن برد شاعرٌ فحلٌ)، ولا تقل: (إن بشاراً بن برد شاعرٌ فحلٌ) بالتنوين.

١٠٥. بهت وباهت

(بَهتَ) فعلٌ لازم ومتعدّدٌ، فإذا كان لازماً كان: (بَهتَ يَبْهتُ) كفَرِحَ يَفْرَحُ، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع، و(بَهتَ يَبْهتُ) ككُرِمَ يَكْرُمُ، بضم العين في الماضي والمضارع. أما معناه فهو دَهَشَ وتَحَيَّرَ، كما في (الصحاح) و(المصباح). وإذا كان (بَهتَ) متعدّياً قلت: (بَهتُهُ يَبْهتُهُ) كنفَعَهُ يَنْفَعُهُ بالفتح في الماضي والمضارع. أما معناه فإما أن يكون أَدْهَشَهُ وَحَيَّرَهُ، أو أَفْرَعَهُ وَأَفْحَمَهُ، ومنه (بُهتَ) المبني للمجهول إذا أَخَذَهُ الدَّهْشُ وَالحَيَّرَةُ. قال تعالى: ﴿فَبُهتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة ٢٥٨] أي تَحَيَّرَ وَدَهَشَ، وإما أن يكون قَدَفَهُ وَأَفْتَرَى عَلَيْهِ، ومصدره: (البُهتُ) بفتح الباء و(البُهتان) بضمها.

ويُشكَلُ على الكتاب قولهم: (بَاهت) هل هو صحيح؟ وما معناه؟

أقول: أما من الفعل اللازم فلا يقال (بَاهت)، لا من (بَهتَ) المكسور الهاء ولا من (بَهتَ) المضموم الهاء، هذا هو القياس. ولم يرد (بَهتَ) مفتوح الهاء لازماً

ولكن ما القول في السؤال: (ألا تزال تضرب الطلاب؟) وكيف يكون جوابه؟
أقول: قولك (ألا تزال..) لم تدخل الهمزة فيه على نفي، بل دخلت على إثبات، لأن (لا) للنفي و(تزال) للنفي أيضاً، ونفي النفي إثبات، فسؤالك (ألا تزال تضرب..) كسؤالك (أتضرب الطلاب إلى الآن؟) فإذا قلت: (نعم)، اعترفت باستمرارك على الضرب، وإذا قلت: (لا)، أردت النفي، ولا محل للإجابة بـ (بلى)، لأنها لا تأتي إلا بعد نفي، ولا نفي هنا.

١٠٤. ابن

(نشرت بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٨٥)

إذا وقع لفظ (ابن) و(ابنة) بين عَلَمَيْنِ، وَجَبَ حذفُ التنوين من العَلَمِ الأول بشرطين، وقد يغيب ذلك عن الكتاب أحياناً. أما الشرط الأول فأن يكون (ابن) و(ابنة) وصفاً للعلم الأول مضافاً إلى الثاني. فأنت تقول: (جاء عليُّ بنُ الحسين) و(جاءت هندُ ابنةَ عاصم). ف (علي) و(هند)، مرفوعان غير منونين، وقد جاء كلُّ من (ابن) و(ابنة) وصفاً للعلم الأول مضافاً إلى الثاني. فإذا لم يكونا وَصْفَيْنِ وَجَبَ التنوين. تقول: (إن هنداً ابنةُ الحسين) و(إن خالداً ابنُ محمود)؛ أي: هند هي ابنةُ الحسين، وخالد هو ابنُ محمود. ف (هند) و(خالد) جاءا منونين لأن (الابن) و(الابنة) بعدهما ليسا وَصْفَيْنِ فهما خبران.

وأما الشرط الثاني فأن يُضَافَ (الابن) و(الابنة) إلى عَلَمٍ هو اسم الأب أو كنيته أو لقبه، تقول: (جاء محمدُ بنُ أبي الحسن، وجاء مأمونُ بنُ الرشيد)

ففي (نهج البلاغة): «فسبحان الذي بهر العقول عن وصفه»؛ أي: قهرها فردها عن وصفه.

ويبدو (بهر) لازماً أيضاً؛ فيكون لك (بهر) بفتح فسكون معنيان: الأول الإضاءة تقول: (بهرت الشمس) إذا أضاءت، و(بهر الرجل) إذا فاق أقرانه.

وثمة (ابتهر) إذا فجر وادعى كذباً؛ ف (الابتهار) أن تقول: فعلت، ولم تفعل. والكتاب إذا أرادوا هذا المعنى قالوا: (تبهور فلان)؛ أي: ادعى كذباً ما ليس له أو ليس فيه، والصواب: (ابتهر فلان). قال الأخطل التغلبي:

ربيعة حين تختلف العوالي

وما بي إن مدحتهم ابتهار

أي: لا ادعي كذباً إذا مضيت في مدحهم، لأنهم أهل للمديح.

١٠٧. بار

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٠)

تقول: (بار الشيء بُوراً) بضم الباء، و(بُوراً) بفتحها، و(بواراً) بفتحها بمعنى هلك وكسد. وبعضهم يجعل الأصل هو الهلاك، والكساد مجازٌ منه كما في (الأساس) و(المصباح). وبعضهم يجعل الأصل هو الكساد، وفي قرط الكساد الهلاك.

وجاء: (أرض بُور) إذا لم تُزرع، و(أرضون بُور) أيضاً؛ فكان (بُور) بضم الباء وصفاً للمفرد المؤنث وللجمع، كما جاء للمفرد المذكر. ومن ثم قالوا إنه مصدر، والمصدر إذا وُصف به كان للمفرد المذكر والمؤنث، وللجمع، على صورة واحدة، كقولك: رجل

ليقال منه (باهت)، أو هو لغة رديئة، كما هو النص.

لكن يأتي (باهت) من (بهته) المتعدي، تقول: (بهت فلان فلاناً)؛ إذا أدهشه وحيره، أو أفرعه وأفحمه، فهو باهت له.

ويقول الكتاب: (جاء فلان بوجه باهت) بمعنى

شاحب، فهل هذا صحيح؟

أقول: أقر مجمع اللغة العربية هذا في دورته الثامنة والأربعين عام ١٩٨٢، فأسأغ استعمال (باهت) لما تغير لونه من الأشياء بعد زهوه وتصاعته، على طريق الاستعارة، ودليله أن المحجوج إذا أُفجم كسف لونه، فيكون بهته فبهت ككسفه فكسف، بفتح العين فيها جميعاً، فقولك: (باهت الوجه) كقولك: كاسف الوجه. وقد أدخل المجمع القاهري هذا في (المعجم الوسيط)، فنص على أن من المحدث: (بهت اللون) إذا ضعف وشحب.

١٠٦. بهر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥)

تقول: (بهره يبهره بهراً) كفتح يفتح فتحاً، إذا غلبه وفضله. قال صاحب (الأساس): «(بهره): غلبه.. ومن المجاز: قمر باهر، وهو الذي يبهر ضوءه ضوء الكواكب. وطاول الرجل صاحبه فبهره؛ أي: طالته» بمعنى غلبه وقهره. وفي (المصباح): «(بهره بهراً) من باب نفع: غلبه وفضله، ومنه قيل للقمر: الباهر، لظهوره على جميع الكواكب». وإذا بهرت الهداية الرجل صرفته وردته عن الضلال، ومن ثم قيل: (بهرته الهداية عن الضلال) إذا صرفته وردته.

عَدْلٌ، وامرأة عَدْلٌ، وقومٌ عَدْلٌ. و(بُورٌ جَمْعُ) (بائر) أيضاً كحائلٍ وحولٍ، وباسلٍ ويُسَل، وعائذٌ وعوذٌ.
وجاء (البوار) مصدرًا كما تقدم، وجاء في الحديث: ((نعوذ بالله من بوار الأيم)). والأيم: المرأة التي ليس لها زوج؛ أي: نعوذ بالله من طول عزوبيتها.
كما جاء (البوار) صفةً فقيلاً: (أرضٌ بوارٌ)، وقيل في الجمع (أرضونٌ بورٌ). وهذا يدلُّ على أن (بواراً) هنا صفةٌ مشبهة لا مصدرٌ، وهو كقولك: امرأةٌ حصانٌ؛ أي: عفيفةٌ، ونساءٌ حُصنٌ بضميتين، وامرأةٌ صناعٌ؛ أي: مُتَقِنَةٌ، ونساءٌ صنُعٌ بضميتين.
ولذا قُلْ: (أرضٌ بوارٌ) و(أرضٌ بورٌ)، و(أرضونٌ بورٌ) لا: (بوار).

فَمَا بَالُ قَلْبِي هَذِهِ الشَّقْوُ وَالْهَوَى
وَأَنْصَحَ حَرُّ الْبَيْنِ مِنِّي فُوَادِيَا
وتأتي الحال جملة فعلية مضارعية كقوله: (ما بال دينك ترضى أن تدنسه)، وقوله:
ما بال من أسعى لأجبر عظمه
حفاظاً وبنوي من سفاهته كسري
وتأتي الحال جملة اسمية غير مقترنة بالواو كقوله: (ما بال عينك منها الماء ينسكب)
ومثل (ما بالك): (ما لك)، تقول: (ما لك مغيظاً مُحنقاً)، وفي التنزيل: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ [يوسف ١١]، فجملة (تأمنًا) في موضع الحال. فتأمل.

١٠٩. البالة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/١٠)

يقال (البالة) للجِرَابِ المُحْكَمِ الرَّبِطِ فِيهِ الثِّيَابُ أَوْ سَوَاهَا. وقد اختلف الأئمة في أصله، ورأى الأكثرون أنه معرَّب من الفارسية. وقد عمد العرب إلى كثير من الألفاظ الفارسية فعربوها بإبدال الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرَّجاً. ففي كتاب (المعرب) لأبي منصور الجواليقي: ((قال أبو عبيد وابن قتيبة: البالة: الجِرَابُ، وهو بالفارسية باله، وقد تكلمت به العرب، قال أبو ذؤيب:
كَأَنَّ عَلَيْهَا بَالَةً لَطِيمَةً

لَهَا مِنْ خِلَالِ الدَّائِيَتَيْنِ أَرْبِجُ

(والبالة): وعاء المسك، ثم قيل للجِرَابِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ، بَالَةً. وَاللَّطِيمَةُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى اللَّطِيمَةِ؛ وَهِيَ الْعَيْرُ الَّتِي تَحْمِلُ الطَّيِّبَ وَالْبِزَّ، أَيْ الثِّيَابَ مِنَ الْكُتَّانِ

١٠٨. ما بالك

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٤)

في الأساليب العربية قولك: (ما بالك) بمعنى: ما حالك وما شأنك. ويُشكَّل على الكتاب موضع الوصف بعده؛ أيقولون: (ما بالك حزيتاً) أم (ما بالك حزين)؟.

أقول: الوصفُ بعد (ما بال) يُنصَبُ على الحال، والحال تأتي مفردة كقول الشاعر [مجنون ليلي]:
وَمَا بَالُ النَّجُومِ مُعَلَّقَاتٍ.

يَقْلِبُ الصَّبَّ لَيْسَ لَهَا بَرَاحُ

وتأتي جملة فعلية ماضوية كقوله:

مَا بَالُ قَلْبِكَ يَا مَجْنُونٌ قَدْ هَلِمَا

فِي حُبِّ مَنْ لَا تَرَى فِي نَيْلِهِ طَمَعَا

وقوله:

قال الزجاج: «وكل من أدركه الليل فقد بات، نام أو لم ينام».

ويقول الكتاب حيناً: «بيات فلان بالمنزل» أو «بيات فلان ليلاً» بدلاً من (بيبت) فهل هذا صحيح؟ أقول: جاء (بيات) بمعنى (بيبت)، ففي (الصحاح): «بات بيبت وبيات بيئوتة». وتقول: (بات فلان بمنزل كذا)، كما تقول: (حل به). وسُمع عن العرب حذف الجار، تقول: (بات فلان منزل كذا)، كما تقول: (حل منزل كذا). ففي (الألفاظ الكتابية) للهمذاني: «وحللت بالمنزل وحللتُه أيضاً، وبت به وبيته».

ويشيع على الألسنة قولهم: (خبر بايت) إذا مضت عليه ليلة، وهذا صحيح أيضاً. و(بات) فيما تقدم فعل لازم تام، وهو كذلك كلما كان بمعنى نزل ليلاً، أو أدركه الليل، أو دخل مبيته. لكنك تقول: (بات الهواء ساكناً)، فيكون فعلاً ناقصاً من أخوات (كان).

١١١. بيد

(نشرت بتاريخ ١٦/١/١٩٨٧)

(بيد) بفتح فسكون اسم ملازم للإضافة إلى (أن). وهو غالباً بمعنى (غير)، منصوب أبداً، كما ينصب (غير) حين يُعرب إعراب الاسم التالي (إلا)؛ تقول: (إنه كثير المال بيد أنه بخيل) بمعنى (غير أنه بخيل). ففي (اللسان): «(وبيد) بمعنى غير، يُقال: رجل كثير المال بيد أنه بخيل، حكاه ابن السكيت»، وأردف: «(وقيل: هي بمعنى (على)،

والقطن، والدأية موضع التقاء نتوء الرّحل بالدابة. وفي (فقه اللغة) للشعالبي: «(البالة: الجراب الضخم)». وفي (الصحاح): «(والبالة: وعاء الطيب، فارسيّ معرب، وأصله بالفارسية بيله)». وفي (اللسان): «(والبالة: القارورة والجراب، وقيل: وعاء الطيب، فارسيّ معرب أصله باله بياء فارسية. وفي (التهذيب): «(البال: جمع بالة، وهي الجراب الضخم)»، ويبدو أن الجوهر قد أصاب حين جعل أصل البالة الفارسي (بيله) بياء فارسية. ففي المعجم الذهبي للفارسية والعربية: «(بيله بفتح اللام وباء فارسية.. شرنقة دودة القز والكيس.. وقارورة العطر) فأبدل العرب الباء الفارسية بباء عربية، والياء ألفاً، وجعلوا الهاء الفارسية التي لا تنطق بها تاءً، كما فعلوا في (بارة وخانة)».

ويقارب (البالة) من العربية (الإبالة) بتشديد الباء، وهي حزمة الحشيش والخطب. ولا وجه لجعل هذه أصلاً لك (بالة)، كما ذهب إليه الناقد في كلمته اليومية، لاستعمال العرب لها منذ القديم بمعان لا صلة لها بالحزمة كالقارورة ووعاء الطيب وسوى ذلك مما يقابل معاني الأصل الفارسي.

١١٠. بات

(نشرت بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٦)

تقول: (بات بيبت بيئوتة ومبيتا ومباتا)، كما في (المصباح)، إذا أدرك الليل أو أمضاه. وثمة خلاف: هل يعني (بات) معنى (نام)؟ أقول: الأكثر على أنه لا يعني النوم قصداً؛

حكاه أبو عبيد. قال ابن سيده: والأول أعلى)).

أقول: إذا كانت (بيد) بمعنى (على)، فقد أريد بها المصاحبة، كما في (التاج).

وفي الحديث: ((نحن الآخرون السابقون، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا))؛ أي: غير أنهم أوتوا الكتاب.

وقد تأتي (بيد) بمعنى (من أجل) كما ذكر ابن هشام في (مغني اللبيب). وأورد على ذلك ما أنشده أبو عبيدة:

عمداً فعلتُ ذلكَ بيدَ أني

أخافُ إن هَلكتِ أن تَرْتِي

أي: لأنني أخاف، إن هلكت، أن ترتي، وهو من الرنين أي من الصوت، أي أن تصيحي. أما قول الرسول ﷺ: ((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش، واسترضعتُ في بني سعد بن بكر))؛ فقد ذهب ابن هشام إلى أن (بيد) هنا بمعنى (من أجل)، وقال ابن مالك وغيره إنها بمعنى (غير) على حد قول النابغة:

ولا عيبَ فيهم غيرَ أن سيوفهم

بيهنَ فلوقُ من قراعِ الكتائبِ

يريد أن ليس بهم عيب. وهل يُعاب قوم بانثلام

سيوفهم في مقارعة العدو؟

١١٢. أبيض

(نشرت بتاريخ ١٥/١/١٩٨٨)

جاء في كتب اللغة أنه لا بد لصوغ اسم التفضيل من الفعل، أن يكون ثلاثياً غير دال على لون، فإذا أريد التعبير عن الترجيح في شدة اللون، جيء بالمصدر

منصوباً بعد (أشد) أو (أكثر) أو نحوهما. تقول: (هذا الثوب أشدُ بياضاً من ذاك) أو (أكثرُ سواداً)، وهكذا القول في التعجب، تقول: (ما أشدُ بياضَ هذا الثوب) أو (ما أكثرُ سوادهُ). وقد اعتمد الحريري هذا في (درة الغواص) فأنكر أن يقال: (ما أبيضُ هذا الثوب)، كما أنكر نحو قولك: (هذا أبيضُ من ذاك). فما صواب المسألة؟

أقول: إن أمهات كتب اللغة ذكرت ذلك وتَسبَّته إلى البصريين، لكنها استدركتْ فقالت: وأما الكوفيون فقد أجاز أكثرهم التعجب من البياض والسواد بصيغته لأنهما أصولُ الألوان، وأوردوا على ذلك حديثاً متواتراً جاء فيه: ((ماؤه أبيضُ من الورق)) بكسر الراء، أي الفضة، وقول طرفة بن العبد:

أما الملوکُ فأنتِ اليومُ الأمُّهم

لوماً وأبيضهم سربال طَبَّاح

وقول رؤبة بن العجاج:

تُقَطَّعُ الحَدِيثُ بالإيْماضِ

أبيضُ من أختِ بني إِباضِ

وقال المتنبّي:

أبعْدُ بعِدْتِ بياضاً لا بياضَ له

لأنتِ أسودُ في عيني من الظلم

وقد جاء به الجرجاني صاحب (الوساطة). ولم ينكر فيه شيئاً كما هو دأبه في ذكر ما أخذ عليه.

وقال العكبري في شرح هذا البيت: قد أخذ المتنبّي بقول الكوفيين. وإن الحجة للكوفيين نقلاً وقياساً.

وقد جاء في (الهمع) أن الكسائي وابن هشام ذهبوا إلى

كما تقول: (أَبَانَ الشيءُ) بمعناه، فهو (مُبِينٌ)، وكلاهما فعلٌ لازم. لكنَّ (أَبَانَ) يأتي متعدياً كما أتى لازماً، تقول: (أَبْنَتُ الشيءَ) إذا أوضحتَه، ومثله (بَيَّنَّ) بتشديد الياء.

وهكذا (استبان)؛ تقول: (استبانَ الشيءُ) إذا ظهر، و(استبنتُهُ) إذا أظهرته وعرفته.

وكذلك (تَبَيَّنَّ) بتشديد الياء، تقول: (تَبَيَّنَ الشيءُ) إذا ظهر، و(تَبَيَّنْتُهُ) إذا أظهرته وعرفته. ففي (المصباح): «(أَبَانَ إبَانَةً، وَبَيَّنَّ وَتَبَيَّنَّ وَاسْتَبَانَ... جميعُها يُستعملُ لازماً ومتعدياً، إلا الثلاثيُّ فلا يكون إلا لازماً)».

والقياس في مصدر (استبان) هو (الاستبانة)، كما تقول في مصدر استقام: استقامة، واستزاد استزادة. على أن الكتاب يقولون حيناً في مصدر (استبان): (استبيان)، فهل هذا صحيح؟

أقول: الأصل في مصدر (استفعل) المعتل العين هو الإعلال، والإعلال قولك (الاستبانة) بدلاً من (الاستبيان)، و(الاستقامة) بدلاً من (الاستِقْوَام). طلباً للخفة. وقد شدَّ فجاء بغير إعلال: (الاستحواذ) و(الاستجواب) و(الاستصواب) و(الاستزواج).. لكن أفعالها جاءت بلا إعلال أيضاً؛ فقول: (استحوذ واستجوب واستصوب واستزواج)..

ولذا امتنع قولك (الاستبيان) بلا إعلال، لأنه قياسٌ على شاذ، ولأنَّ فعله جاء بالإعلال فقيلاً: (استبان) ولم يرد (استبين)!

جواز بناء اسم التفضيل من الألوان مطلقاً كقولك: (ما أحمَرَهُ).

فقولك: (هذا أبيضٌ من ذاك) ليس خطأً مُجمَعاً عليه، وإنما هو خطأٌ عند البصريين دون الكوفيين. ولذا فإن لك أن تقول: (هذا أبيضٌ من ذاك)، و(ما أبيض لون الثوب). فتأمل.

١١٣. البيطار

(البيطار) مُعالِجُ الدوابِّ بفتح الباء، والكتاب يحكونه بالكسر خطأً. وفعله (بيطر) بفتح الباء إذا عالَجَ الدوابَّ، والمصدر واسم الصنعة (البيطرة) بفتح الباء أيضاً. وقيل: إن أصلَ (بيطره) بَطَرَهُ. ففي (المصباح): «(البَطْرُ: الشَّقُّ وزناً ومعنى، وسُمِّيَ البَيْطَارُ من ذلك، وفِعْلُهُ بَيْطَرَ بَيْطَرَةً)». و(بَطَلٌ) و(بَيْطَرَ) فِعْلانٌ متعديان.

١١٤. الشيء المبيع، لا: المباع

(من كتاب: لغة العرب)
اعتاد الكتاب أن يقولوا: (الشيءُ المباع). وهو خطأ، وصوابه (الشيءُ المبيع) لأنه من: باعهُ يبيعه، و(المُباع) من: أباعهُ، وهو ليس بمعنى (باعهُ).

١١٥. بان واستبان

(نشرت بتاريخ ١٧/١/١٩٨٧)
تقول: (بان الشيءُ يبين بيّناً) إذا اتَّضحَ فهو (بيِّنٌ) كجَيِّدٍ، و(باننٌ) أيضاً.

١١٦. بين

(نشرت بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٧)

(بَيْنَ) ظرفُ مكان، كما في قولك: (رأيت الهلال بين السحاب)، وموقع (بين) من الإعراب هاهنا هو الحال، والسحاب مضاف إليه، وهو اسم جنس جمعي واحده (سحابة).

(وَبَيْنَ) ظرف زمان في مثل قولك: (سأراك بين الظهر والعصر). ومن شأن (بين) أنها تضاف إلى اثنين، ويقوم مقامهما معطوف ومعطوف عليه، أو تضاف إلى أكثر من اثنين. ومثال الأول: (جلستُ بين صديقين) أو: (بين الظهر والعصر). ومثال الثاني: (بين السحاب) لأنه جمع سحابة. والقاعدة أنها إذا أضيفت إلى الضمير وجب تكرارها، كقولك: (لا فرق بيني وبينك)، أو (لا فرق بيني وبين خالد).

ولكن هل تُكرَّر (بين) مع غير الضمير، كقولك: (بشيت بين الدار وبين البحر).

أقول: الثابت أنها تُكرَّر مع غير الضمير، والعبرة باستعمال العرب. فالعرب أوجبوا تكرارها مع الضمير في مثل قولك: (لا فرق بيني وبين خالد)، لكنهم كَرَّروا (بين) مع غير الضمير أيضاً. ففي الحديث: ((إن المؤمنَ بينَ مخافتين، بينَ أجلٍ مضى لا يدري ما اللهُ صانعٌ به، وبينَ أجلٍ قد بقي لا يدري ما اللهُ قاضٍ به))، فكَرَّرَ (بين)، وقال علي عليه السلام: ((وهذه أخرى قد فعلتموها، إذ حلتُم بينَ الناسِ وبينَ الماء)). وفي كلام (القاموس) واللسان) والمصباح) مثل هذا التكرار، وقال الإمام الدنوشري: ((يقال: بين زيد

وبين عمرو، بزيادة ثانية للتأكيد))، كما قاله ابنُ بَرِّي وغيره.

١١٧. بينا

(نشرت بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٧)

(بيننا) و(بينما) ظرفا زمان بمعنى المفاجأة، يُضافان إلى جُمَلٍ من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل، وقيل قد كُفِّيا عن الإضافة، وهما يحتاجان إلى جوابٍ يَتِمُّ به المعنى. وحكُمُهما في اقتضاء الجواب ومجيئُهما في ابتداء الكلام كالشرط. تقول: (بيننا أنا جالسٌ جاء عمرو).

فالجمله من المبتدأ والخبر (أنا جالس)، والجواب (جاء)، وقد يقع (إذ) و(إذا) في الجواب، تقول: (بيننا أنا جالس إذ جاء عمرو، وإذا جاء عمرو). وذهب ابن الأثير في (النهاية) إلى أن الفصيح خلُوُ الجوابِ منهُما كقول الشاعر: (بيننا نحن نرقبه أتاناً). ولا أظن ذلك وجيهاً. فقد جاء في (نيج البلاغة): ((فبينما هو يضحك إلى الدنيا.. إذ وطئ الدهرُ به حَسَكه))، كما جاء فيه: ((فبينما هو كذلك.. إذ عَرَضَ له عارض)). وقد تكرر ذلك.

ومثال الجملة الفعلية قول الشاعر [هند بنت النعمان بن المنذر]:

فبيننا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرنا

إذا نحن فيهم سُوقةٌ نَتَنَصَّفُ

والمعنى كنا أمراء وصرنا سُوقةً تخدم الناسَ، والناصف الخادم، ف (بيننا) أضيفت إلى الفعل والفاعل (نسوس)، و(إذا) ظرف للمفاجأة.

ويكثر في كلام الكتاب قولهم: (جاء خالد بينما علي يتكلم)، ولا وجه له، لأن (بيناً) و(بينما) من ألفاظ الابتداء كما في (الهمع)، ولا عبرة بما جاء من ذلك في عبارة لأحد اللغويين، في جنب نصّ النحاة وكلام البلغاء.

ويقول الكتاب حيناً: (بينما أنا في السوق مُسرِعاً رأيت خالداً) وهو صحيح، و(مسرِعاً حال، والعامل فيه مُستقر) وهو مقدر وقد تعلق به (في السوق) كما

في قول الشاعر [المسور بن مخزوم]:

بينما نحن في بلائنا بالقا

ع سراعاً والعيسُ تهوي هويًا

فقد انتصب (سراعاً) على الحال، كما قال

المرزوقي في (شرح الحماسة) ويجوز قولك: (بينما أنا

في السوق مُسرِع) بتقدير: (بينما أنا مُسرِع في السوق)

برفع (مسرِع) على الخبرية. فتأمل.

حرف التاء

١١٨. تَبِعَ لَهُ، لَامُ التَّقْوِيَةِ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢)

يُدور على السنة الكتاب قولهم: (هذه الإدارة تَتَّبِعُ لوزارة كذا)، و(هذه القرية تتبع لناحية كذا)، يُعَدُّون (تَبِعَ) باللام، وهو فعلٌ متعدُّ فالصواب أن تقول: (هذه الإدارة أو المصلحة أو القرية تَتَّبِعُ كذا).

وأصل معنى (تَبِعَ) جَرَى فِي إِثْرِهِ؛ أَي: خَلْفَهُ. ففي (المصباح): «تَبِعَ زَيْدٌ عَمْرًا تَبَعًا مِنْ بَابِ تَعَبَ: مَشَى خَلْفَهُ أَوْ مَرَّ بِهِ فَمَضَى مَعَهُ.. وَتَبِعَ الْإِمَامُ إِذَا تَلَاهُ، وَتَبِعَهُ لِحَقِّهِ». فلا وَجْهَ إِذْنٍ لَتَعْدِيَةِ الْكِتَابِ (تَبِعَ) بِاللَّامِ مَا دَامَ مُتَعَدِّيًا كَمَا رَأَيْتَ. وَلَكِنْ مَا الَّذِي جَرَّ الْكِتَابَ إِلَى هَذَا الْخَطَأِ؟

أقول: الذي جَرَّ الْكِتَابَ إِلَى هَذَا الْوَهْمِ صَحَّةُ قَوْلِ الْقَائِلِ: (هؤلاء تابعون لساداتهم، والخدامُ تابعٌ لسيده، وَتَبِعَكَ لِفَلَانٍ لَا يَحْمِيكَ مِنَ الْعِقَابِ، وَتَبِعَكَ لَهُؤُلَاءِ قَدْ يُؤْذِيكَ). لَكِنَّ زِيَادَةَ اللَّامِ فِي مَفْعُولِ (تَابِعُ) وَتَابِعُونَ وَهُمَا اسْمَا فَاعِلٍ، وَفِي مَفْعُولِ (تَبِعَكَ) وَهُوَ مُصَدَّرٌ، لَا يُسَوِّغُ زِيَادَتَهَا فِي مَفْعُولِ الْفِعْلِ. ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ الْمَزِيدَةَ هِيَ (لَامُ التَّقْوِيَةِ) وَهِيَ تَدْخُلُ عَلَى مَفْعُولِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمُصَدَّرِ لَتَقْوِيَةِ عَمَلِهِمَا، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى مَفْعُولِ الْفِعْلِ، فَقَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ

لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر ٣٢]، و﴿حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ﴾ [النساء ٣٤]، فزِيدت اللَّامُ فِي مَفْعُولِ اسْمِ الْفَاعِلِ. وَأَنْتَ تَقُولُ: (أَفْعَلْ هَذَا طَلِبًا لِمَرْضَاةِ اللَّهِ)، فزِيدت اللَّامُ فِي مَفْعُولِ (طَلِبًا)، وَهُوَ مُصَدَّرٌ لَتَقْوِيَةِ عَمَلِهِ. أَمَّا الْفِعْلُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْوِيَةٍ مَا لَمْ يَتَأَخَّرْ عَنِ مَفْعُولِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْتَهِبُونَ﴾ [الأعراف ١٥٤] وَالْأَصْلُ، يَرْتَهِبُونَ رَبَّهُمْ.

فقولك: (جئتُ راجياً لعفوك) لا يعني صحة قولك: (رجوتُ لعفوك)، وقولك: (المرؤوسُ تابعٌ لرئيسه) لا يعني صحة قولك: (تبعَ له).

ولذا قُلْ: (هذه الإدارة أو المصلحة أو القرية تَتَّبِعُ كذا).

١١٩. تَبِعَهُ وَأَتْبَعَهُ

(تَبِعَ) بِوَزْنِ عَلِمَ، فَعْلٌ مُتَعَدِّ، تَقُولُ: (تَبِعْتُ فَلَانًا) إِذَا مَضَيْتَ وَرَاءَهُ وَمَشَيْتَ خَلْفَهُ وَلِحَقَّتْ بِهِ، كَذَلِكَ (أَتَّبَعَ) بِسُكُونِ التَّاءِ عَلَى (أَفْعَل). فَ (أَتْبَعَهُ) بِتَاءٍ سَاكِنَةٍ: لِحَقِّ بِهِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَتَّبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصافات ١٠] أَي: تَبِعَهُ شِهَابٌ مُضِيٌّ. لَكِنَّ لِهَذَا الْفِعْلِ مَوْضِعًا آخَرَ تَقُولُ فِيهِ: (أَتَّبَعْتُ الْقَوْلَ بِالْفِعْلِ) أَي: أَحَقَّقْتَهُ بِهِ، فَجَعَلْتَ الْفِعْلَ تَالِيًا لِلْقَوْلِ

القول بالفعل) ثم تحذف الجار وتَنْصِبُ ما كان مجروراً فيصبح مفعولاً به ثانياً، وهو (الفعل). وهذا قياسٌ في باب (أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ) وَأَصْلُهُ: أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ، أي: قياسٌ في كلِّ فِعْلٍ يَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَيْرِ، كما فصلنا القول فيه بكتابتنا (مسالك القول في النقد اللغوي/ ١٧٢).

بقي الكشف عن إشكال قد يقع في الحكم على مفعولي (أَتَّبِعَ)، فإذا قلت: (أَتَّبَعْتُ الْقَوْلَ الْفِعْلَ)، فأَيُّ المفعولين هو التابع التالي: القول أم الفعل؟ أي أيُّهما يَتَّبِعُ الْآخَرَ فَيَتْلُوهُ؟

أقول: الأصل أن يكون المفعول الأول - أي (القول) - هو المتبوع المتلَوُّ، والثاني - أي (الفعل) - هو التابع التالي. فالفعل قد تلا القول لا العكس. وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾، فاللعنة هي التابعة التي لحقت بالكفار، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ثُمَّ نُنَبِّئُهُمُ الْآخِرِينَ﴾ فإن الآخِرِينَ قد لحقوا في هلاكهم بالأوّلين. وهكذا ما جاء في الحديث: «وَأَتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا»، فالحسنة هي التي تتلو السيئة لتَمَحُّهَا. وهكذا ما جاء في (الصحيح): «أَتَّبَعْتُ الشَّيْءَ فَتَبِعَهُ» أي: أتبعْتُ خالداً الشَّيْءَ مثلاً فتبعه الشَّيْءُ؛ فالمفعول الأول هو المتبوع، والثاني هو التابع. وفي (المصباح): «وَأَتَّبَعْتُ زَيْدًا عَمْرًا: جعلته تابعاً له» أي: جعلت عمراً تابعاً لزيد. هذا هو الأصل، فإذا حصل شيء من ذلك خلافاً لهذا الأصل، فقد اضطر إليه شاعر [أبو أدِئِنَةَ]، كما في قوله:

مؤكداً له. وقد أنكر الأستاذ محمد العدناني ذلك في (معجم الأغلط المعاصرة) فقال: (أَتَّبِعَ خَالِدُ الْقَوْلَ الْفِعْلَ، لا بالفعل). ودليل صحة ما أنكر العدناني ما جاء في (كليلة ودمنة) لابن المقفع: «فَعَاجِلُهُ بَضْرِبَةٌ أَتَّبَعَهَا بِأُخْرَى»، وقول الراغب الأصفهاني في مقدمة كتابه (المفردات): «(وَأَتَّبِعُ هَذَا الْكِتَابَ بِكِتَابٍ يُنْبِئُنِي عَنْ تَحْقِيقِ الْأَلْفَاظِ الْمُرَادِفَةِ)»، وما جاء في (النهاية) لابن الأثير (مادة ص): «(أَي: مَنْ أَتَّبَعَ الذَّنْبَ بِالِاسْتِغْفَارِ فَلَيْسَ بِمُصِرٍّ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ)»، وما جاء في (سر الفصاحة ٢٩) للخفاجي الحلبي: «(فَأَنْ أَحْكِيَهُ وَأَتَّبِعَهُ بَيَانًا)»، ونحو ذلك أيضاً ما جاء في مقدمة (صبح الأعشى) للقلقشندي من كلام الشيخ أبي العباس أحمد النقشبندي (باب الإنشاء)، وهو كثير. ويتعدى (أَتَّبِعَ) بسكون التاء إلى مفعولين أيضاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ [الفصل ٤٢] أي أَلْحَقْنَا بِهِمْ خِزْيًا، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تُهْلِكِ الْأَوَّلِينَ ثُمَّ نُنَبِّئُهُمُ الْآخِرِينَ﴾ [المرسلات ١٧ و ١٦] أي نُنَبِّئُ بِهِمُ الْآخِرِينَ، وقوله تعالى ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [هود ٦٠]. وجاء في الحديث [الترمذي ١٩١٠]: «(أَتَّقِ اللَّسَةَ حَيْثُمَا كُنْتَ وَأَتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقِ حَسَنٍ)». وما جاء في كتاب (زهر الآداب ١٩٥/٢) للحصري القيرواني: «(كَلِمًا نَجَحَتْ لَهُ يَدٌ أَتَّبِعَهَا يَدًا سُودًا)».

ويبدو أن نصب المفعول الثاني لـ (أَتَّبِعَ) قد جرى في الأصل بحذف الجار فيه. فأنت تقول: (أَتَّبَعْتُ

لا تَقَطَعَنَّ ذَنْبَ الْأَفْعَى وَتَرْسِلَهَا

إِنْ كُنْتَ شَهْمًا فَأَتْبِعْ رَأْسَهَا الذَّنْبَا
فقد اضطر الشاعر إلى تقديم (رأسها) وهو متأخر في
الأصل. ذلك إنما ينادي بقطع الرأس بعد أن تمَّ قطعُ
الذنب، فأصل الكلام: (فَاتْبِعْ ذَنْبَ الْأَفْعَى رَأْسَهَا)
فالرأس هو التابع التالي في واقع الأمر. فتأمل!

١٢٠. التابيل

(نشرت بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٥)

(التابيل) بكسر الباء و(التابيل) بفتحها ما يُطَيَّبُ به
الطعام كالفلفل والكمون، وكذلك (التَوْبِيلُ) بفتح التاء
وسكون الواو، والجمع (التوابيل)، ويصاغ منه فعلٌ
فيقال: (تَبَّلْتُ الطعامَ) بتخفيف الباء، و(تَبَّلْتُهُ)
بتشديدها، و(تَوْبَلْتُهُ) بفتح التاء وسكون الواو، إذا
ألقيت فيه التوابيل.

وبذلك يصحُّ قولُ الكتاب: (طعامٌ مُتَبَّلٌ) بتشديد
الباء المفتوحة، على صيغة اسم المفعول، كما يصحُّ:
(طعامٌ مُتَبَوَّلٌ ومُتَوْبَلٌ) بفتح التاء وسكون الواو.
ومنهم من أنكر (طعامٌ مُتَبَّلٌ) إذ جاء في (شفاء
الغليل) للخفاجي: ((والعامةُ تقول للطعام الموضوع فيه
التابيلُ: مُتَبَّلٌ)).

أقول: لا صحّة لذلك؛ فقد جاء في (مختصر
تهذيب الألفاظ) لابن السكيت: ((وتَوْبَلْتُ القَدْرَ
وتَبَّلْتُها بالتخفيف، وتَبَّلْتُها بالتشديد، إذا ألقيت
فيها التوابيل)). ونحو ذلك ما جاء في (اللسان) أيضاً.
فثبت بذلك أنك تقول: (تَبَّلْتُ الطعامَ) بتخفيف
الباء، و(تَبَّلْتُهُ) بتشديدها و(تَوْبَلْت) بالواو. كلُّ ذلك

صحيح.

وقيل لفظ (التابيل) معرّبٌ، أصله فارسي.

١٢١. ترجم

(نشرت بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٥)

تقول: (تَرَجَمَ الكلامَ)، و(ترجم عنه) إذا عبّر عنه
بلغة أخرى، والمصدر (التَّرْجِمَةُ) بفتح التاء والجيم،
وهو على وزن (فَعَلَّلَةٌ) عند من قال بأصالة التاء، نحو
(دَحْرَجَةٌ).

ومن الكتاب من يقول: (تَرَجُمَةُ) بضم الجيم بدلاً
من فتحها، ولا وجه له البتّة.

وجاء (التَّرْجِمَان) كاسم الفاعل. ورؤي على وجوه
أشهرها: ضَمُّ التاء والجيم كعُنْفُون، كما جاء بفتح
التاء والجيم كزَعْفَرَان. وجمَعُ (الترجمان): التراجم.

ومنهم من اعتدّ التاء في (ترجم) زائدة محتجاً
بقولهم: (لسانٌ مُرْجَمٌ) إذا كان فصيحاً قولاً، وأورده
في (رَجَمَ) كما فعل الجوهري في (الصاح). والأكثرُ
القول بأصالة التاء. قال صاحب (المصباح): ((وَأَسْمُ
الفاعل ترجمان.. والجمع تراجم والتاء والميم
أصيلتان، فوزن تَرَجَمَ: (فَعَلَّلَ)، مثل دَحْرَجَ، وجَعَلَ
الجوهريُّ التاء زائدةً وأورده في تركيب رجم..)).
ولذلك وجهٌ، يقال: (لسانٌ مُرْجَمٌ) إذا كان فصيحاً
قولاً، لكن الأكثر على أصالة التاء.

١٢٢. تعب

(نشرت بتاريخ ٢٦/٩/١٩٨٧)

تقول: (تَعَبَ فلانٌ) بالكسر (تَعَبًا) إذا أصابه
العناء والإعياء، كما تقول: (هو في تَعَبٍ ونَصَبٍ وعَنَاءٍ)

(تاعسُ)، وهو لازمٌ ومتعدّدٌ وجاء (تعسُ) على وزنِ تَعَبَ، والصفةُ المشبهةُ منه (تعسُ) بالكسر كتَعَبَ (وتعيسُ) كبخيل، وهو فعلٌ لازمٌ أبداً. وقد جاء من تعسَ هذا (تاعسُ) أيضاً، فأُنزلَ منزلةَ الصفةِ المشبهةِ كسالمٍ من سَلِمَ، وتافهٍ من تَفِهَ، وخاطبٍ من خَطَبَ.

وقد أنكر جماعةٌ مجيءَ (تعيسُ) كالبازجي والعدناني وأبو السعود وسواهم، وهو صحيحٌ سائغٌ لا عيبٌ فيه. قال ابن دريد في (الجمهرة): «والرجلُ تاعسٌ وتعيسُ بالكسر وتعيسُ»، وجاء في (رسالة الغفران) للمعري:

«حتى إذا صارت إلى غيره

عاد من الوحدٍ بجدِّ تعيسٍ»

والوحدُ بفتح الواو: الوحدة.

فثبت بهذا قولك: (رجلٌ تعيسٌ ورجالٌ تُعساءُ)، كما تقول: (تعيسٌ وتعيسون وتاعسٌ وتاعسون)، و(تُعساءُ) على (فُعلاء) بضمٍّ ففتح. وهذا ينقاسُ جمعاً لوصفِ على (فَعِيل) إذا كان لذكر عاقل غير مضاعف ولا معتلّ اللام، دالٌّ على سجيّةٍ مدحٍ أو ذمٍّ، والمصدر: (التَّعَسُ) بفتح العين و(التُّعَسُ) بسكونها، لا (التعاسة)، كما يقوله الكتاب.

١٢٤. التعاسة والنجاعة والنقاهاة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢١)

مصادرُ الثلاثيِّ سماعيةٌ، والكتابُ يقيسون بعضها على بعضٍ فيخطئون. ومن ذلك قولهم: (وقد وصل خالدٌ إلى حالةٍ من التعاسة لا تُحتمَل).

وكَدَّ وجههٍ ومَشَقَّةً، وإذا جنَّتْ بالصفةِ من الفعلِ قلتُ: (هو تَعِبٌ) بفتحِ فكسرٍ بوزنِ فَرِحَ، كما تقول: (هو مُتَعَبٌ) بضمٍّ فسكون، اسمُ المفعولِ من: اتَّعَبَهُ الأمرُ، إذا جعله مُتَعَباً كأبَعَدَهُ فهو مُبَعَدٌ. ففي (الأساس): «ومن المجاز: أمرٌ تَعِبٌ بفتحِ فكسر، وأتَعِبَ العَظْمُ بالبناء للمجهول.. وعَظْمٌ مُتَعَبٌ» بصيغةِ اسمِ المفعول. وفي (المصباح): «تَعِبَ تَعَباً فهو تَعِبٌ بفتحِ فكسر، إذا أَعْيَا، ويتعدى بالهمزة فيقال: اتَّعَبَهُ فهو مُتَعَبٌ، مثلُ أكرَمَهُ فهو مُكرَّمٌ».

ويأتي في كلامِ الكتابِ صفةٌ من الفعلِ بوزنِ (فَعْلان) فيقولون: (أَعْيَا فلاناً المرضُ فهو تَعْبَانٌ)، فهل هذا صحيحٌ؟

أقول: الصوابُ قولك: (فهو تَعِبٌ) بفتحِ فكسر، أو (هو مُتَعَبٌ) بضمٍّ فسكون ففتح، وليس في اللغةِ (تَعْبَان). ولا يخفى أن الصفةِ المشبهةِ من (فَعْل) بفتحِ فكسر تأتي على (فَعْل) بفتحِ فكسر، في الأدواءِ والعيوبِ، هذا هو الغالب. تقول: تَعِبَ فهو تَعِبٌ، وتَكِدُ وقلِقٌ وأشِرَ فهو تَكِدٌ وقلِقٌ وأشِرٌ، لكنه لا يطرُدُ إذ تقول من (بَخِل): بخيلٌ وباخل، ومن (فَرِح): فَرِحٌ وفارِحٌ وفَرِحان، ومن (أَسِف): أسيفٌ وأسيفٌ وأسفانٌ وأسيفٌ..

وهكذا جاء من (تَعِب): (تَعِبٌ)، ولم يرد:

(تعبان)، ولا عبرة بما جاء من ذلك على لسان بعضهم.

١٢٣. تعيس

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١٨)

جاء (تعسُ) على وزنِ نَفَع، واسمُ الفاعلِ منه

اللفظ الأعجمي. فإذا كان اللفظ الأعجمي لفظاً علمياً جديداً لا يقابله لفظ في العربية، تُرجم بمعناه إن أمكن، فإذا تعذر هذا كان لا بد من التعريب. والتعريب أن نعد إلى اللفظ الأجنبي فنصلقه، بحيث يصبح سهل اللفظ مانوساً يتفوه به العربي على منهاجه. وقد اشترط بعض الأئمة أن يأتي اللفظ المرعب على وزن من أوزان العربية، لكن الأكثرين لم يروا هذا الرأي، لأن العرب قد عربوا ألفاظاً كثيرة لم تأت على بناءٍ عربي.

ويحسب كثير من الكتاب أن لفظ (التقني) لفظ مرعب من الفرنسية وأصله (تكنيك)، وليس الأمر كذلك؛ فالحقيقة أن في العربية لفظاً هو (التقن) بكسر التاء وسكون القاف، على وزن صفر. وهو يأتي صفةً كما يقع موقع المصدر. وكان الأصل فيه هو المصدر، فإذا جاء وصفاً كان من قبيل الوصف بالمصدر لغرض المبالغة. فإذا قلت: (رجل تقن) بكسر فسكون كان معناه أنه حاذق في عمله متقن له. وقيل أيضاً: (الفصاحة من تقن فلان) أي من طبعه. فالتقن هنا مبالغة في الحدق حتى أصبح كالطبع. وقد فطن لذلك العالم اللغوي المعروف الشيخ عبد الله العلايلي. وهو أول من استعمل (التقني) في مقابل لفظ (التكنيك) الأجنبي إذا أريد به الصفة. فإذا أريد به الاسم أي المصدر (التقني).

(والتقني والتقنية) هما بكسر التاء وسكون القاف، بعدهما نون مكسورة فياءً مشددة. على أن الكتاب يحسبون التقني والتقنية لفظين مرعبين، كما

وليس في اللغة (تعاسة) وإنما فيها (التعس) بإسكان العين، و(التعس) بفتحها. تقول: (تعس) بالفتح (يتعس تعساً)، بمعنى هلك أو عثر، كنفع ينفع نفعاً، والصفة منه (تعيس). كما تقول: (تعس) بالكسر (يتعس تعساً)، كتعب يتعب تعباً، والصفة منه (تعس) كتعب. وجاء (تعيس) أيضاً، كما في (الجمهرة)، وجاءت الصفة على (متعوس) من تعسه، وعلى (متعس) من أتعسه أيضاً.

فقول الكتاب: (التعاسة) لا وجه له. وتأتي هذه الصيغة غالباً مصدرًا ل (فعل) بضم العين ككرم كرامة، وفصح فصاحة، وشجع شجاعة. وقد تأتي من (فعل) بالكسر نادراً كبئس بآسة.

ويخطئ الكتاب في مصادر ثلاثية أخرى، فيقولون: (ولم يثبت لهذا الدواء تجاعة)، والصحيح (التجوع). تقول: (تجع فيه الدواء تجوعاً) كجلس جلوساً إذا نفعه فظهر أثره فيه. وهكذا قولهم: (دخل خالد في دور النقاهاة) إذا قرب شفاؤه، والصحيح: (النقوه) و(النقه).

وجاء لفظ (التعاسة) في رسالة ابن القارح إلى المعري في قوله: ((فخالفته لتعاستي ونحسي)). وهو خطأ عثر به محقق كتاب (رسالة الغفران) الأستاذ إسماعيل اليوسف. والصواب: (تعسي ونحسي) كما جاء في الرسالة بتحقيق الأستاذ كامل الكيلاني ١٩٢٥.

١٢٥. التقني

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٣)

يُعمد في الترجمة عادةً إلى تحري لفظ يؤدي معنى

فثبت بذلك أنك لا تقول: (جاء توأ) بمعنى جاء لساعته، إنما تقول (جاء التوة) أو (جاء لتوته). وقد بحث هذا مجمع اللغة العربية بالقاهرة فأجاز قول القائل: (جاء توأ) بمعنى جاء لساعته، كما يستعمله الكتاب، إذ قال: ((الذي قالته العرب: جاء التوة. وفي اللغة التوة: الساعة، إلا أنه يمكن تخريج (جاء توأ) على أنه بمعنى جاء قاصداً، والقصد يؤدي إلى الحضور الفوري)). وقول المجمع القاهري ليس بعيداً، فمن جاء توأ، فقد جاء قاصداً لا يعرجه شيء، كما قال صاحب (القاموس)، ومن لم يعرجه شيء، فقد جاء لساعته.

ولذا قل: (جاء فلان التوة) أو (لتوته) أو (توأ)، إذا جاء لساعته قاصداً لم يبطنه شيء. فتأمل.

١٢٧. تاه

(نشرت بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٥)

تقول: (تاه فلان عن الطريق يتيه تيهاً) إذا ضلّ ولم يهتد إليه، ومن ذلك قولك مجازاً: (تاه فلان عن غايته) إذا استبهمت معالمها عليه فضل عنها. والكتاب يعلمون ذلك غالباً، لكنهم يقولون حينئذ: (يتوه فلان عن الطريق) بدلاً من (يتيه عن الطريق) فهل في العربية مساعٌ لقولهم؟

أقول: جاء الفعل في العربية بالياء وهو الشائع، كما جاء بالواو أيضاً، فانظر إلى ما جاء في (المقتضب) لابن جنّي: ((يقال هذه أرضٌ متوه فيها - من التيه -، أي يتوه سالكها، يُقال: تاه يتيه ويتوه. ووقع في التوه والتيه، وهو أتوه منك وأتيه منك)) وأردف:

يحبسون أنهما بفتح التاء والقاف، والصحيح أنهما ليسا معريين، وهما بكسر التاء وسكون القاف.

أما ما يقابل اللفظ الأجنبي (تكنولوجيا) فقد جعل (التقانة) بكسر أوله. وما جاء على (فعالة) بكسر أوله، من المصادر، دلّ على العمل والحرفة. وقد يؤوّل (التقني) بفتح التاء والقاف على أنه منسوب إلى (تقن) كفرج بمعنى متقن بكسر القاف. لكن الأصح أن يقال بكسر التاء وسكون القاف نسبة إلى (تقن) بكسر فسكون كصفر.

ولذا قل: (تقني وتقنيّة) بكسر فسكون و(تقانة) بكسر أوله.

١٢٦. التوّ

(نشرت بتاريخ ١٣/٥/١٩٨٧)

(التوّ) بفتح التاء وتشديد الواو، بمعنى (الفرد). تقول (جاء فلان توأ) أي جاء فرداً لا يصحبه أحدٌ. ففي (الصالح): ((التوّ: الفرد، وفي الحديث: الطوافُ توّ، والسعيُ توّ.. وجاء الرجل توأ، إذا جاء وحده)). وفي (النهاية): ((وقيل أراد بفردية الطواف والسعي أن الواجب فيهما مرة واحدة لا تتثنى ولا تكرر)). وجاء (التوّ) بمعنى آخر، ففي (القاموس): ((وجاء توأ، إذا جاء قاصداً لا يعرجه شيء، فإن أقام ببعض الطريق فليس بتو)).

وفي اللغة (التوة) بفتح التاء وتشديد الواو أيضاً، وهي بمعنى (الساعة). ففي (النهاية): ((وفي حديث الشعبي: فما مضت إلا توة، حتى قام الأحنف من مجلسه، أي ساعة واحدة)).

«ويقال تَوَهَّتْهُ وَتَيَّهَتْهُ» بتشديد الواو في الأول والياء في الثاني. وفي (المصباح): «وتاه الإنسان في المَفَاذَةِ يَتَيَّهُ تَيَّهًا: ضلَّ عن الطريق، وتاه يَتَوَّهُ تَوَّهًا لَعَةً. وقد تَيَّهَتْهُ بتشديد الياء وتَوَهَّتْهُ بتشديد الواو. ومنه يُسْتَعَارُ لمن رآه أمرًا فلم يُصادفِ الصوابَ فيقال: إنه تائهٌ».

هذا، و(التَّيُّهُ) بكسر أوله: المَفَاذَةُ يُتَاهُ فِيهَا، كما في (الصحاح)، والجمع (أَتْيَاهُ).

حرف الثاء

السُّخْطُ))، وهذا يعني أنه إذا بلغت كراهة أحدٍ لآخر حدَّ السُّخْطِ فانتقم منه، أنزلَ به شديد العقوبة.

ولا شك أن الموتَ عقوبةٌ تتصفُ بالشدّة، لكن الانتقامَ من رجل لا يعني قتلَهُ بالضرورة، لكنه يحتمل القتلَ فيما يُحتمَل. فانظر إلى المثل القائل: (مَثَلِي مَثَلُ الأَرْقَمِ إِنْ يُقْتَلُ يَنْقَمُ)، فقد جاء في (النهاية): ((الأَرْقَمُ: الحيةُ، كانوا في الجاهلية يزعمون أن الجنَّ تطلبُ بثأرَ الجانِّ وهي الحية الدقيقة، فربما ماتَ قاتلُهُ وربما أخذَ به خَبَلٌ)). فقد احتمل النعمة أو الانتقامَ من قاتل الحية أن يُقتلَ أو يصابَ بالخبل. وجاء في (اللسان): ((إِنْ يُقْتَلُ يَنْقَمُ، أي: يُثأرُ به)). ومعنى (يُثأرُ به) يُقتل قاتلَهُ، فقد رأيت كيف فسّرَ (يَنْقَمُ) بمعنى يُثأرُ به. وفي (اللسان) أيضاً: ((إِنْ يُقْتَلُ يَنْقَمُ، أي إن قَتَلَهُ كان له مَنْ يَنْتَقِمُ منه)).

فالانتقامُ من القاتل هنا قد احتمل قتلَهُ. فكافأ قولُ القائل (انتقمَ فلانٌ من القاتل) قوله (ثأرَ فلانٌ القاتل) أي: قَتَلَهُ إدراكاً لثأره. فالمثل إذن من المواضع التي يتقارب فيها الفعلان فيما يعنينا، خلافاً لما ذهب إليه الناقد.

ثالثاً: يتبيّن الفارقُ بين الفعلين في أن قولك:

١٢٨. الثأرُ والانتقامُ (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٣١)

سمعتُ الناقدَ في برنامجه يُفرِّقُ بين الثأر والانتقام، ويجعل الفرقَ بينهما واضحاً ويقول: (قليلٌ من الناس يُفرِّقُ بينهما). والذي أراه أنهما قد يتباعدان، ولكن قد يتقاربان حتى يمكن أن يحلَّ أحدهما محلَّ الآخر بلا خلاف. والذي يعني الكتابُ هنا هو أن يَقفوا على مثل هذا الموضع الذي يتدانى فيه الفعلان حتى يُعني أحدهما عن صاحبه كما اعتادوا أن يجزؤوا عليه. وهذا هو البيان:

أولاً: الثأرُ الطلبُ بدمٍ القَتيل. وتقول من ذلك: (ثأرتُ القَتيل) إذا أدركتَ الثأرَ له بقتل قاتلِهِ. و(ثأرتُ بالقَتيل) كذلك. وتقول: (ثأرتُ القاتل) إذا قتلتَهُ إدراكاً لثأرِ صاحبك.

فإذا أردتَ أن تُعدِّيَ الفعلَ بـ (بين) قلتُ: (أثأرتُ من فلان) إذا أدركتَ ثأركَ منه، بوزن (أفعلتُ)، أو (أثأرتُ منه) بتشديدِ الثاء، وأصلُهُ: (أثأرتُ) أي: (أفعلتُ)، فأدغمتِ الثاء.

ثانياً: الانتقامُ المبالغةُ في العقوبة، والمُنْتَقِمُ من أسماء الله تعالى. قال صاحب (النهاية): ((في أسماء الله تعالى المُنْتَقِمُ، أي: المبالغُ في العقوبة لمن يشاء، وهو (مُفْتَعِل) من نَقَمَ يَنْقَمُ إذا بلغتْ به الكراهةُ حدَّ

وَتَقَبَّ عَلَى أَثْقَابٍ، وَحَرَقًا عَلَى أُحْرَاقٍ^(١)؟

ولذا قُلْ: (أُثِدُّ وَثِدِي وَثِدَاءً)، ولا تغل: (أثداء).

(١) جاء في (النحو الوافي ١٩٢/٣):

((ومما يؤيد استعمال القياس مع ورود السماع -وما أكثر ما يؤيده- ما جاء في القاموس المحيط... وكذلك ما جاء في تاج العروس...)) ثم أردف: ((فهو يبيح القياس وتطبيق القاعدة مع وجود السماع المخالف لها، الوارد عن العرب. ومعنى هذا أن ورود السماع لا يلغي القياس، ولا يمنع استخدام القاعدة المخالفة.)) وجاء في (النحو الوافي ٥٨٣/٤):

((صبيغ جموع التكسير متعددة، وأوزانه كثيرة؛ منها "الصبيغ المطردة" ويتصدى علم النحو لبيانها وعرض أحكامها، ومنها "غير المطردة" والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغوية الأخرى. والمراد بالصيغة "المطردة" ما تتطلب مفرداً مشتقاً على أوصاف معينة، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيراً على تلك الصيغة بدون تردد، ولا رجوع إلى كتب اللغة، أو غيرها لمعرفة وروده عن العرب، أو عدم وروده، فمثل هذا الجمع يكون صحيحاً فصيحاً ولو كان غير مسموغ، ولا يصح رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته، أو وزنه، أو فصاحته... فمتى تحققت تلك الأوصاف ساغ جمعه عليها من غير استشارة المراجع اللغوية، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه، فهو موافق لما تحتويه أم مخالف؟...))

وما أكثر تعدد الجموع في المراجع اللغوية، وكثير منها مخالف في صيغته لصيغة الجمع المطرد. فلا يؤدي هذا، مع كثرة الصيغ المخالفة، إلى تخطئة الجمع المطرد، ولا إلى الحكم عليه بالضعف، أو العيب، وإنما يؤدي إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير -أو أكثر أحياناً- وأن أحد الجمعين كثير شائع، فهو لهذا قياسي مطرد، والآخر قليل أو نادر؛ فهو سماعي ولا يجوز القياس عليه لقلته وندرته...

فالرجوع إلى المظان اللغوية محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط، أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى ما يريد من صيغ التكسير المطردة في تلك المفردات... فهو حر في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي، من غير أن يُقرض عليه الاقتصار على السماعي وحده، وإلا كانت الضوابط المطردة والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي عينا لا جدوى منه!))

(أثَّارُ من القاتل) أو (أثَّارُ منه) بتشديد الـاء يعني أنك قتلته أخذاً بثأر قتيلك، لأن الثَّارَ في الأصل الطلبُ بدم القاتل. أما قولك: (انتقمْتُ من القاتل)، فإنه يعني أنك أُنزَلتَ به من العقاب ما قد يصل إلى حدِّ قتلِهِ.

١٢٩. الثدي

(نشرت بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٥)

(الثَّدِيّ) يُذَكَّرُ وَيؤنث، والتذكير أشهر. وهو للمرأة، وقيل: إنه للمرأة والرجل. ويُشكَل على الكِتَابِ جَمْعُهُ. والمشهورُ أنه يُجَمَعُ على (أثِدِّ) ك (أفْعَل) وهكذا: نَجْمٌ وَأثْجُمُ، وَطَبِي وَأَطْبِي. وعلى (ثُدِيّ) بضم الأول أو (ثُدِيّ) بكسره وتشديد الياء، أي (فُعُول) كشمس وشموس، وطبّي وطببي. وربما جُمِعَ على (ثِدَاء) بكسر الأول، أي (فِعَال) كسَهْمٍ وسِهَامٍ، وَطَبِيّ وَطِبَاء.

وَجَمْعُ (فَعَل) على: (أفْعَل) و(فُعُول) و(فِعَال) مُطْرَد؛ أي كثيرٌ غالب. وَيَجْمَعُ الكِتَابُ (الثَّدِيّ) على (أثداء). قال شوقي:

وكانَ أَثْدَاءُ النواهدِ تَبِينُهُ وَكانَ أَقْراطُ الولائدِ تُوتُهُ
وقد منع العدنانيُّ هذا الجمعَ، وأقرّه إبي أقرّ هذا الجمع [الدكتور إميل يعقوب محتجاً بأنَّ جَمْعُ (فَعَل) على (أفْعَال) مُطْرَدٌ كبحث وأبحاث.

أقول: الذي يلزم من هذا الاطراد أنك تجمع على (أفْعَال) ما جاء على (فَعَل) إذا لم يُسْمَعْ جَمْعُهُ عن العرب، أو اضطر إليه شاعرٌ كما فعل شوقي، وإلا فهل تجمع كلباً على أكلاب، وطبياً على أطباء،

١٣٠. ثرا وأثرى وخلي وأخلى

(نشرت بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٨)

يقولون: (ثرا القومُ ثرواً وثراءً، فالرجلُ ثريٌّ) بكسر الراء وتشديد الياء على (فَعِيل)، و(القومُ أثرياً)، و(المالُ ثريٌّ) بتشديد الياء أيضاً إذا نما وكثر. وتقول منه (أثرى القومُ) إذا كثر مالهم، هذا ما جاء في كتاب (الأفعال) لابن القوطية. وفي (المصباح): ((الثروة: كثرةُ المال، وأثرى إثراءً: استغنى، والاسم منه: الثراء بالفتح)). ويتبين من ذلك أنك تقول: (ثرا القومُ وأثروا) إذا كثر مالهم، وكلاهما فعلٌ لازم. ففي (الأساس): ((أثرى الرجلُ نحو أثرب، أي صار ذا ثرى وذا ثراب، والمراد كثرة المال، ورجلٌ مُثرٌ وذو ثروة وثراء)).

ويستعمل الكتابُ (أثرى) متعدياً فيقولون: (إنها أثمرت أقرباءها) أي جعلتهم أثرياء، بمعنى (أغننت أقرباءها) إذا جعلتهم أغنياء، فهل لهذا وجه؟ أقول: لم يرد في المعجمات أو كلام الفصحاء (أثرى) متعدياً، ولكن يمكن تصويب ذلك إذا أخذ بالقياس القائل: الفعل الثلاثي اللازم يتعدى بزيادة الهمزة، ومادام (ثرا) في قولك (ثرا القومُ) فعلاً لازماً، فإنك تعديه بالهمزة، فيكون (أثرى) لازماً كما جاء في المعجمات، ومتعدياً كما هو القياس.

وفي العربية أفعال من هذا القبيل. تقول: (خلا المكانُ يخلو) إذا فرغ، و(أخليتُ المكانَ) إذا أفرغته، وتقول كذلك: (أخلى المكانُ) إذا فرغ، فيكون (أخلى) لازماً ومتعدياً، ففي (المصباح): ((خلا المنزلُ من

أهله... فهو خال، وأخلى بالألف لغةً، فهو مُخل، وأخليتَه جعلته خالياً))، فأتى بـ (أخلى) لازماً ومتعدياً، وتقول من ذلك: (أخلى المكانُ) إذا كان خالياً، و(أخليتُ المكانَ) إذا جعلته خالياً. فتأمل.

١٣١. ثقل وخف

(نشرت بتاريخ ٢٦/٣/١٩٨٨)

تقول: (ثقلَ الشيءُ) بالضم (ثَقَلًا) بكسرِ ففتح، و(ثَقَلًا) بكسرِ فسكونِ ضدَّ خَفَّ، والصفةُ منه (ثَقِيلٌ) كما في (المصباح). وتقول في التعدية: (أثقلتهُ الحِمْلُ فهو مُثَقَّلٌ) إذا حَمَلَ ما لا يُطاقُ كما في (الأساس). ويأتي (أثقلَ) لازماً؛ تقول: (أثقلتُ المرأةَ) إذا استبانَ حَمْلُها وعَظُمَ، فهي (مُثَقَّلٌ) بلا هاء.

وتقول على سبيل المجاز: (ثَقَلُ سَمْعِي) إذا ذهب بعضُه. و(ثَقَلُ فلانٌ) إذا كثر عياله، و(ثَقَلُ الرجلُ) إذا رَزَنَ، و(فلانٌ ثَقِيلُ الظِّلِّ يستثقلُه الناسُ). و(الثَقَلُ) بكسرِ فسكونِ: الحِمْلُ، والجمع: (أثقال). ويقول الكتابُ حينئذٍ: (ثَقَلُ المريضُ) إذا اشتد به المرضُ، و(خَفَّ المريضُ) إذا قاربَ البُرءَ؛ فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء في (القاموس): ((ثَقَلُ كَفَرِحَ فهو ثاقِلٌ: اشتد مرضُه))، وفي (الأساس): ((وأثقله المرضُ، ومريضٌ ثاقِلٌ)). وجاء في (صحيح البخاري) عن أنس: ((ولما ثقل النبي ﷺ جعل يتغشاه الكرب)). فتبين بهذا أن قولك: (ثقل المريضُ)، إذا اشتد مرضه، صحيحٌ. لكن (ثَقَلُ) هذا بوزن (فَرِحَ) بفتح فكسر.

أما (خَفَّ الرجلُ) بمعنى قارب البُرءَ فقد جاء في

كلام الأئمة. ومن هذا القبيل قول الزمخشري في (الكشاف) في تفسير الآية ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ﴾ [يونس ١٢]: ((والمضطرب إلى أن يخف كل الخفة. ويرزق الصحة بكمالها)). وقول المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وإنما خص وقت تنسم الصبح لأن المريض يخف فيه)).

ويستعدى (ثُقِلَ) بالضم بعدة من حروف الجر؛ تقول: (ثُقِلَ عليّ كلامك) إذا لم يطب، ويستعدى (أثقل) بـ (على) فتقول: (أثقل عليّ فلان) إذا كلفك فوق ما تطيق، والفعل لازم. وتقول: (ثُقِلَ عن كذا) إذا عجز عنه. وفي حديث عائشة رضي الله عنها: ((وما لقي الله تعالى حتى ثُقِلَ عن الصلاة)). وتقول: (تثاقل عن الأمر) إذا تباطأ كما في (القاموس) و(الأساس)، و(تثاقل القوم) لم ينهضوا للنجدة. فتأمل.

١٣٢. أثمر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١/٤)

تقول: (أثمر الشجر) إذا ظهر ثمره، و(أثمر الوعد) إذا نجز، كما جاء في (الأفعال) لابن القوطية. ويعني هذا أن الفعل لازم، وكذا جاء في التنزيل: ﴿كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾ [الأنعام ١٤١]. لكن الكتاب يستعملونه متعدياً فيقولون: (حسنُ المعاملة يُثمرُ المحبة)، و(الجِدُّ والدَّابُّ يُثيرانُ النجاحَ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: تكاد نصوص المعجمات تُجمع على استعمال الفعل لازماً، لكن الفصحاء قد أتوا به متعدياً في كثير من أقوالهم؛ قال الجاحظ في كتابه (فضل هاشم على عبد شمس): ((وزعمتم أن الشجرة الخبيثة

لا تثمر الطيب، كما أن الطيب لا يثمر الخبيث)). وقال الأزهري في (التهذيب): ((يُثمرُ ثمرًا فيه حموضة))، وقال الخفاجي الحلبي في (سر الفصاحة): ((فليس يُثمرُ إلا الظن)). وقد بحث هذا شهاب الدين الخفاجي في (شفاء الغليل ٢١/٢١) فأثبت كون الفعل متعدياً مستدلاً بقول الأزهري المشار إليه، وقول ابن المعتز:

فأثمرَ هما لا يبيدُ وحسرة

لقلبي يجنيها بأيدي الخواطر

وكثير من كلام الفصحاء شعراً ونثراً، وحكى ما جاء في شرح المفتاح للسكاكي: ((استعمل الإثمار متعدياً بنفسه في مواطن من هذا الكتاب، فلعله ضمنه معنى الإفادة أو جعله متعدياً بنفسه... ألا تراك إذا قلت أثمرت النخلة علم أنها أثمرت بلحاً ونحوه. فاعتل لتعدي الفعل بتضمينه معنى (أفاد) أو بكونه متعدياً في الأصل، ولو بدا لازماً بحذف مفعوله)). والقول ما قال.

وقد بحث هذا الأستاذ محمد علي النجار فأنتهى إلى نحو ما انتهينا، في كتابه (لغويات).

١٣٣. ثم وثم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٣)

(ثُم) بضم الثاء وتشديد الميم المفتوحة حرف عطف، و(ثُمَّ) بفتح الثاء وتشديد الميم المفتوحة اسم إشارة للمكان، وموضعُ النصب على الظرفية. وقد يلتبس على الكتاب أمرهما حيناً فيضعون أحدهما موضع الآخر، وفي ذلك أمور أهمها:

أولاً: (ثُمَّ) بضم التاء عاطفةً، وهي تتميز من الواو بأنها ليست لمطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه من غير دلالة على الترتيب بينهما، بل هي للترتيب مع مُهَلَّةٍ؛ تقول: (نزل القومُ ثُمَّ ارتحلوا)، كما تقول: (جاء سعيدٌ ثُمَّ عليٌّ) حين يكون بين نزول القوم وارتحالهم مُهَلَّةً، وبين مجيء سعيد ومجيء عليٍّ نحو من ذلك. فإذا قلت: (جاء سعيدٌ فعليٌّ) كان معناه أن سعيداً قد جاء أولاً، وجاء سعيد بعده بلا مهلة بين مجيئهما. وهذا معنى قولهم: الفاء للترتيب والتعقيب.

ثانياً: (ثُمَّ) العاطفة قد تلحقها التاء فتُكْتَبُ بتاءٍ مفتوحة ويوقف عليها بالتاء أيضاً، وتكون حينئذٍ لعطف الجمل خاصة. قال الشاعر [شمر الحنفي]:
ولقد أمرُ على اللئيم يسبني

فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ: ما يعنيني

ثالثاً: (ثُمَّ) بفتح التاء مع تشديد الميم المفتوحة اسمٌ إشارةً للمكان مثل: (هنا)، إلا أن (هنا) للمكان القريب، و(ثُمَّ) للمكان البعيد. و(هنا) مبنيٌّ على السكون، و(ثُمَّ) مبنيٌّ على الفتح. وقد تلحق (ثُمَّ) تاءُ التأنيث نحو (ثُمَّة) بتاءٍ مربوطة. فإذا كُتِبَتْ بتاءٍ مفتوحة أي: (ثُمّت) كان ذلك من قبيل اللحن عند الأكثرين.

ومَوْضِعُ (ثُمَّ) و(ثُمَّة) النصبُ على الظرفية؛ ففي التنزيل: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَجَهَ اللّٰهُ﴾ [البقرة ١١٥].

رابعاً: يدخل حرفُ الجرِّ على (ثُمَّ) الظرفية المفتوحة التاء فتُفِيدُ التعليل في نحو قولك: (هذا

الرجلُ كريمٌ، ومن ثَمَّ كُنِي بأبي الندى). ويضع الكتابُ في هذا الموضع (بالتالي) فيقولون: (هذا الرجلُ كريمٌ، وقد كُنِي بالتالي بأبي الندى) ولا تأويل لهذا التعبير، والصحيحُ استعمالُ (من ثَمَّ) أو نحوه في مثل هذا الموضع. وقد كَلَفَ الكتابُ باستعمال (بالتالي) فقالوا: (اجتهدَ خالدٌ كثيراً، وبالتالي كان نجاحه ميسوراً)، وتصحيحُ العبارة أن يقولوا: (اجتهدَ خالدٌ كثيراً، فكان نجاحه ميسوراً). فالفاء وحدها تعني ما يريدون.

خامساً: قد يقول الكتابُ: (جاء سعيدٌ، ومن ثَمَّ جاء خالدٌ) وهو قولٌ مَعِيْبٌ من وَجْهِهِ؛ فهم يَقْصِدُونَ بـ (ثم) هنا العاطفة، فإذا فتحوها تاءً كانت ظرفاً، وليس هنا محلُّ الظرف، وإذا ضمُّوها كانت عاطفةً، ولا يدخل الجارُّ على حرفٍ عطف. وصوابُ التعبير: (جاء سعيدٌ، ثُمَّ خالدٌ) بضم التاء.

سادساً: (ثُمَّ) المضمومةُ التاء عاطفةٌ، فإذا دخلتها التاءُ كانت تاءً مفتوحةً، و(ثُمَّ) المفتوحةُ التاءُ ظرفٌ، فإذا دخلتها التاءُ كانت تاءً مربوطةً. ويدخل الجارُّ على (ثُمَّ) و(ثُمَّة) الظرفيتين دون (ثُمَّ) العاطفة.

١٣٤. ثمانية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١١/٣)

(ثمانية) من الأعداد التي تخالفُ معدودها في التذكير والتأنيث؛ فتقول: (هؤلاء ثمانية رجال) فتثبتُ تاءُ التأنيث في (ثمانية)، لأنَّ معدودها (رجال) ومفردُ (رجال): (رجل)، وهو مذكَّر، على حين تقول: (هؤلاء ثمانية نساء) فتحدفُ التاء، لأنَّ المعدود

جَمْعُ (غانية)، و(جوار) جَمْعُ (جارية). وليست (ثماني) من هذا القبيل، ولم يَقُلْ أَحَدٌ بِمَنْعِهَا، ولا جاءت في نثرٍ معتمَدٍ اللهم إلا في بيتِ نادر، قال الشاعر [ابن ميادة]:

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا يَلْقَاحِهَا

حَتَّى هَمَمَنَ بِبِرِيعَةِ الإِرْتِاجِ
فَقَالَ شَارِحُ شَوَاهِدِ سَيُوبِيهِ: ((الشاهدُ فِيهِ تَرُكُ صَرَفِ (ثمان) تشبيهاً له بما جُمِعَ على صيغة (مفاعل)... والمعروفُ في كلام العرب صرفُها على أنها اسمٌ واحدٍ)). ووقع في مثل هذا الوهم ناقدٌ في كلمته اليومية فقال: (أنفقتُ من الليرات ثماني...) وعللَ عدم التنوين بأنه اسمٌ منقوصٌ ممنوعٌ من الصرف، وليس القول ما قال. فتأمل.

ولكن جاء في (النحو السوافي) لعباس حسن (٤/٥٣٧ - الحاشية): ((عرفتُ من الشعراء ثمانياً أو ثماني، بالتنوين وعدمه. فالتنوين على اعتبار كلمة (ثمانياً) اسماً منقوصاً، وعدم التنوين على اعتباره اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه (غوان) و(جوار) في وزنهما اللفظي، وفي دلالتيهما اللفظية على المؤنث.))

وجاء في (الكفاف) كتابٌ يعيد صوغ قواعد اللغة العربية ليويسف الصيداوي (٢٢٩ - الحاشية): ((يصح هنا - فضلاً على [ثمانياً] - أن يقال أيضاً: [ثماني]؛ أي يصح التنوين وعدمه، فالتنوين على أنه اسم منقوص، وعدم التنوين على أنه اسم ممنوع من الصرف.))

وجاء في (المعجم الكبير) الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ثمن): ((الثماني: عدد للمؤنث. يقال: مررتُ من النساء بالثماني الصالحات، وقد يُجرى مجرى "جوار" في منع الصرف. قال ابن ميادة: يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا يَلْقَاحِهَا...))

(نساء) ومفردُها من غير لفظها (امرأة) وهو لفظ مؤنث. وياء (ثماني) هذه كياء (القاضي) لأنها اسمٌ منقوصٌ؛ أي: آخِرُهُ ياءٌ مكسورةٌ ما قبلها، فهي تثبتُ حيث تثبتُ ياءُ القاضي، وتُحذفُ حيث تُحذفُ. تقول: (هؤلاء ثمان من النساء) كما تقول (هذا قاضٍ)، و(مررتُ بثمان من النساء) كما تقول (مررتُ بقاضٍ)، و(رأيتُ ثمانياً من النساء) كما تقول (رأيتُ قاضياً). فتثبتُ الياءُ عند النصب وتُنون، وتَسْقُطُ عند الرفع والجر، ويُعوَّضُ عن الياءِ المحذوفةِ بتنوينِ الحرفِ الذي قبلها بحركته وهي الكسر.

ويقول الكتابُ حيناً عند النصب: (استقبلتُ ثماني من النساء) بغير تنوين بدلاً من (ثمانياً)، فهل هذا صحيح؟

أقول: بحث هذا العدنانيُّ في معجمه (الأخطاء الشائعة) فقال: ((والصواب أن تقول كانت الفتيات ثماني أو ثمانياً)) وأردف: ((فعدمُ تنوينِ كلمةِ (ثماني) على اعتباره اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه (غوان) و(جوار) في وزنه اللفظي)).

أقول: أخطأ العدناني فليست (ثماني) في وزن (غوان) و(جوار) الممنوعتين من الصرف، ذلك أن شرط المنع من الصرف أن يكون الاسمُ جمعاً^(١) ف (غوان)

(١) ما رآه المؤلف هنا يتفق مع ما جاء في (لسان العرب) و(المصباح المنين)؛ ففي (اللسان) (ثمن): ((وتسقط [الياء] مع التنوين عند الرفع والجر، وتثبت [مع التنوين] عند النصب، لأنه ليس بجمع، فيجري مجرى جوارٍ وسوارٍ في تركِ الصرف. وما جاء من الشعر غير مصروف فهو على توهم أنه جمع.))

١٣٥. حدث أثناء كذا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٨)

اعتاد الكتاب أن يقولوا: (حَدَّثَ هذا الأمرُ أثناءَ كذا) ينصبُّ (أثناء) على الظرفية. ويعترض جماعةٌ فيقولون: (أثناء الشيء: تضاعيفه، وهي جمعُ ثني، ولم يُنقل عن العرب أنهم استعملوا (أثناء) ظرفاً. ولذا وَجِبَ تصحيحُ العبارة بإضافة الجار بأن تقول: حَدَّثَ هذا الأمرُ في أثناء كذا).

والسؤال هل يصحُّ نصبُ (أثناء) على الظرفية بحذف الجار. في الإجابة عن ذلك أمور أهمها:

أولاً: جاءت (أثناء) في كلام الأئمة مجرورةً غالباً في مثل هذا الموضع؛ قال عبد الرحمن الهمداني في كتابه (الألفاظ الكتابية): (وقال في أثناء مخاطبته وخلال مخاطبته). وهذا ما حملَ جماعةٌ على اشتراط الجار قبل (أثناء). قال الأستاذ أسعد داغر في (تذكرته) [أي كتاب (تذكرة الكاتب)]: ((ويقولون: أشار الخطيبُ أثناءَ كلامه، فينصبون (أثناء) على الظرفية، وهي ليست ظرفاً ولا مضافةً إلى ما تكتسبُ منه الظرفية فتستغني بها عن حرفِ الجر، بل هي جمعُ (ثني). وأثناء الشيء: تضاعيفه، وأثناء الكلام: أوساطه. فالصواب أن يقال: في أثناء الكلام)).

ثانياً: سُمِعَ عن العرب فعلاً نَصَبُ (ثني) على الظرفية. قال الهمداني في ألفاظه: ((أنفذتُ كتاباً دَرَجَ كتابي، وطَيُّ كتابي، وثني كتابي، وضمّن كتابي، وعِطَفَ كتابي)). فتبين بهذا صحة قول القائل: (جعلتُ هذا ثني كتابي أو طيه أو درجه أو ضمّنه أو

عطفه). وقد جاء (ثني) ظرفاً في شعر أبي حزابة التميمي. قال الشاعر:

خاض الردى في العدى قِدمًا بمنصله

والخيل تعلق (ثني الموت) باللجم

قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وعلى هذا يكون (ثني) ظرفاً، كما يقال: جعلته ثني كذا)). ولكن هل يستلزم استعمال (ثني) ظرفاً أن يُستعمل جمعُه - وهو (أثناء) - ظرفاً؟

أقول: قد جاء (خَلَل) ظرفاً، وهو بمعنى الفُرجة، فقال الشاعر: (أرى خَلَلَ الرماد وميض نار)، وجاء جمعُه ظرفاً أيضاً، ففي التنزيل: ﴿فجاسوا خلال الديار﴾ [الإسراء ٥]، و(خلال) جمعُ (خَلَل). على أنه لا يلزم من استعمال المفرد ظرفاً أن يُستعمل جمعه، فهل استعمل العرب (أثناء) ظرفاً؟

أقول: جاء ذلك في قول الشاعر:

ينام عن التقوى ويوقظه الخنًا

فيخبط أثناء الظلام فسول

والخنًا هو الفحش، والفسول جمع فسّل، وهو الرديء. وجاء (أثناء) ظرفاً في كلام بعض الأئمة؛ قال الرضي في (شرح الكافية): ((إن هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام)). فثبت بهذا جواز نصب (أثناء) على الظرفية.

وقد أقرَّ مَجْمَعُ اللغة العربية بالقاهرة قول الكتاب: (حدث هذا أثناء كذا) في دورته الخامسة والثلاثين عام ١٩٦٩.

ولذا صحَّ قولك: (جئتُ أثناء كذا وخلال كذا)،

هو الجزئي الكتاب
الديلي، الأموي
في الألفاظ
مجموع

كما صحَّ قولك: (جعلتُ الشيءَ ثنِّيَ الكتابِ وطَّيَّهَ وضمَّنه وعطفه ودرَّجَه).

(رجلان جاؤوني). وجاء في التنزيل ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم ٤]، فَحَلَّ الْجَمْعُ وَهُوَ (قلوب) محلُّ المثنى وهو (قلبان) في الأصل.

١٣٦. المثنى

(نشرت بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٧)

ثانياً: معاملة المثنى معاملة المفرد إذا دلَّ المثنى على زوجين يشتركان في العمل كاليدين والعينين والأذنين والرَّجلين؛ تقول: (يداي فعلتُ، وعيناي أبصرتُ). قال المتنبي:

مرَّ بنا في كلمةٍ سابقة أن الفعل إذا تقدَّم على فاعله لزم صورةً واحدةً وهو الإفرادُ تذكيراً أو تأنيثاً. تقول: (جاء الرجل، وجاء الرجلان، وجاء الرجال، وقامت امرأة، وقامت امرأتان، وقامت نساء). فإذا تأخر الفعل، فلا بدَّ من المطابقة؛ تقول: (الرجل جاء، والرجلان جاءا، والرجال جاؤوا، وامرأة قامت، وامرأتان قامتا، ونساء قُمنَ). لكنَّ للمثنى أحوالاً اتسعوا فيها فخالفوا الأصل الذي ذكرناه، ومن ذلك:

حشاي على جمرٍ ذكيٍّ من الهوى
وعيناي في روضٍ من الحسنِ ترتعُ
بدلاً من ترتعان.

ثالثاً: ذكُرُ المفرد وإرادة المثنى؛ تقول: (ما أجمل وجهَهُما)، والأصل أن تقول: (ما أجمل وجهَيْهُما)، لأن لكلِّ واحدٍ منهما وجهاً، وهو صحيحٌ محكيٌّ عن العرب.

أولاً: معاملة المثنى معاملة الجمع؛ تقول: (الرجلان جاؤوا)، والأصل: الرجلان جاءا. ويقول الكتاب حيناً: (خالدٌ وصالحٌ أتوا) بدلاً من: (أتيا)، وهو صحيح. وقد جاء في التنزيل ﴿هَذَانِ حَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾ [الحج ١٩] فقالوا: إنما قيل (اختصموا) بدلاً (اختصما) حملاً على المعنى، لأن كلَّ خصمٍ فريقٌ فيه أشخاص. وجاء في التنزيل: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات ١٠] فقالوا إنما جاء (اقتتلوا) باعتبار المعنى لأن كلَّ طائفةٍ جمعٌ. لكنَّ الإمامَ الشعبي قال في مجلس عبد الملك بن مروان: (رجلان جاؤوني) واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿هَذَانِ حَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾ فقال له عبد الملك: (للهِ دَرْكٌ يَا فُقَيْهَ العِراقِينِ قَدْ شَفَيْتَ وَكَفَيْتَ)، فصَحَّ بهذا قولك:

١٣٧. المُستثنى

(نشرت بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٨)

الاستثناء إخراجُ ما بعد (إلا) من حكم ما قبله، نحو قولك: (جاء القومُ إلا صالحاً) فالمُخرَجُ من الحُكْمِ بعد (إلا) هو (صالحاً) وهو المستثنى، والمُخرَجُ منه قبل (إلا) هو (القوم) وهو المستثنى منه. ويُنصَبُ المستثنى هنا وجوباً، لأن الكلام في المثال تامٌ موجب. فإذا كان منغياً كقولك: (ما جاء القوم) جاز في المستثنى وجهان: النصبُ على الاستثناء؛ أي: (ما جاء القومُ إلا صالحاً)، والرفعُ على البدل من المستثنى منه؛ أي: (ما جاء القومُ إلا صالحاً) وهو الوجهُ المُفضَّل.

المفتوحة ليست بالمعنى الذي ظنوه لها. ففي (الكامل) للمبرّد: ((وقوله: (طَلَعُ الثَّنايا)؛ الثنايا جمع ثنية، والثنية الطريق في الجبل)).

وفي (الصحاح): ((والثنية واحدة الثنايا من السن، والثنية طريق العقبة)). وفي (اللسان): ((كلُّ عقبة مسلوكة ثنية، وجمعها ثنايا. والثنية: الأضراس أول الفم، وثنايا الإنسان في فمه، الأربعة التي في مُقَدِّمِ فيه)). وفي (المصباح): ((الثنية من الأسنان جمعها ثنايا وثنيات، وفي الفم أربع، والثني الجمل يدخل في السنة السادسة، والناقاة ثنية)). فيتبين من ذلك أن ليس للـ (ثنية) صلة بالمعنى الذي أرادوه.

أما (الثَّنيُّ) بكسر التاء وسكون النون وياء خفيفة، فهو الذي عَنَوَهُ هنا؛ ففي (الصحاح): ((الثَّنيُّ: أحدُ أثناء الشيء أي تضاعيفه)). وفي (الأساس): ((دَسَّهُ في ثني ثوبه.. يقال: أثناء الحية لمطاويها.. ومن المجاز: وعرفت ذلك في أثناء كلامه)).

ولذا قُلْ: (ويحمل ذلك في أثناءه أو تضاعيفه)، ولا تقل: (في ثناياه).

١٣٩. المثابة

(نشرت بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٣)

اعتاد الكُتَّابُ أن يقولوا: (هذا بمثابة الأخ) أو (كان كلامه بمثابة الطعن والتجريح) أو نحو ذلك. فهل في العربية ما يُجيز هذا الاستعمال، وما معنى المثابة؟

أقول: في الجواب عن ذلك أمورٌ أهمُّها:

أولاً: (المثابة) اسمُ مكانٍ من (ثاب) وقد لَحِقَتْ به

وقد يُحذفُ المستثنى منه فتقول: (ما جاء إلا صالح)، فيتفرغُ العايلُ قبل (إلا) للعمل بعدها وكأن (إلا) لم تكن، فيكون المستثنى مرفوعاً على الفاعلية.

وقد جاء في كلمة يومية لناقد قوله: ((ما قرأتُ من الكتب إلا كتاباً أو كتابٍ، (كتاباً) مستثنى منصوب، و(كتابٍ) بدلُ بعضٍ من كلِّ، من المستثنى منه (الكتب) مجرور)). وهذا يعني أنه يصحُّ قولك: (ما قرأتُ من الكتب إلا كتاباً) بنصب المستثنى، كما يصحُّ قولك: (ما قرأتُ من الكتب إلا كتابٍ) بجرِ المستثنى على البدل، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس صحيحاً البتَّة، وقد ظنَّ الناقد أن المثال الذي أتى به هو من قبيل المستثنى في الكلام التام المتفني الذي يجوز فيه وجهان: البدلُ من المستثنى منه، والنصبُ على الاستثناء؛ كقولك: (ما جاء القومُ إلا صالحاً وإلا صالحٌ) وليس الأمر كذلك، فالمثال الذي ذكره الناقد: (ما قرأتُ من الكتب إلا كتاباً) هو من قبيل الاستثناء المفرغ، فلا بدُّ فيه من نصب المستثنى.

١٣٨. ثناياه

(نشرت بتاريخ ١٣/١٢/١٩٨٤)

(الثَّنايا) جمعُ (ثنية) كالضحايا جمع ضحية. ويستعمل الكُتَّابُ (الثنايا) في مثل قولهم: (ويحمل ذلك في ثناياه كلَّ خير)، ويقصدون بذلك: (ويحمل ذلك في أثناءه أو تضاعيفه أو طياته أو أطوائه أو مطاويه).

والصحيح أن (الثنية) بكسر النون وتشديد الياء

ثالثاً: للمثابة معنى آخر هو: المثوبة؛ أي: الثواب أو الجزاء، تقول: نلتُ المثابة أو المثوبة أو الثواب أو الجزاء). وليس في هذا المعنى أيضاً ما يمكن أن يُفسر به قولُ الكتاب: (هذا بمثابة أخي). وتُردُ المثابةُ والمثوبةُ والثوابُ إلى أصلٍ واحد. قال صاحب (المفردات): «والثواب ما يرجع إلى الإنسان من جزاء أعماله فيُسمى الجزاء ثواباً».

رابعاً: لا بد من العدول عن قول الكتاب: (هذا بمثابة أخي) إلى قول آخر، نحو: (هذا بمنزلة الأخ، أو في مكانته، أو في مرتبته) أو (هو مني كالأب أو الأخ) أو (اتخذته أماً أو أباً، فأنا أرجع في الأمور إليه، ولا أصدر إلا عن رأيه ومشورته). وتقول في نحو من هذا: (علتُ منزلته وسمتُ مكانته فبلغ رتبةً أو درجة ليس وراءها درجة). وليس ثمة محلٌ للمثابة في كلِّ ما دُكر.

التاء. وهو على وزن (مفعلة). وجاء (المثاب) أيضاً على الأصل بلا تاء؛ كالمنزل والمنزلة، والمحل والمحلة، والمرقب والمرقبة. وقد كثر لُحوق التاء باسم المكان المشتق من الثلاثي حتى أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بالقياس فيه. قال صاحب (الصحاح): «المثابة: الموضع الذي يُثابُ إليه؛ أي: يُرجعُ إليه مرة بعد أخرى. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة ١٢٥]. وإنما قيل المنزل مثابة لأن أهله يتصرفون في أمورهم ثم يثوبون إليه، والجمع المثاب». وقال (وثاب الرجل يثوب يثوباً وثوباً): رجع بعد ذهابه، وثاب الناس: اجتمعوا وجاؤوا». وقال صاحب (المصباح): «ثاب يثوب ثوباً وثوباً وثؤوباً إذا رجع، ومنه قيل للمكان الذي يرجع إليه الناسُ مثابة». فثاب يثوب إذا بمعنى رجع، وكلُّ راجعٍ ثائبٌ. والمثابة: اسم مكان منه. ويتصل بهذا إطلاقهم (المثابة) على مجتمع ماء البئر لعودة الماء إليها بعد النزح. وجاء في (نهج البلاغة ١٧١/٢): «فصار مثابةً لمنتجع أسفارهم، وغايةً لللقى رحالهم».

ثانياً: يتبين مما تقدم أن (المثابة) بمعنى: المنزل الذي يُثابُ إليه، أو المكان الذي يُجتمعُ فيه بعد تفرُّق، أو المرجع والملاذ. قال تعالى ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾. وليس في هذه المعاني ما يُصححُ قولُ الكتاب: (هذا بمثابة أخي)^(١).

قال: «(لا وجه لجمود المعنى في اللفظ، كما يبدو ذلك حيناً في كثير من النصوص العجمية)». وبالفعل استعمل أئمة البلاغاء والفصحاء (عبد القاهر الجرجاني، أبو علي المرزوقي، أبو حيان النحوي، وغيرهم) كلمة (بمثابة) بمعنى: بموضع، بمنزلة، بمكانة، بمرتبة. فمثلاً قال الجرجاني: جعله كأنه قد ظن أن طنين الذباب بمثابة ما يضير. وقال: أنكر أن يكون بمثابة من يفعل ذلك، وبموضع من يجيء منه ذاك.

(١) من المعلوم أن معاجم العربية لا تستوفي معاني الكلمة واستعمالاتها. وهذا ما قرره المؤلف نفسه في هذا الكتاب حين

حرف الجيم

١٤٠. جَبَرٌ وَمَجْبُورٌ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

مما يُشْكِلُ على الكِتَابِ مفعول (جَبَرٌ). ففي (اللسان): ((اللحياني: أَجْبَرْتُ فلاناً على كذا فهو مُجَبَّرٌ، وهو كلام عامة العرب، أي أَكْرَهْتُهُ عليه. وتَمِيمٌ تقول: جَبَرْتُهُ على الأمر أَجْبَرُهُ جَبْرًا وَجَبُورًا؛ قال الأزهري: وهي لغةٌ معروفة. وكان الشافعيُّ -وهو حجازيُّ فصيحٌ- يقول: جَبَرُ السلطانُ)).

ف (مَجْبُورٌ) على هذا صحيحٌ على لغة، و(مُجَبَّرٌ) لغةٌ عامة العرب.

١٤١. جَبِيٌّ وَنَوَى وَرَوَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٥)

تقول: (جَبِيٌّ فلانٌ المالُ في الخزانة، والماءُ في الحوض جَبِيًّا وجبابةً) إذا جَمَعَهُ، وتقول بمعناه: (جَبَاه يَجْبُوه جَبْواً وجبأوةً). واسم المفعول من الفعل اليائي (مَجْبِيٌّ) بفتح الميم وكسر الباء وياءٍ مشددة، ومن الفعل الواوي (مَجْبُورٌ) بفتح الميم وضم الباء وواوٍ مشددة. وعلى هذا تقول: (هذه هي المبالغُ المَجْبِيَّةُ) أو (المبالغُ المَجْبُورَةُ) وكلاهما صحيح. أما قول الكتاب حيناً: (هذه هي المبالغُ المَجْبَاةُ)،

بضم الميم وفتح الباء، فلا وجه له، لأنه من: (أَجَبِيٌّ) وهو بمعنى آخر؛ تقول: (أَجَبِيٌّ الزرعُ) إذا باعَهُ قبل أن يُدْرِكَ [أي قبل أن يَبْدُو صلاحُهُ]، وهو من الربا المحرَّم.

وكذلك قولك: (البناءُ المُنَوَّى إنشاؤه) فهو خطأ، بضم الميم وفتح الواو، لأنه يكون من (أَنَوَّى). والصواب: (المُنَوَّى إنشاؤه) بفتح الميم وكسر الواو وياءٍ مشددة.

وأنت تقول: (هذا كلامٌ مَرَوِيٌّ) بفتح الميم وكسر الواو من (الرَوَاية). أما من (الرَيِّ) فإنك تقول: (هذا زرعٌ مَرَوِيٌّ) بضم الميم وفتح الواو من (أَرَوَاهُ) أو (مَرَوَى) بضم الميم وفتح الواو من (رَوَاهُ) بالتشديد.

١٤٢. الجحيم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٢)

(الجحيم) اسمٌ من أسماء (جهنم). و(جَهَنَّم) بفتح الجيم والهاء والنون المشددة اسمٌ لنار الآخرة. ومن الأئمة من يقول بعجمته هذا اللفظ لِمَجِيء ما يقاربه في العبرية والحبشية والفارسية، ومنهم من يقول بعروبيته لقولهم: (بئسَ جهنَّام) بكسر الجيم والهاء وتشديد النون بمعنى: بعيدة القعر. ومن هنا سُمِّيت نارُ الآخرة جَهَنَّم لِبعْدِ قعرها.

والمفتوح لغة هذيل، ويقال: فلان جادٌ مُجِدٌّ على اللغتين معاً).

ويأتي (جَدَّ) بمعنى آخر، تقول: (جَدَّ الشيءُ يَجِدُّ بالكسر جِدَّةً: صار جديداً) كما قال ابن القوطية.

ويقول الكتاب حيناً: (استجدَّ الشيءُ أو الأمنُ) إذا أصبح جديداً، يأتون بالفعل لازماً، وقد يقولون: (إنه مُسْتَجِدٌّ، وإنهم مُسْتَجِدُّون) بكسر الجيم، اسمُ فاعلٍ من (استجدَّ)، ولا وَجَهَ له، لأن الفعل متعدٌ ولم يأت لازماً^(١). ففي (اللسان): «(وَأَجَدَّهُ وَجَدَّهُ وَاسْتَجَدَّهُ: أَي صَيَّرَهُ جَدِيداً)». قال أبو جعفر الإسكافي في (نقض كتاب العثمانية): «(ومتى سَلِمَ الْمَلِكُ، أَمْكَنَ أَنْ يَبْقَى عَلَيْهِ مُلْكُهُ، وَإِنْ عَطِبَ جَيْشُهُ بِأَنْ يَسْتَجِدَّ جَيْشاً آخراً)».

١٤٤. جديد (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١)

تقول: (جَدَّ الشيءُ يَجِدُّ جِدَّةً) بكسر الجيم فيهما، كَعَفَّ يَعِفُّ عِفَّةً، إذا صار جديداً، وهو فعلٌ لازمٌ. (وجديد) هنا صفةٌ مشبهة، جاءت على (فَعِيل) بمعنى الفاعل. كما تقول: (جَدَّهُ يَجِدُّهُ) بالضم، كَرَدَّهُ يَرُدُّهُ، إذا قطعه، وهو فعلٌ متعدٌ. وتقول منه:

(١) جاء في (المصباح المنير): «(وَاسْتَجَدَّهُ: إِذَا أَخَذْتَهُ فَتَجَدَّدَ هُوَ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ اسْتَجَدَّ لَازِماً)». وفي العجم الوسيط: «(اسْتَجَدَّ الشيءُ: صار جديداً. واسْتَجَدَّ الشيءُ: اسْتَحْدَثَهُ وَصَيَّرَهُ جَدِيداً)». وقال أبو نواس:

حتى إذا المجلس استجد بهم غامضهم والكؤوس تُطرُدُ

أقول: إن مجيء اللفظ في لغات سامية يعني أنه من الألفاظ السامية المشتركة، ولا يَبْعُدُ على هذا كونه عربي الأصل. و(جهنم) ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، أو العَلَمِيَّة والعُجْمَة، وهي مؤنثة لا يجوز فيها التذكير.

أما (الجحيم) فإن الكتاب إذا استعملوه وصفوا به اليوم الحار فقالوا: (يومنا كالجحيم الملتهب) فيأتون بالجحيم مذكراً. وقد عاب هذا صاحب الأزهير، وحجَّته أن الجحيم لم ترد في التنزيل إلا مؤنثة ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ﴾ [التكوير ١٢]

أقول: أجاز الأئمة التذكير في الجحيم، كما حكاه ابن جنى، خلافاً لسائر أسماء جهنم، وذكر ذلك الأستاذ محمد الخضر التونسي في رسالته (الإمتاع).

ولذا قل: (الجحيمُ الملتهبُ أو الملتهبةُ)، فكلاهما صحيح.

١٤٣. جَدَّ واستجدَّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١١)

(الجَدَّ) بالكسر نقيضُ (الهَزَلُ)؛ تقول: (جَدَّ فلانٌ في الأمر يَجِدُّ) بالكسر و(يَجُدُّ) بالضم (جِداً) بكسر أوله فهو (جَادٌ)، كما في (اللسان). وفي (المصباح): «(الجَدُّ في الأمر بالفتح: الاجتهادُ، وهو مصدرٌ، يقال منه: جَدَّ يَجِدُّ من بابي ضَرَبَ وَقَتَلَ، والاسمُ: الجِدُّ بالكسر)». وتقول بمعناه: (أَجَدَّ فهو مُجِدٌّ) وقد أنكره المنذر. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «(وَجَدَّ في الأمر جيداً وأَجَدَّ: عَزَمَ)». وفي أمالي المرتضى (٤٩٣/١): «(وفي يَجِدُّ لغتان: يَجِدُّ بفتح الياء، وَيُجِدُّ بضمها،

١٤٥. جدير وخليق

(نشرت بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٣)

يقول الكتاب: (رأيت فلاناً جديراً بكلّ خير، أو جديراً بهذا المنصب)، على أن منهم من يقول: (رأيت فلاناً جديراً لكلّ خير، أو جديراً لهذا المنصب) بإدخال اللام على الشيء الذي يستحقه بدلاً من الباء، فهل يصح هذا؟ وهل يصح إلى ذلك قول الكتاب: (فلانٌ خليقٌ بكذا، وخليقٌ لكذا).

أقول: في المسألة أمور أهمها:

أولاً: في (الصاح): ((وفلانٌ جديرٌ بكذا، أي: خليقٌ، وأنت جديرٌ أن تفعل كذا، والجمع: جُدراءٌ وجديرون)). وفي (مفردات الراغب): ((وقد جَدُرَ بكذا فهو جدير، وما أُجْدِرُهُ بكذا وأُجْدِرَ به)).

ويتبين من هذا أن: (جَدُرَ) بضمّ الدال مثل كَرُمَ، وأن الصفة منه: (جديراً) على (فَعِيل) ككريم، وأنه يتعدى بالباء. أما قولهم: (وأنت جديرٌ أن تفعل كذا)، فقد حُذِفَ فيه الجارُّ قبل (أن) الخفيفة المصدرية، وحذِفَ الجارُّ قبل (أن) هذه وقبل (أن) المفتوحة مشددة ومخففة، مُطَرِّدٌ قياسيٌّ. وفي (الأساس) قال الزمخشري: ((ولقد جَدُرَ به، وما أُجْدِرُهُ بالخير، وهو أُجْدِرُ به))، وقال: ((وهو جديرٌ بكذا، وما كنت جديراً به)). فعَدَى الفعل والصفة بالباء أيضاً. ونحو من هذا في (المصباح): ((وهو جديرٌ بكذا، بمعنى: خليقٌ وحقيقٌ)).

ثانياً: جاء في كتب اللغة: (جديرٌ بكذا، وجديرٌ لكذا)، ومن ذلك ما جاء في (شرح ديوان الحماسة)

(جديد) بمعنى مجدود، أي مقطوع. وهو وصفٌ

حادثٌ جاء على (فَعِيل) بمعنى المفعول.

ويشكّل على الكتاب تأنيث (الجديد) الصفة

المشبهة بمعنى الحديث، و(الجديد) الصفة الحادثة

بمعنى المجدود أي المقطوع. فأنت تقول: (هذا عامٌ

جديدٌ، وهذه سنةٌ جديدةٌ)، لأن الأصل في الصفة

المشبهة أن تلحق بها التاء في التأنيث، و(هذه ملحفةٌ

جديد) أي قُطِعَتْ من الثوب؛ أي قريبةٌ عهدٍ القطع

منه. فلا تلحق التاء بجديد في التأنيث، لأن الغالب

في (فَعِيل) بمعنى المفعول إذا ذُكِرَ موصوفه أن تقول:

(هذه امرأةٌ قَتِيلٌ) بمعنى: قُتِلَتْ، أو (ذَبِيحٌ) بمعنى:

ذُبِحَتْ.

ويسأل الكتاب هل يصح قولك: (هذه سنةٌ جديدٌ)

بلا تاءٍ بمعنى حديثه، خلافاً للأصل، أو يصح قولك:

(هذه ملحفةٌ جديدةٌ) بمعنى مقطوعةٌ خلافاً للغالب؟

أقول: جاء هذا وذاك، كما في (المخصص ١٦/١٦)

لابن سيده. فأنت تقول: (هذه سنةٌ جديدٌ)، كما

تقول: (امرأةٌ صديقٌ) و(هند قريبٌ مني)، وتقول:

(ملحفةٌ جديدةٌ)، كما تقول: (أمةٌ عتيقةٌ) بمعنى

مُعْتَقَةٌ. والغالب فيهما: ملحفةٌ جديدٌ، وأمةٌ عتيقٌ.

وقد بحث العدناني هذا فذكر صحة (ملحفةٌ

جديدةٌ) بمعنى حديثه، وهو واضح، وفاته ذُكِرَ صحبةً

(ملحفةٌ جديدةٌ) بمعنى مقطوعة، كما فاته صحبةً

(سنةٌ جديدٌ) كما ذكرنا. ونصح بأن يُقصرَ معنى

(الجديد) على الحديث، فأبطل: (جَدَهُ) بمعنى:

قَطَعَهُ، وهو من العَجَبِ العاجب.

١٤٦. جُدْرَ والجُدْرِي

تقول: (جُدْرَ) و(جُدْرِي) بالتشديد، على المجهول فيهما، إذا ثار به (الجُدْرِي) بضم الجيم وفتح الدال، أو (الجُدْرِي) بفتحهما. وتقول من ذلك: (هو جُدْرِي ومُجْدورٌ ومُجْدِنٌ بَدالٍ مَفْتُوحَةٌ مُشَدَّدَةٌ.

أما قولهم: (جُدْرَ) بالتشديد والبناء للفاعل، و(الجُدْرِي) بسكون الدال، و(مُجْدِنٌ) بتشديد الدال المكسورة، بالبناء للفاعل، فهو لِحْنٌ شائع. (الأساس) و(اللسان).

١٤٧. جَدْرٌ وتَجْدُرُ

تقول: (جَدْرْتُ الشيءَ) إذا قَطَعْتَهُ، كما في (الأفعال) لابن القوطية، وتقول من ذلك: (انجَدْرَ) بمعنى انقطع. و(الجَدْرُ) اسماً، يُفْتَحُ أوله وقد يُكسَرُ، بمعنى الأصل؛ فأين اتصال المعنى بين هذا وبين (جَدْرَ) بمعنى قَطَعَ؟

أقول: إذا كان (الجَدْرُ) اسماً بمعنى الأصل، فمعنى (جَدْرُهُ): أَبْعَدُهُ عن أصله؛ ومن ذلك قولهم: (جَدْرْتُ الشيءَ) إذا استأصلته. ويأتي (جَدْرُهُ) بتشديد الذال بمعنى قَطَعَهُ أيضاً، و(المُجْدِرُ) بالتشديد على صيغة اسم المفعول هو القصير، كأنه قد قَطَعَ منه جزءٌ. ففي (الصحاح): «(الجَدْرُ): الأصل. وأصل كل شيءٍ جَدْرُهُ بالفتح عن الأصمعي، وجَدْرُهُ بالكسر عن أبي عمرو.. وجَدْرْتُ الشيءَ: استأصلته، ومنه المُجْدِرُ بتشديد الذال المفتوحة: القصير».

للمرزوقي (١٨٢): «جَدِيرٌ بكذا، وجَدِيرٌ لكذا، وجَدِيرٌ أن يسأل كذا، وقد جَدْرَ جَدَارَةً، وأجْدِرُ به أن يفعله». فقد عَدَى الصفة باللام كما عداها بالياء. والمرزوقي من علماء اللغة، وهو أبو علي أحمد بن محمد الحسن المرزوقي المتوفى (٤٢١ هـ). وعلى هذا يصح قول القائل: (رأيت فلاناً جديراً لكل خين)، كما يقوله الكتاب. وفي (اللسان): «هو جَدِيرٌ بكذا ولكذا؛ أي: خَلِيقٌ له».

ثالثاً: في العربية: (خَلَقَ به)، بضم اللام، بمعنى (جَدْرَ به). ففي (الأفعال) لابن القوطية: «(وخلَقَ الرجلُ بالشيءِ: صار خَلِيقاً به)». ولكن هل يتعدى (خَلَقَ) باللام كما يتعدى (جَدْرَ).

أقول: يتعدى (خَلَقَ) باللام كما يتعدى بالياء، شأنه شأن (جَدْرَ). ففي (الأساس): «(وهو خَلِيقٌ لكذا؛ كأنما خَلِقَ له وطَبِعَ عليه، وهم خُلُقَاءُ لذلك، وقد خَلَقَ خَلِيقَةً)». وفي (اللسان): «(ويقال: فلانٌ مَخْلُوقَةٌ لخير كقولك مَجْدَرَةٌ ومَحْرَاةٌ ومَقْمَنَةٌ، وفلانٌ خَلِيقٌ لكذا؛ أي: جَدِيرٌ به، وأنت خَلِيقٌ بذلك؛ أي: جَدِيرٌ، وقد خَلَقَ لذلك -بالضم- كأنه ممن يُقَدَّرُ فيه ذاك، وتُرَى فيه مَخاييلُهُ، وهذا الأمرُ مَخْلُوقَةٌ لك؛ أي: مَجْدَرَةٌ... وإنه لَخَلِيقٌ أن يفعل ذلك، وبأن يفعل ذلك، ولأن يفعل ذلك، ومن أن يفعل ذلك...».

ويتبين من هذا أنك تقول: (فلانٌ خَلِيقٌ بكذا ولكذا)، كما تقول: (فلانٌ جَدِيرٌ بكذا ولكذا)، وتقول: (فلانٌ خَلِيقٌ أن يفعل كذا)، كما تقول: (فلانٌ جَدِيرٌ أن يفعل كذا).

قَطَعَهُ عَرَضًا، ف (جِرْعُ الوادي) مُنْقَطَعُهُ، أي: حيث تَجْرَعُهُ، أي: تَقَطَّعُهُ.

وهناك: (الجِرْعُ) بضم الجيم، وقد تفتح، وبالزاي وهو المِحْوَرُ. ففي (القاموس): ((والجِرْعُ بالضم: المِحْوَرُ الذي تدور فيه المَحَالَةُ، ويُفْتَحُ))، والمَحَالَةُ بفتح الميم: الدولاب.

وهناك (الجِرْعُ) بفتح الجيم والزاي، وهو: الخوفُ والفِرْعُ؛ من: جَرَعَ الرجلُ جِرْعًا، كتعبٍ تَعَبًا، فهو: جِرْعٌ وجِرْوَعٌ.

ولذا قُلْ: (جِرْعُ الشجرة) بالذال وكسر الجيم، ولا تقل: (جِرْعُ الشجرة) بالزاي.

١٤٩. الجِرْحُ والقِرْحُ

(الجِرْحُ) بالضم، لا بالكسر. وهو بالفتح [الجِرْحُ] المصدر. أما (القِرْحُ) فهو بالفتح والضم لغتان. قال تعالى: ﴿إِنَّ يَمْسَسُكُمْ قِرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قِرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران ١٤٠]. وقد قرئ (قِرْحُ) بضم القاف أيضاً.

١٥٠. من جَرَأَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/١) لا شك أنه ليس في استطاعة المذيع أن يتوقف عند كلِّ لفظةٍ تشتهه عليه، وقد لا تعرِّضُ له في اللفظة شبهةً أصلاً لاستدراج العادة له إلى استعمالها. لكن ذلك لا يعفيه من أن يَسْتَثْبِتَ نفسه صواب ما يدور على لسانه. ذلك أن كلامَ المذيع تتلقاهُ الأذهان من غير تكبير ولا ارتياب، ويثبتُ في الأسماع، وتأخذ به

ويقول الكتاب حيناً: (ينبغي لهذه الخصلة أن تَتَجَدَّرَ في النفوس) أي: تتأصل فيكون لها جذرٌ فهل هذا صحيح؟
أقول: لا وجه لهذا في سماعٍ أو قياس؛ ف (جَدَّرَهُ) بمعنى قَطَّعَهُ، وجاء (أَجَدَّرَهُ) بهذا المعنى، و(جَدَّرَهُ) بالتشديد بمعنى قَطَّعَهُ، فإذا كان (تَأَصَّلَ) من: (أَصْلَهُ) إذا جَعَلَ له أصلاً، فكيف يكون (تَجَدَّرَ) بمعنى تَأَصَّلَ، إذا كان من (جَدَّرَهُ) بمعنى قَطَّعَهُ؟
والعرب تقول في هذا المعنى: (تَأَثَّلَ وتَأَصَّلَ) فهو: (مُؤَثَّلٌ ومُؤَصَّلٌ) و(أَثِيلٌ وأصِيلٌ).

١٤٨. الجِذْعُ والجِرْعُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٩)

(الجِذْعُ) للشجرة بكسر الجيم وسكون الذال: ساقها، ويجمعُ على: جُذوع وأجذاع. و(جِذْعُ الإنسان) جسمه عدا الرأس والأطراف. والكتاب يعرفون ذلك غالباً، ولكنهم يقولونه: (الجِذْعُ) بفتح الجيم أحياناً، وهو بجيم مكسورة، وقد يكتبونه بالزاي وهو بالذال.

ففي (الأساس): ((صَلِبَ في جِذْعِ نخلة - بكسر الجيم - وهي ساقها)). وفي (المصباح): ((الجِذْعُ بالكسر ساقُ النخلة.. والجمع: جُذوع وأجذاع)). وفي التنزيل: ﴿وَهَرِّيْ إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا حِينًا﴾ [مریم ٢٥].

أما (الجِرْعُ) بكسر الجيم وبالزاي لا بالذال، فإنه جانبُ الوادي ومُنْعَطَفُهُ. وهو من: جَرَعَ الوادي، إذا

الأقلامُ لثِقَةِ السامعين به، فيشيع بذلك الوهمُ ويزداد به الخطبُ.

من ذلك قولهم: (قد أصابه الإخفاقُ جرّاءَ إهماله) بنصب جرّاء. وفي العربية قولك: (تحملتُ المشاقُ من جرّائك) بفتح الجيم وتشديد الراء، أي: من أجلك، ولك أن تقول: (من جرّاك) بحذف الهمزة. والكتاب لا يُدخلون على (جرّاء) حرفَ الجر (من)، ولا وجهَ لحذفه في مثل هذا الموضع البتّة، ففي (اللسان): ((وَفَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ جَرِيرَتِكَ، وَمِنْ جَرّٰكِ، وَمِنْ جَرّٰكِ، أَي مِنْ أَجْلِكَ)).

وتبين بذلك أنك تقول: (من جريرتك)، و(من جرّاك) بغير همز، و(من جرّائك) بالهمز بمعنى: من أجلك. ولا بدّ في كل ذلك من حرف الجر. قال الشاعر:

أوينَ جرّاً بني أسدٍ غضبتُم

ولو شئتُم لكان لکم جوار

ومن جرّائنا صرتم عبيداً

لقوم بعدما وطئَ الخيارُ

أي وطئَ خيارُ الناس.

وفي الحديث [مسلم ٤٧٥١]: ((دخلت امرأة النار من

جرّاءِ هرّةٍ لها...)) أي: من أجلها.

وقد تُخفّف الراء مع بقاء الهمزة أو حذفها أيضاً،

كما في (الصحاح).

ولذا قلّ: (فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ جَرّٰكِ) بتشديد الراء

وقد تُخفّف، و(فَعَلْتُهُ مِنْ جَرّٰكِ) بتشديد الراء وقد

تُخفّف. فتأمل.

١٥١. جرّس

(نشرت بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٤)

(الجرّس) يسكون الراء، هو الصوت الخفيّ. ففي (الأساس): ((ما سمعنا له جرّساً ولا همّساً، وهما الخفيّ من الصوت)). وجاء (جرّس) بتشديد الراء وهو يأتي لعنيين:

الأول قولك: (فلانٌ مُجرّسٌ) بتشديد الراء المفتوحة؛ أي: مُحَنِّكٌ مُجرّبٌ، وهو مجازٌ كما في (الأساس). وفي حديث ناقة النبي ﷺ: ((وكانت ناقةً مُجرّسةً). قال صاحب (النهاية): ((أي مُجرّبةٌ مدرّبةٌ في الركوب والسير)).

والمعنى الثاني: (جرّس به) إذا شهّر به وندّد. ففي (الأساس): ((وجرّس بالقوم: صوّت بهم))، ((وسمّع به)) بتشديد الواو في (صوّت)، وتشديد الميم في (سمّع)، أي: أذاع عليه عيباً وشهّره وفضّحه.

لكن الكتاب يقولون: (جرّسه)، بمعنى فضّحه. ويلفظه العامة خطأً بالصاد فيقولون: (جرّسه). ولم أر (جرّسه) في المعاجم بهذا المعنى، ولكن أوردته الخفاجي في (شفاء الغليل) فقال: ((جرّسه إذا شهّره))، وأصله أن من يُشهّر يجعل في عنقه جرّسٌ ويركبُ مقلوباً، أي: وجهه من جهةٍ ذنبها، فجعله مشتقاً من (الجرّس) بفتح الراء؛ فهو إذن مولدٌ لا بأس به.

١٥٢. جرع وكرع

(نشرت بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٧)

تقول: (جرّعتُ الماءَ بالفتح (جرّعاً)، و(جرّعتُهُ) بالكسر، إذا شربته بملءِ فيك؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((جرّعتُ الماءَ بالفتح، وجرّعتُهُ بالكسر،

شَرِبْتُهُ بِرُغْبٍ))، والرُّغْبُ: الاتساع. وفي (المصباح):
 ((جَرَعْتُ الْمَاءَ جَرْعًا مِنْ بَابِ نَفَعٍ، وَجَرَعْتُ أَجْرَعُ مِنْ
 بَابِ تَعَبٍ، لُغَةٌ، وَهُوَ الْإِبْتِلَاعُ)).

و(الْجُرْعَةُ مِنَ الْمَاءِ) بِالضَّمِّ، كَاللَّقْمَةِ مِنَ الطَّعَامِ، وَهُوَ
 مَا يُجْرَعُ مَرَّةً وَاحِدَةً، كَمَا فِي (المصباح)، وَالْجَمْعُ:
 (جُرْعٌ)، مِثْلُ: غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ، أَيْ إِنْ (الْجُرْعَةُ) بِالضَّمِّ
 اسْمٌ لِمَقْدَارِ مَا يُجْرَعُ مَرَّةً وَاحِدَةً. وَفِي (النَّهَائِيَّةِ): ((فِي
 حَدِيثِ الْمُقَدَّادِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا بِهِ حَاجَةٌ إِلَى هَذِهِ
 الْجُرْعَةِ، تَرَوَى بَضْمَ الْجِيمِ وَفَتْحَهَا؛ فَالضَّمُّ: الْأَسْمُ
 مِنَ الشُّرْبِ الْيَسِيرِ، وَالْفَتْحُ: الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ مِنْهُ، وَالضَّمُّ
 أَشْبَهُ بِالْحَدِيثِ)).

وتقول: (اجْتَرَعْتُهُ وَتَجَرَعْتُهُ)؛ ففِي (الْأَسَاسِ):

((وَجَرَعْتُ الْمَاءَ وَاجْتَرَعْتُهُ بِمَرَّةٍ، وَتَجَرَعْتُهُ شَيْئًا بَعْدَ
 شَيْءٍ)). أَيْ إِنْ التَّجَرُّعُ هُوَ الشُّرْبُ قَلِيلًا قَلِيلًا، كَمَا
 يُشْرَبُ مَا لَا يُسَاقُ شُرْبُهُ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ
 صَدِيدٍ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم ١٦ و ١٧]،
 (الصَّدِيدُ): الْقَيْحُ الْمُخْتَلَطُ بِالْدَمِ، وَ(يَتَجَرَّعُهُ): يَبْتَلَعُهُ
 مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ لِمَرَاتِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ عَلَى سَبِيلِ
 الْمَجَازِ: (بَاتَ فُلَانٌ يَتَجَرَّعُ غُصَصَ الْكَرْبِ، وَيُعَالِجُ
 بُرْحَاءَ الْهَمُومِ)، وَالْبُرْحَاءُ بَضْمٌ فَفَتْحٌ: الشَّدَّةُ. وَقَوْلُهُمْ:
 (تَجَرَّعَ الْغَيْظَ) كَمَا فِي (الْأَسَاسِ) مِنْ قَبِيلِ الْمَجَازِ
 أَيْضًا.

وَيَسْتَعْمَلُ الْعَامَّةُ (كَرَعًا) أحيانًا بِمَعْنَى (جَرَعًا)،

فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء في اللغة (كرع)، لكن له موضعاً آخر؛

ذلك أن (الكرع) و(الكروع) هو شرب الماء بالضم بمدً

العُنُقُ مِنْ مَوْضِعِ الْمَاءِ دُونَ أَدَاةٍ. فَفِي (الصَّحَاحِ):
 ((وَكْرَعٌ فِي الْمَاءِ يَكْرَعُ كَرْوَعًا، إِذَا تَنَاوَلَهُ بِفِيهِ مِنْ
 مَوْضِعِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْرَبَ بِكَفِيهِ وَلَا بِإِنَاءٍ.. وَفِي لُغَةٍ
 أُخْرَى كَرَعٌ بِالْكَسْرِ يَكْرَعُ كَرْعًا)). فَتأمل.

١٥٣. جَزْرٌ وَالْجَزِيرَةُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٥)

تقول: (جَزَرَ الْمَاءُ جَزْرًا) مِنْ بَابِ قَتَلَ وَضَرَبَ،
 إِذَا انْحَسَرَ، وَهُوَ رُجُوعُهُ إِلَى خَلْفٍ وَمِنْهُ (الْجَزِيرَةُ)
 سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِانْحِسَارِ الْمَاءِ عَنْهَا، كَمَا فِي (المصباح).
 وَيَجْمَعُ الْكِتَابُ (الْجَزِيرَةَ) عَلَى (جَزَائِرٍ)، وَقَدْ
 يَجْمَعُونَهُ عَلَى (جُزْرٍ) أَيْضًا.

أقول: أَمَا جَمْعُ (الْجَزِيرَةَ) عَلَى (جَزَائِرٍ) فَهُوَ
 جَمْعٌ قِيَاسِيٌّ، لِأَنَّ (فِعَالًا) مَقْيِسٌ فِي جَمْعِ (فَعِيلَةٍ)
 اسْمًا، أَوْ صِفَةً لَا تَكُونُ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٍ.

وَأَمَا جَمْعُ (الْجَزِيرَةَ) عَلَى (جُزْرٍ) فَلَيْسَ جَمْعًا
 قِيَاسِيًّا، فَهُوَ مَرهُونٌ بِالسَّمَاعِ، وَلَمْ يُسْمَعْ. فَأَنْتَ
 تقول: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ وَصُحُفٌ، وَقَطِيفَةٌ وَقَطَائِفٌ
 وَقُطُوفٌ، وَسَفِينَةٌ وَسَفَائِنٌ وَسُفُنٌ، وَمَدِينَةٌ وَمَدَائِنٌ
 وَمُدُنٌ، وَلَكِنَّكَ لَا تقولُ إِلَّا جَزِيرَةً وَجَزَائِرَ، إِذْ لَمْ
 يُسْمَعْ فِي جَمْعِهَا (جُزْرٍ). وَإِنَّمَا جَاءَ (جُزْرٍ) جَمْعَ
 (جَزْوَرٍ) بِفَتْحِ الْجِيمِ، عَلَى الْقِيَاسِ. فَفِي (المصباح):
 ((وَالْجَزْوَرُ مِنَ الْإِبِلِ خَاصَّةً يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى،
 وَالْجَمْعُ: جُزْرٌ)).

ولذا قل: (جَزِيرَةُ وَجَزَائِرٍ)، وَلَا تَقُلْ: (جَزِيرَةُ

وَجُزْرٍ).

١٥٤. الجزم في المضارع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢١)

لا شك أن الأصل في تجديد النحو أن يُعَوَّل فيه على المعاني، هذه المعاني التي فُصِلَتْ عن علم النحو عند المتأخرين، فأُفردت بعلم من علوم البلاغة هو: علم المعاني. وأصبح النحو بعد هذا الفصل صناعةً للإعراب يُهْتَدَى به إلى ما يُتَّخَذُ شكلاً للفظ، فيُدرَس بعيداً عن تلك المعاني، ولا يُوصَلُ بها لِيُستعان به على إدراكها. وها نحن أولاء نوجز الكلام في (الجزم) على أساس من هذا التجديد:

أولاً: (الجزم) معناه القطع، ويكون بحذف حركة آخر المضارع إذا كان الفعل صحيحاً، كقولك: (لا تكتب)، أو حذف حرف العلة من آخره إذا كان معتلاً كقولك: (لا ترم).

ثانياً: يتحقق الجزم بواحد من المعاني الآتية: معنى المضي، ومعنى الطلب، ومعنى الشرط، وما هو في حكمه.

١- معنى المضي: يتحقق المضي بدخول (لم) و(لما) على المضارع. فهما أداتان تقلبان معنى المضارع إلى معنى الماضي. كقولك: (لم يكتب) فإنه نفيٌ لقولك (قد كتَب).

٢- معنى الطلب: ويكون بدخول (لام الأمر) المكسورة على المضارع؛ كقولك: (ليكتب محمد)، أو بدخول (لا) الناهية كقولك: (لا تكتب). وهاتان الأداتان تنقلان الفعل المضارع إلى معنى فعل الأمر. ومن ثم عُوْمِلَ المضارعُ معاملةً الأمر، فجزم

كما بُنِيَ الأمرُ على السكون.

٣- معنى الشرط: أسلوبُ الشرط مختلفٌ عن أيِّ أسلوبٍ يتصرف فيه الفعل. فالفعلُ في جملة الشرط معلقُ الحدوث. ففي قولك: (إن تكتب أكتب) يُعَلَّقُ قيامُك بالكتابة على قيام المخاطب بها. فأنت لم تكتب، والمخاطب لم يكتب. وإنما تعلقت كتابتك على كتابته بأداة الشرط، ومن ثم لم يستحقَّ فعلُ الشرط الرفع ولا النصب لنقص في دلالته، وإنما استحقَّ الجزم. وفعلُ الشرط لا يُفيد معنى الخبر ولا الإنشاء، وكذلك جوابُ الشرط. هذا وإذا كان فعلُ الشرط ماضياً كان الرفعُ في فعل الجواب أولى وأرجح؛ تقول: (إن أتاني خالد أقوم بحقه)، ذلك أن فعل الجواب تعلَّقَ بفعل ماضٍ هو في حكم الفعل المحقق الوقوع.

٤- ما هو في حكم الشرط: إذا كان الفعلُ في جواب الطلب؛ كان في حكم الفعل في جواب الشرط. كقولك في جواب الأمر: (زُرني أزرُك)، وجواب النهي: (لا تفعل يكن خيراً لك)، وجواب الاستفهام: (أين دارك أزرُك)، وجواب الدعاء: (ربِّ وفقني أطعك). ففعل الجواب معلقٌ معناه بمعنى الطلب؛ فهو ناقصُ الدلالة، ومن ثم استحقَّ الجزم كما استحقَّه جوابُ الشرط. وفي هذا بيان.

١٥٥. جَزَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٥)

في اللغة: (جَزَاهُ جَزَاءً، وَجَزَاةً مُجَازاةً بِفَعْلِهِ

١٥٦. جزى وأجزأ واجتزأ وتجزأ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٩)

تقول: (جَزَى هذا عن هذا جَزَاءً) إذا كفى وأغنى، فالجَزَاءُ هنا العَنَاءُ والكفاية، وفي التنزيل: ﴿لَا تُجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة ٤٨ و ١٢٣].
ويأتي (أجزأ) الرباعي المهموز بمعنى (جَزَى) أيضاً. تقول: (أجزأني كذا) أي: أغناني وكفاني. ففسي (الأساس): ((وأجزأني كذا: كفاني، وهذا مُجَزَى بالهمز)).

وقرئ قوله تعالى: ﴿لَا تُجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾: ﴿لَا تُجْزَى...﴾ بضم أوله وهمز آخره من (أجزأ)، وشاع على ألسنة الفقهاء أيضاً: (أجزى) بمعنى (أجزأ) بالهمز؛ أي: كفى، بتسهيل الهمزة المتطرفة.

ويقول العرب (اجتزأ) بالهمزة بمعنى اكتفى أيضاً. وفي كلام الكتاب قولهم: (وها أنذا أجتزئ خلاصةً للمقال) فيعدون (اجتزأ) بنفسه، يقيسونه على (اقتطع). وليس الأمر كذلك. ف (اجتزأ) فعلٌ لازمٌ يتعدى بالحرف كما يتعدى (اكتفى)؛ فالصواب أن يقال: (وها أنذا أجتزئ بخلاصة) أي: أكتفي.

ومثل (اجتزأ): (تَجَزَّأ) بتشديد الزاي، وكذلك (جَزَأ) بالتخفيف. ففسي (الأساس): ((جَزَأْتُ الماشية بالرُّطْبِ عن الماء، واجتَزَأْتُ وتَجَزَّأْتُ.. وقد اجتَزَأْتُ بالقليل عن الكثير وتَجَزَّأْتُ، وهو من الجزء)).
(والرُّطْبُ) وزانٌ (قُفْلٌ): المرعى الأخضر.

وعلى فعله). وقد جاءت تعدية الفعلين في التنزيل بالياء وحدها، وكذلك في الحديث، و(الصحاح)، و(أفعال ابن القوطية)، و(مفردات الراغب)، و(المصباح)، وسواها. ولم يمنع هذا من صحة تعديتهما بـ (على). ففي (كليب ودمنة): ((فنجزيه على ما كان منه)) و((أجازيك على إحسانك)). وفي (النهاية) حول حديث (الصوم لي وأنا أجزى به): ((ففيهم حصّ الصوم والجزء عليه، بنفسه عز وجل)). فثبت بذلك أنهما يتعديان بالحرفين جميعاً.

وقد بحث العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة) معنى (جَزَى وجَزَى) ولم يستطرق إلى تعديتهما فقال: أياتي الفعلان للثواب والعقاب، أم يقتصر كلُّ منهما، على الثواب، أو العقاب؟ قال العدناني: إن (جَزَى) قد أتى في التنزيل للثواب ثلاثين مرة، وللعقاب تسعاً وعشرين مرة. فاستنبط أنه جائزٌ فيهما جميعاً. وقال: إن (جَزَى) قد أتى في التنزيل للعقاب مرة واحدة، ولم يأت للثواب، لكن المعاجم قد جاءت باستعماله للثواب أيضاً.

أقول: ليس هذا هو سبيل الحكم في الأمر والقطع به، وإنما سبيله أن نبيّن معنى الفعل في الأصل. ففي (مفردات الراغب): ((والجزء: ما فيه الكفاية من المقابلة؛ إن خيراً فخير، وإن شراً فشر))، وقال في موضع آخر: ((المجازاة هي المكافأة، وهي المقابلة)). وما دام أصلُ المعنى في الفعلين هو المقابلة، فاستعمالهما جازٍ في الثواب والعقاب جميعاً، وعلى هذا (التهذيب) و(المختار) و(اللسان) و(التاج) وسواها. فتأمل.

١٥٧. الجسر وجسر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٠)

(الجسر) بفتح الجيم وكسرهما: ما يُعْبَرُ عليه، وجمعُه: (جُسُورٌ وأَجْسُرٌ)، كما في (القاموس). ويشتق من ذلك قولك: (جَسَرَ يَجْسُرُ)، و(اجْتَسَرَ يَجْتَسِرُ) ومعناها: (عَبَرَ). ففي (الأساس): «(وجسرت الركابُ المفازةَ واجتسرتها: عبرتها عبورَ الجسر.. واجتسرت السفينةُ البحرَ: عبّرته)». والركاب: الإبلُ، واحدها: الرَّاحِلَةُ من غير لفظها.

ويقول الكتاب حيناً: (لا بد من جسر الهوة بين الفريقين)، فهل هذا صحيح؟

أقول: يُشترط فيما يُجسَرُ، أن يُركَبَ كما يُركَبُ الجسر، فيُتخذُ مَجَازَةً للعبور، وليست الهوة كذلك. وقد استُعيِرَ لفظُ (الجسر) في الأصل من الناقة. ففي (الكامل) للمبرد: «(والجسر مأخوذٌ من الناقة الكبيرة؛ يقال لها: الجسر)».

فكلامُ الكتاب على هذا غيرُ صحيح؛ ولو قالوا: (لا بد من ردم الهوة) لاستقام المعنى والتركيب. وردَمَ الثُّلْمَةُ: سدّها.

١٥٨. تجشأ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٦)

في كلام بعض الكتاب قولهم: (استراح المريضُ بعد أن تدشّى) ويقصدون بـ (التدشّي) بشين مشددة تنفسُ المعدة بإخراج الهواء من الفم بعد حصول الشّيع. و(التدشّي) أو (التدشؤ) كلمةٌ عاميةٌ لا أصل لها في العربية. وإنما يقال في معناها (تجشأ) بتثديد

الشرين، وهو إخراجُ (الجشاء) بضم الجيم - أي الهواء - من الفم.

وفي كلامهم: (تشرّدقَ الطفلُ بالماء) إذا اعترض الماءُ في حلقه، وهي كلمةٌ عاميةٌ أيضاً. والصواب: (شَرِقَ الطفلُ بالماء). ففي (المصباح): «(شَرِقَ بريقه شَرِقاً فهو شَرِقٌ، من باب تَعِبَ)». و(شَرِقَ بالماء) كغصّ بالطعام، وجَرَضَ بالريق، وشجّيَ بالعظم. ولذا قُل: (تجشأ المريضُ فاستراح)، لا: (تدشّى)، و(شَرِقَ خالداً بالماء)، و(غصّ بالطعام)، و(جَرَضَ بريقه)، و(شجّيَ بالعظم) إذا اعترض العظم في حلقه.

١٥٩. جفوتُه، لا: جفَيْتُه، وهَجَوْتُه،

لا: هَجَيْتُه (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦)

(الجفاء) مجازاً: البُعدُ والانقباضُ والإعراض. تقول: (جَفَوْتُ عنه) إذا بعدت وانقبضت، و(جفوتُه) إذا أعرضت عنه، فالفعل لازمٌ ومتعدّ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «(جَفَا الشيءُ عن الشيء: لم يَسْتَقِرَّ عليه، وجَفَوْتُهُ جَفَوَةً بكسر الجيم وفتحها: أطرحته وأبعدته)». وفي (المصباح): «(جَفَا السَّرَجُ عن ظهر الفرس يَجْفُو جَفَاءً: ارتفع.. وجَفَوْتُ الرجلَ أَجْفُوهُ: أعرضتُ عنه وأطردته)». وفي (التاج): «(وجفأ جَنَبُهُ عن الفرس: نبا عنه ولم يطمئنَّ عليه.. والجفاء: البُعد عن الشيء، وجفأه إذا بعد عنه)». وتقول: (جفأ على الأمر إذا ثقل). ففي (التاج): «(قال ابن سيده: وجفأ الشيءُ عليه: ثقل، ولمّا كان في معناه، وكان ثقل

يتعدى بـ (على) عَدَّوهُ بـ (على) أيضاً)).

على أن الكتاب يقولون حيناً: (جَفَيْتُهُ) بالياء، فهل لهذا وجه؟

أقول: (جفاه) إذا أَعْرَضَ عنه أو أَبْعَدَهُ فعلٌ واوياً لا يائي، ولذا يُخْطِئُ الكتابُ في قولهم: (جَفَيْتُهُ)، والصحيح: (جَفَوْتُهُ)، ففي (إصلاح المنطق) لابن السكيت: ((يقال: جَفَوْتُهُ فهو مَجْفُوٌّ، ولا يقال: جَفَيْتُهُ))، ونحو من ذلك في (الصحاح): تقول: (جَفَوْتَهُ فهو مَجْفُوٌّ) بفتح الميم وضم الفاء وتشديد الواو. ففي (الأساس): ((الأدب صناعةٌ مَجْفُوٌّ أهلُها)).

هذا هو القياس، وقد سمع في اسم المفعول (مَجْفِيٌّ) بفتح الميم وكسر الفاء وتشديد الياء على غير قياس. ويوهم هذا أن الفعلَ معتلاً الآخر بالياء، وليس كذلك. وقال الفراء في تعليقه إنه بُنِيَ على (جُفِيٍّ) المبني

للمجهول، بضم الجيم وكسر الفاء، فقيل: فلست بالجافي ولا المَجْفِيٍّ، كما قيل: لست بالعادي ولا المَعْدِيٍّ عليه، من عدا عليه يَعْدُو. ويقول بعض الأدباء: (هَجَيْتُ فلاناً) إذا ذمته شعراً. والصحيح:

(هَجَوْتُهُ هَجَوْاً وهجاءً)، فالمدوموم (مَهَجَوْ).

ولذا قُلْ: (جَفَوْتُهُ) لا (جَفَيْتُهُ)، واسم المفعول (مَجْفُوٌّ) على القياس، و(مَجْفِيٌّ) على الشذوذ.

١٦٠. أُصِيبَ بِجَلْطَةٍ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٥)

إذا شاء الكتابُ أن يُعْبِرُوا عن إصابة مريضٍ بتخثر دمه، قالوا: (أُصِيبَ بِالْجَلْطَةِ) بفتح الجيم، والصواب أن يقولوا: (أُصِيبَ بِالْجَلْطَةِ) بضم الجيم.

فـ (الْجَلْطَةُ) بضم الجيم: الْجِرْعَةُ الخائثة من اللبن الرائب. وقد تَوَسَّعَ فيه الْمُحَدَّثُونَ فأطلقوا (الْجَلْطَةَ) مجازاً على الجرعة من الدم إذا تخثر، واشتقوا منها (تَجَلَّطَ) الدمُ إذا تَخَثَّرَ. وهو تصرفٌ لا بأس به، ما دام قد رُدَّ إلى أصل، وكانت الحاجة تدعو إليه.

وفي العربية (الدُّبْحَةُ) بضم الذال لمثل ذلك، ويجوز في الباء التحريك والتسكين، كما يجوز كسرُ الذال؛ ففي (الأساس): ((وأصابته الدُّبْحَةُ، وهي داءٌ في حَلْقِهِ)). وفي (النهاية): ((الدُّبْحَةُ بفتح الباء وقد تُسَكَّنُ، وَجَعٌ يَعْرضُ للحلق، من الدم. وقيل هي قَرَحَةٌ تظهر فيه فينسدُ معها وينقطع النفس فيقتل)). وفي (الإفصاح ٥٠٣): ((الدُّبْحَةُ بالضم والدُّبْحَةُ بالكسر، والدُّبَّاح بالضم، والدُّبَّاح بالكسر: دَمٌ يَخْنُقُ فيقتل)).

ومما جاء وأوله الضمُّ من الأدوية: (البُحَّة) بتشديد الحاء، و(العُدْرَةُ) في الحلق، و(السُّعْلَةُ) في الصوت، و(الحُبْسَةُ) و(اللُّكْنَةُ) في اللسان، و(الحُرْقَةُ) في البول وغيره، كله بالضم.

هذا وقولُ الكتاب: (جَلَّطَ) بالتخفيف، و(جَلَّطَ) بالتضعيف إذا كذب، صحيحٌ. وقولُ العامة: (مُشَلَّطَ) بالشين وتشديد اللام مُحَرَّفٌ من (مُجَلَّطَ)، كثير الكذب.

١٦١. الْجَمْرُ وَجَمْرٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣)

(الْجَمْرَةُ) هي الحصاة، والجمع (جَمَرَاتٌ) بفتحيتين، و(جمان) بكسر الجيم. ففي (القاموس):

بالجيم بدلاً من الهمزة.. والخاصة ينطقون بالجيم قافاً ظائنين أن العامة أبدلوها همزة، وهو خطأ.. وكثير من سكان الأرياف ينطقون بها صحيحة بالجيم، فيقولون: التجمير، وخبزٌ مُجَمَّرٌ. والقول ما قال فتأمل.

١٦٢. الجمرک

(من كتاب: لغة العرب)

(الجمرك) أو (الكمرك) بكاف فارسية، لفظٌ تركي. ومعناه: ما يؤخذ على البضائع الداخلة أو الخارجة من المال، والموضع الذي يتخذ لذلك. وهم يقولون: (جمرك البضاعة) أي: أخذ أو دفع عليها (الجمرك)، كما يقولون: (بضاعةٌ مُجمَرَكَةٌ).

وأفضل ما يُسمى به ما يُجَبى من المال في مثل هذه الحال: (المكس)، وهو مصدر (مكس يمكس مكساً) إذا جبي مالاً. ويمكن أن يُسمى الموضع المتخذ لذلك (الممكس)، وهو اسم المكان من (مكس). وقد كان يُسمى في دواوين الخلفاء (المرد)، وهو لا بأس به أيضاً. ف (المكس) ما يأخذه (الماكس)، أو (المكاس)، أو (صاحب المكس)، الذي يجبي (المكس)، وقد كانت تُسمى الدراهم التي تؤخذ من بائع السلع في أسواق الجاهلية (المكس)، كما جاء في (اللسان). وجاء فيه قول الشاعر [الجاهلي جابر بن حنيّ التغلبي]:

وفي كل أسواق العراق إتاوةٌ

وفي كل ما باع امرؤُ مكسُ درهم

والإتاوة: الخراج، والمكس: ما يأخذه العشار، والعشار: مُستوفي العشر؛ أي ما يعادل عُشر

(الجمرة: الحصة، وواحدة جمرات المناسك). وفي (النهاية): «الاستجمار: التمسح بالجمار، وهي الأحجار الصغار، ومنه سُميت جمار الحج للحصى التي يُرمى بها». و(الجمرة) كذلك: النار المتقدة، والجمع (الجمر) بفتح فسكون، ويُجمع قياساً على (الجمرات) أيضاً بفتحيتين.

واعتماد العرب أن يشتقوا من أسماء الأعيان، فقالوا: (أجمرت النارُ مُجمَراً) بكسر الميم الأولى وضمها إذا هيأت الجمر، و(أجمرت الثوبَ وجمرتُه) بالتشديد إذا بحرته بالطيب، كما في (اللسان). وفي (النهاية): «(إذا أجمرت الملبت فجمروه ثلاثاً، أي: إذا بحرتموه بالطيب، يقال: ثوبٌ مُجمَرٌ بالتخفيف، ومُجمَرٌ بالتشديد، وأجمرت الثوبَ وجمرتُه إذا بحرته بالطيب. والذي يتولى ذلك مُجبرٌ بالتخفيف ومُجمَرٌ بالتشديد)» على صيغة اسم الفاعل.

وتقول: (جمرت الخبزَ بالتشديد، إذا وضعته على الجمر لتقده وتبالغ في شيبه، والعامة تقول: (أمر الخبزَ بالهمز حيناً، و(قمر الخبزَ بالقاف حيناً آخر، وهما عاميتان، وصوابُهُما: (جمَر الخبزَ بالجيم، من الجمر. وجاء لناقد في كلمة يومية قوله: (قطعة اللحم مثلاً تقلبها في القلي حمساً وتقميراً)، فأتى بلفظ (التقمير) وهو عامي، كما رأيت، وصوابه (التجمير) بالجيم لا بالقاف. وأضاف الناقد: (فرغيفُ الخبزِ المُقمَس، وصوابه (المجمس).

وجاء في كتاب (أصول الكلمات العامية): «(يقولون أمر الخبز إذا وضعه على النار لتقديده. أصله: جمَر،

و(القاموس) و(التاج)، وذكره المطرزي في (المغرب) وأجازه. وجاء في (رسائل البديع): «(فيعجبنى الالتقاء بك والاجتماع معك)». وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: «(فرفعت الأطماع من عودهم والاجتماع معهم)». فتأمل.

١٦٤. استجمع

في كلام الكتاب قولهم: (استجمع المجاهدون قواهم وانقضوا على العدو)، وقولهم: (استجمع فلان شروط العمل). و(استجمع) في كلا القولين فعلٌ متعدٌ. فهل في ذلك ما يُعاب؟

أقول: إذا عدنا إلى المعاجم، وجدنا أن (استجمع) فعلٌ لازم. ففي (الأساس): «(واستجمع لفلان أمره).. واستجمع السيل.. واستجمع الوادي: إذا لم يَبْقَ منه موضعٌ إلاّ سأل. واستجمع القوم: ذهبوا كلهم)». وفي (اللسان): «(واستجمع الوادي.. واستجمع القوم.. واستجمعت للمرء أسوره)». ونحو ذلك في (التاج) إذ قال: «(وكذلك تجمع واستجمع واستجمعت له أمره.. واستجمعوا لهم: تشددوا لقتالهم)». وهكذا سائر النصوص. فثبت بذلك أن الفعل بمعنى تجمع، وكلاهما (أي: استجمع وتجمع) فعلٌ لازم.

وقد بحث هذا مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين عام ١٩٧٧ وانتهى إلى إقراره فقال: «(إن اللفظ يمكن قبوله على أساس أن السين والتاء فيه للطلب المجازي أو التقديري؛ فكان فلاناً يستدعي أفكاره أو قواه لتجمع. وقد أثبت فريقٌ من

المحصل، أو عشر المال في التجارات. وقد كان (المكس) شائعاً في الدواوين السورية وبعض البلدان العربية. واستعماله بهذا المعنى في دواوين الخلفاء قديم؛ ففي (مفاتيح العلوم) للإمام الخوارزمي: «(المكس: ضريبة تؤخذ من التجار في المراسد)».

وعلى هذا تقول: (هذه مصلحة الكوس)، لا (مصلحة الجمارك). و(هذه بضاعة مكموسة)، لا (مجمركة).

١٦٣. اجتمع معه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٦)
جاء في محاضرة لأستاذ جليل، أن المذيعين إذا استعملوا (اجتمع) قالوا: (اجتمع خالدٌ مع صالح)، والصواب أن يقولوا: (اجتمع خالدٌ وصالح). فما الرأي في ذلك؟

أقول: الخلاف في هذا قديم، إذ أنكر الحريري في كتابه (درّة الغواص) اجتمع معه، فقال: «(ويقولون: اجتمع فلان مع فلان.. والصواب.. اجتمع فلان وفلان، لأن لفظاً (اجتمع) على وزن (افتعل)، وما كان أيضاً على وزن تفاعل.. يقتضي وقوع الفعل من أكثر من واحد، فمتى أسند إلى أحد الفاعلين لزم أن يُعطفَ عليه الآخر بالواو)». ورد الخفاجي في شرحه فقال: «(لا يمتنع في قياس العربية أن يقال: اجتمع زيدٌ مع عمرو. وعندني أنه لا بأس بقولك: (اجتمع معه)، إذ جاء في (الصحاح): وجامعته على أمر كذا، أي: اجتمع معه)». وقد حكى ذلك (اللسان)

كبار النحاة أن الطلب يكون بهذا المعنى.. كما أن دلالة السين والتاء على الطلب قياسية في قرارات المجمع».

أقول لا بأس عندي بما خلص إليه المجمع القاهري. فقد جاء في كتاب (حجج النبوة) للجاحظ قوله: «ولا بد من استجماع الأصول ومن استيفاء الفروع.. ومن حَسَمَ كلَّ خاطر، وقَمَعَ كلَّ ناجم، وصَرَفَ كلَّ هاجس، ودَفَعَ كلَّ شاغل / ١٤٧ للسندوي». فقد جاء (استجماع)، وتلاه (استيفاء.. وحسم.. وقمع وصرف ودفع) وكلها مصادر لأفعال متعدية، فأوحى ذلك باحتمال تعدية (استجمع).

ولذا قل: (استجمع المجاهدون قواهم) أو (استجمعت للمجاهدين قواهم) أي تجمعت؛ فلكل منهما وجه مقبول.

١٦٥. الجمع

(نشرت بتاريخ ١٥/٩/١٩٨٨)

الجمعُ جمعان: جمعُ سالمٍ وجمعُ مكسّرٍ؛ أما الجمعُ السالم -ويُسمى جمعُ السّلامة وجمعُ التصحيح أيضاً- فهو ما سلّمَ بناءً مفردِهِ عند جمعه كقولك: (هذا عالمٌ وهؤلاء عالمون)، ولا بدّ من تقدير العاملين، لأن العاملين هم يعولُ الوطن في الإنتاج). وهكذا يستمُّ الجمعُ السالم أو جمعُ السلامة أو التصحيح، إذا كان مذكراً بزيادة واوٍ ونونٍ في حالة الرفع، وياؤه ونونٍ في حالة النصب والجر.

أما الجمعُ المكسّر أو جمعُ التكسير؛ فهو ما تغيّر بناءً مفردِهِ عند الجمع كقولك: (هذا كتابٌ) وهذه

كُتُبٌ)، و(هذه آنسةٌ) و(هؤلاء أوانسٌ).

ويُشكّلُ على الكتاب حيناً قولهم: (تُجمعُ صفةُ المذكر العاقل جمعَ مذكرٍ سالمٍ) ويأتون بالصفة (سالمٍ) مجرورةً على أنها صفةٌ (مذكرٌ) المجرور. وليس هذا صحيحاً، لأن لفظ (سالمٍ) إنما هو صفةٌ للجمع لا للمذكر. فالصحيح قولك: (تُجمعُ الصفةُ جمعَ مذكرٍ سالمٍ)، ف (جمع) منصوبٌ على المصدرية (وسالمًا) صفةٌ له.

وجاء في كلمةٍ يوميةٍ لناقدٍ قوله: (اللفظةُ (سالمٍ) تُعربُ صفةً للجمع أو للمذكر، والأحسنُ إعرابُها صفةً للمذكر فتتبع حركةً موصوفها).

أقول: لا وَجْهَ البتّةُ لإعراب (سالمٍ) صفةً للمذكر؛ ذلك أنه صفةٌ للجمع كما بيّناه في تعريف الجمع. ففي (جامع دروس اللغة العربية) للغلاييني قوله: «(فجمعُ المذكرِ السالمِ) برفع (السالم) لا بجرّه لأنه صفةٌ ل (جمع) وهو مرفوع. وقد تكرر ذلك في الكتاب. وفي كتاب (شذا العرف في فن الصرف) للشيخ الحملاوي: «(ويستثنى من ذلك: (فَعَلَاءُ مؤنثُ أفعالٍ) و(فَعَلَى مؤنثُ فَعْلانٍ) فلا يُجمعان هذا الجمعُ، كما لا يُجمعُ مذكرهما جمعَ مذكرٍ سالمٍ). فأتى بلفظة (سالمًا) منصوبةً، لأنها صفةٌ ل (جمع) وهو مصدرٌ منصوب. ولو كانت صفةً ل (مذكر) لأتت مجرورةً لأنه مضاف إليه. فتأمل.

١٦٦. استجم

(نشرت بتاريخ ١٢/١/١٩٨٤)

في اللغة: (جم الشيء) إذا تجمّع فكثُر، فهو

١٦٧. الجنان

(الجنان) للقلب بفتح الجيم، لا بكسرها. قال ابن منظور في (اللسان): «والجنان بالفتح للقلب، لاستتاره في الصدر. وقيل: لوغية الأشياء وجمعها لها، وقيل: الجنان روع القلب، وذلك أذهب في الخفاء، وربما سمي الروح جنانا لأن الجسم يجنُّه» أي: يواريه. وجنن الليل: سواده، وجنن الناس: دهماؤهم. والجنان: ثوب يوارى الجسد، كله بالفتح كما في (الصاح).

١٦٨. الجهد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢٤)

تقول: (جهد فلان في الأمر) إذا جد فيه؛ أي: طلبه حتى بلغ الغاية في طلبه، والمصدر: (الجهد) بفتح أوله، ففي (المصباح): «الجهد بالفتح لا غير: النهاية والغاية، وهو مصدر من: جهد في الأمر جهداً من باب نفع، إذا طلب حتى بلغ غايته في الطلب». والكتاب يعرفون ذلك غالباً، لكن قد يفوتهم أمران: الأول: أنهم يقولون: (بذل فلان جهداً طاقته)، ولا وجه لتعبيرهم هذا، لأن (الجهد) هو الطاقة نفسها؛ ففي (المصباح): «الجهد بالضم... والجهد بالفتح: الوسع والطاقة، وقيل: المضموم الطاقة، والمفتوح المشقة». ولذا كان الصواب أن يقال: (بذل فلان جهده) أو (بذل فلان طاقته). وتقول في هذا المعنى: (استفرغ وسعته، واستنفد طاقته، وبذل طوقه أو مجهوده).

(جَمَّ) أي: مُتَجَمَّعٌ كثير. ففي (المصباح): «جَمَّ الشيءُ جَمًّا - من باب ضَرَبَ - كَثُرَ فهو: جَمٌّ، تَسْمِيَةٌ بالمصدر، ومالُ جَمٍّ؛ أي: كثير».

ومن المجاز قولهم: (جَمَّ فلان) إذا استراح؛ فكأنه جمع بعضه إلى بعض. و(أَجَمَّتْ نَفْسِي) إذا أَرَحَتْهَا. ففي (الصاح): «جَمَّ الفرسُ جَمًّا وجَمَاماً إذا ذهب إعياءه.. ويقال: أَجَمَّ نَفْسَكَ يوماً أو يومين» أي أَرَحَهَا. وفي حديث طلحة: «... دُونَكهَا فَإِنهَا تُجَمُّ الفؤادَ، أي تُرِيحُهُ، وقيل: تجمعه وتُكْمَلُ صلاحَهُ ونشاطَهُ»، كما ذكر ابن الأثير. و(الجَمَامُ): الراحة، كما في (المفردات).

وقلما يستعمل الكتابُ (جَمَّ) و(أَجَمَّ)، لكنهم يستعملون (استجم) فيقولون: (استجم فلان) إذا نشد الراحة، والفعلُ لديهم لازمٌ، وقولهم صحيح؛ ففي (الصاح): «واستجم الفرسُ والبئرُ؛ أي جَمَّ»، و(جَمَّ الفرسُ إذا ذهب إعياءه) أي تعب. ف(الاستجمام) كـ (الجَمَّ) بمعنى التجمُّع في الأصل، وبمعنى الاستراحة مجازاً.

ويستعمله العربُ متعدياً أيضاً؛ ففي (الصاح): «ويقال إنسي لأستجم قلبي بشيءٍ من اللهو لأقوى به على الحق». وقال أبو الدرداء رحمه الله: «إني لأستجم نفسي بالشيء من الباطل ليكون أقوى لها على الحق» كما ذكره المبرد في (الكامل).

ولذا قل: (جَمَّ الرجلُ واستجم) إذا طلب الراحة، و(أَجَمَّتْهُ) و(استجممتُهُ) إذا أَرَحَتْهُ.

أصابنا عَطَشٌ فَجَهَشْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وكذلك الإجهاش)).

ولذا قُلْ: (اشتدَّ بكاءُ الصبيِّ)، و(بَكَى أشدَّ بكاءً وأحْرَّ بكاءً)، و(استرسلَ في البكاء)، و(استسلم للعبْرَةِ). ولا تقل: (أجهشَ بالبكاء)

١٧٠. جواب الطلب (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٩)

إذا وقع المضارع في جواب الطلب جُزم كما يُجزم في جواب الشرط. ويكون الطلبُ أمراً كقولك: (أعطني أعطيك)، والتقدير: (إن تُعطيني، أعطيك)، أو يكون نهياً كقولك: (لا تفعل، يَكُنْ خيراً لك)، والتقدير: (إن لم تفعل، يَكُنْ خيراً لك). كما يكون استفهاماً أو عرضاً أو تمنياً... ولكن هل يُجزم المضارعُ كلما جاء بعد الطلب؟

أقول: شرطُ الجزم في جواب الطلب أن يتوقف وقوعُ فعلِهِ على وقوع فعل الطلب، وهو شرطُ الجزم في جواب الشرط. ففي التنزيل: ﴿تَذَرُهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا﴾ [الحجر ٣] بجزم (يأكلوا) على تقدير: (إن تَذَرُهُمْ، يأكلوا). وكذلك قول المبرِّد في (الكامل): ﴿دَعَا يَبْكَ، فَإِنَّهُ أَرْحَبُ لَشِدْقِهِ وَأَصْحُ لِدَمَاجِهِ﴾ على تقدير: (إن تَدَعَا، يَبْكَ) ولكن في التنزيل: ﴿ثُمَّ تَذَرُهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام ٩١] برفع الفعل بعد الطلب وإثبات النون. و(يلعبون) هنا في موضع الحال. ولذا لم يخطئ الشاعر [صالح مجدي] حين قال:

دَعِ الْمَقَادِيرَ تَجْرِي فِي أَعْيُنِهَا

وَلَا تَكُنْ يَا بَيْتَا مِنْ نَيْلِ آمَالِ

والثاني: أن (الجهد) إذا أُريدَ به الوُشْعُ والطاقة، فهو بالضمُّ أو بالفتح، وإذا أُريدَ به المشقة فليس فيه إلا الفتح. ففي (النهاية): «فأما المشقة والغاية، فالفتح لا غير». فإذا قلت: (أصابني جهْدٌ)؛ فهو بالفتح، لأنه بمعنى المشقة، وكذلك إذا قلت: (جَهَدْتُ جَهْدِي) أي: انتهيت إلى الغاية. وفي (نهج البلاغة ٢/٢٦): «ثم ابلُغْ جَهْدَكَ» بالفتح، لأنه بمعنى الغاية. وفي الحديث: «أعوذ بالله من جَهْدِ البلاء» بالفتح، أي: الحالة الشاقة.

١٦٩. أجهش (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٩)

في كلام الكتاب قولهم: (أجهشَ الصبيُّ بالبكاء)، يعنون أنه بكى فاشتدُّ بكَاؤُهُ واسترسلَ فيه وأسرف. و(الإجهاش) في اللغة لا يعني ما أرادوه. ففي العربية: (أجهشَ فلانٌ إليه): فرغَ إليه يَهْمَ بالبكاء، ومثله (جهشَ). ف (الجهشُ) و(الإجهاشُ): التهيؤُ للبكاء وإرادته. ففي الاشتقاق لابن دريد: «أجهشَ الرجلُ: إذا هَمَّ بالبكاء». وفي (الأفعال) لابن القوطية: «وجهشتُ إلى الشيء جهشاً وأجهشتُ: أسرعُ متباكياً». وفي (الأساس): «جهشتُ نفسه مثلُ جاشتُ إذا نهضتُ إليه، وهَمَّ بالبكاء وأجهشتُ».

ويتبين بذلك أن لا وجهَ لقول الكتاب: (أجهشَ الصبيُّ بالبكاء) إذا استرسلَ فيه، فانظر إلى ما جاء في (الصحاح): «(الجهشُ): أن يفزعَ الإنسانُ إلى غيره، وهو مع ذلك يريدُ البكاء، كالصبيِّ يفزعُ إلى أمه وقد تهيأً للبكاء. فيقال جهشَ إليه يجهشُ. وفي الحديث:

على ذلك هو) كما قاله الجاحظ، فإنه على تقدير: (وجوابي المبني على ذلك هو)، وإذا قلت: (كتب إلي فلان جواباً على سؤالي) كما قاله ابن جنّي، فهو على تقدير: (جواباً ترتّب على سؤالي). أما إذا قلت: (وكان هذا جوابي على ما كان هجاه به) كما قال ابن منظور، فإنه على تأويل: (وكان هذا رداً على ما كان..).

فإذا أردت بالجواب معنى الفعل قلت: (الجواب عن هذا حاضرٌ عتيدي)، و(الجواب عن هذا من موضعين) كما قاله ابن جنّي.

١٧٢. جاد وجائد وجواد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٧)

تقول: (جاد يجود جوداً) بضمّ أوله، إذا سخا وكرم، فهو (جواد)، أي: سخيٌّ كريم. والجمع: (جود) بالضم؛ ففي (الصحاح): ((جاد الرجل بما له يجود جوداً بالضم، فهو جواد بالفتح. وقومٌ جودٌ بالضم، مثل: قذال وقذُل)) بضمّتين. وإنما سكّنت الواو في (جود) لأنها حرفٌ علة. وقد يُجمع (جواد) على (أجواد) و(أجاود)، كما في (الصحاح) أيضاً. ولكن ما اسم الفاعل من (جاد)؟

أقول: هو (جائد) على القياس، وإذا كان صاحب (الصحاح) قد قال: ((جاد يجود فهو جواد))، ولم يقل: (فهو جائد)، فذلك لأن (الجواد) هو الصفة المشبهة الثابتة، وهي سماعية، تقول: (فلانٌ جوادٌ) إذا كان الجود سجيةً له. أما (الجائد) فهو اسم

برفع (تجري)؛ إذ التقدير: (دعها جارية)، وليس (إن تدعها تجر)، لأنها ستجري في كل حال. ونحو ذلك قولُ الشافعي:

دَعِ الْأَيَّامَ تَفْعَلُ مَا تَشَاءُ

وَطَبِ نَفْسًا إِذَا حَكَمَ الْقَضَاءُ

برفع (تفعل). وقوله:

دَعِ الْأَيَّامَ تَغَيِّرُ كُلَّ حِينٍ

فَمَا يُغْنِي عَنِ الْمَوْتِ الدَّوَاءُ

برفع (تغدر). فتأمل.

١٧١. أَجَاب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢)

الأصل أن تقول: (أجبتُ الأستاذ عن سؤاله)؛ ففي (الصحاح): ((يقال: أجابه، وأجاب عنه)). ولك أن تُصرفَ الفعلَ بعدة حروفٍ لإبراز وجهته مع كلِّ حرفٍ كأن تقول: (أجبتُ في الرسالة، وأجبت عنك، وعلى ورقةٍ بيضاء، ولأمرٍ مهمٍّ)، كلُّ ذلك على القياس. ويقول الكتاب: (أجبت على السؤال) فهل لهذا وجه؟

أقول: سَمِعَ ذلك الدكتور جواد في كتابه (قل ولا تقل)، وخالفه الأستاذ البصام فأقره. والصحيح ما قاله صاحبُ (الكليات) من أن (الفعل المتعدي بالحروف المتعددة لا بد أن يكون له مع كل حرفٍ معنى زائدٌ على الحرف الآخر). فعندي أن تقول: (أجبت عن السؤال)، لا: (على السؤال) كما راعيته في كلام الفصحاء.

فإذا استعملتَ لفظ (الجواب) فقلت: (وجوابي

الفاعل، فلا ضرورة لذكره، ما دام على قياس معروف، وهو إلى ذلك صفةً حادثة. تقول: (ستجد كلاً منا جائداً بما يملك إذا اقتضت الحال)؛ أي: يوجد بما يملك.

وذهب الأستاذ النجار في كتابه (لغويات) أنك إذا قلت: (جاد فلانٌ فهو جواد) كان (جاد) بوزن (فعل) بضم العين، وإذا قلت: (جاد فلانٌ فهو جائد) كان (جاد) بوزن (فعل) بفتح العين.

أقول: (جاد) في الحالتين بوزن (فعل) بفتح العين، كما هو نصُّ المعاجم وكتاب (الهمع)، وقد جاء (جواد) هنا صفةً مشبهة من (فعل) بالفتح، على غير قياس. وهناك: (جاد الشيءُ فهو جيد) بتثنيدياء المكسورة، و(جاد) هنا بوزن (فعل) بالضم، أو (فعل) بالفتح، و(جيد) صفةً مشبهة، والجمع (جياذ). ففي (المصباح): «وأما جاد المتاعُ يَجُودُ فليل من باب (قال) بالفتح أيضاً، وقيل من باب قَرَب بالضم». والمصدر من هذا هو: (الجودة) بالضم، أو (الجودة) بالفتح، فكلاهما صحيح؛ ففي (المصباح): «والجودة منه بالضم والفتح، فهو جيد وجمعه جياذ».

١٧٣. جاز

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٤)

(جاز فلانٌ الطريقَ جَوازاً): مَضَى فيه وقَطَعَهُ، ومثله: (أجازهُ) وهو بمعنى أَثَغَذَهُ وجعلهُ يَجُوزُ. فـ (جان) و(أجان) فعلان متعديان، ولكن هل جاءا لازمين أيضاً؟

أقول: تقول: (جاز به) بمعنى مضى فيه، كما في (اللسان)، فيصحُّ مِنْ ثَمَّ (أجاز به). وتقول: (جاز عليه)، و(أجاز عليه) كما في (النهاية). وليس هذا وحسب؛ إذ تقول: (اجتاز به)، و(اجتاز عليه) أيضاً. ففي (كليلة ودمنة): «و(اجتاز بذلك النهر صيادان)»، وفيه: «(اجتاز ببعض المفاوز)»، وجاء فيه: «(فاجتاز على منزل كذا)». فصحَّ بذلك أن (جان) و(أجان) و(اجتان) تأتي متعديةً ولازمة.

و(الجوان) مصدرُ (جان)، وقد سُمِّيَ به صكُّ المسافر، والجمع (أجوزة)؛ ففي (الأساس): «(وَحُدَّ جَوَازُكَ، وَحُدُوا أَجْوَزَتَكُمْ، وَهُوَ صَكُّ الْمَسَافِرِ)».

و(الإجازة) مصدرُ (أجان)، وسُمِّيَ به الشهادة التي كان يُجيز بها العالمُ أحدَ المتعلمين بالتدريس أو القراءة أو الكتابة، أي: يُبيح له ذلك بعد وثوقه بحذيقه. تقول: (استجاز فلانٌ فلاناً فأجازهُ).

١٧٤. الجواز

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٣)

يُطَلَقُ (الجوان) اليوم على صكِّ المسافر، وأصل لفظ (الجوان) مصدر؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: «(جاز الوادي جوازاً.. قَطَعَهُ، وقال الأصمعي: جازه: مَضَى فيه)». وليس استعمالُ (الجوان) لصكِّ المسافر حديثاً، بل هو قديم. قال صاحب (الأساس): «(وَحُدَّ جَوَازُكَ، وَحُدُوا أَجْوَزَتَكُمْ، وَهُوَ صَكُّ الْمَسَافِرِ لثَلَا يُتَعَرَّضُ لَهُ)». وقد جُمِعَ (الجوان) في المعاجم على (أجوزة)، وشاع جمعه عند الكتاب على (جوازات).

والصحيح أن جَمَعَ (فَعَال) على (أفَعَلَة) جمعٌ

عفوت لأعفونَ جلاً.. وجاء في التنزيل: ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ﴾ [آل عمران ١٥٢]؛ فقال السيوطي: ((ولقد عفا عنكم ما ارتكبتموه)). فثبت بذلك صحة قولك: (عفوت الذنب). وتقول: (عفوت عن المسيء، أو عن إساءته)؛ ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((عفا عن المذنب والذنب عفواً)).

والأصل في قولك: (تجاوزتُ عن المسيء أو عفوت عنه) تقديرُ المفعول؛ أي: تجاوزتُ أو عفوت عنه إساءته. قال صاحب (المفردات) في (عفا): ((فالمفعول في الحقيقة متروك)).

ولذا قُلْ: (تجاوزتُ أو عفوتُ الذنبَ وعن الذنب، وعن المذنب).

١٧٦. جَوْعَان

تقول: (هو جائعٌ وجوعانٌ) بفتح الجيم، وهي جائعةٌ وجوعى بفتح الجيم أيضاً. وبنو أسد يقولون في (فعلان): (فعلانة) للمؤنث، وتكون عندهم (جوعانة) بفتح الجيم أيضاً. وتقول: (قوم جياعٌ) بكسر الجيم و(جوعٌ) بضم الجيم وتشديد الواو المفتوحة.

أما قولك: (جوعانٌ وجوعانة) بضم الجيم فيهما، فلهنَّ خالص.

١٧٧. تجوّل وتطور

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٩)

لم يرد في المعاجم (تجوّل)، فأجمع النقاد على

قياسي كزمان وأزمنة، وأوان وآونة، وفضاء وأفضية... وقد جمَعَ الأئمة (القضاء) وأصله مصدر، على (أفضية) كما في (الأساس). وجمعوا (العذاب) وهو اسم مصدر، على (أعذبة) كما في (اللسان).

أما جمّع (الجوان) بالألف والتاء فقد جرى الأئمة على منهاجه في جمّع ما لم يُجمع من المصادر، أو ما كان أصله مصدراً. وجاء في (تاريخ تجارب الأمم) لسكويه: أن فرقةً من الجيش أخذوا جَوَازَاتٍ ونفقات...

ولذا فلا بأسٌ من جمّع (جوان) على (جوازات) أيضاً. وجاء في (شرح المنان لابن ملك جمّع بيان) على (بيانات) وجمع (البلاغ) على (بلاغات).

١٧٥. تجاوز وعفا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٩)

في العربية: (تجاوزتُ الشيء): تَعَدَّيْتَهُ، ويقال: (تجاوزتُ الخطأ) إذا أَعْضَيْتَ عَنْهُ. ففي الحديث: ((إن الله تعالى تجاوزَ عن أمتي الخطأ والنسيان)) كما جاء في (الجامع الصغير)، وتقول كذلك: (تجاوزتُ عن المسيء، وعن الإساءة). ففي (الأساس): ((وتجاوزَ عن المسيء وعن ذنبه)). وجاء في (مختصر المنهاج / ٣٨٢) لأحمد المقدسي من أئمة القرن السابع للهجرة: ((تقبّل مني الحسنات وتجاوزَ عني السيئات)).

وتقول في (عفا) ما قلته في (تجاوز)؛ تقول: (عَفَوْتُ الذنبَ)، ولو أنكروه بعضهم. قال ابن القوطية في (أفعاله): ((وعَفَوْتُ الذنبَ وعن الذنب: عَفَرْتَهُ)). وقال السُّرْقُسُطِيُّ مثل ذلك، وقال الشاعر: (فلئن

فَهُوَ الْكَثِيرُ الْجَوْلَانُ. ففِي (الْأَسَاسِ): ((وَجَوْلٌ فِي السِّبَادِ، وَطَوْفٌ، وَهُوَ جَوْلَةٌ جَوَابَةٌ)) أَي: كَثِيرُ التَّجْوَالِ وَالتَّطَوُّافِ. فَقَوْلُكَ: (الْبَائِعُ الْمُتَجَوِّلُ) هُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ أَدْلُ عَلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ مِنْ قَوْلِكَ: (الْبَائِعُ الْجَوْلُ).

ثَالِثًا: مَنَعَ بَعْضُ النُّقَادِ (تَطَوَّرَ)؛ فَقَالَ دَاغِرٌ: إِنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي مَعْجَمٍ، وَإِنَّ (تَحَوَّلَ) أَوْ (تَغَيَّرَ) أَوْ (تَبَدَّلَ) يُغْنِي عَنْهُ.

أَقُولُ: لَيْسَ (التَّطَوَّرَ)، وَإِنْ كَانَ تَحْوُلًا وَتَبَدُّلًا، بِمَعْنَى التَّحَوُّلِ وَالتَّبَدُّلِ، وَإِنَّمَا يُقْصَدُ بِهِ انْتِقَالُ الشَّيْءِ أَوْ الْكَائِنِ مِنْ طَوْرٍ إِلَى طَوْرٍ أَقْرَبَ إِلَى الْكَمَالِ وَأَدْنَى إِلَى الْغَايَةِ مِنْ وَجُودِهِ. فَهُوَ تَحَوُّلٌ وَتَدْرُجٌ فِي ارْتِقَاءِ. وَمِنْ هُنَا مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي التَّعْبِيرِ وَالِاسْتِعْمَالِ.

رَابِعًا: إِذَا كَانَ (التَّطَوَّرَ) لَمْ يَرِدْ فِي الْمَعْجَمِ، فَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ الْأَثَمَةُ قَدِيمًا وَمِنْهُمْ: الشَّعْرَانِيُّ فِي (طَبَقَاتِهِ)، وَابْنُ خَلْدُونَ فِي (مَقْدِمَتِهِ)، وَكَذَلِكَ ابْنُ حَجَرٍ، وَالْقَسْطَلَانِيُّ، وَابْنُ عَرَفَةَ، وَالزَّبِيدِيُّ صَاحِبُ (التَّاجِ)، وَأَبُو الْبَقَاءِ صَاحِبُ (الْكَلِّيَّاتِ)، وَالسَّبْكِ فِي (طَبَقَاتِهِ الْكُبْرَى). وَهَذَا مَا دَعَا الْمَجْمَعُ الْقَاهِرِيُّ (وَالْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ) إِلَى إِقْرَارِهِ وَإِثْبَاتِهِ بَعْدَ الْوَثُوقِ مِنْ صَحَّتِهِ.

١٧٨. الْجَوُّ

(نشرت بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٨٧)

(الْجَوُّ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ الْوَاوِ، مَا بَيْنَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، وَجَمْعُهُ (جِوَاءٌ) بِكَسْرِ الْجِيمِ؛ ففِي (المصباح): ((الْجَوُّ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالْجَوُّ أَيْضًا: مَا اتَّسَعَ مِنَ الْأَوْدِيَةِ، وَالْجَمْعُ: الْجِوَاءُ، مِثْلُ:

مَنْعِهِ؛ فَقَالَ الدُّكْتُورُ مِصْطَفَى جِوَادُ: ((قُلْ: الْمَجْوَلُ، لَا: الْمُتَجَوِّلُ))، وَقَالَ الْعَدْنَانِيُّ فِي مَعْجَمِهِ: ((يَقُولُونَ: تَجَوَّلَ فِي الْبِلَادِ، وَالصَّوَابُ: جَالٌ فِي الْبِلَادِ يَجُولُ جَوْلَانًا.. وَجَوْلٌ فِي الْبِلَادِ تَجْوَالًا.. وَلَمْ أَعْثِرْ فِي الْمَعْجَمَاتِ كُلِّهَا عَلَى فِعْلِ: تَجَوَّلَ)).

وَكَذَلِكَ (تَطَوَّرَ)؛ فَقَدْ قَالَ الْأَسْتَاذُ أَسْعَدُ دَاغِرٌ: ((وَيَبْنُونَ فِعْلًا مِنَ الطَّوَّرَ بِمَعْنَى الْحَالِ عَلَى (تَفَعَّلَ) فَيَقُولُونَ: تَطَوَّرَتِ الْأُمُورُ، وَهِيَ آخِذَةٌ فِي تَطَوُّرٍ سَرِيعٍ، وَهُمْ فِي غِنَى عَنْ مَخَالَفَةِ الْمَنْقُولِ وَالْمَسْمُوعِ بِمَا فِي اللُّغَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَفِيدُ هَذَا الْمَعْنَى.. وَمِنْهَا تَحَوَّلٌ وَتَغْيِيرٌ وَتَبَدُّلٌ)). وَحَوْلُ (تَجَوَّلَ)، وَ(تَطَوَّرَ) مَسَائِلُ أَهْمٌ:

أَوَّلًا: إِنْ نَصَّوَصَ اللُّغَةَ لَيْسَتْ فِي الْمَعْجَمِ وَحَدَّهَا، بَلْ هِيَ فِي دَوَاوِينِ الشُّعْرِ وَالْأَحَادِيثِ وَالْأَمْثَالِ وَكُتُبِ الْأَدَبِ وَسِوَاهَا أَيْضًا. وَقَدْ تَبَيَّنَ بِالْبَحْثِ أَنَّ (تَجَوَّلَ) جَارٌ فِي كَلَامِ الْفَصْحَاءِ. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْمَرْزُوقِيِّ فِي (شَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ): ((وَتَسْتَعْنِي عَنِ السَّعْيِ وَالتَّجَوُّلِ مَعَهُ، فَتُرِيحُ نَفْسَكَ مِنَ الْحِلِّ وَالتَّرْحَالِ فِي طَلْبِهِ)). وَإِذَا ثَبِتَ (التَّجَوَّلَ) فَقَدْ ثَبِتَ فِعْلُهُ (تَجَوَّلَ) وَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ (مُتَجَوِّلٌ).

ثَانِيًا: قَوْلُكَ: (تَجَوَّلَ) يَدُلُّ عَلَى تَكَرُّرِ الْفِعْلِ وَامْتِدَادِ زَمَنِ حَدُوثِهِ؛ نَحْوُ: تَعَلَّمَ وَتَرَبَّى وَتَأَدَّبَ وَتَمَشَّى وَتَنَقَّلَ وَتَرَقَّبَ وَتَمَهَّلَ، وَهُوَ مَعْنَى لَا يُعْبَّرُ عَنْهُ (جَالٌ) وَلَا (جَوْلٌ) بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّكْثِيرِ. فَقَوْلُكَ: (جَوْلُ) أَوْ (جَوْلَةٌ) لَا يُغْنِي عَنِ (التَّجَوَّلَ)، فَ (التَّجَوَّلَ) هُوَ الَّذِي يَطُوفُ مَتَحَرِّكًا مَتَنَقِّلًا سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ. أَمَا (الْجَوْلُ) أَوْ (الْجَوْلَةُ)

سَهْمٌ وَسِيَهَامٌ)).

وَجَمْعُ (جَوٍّ) عَلَى (جِوَاءٍ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ قِيَاسٌ غَالِبٌ عِنْدَ الْأَقْدَمِينَ؛ فَقَدْ جَمَعُوا مَا كَانَ عَلَى (فَعْلٍ) بِفَتْحِ فَسْكَوْنِ، اسْمًا أَوْ صِفَةً، فِي الْكَثْرَةِ عَلَى (فِعَالٍ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ، عَلَى الْأَلَّا يَكُونُ يَائِيَّ الْفَاءِ أَوْ الْعَيْنِ، وَذَكَرَ الرَّضِيُّ فِي (شَرْحِ الشَّافِيَةِ) مِنَ النَّاقِصِ: الدَّلْوُ وَالدَّلَاءُ وَالظَّبْيِيُّ وَالظَّبْيَاءُ. عَلَى أَنَّ الشَّائِعَ فِي جَمْعِ (الْجَوِّ) هُوَ (الْأَجْوَاءُ)، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟

أقول: قد منح بعضهم ذلك. قال الأستاذ أحمد حسن الزيات، رحمه الله، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج/٩): ((العربُ يجمعون (الجوَّ) على (جِوَاءٍ)، والمُحدِّثون يجمعونه على: أَجْوَاءٍ)). وقد أخذ بهذا بعض النقاد؛ فقد جاء في كلمة لغوية في صحيفة يومية بدمشق: (الأجواءُ غلط، والجِوَاءُ بكسر الجيم صواب، وهي جمع جوَّ).

أقول: جمعُ (الجوَّ) على (أَجْوَاءٍ) صحيحٌ فصيحٌ، ولا عبرة بإنكار من أنكروا؛ فقد جاء في (نهج البلاغة ١٠/١): ((ثم أنشأ سبحانه فتق الأجواء وشق الأرجاء))، قال الشارح: ((الأجواء جمع جوَّ، وهو هذا الفضاء العالي بين السماء والأرض)). وجاء في (نهج البلاغة ١٦٧/١) أيضاً: ((وحشا بهم فتوق أجوائها)) والضمير في (بهم) عائدٌ إلى الملائكة. وفي (النهاية) لابن الأثير: ((ومنه حديث عليٍّ ﷺ ثم فتق الأجواء وشق الأرجاء، الأجواء جمع جوَّ، وهو ما بين السماء والأرض)). وقد أثبت ذلك ابن منظور في (اللسان) فقال: ((الجَوُّ: ما بين السماء والأرض، وفي حديث

عليٍّ ﷺ ثم فتق الأجواء...)) فأكمل ما جاء في (النهاية).

ولذا قل: (هذه الأجواء، وهذه الجِوَاءُ)، فقد ثبت ذلك سماعاً وقياساً، ولا عبرة بقول المنكرين.

١٧٩. جَاءَ وَالْجَائِيُّ وَشَاءَ وَالشَّائِيُّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٨)

تقول من (جَاءَ) اللّازم: (جئْتُ إليه) إذا ذهب، و(جئْتُ بفلان) إذا حضرته، و(جئْتُ بخير كثير)، و(جئْتُ من البلد، ومن عند فلان)

وتقول من (جَاءَ) المتعدي: (جئْتُ البلد)، و(جئْتُ فلاناً) إذا أتيت إليه، و(جئْتُ شيئاً) إذا فعلته.

وتقول في المصدر: (جئْتُ جِيئَةً وَجِيئاً) بفتح الجيم فيهما، و(جئْتُ جِيئَةً مَبَارَكَةً) بكسر الجيم، و(جئْتُ مَجِيئاً). وقد يغيب شيءٌ من هذا عن بال الكتاب، ويسألونك ما اسم الفاعل من (جاء)؟

أقول: الأصلُ في اسم الفاعل من (جَاءَ) هو (جَائِيٌّ) بهمزتين بعد الألف، وأولاهما مكسورة. وهو يُصبح (جاءٍ)؛ إذ يُبدلون من الهمزة الثانية ياءً، لأنها أتت بعد كسر، وقد حذفت الياءُ هنا بالتثنية. فإذا عرفت اسمَ الفاعل قلت: (الجائي) بمعنى الآتي، و(الجائية) أي: الآتية. وجاء في (نهج البلاغة): ((الرجاءُ مع الجائي، واليأسُ مع الماضي)).

وتقول: (شاءَ يشاءُ شيئاً ومشيئَةً ومشاءً ومشايةً). أما اسمُ الفاعل فهو (الشائي) للمذكر، و(الشائية) للأنثى. فتأمل.

حرف الحاء

إذا تأخر عنه فَعُلَّه؛ قال الشاعر [أبو الشيص الخزاعي]:

أجِدُ المَلَامَةَ في هَوَاكِ لَذِيذَةً
حُبًّا لِذِكْرِكَ فَلْيَلْمَنِي اللُّومُ

١٨١. حَبِّذَا (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٩)

(حَبِّذَا) بفتح الحاء وتشديد الباء المفتوحة، فَعَلٌ وفاعلٌ؛ أما الفعلُ فهو: (حَبٌّ)، والأصل: (حَبَبٌ) بالضم فأدغمت إحدى الباءين في الأخرى وشدّدت، وأما الفاعل فهو: (ذَا) اسم الإشارة إلى ما يقرب منك؛ ففي قولك: (حَبِّذَا الدارُ)، ترفع (الدار) لأنها مبتدأ مؤخر، ويكون (حَبِّذَا) - المؤلف من الفعل والفاعل - في محلّ رفع هو الخبر المقدم، هذا هو المشهور.

وقد أنزلت العرب الجزأين من (حَبِّذَا) منزلة اللفظ الواحد، لا ينفك أحدهما عن الآخر، حتى اعتدّ بعضهم هذين الجزأين (اسماً) مرفوعاً بالابتداء، وجعل الاسم المرفوع بعده هو الخبر. ففي (القاموس): ((وحَبِّذَا الأمرُ، أي: هو حَبِيبٌ، جَعِلَ (حَبٌّ) و(ذَا) ككشيء واحد، وهو اسمٌ، وما بعده مرفوعٌ به، ولزم (ذَا) (حَبٌّ)، وجرى كالمثل، بدليل قولهم في المؤنث:

١٨٠. أَحَبَّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٤)

تقول: (أحببت الرجلَ فأنا أُحِبُّه) بضم الهمزة وكسر الحاء (إحباباً) و(مَحَبَّةً) بفتح أوله، وأنا مُحِبٌّ بكسر الحاء، اسم الفاعل منه. و(هو مُحِبٌّ) اسم المفعول منه.

وتقول في لغة أخرى: (حَبَبْتُهُ فأنا أُحِبُّهُ) بفتح الهمزة وكسر الحاء (حُبًّا) بضم الحاء أو (حَبًّا) بكسرها، (فهو مُحِبُّوبٌ وحَبِيبٌ)، كما قاله ابن السكيت في (تهذيب الألفاظ). وقال ابن القوطية في (الأفعال): ((وحَبَبْتُ الشيءَ وأحَبَبْتُهُ)). فقولك: (حَبَبْتُ وأحَبَبْتُ) كلاهما صحيحٌ، ولو أنّ (أحَبَبْتُهُ) و(المُحِبُّ) اسم الفاعل منه هو الأكثرُ، وأنّ (المحبوب) اسم المفعول من (حَبَبْتُهُ)، هو الأشيعُ.

ويقول الكتاب حيناً: (فعلتُ ذلك حُبًّا بك) أو (حُبًّا فيك). فهل هذا صحيح؟

أقول: الصحيح أن تقول: (حُبًّا لك)؛ إذ لا وجه لتعدية المصدر بالباء أو ب (في)، لأن الفعل يتعدى بنفسه، لا بالحرف. أما قولك: (حُبًّا لك)، فقد استعملت اللام بعد المصدر لتقوية عمله، وهي تدعى (لام التقوية)، تدخل على المفعول بعد الصفة واسم المبالغة والمصدر لتقوية عملها، كما تدخل على المفعول

وتقول: (حَبَسْتُ فلاناً عن حاجته) إذا حُلَّتْ بينه وبينها. و(حَبَسْتُ عليه حاجته) إذا أبقيتها وحَفِظْتَهَا. وإذا وقفت شيئاً في سبيل الله قلت: (أَحْبَسْتُهُ) فهو (مُحْبَسٌ) بضم الميم وفتح الباء، و(حَبَسْتُهُ) فهو (مُحْبُوسٌ)، كما تقول: (إنه حَبِيسٌ) والجمع (حُبُوسٌ) بضمين، كبريد وبرد، على ما جاء في (المصباح).

وقد يستعمل الكتابُ (الحَبْسَ) لِمكان الحبس بمعنى السَّجْنِ، ويجمعونه على (حُبُوسٍ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك عن العرب، ففي (الأساس): ((واللصُّ في الحَبْسِ والمَحْبِيسِ - بكسر الباء - واللصوصُ في المَحَابِيسِ)). وفي (المصباح): ((الحَبْسُ: المَنْعُ، وحَبَسْتُهُ من باب: ضَرَبَ))، وأردف: ((ثم أُطْلِقَ على الموضع، وجمِعَ على حُبُوسٍ)). وجاء في كتاب الأغانِي: ((قال أبو العتاهية: حَبَسَنِي الرشيْدُ لما تركتُ الشعرَ، فأدخلتُ السجنَ... وإذا رجلٌ في جانب الحَبْسِ مُقَيَّدٌ)).

فثبت بهذا أنك تقول: (الحَبْسِ) بفتح أوله لموضع الحبس، وتجمعه على (حُبُوسٍ)، كما تقول: (السَّجْنِ) بكسر أوله وتجمعه على (سُجُونٍ).

(نشرت بتاريخ ١٧/٩/١٩٨٣)

١٨٣. حتم

في العربية (حتم): قضى وأوجب. ففي (الصباح): ((وَحْتَمْتُ عليه الشيءَ: أوجَبْتُهُ، والحايمُ: القاضي)). وقال صاحب (المصباح): ((حتم

حَبِذاً، لا: حَبِذَهُ)). وقد أُخبر بـ (حَبِذاً) عن الواحد والاثنتين والثلاثة، والمذكر والمؤنث، تقول: (حَبِذاً زيدٌ، وحَبِذاً هندٌ، وحَبِذاً الرجلان والمرأتان والنساء)). وقد نَحَتُوا من (حَبِذاً) فعلاً فقالوا: (لا تُحَبِّدْنِي تحببياً) أي: لا تقل لي: (حَبِذاً). وقد حكى ابنُ جنبي في (سر صناعة الإعراب) قول العرب: ((لا تُحَبِّدْ بما لا ينفعه، أي: لا تقل له حَبِذاً)) وأردف: ((فاشتقاقهم الفعلَ منهُما أقوى دلالةً على امتزاجهما)).

ويقول الكتابُ حيناً: (حَبِذاً لو حَضَرَ فلانٌ) فهل لهذا وجهٌ من العربية؟

أقول: يمكن تخريجُ هذا القول على أن (لو) حرفٌ مصدرِي، وهو يوصل بالماضي والمضارع بعد ما يُفيد التمني غالباً كقوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَودُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر ٢]، وقوله تعالى: ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ﴾ [آل عمران ٦٩]، فهل تفيد (حَبِذاً) التمني؟

أقول: جاء في (الأساس): ((وحَبِذاً جِوَارُ اللَّهِ، حَبٌّ) بمعنى حَبِّب. قال: وحَبٌّ إلينا أن تكون المقدمًا، وحَبٌّ إليّ بأن تزورني)). وكلُّ ذلك يوحى بالتمني. فتأمل.

(نشرت بتاريخ ١٧/٩/١٩٨٦)

١٨٢. حبس

تقول: (حَبَسْتُ الشيءَ حَبِساً) إذا أمسكته، و(حَبَسْتُ الرجلَ) إذا سجنته، كما قال ابن القوطية.

عليه الأمر حتماً من باب ضرب: «أُوجِبَهُ جُزْماً»،
وأردف: «(وَأَنْحَتَمَ الْأَمْرُ وَتَحَتَّم: وَجَبَ وَجُوباً لَا
يَمُكِنُ إِسْقَاطَهُ)».

ويتبين مما تقدم أن (حَتَمَ) فعلٌ متعدّدٌ وقد جاء
له مُطَاوَعَان: (أَنْحَتَمَ) و(تَحَتَّم). وقد سمعتُ الناقدَ
يَمْنَعُ (حَتَمَ) بالتشديد لعدم مجيئه في نصٍّ معتمدٍ، ولا
يَرى له وجهاً من قياس، لأن الفعل لا يَحْتَمِلُ
التكثير. فما الرأي في ذلك؟

أقول: في الجواب عن السؤال أمور أهمها:

أولاً: في كتب الصرف أن (انْفَعَلَ) هو مطاوعُ
(فَعَلَ)، وأنه لا يأتي إلا من فَعَلٍ ذي علاجٍ غير مبدوءٍ
بـ (لامٍ أو راءٍ أو واوٍ أو نونٍ أو ميمٍ). ومعنى (ذي
علاجٍ) أنه من الأفعال الظاهرة المحسوسة. و(حَتَمَ)
ليس مبدوءاً بحرفٍ من الحروف المذكورة، ولكن ليس
فعلاً ذا علاجٍ، لأن معناه القضاء أو الإيجاب، وليس
هذا من المعاني المحسوسة، بل من المعاني المجردة.
فكيف أتى منه (انحتم)؟

أقول: الأصلُ في ذلك: المعنى الوضعي؛ أي المعنى
الأوّل للفعل. ومعنى (الحَتَمَ) في الأصل هو الإحكام؛
ففي (الصاحح): «(الْحَتَمُ: إِحْكَامُ الْأَمْرِ)»، وأردف:
«(وَالْحَتَمُ: الْقَضَاءُ)»؛ فبدأ بالمعنى الأصلي. وفي
(المقاييس) نحو من ذلك أيضاً. والقصد من الإحكام
معناه الحسّي. وبين ثمّ جاز مجيء (أَنْحَتَمَ) من (حَتَمَ).

ثانياً: لم يذهب الأكثرون إلى قياس (انْفَعَلَ) من
(فَعَلَ)، ولكن أخذ به بعضهم، وحذا مجمع اللغة
العربية بالقاهرة حَدُّو من قال بقياسه. والصحيح أنه

لا يطرُد.

ثالثاً: في كتب الصرف (تَفَعَّلَ) مطاوعُ (فَعَلَ)
بتشديد العين فيهما. ففي (الشافعية) لابن الحاجب:
«(وَتَفَعَّلَ لِمُطَاوَعَةِ "فَعَلَ")». وفي شرح الرّضي: «(سواءً
كان (فَعَلَ) للتكثير أو للنسبة أو للتعدية...)». وكلما
جاء (تَفَعَّلَ) مطاوعاً جعلوا له (فَعَلَ) بتشديد العين
حقيقةً أو تقديرًا، كما في (شرح الشافعية). وقد أتى
(تَحَتَّم) مطاوعاً كما رأيت، فقدّر له الكتابُ بسليقتهم
أصلاً، فقالوا: (حَتَمَ) بتشديد التاء. و(حَتَمَ) هنا
بتشديد التاء للتكثير، ولا وجه لقول الناقد أن الفعل
لا يَحْتَمِلُ التكثير، ولا سيما في أصل معناه وهو
الإحكام. وفي (الشافعية) وشرحها أن (فَعَلَ) بالتشديد
يأتي لمعانٍ كثيرة، لكن للتكثير غالباً. أي للدلالة على
كثرة الفعل أو الفاعل أو المفعول إذا كان الفعل
متعدياً، وكثرة الفعل إذا كان لازماً. وقد يأتي (فَعَلَ)
مخففاً فيُراد به التكثير، لكنهم إذا أرادوا النصَّ على
معنى التكثير شدّدوا.

ومن ثمّ كان لقول الكتاب: (حَتَمْتُ على فلان
الأمْرَ) بتشديد التاء (فَتَحَتَّمُ عَلَيْهِ الْأَمْرُ)، وَجْهٌ من
قياس.

١٨٤. حتى

(نشرت بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٧)

(حتى) حرفٌ لانتهاء الغاية غالباً، وهي عاطفةٌ أو
جأزةٌ أو ابتدائيةٌ.

فإذا كانت عاطفة، كانت بمنزلة (الواو)؛ تقول:
(أقبل الناسُ حتى الشيوخُ)، و(ركبتُ المطايا حتى

أقول: يَصِحُّ هذا حملاً على قول الفرزدق:
 (فوا عجباً حتى كليبٌ تسبني)، قال ابن هشام: ((ولا
 بد من تقدير محذوفٍ قبل (حتى) في هذا البيت يكون
 ما بعد (حتى) غايةً له، أي: فواعجباً يسبني الناسُ
 حتى كليب تسبني)).

وهكذا قولك: (حتى أنت تندد بي)، فهو صحيحٌ
 على تقدير: (يندد بي الناسُ حتى أنت تندد بي).
 فتأمل.

١٨٥. (حتى) ونصب المضارع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٥)

(حتى) تكون حرفَ جرٍّ، فتدخل على الأعيان أو
 المصادر فتفيد معنى انتهاء الغاية. ومثال دخولها على
 الأعيان: (سِرتُ حتى دمشق). ومثال دخولها على
 المصادر: (سِرتُ حتى غروب الشمس). وقد تدخل
 على مصدر مؤول فتنصب المضارع، وتكون بمعنى (إلى
 أن) كقولك: (لن يبرح المحاربون حتى يهزموا
 العدو)، وتكون بمعنى (كي) كقولك: (يجتهد الطلابُ
 حتى ينجحوا).

ويخطئ الكتابُ حيناً فيقولون: (خسر المضاربون
 صَفَقَتهم حتى لا يستطيعوا التعويضَ عنها)، فينصبون
 المضارعَ بعدها بحذف النون. والصحيح أن يقولوا:
 (خسر المضاربون حتى لا يستطيعون...)، إذ إن شَرَطَ
 نصبه أن يفيد معنى الاستقبال، وتكون (حتى) بمعنى
 (إلى أن) أو (كي)، وليس الأمر كذلك في المثال.
 و(حتى) هنا للابتداء، داخلةً على جملة؛ أي: حتى
 إنهم لا يستطيعون.

المركبات)، والمعطوف بها يكون ظاهراً.

وإذا كانت جارةً، كانت بمنزلة (إلى) كقوله
 تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر ٥]، وهي
 تدخل على المضارع كقوله تعالى: ﴿لَنْ نُبْرَحَ عَلَيْهِ
 عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه ٩١]، فتنصب
 المضارع. والمعنى: (إلى أن يرجع)، والفعل في تأويل
 المصدر مجرور بـ (حتى).

وهي تفيد التعليل كقولك: (دخلتُ المدرسة حتى
 أتعلّم) فتنصب المضارع، والمعنى (كي أتعلّم)،
 و(حتى) هنا جارة لما هو في تأويل المصدر. وشَرَطُ
 انتصاب المضارع بعدها أن يكون للاستقبال؛ فإذا
 قلت: (مرض فلان حتى لا يرجونه) لم تنصب، لأنه
 للحال، والتقدير: (حتى إنهم لا يرجونه).

وتكون (حتى) للابتداء؛ ومتى كانت للابتداء
 استؤنفت بعدها الجملة اسميةً وفعليةً، مع بقائها
 غايةً لما قبلها. ومثال الاسمية قولُ الفرزدق:

فَوَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسْبِينِي

وكانت كَلَيْبٌ مَدْرَجًا لِلْمَشَاتِمِ

برفع (كليب).

ومثال الفعلية قولُ حسان:

يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ

لا يسألون عن السوادِ المُقْبِلِ

برفع (تهرُّ)، والهرير: صوت الكلاب، أي:

يُزارون فلا تهرُّ كلابُهُم، والفعل للحال لا للاستقبال.

ويسأل الكتابُ أيضًا قولك: (حتى أنت تندد

بي)، وقولهم المشهور: (حتى أنت يا بروتوس)؟

١٨٦. حَجَّ إِلَيْهِ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٧)

(الحَجَّ) في اللغة: القَصْدُ، تقول: (حَجَّ إِلَيْنَا فَلَانُ) أي: قَدِمَ، و(حَجَّهُ يَحْجُهُ حَجًّا): قَصَدَهُ، كما في (اللسان). فد (حَجَّ) بمعنى قَصَدَ وَقَدِمَ يكون لازماً، فنقول: (حَجَّجْتُ إِلَيْهِ)، ومتعدياً فنقول: (حَجَّجْتُهُ). فهل يختلف الأمر إذا قلت: (حَجَّجْتُ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ)؟

بحث هذا العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) فمَنع قول القائل: (حَجَّ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ)، وجَعَلَ صوابه: (حَجَّ الْبَيْتَ الْحَرَامِ)، واستشهد بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ [البقرة ١٥٨].

أقول: مجيء الفعل متعدياً في الآية لا يمنع من صحته مجيئه لازماً بهذا المعنى، ودليل ذلك ما أورده (تفسير الجلالين) من حديث الرسول ﷺ بصدد تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج ٢٧] قال ﷺ: ((إِنْ رَبَّكُمْ بَنَى بَيْتاً وَأَوْجَبَ عَلَيْكُمْ الْحَجَّ إِلَيْهِ فَأَجِيبُوا رَبَّكُمْ)). وما جاء في (نهج البلاغة) حول قوله تعالى: ﴿سِوَاءُ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي﴾ [الحج ٢٥] قال صاحب (النهج): ((فالعاكف المقيم به)) أي بالمسجد الحرام، وأردف: ((والبادي: الذي يَحْجُّ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ)) أي: يَحْجُّ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. وقال القسطلاني في شرح حديث الشهادتين: ((والحجُّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ)). فلا وجه إذاً لإنكار العدناني (حَجَّ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ)، فالقائل (حَجَّجْتُ إِلَى الْبَيْتِ الْحَرَامِ) مُصِيبٌ

غيرُ مَخْطِئٌ، كما رأيت.

١٨٧. حَدَّقَ وَحَدَّقَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٨)

(حَدَّقَ) بتخفيف الدال يأتي لازماً ومتعدياً، كما في (المصباح). تقول: (حَدَّقَ بِهِ الْقَوْمَ) إذا أحاطوا به، فيكون لازماً. وتقول: (حَدَّقَهُ بِبَصَرِهِ أَوْ بَعِينِهِ)؛ أي: شَدَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهِ، فيكون متعدياً.

أما (حَدَّقَ) بتشديد الدال، فهو لا يأتي إلا لازماً ولكن بمعنيين؛ تقول: (حَدَّقَ بِهِ الْقَوْمَ)؛ أي: أحاطوا، كما في (الأفعال) لابن القوطية. وتقول: (حَدَّقَ إِلَيْهِ بِبَصَرِهِ) أي شَدَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهِ، كما في (الأساس) و(المصباح).

وأما (أَحَدَّقَ) فإنه لا يأتي إلا لازماً بمعنى واحد؛ تقول: (أَحَدَّقَ بِهِ الْقَوْمَ)؛ أي: أحاطوا.

وقد بحث الدكتور إميل يعقوب في معجمه (الخطأ والصواب) قول الكتاب (حَدَّقَ بِهِ أَوْ فِيهِ) بتشديد الدال بمعنى شَدَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهِ، فأقره وأثبتته، واحتج بما جاء في (المعجم الوسيط)، وقد جاء فيه: ((حَدَّقَ بِهِ بِالتَّشْدِيدِ: حَدَّقَ بِالتَّخْفِيفِ، وَحَدَّقَ إِلَيْهِ بِالتَّشْدِيدِ: شَدَّدَ النَّظَرَ)).

فـ (حَدَّقَ بِهِ) بالتشديد بمعنى (حَدَّقَ بِهِ) بالتخفيف؛ أي: أحاط. و(حَدَّقَ إِلَيْهِ) بالتشديد: شَدَّدَ النَّظَرَ، وليس في هذا تصويبٌ لقول الكتاب: (حَدَّقَ بِهِ) بالتشديد بمعنى: شَدَّدَ النَّظَرَ.

١٨٨. حَدَاهُ وَحَدَاهُ بِهِ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٥)

تقول: (حَدَوْتُ الشَّيْءَ أَحَدُوهُ حَدَوًّا) بفتح الحاء

و(حُدَاءً) بضمها: إذا سَقَّتَهُ. وتقول بمعناه: (حَدَوْتُ بالشئ) أيضاً. فالفعل يتعدى ولا يتعدى؛ ففي (اللسان): ((حَدَا الإبل، وحَدَا بها يَحْدُو حَدْوًا وحُدَاءً، بضم الحاء في الأخير: زَجَرَهَا وَسَاقَهَا)). ونحو ذلك ما جاء في (القاموس) و(التاج) أيضاً، وقد زادا مصدراً آخر هو (الحِدَاء) بكسر الحاء ككِتَاب.

وليس قولهم: (حَدَاه وحَدَا به) مقصوراً على الإبل كما هو ظاهر النص، وإن كان هذا هو الأصل؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَحَدَوْتُ الشئ، حُدَاءً: سَقَّتَهُ)). وقال أبو حيان التوحيدي في (البصائر والذخائر): ((ولا أُخَرِّني رجاءً حَدَانِي إلى بابك)). فتبين بهذا أنك تقول في معنى السَّوْق: (حَدَوْتُهُ، وحَدَوْتُ به).

وأنت تُعَدِّيها إلى القصد أو الهدف ب (إلى)، كما تُعَدِّي (سَاق)؛ فتقول: (حَدَوْتُهُ وحَدَوْتُ به إلى أمر كذا). وأنت تُعَدِّيها ب (على) إذا أردتَ بهما معنى البعث والحض؛ ففي (الأساس): ((وَحَدَوْتُهُ على كذا: بَعَثْتُهُ)). وفي (النهاية): ((في حديث الدعاء: تحدونسي عليها خلة واحدة، أي تبعثني وتسوقني عليها خصلة واحدة)). فصَحَّ بذلك: (حَدَوْتُهُ، وحَدَوْتُ به إلى الأمر وعلى الأمر).

والغريب أن يُقَرَّ الشيخ إبراهيم اليازجي قول القائل: (حَدَاهُ إلى الأمر وعليه) بمعنى: سَاقَهُ وَبَعَثَهُ، ويمنع قوله: (حَدَا به إلى الأمر) باستعمال الباء. وحَدَا حَدَوَهُ العَدْنَانِي في معجمه فقال: ((ويقولون: حَدَا به على السفر، والصواب: حده.. أما إذا أردنا سَوَّقَ

الإبل، وَحَثَّهَا على السير بالحُدَاء، فأنت تقول: حَدَا الإبل، وَحَدَا بها)). ولا حُجَّة له فيما يقول. قال الهمداني في مقامته السجستانيه: ((حَدَا بي إلى سجتان أرب)). والهمداني صاحبُ بيان مُحْكَم. وعلى هذا تقول: (حَدَاه)، و(حَدَا به)، فكلاهما صحيحٌ فصيح.

١٨٩. حَذِرُ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٦)

(الحَذِرُ) هو الاحتراز من مكروه أو مخوف. وقد جاء (حَذِرَ) متعدياً ولازماً؛ فأنت تقول: (حَذِرْتُ الهلاك والفتنة والموت)، فيكون (المَحْذُور) هو ما تخافه وتتوقاه، أو تقول: (حَذِرْتُ الأسد والعدو والمأكل)، فيكون (المَحْذُور) هو مصدر الخوف وسببه.

ومن شواهد تعدي (حَذِرَ) قوله تعالى: ﴿يَحْذِرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾ [الزمر ٩]. ومنه ما جاء في (نهج البلاغة): ((فاحذروا عباد الله الموت وقُربِهِ)). وتعدي الفعل هو الأصل. فإذا قلت: (احذُر من الموت ومن الأسد)، فإنه على تقدير حذف المفعول. فالتقدير: (احذُر من الموت عاقبته)، و(احذُر من الأسد الهلاك).

ويَسأل الكتاب: إذا استعملتَ الفعلَ مشدداً فقلت: (أَحَذِرُكَ من المجازفة تحذيراً)، فهل تقول: (أَحَذِرُكَ المجازفة) بتعدية الفعل إلى مفعولين؟ أقول: تقول ذلك، وهو الأصل؛ ففي التنزيل: ﴿وَيُحَذِرُكُمْ اللّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران ٢٨ و ٣٠]، وفي (المصباح): ((وَحَذِرْتُهُ الشئ بالتثنية فحذيره)).

خطأ شائع، وصواب الكلام أن تقول: (لا بد من ملاحظة حرج الموقف) بفتح الحاء والراء.

ومعنى (الحرج) هنا: شدة الموقف وضيقه؛ فأنت تقول: (حرج الشيء يخرج حرجاً فهو حرج) كتعب يتعب تعباً فهو تعب. ففي كتاب (الأفعال) لابن القوطية: «وحرج فلان من الظلم والشيء حرجاً: ضاق، وحرج الشيء والصدر: ضاق، وحرج البصر: حان». وفي (الأساس): «ومن المجاز: وقع في الحرج، وهو ضيق المأثم.. وأخرجني فلان: أوقعتني في الحرج». وفي (المصباح): «حرج صدره حرجاً من باب تعب: ضاق، وحرج الرجل: أثم، وصدّر حرج: ضيق، ورجل حرج: أثم».

ومن (الحرج): (الحرجة) وهي الغيضة. ففي (اللسان): «والحرجة: الغيضة، لضيقيها». وجمع (الحرجة): (الحراج) بكسر الحاء و(الحرج) و(الحرجات) بتحريك الراء فيهما. وجمع (الحرج): (الأحراج). ففي (الأساس): «ودخلوا في الحرج، وهو مجتمّع الشجر ومُتضايقه، وهم في حرجة مُلتفتة وحرجات وحراج».

ويخطئ الكتاب أيضاً حين يقولون: «تم التخفيف من فداحة الضرائب»، ويقولون: (فداحة المصاب لا تُحتَمَل). والصواب: (فدح الضرائب)، و(فدح المصاب) بفتح الفاء وسكون الدال. تقول: (فدحه المصاب يفدحه فدحاً): إذا أثقله، مثل نفعه ينفعه نفعاً، فالصاب (فارج). قال الزمخشري في (الأساس): «ونزل بهم خطب فارج.. وفدحت ظهره

ولذا قل: (حذرتُه وحذرتُ منه)، و(حذرتُه إياه) بالتشديد و(حذرتُه منه).

١٩٠. حذا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩)

تقول: (حذوتُ حذو فلان، وحذوتُ مثال فلان) إذا جرىت على منهجه وطريقته؛ ففي (الألفاظ الكتابية) لابن عيسى الهمداني: «حذوتُ حذوه.. وحذوتُ مثال فلان». وتقول: (حذوتُ على مثال فلان) أي: قدرته على هذا المثال، فتعدّيه ب(على).

و(الحذو): التقدير والقطع. وقال ابن جنبي في (الخصائص): «وعلى مثله وأوضاعه حاذون».

وئمة (احتذى)؛ تقول: (احتذيتُ مثال فلان) إذا أخذتَ بنهجه، فتعدّيه بنفسه. ففي (الصاح): «واحتذى مثاله، أي: اقتدى به».

ويسألون هل يصحُّ قولك: (احتذى على مثال كذا)؟ أقول: جاء هذا في العربية، ففي (الستاج): «واحتذى مثاله». وفي (التهذيب): «(على مثاله)؛ أي: اقتدى به في أموره، وهو مجاز. فثبت بذلك: (حذوتُ مثال فلان وعلى مثاله)، و(احتذيتُ مثال فلان وعلى مثاله). أما قولُ الكتاب: (احتذيتُ بفلان) فلا وجه له. فتأمل.

١٩١. حرجُ الموقف، لا: حراجته،

وفدحُ المصاب، لا: فداحته

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٥)

قولُ الكتاب: (لا بد من ملاحظة حراجة الموقف)

الفَوَاحِشُ)). وقال: (وَاسْتَفْدَحَ الْأَمْرَ: اسْتَثْقَلَهُ)).

لذَلِكَ قُلْ: (حَرَجُ الْمَوْقِفِ)، وَ(فَدَحُ الضَّرَائِبِ)،
وَ(فَدَحُ الْمَصَابِ)، لَا: (حَرَاجَةُ الْمَوْقِفِ)، وَلَا: (فَدَاحَةُ
الضَّرَائِبِ أَوْ الْمَصَابِ).

١٩٢. التَّحْرِيرُ

(التَّحْرِيرُ) يُنْزَلُ مِنْهُ مَنْزِلَةٌ (الْكِتَابَةُ)، وَلَيْسَ هُوَ
كَذَلِكَ. قَالَ صَاحِبُ (الْأَسَاسِ): ((وَحَرَّرَ الْكِتَابَ:
حَسَّنَهُ وَخَلَّصَهُ بِإِقَامَةِ حُرُوفِهِ وَإِصْلَاحِ سَقَطِهِ)). وَمِثْلُهُ
قَوْلُ الْخَوَارِزْمِيِّ فِي (مِفْتَاحِ الْعُلُومِ): ((وَالْتَحْرِيرُ كَأَنَّهُ
الْإِعْتِاقُ، وَهُوَ نَقْلُ الْكِتَابِ مِنْ سَوَادِ النُّسخَةِ إِلَى بِيَاضِ
نَقِيِّ)). وَعَلَى هَذَا مَا جَاءَ فِي (تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ) حَوْلَ
قَوْلِهِ تَعَالَى «رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا»
[آل عمران ٣٥] إِذْ قَالَ: ((قَوْلُهُ تَعَالَى (مُحَرَّرًا) مَاخُودٌ مِنْ
(الْحُرِّيَّةِ) الَّتِي هِيَ ضِدُّ الْعِبُودِيَّةِ؛ وَمِنْ هَذَا: تَحْرِيرُ
الْكِتَابِ، وَهُوَ تَخْلِيصُهُ مِنَ الْاضْطِرَابِ وَالْفَسَادِ)).
وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا اللَّحْنِ كَثِيرُونَ.

١٩٣. تَحَرَّشَ وَتَكَتَّمُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٤)

حول (تَحَرَّشَ)، وَ(تَكَتَّمُ) مَسَائِلُ أَهْمُهَا:

أولاً: مِنَ النِّقَادِ مَنْ يُنْكِرُ قَوْلَ الْقَائِلِ: (فِئْلَانٌ
يَتَحَرَّشُ بِالْمَارَّةِ) إِذَا تَعَرَّضَ لَهُمْ، مُحْتَجًّا بِعَدَمِ ذِكْرِهِ فِي
الْمَعْجَمِ. قَالَ الْأَسْتَاذُ دَاغِرُ: ((وَيَقُولُونَ: وَجَعَلَ
يَتَحَرَّشُ بِي، أَي: يَتَعَرَّضُ وَيَتَحَكَّكُ. وَفِي كِتَابِ اللُّغَةِ:
حَرَّشَ الضَّبَّ وَاحْتَرَّشَهُ: صَادَهُ. وَحَرَّشَ بَيْنَ الْقَوْمِ:
أَغْرَى بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ. وَأَمَّا (تَحَرَّشَ)، فَلَمْ يُسْمَعْ إِلَّا

فِي دِيوَانِ ابْنِ الْفَارُضِ)).

أَقُولُ: (تَحَرَّشَ بِهِ) صَحِيحٌ فَصِيحٌ، وَهُوَ مِنْ:
(حَرَّشَ). وَمَعْنَى (حَرَّشَ) فِي الْأَصْلِ: أَثَارَ. تَقُولُ:
(حَرَّشْتُ الْبَعِيْنَ): إِذَا حَكَّكَتْ غَارِيَهُ، أَي: مَا بَيْنَ
ظَهْرِهِ وَعُنُقِهِ، بَعْضًا مَعْطُوفَةً الرَّأْسِ لِيَزِيدَ فِي مَشْيِهِ،
كَمَا جَاءَ فِي الْإِشْتِقَاقِ. وَتَدْرَجُ مَعْنَى (حَرَّشَ وَاحْتَرَّشَ)
فَضْمًا إِلَى الْإِثَارَةِ الْخِدَاعِ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي أَمَالِي الْمُرْتَضَى:
(الْإِحْتِرَاشُ: أَنْ يَقْصِدَ الرَّجُلُ إِلَى جُحْرِ الضَّبِّ
فِيضْرِبُهُ بِكَفِّهِ لِيَحْسِبَهُ الضَّبَّ أَفْعَى، فَيُخْرِجُ إِلَيْهِ
فِيأَخْذَهُ. يُقَالُ: حَرَّشْتُ الضَّبَّ وَاحْتَرَّشْتُهُ)). فَالْحَرَّشُ
وَالْإِحْتِرَاشُ لِلضَّبِّ: اصْطِيَادُهُ بَعْدَ إِثَارَةِ وَخِدَاعِ؛ وَمِنْ
هَذَا جَاءَ (التَّحَرَّشُ)، فَدَلَّ عَلَى الْإِثَارَةِ وَالْمِرَاوَعَةِ. فَفِي
(فِقْهِ اللُّغَةِ) لِلتَّعَالِي: ((الْحَرْدُ بِفَتْحِ الرَّاءِ وَتَسْكِينِهَا،
وَهُوَ أَنْ يَغْتَاظَ الْإِنْسَانُ فَيَتَحَرَّشُ بِالَّذِي غَاظَهُ وَيَهْمُّ
بِهِ)). وَمِنْ ثَمَّ كَانَ قَوْلُ ابْنِ الْفَارُضِ:

وَلَقَدْ أَقُولُ لِمَنْ تَحَرَّشَ بِالْهَوَى

عَرَّضْتَ نَفْسَكَ لِلْبَلَا فَاسْتَهْدَفِ

صَحِيحًا مُسْتَقِيمًا.

وَفِي (اللِّسَانِ): ((تَحَدَّدَ بِهِمْ؛ أَي: تَحَرَّشَ بِهِمْ))،
وَمَعْنَى (تَحَدَّدَ بِهِمْ): فَعَلَ مَا يُثِيرُ الْحِدَّةَ وَيَسْتَوْجِبُ
الْغَضَبَ. هَذَا وَتُحَرَّفُ الْعَامَّةُ (تَحَرَّشَ) فَتَقُولُ فِي مَعْنَاهُ
(تَحَرَّكَشَ) بِزِيَادَةِ الْكَافِ، وَالتَّحْرِيفُ وَاضِحٌ.

ثَانِيًا: أَنْكَرَ (تَكَتَّمُ) جَمَاعَةً، مِنْهُمْ الْأَسْتَاذُ دَاغِرُ إِذْ
قَالَ: ((وَيَقُولُونَ تَكَتَّمُ.. وَوَجِدْتُهُ شَدِيدَ التَّكَتُّمِ.. وَلَمْ
يُسْمَعْ تَكَتَّمُ قَطًّا)). وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّكَ إِذَا بَحِثْتَ عَنْ
(تَكَتَّمُ) فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْمَعْجَمِ أَعْيَاكَ الطَّلَبُ. لَكِنَّهُ ذُكِرَ

(يَحْرِمُهُ) بالكسر، وهو المشهور. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «وَحْرَمْتُهُ عَطَاءَهُ حِرْمَانًا بِكسر أوله».

وقد جاء الفعل من باب عَلِمَ أيضاً، تقول: (حَرَمَهُ) بالكسر (يَحْرِمُهُ) بالفتح. ففي (القاموس): «وَحْرَمَهُ الشَّيْءَ كَضَرَبَهُ وَعَلِمَهُ حِرْمَانًا بِالْكَسْرِ».

والفعل يتعدى إلى مفعولين؛ ففي (المصباح): «وَحْرَمْتُ زَيْدًا.. من باب ضَرَبَ يتعدى إلى مفعولين (حَرَمًا) بفتح الحاء وكسر الراء و(حِرْمَانًا) و(حِرْمَةً) بالكسر فهو مَحْرُومٌ».

والكتّاب إذا استعملوا الفعل أتوا به متعدياً إلى مفعول واحد في مثل قولهم: (قد دين فلان فحرم من حقوقه) ببناء الفعل للمجهول، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر كثير من النقاد قولك: (حرم فلان من حقه) بالبناء للمجهول، وأوجبوا أن تقول: (حرم فلان حقه). وذهب إلى مثل ذلك العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) إذ قال: «ويقولون: حَرَمَهُ من حقه، والصواب: حَرَمَهُ حقه.. فهو حارمٌ وذاك محروم، والفعل يتعدى متعدياً مباشراً».

وجاء نحو ذلك في كلمة يومية، قال الناقد: «(الفعل حَرَمَ) مثل (منع) يتعدى إلى مفعوليّه مباشرة: حَرَمَهُ حقه في كذا»، فما صواب المسألة؟

أقول: الصواب جواز قول القائل: (حَرَمْتُ فلاناً من حقه) بتعدية الفعل إلى مفعول واحد. قال الجاحظ في بعض رسائله: «(إلى أن مات محروماً منه)»، وقال ابن المقفع: «(فأما الجِرْمَان، فأن يُحْرَمَ من صالححي الأعوان والنصحاء)». وقال العباس بن الأحنف:

في (دلس) إذ قال صاحب (القاموس): «(التدليس: كِتْمَانٌ عَيْبُ السَّلْعَةِ عن المشتري، والتدليس: التكتّم)». وحكى ذلك صاحب (التاج). ف (التكتّم) إذا مسموع، لكن فعله لازم لا يتعدى؛ فأنت لا تقول: (تكتّمت الخبر)، وإنما تقول: (كتّمت الخبر) و(كتّمته) إذا أخفيته، وتقول: (كتّمته السُّ) إذا أخفيته عنه، كما تقول (استكتّمته أمرى) إذا طلبت أن يكتّمه. أما (تكتّمت) فمعناه: تسّرت وتحجبت وتخفيت، ونحو ذلك. قال الإمام البيهقي:

تعلمت لفظ الأعجمي وإنني

من العرب العرباء لا أتكتّم

وفي هذا بيان.

١٩٤. الحَرَكَ

(الحَرَكَ) للحركة بفتح الحاء، وجلهم يكسرهما كما هو في قولهم: (لا حراك به) وهو خطأ. قال الفيومي في (المصباح): «(الحَرَكَ مثل سَلَام: الحَرَكَة)». وحكى ابن منظور في (اللسان): «وتقول: قد أعيا فما به حَرَكَ، قال ابن سيده: وما به حَرَكَة». وقال جرير:

يَصْرَعُنْ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَا حَرَكَ بِهِ

وَهُنَّ أضعفُ خَلْقِ اللَّهِ إِنْسَانًا

١٩٥. حَرَمَهُ الشَّيْءَ، وَحَرَمَهُ مِنْهُ

(نشرت بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٧)

(حَرَمَ) من باب ضَرَبَ، تقول: (حَرَمَهُ) بالفتح

أَحْرَمُ مِنْكُمْ بِمَا أَقُولُ وَقَدْ

نالَ بِهِ الْعَاشِقُونَ مَنْ عَشِقُوا

فثبت بذلك جواز قولك: (حرمته من كذا)، ولا

عبرة بمنع المانعين. فتأمل.

١٩٦. حري

(نشرت بتاريخ ١/١/١٩٨٦)

في (شرح الكافية): «حري زيد أن يفعل كذا»

بكسر الراء، أي: صار (حرياً)، أي: جديراً. وقد

جاء من ذلك صفتان. الأولى: على زنة (فجِيل)؛

تقول: (هو حري أن يفعل كذا) بتشديد الياء.

والثانية: على زنة (فعل) بفتح فكسر، تقول: (هو

حري أن يفعل كذا). وقد حذفت الياء من (حري

بالتنوين. وتقول: (هي حريّة، وهما حريان، وهم

حريون)، كل ذلك بتشديد الياء (وهم أحرياء) أيضاً،

(وهن حرايا).

ويقول الكتاب حيناً: (هؤلاء حري أن يفعلوا كذا)

بتشديد الياء بدلاً من (هؤلاء حريون). وليس لهذا

وجه؛ إذ لا بد هنا من المطابقة.

وتقول: (هو حري بكذا، وهي حريّة) بتخفيف

الياء، (وهما حريان) بالتخفيف، (وهم حرون

وأحراء)، (وهن حريات) بالتخفيف، ولا بد هنا من

المطابقة أيضاً. لكنك تقول: (هو وهي وهما وهم حري

بكذا) بفتح الراء المنونة. و(حري) مصدرٌ يوصف به

بلفظ واحد. ففي (اللسان): «وانه لحرى بكذا وحر

وحري» الأخير بياء مشددة، وأردف: «فمن قال:

حري، لم يُغيّره عن لفظه.. ومن قال: حر وحري،

ثني وجمع وأنت».

١٩٧. تحري وفحص

(نشرت بتاريخ ١٧/١١/١٩٨٣)

اعتاد الكتاب أن يستعملوا (تحري) بمعنى بحث

أو فتن فيقولون: (لا يزال التحري مستمراً عن

المجرمين). فهل لقولهم هذا وجه من العربية. في

الإجابة عن هذا مسائل أهمها:

أولاً: (التحري) هو طلب الأخرى، و(التحري):

قصد الأولى والأحق. قال صاحب (اللسان): «(ومن

أحر به) اشتق (التحري) في الأشياء ونحوها، وهو

طلب ما هو أحرى»، وقال: «والتحري: قصد الأولى

والأحق، مأخوذاً من الحري، وهو الخليق».

ف (التحري) هو طلب الأخرى، وتخصيصه بهذا

الطلب. ومن ثم كان قول الكتاب: (تحري عن

الشيء) بمعنى بحث عنه، لا وجه له. وقد جاء في

الحديث: «(تحروا ليلة القدر في العشر الأواخر)». قال

ابن الأثير في (النهاية): «(أي تعمّدوا طلبها فيها،

والتحري: القصد والاجتهاد في الطلب والعزم على

تخصيص الشيء بالفعل والقول». فإذا قلت:

(تحريت هذا الأمر) فمعناه أنك توخيتّه وخصّصته

بالطلب وتعمّدت التماسه. وهو يتعدى بنفسه. وليس

(فتش) أو (بحث) بهذا المعنى.

ثانياً: يقول الكتاب في مثل هذا القصد: (بحث

المسألة، وبحثت عن سرّ هذه القضية). فيعدونه

بنفسه حيناً وب (عن) حيناً آخر.

الوسيط): ((وَفَحَصَ الْأَرْضَ: حَفَرَهَا، وَفَحَصَ الشَّيْءَ: كَشَفَهُ... وَفَحَصَ الْكِتَابَ وَنَحْوَهُ: دَقَّقَ النَّظَرَ فِيهِ لِيَعْلَمَ كُنْهَهُ)). ولو جاء في هذا بجديد لأشار إليه. وفي (النهاية): ((الفحص: البحث والكشف)).

١٩٨. حَزَّهُ وَحَزَّ فِيهِ

(نشرت بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨)

(حَزَّ الشَّيْءَ يَحُزُّهُ حَزًّا) إِذَا قَطَعَهُ قَطْعًا غَيْرَ بَائِنٍ، أَي: تَرَكَ فِيهِ حَزْرًا أَوْ ثَلْمًا أَوْ فَرْصًا، وَمِثْلُهُ (احْتَنَنَ) بوزن (افْتَعَلَ)، وكلاهما فعلٌ متعدّدٌ. وقد اعتاد الكتاب أن يستعملوه استعمال الفعل اللازم، يقولون: (ويحزُّ في قلبي ما يجري من الأحداث الأليمة). وقد سأل سائل هل هذا صحيح؟ وإذا صح فما وجه استعمال الفعل لازماً، وهو متعدّدٌ؟

والجواب عن ذلك أن قول الكتاب: (ويحزُّ هذا في قلبي) صحيحٌ فصيحٌ. أمّا وجهه فذلك أنه حكى عن العرب أنهم استعملوا أفعالاً متعدّية أرادوا بها مجرد وقوع حدثها، فلم تحتنج إلى مفعول يذكر أو يقدر؛ فقد جاء في التنزيل: ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي...﴾ [الأحقاف ١٥]. قال صاحب (الكشاف): ((كانه قال هب لي الصلاح في ذرّيتي...)). وقال البيضاوي في (تفسيره): ((واجعل لي الصلاح سارياً في ذرّيتي، راسخاً فيهم، نحو قول الشاعر:

وَإِنْ تَعْتَذِرَ بِالْمَحَلِّ عَنِ ذِي ضُرُوعِهَا

إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي)).

فالأصل في (أصلح) و(جرح) أن يتعدّيا، وقد جاء

واستعمالهم في الوجهين صحيح. فالبحث في اللغة: الكشف والطلب. تقول: (بحثت الشيء) إذا كشفتّه، و(بحثت عنه) إذا طلبته. ففي (المفردات) للراغب: ((البحث: الكشف والطلب، يقال: بحثت عن الأمر وبحثت كذا)).

وعندي أن معناه هذا مجازي.

أما أصلُ معناه فهو فَحَصُ الترابِ وَقَلْبُهُ. ففي (اللسان): ((والدجاجة تُفحصُ برجلَيْها وجناحَيْها في التراب.. ومنه حديث عمر: إن الدجاجة لتفحصُ في الرماد أي تَبْحَثُهُ وتَتَمَرَّضُ فِيهِ))، فكانها تفعل ذلك لتعلم كيف حاله. ومن ثم تدرج معنى البحث إلى الكشف والطلب، كما تدرج إليهما معنى الفحص أيضاً. وأنت تقول: (بحثت الكتاب عن سرّ المسألة) أيضاً أي: أقلب الكتاب بحثاً عن هذا السر. ففي (نهج البلاغة): ((كم طردت الأيام أبْحَثُها عن مكنون هذا الأمر)).

ثالثاً: وأنت تقول: (فحصت الشيء وعنه) بمعنى كشفتُ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((فحصت عن الشيء: كشفتُ)). وعندي أن معناه هذا مجازي أيضاً. فالأصل فيه: (فحصت التراب: قلبته)، وكأنك تفعل هذا لتكشف حاله وتعلم كُنْهَهُ. وقد ذهب الأستاذ عباس أبو السعود إلى إنكار قول القائل: (فحصت الشيء)، إلا أن يكون بمعنى قلب؛ كقولك: (فحص المطر التراب) أي: قلبه. وحقيقة الأمر أن (الفحص) معناه القلب والحفر في الأصل، ثم تدرج إلى الطلب والكشف. فانظر إلى ما جاء في (المعجم

لازمين. تقول: (أصلح في أمرك ما استطعت) أي: اجعل فيه الصلاح، كما تقول: (الأحداث تجرح في ضلوعي) أي: تحدث جرحاً. وقد أنزلت هذه الأفعال منزلة الأفعال اللازمة. وذهب ابن هشام في (المغني ١٢٣/٢) أن هذه الأفعال المتعدية قد ضمنت معنى أفعال لازمة. إذ ضمن (أصلح) معنى بارك، وضمن (جرح) معنى عتأ أو فسد. وهكذا تقول: (الحزن يحز في قلبي) أي: يجعل الحز أو الكسر فيه. ويقدح في ساقه) أي: يجعل القدح فيها. وفي (اللسان): ((وقدح الدود في الأستان والشجر قدحاً، وهو تأكل يقع فيه)).

الراغب في محاضراته: ((يأذر شغلنا الحزن لك عن الحزن عليك)). فحزنتك على الرجل توجع وجزع، فهو انفعال، أما حزنك له فهو رثاء لحاله واهتمام بأمره ومصيره، فهو انفعال وفعل. وقد جاء في (الأساس): ((هؤلاء حزانتك؛ أي: أهلك الذين تتحزن لهم وتهتم بأمهم)). و(تحزن) بالتشديد ك(حزن). وقلما يلتفت الأدباء إلى الفرق بين: (حزن لأخيه) و(حزن على أخيه). أما قولك: (حزنت لفقده) وعلى فقده، فإن اللام هنا في موضع (على) كما قال المرزوقي في (شرح الحماسة). فتأمل.

٢٠٠. حسب

(الحسب) معناه (قدر الشيء)، والأصل فيه فتح السين وقد تُسكن، وقد جاء على السنة الكتاب قولهم: (فعلت ذلك بحسب رأيك، وعلى حسب رأيك)، و(حسب رأيك، وحسب ما رأيت) بحذف حرف الجر فيهما، فما الرأي في ذلك؟ أقول: كل ما ذكر مما جرى على السنة الكتاب صحيح. فانت تقول: (فعلت ذلك بحسب رأيك)، كما جاء في (الصاح). قال الجوهري: ((ليكن عملك بحسب ذلك؛ أي: على قدره وعدده)). وقال الراغب في مفرداته: ((يُجازى بحسبه)).

وتقول: (فعلت ذلك على حسب رأيك)، كما قاله الراغب في مفرداته حول تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة ٢١٢ والنور ٣٨]: ((يُعطى بحسب ما يعرفه من مصلحته لا على حسب

١٩٩. حزن عليه وله

(نشرت بتاريخ ١١/٧/١٩٨٥)

المشهور أن يُعدى (حزن) بـ (على). تقول: (حزنت على فلان، وحزنت على فقده). ففي التنزيل: ﴿وَلَا تَحزَنُوا عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر ٨٨ والإسراء ١٢٧ والنمل ٢٧٠]، وفيه: ﴿لَكِي لَا تَحزَنُوا عَلَيَّ مَا فَاتَكُم﴾ [آل عمران ١٥٣]. وتقول: (هو حزن وحزين وحزنان، وهي حزنة وحزينة وحزني). ففي (الأساس): ((وله قلب حزين ومحزون وحزن)). وفي (المخصص) لابن سيده: ((وقالوا: نُكل نُكلًا وهو نُكلان، والأنثى نُكلى، جعلوه كالعطش لأنه حرارة في الجوف.. وقالوا: حزنان وحزني، لأنه غم في جوفه)). ويتعدى (حزن) باللام، ولكن بمعنى آخر؛ قال

حسابه)). وفي (اللسان) نحو من ذلك.

وتأتي (حَسَبَ) مجردة من حرف الجر. قال صالح بن عبد القدوس وهو شاعر عباسي:
لو يرزقون الناس حَسَبَ عقولهم

أَلْفَيْتَ أَكْثَرَ مِنْ تَرَى يَتَصَدَّقُ

وقد جاء هذا البيت في (اللسان) ولكن برواية أخرى، وفسر (يتصدق) بمعنى (يسأل). فأنت تقول: (فعلتُ حَسَبَ ذلك) كما قال الشاعر، فيكون كقولك (قَدَّرَ ذلك).

وتأتي (حَسَبَ) موصولةً بـ (ما) المصدرية كقولك: (فعلتُ ذلك حَسَبَ ما أَمَرَ فلان) أي: مثل ما أمر. (وعاملته حَسَبَ ما استحق) أي: قَدَّرَ ما استحق. قال الراغب في مفرداته، في مادة (قدس): ((والثاني بأن يجعلها على مقدار مخصوص ووجه مخصوص، حَسَبَ ما اقتضت الحكمة)). وفي مادة (قرأ): ((حَسَبَ ما ذكرت)). وفي الأغاني: ((حَسَبَ ما شرط في تصدير الكتاب)).

ولذا قُلْ: (فعلتُ ذلك بحَسَبِ رأيك، وعلى حَسَبِ رأيك، وحَسَبِ رأيك، وحَسَبَ ما رأيت)، كلُّه صحيح.

٢٠١. فعلتُ ذلكَ تحسباً

(نشرت بتاريخ ١١/٢/١٩٨٤)

الشائع لدى الكتاب قولهم: (احتطت للأمر تحسباً من كل طارئ). ويقصدون بذلك: احتطت للأمر حذراً من كل طارئ، أو تأهباً لكل طارئ، أو

احترازاً من كل حادث، أو توقيياً وتحفظاً منه. ففي (الأساس): ((واحتَرَزَ من العدو وتَحَرَّزَ: تحفظَ))، وفيه: ((وعليك بالتحفظ من الناس وهو التوقي)). وقال الشاعر: (حذار من رماحنا حذار).

فالكتاب يأتي بـ (التحسب) على معنى الاحتراز أو الحذر أو التحفظ، وليس هو كذلك. فقد جاء (التحسب) في اللغة لعنيين متقاربين:

أولهما: (التعرّف)؛ تقول: (تحسبتُ الأمرَ أو الخبرَ) بمعنى تطلبتَه وتعرّفته. وعلى ذلك ما جاء في (الأساس): ((خرجنا يتحسبان الأخبار: يتعرفانها)). ومنه حديث بعض الغزوات: ((أنهم كانوا يتحسبون الأخبار؛ أي: يطلبونها)) كما جاء في (النهاية). والمعنى الثاني للتحسب: تَوَقُّعُ الأمرِ وتَحْيِينُهُ، أي: تَطْلُبُ وقته أو حينه. ومنه حديث الأذان: ((إنهم يجتمعون فيتحسبون الصلاة.. أي: يتعرفون ويتطلّبون وقتها ويتوقعونها))، على ما جاء في (النهاية).

وإذا لم يكن في معاني (تحسب) ما يريده الكتاب من معنى الاحتراز أو الحذر، لأن في الاحتراز أو الحذر توقعاً للمكروه وتخوفاً، واستعداداً له وتأهباً، فإن في (التحسب) معنى تَوَقُّعِ الأمرِ.

ولذا تقول: (فعلتُ ذلك تحسباً للأمر، لا منه).

قال صاحب (المفردات): ((الحَذَرُ: احترازٌ من مُخِيفٍ))، لذلك قيل: (الحَذِرُ المُتَيَقِّظُ المُتَحَرِّزُ. وجاء في (الأساس): ((رجلٌ حَذِرٌ.. مُتَيَقِّظٌ مُحْتَرِزٌ. وحاذِرٌ: مستعدٌ)).

٢٠٢. ما كان كذا وكذا في حسابي

(من كتاب: لغة العرب)

ليس هذا من كلام الكتاب، وإنما هو كلام الإمام الشريف المرتضى من أعلام اللغة في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري والنصف الأول من الخامس الهجري. وقد منَعَ مثل هذا الكلام الناقد في برنامجه اليومي، فقال: (في حسابي أن الأمر مفيدٌ: غلط، والصحيح: في حسابي، بكسر الحاء، أنه مفيد). ولم يَزِدْ على ذلك. ولنا حول قوله هذا أمورٌ منها:

أولاً: قال الناقد بخطأ قول الكاتب: (في حسابي أن الأمر مفيدٌ)، ولم يذكر السبب في ذلك. كأن أمر التخطئة والتصويب مباحٌ للناقد دون حاجة إلى شرح أو تبين، أو أن الأمر من الظهور بحيث لا يفتقر إلى كشفٍ أو تحقيق.

ثانياً: القائل بالمنع في الأصل هو الحريري صاحب (درة الغواص). وقد كثر الكلام في ردِّ قوله. ومما قيل في هذا أن الحريري نفسه قد منَعَ ذلك ثم استعمله فقال: ((لم يكن يخطر في الوهم ولا في الحساب)). وشرط المتابعة أو المعارضة أن تكون بعد تدبر وتدقيق.

ثالثاً: (الحساب) مصدرٌ (حَسَبَ) كنصر. ومعناه في الأصل: العَدُّ. لكنه يأتي بمعنى التقدير. قال المرتضى في أماليه حول تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَرزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [البقرة ٢١٢ والنور ٣٨]: ((يرزق من يشاء بغير تقدير من المرزوق))، وأردف: ((كما يقول القائل: ما كان كذا وكذا في حسابي، أي

لم أوَّمَلْه، ولم أُقَدِّرْ أن يكون)). فأين الخطأ في قولك: (في حسابي أن الأمر مفيد) إذا كان معناه: (في تقديري أنه مفيد). وفي (مفردات الراغب) نحو من هذا. وقال ابن بري اللغوي المشهور: ((يجوز أن يريد القائل بقوله: ما كان في حسابي، أي: في محسوبي، أي: معلومي ومظنوني توسعاً)).

رابعاً: جاء (الحساب) بمعنى الظن كـ (الحسبان) بكسر الحاء، ذكره ابن قتيبة في (أدب الكاتب) وأيدَهُ الأزهريُّ في (التهذيب). وجاء (الحسبان) بمعنى العَدِّ كـ (الحساب)، كما ذكره (التهذيب) و(اللسان). فإذا صحَّ هذا أو ذلك سقط الاعتراض من أصله.

فاستبان بذلك أن قولك: (في حسابي أن الأمر مفيدٌ)، صحيحٌ مستقيم لا شبهة فيه لناظر.

٢٠٣. حَسَّ وأحسَّ

(نشرت بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٧) (الإحساس) في الأصل إدراك الشيء بإحدى الحواس، كما في (التعريفات) للجرجاني، ويختلف النقاد في صحة قولك: (حَسَسْتُه فهو محسوسٌ من المحسوسات). كما تقول: (أحَسَسْتُه فهو محسٌ من المحسَّات).

ويتبين بالبحث أنك تقول: (أحَسَسْتُه وأحَسَسْتُ به، وحَسَسْتُه وحَسَسْتُ به). قال ابن القوطية: ((أحَسَسْتُ الشيء: رأيته أو سمعتُ حركته، وحَسَسْتُ به حساً)). وقال في موضع آخر: ((أحَسَسْتُ به)).

وهكذا أثبت ابن القوطية (أحَسَسْتُه) و(أحَسَسْتُ به)، كما أثبت (حَسَسْتُ به)، لكنه أسقط (حَسَسْتُه)

إذا قَطَعْتَهُ. (وَحَسَمْتُ الشَّيْءَ فَاَنْحَسَمَ) كَقَطَعْتَهُ
فَانْقَطَعَ. ففي (المصباح): «حَسَمَهُ حَسْمًا مِنْ بَابِ
ضَرَبَ فَاَنْحَسَمَ بِمَعْنَى قَطَعَهُ فَاَنْقَطَعَ». كما تقول:
(حَسَمْتُ الْعِرْقَ) إِذَا قَطَعْتَ دَمَهُ. ففي (القاموس):
«وَحَسَمَ الْعِرْقَ: قَطَعَهُ ثُمَّ كَوَاهُ لَثْلًا يَسِيلُ دَمُهُ، وَحَسَمَ
الدَّاءَ: قَطَعَهُ بِالدَّوَاءِ»؛ أَي: أزال أثره. ففي
(المفردات): «الحَسْمُ: إِزَالَةُ أَثَرِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: قَطَعَهُ
فَحَسَمَهُ؛ أَي: أزال مادته.. وَحَسَمُ الدَّاءِ: إِزَالَةُ أَثَرِهِ
بِالْكَيْ». وقيل للسيِّفِ (حُسَامٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ، لِأَنَّهُ قَاطِعٌ
لِمَا يَأْتِي عَلَيْهِ، كما في (المصباح). وفي التنزيل: ﴿وَأَمَّا
عَادُ فَاسْتَكْبَرُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ
لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة ٦ و ٧]. قال الراغب
في مفرداته: «(قيل: حاسمًا أثرهم، وقيل: حاسمًا
خبرهم، وقيل: قاطعًا لعمرهم)».

وتبين مما سبق أن معنى (الحسم) إنما يدور حول
قَطْعِ الشَّيْءِ وإِزَالَةِ أَثَرِهِ.

ويقول الكتاب حينئذٍ: «عمدت الوزارة إلى حسم
مبلغ كذا من رواتب المتخلفين»، فهل هذا صحيح؟
أقول: استعمال (الحسم) في هذا الموضع بعيد^(١)،
كما رأيت. وقد استعمل العرب (الاقتطاع) بدلًا من
(الحسم)؛ ففي (القاموس): «(واقطع من ماله قطعةً:
أخذ منه شيئًا)». فالصحيح أن يقال: (عمدت الوزارة
إلى اقتطاع مبلغ كذا..). فإذا أرادوا نقص المال في

وجعله بمعنى آخر. ونحو ذلك ما جاء في (المصباح)
إذ قال: «(حَسَمْتُ الْخَبَرَ مِنْ بَابِ قَتَلَ فَهُوَ مَحْسُوسٌ
وَتَحَسَّسْتَهُ: تَطَلَّبْتَهُ، وَرَجُلٌ حَسَّاسٌ لِلْأَخْبَارِ)؛ فِجْعَلِ
(حَسَّسْتَهُ) بِمَعْنَى آخَرَ. قَالَ الْجَوَالِيقِيُّ فِي التَّكْمَلَةِ:
(فَأَمَّا الْمَحْسُوسَاتُ فَمَعْنَاهَا الْمُقْتُولَاتُ، يُقَالُ: حَسَّهْ،
إِذَا قَتَلْتَهُ)». وأشار إلى ذلك ابن القوطية.

على أن ثمة ما يدل على صحة قولك: (حَسَّسْتَهُ)
بمعنى (أَحَسَّسْتَهُ)؛ قال الجاحظ في كتابه (التربيع
والتدوين): «(كذلك الحَسَّاسُ، وكذلك المَحْسُوسُ..
والنفسُ الحَسَّاسَةُ: لا تدرك بشيءٍ من الحواسِ)».
فقوله: (الحواسُ) هو جمع (حاسة)، و(الحاسة) في
الأصل اسم فاعل من (حسّه)، وقوله (المحسوس) هو
اسم مفعول من (حسّه) المتعدي أيضًا. فثبت بذلك
صحة (حسّه) بمعنى (أَحَسَّه). وجاء في (نهج البلاغة
١٤٥/٢): «(ولا تدركه الحواسُ فتَحَسُّه، ولا تَلْمُسُه
الأيدي فتَمْسُه)». وهو صريحٌ بجواز (حسّه) بمعنى
(أَحَسَّه) أيضًا، وجاء (حَسَّاسٌ) من ذلك بمعنى كثير
الحس، كما جاء (حَسَّاسٌ) بمعنى رقيق الحس من
(حَسَّسْتُ لَهُ) بالفتح، و(حَسَّسْتُ لَهُ) بالكسر،
بمعنى رفقت له، كما جاء في (الإصلاح) لابن
السكيت.

ولذا قُلْ: (هذا مَحْسُوسٌ وَمَحْسُوسٌ بِهِ)، و(مَحْسُوسٌ
وَمَحْسُوسٌ بِهِ)، من المحسوسات أو المحسات.

٢٠٤. حَسَمَ وَخَسَمَ

(نشرت بتاريخ ١/١٩٨٧)

(١) ليس بعيداً جداً. فقد جاء في المعجم الوسيط: «(قَطَعَ الشَّيْءُ:
فَصَلَ بَعْضُهُ)». وجاء: «(اقطع من الشَّيْءِ قِطْعَةً: فَمَلَّأَ مِنْهُ)». ثم
إن (حَسَمَ) يعني (قَطَعَ) وهذا — كما نرى — قريب من (اقطع)!

تقول: (حَسَمْتُ الشَّيْءَ أَحْسِمُهُ) بالكسر (حَسْمًا)

فيصير المعنى: أَوْقَعَ جَمِيلَ صُنْعِهِ بِي. وإذا عَدَّيْتَبَ بَ (إلى) يصير المعنى فيه: الإيصال، كأنه قال: أَوْصَلَ إِحْسَانَهُ إِلَيَّ، والمعنى متقارب، وإن كان تقديرُ كُلِّ مِنْهُمَا غَيْرَ تَقْدِيرِ الْآخَرِ. وهذا ما أشار إليه الإمام أبو نزار المعروفُ بِمَلِكِ النُّحَاةِ، في كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي.

وأما الوجه الثاني: فتضمنين (أَحْسَنَ) معنى (لَطْفَ) وتعديته بالباء فيكون معنى (أَحْسَنَ بِهِ): أَحْسَنَ مَتَلَطِّفًا بِهِ. ويصح التضمنين هنا إذا ثبت أن معنى الإحسان غير معنى اللطف. وحقيقة الأمر أن المعنيين مختلفان ولو تدانيا. فمعنى الإحسان: الإفضال؛ وهو أعمُّ من الإنعام، كما في (المفردات). أما اللطف فهو الرفق، كما في (النهاية) و(المصباح). فإذا أنت ضَمَنْتَ الإحسانَ معنى اللطف، فقد قصدت بذلك إلى معنى الإحسان عامة، والإلحاح على ما يتسع له من اللطف خاصة. ولا شك أن الوجه الأول في تأويل أبي نزار أولى وأجدر. قال أبو نزار: «فليس ينبغي أن يُحْمَلَ فِعْلٌ عَلَى معنى فِعْلٍ آخَرَ - أي أن يُحْمَلَ عَلَى التضمنين - إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله».

ثانياً: جاء في التنزيل: «وكان بالمؤمنين رَحِيمًا» [الأحزاب ٤٣]، وأنت لا تقول: رَحِمَ بِهِ، فما تأويل الآية إذن. تأويل ذلك أن (رَحِمَ) قد ضُمِّنَ معنى (رُؤِفَ)، فقول (رحيم به) كما تقول (رؤوف به). وهذا ما ذهب إليه الإمام القرطبي في (تفسيره). لكن التضمنين يقتضي أن يكون بين المعنيين تغييراً، فهل في

مقابله زيادته استعملوا (الْوَضَعَ أَوْ الْحَطَّ) كما جاء في كتاب (مفاتيح العلوم) للإمام الخوارزمي، فأنت تقول: (وَضَعَ فَلَانٌ عَنْ غَرِيمِهِ) إذا نقص مما له عليه شيئاً. و(الْحَطَّ) كالوضع.

وقد يقول الكتاب: (قام المصرفُ بِخَصْمٍ مَبْلَغُ كَذَا) أي باقتطاع مبلغ كذا، ولا وجه له لأن (الخصومة) لا تعني غير الجدل والنزاع، و(الخصم) مصدر. تقول: (خَصَمْتُهُ خَصْمًا) أي نازعته. ولذا قُلْ: (اقتطع مبلغ كذا...)، ولا تقل: (حَسَمَ مبلغ كذا...) أو (خَصَمَ مبلغ كذا...).

٢٠٥. أحسن به وإليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/١٩)

الشائع في لغة الكتاب قولُ القائل: (أَحْسَنَ إِلَيَّ فَلَانٌ) إذا ساق إليه جميلاً، كما يقال في ضده (أَسَاءَ إِلَيَّ فَلَانٌ). ويندر أن يقولوا: (أَحْسَنَ بِي فَلَانٌ)، فهل في اللغة ما يُجيز ذلك؟ في الإجابة عن هذا السؤال أمورٌ أهمها:

أولاً: جاء في التنزيل: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ﴾ [يوسف ١٠٠]. وفي (الصالح): «أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ وَبِهِ». فثبت بهذا جواز قولك: (أَحْسَنْتُ إِلَى فَلَانٍ) و(أَحْسَنْتُ بِفَلَانٍ). ولا يكاد الكتاب يستعملون الباء في تعديته الإحسان. ولكن ما تأويل هذه التعديته؟ ذهب الأئمة في ذلك مذهبين:

الأول: أن تقدير قولك: (أَحْسَنَ بِي): أَحْسَنَ الصَّنْعَ بِي، ثم حُذِفَ المفعولُ لدلالة المعنى عليه،

الرفقة ما ليس في الرحمة؟

أقول: في كل من الرفقة والرحمة رقة وإحسان، على أن الرفقة أبلغ في الرقة، وأن الرحمة أبلغ في الإحسان، فأنت إذا كنت رؤوفاً لم تقس على ولدك في تربيته، لأن الرفقة تمنع من القسوة. على أنك قد تقسو على ولدك ولو كنت رحيماً، لأن الرحمة لا تمنع من القسوة؛ ففي (النهاية): «والرفقة أرق من الرحمة، ولا تكاد تقع في الكراهة، وأن الرحمة تقع في الكراهة للمصلحة». وفي (المفردات): «أن الرحمة منطوية على معنى الرقة والإحسان» فإذا تعارضا غلب الإحسان. قال صاحب (المفردات): «والرحمة رقة تقتضي الإحسان المجرد عن الرقة» أي إذا اقتضت الرحمة تجاوز الرقة تجاوزتها ضماناً للإحسان، وانظر إلى معنى الرفقة في قوله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله﴾ [النور ٢]. قال الزمخشري: «والمعنى أن الواجب على المؤمنين أن يتصلبوا في دين الله، ويستعملوا الجد والمتانة فيه، ولا يأخذهم اللين والهواة في استيفاء حدوده».

٢٠٦. حسناء وحسناوات

(نشرت بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٧)

جاء (حسنا) صفة للمرأة فليل: (امرأة حسناء) أي جميلة. و(حسنا) صفة على (فعل)، و(فعل) مؤنث (أفعل) في الأصل، لكنه لم يأت: (رجل أحسن). ففي (اللسان): «قالوا: امرأة حسناء، ولم

يقولوا: رجل أحسن». ذلك أن (أحسن) صيغة تفضيل، لا صفة، ومؤنثه (الحسنى) بضم فسكون. ولكن ما جمع (الحسنا)؟
أقول: جاء في (اللسان): «وجمع الحسنا من النساء: حسان». لكنه شاع جمع (حسنا) على (حسناوات)، فهل هذا صحيح؟

أقول: إذا كانت (فعل) اسماً، فجمعها (فعلوات) كصحراء وصحراوات، وهكذا إذا كانت صفة غالبية، أي كانت صفة ثم استغنت عن موصوفها فمؤنثت معاملة الأسماء كقولهم (الخضراء) اسماً للخضر من البقول، فجمعها (خضراوات)، و(دكأ) بتشديد الكاف اسماً للرابية فجمعها (دكاوات). وأضاف ابن مالك ما جاء على (فعل) وليس له (أفعل) كقولك (امرأة عجزاء) أو (ديمة هطلاء) فإن (عجزاء وهطلاء) هنا لا مذكر لهما على (أفعل) بهذا المعنى إذ جاز جمع ما كان كذلك على (فعلوات) أيضاً فقال: (نساء عجزاوات، وديم هطلاوات). ولما كان (حسنا) من هذا القبيل، جاز جمعها على (حسناوات) في مذهب ابن مالك.

أما ما كان من (فعل) صفة خالصة مذكرها (أفعل) فلا يجمع إلا على (فعل) بضم أوله. ويبحث هذا العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فذهب إلى أن ابن مالك قد أجاز جمع (فعل) الصفة على (فعلوات) كخيفاء وخيفاوات وخيف. وليس الأمر كذلك، ذلك أن (خيفاء) التي جيعت على (خيفاوات) هي الصفة الغالبة؛ أي الناقصة التي اتسع

وكسرها)). وفي (المصباح): ((والْحُشْوَةُ بضم الحاء وكسرها: الأمعاء أيضاً)).

ولكن هل ورد (حَشَيْتُ) بالياء، وما معناه؟
أقول: جاء هذا، ومعنى (حَشَيْتُ) المتعدي:
ضَرَبْتُ حَشَاهُ؛ كَرَأَيْتُهُ إِذَا أَصَبْتُ رِئْتَهُ، وَأَنْفَتُهُ؛
ضَرَبْتُ أَنْفَهُ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَحَشَيْتُهُ
حَشِيًّا: ضَرَبْتُ حَشَاهُ))، وفيه: ((وَحَشَيْ حَشِيًّا:
وَجِعَهُ حَشَاهُ)) بوزن رضي، وهو فعل لازم. فتأمل.

٢٠٨. تحاشيت من كذا، لا: تحاشيته

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٢)
في لغة الكتاب قولهم: (تحاشيتُ مقابلةً فلان
لغضبه)، أو (تحاشيتُ المرورَ في هذا الطريق لخطره)
بمعنى تجنبتُ ذلك وابتعدت عنه. فهل في اللغة ما
يسبغ ذلك ويسدده؟

أقول: قد جاء (تحاشي) في كلام الكتاب هاهنا
متعدياً، وهو فعل لازم يتعدى بالحرف تقول:
(تحاشيتُ من مقابلة فلان لغضبه)، و(تحاشيتُ من
المرور في هذا الطريق لخطره). وأصله أن تقول:
(حاشيتُ فلاناً من كذا) إذا استثنيتُهُ؛ قال النابغة
الذبياني:

وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ

وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
أي: لا أستثني من الأقوام أحداً. فمعنى
(تحاشيت منه): حاشيت نفسي منه. وقد تقول:
(تحاشيت عنه)، لأن في التحاشي معنى التنزه أيضاً.

جَلْدُ ضَرَعِيهَا، أَمَا (حَيْفَاء) الصِّفَةُ فَجَمَعُهَا (خَيْف)
كقولك: (هذه نُوقٌ خَيْف). فتأمل.

٢٠٧. حَشَا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٨)

تقول: (حَشَوْتُ الْفِرَاشَ حَشْوًا، فَالْفِرَاشُ مَحْشُوٌّ)
بفتح الميم وضم الشين وتشديد الواو، بمعنى ملأته
فهو مَمْلُوءٌ. وإذا أتى هذا في كلام الكتاب قالوا:
(حَشَيْتُ الْفِرَاشَ، فَالْفِرَاشُ مَحْشِيٌّ) بالياء، فهل لهذا
وجه؟

أقول: لا مساغ لقولهم (مَحْشِيٌّ) بالياء، لأن الفعل
بهذا المعنى بالواو، وقد نبه على ذلك بعض الأئمة،
قال أبو هلال العسكري في كتابه (التلخيص ٣٨٠/١):
(«وتقول: قَطِيفَةٌ وَزَلَابِيَّةٌ مَحْشُوءَةٌ، وَلَا تَقُلْ: مَحْشِيَّةٌ،
وَالْعَامَّةُ تَقُولُهُ خَطًّا»). وَالْقَطِيفَةُ هُنَا نَوْعٌ مِنَ الْحَلْوَى،
وَالْجَمْعُ: قَطَائِفٌ، وَالزَّلَابِيَّةُ كَذَلِكَ.

ومن الباب (احْتَشَى) بمعنى امتلأ، و(الاحْتِشَاءُ):
الامتلاء. ففي (الأساس): ((وَاحْتَشَى مِنَ الطَّعَامِ،
وَاحْتَشَيْتِ الرَّمَانَةَ بِالْحَبِّ)). وفي (اللسان):
(«وَالاحْتِشَاءُ: الْإِمْتِلَاءُ.. وَحَشَا الْوَسَادَةَ وَالْفِرَاشَ
وغيرهما يَحْشُوها حَشْوًا: مَلَأَهَا»). وَيُسْتَعْمَلُ الْفِعْلُ
مَجَازًا، فِي (اللسان): ((حَشِيَّ الرَّجُلُ غَيْظًا وَكِبْرًا،
بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، كِلَاهِمَا عَلَى الْمَثَلِ)).

وثمة (الحشوة) لما يملأ الجوف، ويلفظها الكتابُ
بفتح الحاء، وهي بضم الحاء وقد تكسر. ففي
(الأساس): ((وَأَخْرَجَ الْقَصَابُ حُشْوَةَ الشَّاةِ، وَهِيَ مَا
فِي بَطْنِهَا، وَضَرَبَتْهُ فَانْتَثَرَتْ حُشْوَتُهُ بِضَمِّ الْحَاءِ

قال الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه (نظرات في اللغة والأدب): ((بقي علينا أن ننظر في تعدية (تحاشى).. وقياسها أن تُعدى بـ (عن) حملاً لها على تنزهه. فالأولى أن يقولوا: تحاشى عنه، لا: تحاشاه))، وأردف: ((ولا أرى مانعاً من تعديتها بنفسها حملاً لها على تجنبه وتحاماه)).

أقول: لا وَجْهَ لِحَمَلِ (تحاشى) على (تجنب) و(تحامى)، لأن لكل أصلاً لا بد أن يُردَّ إليه. فالأصل في (تحاشيت): حاشيت نفسي، و(حاشى) يتعدى بالحرف، ولا يتعدى بنفسه.

للمجهول أيضاً، (فهو حَصَبٌ) بفتح فكسر، و(مَحْصُوبٌ) و(مُحْصَبٌ) بفتح الصاد المشددة، إذا أصابته (الحَصْبَةُ) بسكون الصاد وفتحها وكسرها. أما قولهم: (مُحْصَبٌ) بكسر الصاد وتشديدها بصيغة اسم الفاعل فهو لَحْنٌ، لأنه يقتضي: (حَصَبٌ) على المعلوم، ولم يُسْمَع. ففي حديث مسروق: ((أتينا عبد الله في مُجْدَرَيْنِ وَمُحْصَبَيْنِ)) بفتح الدال والصاد المشددين بالبناء للمفعول، كما في (اللسان).

٢١٠. الحِصَّة

الشائع على الألسنة ضم الحاء فيها [الحِصَّة]، وهو لَحْنٌ، والصواب كسرها.

ويقول الكتاب في نحو ذلك: (تفاديتُ هذا الخطر). والصواب: (تفاديتُ من هذا الخطر)، لأن الأصل فيه: (فَدَيْتُ نفسي من الأسر) إذا أنقذتها من الأسر بالفداء؛ ففي (الأساس): ((فَدَيْتُ الأسيرَ وأفَدَيْتُ أنا منه. ومن المجاز: تفادى منه: تحاماه))، فالفعل يتعدى بالحرف إلى الشر الذي يُراد التخلص منه. وفي (خزانة الأدب) للبغدادي: ((تفادى من كذا: تحاماه وانزوى عنه)).

٢١١. حصل (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٧)

تقول: (حَصَلَ الشيءُ حُصُولاً) إذا بقي، و(حَصَلَ) كذلك إذا تَبَيَّنَتْ؛ ففي (اللسان): ((الحاصلُ من كلِّ شيءٍ: ما بَقِيَ وتَبَيَّنَتْ، وذهبَ ما سواه)). وتقول: (تَحَصَّلَ الشيءُ) إذا تَجَمَّعَ وتَبَيَّنَتْ، كما في (اللسان) أيضاً. وفي (المصباح): ((حَصَلَ الشيءُ حُصُولاً، وحَصَلَ لِي عليه كذا: تَبَيَّنَتْ ووجِبَ، وحَصَلْتُه تحصيلاً)) بالتشديد.

وأنت تقول: (تحاميتُ فلاناً)، لأنك تقول: (حَمَيْتُ نفسي شرَّ فلان). قال ابن جنى: ((ونحمد الله على أن حَمَانَاهُ))؛ فعدى (حَمَى) إلى مفعولين، فجاء (تحامى) متعدياً إلى واحد، وهو الغالب.

٢٠٩. حصب

و(الحاصلُ) اسمُ الفاعل من (حَصَلَ). وثمة (المَحْصُول) وهو بمعنى (الحاصل)؛ ففي (اللسان): ((والمَحْصُولُ: الحاصلُ))، وفي (المصباح): ((وحاصلُ الشيءِ وَمَحْصُولُهُ واحدٌ)). وقيل في تأويل مجيء (المحصول) بمعنى (الحاصل) أن (حَصَلَ)

(حَصِبٌ) بفتح فكسر، و(حُصِبٌ) بضم فكسر للمجهول، و(حُصِبَ جُلْدُهُ) بضم فكسر مع التشديد

مختلف. وقد يلتبس ذلك على الكتاب؛ فقولك: (حَصَيْتُ فلاناً) معناه: رَمَيْتُهُ بالحصي. تقول: (رَأْسُهُ) إِذَا ضَرَبَ رَأْسَهُ، وَكَبِدَهُ وَدَمَعَهُ وَأَذَنَهُ وَأَنْفَهُ وَنَابَهُ وَمَعَدَهُ: إِذَا أَصَابَ مَا سُمِّيَ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ مِنَ الْأَعْضَاءِ. وَمِنْ ذَلِكَ (رَأَهُ) إِذَا أَصَابَ رِئْتَهُ. فَنِي (الْأَفْعَالِ) لِابْنِ الْقَوْتِيَّةِ: «حَصَيْتُهُ حَصِيًّا: رَمَيْتُهُ بِالْحَصِيِّ».

أما قولك: (أَحْصَيْتُ الشَّيْءَ)، فمعناه عَلِمْتُهُ وَعَرَفْتُهُ عَدَدَهُ. ففي التنزيل: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن ٢٨]. وفي (الْأَفْعَالِ) لِابْنِ الْقَوْتِيَّةِ: «(وَأَحْصَيْتُ الشَّيْءَ عَرَفْتُهُ عَدَدَهُ وَقَدَرْتُهُ)».

ويقول الكتاب حيناً: (سُكَّانُ هَذَا الْحَيِّ مَحْصِيُونَ) بفتح الميم وكسر الصاد، بعدها ياء مشددة على صيغة اسم المفعول من (حَصَاة) وهو خطأ، والصواب: (سُكَّانُ هَذَا الْحَيِّ مُحْصُونَ) بضم الميم وفتح الصاد وبعدها واو ساكنة على صيغة اسم المفعول من (أَحْصَاهُ) فهو (مُحْصِي).

وقد اشتق (الإحصاء) من (الحصّي) أي صغار الحجارة، لأن العرب إنما كانوا يُعَدُّونَ أولَ أمرهم بالحصي. والواحدة من (الحصّي): (حَصَاة)، لا (حَصْوَة)، كما يقوله بعض الكتاب، وجمعه (حَصِيَّاتٌ) بفتح الأول والثاني والثالث.

٢١٣. قوم حضور (نشرت بتاريخ ١٠/١٩٨٦)

تقول: (حَضَرْتُ مَجْلِسَ فُلَانٍ حُضُورًا)، إِذَا شَهِدْتَهُ، وَ(حَضَرَ الْمَسَافِرُ) إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ. وَالْكِتَابُ

لازمٌ، وَمِنْهُ: (حَاصِلٌ)، وَمُتَعَدٌّ، وَمِنْهُ: (مَحْصُولٌ).
تقول: (حَصَلَتُ الشَّيْءَ حَصْلًا) بِالتَّخْفِيفِ بِمَعْنَى (حَصَلْتَهُ تَحْصِيلًا) بِالتَّشْدِيدِ. وَقَدْ ثَبَتَ مَجْيئُهُ (حَصَلَ) مُتَعَدِّيًّا فِي شِعْرٍ مَعْتَمَدٍ، كَمَا فِي (الْأَسَاسِ)، وَقِيلَ كَذَلِكَ إِنْ (المَحْصُولِ) مُصَدَّرٌ (حَصَلَ) اللَّازِمُ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ اسْمِ الْفَاعِلِ، كَمَا تَقُولُ: (رَجُلٌ صَوْمٌ) بِمَعْنَى صَائِمٌ. وَتَقُولُ: (هَذَا مَحْصُولٌ كَلَامِيهِ وَمَحْصُولٌ مَرَادِيهِ) أَي مَا ثَبَتَ مِنْهُ.

وجاء لناقد في كلمة يومية قوله: ((الفعل (حَصَلَ) يفيد معنى التمكن من الشيء وإحرازه: حصلت على كذا، هذا حاصل عملي، فلا يصح مثلاً القول: (ماذا حَصَلَ؟)، تقول: ماذا حدث وجرى...)).

أقول: لا صحة لما جاء في كلمة الناقد، فأنت تقول: (حَصَلَ لِي الشَّيْءُ) إِذَا ثَبَتَ وَتَحَقَّقَ، كَمَا تَقُولُ (حَصَلَ لِي أَمْرٌ كَذَا) مَجَازًا إِذَا تَحَقَّقَ وَجَرَى فِعْلًا.
فقولك: (ماذا حَصَلَ؟) صحيحٌ فصيحٌ. وفي (بَحْرِ الْعَوَامِّ) لِلْإِمَامِ الْحَنْبَلِيِّ الْحَلْبِيِّ قَوْلُهُمْ: «(حَصَلَ لِي الْإِيَّاسُ مِنْ كَذَا)» بِمَعْنَى تَحَقَّقَ وَجَرَى، وَقَالَ إِنْ (الْإِيَّاسُ) بِمَعْنَى الْيَأْسِ. وَيَقُولُ النَّحَاةُ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ: (لَوْلَا رَحْمَةُ اللَّهِ لَهَلَكَ النَّاسُ) أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ: (لَوْلَا رَحْمَةُ اللَّهِ حَاصِلَةٌ) أَي ثَابِتَةٌ مُتَحَقِّقَةٌ.

فصح بذلك قولك: (ماذا حَصَلَ؟)، وَ(حَصَلَ لِي كَذَا)، وَنَحْوَ ذَلِكَ. فَتَأَمَّلْ.

٢١٢. أحصى (نشرت بتاريخ ٦/٦/١٩٨٦)

تقول: (حَصَاةٌ) كَمَا تَقُولُ (أَحْصَاهُ)، وَالْمَعْنَى

يُعرفون ذلك، لكنهم إذا استعملوا (الحُضُور) في كلامهم، وهو مصدر، أنزلوه حيناً موضع الجمع فقالوا: (كَثُرَ الحُضُورُ في مجلس كذا) أي: كثر الحاضرون، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاءت ألفاظ معدودات للمصدر والجمع؛ ففي (الصاح): ((وَقَوْمٌ حُضُورٌ؛ أي: حاضرون، وهو في الأصل مصدر)). ومن ذلك قولهم: (شَهِدْتُ المجلسَ شُهُوداً) إذا حَضَرْتَهُ، وجاء (الشُّهُودُ) جمعاً لـ (شاهد). ففي (الصاح): ((وشَهِدَهُ شُهُوداً؛ أي: حَضَرَهُ، فهو شاهدٌ، وقومٌ شُهُودٌ أي: حُضُورٌ، وهو في الأصل مصدر)). وهكذا: راقِدٌ ورُقُودٌ، وهاجِعٌ وهَجُوعٌ، وحالٌ وحُلُولٌ، وقاعِدٌ وقُعودٌ، وجالسٌ وجُلُوسٌ. فالرُقُودُ والهَجُوعُ والحُلُولُ والقُعودُ والجلُوسُ مصادر أُنزلت منزلةَ الجموع. ففي الحديث: ((بينما نحن جُلُوسٌ عند رسول الله ﷺ إذ طَلَعَ علينا رجلٌ شديدٌ بياض الثياب...)). وقالوا: عَنَسَتِ المرأةُ عُنُوساً، من باب قَعَدَ. وجاء: امرأةٌ عانِسٌ ونساءٌ عُنُوسٌ. وقالوا: صَفَنَ الرجلُ صُفُوناً إذا قام، وصَفَنَ الفرسُ إذا وَقَفَ على ثلاث، وجمَعُوا (الصافِنَ) على (صُفُونِ). فتأمل.

٢١٤. المحاضرة

(نشرت بتاريخ ٢١/١٠/١٩٨٣)

يُنكَرُ بعضُ اللغويين استعمالَ (المحاضرة) بالمعنى الذي تُعْرَفُ به اليوم، وَيَرَوْنَ أن يحلُّوا محلَّها (الخطبة)؛ إذ لم يجدوا في معاني (المحاضرة) في الأصل ما يسمح باستعمالها بالمعنى الشائع. فما الرأي

في ذلك؟ في الإجابة عن هذه المسألة أمورٌ أهمها:

أولاً: أنكر الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرته) استعمالَ (المحاضرة) بالمعنى المعروف فقال: ((ويستعملون (حاضرٌ ومُحاضرةٌ ومُحاضرٌ) بدل: حُطَبٍ وحُطْبَةٍ وخطيب، وقد عمَّ هذا الإبدال على ما فيه من الخطأ. حتى إنك لتراه دائراً في أفواه المتكلمين وألسنة الخطباء وأقلام الكتاب. فكأنهم يتوهمون أن كلمة (محاضرة) أضخم لفظاً وأفخم معنى من كلمة (خطبة) فيؤثرونها عليها في الاستعمال)).

أقول: إذا كان أكثرُ الأدباء قد آثروا (المحاضرة)، فقد عمَدُوا إلى ذلك لأنهم حَصَّوها بمعنى قصوره عليها ومآزوه من معنى (الخطبة). فهم لم يَستحبوا (المحاضرة) التماساً لضخامة اللفظ وفضامة المعنى كما ذكر الأستاذ داغر، بل توخَّوه ابتغاءَ بقة التعبير وإحكام المعنى.

ثانياً: (الخطبة) عند الأدباء هي الكلامُ الذي يخطب به الناس في شؤونهم العامة، أما (المحاضرة) فقد أرادوها للموضوع الذي يحاضر به جماعة المتعلمين في ناحية علمية أو أدبية. فهم يقولون: (ألقي الزعيمُ حُطْبَتَهُ السياسية الرائعة في بيان موقفه من الحكومة)، كما يقولون: (ألقي العالمُ محاضرتَهُ العلمية الطريفة في مداواة بالأشعة)، أو (ألقي الأستاذ محاضرتَهُ الشائقة في الأدب الجاهلي)؛ يريدون بذلك أن يميزوا (المحاضرة) من (الخطبة).

ثالثاً: لم يكن للمحاضرة من المعنى ما غدت تؤدِّيه اليوم، لكن بينهما من المناسبة والاتصال، ما هو

حَاضِنَةٌ، لأنه وصِفٌ مشتركٌ. والحِضَانَةُ بالفتح والكسر: اسمٌ منه. والحِضْنُ: ما دون الإبط إلى الكُشْحِ. واحتَضَنْتُ الشيءَ: جعلْتُهُ في حِضْنِي، والجمع: (أحضانٌ)، مثل حِمْلٌ وأحمالٌ).

ويتبين بهذا أنك تقول: (امرأةٌ حاضِنَةٌ) بتاء التأنيث فرقاً بينها وبين (رجلٌ حاضِنٌ). و(الحاضنة) التي تكفل الطفل وتربيه، و(الحاضِنُ) المربي الكافل أيضاً. و(الحِضْنُ) بكسر الحاء، والجمع: (أحضانٌ) كحِمْلٍ وأحمالٍ. أما (الكُشْحُ) بفتح الكاف فهو ما بين الخاصة وآخر الأضلاع.

وفي (الأساس): ((ولسه حاضِنٌ وحاضِنَةٌ يرفعانِهِ ويربّيانِهِ، وهي حاضِنَةٌ حَسَنَةٌ الحِضَانَةَ)). ومعنى (يرفعانه) هنا يأخذانه ويحمله. وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((حَضَنْتُ الصَّبِيَّ حِضَانَةً: قُمْتُ بِمُؤَوَّنَتِهِ وتربيتِهِ)).

ولذا قُلْ: ((جَعَلْتِ الأُمَّ الطِفْلَ فِي حِضْنِهَا) بكسر الحاء، لا: ضَمَّهَا.

٢١٦. عَمَلٌ حَاطٌ مِنْ مَكَانَتِهِ، لا: مُحِطٌ مِنْهَا

(من كتاب: لغة العرب)
يقول الكتاب حيناً: (هذا عَمَلٌ مُحِطٌ بِشَرْفِهِ)، وصوابُهُ: (حَاطٌ لَشَرْفِهِ)، أو (حَاطٌ فِي شَأْنِهِ)، أو (حَاطٌ مِنْ مَكَانَتِهِ)، لأنه من: (حَطَّ) الثلاثي.

٢١٧. حِظِي بِهِ

(نشرت بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٥)
في العربية: (حِظِي يَحِظِي عِنْدَ فُلَانٍ) من باب تَعَيَّبَ، (حِظْوَةٌ) بضم الحاء، وقد تُكْسَرُ: إذا حَازَ لَدَيْهِ

واضح. فقد أنزلت المحاضرة قديماً منزلة المناظرة والمساجلة الشعرية، ثم انتقلت إلى مجلس العلم والقضاء، فكان لها هذا المعنى أيضاً. قال صاحب (المفردات): ((وحاضِرْتُهُ مُحَاضِرَةٌ وحِضَاراً إذا حَاجَجْتُهُ، من (الحُضُورِ) كأنه يُحْضِرُ كُلَّ وَاحِدٍ حُجَّتُهُ)). وقال الحريري في (مقامته القهقرية): ((فَهَزَّنِي لِقَصْدِهِمْ هَوَى المَحَاضِرَةِ واستجلاءً حَقَّ المَنَاطِرَةِ)). وجاء في (الكامل) للمبرد: ((من أمثال العرب: حَظِيرُ العِلْمِ ما حُوْضِرَ بِهِ، يعني: ما حِظِفَ وكان للمذاكرة)). فليس غريباً على هذا استعمالُ المحاضرة للخطبة العلمية أو الأدبية التعليمية. ولا غضاضة في قول الكتاب: (حَاضِرَ فُلَانٌ بِمَوْضُوعِ كَذَا). وقد حكى المبرد: ((خير العلم ما حُوْضِرَ بِهِ)). وقد جاء في (الأساس) (مادة فرغ): ((وقال الأخطل للشعبي^(١): أنا أَسْتَفْرِغُ مِنْ إِنْاءِ وَاحِدٍ، وَهُوَ يَسْتَفْرِغُ مِنْ أَوْعِيَةِ شَتَى: يَرِيدُ سَعَةً حِظْفِ الشَّعْبِيِّ، وَكَثْرَةً مَا حَاضِرَ بِهِ)). فتأمل.

٢١٥. الحِضْنُ

(نشرت بتاريخ ٢٧/٧/١٩٨٤)

في كلام الكتاب قولهم: ((وجعلتِ الأُمَّ طِفْلَهَا فِي حِضْنِهَا)). وهو قولٌ سليمٌ، إلا أن الكتاب يلفظون (الحِضْنُ) بضم الحاء، و(الحِضْنُ) في اللغة بكسر الحاء. ففي (المصباح): ((ورجُلٌ حَاضِنٌ، وامرأةٌ

(١) اللام هنا بمعنى (عن) ! قال الشاعر:

كضرائر الحسناء قلن يوجهنها "حسداً وبغضاً" إنه لذميم

أي: قلن عن وجهنها.

ويقول الكتاب حينئذ: (مَلَأَتِ الْحَفْرِيَّاتُ الْأَثْرِيَّةُ
بلدَةَ كَذَا)، أو: (كَثُرَتِ الْحَفْرِيَّاتُ الْأَثْرِيَّةُ فِي بَلَدَةِ
كذا)، فهل هذا صحيح؟

أقول: في اللغة: (الْحَفْرَةُ) بضم فسكون،
(وَالْحَفِيرَةُ) بفتح فكسر، أما (الْحَفْرِيَّةُ) مفرد
(الْحَفْرِيَّاتُ) فهي مؤنثُ (الْحَفْرِيِّ)، و(الْحَفْرِيُّ) هو
اللفظ المنسوب إلى مصدر الفعل وهو (الْحَفَسُ)، ولا
مغزى لاتخاذ (الْحَفْرِيَّةِ) اسماً، وجمعها على
(الْحَفْرِيَّاتِ)، ولا محلَّ له في عبارة الكتاب.

ولذا كان الصواب أن يقولوا: (مَلَأَتِ الْحَفْرُ أَوْ
الْحَفَائِرُ الْأَثْرِيَّةُ بَلَدَةَ كَذَا)، و(كَثُرَتِ الْحَفْرُ وَالْحَفَائِرُ
الْأَثْرِيَّةُ فِي بَلَدَةِ كَذَا). وقد أنشد بديع الزمان
الهمداني:

وخلوا عن الدنيا وما جمعوا لها

وضمتهم تحت التراب الحفائر

والمعنى أنهم نزحوا عن هذه الحياة تاركين
أموالهم وذخائرهم التي استنفدوا أيامهم في تحصيلها،
فلما ذهبوا ضمت أجسامهم حفر صغيرة ضيقة.

ولذا قل: (كَثُرَتِ الْحَفْرُ وَالْحَفَائِرُ)، ولا تقل:
(كَثُرَتِ الْحَفْرِيَّاتُ).

٢١٩. حَفِظَ الشَّيْءَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٤)

الشائع أنك تقول: (حَفِظْتُ الشَّيْءَ) إذا صُنِّتَهُ،
فالشَّيْءُ (محفوظٌ) مَصُونٌ. فإذا تعلق الحِفظُ بآخر
قلت: (حَفِظْتُ لَهُ الشَّيْءَ)، فالشَّيْءُ (محفوظٌ له)،
كما تقول: (حَفِظْتُ عَلَيْهِ الشَّيْءَ)، فالشَّيْءُ (محفوظٌ

منزلةً ومكانةً. وَالْكَتَابُ إِذَا اسْتَعْمَلُوا الْفِعْلَ قَالُوا:
(حَظِيْتُ بِكَذَا) إِذَا ظَفِرْتُ بِهِ، فَهَلْ هَذَا مُسْتَقِيمٌ؟

أقول: أنكر هذا بعض النقاد كاليازجي - وقالوا
إنه من استعمال العامة. واشتدَّ في إنكاره الرافعي
أيضاً. لكن يتبين بالبحث أنه جاء في كلام الشعراء،
ولم ينكره أحدٌ عليهم؛ قال أبو نواس:

وما أحدٌ بزادك منك أحظي

وما أحدٌ بذنيك منك أشقى

وقد أورده المبرِّد في (الكامل) ولم يعبه.

قال الفرزدق:

فأدركها وأزداد مجداً ورفعةً

وخيراً، وأحظي الناس بالخير فاعله

وجاء في أشعار الفحول كأبي تمام وبشار وأبي

العلاء. وقال الزمخشري في (الأساس): ((حَظِيَّ فُلَانٌ

عند السلطان، وحَظِيَّ بالمال. وتقول: ما حَلِيَّ بطائل

ولا حَظِيَّ بنائل)). فثبت بهذا صحة قول القائل:

(حَظِيَّ بِهِ) بمعنى ظَفِرَ بِهِ.

أما قول الكتاب حينئذ: (حَظَوْتُ) أَوْ (طَلَبْتُ

الْحَظَوِيَّ عِنْدَ فُلَانٍ)، فغير صحيح.

٢١٨. حَفَر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٨)

المشهور في (حَفَسَ) أَنَّهُ فَعْلٌ مُتَعَدٌّ، تَقُولُ: (حَفَرْتُ

الْأَرْضَ حَفْرًا) إِذَا أَحْدَثْتَ فِيهَا حَفْرَةً. لَكِنَّهُ يَأْتِي

لِازِمًا، تَقُولُ: (حَفَرَتِ الْأَسْنَانُ) إِذَا وَهِنَتْ. قَالَ ابْنُ

الْقَوْتِبِيَّةِ فِي (الْأَفْعَالِ): ((وَحَفَرْتُ الْبَيْتَ وَغَيْرَهَا حَفْرًا،

بِسُكُونِ الْفَاءِ، وَحَفَرَ الْفَمُّ وَالْأَسْنَانُ: حَفَرَهُمَا الدَّاءُ)).

عليه). قال الإمام زين العابدين في دعائه: ((اللهم احفظ علي سمعي وبصري إلى انتهاء أجلي))، أي: أبق علي سمعي وبصري وصنهما عن كل أذى. ولكن هل تقول: (حفظت علي الشيء)؟

أقول: لم أر ذلك في معجم، لكنه جاء في كلام الفصحاء، فقد جاء في (نهج البلاغة): ((حافظاً على عهدك، ماضياً في تنفيذ أمرك)). فدل هذا على جواز قولك: (حفظت علي الشيء). وجاء في (شفاء الغليل):

واحفظ علي السر بإخفائه فإن للحيطان آذاناً أما (حافظ) فالمشهور فيه قولك: (حافظت علي الشيء). ففي التنزيل: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة ٢٣٨]. ولكن هل تقول: (حافظت الشيء)؟

أقول: جاء ذلك في كلام الفصحاء، قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وإذا حافظنا الحقوق وراعينا الوسائل))، ولم أره في معجم. وذهب الشنتمري إلى أنه على حذف الجار، وذلك في قول الشاعر: محافظة لهن أخوا الذمام، قال: ((والمعنى: على أخي الذمام، فحذف الجار)).

الشيء)، ويوجب مكائه: (حفظ عليه الشيء). قال الدارمي: ((فتحفظ لي نفسها أو تذن)). وقال صاحب (اللسان): ((ويقال: استحفظت فلاناً مالا: إذا سألته أن يحفظه لك)). فاستعمال اللام في هذا الموضع قياس منقاد لا حاجة به إلى حجة من سماع أو دليل من نص. وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وحفظ لها وعليها مياهاها وبلادها)). فعدي باللام و(علي).

ودل بهذا أن لكل تعدي وجه ودلالة، فقولك: (حفظت له الشيء)، معناه: أثبتته له بالصون والرعاية، وقولك: (حفظته عليه)، معناه: حبسته وأبقيته عليه، ومنعت من ضياعه وهلاكه، فهو أقوى.

قال الإمام زين العابدين في دعائه: ((اللهم احفظ علي سمعي وبصري إلى انتهاء أجلي))!

أقول: جاء ذلك في كلام الفصحاء، قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وإذا حافظنا الحقوق وراعينا الوسائل))، ولم أره في معجم. وذهب الشنتمري إلى أنه على حذف الجار، وذلك في قول الشاعر: محافظة لهن أخوا الذمام، قال: ((والمعنى: على أخي الذمام، فحذف الجار)).

أقول: جاء ذلك في كلام الفصحاء، قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وإذا حافظنا الحقوق وراعينا الوسائل))، ولم أره في معجم. وذهب الشنتمري إلى أنه على حذف الجار، وذلك في قول الشاعر: محافظة لهن أخوا الذمام، قال: ((والمعنى: على أخي الذمام، فحذف الجار)).

أقول: جاء ذلك في كلام الفصحاء، قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وإذا حافظنا الحقوق وراعينا الوسائل))، ولم أره في معجم. وذهب الشنتمري إلى أنه على حذف الجار، وذلك في قول الشاعر: محافظة لهن أخوا الذمام، قال: ((والمعنى: على أخي الذمام، فحذف الجار)).

٢٢٠. حَفِظْ لَهُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٩)

عاب لغوي معروف قول كاتب: (حقوق الطبع محفوظة للمؤلف). قال الدكتور جواد في كتابه (دراسات): ((والفصيح بل الصواب: محفوظة على المؤلف)).

أقول: غريب أن يمنع الدكتور: (حفظ له

٢٢١. احْتَفِظْ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢)

ما يأتي على وزن (أفتعل) من الأفعال قد يكون لازماً، وقد يكون متعدياً. وتمييز (افتعل) اللازم من المتعدي، يحتاج إلى مطالعة كثير من كتب اللغة. فمن (افتعل) اللازم مثلاً قولك: (اجترأ فلان، واستتر، وانتحر، واحتج، وامتنع). ومن (افتعل) المتعدي قولك: (اشتتم، واكتسبه، واصطفاه، واقتاده، واقتطعه، وارتشفه، واشتفه). لكن من الطريف أنه قد يأتي لازماً ومتعدياً معاً في بعض الأفعال، تقول: (اقتصر واقتصره، وارتبط وارتبطه، وانتدب وانتدبه، واحتشم واحتشمه، واشتاق واشتاقه).

أما (احتفظ)، فالمشهور أنه فعل لازم، ففي

أقول: غريب أن يمنع الدكتور: (حفظ له

(الصاح): ((يُقَالُ: احْتَفِظْ بِهَذَا الشَّيْءِ؛ أَي: احْفَظْهُ)). وفي (الأساس): ((واحْتَفِظْ بِالشَّيْءِ وَتَحَفَّظْ بِهِ، عُنِيَ بِهِ، واحْتَفِظْ بِمَا أُعْطِيَتْكَ فَإِنَّ لَهُ شَأْنًا)). والسؤال: هل يأتي (احتفظ) متعدياً كما أتى لازماً؟ أقول: جاء في (القاموس): ((واحْتَفَظَهُ لِنَفْسِهِ: خَصَّهَا بِهِ))، فأتى متعدياً. ويقال في هذا المعنى: (اسْتَحْلَصَهُ؛ ففي (الصاح): ((واسْتَحْلَصَهُ لِنَفْسِهِ؛ أَي: اسْتَحْصَهُ)).

ويتبين بهذا أن قول الكتاب: (احْتَفَظَهُ لِنَفْسِهِ)، و(اسْتَحْلَصَهُ لِنَفْسِهِ) صحيحٌ مستقيم.

٢٢٢. تحفظ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٣/٤)

الشائع أن تقول: (حَفِظْتُ الشَّيْءَ) إذا صُنِّتَهُ، فالشَّيْءُ (محفوظ)، و(حَفِظْتُ لَهُ الشَّيْءَ) فالشَّيْءُ (محفوظٌ له)، و(حَفِظْتُ عَلَيْهِ الشَّيْءَ) فالشَّيْءُ (محفوظٌ عليه). وقلما يستعمل الكتاب: (حَفِظْتُ عَلَيْهِ الشَّيْءَ). قال الإمام زين العابدين في دعائه: ((اللهم احْفَظْ عَلَيَّ سَمْعِي وَبَصْرِي إِلَى انْتِهَاءِ أَجْلِي))، أي: أبْقِ عَلَيَّ سَمْعِي وَبَصْرِي وَصُنَّهُمَا مِنَ الْأَذَى.

ولكن ثَمَّةَ (تَحَفَّظْتُ) بتشديد الفاء على زنة (تَفَعَّلَ) بتشديد العين، ويستعمله الكتاب كثيراً في مثل قولهم: (قد فعلتُ كُلَّ ذَلِكَ تَحَفُّظاً مِنْ أَمْرِ طَارِئٍ) أي احترازاً أو توقياً، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر ذلك بعضهم، وزعم أن استعمال (التحفظ) بمعنى (الاحتراز) معروفٌ في الألسن الدارجة في عصرنا، غير معروف في أصل اللغة.

أقول: الاستعمالُ صحيحٌ لا غبار عليه. ففي (الصاح): ((التَحَفُّظُ: التَّيَقُّظُ)). وفي (الأساس): ((وعليك بالتحفظ من الناس، وهو التوقي)). وفي رسالة ابن القارح: ((يَتَحَفَّظُونَ مِنْ سَهْوٍ أَوْ تَصْحِيفٍ أَوْ غَلْطٍ)). وفي المقامة الكوفية للحريري: ((ولا يتحفظ منه))، قال الشارح: أي يحترس. فثبت بذلك صحة قولك: (تحفظت من كذا) أي: احترزت منه.

٢٢٣. حفل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٤)

تقول: (حَفَلٌ يَحْفَلُ حَفَلًا وَحُفُولًا وَحَفِيلًا) كجلس يجلس، ومن معانيه: (حَفَلَ الْقَوْمُ) إذا اجتمعوا، و(حَفَلَ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ) إذا اجتمع وكثر، و(حَفَلَ الضَّرْعُ) إذا امتلأ، فهو (حافِلٌ)، وجمعه: (حَفْلٌ) بضم الحاء وتشديد الفاء المفتوحة، و(حَوَافِلُ). وتقول من ذلك: (جمِعُ حَافِلٌ) أي حاشد. كما تقول: (جمِعُ حَفِيلٌ) وهو وَصَفٌ بالمصدر، ومثله: (جمِعُ حَفْلٌ) بفتح فسكون.

ويأتي (حَفَلَ) متعدياً فتقول: (حَفَلْتُ الشَّيْءَ) إذا جَلَوْتَهُ، وأصله (حَفَلَهُ): جمعه، فكأنك إذا حَفَلْتِ الشَّيْءَ؛ أي جمَعْتَهُ وَضَمَمْتِ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ، فقد أَبْرَزْتَهُ وَأظْهَرْتَهُ. ففي (الأساس): ((هذا ثوبٌ يَحْفَلُ الْوَجْهَ؛ أَي: يُظْهِرُ حُسْنَهُ وَيَجْمَعُهُ)).

وتقول: (احْتَفَلٌ)، وهو لا يأتي إلا لازماً. ف(احْتَفَلَ الْقَوْمُ): اجتمعوا ك(حَفَلُوا)، و(احْتَفَلَ الْمَاءُ وَاللَّبَنُ): اجتمع، و(احْتَفَلَ الْوَادِي بِالسَّيْلِ): امتلأ ك(حَفَلَ).

يصح هذا؟ وما إعراب (حقاً) في مثل هذا الموضع؟ وما القول في همزة (أن) أمفتوحة أم مكسورة؟
أقول: من الأئمة من جعل (حقاً) منصوباً على الظرف، بتقدير (أفي الحق)، والدليل على ذلك قول الشاعر:

أفي الحق أني مُغرمٌ بك هائمٌ

وأنتك لا حلٌ هواك ولا خمراً
ومن الأئمة من أخذ بالقياس فجعل (حقاً) منصوباً على المصدر بتقدير: (أحق حقاً)، وقد ناب فيه المصدر عن الفعل.

أما همزة (أن) فمفتوحة، لأنك تريد (أحقاً نجاحك)، ومتى كانت (أن) وما بعدها في تأويل المصدر كانت همزتها مفتوحة.

وأما ما بعد (حقاً) فإنه يحتمل وجهين: الأول أن يكون مرفوعاً بالابتداء وخبره الظرف، والتقدير (أفي الحق نجاحك)، والثاني أن يكون مرفوعاً بالفاعلية^(١)، كما في (المعني) وشواهد.

وضح قولك: (أحق أنك ناجح) بالرفع، وتقديره (أحق نجاحك) فـ (حق) مرفوع على الخبر، و(نجاحك) مرفوع على الابتداء.

٢٢٥. حَكَكَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/١٨)

إذا أجريت ظفرك على ناحية من جسمك، فقد (حككته)، وفي المثل العربي: (ما حك جلدك مثل

(١) المقصود بالفاعلية هنا: أن المصدر يعمل عمل فعله، ويكون "نجاحك" هو الفاعل.

ويلتقي (حفل) و(احتفل) في قولك: (حفل القوم بالوافدين واحتفلوا بهم)، إذا أحسنوا القيام بأمرهم واهتموا بشأنهم. وأصله أن (حفل القوم واحتفالهم) أي اجتماعهم واحتشادهم، لا يكون إلا لهم. أما قولك: (احتفلت العروس) إذا تزينت، فهو من (حفلت الشيء) إذا أظهرت حسنه.

٢٢٤. حَقَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٠)

تقول: (حق الشيء حقاً) إذا وجب، و(حقه) أو وجبه؛ أي: جعله حقاً. ففي (القاموس): «وَحَقَّ الأمرُ يَحِقُّ وَيَحِقُّ حَقَّةً بِالْفَتْحِ: وَجِبَ وَوَقَعَ بِلا شَكٍّ، لَازِمٌ مُتَعَدٍّ».

والمشهور أنه إذا وجب لك الشيء قلت: (حق لي كذا) بيناء (حق) للمجهول. وهو من: (حق الله لك الأمر) أي جعله حقاً لك، أي من: (حقه) المتعدي. و(الأمر حقيق بي) أي جدير. وإذا وجب عليك الشيء قلت: (حق علي كذا) ببناء (حق) للمعلوم. وهو من: (حق) اللازم. وهكذا إذا قلت: (حق) بالبناء للمجهول، أتبعته (لك)، وإذا قلت: (حق) بالبناء للمعلوم، أتبعته (عليك)، كما يفهم مما جاء في (الأساس) و(اللسان). قال حسان بن ثابت:

بكت عيني وحق لها بكاها

وما يُغني البكاء ولا العويلُ

فقد جاءت (حق) فيه بضم الحاء مبنية للمجهول متلوة باللام..

وفي كلام الكتاب قولهم: (أحق أنك ناجح)، فهل

فهو الذي (يُحَكِّمُ) الأشياءَ بفتح الياء، أي يَمْنَعُهَا من الفساد أو يَسْتَصْلِحُهَا، أو (يُحَكِّمُ) الأشياءَ بضم الياء، أي يُتَقِنُهَا.

أما الأصل في قولك: (حَكَمَ الأميرُ البلدَ)، فهو قولُ العرب: (حَكَمَ الفرسَ وأَحْكَمَهُ) بمعنى وَضَعَ عليه (الحَكَمَةَ). و(الحَكَمَةَ) بفتح الحاء والكاف: حلقةٌ تُوضَعُ في فَمِ الفرسِ، وتُحَيِّطُ بِحَنَكَيْهِ يُحَكِّمُ بِهَا فَيَسْهُلُ قِيادُهُ. ومن ثمَّ يقولون: (فَرَسٌ مُحَكَّمَةٌ وَمُحَكَّمَةٌ). وفي (مفردات الراغب): ((حَكَمْتُ الدابةَ: مَنَعْتُهَا بِالْحَكَمَةِ، وَأَحْكَمْتُهَا: جَعَلْتُ لَهَا حَكَمَةً، وَكَذَلِكَ حَكَمْتُ السَّفِينَةَ وَأَحْكَمْتُهَا)).

ثانياً: تقول: (حَكَمَ القاضي لفلان أو حَكَمَ عليه) أي قضى، كما تقول: (حَكَمَ القاضي بينهم) أي قضى وفَصَلَ، ولا تقول في هذا المعنى: (حَكَمَ القاضي الرجلَ) كما يقول الكتاب، بل تقول: (حَكَمَ له) إذا كان الحُكْمُ لمصلحته، و(حَكَمَ عليه) إذا كان الحُكْمُ في غير مصلحته. و(الحُكْمُ) هنا بمعنى القضاء. وفي أساس البلاغة: ((وَحَاكَمْتُهُ إِلَى الْقَاضِي: رَافَعْتُهُ، وَتَحَاكَمَا إِلَيْهِ وَأَحْتَكَمَا، وَهُوَ يَتَوَلَّى الْحُكُومَاتِ وَيَفْصِلُ الْخُصُومَاتِ)).

٢٢٧. حَلَّ بِهِ وَفِيهِ (نشرت بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٧)

تقول: (حَلَلْتُ بِالْمَكَانِ حُلُولاً)، و(حَلَلْتُ الْمَكَانَ) أيضاً، بحذف الجار، كما قال ابن القوطية. فإذا نزلت بالقوم قلت: (حَلَلْتُ بِالْقَوْمِ) بإثبات الجار، كما في (الأساس). وتقول إلى ذلك: (حَلَلْتُ بِالْدَانِ

ظَفْرُكَ). ولكن إذا كان في الجسم ما يدعوك إلى حَكِّهِ، فما الذي تقوله للتعبير عن إحساسك هذا؟ أتقول: (حَكْنِي جِلْدِي مثلاً فَحَكَّكْتَهُ)، كما يقوله الكتاب؟ أو (حَكْنِي رَأْسِي فَحَكَّكْتَهُ) كما هو الشائع؟

أقول: هناك فرقٌ بين: (حَكَّ الجسمَ) والفعل الذي يُشْعِرُك بِحَاجَتِكَ إِلَى الْحَكِّ، فيدعوك إليه. فأنت تقول: (حَكَّكْتُ جِسْمِي) إذا أُجْرِيتَ ظَفْرُكَ عليه، ولكنك تقول: (أَحَكْنِي جِلْدِي) إذا دعاكَ هُوَ إِلَى حَكِّهِ لِتَرَشْعُورِكَ بِحَاجَتِكَ إِلَى الْحَكِّ؛ ففي (الأساس): ((مَا حَكَّ جِلْدَكَ مِثْلُ ظَفْرِكَ، وَأَحَكْنِي رَأْسِي فَحَكَّكْتَهُ)).

فقول الكتاب: (حَكْنِي رَأْسِي أو جِسْمِي) خطأ، صوابه: (أَحَكْنِي رَأْسِي أو جِسْمِي) بإضافة الهمزة. هذا ويُستعمل (حَكَّ) مجازاً؛ ففي (الأساس): ((حَكَّ فِي صَدْرِي كَذَا، وَأَحْتَكَّ فِيهِ، وَمَا حَكَّ فِي صَدْرِي شَيْءٌ مِنْهُ: أَي مَا تَخَالَجَ)). وفي (النهاية): ((إِذَا حَكَّكَ قَرْحَةٌ دَمَيْتَهَا)) أي: إِذَا أَمَّتَ غَايَةَ تَقْصِيئَتِهَا وَبَلَّغْتَهَا، وَ(دَمَيْتَهَا) معناه: أَخْرَجْتَ مِنْهَا الدَّمِ، وَ(أَمَّتَ الْغَايَةَ) معناه: قَصَدْتَهَا.

٢٢٦. حكم

(من كتاب: لغة العرب)

في استعمال (حَكَمَ) مسائل أهمها:

أولاً: تقول: (حَكَمَ الأميرُ البلدَ) إذا احتكم فيه ومنعه من الفساد. ولا تقول في هذا المعنى: (حَكَمَ الأميرُ على البلدِ) بل تُعَدِّيه بِنَفْسِهِ. ومن هنا لفظ (الحاكم) بهذا المعنى، بل من هنا لفظ (الحكيم)؛

ابن منظور يعني ذلك صراحة. وفي الاشتقاق لابن
 تُريد: «واشتقاقُ (حَلَّحَه) من الحركة، يقال: ما
 تَحَلَّحَ وما تَلَّحَحَ في معنى واحد». وجاء كذلك في
 كتب الأضداد، خلافاً لما زعمه الناقد، ففيها:
 «و"تَلَّحَحَ" حرفٌ من الأضداد، يقال: قد تَلَّحَحَ
 الرجلُ إذا أقام، وتَلَّحَحَ إذا زالَ وذهب»، وقيل في
 توجيهه مجيء (تَلَّحَحَ) بمعنى تَزَحَّجَ، خلافاً
 للأصل، إنه منقولٌ من (تَحَلَّحَ) بتقديم اللام وتأخير
 الحاء، و(تَحَلَّحَ) يعني تَزَحَّجَ أبداً فتأمل.

٢٢٨. المحلّ والمحلّة

جاء في (المصباح) أن اسم المكان من (حَلَّحْتُ
 بالمكان) إذا نزلت به: (المَحَلَّ) بفتح الحاء، لأن
 مضارعَ الفعل: (يَحُلُّ) بضم الحاء، وهو المشهور. وقد
 سُمِعَ (حَلَّ يَحِلُّ) بكسر الحاء في المضارع، فكان منه
 (المَحِلُّ) بكسر الحاء. ويُشكل على الكتاب جمع
 (المَحَلِّ) ما هو؟

أقول: جَمَعُ (المَحَلِّ) لِمَوْضِعِ الحُلُولِ (مَحَالِّ)
 بتشديد اللام قياساً، كما جُمِعَ (مَفْعَل) على (مَفَاعِل).
 وكذلك جَمَعُ (المَقَسِّ) على (مَقَانٍ) بتشديد الراء،
 و(المَقَسِّ) على (مَقَانٍ) بتشديد الراء أيضاً. والشائع
 على ألسنة الكتاب جَمَعُ (المَحَلِّ) على (المَحَلَّاتِ)
 بالألف والتاء، كما يَجْمَعُونَ (المَمْرَ) والمَقَرَّ على
 (المَمَرَاتِ) والمَقَرَّاتِ، ولا وجه لذلك. فإذا كان مَجْمَعُ
 اللغة العربية بالناهرة قد أجاز إلحاق التاء باسم
 المكان، فلا بد أن يشترط فيه منع الالتباس، ذلك أن

والباء للظرفية. وحرف الظرفية الأول هو (في)، ويتميز
 هذا بأنه للظرفية بملايسة متمكّنة، وملايسة الباء أقلُّ
 استقراراً واطمئناناً.

واسم المكان (المَحَلَّ) بفتح الحاء، لأن المضارع
 (يَحُلُّ) بالضم، وسُمِعَ (المَحِلُّ) بالكسر أيضاً.
 وتقول كذلك: (حَلَّ الحقُّ) إذا وَجِبَ وَثَبَتَ، فدلَّ
 ذلك على أن الفعل يعني الاستقرار والثبوت. لكنك
 تقول: (حَلَّلتُ العقدةَ أحلُّها) بالضم إذا فَكَّكْتُها
 وَتَقَضَّيْتُها، و(حَلَّ فلانٌ من ميثاقه جلاً)، و(حَلَّ من
 إحراميه، وأحلَّ منه) إذا خرج. فدلَّ ذلك على أن
 الفعل يعني الحركة أيضاً. وقد ظهرت دلالة الحركة
 في مضاعفِ الفعل إذ تقول: (حَلَّحَه) إذا حَرَّكَه
 وَزَحَّجَه، و(تَحَلَّحَ من مكانه) إذا تحرَّك وتزحَّج.
 على أن ثَمَّةً مقلوبَ الفعل وهو: (لَحَّ) و(ألَحَّ) وهو
 يدلُّ على اللُّصُوقِ والملازمة دون الزحزحة، ولكن جاء
 مضاعفه (تَلَّحَحَ)، فدلَّ على الثبوت وهو الأصل،
 ودلَّ على التزحزح أيضاً؛ تقول: (تَلَّحَّحُوا) إذا
 ثبتوا، على الأصل، و(تَلَّحَّحُوا) إذا تحركوا، خلافاً
 للأصل، فهو من الأضداد.

ومن الغريب أن يُنَكِّرَ باحثٌ في مجلة التراث
 العربي (تَلَّحَحَ) بمعنى تزحزح، وأن يعيبَ على
 المعاجم الحديثة أنها أثبتت له هذا المعنى، ويذهب
 إلى أن قول ابن منظور: «وتَلَّحَحَ عن المكان:
 كتزحَّجَ» إنما أريد به أن (تَلَّحَحَ) كتزحزح وزناً لا
 معنى.

أقول: (تَلَّحَحَ) جاء بمعنى (تَزَحَّجَ) حقاً، وقولُ

(المَحَلَّ) بمعنى، و(المَحَلَّة) بمعنى آخر؛ إذ هي المكان يَنْزِلُهُ القَوْمُ، كما في (المصباح).

ولذا قُلْ: (المَحَالَّ) جمعاً للمَحَلَّ، و(المَحَلَّات) جمعاً للمَحَلَّة.

٢٢٩. حلم (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٢٩)

يخطئ الكتاب حيناً في استعمال (حَلَمَ). فإذا قالوا: (حَلَمَ فلانٌ في نومه كذا وبكذا) وقصدوا به (الرؤيا) لفظوا (حلم) بكسر اللام. والصحيح أنه بهذا المعنى بفتح اللام لا بكسرها. ففي (الصحاح): «الحَلْمُ بالضم: ما يراه النائم، تقول منه: حَلَمَ بالفتح واحْتَلَمَ، وتقول: حَلَمْتُ بكذا، وحَلَمْتُهُ أيضاً.. والحَلْمُ بالكسر: الأناة؛ تقول منه: حَلَمَ الرجلُ بالضم: إذا صار حليماً، وتَحَلَّمَ: تكَلَّفَ الحَلْمَ». وفي (المصباح): «حَلَمَ يَحْلُمُ من باب قَتَلَ حُلْماً بضميتين، أو إسكان الثاني تخفيفاً، واحْتَلَمَ: رأى في منامه رؤياً.. وحَلْمُ بالضم حُلْماً بالكسر: صَفَحَ وسَتَرَ، فهو: حَلِيمٌ».

ويبتين بهذا أن (حلم) إذا كان معناه: رأى في منامه رؤياً، فهو بفتح اللام لا بكسرها، والمصدر (الحَلْمُ) بضم الحاء واللام، أو ضم الحاء وسكون اللام. وإذا كان معناه: عَقَلَ أو صَفَحَ، فهو بضم اللام، والمصدر (الحَلْمُ) بكسر الحاء.

ولذا قُلْ: (استغضبني السفيه فحَلَمْتُ به أو حَلَمْتُ عنه) بضم اللام. وقُلْ: (حَلَمْتُ بأني نجحتُ في الامتحان) بفتح اللام، أو (رأيتُ في حُلْمي أنني نجحتُ) بضم الحاء في (حُلْمي). ولا تقل: (حَلِمْتُ

في نومي بالنجاح) بكسر اللام.

٢٣٠. الحَلْوَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢٨)

تقول: (حَلَا الشيءُ في فمِي يَحْلُو حَلَاوَةً) كدَعَا يَدْعُو، و(حَلِي الشيءُ في عيني يَحْلِي حَلَاوَةً) كَرَضِي يَرْضِي، قال الأصمعي: «(حَلِي في عيني بالكسر، وحَلَا في فمي بالفتح)»، ففرَّق بينهما في الدلالة. وذهب الجوهري إلى أنك تقول: (حَلِي الشيءُ) بالكسر، و(حَلَا الشيءُ) بالفتح، إذا أعجبك؛ ففي (الصحاح): «(ويقال: حَلِي فلانٌ بعيني بالكسر وفي عيني، وبصدري وفي صدري يَحْلِي حَلَاوَةً: إذا أعجبك.. وكذلك: حَلَا فلانٌ بعيني وفي عيني يَحْلُو حَلَاوَةً)». كما تقول: (احْلَوْلَى الشيءُ واستحليته)؛ ففي (الأساس): «(حَلَا الشيءُ واحْلَوْلَى واستحلاه)».

و(الحَلْوَى) مقصورة، بفتح فسكون ففتح: كلُّ طعامٍ عَالَجْتَهُ بحَلَاوَةٍ، وكذلك (الحَلْوَاءُ) ممدودة. وإذا أردتَ جَمَعَ (الحَلْوَى) جَمَعْتَهَا بالألف والتاء فقلت: (الحَلْوَيَاتُ) بفتح فسكون ففتح وياء مخففة، والمشهور عند الكتاب أنه (حَلْوَيَاتُ) بفتح الحاء واللام وكسر الواو وياء مشددة، كأن مفردَها (حَلْوِيَّةٌ)، وهذا خطأ؛ إذ ليس في اللغة (حَلْوِيَّةٌ)، وإنما هي (الحَلْوَى).

وإذا أردتَ جَمَعَ (الحَلْوَى) تكسيراً قلت: (الحَلَاوَى) بفتح الواو؛ ففي (المصباح): «(وجمَعُ المقصور أي الحَلْوَى: حَلَاوَى بفتح الواو)».

أما (الحَلْوَاءُ) بالمد فجمعها بالألف والتاء (حَلْوَيَاتُ) بفتح فسكون وياء مخففة أيضاً، أما

نجح ابني). قال الحريري في (درّة الغواص):
 ((ويقولون: الحمد لله الذي كان كذا وكذا، فيحذفون
 الضمير العائد إلى اسم الله الذي به يتم الكلام)). ورد
 الخفاجي في (شرح الدرّة) فقال: ((إن العائد يُحذف
 بأطرافٍ كثيراً)).

والصحيح أن حذفت العائد جائزاً في مواضع ليس
 هذا منها، ويشترط فيه ظهور المراد، كقوله تعالى: ﴿لَا
 أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون ٢] أي: ما تعبّدونّه،
 وقوله: ﴿فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه ٧٢] أي قاضيه،
 وقوله: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون ٣٣] أي: مما
 تشربون منه.

ومن ثم كان لا بدّ من قولك: (الحمد لله الذي
 بعونه نجح ابني)، أو: (الحمد لله أن نجح ابني)،
 أو: (الحمد لله إذ نجح ابني).

٢٣٢. الحَمَارَةُ وَالصَّبَارَةُ

(حَمَارَةُ القَيْظ) بتخفيف الميم وتشديد الراء،
 و(صَبَارَةُ القَسْرِ) بتخفيف الباء وتشديد الراء. وفي ظنّ
 الكتابيّ أنهما على العكس، أي بتشديد الميم في
 (حمارة) وتشديد الباء في (صبارة). وقد تخفف الراء
 فيهما، لكنّه لم يُنقل تشديد الميم في الأولى، والباء في
 الثانية. وقد أشار إلى ذلك الأستاذ أسعد خليل داغر
 في (تذكرة الكاتب). وجاء في (المزهر ٧٠/٢) للسيوطي:
 ((وقال ابنُ مكتوم.. جاءت أربعة أحرفٍ على (فَعَالَة)
 بتشديد اللام، لم يأت غيرها فيما ذكره الأصمعي،
 وهي: غَبَارَةُ الشتاء حين تكون الأرضُ غبراء لا شيء

جمعها تكسيراً فهو (حَلَاوِي) بكسر الواو وتشديد
 الياء، كصخاريّ بالتشديد. ففي (الأساس): ((وهو
 يُحِبُّ الحَلَاوِي)) بكسر الواو وتشديد الياء. وقال
 صاحب (المصباح): ((والحَلَاوَاءُ: التي تُؤْكَلُ تَمْدُّ
 وتُقَصَّر، وجمَعُ الممدود: حَلَاوِي، مثل: صحراء
 وصخاريّ بالتشديد)). ولك أن تجمعها على (حَلَاوِي)
 بفتح الواو كصخاريّ، و(حَلَاوِي) كصخار.
 ولذا قُل: (حَلَوِيَّات) بياء مخففة و(حَلَوِيَّات) بياء
 مخففة أيضاً، و(حَلَاوِي) بفتح الواو، و(حَلَاوِي)
 بكسر الواو وتشديد الياء، و(حَلَاوِي) كصخار، ولا
 تقل: (حَلَوِيَّات) بتشديد الياء.

٢٣١. الحمد لله

(نشرت بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨٤)

في كلام الكتاب قولهم: (الحمد لله الذي نجح
 ابني)، وجملة (الحمد لله) مبتدأ وخبر، وهي جملة
 اسمية إخبارية في اللفظ، إنشائية في المعنى، لكن
 الذي يؤخذ على عبارة الكتاب أنه لا بدّ لاسم
 الموصول -وهو (الذي)- من صلة تشتمل على ضمير
 يعود إليه ويرتبط به فيتم به الكلام. تقول: (الحمد
 لله الذي تمّ بفضلِه نجاحُ ابني) أو (الذي كان بعونه
 كذا وكذا).

قال تعالى: ﴿الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ
 وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا ١]، و﴿الحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي نَجَّانَا﴾
 [المؤمنون ٢٨]، و﴿الحَمْدُ لِلّهِ سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ﴾ [النمل ٩٣].
 ويصحُّ أن تستغني عن اسم الموصول وعائده فتقول
 مثلاً: (الحمد لله أن نجح ابني) أو (الحمد لله إذ

علي (خَصَب) بكسر أوّله، و(خَصَب) بالفتح،
 و(خَصَب) بفتح فكسر، و(خَصِيب) بالياء.
 أما (الحَمَاس) فهو صحيح خلافاً لما قاله الناقد،
 تقول: (حَمِس) بالكسر كَتَعِبَ إذا جَشَعَ وهَاجَ وَهْتَزَّ،
 فهو (حَمِسٌ) بفتح فكسر، و(حَمِيسٌ) بالياء،
 و(أَحْمَسُ)، كما في (اللسان). ففي (الأفعال) لابن
 القوطية: «حَمِسَتِ النَّارُ وَالْحَرْبُ بِالْكَسْرِ حَمَسًا:
 تَوَفَّدَتَا، وَحَمِسَ الشَّرُّ: اشْتَدَّ، وَحَمِسَ الرَّجُلُ: شَجِعَ
 وَأَيْضًا هَاجَ وَغَضِبَ».

ف (الْحَمَس) بفتحيتين هو المصدر، والاسم
 (الْحَمَاسَة) كما في (الصحاح) و(اللسان). فـ
 (الحماسة) هي الشجاعة والمنع والمحاربة كما في
 (اللسان). ولكن إذا كانت معظم المعاجم قد اقتصر
 على ذكر (الْحَمَس) بفتحيتين و(الْحَمَاسَة)، فقد قال
 صاحب (التاج): «الْحَمَاسُ هُوَ الشَّدَّةُ وَالْمَنْعُ
 وَالْمُحَارَبَةُ». وقال نحو ذلك في تعريف (الحماسة).
 وأثبت (الْحَمَاس) صاحبُ معجم (المتن) أيضاً، وأقرَّ
 ذلك مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة، وأثبتته في (المعجم
 الوسيط).

فصحَّ بذلك: (الْحَمَاسُ) و(الْحَمَاسَة). والمتعدي من
 الفعل هو: (حَمَسَهُ) بالفتح، و(أَحْمَسَهُ)، و(حَمَسَهُ)
 بالشديد، كما في (القاموس).

٢٣٤. حَمَقٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٩)

تقول: (حَمَقَ فلانٌ) بضم الميم، كما تقول: (حَمَقَ)
 بكسر الميم، والمصدر: (الْحَمَقُ) و(الْحَمَاقَة) كما في

فيها، وحمارة القيظ، وصبارة البرد: شدتُهُما. وألقى
 فلانٌ على فلان عبألتَهُ، أي ثقلَهُ، قلت: زاد في
 (الصحاح): الرِّعَاةُ بتشديد الراء: شِراسَةُ الخُلُقِ)).
 وجاء لعلي كرم الله وجهه في (نهج البلاغة): «فإذا
 أمرتكم بالسَّير إليهم في أيام الصيف قلتُم: هذه حمارةُ
 القيظ، أمهلنا يُسبِّحُ عنا الحرّ، وإذا أمرتكم بالسَّير
 إليهم في الشتاء قلتُم: هذه صبارةُ القُرّ أمهلنا ينسلخ
 عنا البرد...». وعلى ذلك نصوص المعاجم. ومعنى
 يسبِّح: يخفف.

٢٣٣. الحماس والخصب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١١/٦)

جاء في كلمة لغوية لناقد قوله: «الخُصُوبَة
 والْحَمَاس لم يُسمعا في الفصح، فالمسوع الخُصْبُ
 والْحَمَاسَة».

أقول: أما (الخُصُوبَة) فلا وجه لها في العربية
 تقول: (خُصِبَتِ الأَرْضُ) بالكسر كَتَعِبَتِ، و(خُصِبَتِ)
 بالفتح كَتَفَعَتِ، والمصدر (الخُصْبُ) بكسر فسكون.
 فالصحيح أن تقول مثلاً: (هذه الأرضُ تمتاز
 بخُصْبِها)، لا (بخُصُوبِتها). ومصادرُ الأفعال الثلاثية
 سماعيةٌ، فإذا لم يُسمع المصدرُ فيها عمِدَ إلى القياس.
 ففي (الأفعال) لابن القوطية: «خُصِبَ المِكانُ بالكسر
 خُصْبًا بالكسر: كَثُرَ عُشْبُهُ وَخَيْرُهُ».. وفي (اللسان):
 «وقد خُصِبَتِ الأَرْضُ بِالْكَسْرِ خُصْبًا بِالْكَسْرِ،
 وَخُصِبَتِ بِالْفَتْحِ مِثْلُ: تَعِبَتِ وَتَفَعَتِ خُصْبًا بِالْكَسْرِ».
 فالخُصْبُ بالكسر نقيضُ الجُدْبِ.. وتأتي الصفة منه

و(الحَمَل) بفتح أوله: ما يُحْمَلُ في البَطْنِ،
والجَمْعُ: (حِمَالٌ) بكسر أوله، و(أَحْمَالٌ) أيضاً.
ونحو (حَمَلُ المرأة): حَمَلُ الشجر للثمر،
والسحاب للماء، فهو مفتوحُ الحاء. قال صاحب
(الكليات): «كلُّ متصل فهو حَمَلٌ بالفتح، وكلُّ
منفصل فهو حَمَلٌ بالكسر». وإذا حَبِلَتِ المرأةُ فهي
(حَاوِلٌ). ولكن أتقول: (حَمَلْتُ ولداً) أم (حَمَلْتُ
بولد)؟

أقول: يجوز الوجهان، ففي (اللسان): «وإنما
جاز: حَمَلْتُ به، لما كان في معنى علقت به...»
ويُشكِلُ على الكتاب قولهم: (حمولة) بفتح الحاء
أو ضمها.

تقول: (الحُمُولَةُ) بالضم جَمْعُ (حَمَلٌ) بالكسر،
ودخلت الهاء توكيداً لتأنيث الجمع. ف (الحُمُولَةُ)
بالضم إذاً هي (الحُمُولُ) أو (الأَحْمَالُ).
أما (الحُمُولَةُ) بالفتح فهي الدابة التي يُحْمَلُ
عليها، وهي صفةٌ غالبية استغنت عن موصوفها،
تقول: (حُمُولَةٌ)، ولا تقول: (دَابَّةٌ حُمُولَةٌ)، قال
المرزوقي: «ولا يجري على الموصوف، فلا يُقال:
دَابَّةٌ حُمُولَةٌ».

ف (الحُمُولَةُ) بالفتح إذاً كلُّ ما احتَمِلَ عليه من
الحيِّ من جمارٍ أو غيره، سواء كانت عليه الأَحْمَالُ
أو لم تكن، كما جاء في (الكليات).

٢٣٦. حمل، احتمل (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩)
تقول: (حَمَلْتُ المتاعَ حَمَلًا) من باب ضَرَبَ، فأنا
و(الحَمَلُ) بكسر أوله: ما يُحْمَلُ على الظُّهرِ
ونحوه، وجمعه: (أَحْمَالٌ وحُمُولٌ)، كما في (المصباح).

(الأفعال) لابن القوطية، والصفة المشبهة من الفعل
على المشهور: (أَحْمَقُ)، والأنثى: (حَمَقَاءُ)، والجمع:
(حَمَقَى وحُمَقَى).

ويقول الكتاب حيناً: (فلانٌ حَمِيقٌ) بفتح فكسر
بمعنى (أَحْمَقُ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: القياسُ الشائع فيما كان من الفعل اللازم
على (فَعَلٌ يَفْعَلُ) كَتَعِبَ يَتَعَبُ أن تأتي الصفةُ منه
على (فَعِلٌ) بفتح فكسر كَتَعِبَ، إذا دلَّ على داءٍ أو
هَيَّجان. وقد جاء (حَمِيقٌ) بفتح فكسر صفةً مشبهةً مِن
(حَمِيقٌ يَحْمِيقُ) كغَضِبَ يَغْضِبُ فهو غَضِيبٌ، وفتح
يفرِحُ فهو فرِحٌ، وبَطَرَ يَبْطُرُ فهو بَطْرٌ. فقول الكتاب
(فلانٌ حَمِيقٌ) بمعنى (أَحْمَقُ) صحيح.

أما قولهم: (أَحْمَقُ)، فهو من: (حَمَقٌ) بضم الميم.
ومثل ذلك: (ماءٌ كَدِرٌ) بفتح فكسر، من: كَدِرَ
بالكسر، و(ماءٌ أَكْدَرٌ) من: (كَدَرٌ) بالضم. وقد تأتي
الصفتان من: (فَعَلٌ) بالكسر، تقول: (شَعْرٌ شَعِثٌ
وأَشَعِثُ) من: (شَعِثٌ) بالكسر، و(فلانٌ حَدِيبٌ
وأَحْدِيبٌ) من: (حَدِيبٌ) بالكسر، وقد تأتي الصفتان
من: (فَعَلٌ) بالضم ك (حَشِينٌ وأَحْشِنُ) من: (حَشِنٌ)
بالضم.

٢٣٥. حمل (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٩)

تقول: (حَمَلْتُ المتاعَ حَمَلًا) من باب ضَرَبَ، فأنا
(حَاوِلٌ)، وفي المبالغة (حَمَالٌ) بتشديد الميم.

و(الحَمَلُ) بكسر أوله: ما يُحْمَلُ على الظُّهرِ
ونحوه، وجمعه: (أَحْمَالٌ وحُمُولٌ)، كما في (المصباح).

و(الحَمَلُ) بالكسر: ما يُحْمَلُ على الظَّهْر ونحوه. والجمعُ: (أَحْمَالٌ وَحُمُولٌ).

و(الحَمَلُ) بالفتح: ما يُحْمَلُ في البطن، والجمعُ: (حِمَالٌ) بالكسر.. و(أَحْمَالٌ)، وهو: حَمَلُ المرأة ونحوه، كحَمَلِ الشجر للثمر، والسحاب للماء.. وكلُّه بفتح الحاء.

وقد جاء في كلمة يومية لناقِدٍ أن معنى (الاحتمال) مقصورٌ على معنى (الحَمَلُ) في مثل قولك: (احْتَمَلْتُ هُمُومِي)، أما التعبير به عن إمكان الحدوث في مثل قولك: (هذا أمرٌ مُحْتَمَلٌ) أي: ممكنٌ الوقوع فلا وجه له. فما صواب المسألة؟

أقول: جاء في (المصباح): «واحْتَمَلْتُهُ على (افتعلت) بمعنى حَمَلْتُهُ.. والاحْتِمَالُ في اصطلاح الفقهاء والمتكلمين يجوز استعماله بمعنى الوَهْم والجواز فيكون لازماً، وبمعنى الاقتضاء والتضمُّن فيكون متعدياً مثل: احْتَمَلْتُ أن يكون كذا، واحْتَمَلْتُ الحالَ وجُوهاً كثيرة».

والصحيح أن استعمال (الاحتمال) بهذا المعنى المجازي شائعٌ قديمٌ؛ فأنت تقول: (احْتَمَلْتُ هُمُومِي) إذا اتسع صدرك لها ولم يضيق بها. كما تقول: (يَحْتَمِلُ الأمرُ وجوهاً كثيرة) إذا اتسع لها ولم يضيق بها أيضاً. وفِعْلُ (الاحتمال) يبقى متعدياً، ولو بدأ لازماً في بعض الأحيان؛ فقولك: (هذا أمرٌ مُحْتَمَلٌ) معناه: ممكنٌ الوقوع، و(مُحْتَمَلٌ) هنا بفتح الميم الثانية، وهو اسمٌ مفعولٌ من فِعْلٍ متعدٍّ. وهو نحو قولك: (هذا أمرٌ متوقَّعٌ) بفتح القاف المشددة. ولو كان

فِعْلُهُ لازماً لاستوجبَ حاله أن يتصلَ به ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ كقولك: (هذا مَنفُورٌ منه، والأمرُ منوءٌ به، والحرْمُ مَطُوفٌ حوله، والكاذبُ مُسْتَهَانٌ به) وهكذا.. وفي (نهج البلاغة ٣/٢٣٨): «لا تَظُنَنَّ بكلمةٍ خرجتُ من أحدٍ سوءاً، وأنتَ تجدُ لها في الخيرِ مُحْتَمَلاً». و(المُحْتَمَلُ) بفتح الميم الثانية مصدرٌ ك (الاحتمال) أي: وأنتَ تجد أنها تَحْتَمِلُ الخيرَ. ومن كلام الجاحظ في رسائله: «وما لا يَحْتَمِلُ أن يُحْدِثَهُ إلا الخالقُ سبحانه وتعالى». وفي (الأساس): «وهذه الآيةُ تَحْتَمِلُ الوجهين». وفي تعريفات الجرجاني: (الاحتمال.. يراد به الإمكان الذهني). فتأمل.

٢٣٧. حَمَالَةُ الحَطَبِ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٩)

تقول: (حَمَلُ فلانُ الشيءَ يَحْمِلُهُ) بالكسر (حَمَلًا، فالشيءُ مَحْمُولٌ)، كما جاء في (اللسان). واسم الفاعل: (حَامِلٌ)، وجمعه: (حَمَلَةٌ) بفتح الحاء، واسم المبالغة: (حَمَالٌ) بالتشديد. وتقول مجازاً: (حَمَلْتُ فلاناً على الأملِ إذا أُغْرِيْتَهُ به، و(حَمَلْتُ عليه في الحرب حَمَلَةً)، و(حَمَلْتُ عليه حَمَلَةً مُنْكَرَةً) إذا شددت الهجْمَةَ عليه. وتقول: (حَمَلُ فلانٌ على بني فلان) إذا أُرْسَ بينهم، أي أفسد بينهم وهسيح، وجاء في التنزيل: «وامرأته حَمَالَةٌ الحَطَبِ في جيدها حَبْلٌ من مسدٍ» [السد ٤ و ٥]. فما الذي قاله المفسرون في شرح (حَمَالَةَ الحَطَبِ)؟

أقول: جاء في (البحر المحيط) لأبي حيان:

الحار هو: (الْحَمَّة) بفتح الحاء لا كسرهما كما يظن الكتاب. ففي (النهاية): ((الْحَمَّة بفتح الحاء وتشديد الميم: عين ماءٍ حارٍ يَسْتَشْفِي بها المرضى)).
وَجُمِعُ (الْحَمِي) على (الْحَمِيَّات).

ويقول الكتاب حيناً: (أُصِيبَ فلانٌ بِالْحَمَّة) بضم الحاء وتشديد الميم المفتوحة، وَيَجْمَعُونَهَا على (الْحَمَّاتِ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: في (اللسان): ((الْحَمِي وَالْحَمَّة بتشديد الميم المفتوحة، عِلَّةٌ يَسْتَحِرُّ بِهَا الْجِسْمُ)). فثبت بذلك قولك (الْحَمَّة) و(الْحَمَّاتِ) أيضاً، ولكن لا يقال في (الإبل) إلا (الْحَمِي). أما (الْحَمَّة) بكسر الحاء، فهي المَيْتَةُ والعَرَقُ.

٢٣٩. اسْتَحَمَّ وَتَحَمَّمَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢)

(اسْتَحَمَّ) بتشديد الميم بوزن (اسْتَفْعَلَ)، معناه في الأصل: اغتسل بالحميم، و(الحميم) هو الماء الحار، وعُمِّمَ معناه فأصبح يُقصد به الاغتسال عامةً. ففي (الصحاح): ((وَالْحَمِيمُ: الْمَاءُ الْحَارُّ.. وَقَدْ اسْتَحَمَّمْتُ: إِذَا اغْتَسَلْتُ بِهِ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ صَارَ كُلُّ اغْتِسَالٍ اسْتِحْمَامًا بِأَيِّ مَاءٍ كَانَ)).

وقد جاء من المتعدي قولك: (أَحَمَمْتُ جَسَدِي وَحَمَمْتُهُ) بالتخفيف إذا غَسَلْتَهُ. ففي (اللسان): ((وَقَدْ أَحَمَّهُ وَحَمَّهُ: غَسَلَهُ بِالْحَمِيمِ)). وَقَلَّمَا يَسْتَعْمَلُهُ الْكِتَابُ.

وهم يقولون حيناً: (تَحَمَّمَ فلانٌ) بوزن (تَفَعَّل)

((و"حَمَّالَةٌ" في قراءة الجمهور خبر مبتدأ محذوف، أو صفة لـ "امراته"... و"فَعَّالٌ" بالتشديد أحد الأمثلة الستة، وحُكِّمَها كاسم الفاعل. وفي قراءة النصب، والنصب على الذم)). ويتبين بذلك أَنَّ (حَمَّالَةٌ) قُرِئَتْ بالنصب والرفع، وأنها اسم مبالغة على (فَعَّالٍ) وقد أُحِقَّ به تاءُ التأنيث. وفَسَّرَ (حَمَّالَةُ الْحَطَبِ) بقوله: ((كانت تمشي بالنميمة، ويقال للمشاء بها: يَحْوِلُ الْحَطَبُ بَيْنَ النَّاسِ، أَي يُوقِدُ بَيْنَهُمُ النَّارَ...)) أي العداوة.. وأضاف: ((حَمَّالُو الْحَطَبِ هُمُ الْوُشَاةُ...)). وفَسَّرَهُ بالظاهر فقال: ((إنها كانت تُحْوِلُ الحطب؛ أَي ما فيه شوكٌ لتؤذي بالقائه في طريق الرسول ﷺ)). وجاء لناقدٌ في كلمة يومية: (حَمَّالَةٌ: صيغة اسم المبالغة.. والتاء ليست للتأنيث بل للمبالغة، كما تقول في واسع العلم: عَلَّامة).

أقول: لا صحة البتة لهذا، ف (حَمَّالَةٌ) مؤنث (حَمَّالٍ)، والتاء للتأنيث، كما جاء في (البحر المحيط)، وكتب التفسير، والمعجم. فتأمل.

٢٣٨. حَمَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٤)

تقول: (أَحَمَّهُ اللَّهُ) إذا ابتلاه بـ (الْحَمِي) بضم الحاء وميم مشددة بعدها ألف للتأنيث على (فُعْلَى)، فهو (مَحْمُومٌ) على غير قياس. كما تقول: (حَمَّ الرجل) بضم الحاء وتشديد الميم، بالبناء للمجهول، فهو (مَحْمُومٌ) أيضاً. و(الحميم): الماء الحار. و(اسْتَحَمَّ الرجل): اغتسل بالماء الحميم؛ أي الحار، ثم كَثُرَ حتى اسْتُعْمِلَ للاستحمام في كلِّ ماء. وَيَنْبِوعُ الْمَاءِ

أقول: جاء ذلك، ومنه الحديث: «إِذَا أَحَبَّ
اللَّهُ عَبْدًا حَمَاهُ الدُّنْيَا» أي حَمَاهُ من شُرُورِهَا. وجاء
في أشعار الهذليين: «يَحْمِي الصَّرِيمَةَ إِحْدَانُ الرِّجَالِ
لَهُ» قال الشارح: الصريمة: اسم موضع، وإحدان
الرجال) الذي انفرد منهم. وقال الأخفش: «يَحْمِي
الصَّرِيمَةَ إِحْدَانُ الرِّجَالِ، كَقَوْلِكَ: حَمَيْتُ الدَّارَ
اللِّصَّ» أي: حَمَيْتُ الدَّارَ مِنَ اللِّصِّ.
ولذا قُلْ: (حَمَيْتُهُ مِنَ الْأَذَى)، و(حَمَيْتُهُ الْأَذَى)،
و(حَمَيْتُهُ عَنْهُ) إِذَا دَفَعْتَ عَنْهُ.

٢٤١. تحامى وتقادى

تقول: (تَحَامَيْتُ شَرَّهُ) إِذَا تَوَقَّيْتُهُ. ففي
(القاموس): «تَحَامَاهُ النَّاسُ: تَوَقَّوهُ وَاجْتَنَبُوهُ». وفي
(الخصائص) لابن جني: «تَحَامَيْتُ مِنْهُ مَا تَحَامَتِ
العرب». وفي (رسائل البديع الهمداني): «وَيَتَحَامَى
بِن أَخْلَاقِ الشَّيْخِ.. تَعَاطَى الشَّرْبِ..». وهو يتعدى
بالحرف أيضاً. ففي (مقامات الهمداني): «قَدْ كَانَتْ
تَحَامَتُ عَنْ ذَلِكَ الطَّرِيقِ» أي: تَبَاعَدَتْ. فَصَحَّ بِذَلِكَ
قَوْلُكَ: (تَحَامَيْتُهُ وَتَحَامَيْتُ عَنْهُ).

ولو عُدَّتْ إِلَى الثَّلَاثِي لَقَلَّتْ: (حَمَيْتُهُ)، و(حَمَيْتُهُ
الشَّيْءَ)، و(حَمَيْتُ عَنْهُ)، كَمَا مَرَّ بِنَا. وَلَكِنْ هَلْ
تَقُولُ: (تَفَادَيْتُهُ) كَمَا يَقُولُهُ الْكُتَّابُ؟

أقول: الصواب: (تَفَادَيْتُ مِنْهُ)، وَلَوْ عُدَّتْ إِلَى
الثَّلَاثِي لَقَلَّتْ: (فَدَيْتُ الرَّجُلَ مِنَ الْأَسْرِ)، لَا: (فَدَيْتُهُ
الْأَسْرَ). فتأمل.

بالتشديد بمعنى اغتسل. فهل لقولهم هذا وجهٌ من
العربية؟

أقول: لَا وَجْهَ لَذَلِكَ؛ فَقَدْ جَاءَ (حَمَيْتُ)
بِالتَّخْفِيفِ وَ(تَحَمَّمْتُ) بِالتَّشْدِيدِ بِمَعْنَى صَرْتُ أَسْوَدَ،
وَ(حَمَّمَهُ) بِالتَّشْدِيدِ بِمَعْنَى سَوَّدَهُ. ففِي الْاِسْتِقْرَاقِ:
«سُمِّيَ حِمَانًا لِأَنَّهُ يُحَمِّمُ شَفْتَيْهِ؛ أَيْ يُسَوِّدُهُمَا». وَفِي
(اللِّسَانِ): «وَالْأَحْمُ: الْأَسْوَدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.. وَقَدْ
حَمَيْتُ حَمَمًا وَتَحَمَّمْتُ».

ولذا قُلْ: (حَمَمْتُ جَسَدِي وَأَحَمَّمْتُهُ) إِذَا غَسَلْتَهُ،
وَ(اسْتَحَمَّمْتُ) إِذَا اغْتَسَلْتُ، وَلَا تَقُلْ: (تَحَمَّمْتُ) بِهَذَا
الْمَعْنَى.

٢٤٠. حَمَى

(نشرت بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٥)

تقول: (حَمَيْتُ صَاحِبِي) إِذَا وَقَّيْتُهُ مِنْ أَدَى،
وَ(حَمَيْتُ الْقَوْمَ) إِذَا نَصَرْتَهُمْ عَلَى أَعْدَائِهِمْ، وَالاسْمُ
(الْحِمَايَةُ). وَالشَّائِعُ تَعْدِيَةُ الْفِعْلِ إِلَى مَفْعُولِهِ الثَّانِي
بِالْحَرْفِ، تَقُولُ: (حَمَيْتُهُ مِنَ الْهَلَاكِ). ففِي
(المصباح): «(حَمَيْتُ الْمَكَانَ مِنَ النَّاسِ حَمِيًّا، مِنْ بَابِ
رَمَى.. مَنَعْتُهُ عَنْهُمْ، وَالْحِمَايَةُ اسْمٌ مِنْهُ».

وتقول: (أَحَمَّمَيْتُ مِنْهُ) أَيْ اتَّقَيْتُهُ. ففي
(الأساس): «(وَاحْتَمَى الرَّجُلُ مِنْ كَذَا: اتَّقَاهُ)». وَجَاءَ:
(حَمَيْتُ عَنِ الرَّجُلِ) بِمَعْنَى حَمَيْتُهُ أَيْضًا. ففِي (شرح
الحماسة) لمرزوقي: «(وَيُقَالُ حَمَيْتُ الْحَقِيقَةَ،
وَحَمَيْتُ عَنِ الْحَقِيقَةِ)» أَيْ دَفَعْتُ عَنْهَا. وَيَسْأَلُ
الْكِتَابُ: هَلْ يَتَعَدَّى (حَمَى) إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَيُقَالُ:
حَمَيْتُهُ الْأَذَى وَالْهَلَاكَ؟

٢٤٢. الحنكة

(الْحُنْكَةُ)، و(الْحُنْكَ) بضم الحاء، و(الْحِنْكَ) بكسرها: للتجربة والبصر بالأمور. والكتاب يَلْفُظُونَ (الحنكة) بكسر الحاء، وهو لَحْنٌ.

وتقول من ذلك: (رَجُلٌ حَنِيكٌ)، و(حُنْكَ) بضم الحاء والنون، و(مُحْتَنِكٌ) بضم الميم وفتح التاء وكسر النون، و(مَحْنُوكٌ) بفتح الميم، و(مُحْنَكٌ) بضم الميم وفتح النون، و(مُحْنَكٌ) بضم الميم وفتح النون المشددة، و(مُحْسَنَكٌ) بضم الميم وفتح التاء والنون، كما في (اللسان) و(التاج).

حَنِيَاءُ الظَّهْرِ، و(رَجُلٌ أَحْنَى الظَّهْرَ) إذا كان في ظَهْرِهِمَا أَحْيِدَابًا.

ومن المجاز قولهم: (حَنَّتْ الأُمُّ عَلَى طفلِهَا تَحْنُو حُنُوًّا) بتشديد الواو، إذا عطفَتْ عَلَيْهِ وَأَشْفَقَتْ، و(حَنَّتْ عَلَى طفلِهَا تَحْنِي)، و(أَحْنَتْ عَلَيْهِ تَحْنِي)، و(حَنَّتْ عَلَى طفلِهَا) بتشديد النون، و(تَحَنَّنَتْ) بتشديد النون أيضاً. كما جاء: (تَحَنَّنْتُ عَلَى الطفلِ)، كلُّ ذَلِكَ فِي (اللسان).

ولذا قُلْ: (أَحْنَتْ عَلَيْهِ) بِمَعْنَى عَطَفَتْ، وَلَا تَقُلْ: (أَحْنَتْهُ) بِمَعْنَى عَطَفْتُهُ.

٢٤٤. احتاجه واحتاج إليه

إذا عدنا إلى المعاجم وجدنا أن العرب قد درجوا على تعدية ما صيغ من هذه المادة بالحرف، فقالوا: (اِحْتَجَجْتُ إِلَيْهِ)، و(بِي حَاجَةٌ إِلَيْهِ)، و(مَا أَحْوَجَنِي إِلَيْهِ). على أنني رأيت كثيراً من البلغاء قد عدوا (احتاج) بنفسه. فقد قال الإمام الشافعي مثلاً: ((لو اِحْتَجَجْتُ بِصَلَةِ مَا تَعَلَّمْتُ مَسْأَلَةً)). والشافعي ممن

استظهر القرآن، وقد عرّف بالفصاحة وحسن البيان. وقال الشريف الرضي في رثاء ابن جني: وما احتاج بُرداً غير بُردِ عَفَافِهِ

وَلَا عَرَفَ طِيبَ غَيْرِ تِلْكَ الخَلَائِقِ وهو راسخ القدم في الكتابة والشعر. وقال يوسف البلوي صاحب (ألف باء) في بيت له:

يحتاجه القارئ والسامع

ن، الكل منهم راغب في المزيد

٢٤٣. حنى

(نشرت بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٦)

تقول: (حَنَى الرَّجُلُ قَامَتَهُ حَنِيًّا) بالياء: إذا عَطَفَهَا وَمَالَ بِهَا، كما تقول: (حَنَا الرَّجُلُ قَامَتَهُ حَنُوًّا) بالواو أيضاً، وكلاهما صحيح. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَحَنَوْتُ العُودَ وَحَنَيْتُهُ حَنُوًّا وَحَنِيًّا: عَطَفْتُهُ)).

على أن الكتاب إذا عَرَضُوا لِهَذَا المعنى قالوا: (أَحْنَى الرَّجُلُ قَامَتَهُ) بالهمزة، فهل هذا صحيح؟ أقول: لم يرد في اللغة (أَحْنَاهُ)، وإنما جاء: (حَنَاهُ يَحْنِيهِ)، و(حَنَاهُ يَحْنُوهُ)، و(حَنَاهُ يُحْنِيهِ) بتشديد النون، كما في (اللسان). وهي أفعال متعدية.

وجاء من اللازم: (انحنى العودُ) بوزن (انفعل)، و(تحنى العودُ) بتشديد النون بوزن (تفعل)، ففي (الأساس): ((انحنى ظَهْرُهُ وَتَحْنَى)). وقالوا: (امرأة

العبارة المشروحة
عن الشافعي
(لو كلفنت ...)

وقال ابن عنين:

(أنا) ك (الذي) أحتاج ما يحتاجه

فأغنم ثوابي والثناء الوافي

أي (أنا) كالاسم الموصول (الذي) يفتقر إلى الصلة فيتطلبها.

وقد جاء (احتاجه) في كلام الإمام الصبان في كتابه (إسعاف الراغبين)، والهويرسي اللغوي في (ديباجة القاموس)، فما الرأي في تخريج تعدية (احتاج) بنفسه، خلافاً لما جاء في المعاجم؟

الرأي عندي أن يُحمَل قولهم (احتاجه) على التضمين. ومعنى التضمين أن تُشربَ فعلاً معنى فُعل آخر فتعدية تعديته. والغرض منه أن تجتمع للفعل المُشرب معناه الأصلي ومعنى الفعل الآخر. فإذا قلت:

(احتجتُ إلى المال) قصدت أنك افتقرت إليه، ولا شيء غير ذلك. فإذا أشربته أو ضمته معنى (تطلبته

أو التمسته) فعديته بنفسه كما يتعدى هذان الفعلان، كان معنى قول الشافعي ((لو احتجت بصلة ما تعلمت

مسألة)) أنه لو احتاج إلى بصلة فالتمسها أو تطلبها وشغل بذلك، لما تعلم مسألة. وكذلك معنى قول

الشريف الرضي: ((ما احتاج برُداً)) أي: ما افتقر إلى ما يلتمسه غير برُد عقافه. وهكذا قول ابن عنين (أنا

كالذي)، أي إنه مفتقر إلى الصلة يتطلبها كما يتطلب اسم الموصول صلته. وكذا الحكم في الباقي.

وعلى هذا كان قولك: (احتجتُ الأمر) صحيحاً بهذا المعنى. وإلا فهل يفوت الشافعي أو الشريف

الرضي أن (احتاج) يتعدى بالحرف.

وقد بحث هذا الأستاذ محمد علي النجار في كتابه (لغويات)، فاعتد الخطأ في هذا الاستعمال قديماً، ثم ختم كلامه بقوله: ((وبعد، فقد ذهب ذاهباً إلى التضمين في هذه المادة، وحديثي عن المنهج العربي، وللتضمين بحث آخر)).

أقول: ما الذي دفع هؤلاء الفصحاء إذاً إلى تعدية الفعل بنفسه، وهم يعلمون أنه يتعدى بالحرف؟ فإذا كان ذلك مما اضطروا إليه في الشعر، فقد جاء كذلك في النثر. وقد بحث هذا اللغوي أحمد فارس الشدياق في كتابه (الجاسوس على القاموس) فخرج تعدية الفعل بنفسه، على الحذف والإيصال. لكن أحداً لم يقل بقياس هذا الباب، كما قالوا بقياس التضمين. فتأمل.

٢٤٥. الحاجة والحوائج

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٨)

تقول: (حُجْتُ أحوج) بمعنى: احتجت، ومنه (الحاجة) لما يحتاج إليه. وقد اعتاد الكتاب أن يجمعوا (الحاجة) على (حوائج)، وأنكر ذلك بعض الأئمة كالأصمعي والحريري، وتبعهما من المحدثين الناقدان داغر والمنذر.

وعندي أنه لا ينبغي أن يُركب في النقد المركب الصعب وفي الأمر مُتَّسَعٌ ومُتَدَوِّحَةٌ. فالأكثر على أن (حوائج) في الأصل جمع (حاجة) على القياس، ثم خففوا (حاجة) إلى (حاجة) وبقي الجمع (حوائج) على الأصل.

سيده في (المخصص): ((حَارَ إلى الشيء وعنه: رَجَعَ، وكُلُّ شيءٍ تَغَيَّرَ من حالٍ إلى حالٍ، فقد حَارَ. وحَارَتِ الغُصَّةُ: انحدرت، وأحَارَهَا صاحبُها. وأحْرَتُ عليه جوابه: ردَّته)). قال الحارث بن حلزة اليشكري:

لا أرى من عهدتُ فيها فأبكي الـ

يوم دلها وما يُحير البكاء

وقال الأخطل:

هلاً رُبعتَ فتسأل الأطلا

ولقد سألتُ فما أحزن سؤالا

٢٤٧. التحوير

(نشرت بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٤)

يُستعمل (التحوير) عند الكتاب بمعان تدور حول التعديل والتغيير والتبديل والتنقيح، يقولون: (حَوَّرْتُ الموضوعَ أو المقالَ فجعلته موضوعاً أو مقالاً آخر). وليس (التحوير) في اللغة كما تراءى لهم، فمعنى (التحوير) في العربية هو: التبييضُ آناً، والتدويرُ آناً آخر. فقد جاء في (المصباح): ((وَحَوَّرْتُ الثيابَ تحويراً: بَيَّضْتُها، وقيل لأصحاب عيسى عليه السلام حَوَارِيُّونَ لأنهم كانوا يُحَوِّرونَ الثيابَ، أي: يُبَيِّضُونها، وقيل الحَوَارِيُّ: الناصر...))، وأردف: ((واحَوَّرَ الشيءُ: ابْيَضَ وزناً ومعنى)). وجاء في (الأساس): ((في عَيْنِها حَوْرٌ بفتح الواو، واحَوَّرْتُ عَيْنِها، أي: ابْيَضَتْ.. ودقيقٌ وخبزٌ حَوَارَى بضم الحاء وتشديد الواو.. وامرأةٌ حَوَارِيَّةٌ بتشديد الياء، ونساءٌ حَوَارِيَّاتٌ: بيض)) وأردف: ((وحَوَّرَ القُرْصَ: دَوَّرَهُ بِالْحَوْرِ)). وعلى ذلك نصوص المعاجم

وجاء (الحائجة) بمعنى (الحاجة). قال الخفاجي في (شرح درة الغواص): ((و"حاجة" عند الخليل كما في العين، أصلها "حائجة"، فلهذا جُمِعَتْ على "حوائج"... وقالوا "حائجة" مسموعةً عن العرب)). وقال ابن الحنبلي في (بحر العوام): ((ومن ذلك قولهم (حوائج) في جَمْع (حاجة) على غير قياس)). قال الجوهرى: ((كأنهم سمعوا (حائجة). قال: وكان الأصمعي يُنكرُهُ ويقول: هو مؤلَّد، وإنما النكرة لخروجه عن القياس، وإلا فهو كثير في كلام العرب)). فما حُجَّةُ السنقاد اليوم في إنكاره، ومقالةُ الجوهرى: ((وهو كثير في كلام العرب))! وقد جاء في الحديث ((استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان))، و(اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه)). وقال سيبويه: ((تَنَجَّرَ فلانٌ حوائجَهُ: استنجرها)). وقد جَرَّتْ به السنةُ كثير من الفصحاء. ونظيرُ (الحاجة): (العادة)، وقد جُمِعَتْ على (عوائد). قال صاحب (التاج): ((ومن جُمُوع العادة: عوائد. ذكره المصباح وغيره))، وأردف: ((وهو نظير "حوائج" في جَمْع "حاجة"))، وفي (تهذيب الألفاظ) لابن السكيت: ((جَمْعُ (حاجة): حاجات، وحاج، وحوائج، وحوَج بكسر ففتح)).

٢٤٦. أحوار

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

تقول: (لم يُحَرَّ جواباً)، من الرباعي، أي: لم يَنْبَس. والكتابُ يَحْكُونُهُ بهذا المعنى من الثلاثي فيقولون: (لم يَحُرَّ بضم الحاء، وهو وَهْمٌ. قال ابن

السُّبْس. ولكن ما الذي قصده العربُ من قولهم:

(تَمَنَّقَ وَتَمَدَّرَعَ وَتَمَسَّكَ وَتَمَسَّلَمَ)؟

الذي قصده من (تمنطق): اتخذ المنطق، ومن (تمدَّرع) اتخذ المدرعة، خلافاً لما قصده الكتاب من (تمحور الأمن)، فهم لم يقصدوا أنه (أصبح محوراً) بل عَنَوْا به: (دارَ حول المحور).

ولذا قُلْ: (يَدُورُ الأَمْرُ حَوْلَ كَذَا)، لا: (يَتَمَحَّوْرُ).

٢٤٩. حاز الشهادة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢)

يقول الكتاب: (حاز فلانُ على الشهادة)، و(أنا حائزٌ على شهاداتٍ عاليةٍ)، وهو من الأخطاء الشائعة. ف (حاز الشيء) بمعنى ضَمَّهُ. وموضع الخطأ في كلامهم هو تعديّة (حاز بـ على)، وهو يتعدى بنفسه. تقول (حاز فلانُ الشهادة)، و(أنا حائزُ شهاداتٍ عاليةٍ)، كما تقول: (حُزْتُ العقارَ والمالَ والإرثَ). قال ابن القوطية: «وحاز الشيءَ حَوْزاً.. ضَمَّهُ إِلَى مَلِكِهِ». وفي (الأساس): «حازَ المَالَ وَاحْتَازَهُ لِنَفْسِهِ، وَعَلَيْكَ بِحِيَازَةِ المَالِ». وفي (اللسان): «وَكُلُّ مَنْ ضَمَّ شَيْئاً إِلَى نَفْسِهِ مِنْ مَالٍ.. فَقَدْ حَازَهُ حَوْزاً وَحِيَازَةً». وأنت تقول: (حاز فلانُ الشيءَ إليه واحتازه إليه)، كما تقول: (ضمه إليه).

هذا ومن مادة الفعل قولك: (انحاز فلانٌ إلى فلان) بمعنى انضم، وكذلك قولك: (تَحَيَّرَ فلانٌ إلى فلان)، ومثلُهُمَا (تَحَوَّرَ) ففِي (اللسان): «وَالتَّحَوَّرَ والتَّحَيَّرَ وَالتَّحَيَّرَ بِمعْنَى واحد.

ولذا كان قولُ الكتاب: (حَوَّرْتُ المقالَ) بمعنى أدخلتُ عليه التعديلَ أو التغييرَ أو التبدِيلَ أو التَّنْقِيحَ خطأً صوابُهُ: عَدَّلْتُ المقالَ وَنَقَحْتُهُ وَأَبَدَلْتُ مِنْهُ مَقَالاً آخَرَ وَهَكَذَا. وقد غمد مجعُ اللغة بالقاهرة، مع ذلك، إلى إقراره (عام ١٩٨٦) بالمعنى الشائع، مشتقاً (حَوَّرَهُ) بالتشديد من (حَارَ الشيءُ) إذا تَغَيَّرَ من حالٍ إِلَى حَالٍ. ولا أرى وجهاً لذلك، فكلُّ ما ذكرته المعاجمُ المعتمدة من معاني (حاز) إذا صحَّ الاشتقاق، هو (الرجوع والبعث والتردد والنقص..). فتأمل.

٢٤٨. يدور الأمر حول كذا، لا: يتمحور

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٣)

شاع في كلام الكتاب قولهم: (ويتمحور هذا الأمر حول كذا)، وهم يعنون به: (ويُدور هذا الأمر حول كذا)، وكأنتهم قد اشتقوا (تمحور) من (المحور) بكسر الميم على وزن (مبَرَد)، وهو الخطُّ أو العودُ الذي يُدارُ حوله. وقد ثبت أن العربَ قد اشتقوا من اسم العين المُشْتَقَ فقالوا: تَمَنَّقَ وَتَمَدَّرَعَ وَتَمَسَّكَ وَتَمَسَّلَمَ. وقد ذهب كثير من الأئمة إلى أن الأصلَ في الاشتقاق حذفُ الزيادة فيقال: (تَنَطَّقَ وَتَدَّرَعَ وَتَسَكَّنَ..). بحذف الميم، على وزن (تَفَعَّلَ) بتشديد العين. على أن منهم من أجاز إثبات الزيادة فقال ابن جنِّي في (الخصائص): «فَسَتَحَمَّلُوا فِيهِ تَبْقِيَةَ الزَّائِدِ مَعَ الأَصْلِ فِي حَالِ الاِشْتِقَاقِ، كُلُّ ذَلِكَ تَوْفِيَةٌ لِمَعْنَى».

فإذا قلت: (تَمَسَّلَمَ فلانٌ)، فهم أنه أصبح مُسَلِّماً، ولا يُفهم ذلك إذا قلت: (تَسَلَّمَ) بحذف الميم ويقع

والحظيرة)). و(الحظيرة): ما يُحاط بشيءٍ من شجر أو قصب ليُحظَر به عليه. ففي (المصباح): ((ويقال لما حُظِرَ به على الغنم وغيرها من الشجر لِيَمْنَعَهَا أو يَحْفَظَهَا: حَظِيرَةٌ)). فصَحَّ بذلك (الحَوْش) بفتح الحاء لما حول الدار.

٢٥١. حاط وأحاط (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٦)

في اللغة: (حاط). وهو يأتي لازماً بمعنى (أحاط)، تقول: (أحاط القوم بالبلد إحاطةً): استداروا بجانبه، وتقول منه مجازاً: (أحاط به علماً) أي تَقَصَّى فيه. وتقول: (حاطوا به)، كما في (المصباح).

وهو يأتي متعدياً، تقول: (حاطه) إذا أحدق به واستدار، ومن ذلك (الحائط)، كما تقول مجازاً: (حاطه يحوطه حوطاً وحيطاً وحياطةً) إذا حَفِظَهُ وتعهده، كما في (اللسان).

ويَسأل الكتاب: هل يأتي (أحاط) متعدياً كما جاء لازماً؟

أقول: ليس في المعاجم ما يشير إلى ذلك، لكنه جاء متعدياً في كلام الفصحاء. ففي (نهج البلاغة): ((أَلْبَسَكُمُ الرِيَّاشَ وَأَرْفَعُ لَكُمْ المَعَاشَ، وَأَحَاطُ بِكُمْ الإِحْصَاءَ))؛ أي أَوْسَعُ لَكُمْ المَعَاشَ، وَجَعَلَ الإِحْصَاءَ حَائِطاً لِهَوْلِكُمْ. وَمِمَّنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ الخَفَاجِي فِي شَفَاءِ الغليل).

وقال صريع الغواني:

إن كان ذنبي قد أحاط بحرمتي

فأحيط بذنبي عَفْوَكُ المأمولا

ومن مادة الفعل أيضاً: (الحَيِّن) بفتح الحاء وتشديد الياء المكسورة، وهو بمعنى: الناحية أو ما يَشغُلُه الجسم من الفراغ، وهو يُجْمَعُ على (أَحْيَان). فإذا تَحَيَّرَتْ إلى فئةٍ فقد صِرتَ إلى حَيِّزِها.

أما (الحَوْرَة) بفتح الحاء فهي: الناحية والجمي. ففي (الأساس): ((ومن المجاز: فلانٌ يَحْمِي حَوْرَةَ الإسلام)).

ولذا قُل: (حَاوَرَهُ)، لا (حَاوَرَهُ عَلَيْهِ).

٢٥٠. حاش وحوش

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٠)

(حاش حَوْشاً) إذا ضَمَّ وَجَمَعَ. ففي (اللسان): ((حُشْنَا الصَيْدَ حَوْشاً.. أَخَذْنَاهُ مِنْ حَوَالِيهِ لِنَصْرِفَهُ إِلَى الحِبَالَةِ وَضَمَمْنَاهُ. وَحُشْنَا عَلَيْهِ الصَيْدَ وَالطَيْرَ حَوْشاً.. وَحُشْتُ الإِبِلَ: جَمَعْتُهَا وَسُقْتُهَا)). ويقال من هذا: (أَحْتَوَشَ القومُ فلاناً أو على فلان): تَجَمَّعُوا حَوْلَهُ. ففي (اللسان): ((أَحْتَوَشَ القومُ فلاناً: جَعَلُوهُ وَسَطَهُمْ، وَأَحْتَوَشَ القومُ على فلان: جَعَلُوهُ وَسَطَهُمْ)). وتقول العامة من ذلك: (حَوْش) بتشديد الواو إذا جَمَعَ، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء في (اللسان) أيضاً: ((قال الأزهري: حَوْشٌ بالتشديد إذا جَمَعَ)). فثبت بهذا صحَّةُ استعمال (التَّحْوِيش) بمعنى (التجميع).

وفي كلام العامة أيضاً: (الحَوْش) بفتح الحاء، لما حَوَّلَ الدار، فهل هو عربي؟

أقول جاء في (القماموس): ((والحَوْشُ: شِبْهٌ

بتشديد الفاء، وقد سُجِعَ جمعُها على (حَوَافٍ) بقاءً مخففة بعدها ياءٌ مخففة تُحذف عند التنوين، وتثبت في غيره. تقول: (هذه حَوَافِي الوادي، ومررتُ بحَوَافِيه، ورأيتُ حَوَافِيه)، كُله بقاءً وياءٍ مخففتين، وهو جمعٌ نادر كما جاء في (اللسان).

وفي اللغة: (الجِفاف) على وزن (النَّظَام) بكسر الأول، وهو: الجانب أيضاً. و(جِفافُ الجبل): جانباه، وجمعُ (الجِفاف): (الأجْفَة) بتشديد الفاء، كنظام وأنظمة، وشتاءً وأشتية. ففي (اللسان): ((والجِفافان: ناحيتا الرأس والإناء، وقيل هما جانباه، والجمع: أجْفَة.. وجفافاً كلُّ شيءٍ: جانباه)). ومما جاء في اللغة بتخفيف الفاء: (حَفِيَّتُ رجُلٍ فلان) إذا خَلَّتْ مِنْ حُفٍّ أو نعلٍ، فهي (حَافِيَّة). تقول: (حَفِي حَفَاءً وحَفَايَةً) فهو (حَافٍ)؛ كما جاء في (الأفعال) لابن القوطية.

أما قولك: (حُبْرُ حَافٍ) أي بلا إدام ولا نَسَمٍ، فالفاء فيه مشددة؛ ففي (اللسان): ((وسَوِيْقُ حَافٍ بتشديد الفاء: يابسٌ غيرٌ مَلْتَوَت، وقيل هو ما لم يَلْتَّ بسمن ولا زيت)). ففي (اللسان): ((وسَوِيْقُ بفتح السين وكسر الواو: الدقيقُ الناعم. والحَافُ بتشديد الفاء اسم فاعل من حَفَّ)).

ولذا قُلْ: (حَافَةُ الوادي، وحَافَاتُهُ، وحَوَافِيه) بتخفيف الفاء، و(حُبْرُ حَافٍ) بتشديد الفاء.

٢٥٤. حَالٌ وَأَحَالٌ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٢)

تقول: (حَالُ الشَّيْءِ) إذا انقَلَبَ وتحوَّل. ففي

فَاتِي بـ (أحاطَ) لازماً ومتعدياً.

فثبت بذلك قولك: (أحاطَ به)، و(أحاطَهُ)،

وقولك: (حاطَ به) و(حاطَهُ).

٢٥٢. أَعْلَمَكُمْ بِكَذَا، لَا: أَحْيَيْتُمْ عَلِمًا بِكَذَا

(من كتاب: لغة العرب)

يقول الكتاب: (أحيطكم علماً بكذا)، فيحطون؛

ذلك أنهم يأتون بالإحاطة في غير موضعها. فهم يريدون بتعبيرهم هذا مجرد الإعلام والإخبار، فلا يناسبه معنى الإحاطة. ومن ثم كان الصواب أن يقولوا: (أَعْلَمَكُمْ بِكَذَا، أو أَخْبِرْكُمْ، أو أَنْبِئْكُمْ).

أما قولُ الناقد في برنامجه أن الصواب: (أرجو أن تُحيطوا به علماً)، فليس هو الوجه، وإنما تُستعمل الإحاطة فيما يستوجب الإحصاء والعلم بالشيء من جميع جوانبه، وليس هنا موضعه.

٢٥٣. حَافَةُ الوادي (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٦)

(الحافة) في اللغة: الناحية والجانب. وهي إذا

جاءت في كلام الكتاب نطقوا بها بتشديد الفاء، والصواب أن تكون بتخفيف الفاء كالحاجة بتخفيف الجيم. ففي (المصباح): ((حَافَةُ كُلِّ شَيْءٍ نَاحِيَّتُهُ، والأصل: حَوَفَةٌ بفتح الحاء والواو، مثل قَصَبَةٍ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، والجمع: حَافَات. وحَافَتَا الوادي: جانباه)). وفي (اللسان): ((الحَافَةُ والحَوَفُ بفتح الحاء وسكون الواو: الناحية والجانب، وحَافَتَا الوادي: جانباه)).

ويُحطَى مِنْ يَجْمَعُ (الحَافَةُ) على (حَوَافٍ)

٢٥٥. (حال) اسمٌ للزمن

(نشرت بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٨)

جاء في كلمة يومية لناقد قوله: (وهو يؤأخذك، أي يُلومُك في حال أغفلته)، فهل هذا صحيح؟
أقول: لا وَجْهَ لقول الناقد يُلومُك في حال أغفلته، ذلك أنك إذا أضفت لفظه (حال)، وهي هنا اسم، فإنما تضيفها إلى مفرد فتقول: (يلومك في حال إغفالك إياه)؛ أي: يلومك إذا لاِبَسْتُكَ هذه الحال: حال إغفالك إياه. وعليه ما جاء في (نهج البلاغة):
«تأملوا أمرهم في حال تشتتهم وتفرقتهم». وهكذا قول الشاعر [منصور بن إسماعيل الفقيه]:

إذا رأيت امرأةً في حال عسرته

صافي المودة ما في ودّه دغل

فلا تَمَنَّ له حالاً يُسرُّ بها

فإنه بانتقال الدهر ينتقل

فقد أضيفَ فيه (حال) إلى مفرد، ولم يُضَفْ إلى فعل، أي إلى جملة، وإنما تضاف إلى الجملة ظروفٌ مُبْهَمَةٌ نحو: (زمن، ويوم، وحين)؛ تقول: (جئتُك يوم كنت مديراً، وزرتُك زمن كنت تعمل، ورأيتُك حين كنت تخطب الناس). أما (حال) فليست في قول الناقد (في حال أغفلته) ظرفاً، في الأصل.

وتأتي (حال) ظرفاً كقولك: (اغرب عن وجهي حالاً)، ولك أن تُدخِلَ عليها الجار فتقول: (اغرب عن وجهي في الحال). فإذا رغبت في إضافتها أضفتها إلى مفرد أيضاً، لأن معنى الحال هنا الوقت المحدد المعروف، ففي (التعريفات) للشريف الجرجاني:

(الصحاح): «حالتِ القَوْسُ.. أي انقلبت عن حالها»، وفي (الأساس): «(و)حال الشيء واستحال: تغَيَّرَ». وفي (القاموس): «(حال الشيء: تحوّل)». وفي (النهاية): «(وفي حديث خيبر: فحَالُوا إلى الحصن: أي تحوّلوا)»، وأردف: «(ويُروى: أحالوا)». فثبت بذلك أن (حال) بمعنى: تحوّل أيضاً، وهو فعلٌ لازم. ويأتي (أحال) متعدياً، فيكون بمعنى (حوّل وغَيَّرَ). ففي (نهج البلاغة ٩/١): «(أحال الأشياء لأوقاتها)». قال الشارح: «(أي: حوّلها من العدم إلى الوجود)». وفي (النهاية): «(أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال؛ أي: غَيَّرت ثلاث تغييرات، أو حوّلث ثلاث تحويلات)».

وقد بحث العدناني في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة) فقال: «(ويقولون: أحال شقاءهم نعيماً، والصواب: بدّل شقاءهم نعيماً)»، وقد عدّد معاني (الإحالة) فلم يذكر منها معنى (التحويل والتغيير)، وهو معنى ثابت للفعل كما دلّت عليه النصوص المتقدمة. وما دام الأمر كذلك، فلا وَجْهَ لإنكار قول القائل: (أحال شقاءهم نعيماً) بمعنى (حوّل). ولو قيل: (أحيل شقاؤهم نعيماً) بالبناء للمجهول، لكان على نحو ما جاء في حكاية صاحب (النهاية): «(أحيلت الصلاة ثلاثة أحوال؛ أي: غَيَّرت.. أو حوّلث...)».

وبذلك صحّ قولك: (حال الشيء) إذا تغَيَّرَ، و(أحال الشيء) إذا تحوّل، و(أحالته) إذا حوّلته، ولا عبرة بإنكار (أحالته) بهذا المعنى..

((«الحال» في اللغة: نهاية الماضي وبداية المستقبل)). وهي تضاف إضافة ظرفية، فتكون ظرفاً لما تضاف إليه، فانظر إلى ما جاء في (سفر السعادة ٢٦٣/١) للإمام السخاوي: ((«الْمَالِيَّ جَمْعُ (مِثْلَةِ)، وهي خِرْقَةٌ تكون بيد النائحة حال نُوحِهَا، تُحَرِّكُهَا بيديها)) أي ساعة نوحها. ف (حال) ظرفٌ للنوح، وهكذا قولك: (أعْطِ الْأَجِيرَ أَجْرَهُ، حال فراغِهِ من عمله) أي ساعة فراغه، دون رَيْثٍ. فتأمل.

٢٥٦. (الحال) مفرداً وجملة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٠)

الأصل في الحال أن تكون وصفاً؛ أي اسماً مشتقاً مفسراً للهيئة التي يكون عليها صاحب الحال كقولك: (جاء زيد ركباً)، و﴿وَحَلِّقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء ٢٨]، ولكنها قد تكون جامدةً فيشترط أن تُؤوَّلَ بِيَوْصِفٍ مُشْتَقٍّ.

وقد جاء من ذلك قولهم: (بِعَمَّتْكَ الْقِرْسَ يَدًا بيد)؛ أي متقابضين، (وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ) أي متشافهين. وقال الكوفيون إن الأصل في هذا: (كَلَّمْتَهُ جَاعِلًا فَاهُ إِلَى فِيٍّ) فهو مفعولٌ به. وذهب البصريون إلى أنه حالٌ نَابَتْ مَنَابَ جَاعِلًا ثُمَّ حُذِفَ. ومن ذلك قول المتنبي:

قَبَّلْتُهَا وَدُمُوعِي مَزَجُ أَدْمُعِهَا

وَقَبَّلْتَنِي عَلَيَّ خَوْفِي فَمَا لَيْفِي

فقوله: (فَمَا) في موقع الحال، والمعنى: (جَاعِلَةٌ

فأها على فيٍّ).

ويَسأل الكَتَّابُ: إذا كان أكثر كلام العرب قولهم: (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ) بالنصب، فهل لك أن تأتي به على الرفع فتقول: (كَلَّمْتُهُ فَوْهُ إِلَى فِيٍّ)؟

أقول: يَصِحُّ ذلك، ولا مانع يَمْنَعُ منه. فقد جاء في (الهِمَّعُ): ((وَسَمِعَ: كَلَّمَنِي زَيْدٌ فَوْهُ إِلَى فِيٍّ، بالرفع على أنها جملةٌ حالية)). وقد أكد ذلك الإمام الفراء كما جاء في (الارتشاف) لأبي حيان.

ويَسألون أَيُوقَفُ هذا على السماع أم هو قياس؟

أقول: ذهب كثير من الأئمة إلى وَقْفِ كُلِّ ما جاء من الحال جامداً مُؤَوَّلًا بالمشتق على السماع، وذهب بعضهم إلى القياس فأجازوا نحو قولك: (مَاشِيَّتُهُ قَدَمُهُ إِلَى قَدَمِي)، و(كَافَحْتُهُ وَجْهِي إِلَى وَجْهِهِ)، و(صَارَعْتُهُ جَبْهَتُهُ عَلَى جَبْهَتِي)، و(جَاوَرَتْهُ بَيْتُهُ إِلَى بَيْتِي) كما جاء في (الهِمَّعُ).

والذي انتهى إليه الأكثرون أن ما جاء عن العرب منصوباً، وهو معرفة، فالنصبُ فيه هو الأصل، ويجوز الرفع. فإذا كان نكرةً، فليس فيه إلا النصبُ. وما لم يَرِدْ عن العرب، فالرفع فيه هو الأصل مادام معرفة، وعلى ذلك وَجَبَ النصبُ في مثل قولك: (بَعَثُهُ يَدًا بيد) أي مناجزةً، و(عَامَلْتُهُ رَأْسًا بِرَأْسِ)، و(قَبَّلْتُهُ فَمَا لَيْفِي). فتأمل.

٢٥٧. الحال والظرف بعد اسم التفضيل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٠)

يقول الكَتَّابُ في الحديث عن أديب هو كاتبٌ وشاعرٌ معاً: (فَلانٌ أَفْضَلُ ما يَكُونُ كاتِبًا)؛ أي أَفْضَلُ

ربيع، نصبت شهرَي علي الأول، أي على الظرف، فإذا قلت: شهراً ربيع، بالرفع، فقد اتسعت... وتقدرُ الرفع: (أطيبُ أشهرُ البداوةِ شهراً ربيع) وهو الوجهُ المرجوح. فتأمل.

٢٥٨. في (الحال) وعاملها

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٨)

تقول: (جاء خالدٌ ركباً)، فتضع (راكباً) موضع الحال، وهي صفةٌ مشتقةٌ تعبرُ عن هيئة صاحب الحال، وهو (خالد). والذي أوقعَ النصبَ في الحال، كما يقول النحاة، هو الفعل؛ أي (جاء). وينوب منابُ الفعلِ الصفةُ المشتقة كقولك: (خالدٌ آتٍ ركباً)؛ فـ (آتٍ) اسمُ الفاعلِ صفةٌ مشتقة. ولكن هل ينوب منابُ الفاعلِ اسمُ الإشارة فتقول: (هذا أخوك قادماً)، كما يقوله الكتاب حيناً؟

أقول: قد جاء هذا في التنزيل كقوله تعالى: ﴿وهذا بَعِي شَيْخاً﴾ [هود ٧٢]، و(شيخاً) في موضع الحال، وقوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بما ظَلَمُوا﴾ [النمل ٥٢]، و(خاوية) في موضع الحال أيضاً. وهكذا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً﴾ [الأنعام ١٥٣]. وقد عَلَّلُوا ذلك بأن اسم الإشارة يتضمَّن معنى الفعل على تأويل (أشير إلى كذا). وقد جاء نحو من ذلك في (رسالة الغفران) للمعري: (فيقول لعبيد: ألكَ عِلْمٌ بَعِيدِي بن زيدِ العبادي؟ فيقول: هذا منزله قريباً منك)، فقد جعل (قريباً) في موضع الحال أيضاً. ولذا قل: (هذا خالد قادماً)، و(هذا منزله قريباً منك).

ما يكون وهو يكتب، أو أفضل ما يكون وهو كاتب. وقولهم هذا صحيحٌ لا غبارَ عليه، وليس (كاتباً) هاهنا خبراً لـ (يكون) الناقصة، كما يُخَيَّلُ إليهم. وليس هو حالاً من فاعلِ (يكون) التامة، وإنما هو حال، وصاحب الحال (فلان).

وكذلك قولك: (فلانٌ أفصحُ الناسِ خطيباً)؛ فقد انتصب (خطيباً) على الحال أيضاً، والحال هاهنا واجبةُ التأخير عن عاملها. أما في قولك: (هذا كاتباً خيراً منه شاعراً)، فيجب تقديمُ الحالِ المفضَّلة وهو (كاتباً) على عاملها. ويقول الكتاب حيناً (فلانٌ أفضلُ ما يكونُ كاتبٌ) برفع (كاتب) على أنه خبر لـ (فلان) أو (أفضل)، فهل هذا صحيح؟

أقول: يمتنع الرفعُ عند الأكثرين، قال سيبويه في (الكتاب): ﴿فأما عبدُ الله أحسنُ ما يكون قائماً، فلا يكون فيه إلا النصب﴾، أي لا يجوز في (قائماً) إلا النصب. أما إذا جاء الظرفُ مكانَ الحال في مثل قولك: (عبدُ الله أخطبُ ما يكون يومَ الجمعة)، فيكون (يوم) منصوباً على الظرف. ولكن جاء فيه الرفع بتقدير: (أخطبُ أيامَ عبدِ الله يومَ الجمعة)، والرفع على الاتساع، والاتساع في الظروف معروف.

وهكذا قولك: (أفضلُ ما تكون الزيارة شهرَ نيسان) بنصب شهر على الظرف أي في شهر نيسان. فإذا قلت: (.. شهرُ نيسان) بالرفع، فقد اتسعت وأتيت بالوجهِ المرجوح. قال الفارسي في (المسائل المنثورة): ﴿فإن قلت: أطيبُ ما تكون البداوةُ شهرَي

٢٥٩. بلغ نحو ألف، لا: حوالي ألف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٣/١)

دَرَجَ الكِتَابُ عَلَى أَنْ يَقُولُوا: (دَفَعَ فُلَانٌ حَوَالِي ألف..)، أَوْ (بَلَّغْتَ مِسَاحَةَ الأَرْضِ المَزْرُوعَةَ حَوَالِي ألف..)، وَهُوَ مِنَ الخَطَأِ الشَّائِعِ. وَالصَّوَابُ أَنْ يَقُولُوا: (دَفَعَ فُلَانٌ نَحْوَ ألف..)، وَ(بَلَّغْتَ مِسَاحَةَ الأَرْضِ زُهَاءَ ألف..). وَتَعْنِي (نَحْوُ) هُنَا المَقْدَارَ، وَقَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى القَصْدِ وَالجِهَةِ، وَتُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا. أَمَّا (زُهَاءُ) فَهُوَ عَلَى وَزْنِ (غُرَابٍ) وَمَعْنَاهُ: القَدْرُ أَيْضًا. تَقُولُ: (هُمُ زُهَاءُ ألف)؛ أَيْ: قَدَرُ ألف، أَوْ (زُهَاءُ مِثَّة)؛ أَيْ: قَدْرُ مِثَّة.

أَمَّا (حَوَالِي) وَ(حَوْلِي) وَكِلَاهُمَا بِلِغْزِ التَّثْنِيَةِ وَلَا يَجُوزُ فِيهِمَا كَسْرُ السَّلَامِ، وَ(حَوْلٌ) وَ(حَوَالٍ) وَ(أَحْوَالٌ)، فَهِيَ ظُرُوفٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَةِ المَكَانِيَةِ، وَلَا تَخْرُجُ عَنِ النِّصْبِ بِالظَّرْفِيَةِ مَا لَمْ تُجْرَبْ بِ(مِنْ). وَلَا يُرَادُ فِيهَا يُنْتَى مِنْهَا أَوْ يُجْمَعُ حَقِيقَةُ التَّثْنِيَةِ أَوْ الجَمْعِ. فَإِذَا قُلْتَ: (وَقَفْنَا حَوَالِي فُلَانٍ وَحَوْلِيهِ..). فَمَعْنَاهُ: وَقَفْنَا فِي الجِهَاتِ المَحِيطَةِ بِفُلَانٍ. وَلَمْ يُسْمَعْ عَنِ العَرَبِ اسْتِعْمَالَ (حَوْلٍ) وَأَخْوَاتِهَا فِي غَيْرِ هَذَا المَوْضِعِ البَيْتَةِ، فَهِيَ لَا تَعْدُو كَوْنَهَا ظَرْفًا مَكَانِيًّا. وَجَاءَ فِي (النِّهَائَةِ): «(وَفِي حَدِيثِ الاسْتِسْقَاءِ: اللّٰهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، يُقَالُ: رَأَيْتُ النَّاسَ حَوْلَهُ وَحَوَالِيهِ؛ أَيْ: مُطِيفِينَ بِهِ مِنْ جَوَانِبِهِ. يُرِيدُ: اللّٰهُمَّ أَنْزِلِ الغَيْثَ فِي مَوَاضِعِ النِّبَاتِ، لَا فِي مَوَاضِعِ الأَبْنِيَةِ)». وَفِي (المِصْبَاحِ): «(وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ بِنِصْبِ اللّٰمِ عَلَى الظَّرْفِ؛ أَيْ: فِي الجِهَاتِ المَحِيطَةِ بِهِ، وَحَوَالِيهِ

بِمَعْنَاهُ)». وَقَالَ الصَّبَّانُ: «(وَمِنْ غَيْرِ المِتَّصِرِفِ: حَوَالٍ وَحَوَالِي... أَي إِنَّهَا تَلْزِمُ الظَّرْفِيَةَ المَكَانِيَةَ مَا لَمْ تُجْرَبْ بِ: مِنْ)».

وَقَدْ أَقْرَ مَجْمَعُ اللُّغَةِ القَاهِرِيِّ، مَعَ ذَلِكَ، فِي دَوْرَتِهِ الأَرْبَعِينَ عَامَ ١٩٧٤ نَحْوَ قَوْلِكَ: (حَضَرَ حَوَالِي عِشْرِينَ طَالِبًا). وَعِنْدِي أَنَّ المَانِعَ مِنْ اسْتِعْمَالِ التَّعْبِيرِ لَا يَزَالُ قَائِمًا، وَهُوَ كَوْنُ (حَوَالِي) ظَرْفًا غَيْرَ مِتَّصِرِفٍ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا لِلْمَكَانِ.

٢٦٠. احتوى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٣)

(اِحْتَوَى الشَّيْءُ يَحْتَوِيهِ) إِذَا جَمَعَهُ مِثْلَ (حَوَاهُ)، كَمَا فِي (الصَّحَاحِ). فَ(اِحْتَوَى) فِعْلٌ مُتَعَدٌّ كَمَا رَأَيْتَ، لَكِنَّهُ يَأْتِي لِإِزْمًا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (اِحْتَوَى عَلَيْهِ). وَيَقُولُ الكِتَابُ: (وَتَحْتَوِي الرِّسَالَةُ أَرْبَعَةَ فِصُولٍ)، كَمَا يَقُولُونَ: (وَتَحْتَوِي عَلَى أَرْبَعَةِ فِصُولٍ)، يَجْعَلُونَ (اِحْتَوَاهُ) وَ(اِحْتَوَى عَلَيْهِ) بِمَعْنَى وَاحِدٍ. قَالَ العَدْنَانِيُّ فِي (مَعْجَمِ الأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ): «(وَالصَّوَابُ: هَذَا البِسْتَانُ مُحْتَوٍ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الفَوَاكِهِ، أَوْ مُحْتَوٍ عَلَى جَمِيعِ أَنْوَاعِ الفَوَاكِهِ)»، فَجَعَلَهُمَا سَوَاءً.

وَعِنْدِي أَنَّ ثَمَّةَ فَرَاقًا؛ إِذَا أَغْفَلْنَا تَجَاوَزْنَا دَقَّةَ التَّعْبِيرِ وَإِحْكَامِهِ. وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ (الْأَسَاسِ) حِينَ قَالَ: «(وَمِنْ المَجَازِ: اِحْتَوَى عَلَى الشَّيْءِ: اسْتَوَلَى)». وَجَاءَ فِي (الأَلْفَاظِ الكِتَابِيَةِ) لِلْمَهْدَانِيِّ فِي بَابِ الغُرُورِ: «(اِحْتَوَى عَلَيْهِ شِدَّةُ الجِهَالَةِ فَصَدَّتْهُ عَنِ السَّعَادَةِ)»، أَيْ: اسْتَحْوَدَتْ عَلَيْهِ. وَفِي رِسَالَةِ ابْنِ الفَرَّاحِ: «(فَقَدْ يَبْسُتُ مِنْهَا لِمَا قَدْ اِحْتَوَى عَلَى قَلْبِي

(حِرْتُ في أمرِي)، أو (تَحَيَّرْتُ). وقد ذهب بعضُ النقاد إلى إجازته. قال الشيخ مصطفى الغلاييني: ((هل يقال: اقْتَبَلْ وافْتَهَمْ واخْتَشَى واحْتَارَ بمعنى: قَبِيلَ وفَهِمَ وخَشِيَ وحَارَ؟ أقول: قد اشتهرت هذه الألفاظُ اشتهاراً يَحْمِلُنَا على قبولها، لِجَرَائِهَا على القياس الصحيح)).

ونحن نقول في الجواب عن هذا: إن الشُّهْرَةَ عَمَّنْ لا يُحْتَجُّ بكلامه لا وَزْنَ لها، ولو صحَّ كلامُ الشيخ لَوَجِبَ إقرارُ كلِّ خطأٍ شائع. أمَّا قوله: إنَّ (احتارَ) على قياس، فليس سديداً، لأنَّ (افْتَعَلَ) ليس مطرداً، وإلا فهل يُقال: اشْتَرَبَ بمعنى شَرِبَ، والتَّعَبَ بمعنى لَعِبَ؟

ويُخْطِئُ الكِتَابُ حين يقولون: (الحيرة) بكسر الحاء، والصوابُ فَتْحُهَا (الحيرة)، وهو مَصْدَرٌ (حَارَ يَحَارُ). أما (الحيرة) بالكسر فاسمٌ بليدٌ في العراق. ولذا قُلْ: (حَارَ فلانٌ حَيْرَةً) بفتح الحاء، لا بكسرهما، و(تَحَيَّرَ)، ولا تَقُلْ: (احتارَ).

٢٦٢. حَاقَ وَدَهَمَ (نشرت بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٥)

في كلام الكِتَاب قولهم: (قد داهمهم خطرٌ مُحِيْقٌ) بضم الميم، اسمُ فاعيلٍ من (أحاقَ)، فهل في العربية ما يَسِيغُ قولهم هذا؟

أقول: في الجملة خطيئتان، الأولى: قولهم: (دَاهَمَهُ)، وإنما هو (دَهَمَهُ). والثانية: قولهم: (خطرٌ مُحِيْقٌ). تقول: (حاقَ به الشيءُ يَحِيْقُ حَيْقًا) ككَادَ يَكِيدُ كَيْدًا، إذا نَزَلَ به وأحاط، فهو (حائقٌ). ففي

من الهموم والأحزان))، فهو لم يَقُلْ: (لَمَّا قد احتوى قلبي من الهموم)، لأنه أراد: (لَمَّا قد استولى على قلبي من الهموم)، وفي الاستيلاء تحكُّمٌ واستبدادٌ ليسا في معنى (احتواه).

ولذا قُلْ: (احتوت الرسالةُ أربعةَ فصولٍ)، و(احتوى عليَّ الهمُّ) أي: استولى واستبَدَّ.

٢٦١. حَارَ وَتَحَيَّرَ، لا: احتار

(نشرت بتاريخ ٢١/٦/١٩٨٤)

في لغة الكِتَاب قولهم: (تَحَيَّرَ فلانٌ في أمره، فلا يدري ماذا يفعل)، أو: (احتارَ فلانٌ في أمره، فلا يدري ماذا يختار) بمعنى تردد. فهل في اللغة (تَحَيَّرَ واحتارَ) بهذا المعنى؟

أقول: أمَّا قولهم: (تَحَيَّرْتُ في أمرِي) فهو صحيحٌ لا عَيْبَ فيه. ففي (المفردات) للراغب: ((يُقال: حَارَ يَحَارُ حَيْرَةً فهو حَائِرٌ وحَيْرَانٌ، وتَحَيَّرَ واستَحَارَ: إذا تَبَلَّدَ في الأمر وتَرَدَّدَ فيه)). وفي (الأساس): ((حَارَ الرجلُ في أمره فهو حَائِرٌ وحَيْرَانٌ، وامرأةٌ حَيْرَى، وهُمُ وهُنَّ حَيَارَى))، وأردف: ((وحَيْرْتُهُ فَتَحَيَّرَ)).

أما قولهم: (احتارتُ في أمرِي)، فلم يَرِدْ في نصٍّ من نصوص المعاجم. ففي (المصباح): ((حَارَ في أمره يَحَارُ حَيْرًا، من باب تَعَبَ، وحَيْرَةً بفتح الحاء: لم يَدْرِ وَجْهَ الصوابِ)). قال الأزهري: ((وأصله أن يَنْظُرَ الإنسانُ إلى الشيءِ فيَغْشَاهُ ضَوْؤٌ فيصْرِفُ بَصَرَهُ عنه...)).

فقول الكِتَاب: (احتارتُ في أمرِي) خطأٌ صوابُهُ:

والمشهور فيه أن يكون ببياءين أيضاً. وهذه لغة الحجاز، وقد يأتي ببياء واحدة فتقول: (اسْتَحَيْتُ من فلان)، وهي لغة تميم.

ويُشكَلُ على الكتاب اسمُ الفاعل من (اسْتَحَيْتُ). ففي الحديث: ((لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحِيٌّ وَلَا مُسْتَكْبِرٌ)). وقد جاء (مُسْتَحِيٌّ) بسكون الحاء، وثبتت فيه ياءٌ وحذفت الأخرى بالتنوين، والأصل: (المُسْتَحِييُّ) ببياءين. ولك أن تقول: (لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحٍ)، ف (مُسْتَحٍ) بكسر الحاء وبياء واحدة حذفت بالتنوين، والأصل (المُسْتَحِي). ففي (المفردات): ((وَأَسْتَحِيًّا فَهُوَ مُسْتَحِيٌّ، وَقِيلَ اسْتَحَى فَهُوَ مُسْتَحٍ)). وقد جاء (اسْتَحِيًّا) بمعنى خَجِلَ أو انْقَبَضَ، لازماً كما رأينا، ومتعدياً أيضاً. وأذكر لمسكين الدارمي قوله:

وإني لأستحيي إذا كنت مُعْسِراً

صديقي وإخواني بأن يَعْلَمُوا فَقْرِي

(الأساس): ((حَاقَ بِهِ الْمَكْرُ السَّيِّئُ حَيْقًا، وَالْمَكْرُ حَائِقٌ بِأَهْلِهِ)). وفي (المصباح): ((حَاقَ بِهِ الشَّيْءُ يَحْيِقُ: نَزَلَ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْيِقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر ٤٣]. فالصحيح إذاً أن تقول: (قَدْ دَهَمَهُمْ خَطْرٌ حَائِقٌ)، من: حَاقَ بِهِ يَحْيِقُ.

وقد جاء في اللغة: (أَحَاقَ اللَّهُ بِهِمُ الْمَكْرَ). تقول: (أَحَاقَ اللَّهُ بِهِمُ مَكْرَهُمْ) أي: أَنْزَلَهُ، فَاللَّهُ مُحْيِقٌ بِهِمُ مَكْرَهُمْ. ففي (اللسان): ((وَأَحَاقَ اللَّهُ بِهِمُ مَكْرَهُمْ.. أَي: أَنْزَلَهُ)). وكذلك جاء في (القاموس). ولذا قُلْ: (دَهَمَهُ الْخَطْرُ)، لا: (دَاهَمَهُ). و(حَاقَ بِهِ الْخَطْرُ، فَالْخَطْرُ حَائِقٌ)، لا: (مُحْيِقٌ).

٢٦٣. اسْتَحِيًّا

(نشرت بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٥)

(اسْتَحِيًّا) على وزن (اسْتَفْعَل) وله معنيان؛ الأول: في قولك: (اسْتَحْيَيْتُ فَلَانًا) إِذَا تَرَكْتَهُ حَيًّا فَلَمْ تَقْتُلْهُ. وهو فعلٌ متعدٌ، وهو ببياءين. والثاني: في قولك: (اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ) إِذَا خَجِلْتَ،

حرف الخاء

و(الخَجَلَةُ) بفتح فسكون كالمرة. تقول: (تَوَرَّدَ خَدَاهُ خَجَلًا) بفتحيتين، و(قد أدركته من ذلك خَجَلَةٌ) بفتح فسكون.

وقد يقول الكتاب حيناً: (الخِجَالَةُ) كالتَّيَالَةُ، ولم يُسْمَعْ أيضاً، فهو خطأ.

وتقول: (أَخَجَلْتُ فلاناً)، وكذلك: (خَجَلْتُهُ) بالتشديد. ففي (اللسان): ((الفراء: الخَجَلُ: الاسترخاء، من الحياء، ويكون من الذُّلِّ، ورجُلٌ خَجِلٌ بفتح فكسر، وبه خَجَلَةٌ بفتح فسكون؛ أي: حياء.. وأَخَجَلُهُ ذلك، وخَجَلُهُ بالتشديد)).

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢١)

٢٦٦. خَدِرَ

في العربية: (خَدِرَتِ اليدُ أو الرَّجُلُ) إذا اعتراها فتُور وتَشْتَجُّج من احتباس. يقال: (خَدِرَتِ رِجْلُهُ خَدِرًا) كَتَعَبَتِ تَعَبًا. ففي (اللسان): ((الخُدْرَةُ بضم فسكون: ثِقَلُ الرَّجُلِ وَاِمْتِنَاعُهَا مِنَ الْمَشْيِ، خَدِرَ خَدِرًا فهو خَدِرٌ بفتح فكسر، وأَخَدَرَهُ ذلك)). وقد يُلْفِظُهُ بعضهم بالضاد فيقول: (خَضِرَتِ رِجْلُهُ)، ولا وَجْهَ له. والكتابُ يقولون حيناً: (نَمَلَتْ رِجْلُهُ) بتشديد الميم، والصواب: (نَمَلَتْ رِجْلُهُ) بميمٍ مخففة. ففي (القاموس): ((نَمَلَتْ يَدُهُ بفتح فكسر: خَدِرَتْ)). وكان الرَّجُلُ إذا خَدِرَتْ له رِجْلٌ دعا أَحَبَّ الناسِ إليه

٢٦٤. الختم والخاتم

(الخَتْمُ) بفتح الخاء مصدر (خَتَمْتُ الكتابَ ونحوه، وخَتَمْتُ عليه) بمعنى طَبَعْتُ، ولم يرد (الخَتْمُ) بكسر الخاء.

أما (الخاتم) فقد سُمِعَ بفتح التاء، وكَسَرُهَا أشهر، كما في (المصباح)، وهو آلة الخَتْمِ. وجاء فيه: ((وخَتَمْتُ القرآنَ: حَفِظْتُ خَاتِمَتَهُ، وهي آخِرُهُ، والمعنى: حَفِظْتُهُ جَمِيعَةً عن ظَهْرِ غَيْبٍ)).

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٠)

٢٦٥. خَجَل

تقول: (خَجِلَ الرَّجُلُ خَجَلًا) بفتحيتين من باب تَعَبَ. و(الخَجَلُ) هو الاستِحْيَاءُ أو البَطْرُ، قال ابن القوطية: ((وخَجِلَ خَجَلًا: أَشِيرَ وبَطِرَ، وأيضاً: اسْتَحْيَا)).

ومما جاء بمعنى البَطْرِ الحديث: ((إِنكُنْ إذا شَبِعْتُنَّ خَجِلْتُنَّ)). قال ابن الأثير في (النهاية): ((أراد الكَسَلَ والتواني.. وقيل الخَجَلُ هاهنا الأَشْرُ والبَطْرُ)).

والصفة من الفعل (خَجِلُ) بفتح فكسر. وقد يقول الكتاب حيناً: (خَجَلانُ) كسكران، ولم يُسْمَعْ عن العرب، فلا وَجْهَ له.

والمصدر منه: (الخَجَلُ) بفتحيتين كالتَّعَبِ،

وقد تقول العامة: (حَرَّقَ الورقةَ وحَرَّقَهَا) بمعنى: مَرَّقَهَا ومَرَّقَهَا. والوجه استعمال المَرَّق والتَّمْرِيق في هذا المعنى.

ثالثاً: تقول العامة: (حَشَّ البيتَ وفيه القومُ) إذا دَخَلَ، وهو صحيح فصيح. وفي اللغة: (حَشَّ الرَّجُلُ) إذا مَضَى وَنَفَذَ.

هذا وقول العامة: (الحَشْحَشَةُ) لصوت الثوب الجديد إذا حَرَّكَ، صحيح أيضاً. وتقول العرب: (الحَشْحَشَةُ)، كما تقول: (النَّشْنَشَةُ).

رابعاً: وتقول العامة: (حَرَطَ البَقْلَ وحَرَطَهُ) إذا قَطَعَهُ، وهو استعمال عامي، والصحيح أن تقول: (قَرَطَ الكُرَاتَ وقَرَطَهُ) إذا قَطَعَهُ كما في (اللسان). أما قول العامة (حَرَطَ) بمعنى: كَذَبَ، فإنه مُحَرَّفٌ من: (حَرَصَ الرجلُ يَحْرُصُ حَرَصاً) إذا كَذَبَ^(١) و(الحَرَاصُ): الكَذَابُ، و(احْتَرَصَ): اِخْتَلَقَ، وفي التنزيل: ﴿قَتَلَ الحَرَّاصُونَ﴾ [الذاريات ١٠] أي الكذَّابون. خامساً: وتقول العامة: (حَدَّقَ المَطْرُ) إذا نَزَلَ غزيراً، وهو عامي. وفي اللغة: (تَدَقَّ المَطْرُ) إذا خرج من السحاب خروجاً سريعاً، و(سَحَابٌ وادِقٌ وثادِقٌ): مُنْصَبٌ، كما جاء في (الأساس).

سادساً: تقول العامة: (فَنَكَ الرجلُ) إذا تَمَادَى في العَبَثِ والمَزَاحِ واللَّهْوِ، وهو عربي. فقد جاء في (القاموس): ﴿فَنَكَتِ الجاريةُ: مَجَنَّتْ﴾، وَمَجَنَّ مُجُوناً وَمُجَنِّاً وَمَجَانَةً: مَرَحَ وَقَلَّ حَيَاؤُهُ، فهو ماجِنٌ.

(١) ورد في (المعجم الوسيط) وفي (المعجم المدرسي): حَرَطَ في حَدِيثِهِ: كَذَبَ.

لِيُعَالِجَهَا له. قال الشاعر:

إلى كم تهجرين فتى مُعْنَى

إذا حَيرتَ له رجلٌ دَعَاكَ

وفي العربية (مَذَلَّ) بفتح فكسر بهذا المعنى أيضاً، ففي (الصاح): ((ومَذَلْتُ رجُلِي أيضاً مَذَلًّا بفتح الذال، ومَذَلًّا بسكونها، أي: حَيرتُ)).

ولذا قُلْ: (حَيرتُ رجُلِي) أو (نَمَلتُ) بميم مخففة، أو (مَذَلتُ)، كلُّهُ صحيح.

٢٦٧. انخَذَل

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(انخَذَل) في كلامهم [أي الكتاب] كثير. وهو غير منقول.

٢٦٨. (خَرَبَشَ) من العامي الفصيح

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣)

من كلام العامة ما هو صحيح فصيح، ومنه ما هو مُحَرَّفٌ عن أصل معروف. وهذه أمثلة من هذا وذاك.

أولاً: تقول العامة: (خَرَبَشَ الصبيُّ الكتابَ) إذا أفسدَهُ، وهو صحيح. فقد جاء في (النهاية): ((كان كتابُ فلانٍ مُحَرَّبشاً، أي: مُشَوَّشاً فاسداً. الحَرَبَشَةُ والحَرَمَشَةُ: الإفساد والتشويش))، وهو واضح.

ثانياً: تقول العامة: (حَرَّقَ الولدُ الثوبَ) إذا أَحَدَثَ به حَرَقاً. وله أصلٌ في العربية، ففي اللغة: (حَرَّقَ السَّهْمُ القِرطاسَ) إذا نَفَذَ منه، و(حَرَّقَهُ بالرُّمَحِ) إذا طَعَنَهُ به طَعْناً خفيفاً. و(الخازِقُ): السَّتانُ، و(المِخْرَقُ): الحَرَبَةُ.

ومن أمثالهم: (أَنَفَذُ من خازِقِ) وهو السهمُ النافِذُ.

على أن العامة تقول: (فَنَكَ) بتشديد النون، ويقولُه
(القاموس) بتخفيفها، واستدرك (التاج) فقال:
(«وَفَنَكَ تَفْنِيكًا») فشددها أيضاً.

٢٦٩. خرج عليه

(نشرت بتاريخ ١٢/١/١٩٨٤)

اعتاد الكتاب أن يقولوا: (خَرَجَ فلانٌ على القانون)
إذا حادَ عنه، يُعَدُّون (خَرَجَ) بـ (على). وَيَعْتَرِضُ
بعضُ النقادِ فَيُصَحِّحُونَ القَوْلَ بِإِحْلالِ (عن) مَحَلَّ
(على) فيقولون: (خَرَجَ فلانٌ عن القانون). فهل يَصِحُّ
تعديةُ الفعلِ بـ (على)، كما يُعَدَّى بـ (عن)؟ وهل
يؤدِّي الفعلُ في الحالين معنىً واحداً؟
في الإجابة عن ذلك مسائلُ أهمُّها:

أولاً: إذا قلت: (خَرَجْتُ عن القانون) فمعنى ذلك
أنك حِدَّتَ عنه، ولم تعملْ به. ففي (نهج البلاغة):
(«فإنَّ خَرَجَ عن أمرهم خارجٌ.. رَدُّوه إلى ما خرج
عنه»). ومعناه: إذا خرج أحدهم عن إمرتهم، خرج
عن إمرتهم وطاعتهم. وجاء استعمالُ (عن) هنا، في
المعنى الذي تَطَرَّدَ فيه وتُعَبَّرُ عنه، وهو المجاوزة.
على أنه جاء في نصوص المعاجم تعديةً (خَرَجَ) بـ
(على) أيضاً؛ كقولهم في الحديث عن الخوارج:
(«سُمُّوا بذلك لِخُرُوجِهِمْ على الناس»)، كما في (التاج).
أو قولهم: («الخُرُوجُ على الأئمة»)، كما جاء في
(المصباح).

وجاء في (محاضرات الأدباء) للراغب: ((وكان
عبد الله بن علي خرج على المنصور. فوجه إليه أبا
مُسْلِمٍ فهزمه)). وإذا كان معنى (الخرج عن الأمر)

تَرَكَ الطاعة، فإن معنى (الخرج على الأئمة): تَرَكَ
طاعتهم ومجاهدتهم بالثورة والعصيان.

ثانياً: أقرَّ الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع
العلمي العراقي قولَ الكتاب: (خَرَجَ فلانٌ على
الدولة)، وأنكر: (خرج فلان على القانون) وهما
متفرعان على أصل واحد. فالذي أتاح القول: (خَرَجَ
فلانٌ على الأمير) هو تضمينُ (خَرَجَ) معنى تَارَ أو
تَمَرَّدَ، فمعنى (خَرَجَ على الأمير): خرج عن طاعته
ثائراً متمرداً عليه. وبين (الخرج) في الأصل والثورة
أو التمرد مناسبة، ففي كلٍّ منهما تَرَكَ وعُزُوف. وإذا
صحَّ قولك: (خرج فلانٌ على الأمير أو على الدولة)،
أي على صاحب سلطان، فقد صحَّ قولك: (خرج على
القانون) أيضاً لأن للقانون صَوْلَةً وقُوَّةً وسلطاناً. وقد
قيل قديماً: للحقُّ دولة، والقانون دعامة هذا الحق
ففي عدولك عن استعمال (عن) إلى (على)
تضمين، وفي تحوُّلك عن (الخرج على الأمير) إلى
(الخرج على الدولة أو على القانون)، مجاز.
ثالثاً: إذا صحَّ قولك: (خرج فلان على القانون)،
فإنما يصحُّ إذا أردت معناه، وليس معناه أن فلاناً
تَرَكَ القانون ولم يعملْ به فحسب، وإنما معناه إلى
ذلك أنه تَارَ عليه وتمردَ وعصى أمره وقاومه. ففي
(شرح الحماسة) للمرزوقي: ((فإنه أحمَدُ يَطْلُبُ الخُرُوجَ
عليهم والنكَايةَ فيهم)). وفيه أيضاً: ((أما مُشاقَّتُكَ
ومُجاهدَتُكَ وركوبُ كلِّ صَعْبٍ ودُلُولُ في الخُرُوجِ عنك
وعليك)).

رابعاً: في العربية أفعالٌ كثيرة تتعدَّى بالحرفين.

ولكلٍّ منها معنى مع كلِّ حرف. ومن ذلك قولك: (نبا عنه ونبا عليه)، و(أغضى عنه وأغضى عليه)، و(شرد عنه وشرد عليه)، و(نشر عنه ونشر عليه)، و(سكت عنه وسكت عليه)، و(صبر عنه وصبر عليه)، وهكذا. وقد تبين مما تقدم أنك تقول: (خرجت عن حكم القانون)، و(خرجت على حكم القانون)، ولكلٍّ معنى، وموضع من الكلام. ولا يمتنع استعمال (خرج على)، بمعنى حاد عنه تائراً عليه، من استعماله بمعنى آخر كقولك: (خرج الأمر على صور مختلفة)؛ أي: بدا على هذه الصور.

٢٧١. تَخْرَجُ فِي الْجَامِعَةِ

(نشرت بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٣)

اعتاد الكتاب أن يقولوا: (تخرج الطالب من الجامعة) وهو غير سائغ، وهذا شرح للعبارة: يُعَبِّرُ الْكِتَابُ عَنْ إِنْهَاءِ الطَّالِبِ لِدِرَاسَتِهِ الْجَامِعِيَّةِ أَوْ سِوَاهَا بِقَوْلِهِمْ: (تَخْرَجُ فَلَانٌ مِنَ الْجَامِعَةِ أَوْ الْمَعْبَدِ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ مِنْ (تَخْرَجُ). وَهَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّ (تَخْرَجُ) فِي مَعْنَى فَرِغَ أَوْ انْتَهَى.

والصحيح أن (تخرج) يعني (تدرب أو تأدب أو تَعَلَّمَ). تقول: (خَرَجْتُ فَلَانًا عَلَى فَنٍّ كَذَا) إِذَا دَرَبْتَهُ (فَتَخْرَجَ هُوَ) إِذَا تَدَرَّبَ. ومن هنا قولهم: (تخرج فلان على هذا العالم أو ذاك الأستاذ).

وقد يأتي (خرج) بتخفيف الراء لمعنى (أجاد) أيضاً، ففي (أساس البلاغة): ((ومن المجاز: خرج فلان في العلم والصناعة خروجا: إذا نبغ، وخرجه فلان فتخرج، وهو خريجه)).

وعلى هذا كان قول الكتاب: (تخرج من الجامعة): تَعَلَّمَ وَتَدَرَّبَ مِنَ الْجَامِعَةِ، وَهُوَ غَيْرُ سَائِغٍ. وكذلك قولهم: (تخرج من المعهد هذا العام خمسون طالبا). والصواب: (أنهى دراسته في الجامعة)، أو

ولكلٍّ منها معنى مع كلِّ حرف. ومن ذلك قولك: (نبا عنه ونبا عليه)، و(أغضى عنه وأغضى عليه)، و(شرد عنه وشرد عليه)، و(نشر عنه ونشر عليه)، و(سكت عنه وسكت عليه)، و(صبر عنه وصبر عليه)، وهكذا. وقد تبين مما تقدم أنك تقول: (خرجت عن حكم القانون)، و(خرجت على حكم القانون)، ولكلٍّ معنى، وموضع من الكلام. ولا يمتنع استعمال (خرج على)، بمعنى حاد عنه تائراً عليه، من استعماله بمعنى آخر كقولك: (خرج الأمر على صور مختلفة)؛ أي: بدا على هذه الصور.

٢٧٠. الْخُرَاجُ

(نشرت بتاريخ ١٩/١٠/١٩٨٦)

(الخرُاج) بضم الخاء وتخفيف الراء: ما يخرج بالبدن من ورم فيه قيح، و(الورم) بفتحيتين، و(القيح) بفتح أوله. وإذا قال الكتاب (الخراج) قالوه بفتح الخاء وتشديد الراء، وهذا خطأ، والصواب ما ذكرناه. ف (الخرُاج) لفظاً كالكرز والسعال.

وإذا جمعه الكتاب جمعه بالألف والتاء. وإنما يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ (الخرُاجَة) بضم الخاء وتخفيف الراء، وهي الواحدة من (الخرُاج)، فيقال: (الخرُاجات) أي: الأورام.

أما (الخرُاج) فجمعه على (أخرجة) و(خرجان) بالكسر. و(أفعله) يكثر في اسم مذكر رباعي قبل آخره مد، نحو: خراج وأخرجة، وغراب وأغرية، وكذلك (فعلان) بالكسر كغلام وغلما.

وتقول: (بجسمه قرح وقرحة) بفتح القاف فيهما

يحسبونه بفتح فسكون، وهو إذ ذاك للثقب! ففي الحديث: «الرَّقُقُ يَمْنُ، والخُرْقُ شُؤْمٌ». قال صاحب (النهاية): «الخُرْقُ بالضم: الجهل والحمق، وقد خَرِقَ يَخْرِقُ خَرَقًا، فهو أَخْرَقُ، والاسم: الخُرْقُ بالضم». وقال صاحب (الأساس): «وقد خَرِقَ في عمله، وفيه خُرْقٌ، وهو أَخْرَقُ، وهي خَرَقَاءٌ». ومن كلام علي عليه السلام: «من الخُرْقِ المُعَاجَلَةُ قبل الإمكان، والأناة بعد الفرصة»!

٢٧٤. الخِرَانَةُ، لا: الخَزِينَةُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٧)

إذا ذَكَرَ الكِتَابُ (الخَزِينَةُ) أرادوا بها الموضوع الذي تُخَزَنُ فيه الأموال العامة المُعدَّةُ لِلإِنْفَاقِ كما هو في قولهم: (خَزِينَةُ الدَوْلَةِ)، أو (خَزِينَةُ الحُكُومَةِ). وقد كان يُسَمَّى هذا منذ صَدَرِ الإسلامِ (بيت المال). وكانت أهمُّ موارده: الخَرَاجُ والجِزْيَةُ والزكاةُ والْفَيْءُ والغنيمَةُ والعُشُورُ. وجاء في كتاب (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري) للأستاذ آدم متز: «ومما اختلف به نظامُ المسلمين الإداري فيما يتعلق بالمال، أن دواوين الخَرَاجِ في الولايات كانت تقوم مقامَ خَزَائِنِ الدَوْلَةِ»، وجاء فيه: «ولذلك فإن خَزَانَةَ بَغدَادِ كانت لا تُعْنَى إلا بدار الخِلافةِ وحاجاتها». وتُسَمَّى الإدارةُ التي تتولَّى الإشرافَ على بيت المال (ديوانُ الخَزَنِ) كما في (مفاتيح العلوم) للشيخ أبي عبد الله محمد الخوارزمي.

وليس في اللغة ما يُسَدِّدُ قولَ الكِتَابِ (الخَزِينَةُ)، والصواب: (خَزَانَةُ الدَوْلَةِ) أو (خَزَانَةُ العَامَةِ) ففي

(فاز بإجازتها أو شهادتها)، أو (تَخَرَّجَ في المعهدِ خمسون طالباً ظَفَرُوا بشهادته)، وهكذا.

٢٧٢. انخرط في سلك كذا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩)

إذا أراد الكِتَابُ أن يُعَبِّرُوا عن انتظامِ فَرْدٍ في زمرةٍ أو جماعة، قالوا: (انخرط فلان في سلك كذا). وذهب بعضُ النقاد إلى تَخَطُّبِ هذا القول. فما هو صواب المسألة؟

أقول: جاء (الانخرط) بمعنى المُضِيِّ في الأمرِ والدخولِ في سبيله. قال أبو حيان التوحيدي في كتابه (أخلاق الوزيرين): «بعد اختلاطي بملكه وانخرطني في سلكه». وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): «فهو يَنْخَرِطُ في كلِّ سِلْكٍ، ويَدْخُلُ في كلِّ شَأْنٍ وَأَمْرٍ». وقال الحريريُّ في مقاماتِهِ الرَّازِيَّةِ: «وانخرطتُ في سِلْكِ الجماعةِ» بمعنى دَخَلْتُ وانتظمت. وقال أبو البقاء الكفوي في مقدمة كلياته: «ولما وَقَفَنِي اللَّهُ الجَمِيلُ، لهذا المَطَلِّبِ الجَلِيلِ، أردتُ أن أنخرطَ في سِلْكِهِمْ، وأَعْقَدَ معهم الخِناصِرَ».

فثبت بهذا أنه جاء على ألسنة الفصحاء نحو قول الكِتَابِ: (انخرط فلان في سلك الجندية)، وأنه صحيحٌ مستقيمٌ، ولا يَمْنَعُ هذا أن يأتي (انخرط) بمعنى آخر.

٢٧٣. الخُرْقُ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الخُرْقُ) إذا كان للحمق بضم فسكون، والكِتَابِ

اسْتَحْيَا فهو (خَزْيَان)، إذا عُرِفَ بِشِدَّةِ الْحَيَاءِ، وَهِيَ (خَزْيَا)، وَالْجَمْعُ (الْخَزَايَا)، وَالْمَصْدَرُ (الْخَزَايَةُ) بِالْفَتْحِ. فِي (الْكَلِمَاتِ): «وَالأَوَّلُ هُوَ الْحَيَاءُ الْمُرْفُطُ، وَمَصْدَرُهُ الْخَزَايَةُ بِالْفَتْحِ». وَإِذَا عَدَّيْتَ الْفِعْلَ قَلْتَ: (أَخَزَيْتُ فَلَانًا) إِذَا أَهْنَيْتَهُ، مِنْ (الْخَزْيِ) بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الْهَوَانُ وَالذُّلُّ، أَوْ أُخْجَلْتَهُ، مِنْ (الْخَزَايَةُ) بِالْفَتْحِ. وَتَقُولُ: (اسْتَحْزَى) بِوزن (اسْتَفْعَلَ) وَمَعْنَاهُ: اسْتَحْيَا؛ أَيْ حَجَلَ.

وَفِي كَلِمَةٍ يَوْمِيَّةٍ لِنَاقِدِ قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ فِي لُغَتِنَا الْفَصْحَى (اسْتَحْزَى) بِالزَّيِّ. لِمَاذَا؟ لِأَنَّ (اسْتَفْعَلَ) يَعْنِي أَنَّ الْقَائِلَ يَطْلُبُ الشَّيْءَ.. وَالْعَرَبِيُّ مُطْبِوعٌ فِطْرَةً عَلَى الْأَنْفَةِ وَالْإِبَاءِ، فَلَا يَطْلُبُ الْخَزْيَ؛ أَيْ الذُّلَّ». أَقُولُ: فِي مَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ: (اسْتَحْزَى اسْتَحْزَاءً)، وَهُوَ فِي كَلَامِ الْفَصْحَاءِ أَيْضًا. فِي الْمَقَامَةِ الصَّعْدِيَّةِ: «مُسْتَحْزِيًّا مِمَّا افْتَرَى مِنْ كَذِبِ الدَّعْوَى»؛ أَيْ: حَجَلًا مِنْ افْتِرَائِهِ وَكَذِبِ دَعْوَاهُ، وَهُوَ مِنْ (الْخَزَايَةُ) بِفَتْحِ الْخَاءِ، بِمَعْنَى الْاسْتَحْيَاءِ وَالْحَجَلِ.

وَلَيْسَ كُلُّ مَا جَاءَ مِنْ (اسْتَفْعَلَ) لِلطَّلَبِ، وَإِنْ كَانَ الْكَثِيرُ مِنْهُ كَذَلِكَ.

فَمِنْ مَعَانِيهِ: (الصَّيْرُورَةُ وَالْتَحَوُّلُ) كَاسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ: إِذَا صَارَ حَجْرًا، وَاسْتَنْوَقَ الْجَمَلُ: إِذَا صَارَ كَالنَّاقَةِ.

وَمِنْ مَعَانِيهِ: (الْإِتِّخَاذُ وَالْجَعْلُ) كَاسْتَعْبَدَ وَاسْتَأْجَرَ وَاسْتَحْطَفَ.

وَمِنْ مَعَانِيهِ: (الْإِعْتِقَادُ وَالرَّأْيُ) كَقَوْلِكَ: (اسْتَحْسَنْتُهُ وَاسْتَفْبَحْتَهُ وَاسْتَهْجَنْتَهُ).

(الصَّحَاحُ): «(خَزَيْتُ الْمَالَ وَاحْتَزَيْتُهُ: جَعَلْتُهُ فِي الْخِزَانَةِ.. وَالْخِزَانَةُ بِالْكَسْرِ وَاحِدَةُ الْخَزَائِنِ)». وَفِي (الْأَسَاسِ): «(خَزَنَ الْمَالَ فِي الْخِزَانَةِ: أَحْرَزَهُ، وَاحْتَزَنَهُ لِنَفْسِهِ، وَاسْتَحْزَنَهُ، وَمِنْ الْمَجَازِ: أَطْلَبَ مِنْ خَزَائِنِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى)». وَفِي التَّنْزِيلِ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف ٥٥]. وَقَصِدَ بِالْأَرْضِ (مِصْرَ).

هَذَا وَيَسْتَعْمَلُ الْكِتَابُ (التَّخْزِينَ) مَصْدَرُ (خَزَنَ) بِتَشْدِيدِ الزَّيِّ، وَالَّذِي فِي الْمَعَاجِمِ (خَزَنَ) بِالتَّخْفِيفِ. إِلَّا أَنَّ (التَّفْعِيلَ) قَدْ جَاءَ كَثِيرًا لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّكْثِيرِ، كَمَا جَاءَ فِي (الشَّافِيَّةِ) وَشُرُوحِهَا. وَالْمُرَادُ بِ(التَّخْزِينَ) تَكْثِيرُ فِعْلٍ (الْخَزَنَ)، كَمَا أُرِيدَ بِالتَّمْوِينِ تَكْثِيرُ فِعْلٍ (الْمَوْنِ). وَلَا بَأْسَ بِإِجَازَةِ (التَّمْوِينِ) وَ(التَّخْزِينَ)، وَلَوْ لَمْ يَرِدَا فِي الْمَعَاجِمِ.

وَقَدْ أَقْرَأَ أَحَدَ مَوْثِرَاتِ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ أَنَّ (فَعَلَ) الْمَضْعَفُ مَقْبُولٌ لِلتَّكْثِيرِ وَالْمُبَالَغَةِ.

٢٧٥. خَزْيِ وَاسْتَحْزَى

(نُشِرَتْ بِتَارِيخِ ١٩٨٨/٨/٢٤)

تَقُولُ: (خَزْيِ يَخْزِي) كَعَمِي يَعْمَى، وَهَوِي يَهْوَى، إِذَا ذَلَّ وَهَانَ، وَالْمَصْدَرُ (الْخَزْيِ) بِكَسْرِ فَسْكَوْنِ وَهُوَ الذُّلُّ وَالْهَوَانُ، وَالصِّفَةُ مِنْهُ (خَزِيٌّ) بِفَتْحِ فَكْسَرِ كَ (عَمٍ) وَ(هَوِيٍّ)، بِالتَّنْوِينِ، تَقُولُ: (رَجُلٌ خَزِيٌّ) بِفَتْحِ فَكْسَرِ مَعَ التَّنْوِينِ، أَيْ ذَلِيلٌ، وَهِيَ (أَمْرَأَةٌ خَزِيَّةٌ)، بِفَتْحِ فَكْسَرِ فَيَأِي مَخْفَفَةٌ مَفْتُوحَةٌ، أَيْ ذَلِيلَةٌ. كَمَا تَقُولُ: (خَزْيِ يَخْزِي) مِنْ الْبَابِ نَفْسِهِ، إِذَا

(الأساس) قال: **خَشِيَ** اللّهَ وَخَشِيَ مِنْهُ. والعدنانى على حق. ولكن لا بد أن نتعرف معنى الفعل ومواطن استعماله فنقول:

أولاً: إذا كان (خشي) لازماً، عبّرت به عن الاضطراب والجزع، ولم تتجاوز ذلك. ففي التنزيل: ﴿طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرة لمن يخشى﴾ [طه ٣-١]. قال البيضاوي: ((لمن في قلبه خشية ورقة)). فالفعل هنا لازم، لا يعدم ذكر المفعول فحسب، بل لعدم تقديره أيضاً. وقد حسب العدنانى أن المعاجم غالباً قد ذكرت (خشية) فدلّت على تعدّيه، وسكّنت عن لزومه، وهو غريب، ذلك أن هذه المعاجم قد ذكرت من الصفات (خش) و(خشيان)، وهما صفتان مشبهتان لا تشتقان إلا من فعل لازم. أما الصفة من المتعدّي فهي: (خاش).

ثانياً: إذا كان (خشي) متعدياً، لم تُعبّر به عما يعتريك من اضطراب فحسب، بل عما تتوقعه من المكروه والمحذور أيضاً. وإذا تتبّعنا آي القرآن علمنا أن (خشي) إنما يتعدى مباشرة إلى الذي يتأتى منه المحذور. تقول: **خَشِيتُ رَبِّي**، و**خَشِيتُ** صاحب السلطان؛ ففي التنزيل: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة ٨]، و: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر ٢٨]، و: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب ٣٩].

وقد يتعدى مباشرة إلى المحذور نفسه فيكون بمعنى (خاف)، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَجَارَةً تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾ [التوبة ٢٤]، و﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ

وقد يأتي بمعنى (فعل) كقولك: (استقر) بمعنى (قر)، ومثله: (استقر)، وهكذا: (استخزي) بمعنى (خزي). فتأمل.

٢٧٦. خزاه وأخزاه والمخزي والمخازي

المشهور أن تقول: (أخزاه الله) إذا أذلّه وقهره، وتقول من ذلك (المخزية) بصيغة اسم الفاعل، وهي الخصلة القبيحة التي تخزي صاحبها؛ أي تُخجله. والأصل في جمع (المخزية) أن تُجمع جمع الصفات على (المخزيات) وحسب، لكنها استعملت استعمال الأسماء باستغنائها عن موصوفها، فعدت صفة غالباً حكماً حكم الأسماء في الجمع، فقالوا في جمعها: (المخازي) أيضاً. ففي (المصباح): ((المخزية على صيغة اسم الفاعل من (أخزي): الخصلة القبيحة، والجمع: المخزيات والمخازي)).

ويقول الكتاب: (خزاه الله) بمعنى (أخزاه)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء ذلك. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وخزيتهُ خزياً: طلبت أن أخزيه...)) وفي (النهاية) لابن الأثير: ((ومنه حديث شارب الخمر أخزاه الله، ويروى خزاه الله؛ أي: قهره...)).

٢٧٧. خشي وخاف

(خشي) فعل يتعدى ولا يتعدى. قال العدنانى في معجمه: ((ويخطفون من يقول: خشي من الفقر...)) ويقولون إن الصواب هو: خشي الفقر. ولكن

منكم [النساء ٢٥]. والعنتُ في الأصل هو: المشقة، وهذا هو الفارق. فالأصل أن تقول: (حشيتُ خالدًا)، فتعدّيه إلى الذي يتأتى منه المكروه. وتقول: (خفتُ بأسَ فلانٍ أو سَطَوْتُهُ أو قَسَوْتُهُ)، فتعديه إلى المكروه نفسه.

ثالثًا: (خافَ) لازمٌ ومتعدّدٌ أيضاً. والصفة من اللازم (خافُ) إذا كان من شأنه أن يخاف. وأصله (خَوْفٌ) بفتح فَكسرٍ على (فعل). والصفة من المتعدّي (خائفٌ) وقد يأتي للثبوت أيضاً، و(خَافَ) في آي القرآن إنما يتعدّى بنفسه إلى الأمر المخوف مذكوراً أو مُقدّراً، كقوله تعالى: ﴿لَمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ﴾ [هود ١٠٣]. فإذا تعدّى إلى الذي يتأتى منه الخوف، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة ٢٨ والحشر ١٦]، كان على تقدير (أخافُ عذابَ الله) كما في (تفسير البيضاوي).

٢٧٨. خِصْبُ الْأَرْضِ، لَا: خُصُوبَتُهَا،

وَلَيْنُ الشَّيْءِ، لَا: لِيُونْتُهُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٣/٨)

درج الكتاب على أن يقولوا: (تمتاز هذه الأرضُ بخصوبتها). وهو شائعٌ في كلامهم، يظنون أن (الخصوبة) هي مصدر الفعل؛ أي: الحالة التي تكون عليها الأرضُ الخصبة. وليس الأمر كذلك. لأن مصدر (خِصِبَ) هو: (الْخِصْبُ) بكسر الخاء وسكون الصاد، لا (الْخُصُوبَةُ)، تقول: (خَصِيبَتِ الْأَرْضُ بفتح الصاد وكسرهما، مثل نَفَعَتِ وَتَعِبَتِ، (خِصْبًا) بكسر الخاء

وسكون الصاد.

فالصوابُ إذن أن تقول: (تمتاز هذه الأرضُ بخصبها)، لا (بخصوبتها). ومصادرُ الأفعال الثلاثية سماعيةٌ، لا يجوز فيها القياس. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((خِصِبَ الْمَكَانُ، بكسر الصاد، خِصْبًا بكسر الخاء وسكون الصاد: كَثُرَ عَشْبُهُ وَخَيْرُهُ)). وفي (اللسان): ((وقد خَصِيبَتِ الْأَرْضُ وَخَصِيبَتٌ مِثْلُ نَفَعَتِ وَتَعِبَتِ بفتح الصاد وكسرهما خِصْبًا بكسر الخاء وسكون الصاد)).

ف (الْخِصْبُ) بوزن (الجمل)، نقيضُ (الجذب). أما الصفة من الفعل، فلك أن تقول فيها: (أَرْضُ خِصْبَةٌ) بكسر الخاء وسكون الصاد، و(خِصْبَةٌ) بفتح الخاء، و(خِصْبِيَّةٌ) بفتح الخاء وكسر الصاد، و(خِصْبِيَّةٌ) على (فعلية)، و(مُخِصْبِيَّةٌ) من: (أَخْصَبَ). كما تقول: (مَكَانٌ جَدِيبٌ)، و(مُجْدِيبٌ)، و(جَدِبٌ) بفتح الجيم وسكون الدال.

وخطأ الكتاب في قولهم: (الْخُصُوبَةُ)، كحطّهم في قولهم: (اللُّيُونَةُ)، فأنت تقول: (لأن الشيءُ لَيْنٌ لِينًا) بكسر اللام، و(لِينًا) بفتح اللام، ولا تقول: (لِيُونَةُ) البتّة.

ويستعمل (اللَّيَانُ) على وزن (سَحَابٍ) لِرَخَاءِ الْعَيْشِ وَنِعْمَتِهِ، وهو مجاز. وتقول: (أَلَانُهُ)، و(أَلِينُهُ)، و(لِينَتُهُ) بتشديد الياء فهو (لَيْنٌ) بتشديد الياء، و(لَيْنٌ) بتخفيف الياء، و(أَلِينٌ) على وزن (أَبْيَضُ).

وقد بحث هذا مجمع اللغة بالقاهرة، فأقر صوغ

سورة) قال ابن خالويه: ((لأنَّ الرحمنَ خاصٌّ لله)).
وفي (الكليات): ((فلانٌ خاصٌّ لفلان)).
ويقولون: (حَصَّصْتُهُ له) بالتشديد، وهو صحيحٌ
على تأويل ما ذكرنا.

٢٨٠. العلماء المختصون

(من كتاب: لغة العرب)

درَجَ الكتابُ على قولهم: (أخصائي) و(اختصاصي)
لمن يَتَخَصَّصُ العلمَ أو ينقطع لدراسة. وليس في اللغة
(أخصي) بالخاء بهذا المعنى^(١). ومنهم من يُشَدِّدُ
الصادَ ويفتحُ الهمزةَ فيقول: (أخصائي) فيضعفُ
الخطأ. إذ ليس في اللغة لفظ كهذا.

أما (اختصاصي) فهو قولك لمن يزاول التعليم:
(تعليمي) بدلاً من (مُعَلِّم)

فالصحيح إذاً أن نأتي في ذلك باسم الفاعل
فنقول: (مُخْتَصِّصٌ ومُخْتَصُّونٌ) و(مُتَخَصِّصٌ
ومُتَخَصِّصُونَ) من قولك: (أخْتَصَّ بعلم كذا وفيه)،
(تَخَصَّصَ له وبه) إذا انفرد.

وقد استعمل السلف (تَخَصَّصَ) فقال القفطي في
تراجمه: ((وعليُّ هذا من المُتَخَصِّصِينَ بعلم النجوم)).
وقد يُنسَبُ إلى المصدر، ولكن حين الحاجة الماسَّة
إليه في التعبير والاصطلاح، كقولك: (فلانٌ اشتراكي)
إذا اعتنق المذهب.

وفي اللغة لفظ آخرٌ ليس شائعاً، ولكنه يصلح لهذا

(١) جاء في معجم (متن اللغة) أخصي الرجل: تعلمُ علماً واحداً
(مجان)

مصدر (فُعُولَةٌ) من كلِّ فِعْلٍ ثلاثيٍّ بتحويله إلى باب
(فَعْلٍ) بضمِّ العين، إذا احْتَمَلَتْ دَلَالَتُهُ الثبوتَ
والاستمرار، فأساغ: الخُصُوبَةُ، واللُّيُوبَةُ، والخُطُوبَةُ،
والمُيُوعَةُ...

وما دام القياسُ قد جاء على إطلاقه فقد قُصِدَ به
العموم. ونحن نسألُ المجمع: هل نقول في (صمد):
الصُّمُودَةُ، وفي (حزن) من الحُزن: حُزُونَةٌ إذ دلاً على
الثبوت؟ وإلا فهل نُقصرُ القياسَ على ما شاع على
الألسنة دون سواه لإقراره؟

٢٧٩. خصَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥)

(حَصَّ) بتشديد الصاد فِعْلٌ لازمٌ ومتعدِّ. تقول من
اللازم: (حَصَّ الشيءُ حُصُوصاً) ضدَّ عَمَّ، كما جاء
في (الأفعال) لابن القوطية، فهو (خاصٌّ) وتقول من
المتعدي: (حَصَّصْتُهُ بالشيء) إذا أفرَدْتَهُ به.

ويقول الكتاب حيناً: (هذا موقفٌ خاصٌّ
للسيارات) ويعترض آخرون فيقولون: الصحيح: (هذا
موقفٌ خاصٌّ بالسيارات) فما صواب المسألة؟
أقول: جاء في (اللسان): ((فلانٌ مُخَصَّصٌ بفلان
على صيغة اسم المفعول، أي: خاصٌّ به)). فقولك:
(خاصٌّ بالسيارات) صحيحٌ. ولكن هل يصحُّ: (هذا
خاصٌّ للسيارات)؟

أقول: يصحُّ ذلك أيضاً، واللام هنا، كما يقول
النحاة، للاختصاص. وجاء نحو ذلك في كتاب (المذكر
والمؤنث) قال الفراء: ((هذا وصفٌ لاحظٌ فيه للمذكر،
وإنما هو خاصٌّ للمؤنث)). وفي كتاب (إعراب ثلاثين

تأتي كما في الآية ﴿وَأَتَّقُوا فَتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال ٢٥].

ولذا قُلْ: (سينجحُ العملُ لا سيِّما إذا توفَّرَ له العمالُ المُختصُّون).

٢٨٢. الخاصَّة والخاصِّيَّة والخصيِّصَة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٦)

(الخاصَّة) ما يَخْتَصُّ به الشيءُ، بالقياس إلى ما يُغيِّره. وجمْعُ (الخاصَّة): (الخواصُّ) بتشديد الصاد فيهما. وجاء (الخاصُّ) بهذا المعنى أيضاً. قال ابنُ جنِّي في (الخصائص ٥١٨/١): «هذا هو خاصُّ اللُّغة وسرُّها».

وقد تضاف الياءُ المشددة إلى (الخاصَّة)، فيقال: (الخاصِّيَّة)، وجمعها (الخاصِّيَّات). قال الجاحظ في كتاب (العثمانية): «ولو كان عَلِيٌّ على هذه الصِّفة، ومعه هذه الخاصِّيَّة، لكان حُجَّةً على العامة». وقد فرَّق بعضهم بين (الخاصَّة) و(الخاصِّيَّة)، فقَصَرَ (الخاصِّيَّة) على ما يَخْتَصُّ به الشيءُ إذا كان حَقِيْقاً. ففي (الكليات) لأبي البقاء: «وخاصَّةُ الشيءِ ما يَخْتَصُّ به.. والخاصِّيَّةُ بإلحاق الياء تُستعمل في الموضع الذي يكون السببُ مَحْفِيّاً فيه».

وثُمَّ (الخصائصُ)، وليست هي جمْعاً لـ (خاصَّة) أو (خاصِّيَّة)، وإنما هي جمْعُ لـ (خصيِّصَة) على القياس، وهي بمعنى (الخاصَّة). وقد جاء (الخصيِّصَة) في استعمال الفصحاء كأبي تمام، وجاء في كتاب (شرح الإظهار): «الخصائصُ على وزن

المعنى وهو: (مُحْص) اسم الفاعل من (أَحْصَى)، ففي اللُّغة: (أَحْصَى العِلْمُ): أحاط به إحاطةً تامَّة.

٢٨١. خاصَّةً، وخصُوصاً، ولا سيِّما

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٠)

تقول: (احْتَرِمِ العلماءَ وخاصَّةً المخترعين). فـ (خاصَّةً) مصدرُ جاء على وزن (فاعلة) كالعافية والعاقبة والفاثحة والباقية. وقولهم (خاصَّةً) منصوبٌ على أنه حالٌ أو مفعولٌ مطلقٌ قامَ مقامَ فِعْلِهِ، والاسمُ بعده مفعولٌ به منصوب، والتقديرُ: (وأحْصُ المخترعين خاصَّةً). وقد تأتي (خاصَّةً) آخرَ الكلام كقولك: (قاتلوا الأعداءَ المجرمينَ خاصَّةً).

وتقول: (احْتَرِمِ العلماءَ وخصُوصاً المخترعين). فـ (خصُوصاً) هنا كـ (خاصَّةً)، والاسمُ بعدها منصوبٌ على المفعولية.

وقد تدخل الباءُ على (خاصَّة) فتقول: (أُنْجِزِ العمالُ أعمالهمَ وبخاصَّةِ المجدُّون)، ويكون (المجدُّون) في موقع الرفع لا النصب، ويكون (بخاصَّةِ) خبراً مقدِّماً، و(المجدُّون) مبتدأً مؤخراً؛ أي: المجدُّون على وَجْهِ الخصُوص.

ولكن يَرِدُ في كلام الكتاب كثيراً قولهم: (سينجحُ العملُ خاصَّةً إذا توفَّرَ له العمالُ المُختصُّون). والأفضلُ هنا استعمالُ (ولا سيِّما) في محلِّها؛ فـ (لا سيِّما) تدخلُ على الظرف، والجارُّ والمجرور، والحالُ مفرداً أو جملة. أما (خاصَّةً) فالغالبُ في استعمالها أن

وَجَّةً لَهُ.

هذا (والْخَصِيصِيُّ) بالقصر اسمٌ مصدرٌ نادرٌ، وقد جاء على هذه الرُّنَّة: (خَلْفِيُّ) من: خَلَفَ، و(دَلِيلِيُّ) من: دَلَّ، و(خَلِيسِيُّ) من: خَلَسَ، و(خَلِيبِيُّ) من خَلَبَ...

٢٨٤. الْخَصَلَةُ وَالْخَلَّةُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٨)
تقول: (خَصَلْتُ الشَّيْءَ) إِذَا قَطَعْتَهُ، وَخَصَلْتُهُ تَخْصِيلاً بِالتَّشْدِيدِ إِذَا جَعَلْتَهُ قِطْعاً. (والْخَصِيلَةُ): الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ غَالِباً، وَالْجَمْعُ: (الْخَصَائِلُ). وَفِي (الْأَسَاسِ): «وَأَرْتَعَدْتُ فَرَأَيْصُهُ وَأَضْطَرَبْتُ خَصَائِلُهُ، جَمَعُ: خَصِيلَةً، وَهِيَ كُلُّ لَحْمَةٍ فِيهَا عَصَبٌ». وقد تكون (الْخَصِيلَةُ) لِحْصَلَةَ الشَّعْرِ أَيْضاً.

وَتَمَّةُ (الْخَصَلَةِ) تَقَالُ لِمَا يَلْزُمُ الْإِنْسَانَ مِنْ خُلُقٍ يُعْرَفُ بِهِ، فَضِيلَةٌ أَمْ رَذِيلَةٌ، وَهِيَ إِذَا جَاءَتْ فِي كَلَامِ الْكُتَّابِ نَطَقُوا بِهَا بِضَمِّ الْخَاءِ أَوْ كَسْرِهَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا يَفْتَحُ الْخَاءَ. ففِي الْحَدِيثِ: «كَانَتْ خَصَلَةٌ مِنْ خِصَالِ النَّفَاقِ» يَفْتَحُ الْخَاءَ. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي (النِّهَايَةِ): «(أَي: شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبِهِ أَوْ جِزْءٌ مِنْهُ أَوْ حَالَةٌ مِنْ حَالَاتِهِ)». وَفِي (الْأَسَاسِ): «فِيهِ خَصَلَةٌ حَسَنَةٌ يَفْتَحُ الْخَاءَ، وَخِصَالٌ بِكَسْرِهَا، وَخَصَلَاتٌ كِرَامٌ» يَفْتَحُ الْخَاءَ وَالصَّادَ. ف (الْخَصَلَةُ) بِالْفَتْحِ هِيَ (الْخَلَّةُ) بِالْفَتْحِ أَيْضاً، وَتُجْمَعُ عَلَى (خِصَالٍ) وَ(خَصَلَاتٍ). وقد يَجْمَعُهَا الْكُتَّابُ عَلَى (خَصَائِلٍ) فَيَقُولُونَ: (يَتَمَيَّزُ هَؤُلَاءِ بِخَصَائِلِ كَرِيمَةٍ)، وَالصَّحِيحُ:

(فَعَائِلٌ) جَمْعُ (خَصِيصَةٍ)، لَا جَمْعُ (خَاصَّةً)، فَإِنَّ (الْفَعِيلَةَ) تُجْمَعُ عَلَى (الْفَعَائِلِ)، وَ(الْخَاصَّةُ) تُجْمَعُ عَلَى (فَوَاعِلِ)، أَي: خَوَاصٌّ. فتأمل.

٢٨٣. جِئْتُ إِلَيْكَ خَصِيصاً، لَا: خَصِيصاً

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٩)

إِذَا أَرَادَ الْكُتَّابُ التَّعْبِيرَ عَنْ حُدُوثِ فِعْلٍ لِأَمْرٍ خَاصٍّ، قَالُوا: (فَعَلْتُ ذَلِكَ خَصِيصاً)، أَوْ (جِئْتُ إِلَيْكَ خَصِيصاً) بِكَسْرِ الْخَاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ الْمَشْدُودَةِ بَعْدَهَا. وَهِيَ يَخْسَبُونَ أَنَّ (خَصِيصاً) مَصْدَرٌ مِنْ مَصَادِرِ (خَصَّ يَخْصُ). وَلَكِنْ هَلْ فِي مَصَادِرِ (خَصَّ): (الْخَصِيصُ) عَلَى وَزْنِ (فَعِيلٍ) بِكَسْرِ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ الْمَكْسُورَةِ؟

أقول: أوردت المعاجم (الْخُصُوصُ) بِضَمِّ الْخَاءِ، وَحُكِيَ فِيهِ الْفَتْحُ أَيْضاً، مَصْدَرًا لِلْفِعْلِ، وَكَذَلِكَ (الْخُصُوصِيَّةُ) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ. كَمَا أوردت من أسماء المصادر، وهي تقوم مقام المصادر: (الْخَاصَّةُ)، وَ(الْخُصُوصِيَّةُ) يَفْتَحُ الْخَاءَ وَقَدْ تُضَمُّ وَبِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، وَ(الْخَصِيصِيُّ) بِالْقَصْرِ وَكَسْرِ الْخَاءِ وَتَشْدِيدِ الصَّادِ الْمَكْسُورَةِ بَعْدَهَا. فَأَنْتَ تَقُولُ: (جِئْتُ إِلَيْكَ خُصُوصاً وَخُصُوصِيَّةً) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ وَ(خَاصَّةً). أَمَا إِذَا أوردتِ الْمَبَالِغَةَ فِي تَخْصِيصِكَ قُلْتَ: (جِئْتُ إِلَيْكَ خَصِيصاً) بِكَسْرِ الْخَاءِ وَكَسْرِ الصَّادِ الْمَشْدُودَةِ بَعْدَهَا، آخِرُهَا أَلْفٌ مَقْصُورَةٌ. كَمَا تَقُولُ: (جِئْتُ إِلَيْكَ خُصُوصِيَّةً) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَالتَّاءِ لِلْمَبَالِغَةِ.

أما (جِئْتُ إِلَيْكَ خَصِيصاً) كَمَا يَقُولُهُ الْكُتَّابُ، فَلَا

وماءٌ غُورٌ، أي: عادلٌ وصائمٌ وغائرٌ. وكلما كان الوصفُ بالمصدر، استوى فيه المذكرُ والمؤنثُ والجمعُ. تقول: (هؤلاءُ خَصْمِي). ففي التنزيل: ﴿وَحَلْ أُنَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص ٢١]، فجاء (الخصم) فيه للجمع. لكنهم اعتدوا أحياناً بما انتهى إليه (الخصم) من الوصف فتَنَوَّهَ وجمَعُوهُ. ففي (الصحاح): «الخصمُ معروفٌ، يستوي فيه الجمعُ والمؤنثُ، لأنه في الأصل مصدر»، وأردف: «(ومِن العرب من يُتَنَّبِيهِ وَيَجْمَعُهُ فيقول: خَصْمَانُ وَخُصُومٌ)».

وجُمِعَ (الخصم) على (أخصام) أيضاً. وقد أنكر ذلك اليازجيُّ وتابعه جماعة، والجمع صحيح. ففي (مفردات الراغب): «الخصمُ مصدرٌ خَصَمْتُهُ إِذَا نَارَعْتَهُ.. ثم سُمِّيَ الْمُخَاصِمَةَ خَصْمًا، واستعمل للواحد والجمع، وربما تُنِّي.. والجمع: خُصُومٌ وَأَخْصَامٌ». وفي (التاج): «(ومما يُستدركُ عليه: الأخصامُ، جَمْعُ: خَصْمٌ، كَفَرَّخٌ وَأَفْرَاخٌ)». والقياسُ يؤيده. كما جُمِعَ (الخصم) على (خِصَام) بالكسر. ففي (المصباح): «(الخصمُ يقع على المفرد وغيره، والذكر والأنثى بلفظ واحد. وفي لُغَةٍ يُطابِقُ في التثنية والجمع. ويُجمَعُ على: خُصُومٌ وَخِصَامٌ، مثل: بَحْرٌ وَيُحُورٌ وَيِحَارٌ)». ولذا قُلْ: (هؤلاءُ خَصْمِي وَخُصُومِي وَأَخْصَامِي وَخِصَامِي)، كلُّ ذلك صحيح.

٢٨٦. الخُضْرَةُ وَالخُضْرُ وَالخَضْرَاءُ

وَالخَضْرَاوَاتُ

(من كتاب: لغة العرب)

(الخُضْرَةُ) في الأصل مصدرٌ للون الأخضر، كالسمرة

(بخصال كريمة)، لأن (الخصائل) كما مرَّ جَمَعُ (خَصِيلَةً).

وكذلك (الخَلَّة) بفتح الخاء بمعنى (الخَصْلَةُ) بفتح الخاء، والكتابُ يقولون: (الخَلَّة) بكسر الخاء خطأً. أما قولُ صاحب (التهذيب): «(وإنه لكرِيمُ الخِلِّ والخِلَّة)» بكسر الخاء فيهما، فقد قُصِدَ به المصادقة والإخاء والموادة، كما في (التاج). وفي (الكليات) لأبي البقاء: «(الخِلُّ بالكسر: المصادقة والإخاء، وكذا الخِلَّة بالكسر)».

وئمة (الخَلَّة) بالضم. ففي التنزيل: ﴿مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة ٢٥٤]، أي: لا صداقة تُتَفَعُّ. وكذلك: (الخِلُّ) بالضم.

أما (الخَصْلَةُ) بضم الخاء، فهي الشَّعْرُ المَجْتَمِعُ غالباً، وقد يقالُ للعنقود وللعود عليه الشوك، ويُجمَعُ على (خَصَلٌ) بضم ففتح، كعُرْفَةٍ وَعُرْفٌ. ولذا قُلْ: (هذه خَصْلَةٌ) بالفتح (من خِصَالِ كَرِيمَةٍ)، و(خَلَّةٌ) بالفتح (من خِلَالِ نَبِيلَةٍ).

٢٨٥. خَصْمٌ

(نشرت بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٧)

تقول: (خَصَمْتُ الرَّجُلَ أَخْصَمُهُ) كَنَصَرْتُهُ أَنْصَرُهُ: إِذَا غَلَبْتَهُ فِي الْخُصُومَةِ، والمصدر منه: (الخصم) بفتح فسكون. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «(وخصمته خصماً: غلبته في الخصومة)». وفي (المصباح): «(فخصمته أخصمه من باب قتل: إِذَا غَلَبْتَهُ فِي الْخُصُومَةِ)». وتقول: (هذا خصمي) فتصيفُ بالمصدر قَصَدَ المبالغة، كما تقول: هذا عدلٌ، ورجلٌ صومٌ،

للون الأسود، والصفرة للون الأصفر. وتستعمل العامة (الخضرة) بضم فسكون وتجمعها على (خضز) بضم ففتح. واستعمال العامة هذا صحيح لا غبار عليه. فقد استعملت العرب (الخضرة) للبقول الخضز فقال رؤبة: إذا شكونا سنة حسوساً

تأكل بعد الخضرة اليببسا والسنة الحسوس التي تأكل كل شيء. أما الكتاب فيستعملون للجمع (الخضار) بضم الخاء، و(الخضرات) بضم الخاء، وبألف واحدة بعد الواو، وكلاهما خطأ لا وجه له.

والذي جاء في اللغة هو (الخضرة)، والجمع: (خضز) كغرفة وغرف، و(الخضراء)، والجمع: (الخضراوات) بفتح الخاء وبألفين واحدة بعد الراء وأخرى بعد الواو.

وقد جاء (الخضراء) في الحديث؛ قال رسول الله ﷺ: ((ليس في الخضراوات صدقة)). و(الخضراوات) جمع (الخضراء) كالصحراوات جمع الصحراء، والبطحاوات جمع البطحاء.

و(الخضراء) في الأصل صفة، ولو بقيت كذلك لجُمعت على (الخضز) بضم فسكون، كما تجمع (الحمراء) على (الحمز). إلا أنها استعملت استعمال الأسماء، فجمعت جمعها بالألف والتاء...

ف (الخضراوات) استعمال صحيح مستقيم، وهي بفتح الأول وبألفين ألف بعد الراء وأخرى بعد الواو. وقد جاء (الخضيرة) بفتح فكسر، والجمع: (الخضيرات)، كما جاء (الخضارة) بضم الأول، وليس

هما مثل: (الخضرة) و(الخضراء) شيوعاً.

أما (الخضار) بضم الأول أو كسره، و(الخضرات) بضم الأول وألف واحدة بعد الواو، فلا وجه له البتة.

٢٨٧. خطئي (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٥)

تقول: (خطئي فلان خطئاً) بكسر فسكون من باب عليم: إذا أذنب على غير عمد، كما في (المصباح). والاسم: (الخطيئة) على (فعية)، ولك أن تقلب الهمزة ياءً، فتكون مع الياء الأخرى ياءً مشددة، والجمع: (خطيئات وخطايا).

كما تقول (أخطأ)، والاسم: (الخطأ) بفتحيتين، ويُقصر فيقال: (الخطاء)، ويُمد فيقال: (الخطاء).

وقيل: (خطئي) إذا تعدد الخطأ، فهو (خاطئي). و(أخطأ) إذا لم يتعمد، فهو (مخطئي)... وفي الحديث: ((رفع عن أممي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)).

وتقول: (أخطأت في المسألة)، و(أخطأت الصواب).

ولكن يقول الكتاب حيناً إذا أخطأ أحد فأساء بخطئه إلى آخر: (قد أخطأ خالد مع صاحبه)، فهل هذا صحيح؟

أقول: إن لفظ (مع) ظرف للاجتماع في المكان أو الزمان، أي للمصاحبة. فإذا قلت: (سيرت مع فلان)، فقد سيرت وسار فلان معك. وإذا قلت: (أخطأ فلان مع صاحبه)، فقد أخطأ فلان وأخطأ صاحبه معه. فإذا أردت أنه أخطأ فأساء بخطئه إلى آخر قلت:

الرجلُ المرأَةَ خُطْبَةً) بكسر الخاء، إذا أبدى رغبته في زواجه منها. أما (الخُطْبَةُ) بضم الخاء، فهي ما يُلقى على الناس من المناير. و(خُطْبَةُ الكِتَابِ): مقدّمته.

والثاني: أن (خُطِبَ) يتعدى بنفسه، فقولك:

(خُطِبَ فلانُ المرأَةَ) يقتضي أن يقال: (أعلنَ فلانُ

خُطْبَتَهُ لفلانة)، لا (على فلانة). ويُدعى الرجل:

(خاطبياً)، أو (خطبياً) بكسر الخاء، أو (خطيباً)

ككريم، أو (خطيباً) بكسر الخاء وتشديد الطاء

المكسورة. ففي (الأساس): «وخطبَ الخطيبُ خُطْبَةً

حَسَنَةً بضم الخاء في (خُطْبَةٍ)، وخطبَ الخاطبُ

خُطْبَةً جميلة بكسر الخاء في (خُطْبَةٍ)... وكثُرَ

خُطْبُهَا، وهذا خُطْبُهَا بكسر الخاء». فجمعُ

(الخاطبِ): (خُطَابٌ) ككاتبٍ وكُتَّابٍ، وجمعُ

(الخطبِ) بكسر الخاء: (أخطاب) كحِمالٍ وأحمالٍ.

ولذا قُل: (أعلنَ فلانُ خُطْبَتَهُ لفلانة) بكسر الخاء

لا ضمها، فهو: (خاطبٌ وخطيبٌ) ككريم،

و(خطيبٌ) بكسر الخاء وتشديد الطاء، و(خطبٌ)

بكسر الخاء.

وقد يقولون: (خُطُوبَةُ فلانٍ)، ولا وجه له. وإذا

كان مجمعُ اللغة القاهريُّ قد أجاز ذلك، فقد كان لنا

رأيٌ آخرٌ بالدليل، ذكرناه في الكلام على (خُصُوبَةٍ).

٢٩٠. الخطرة

استعمالُ (الخطرة) بفتح الخاء، بمعنى الحين

صحيحٌ فصيحٌ، ويحسبُهُ أكثرُهُم لحنًا. قال صاحب

(الأساس): «وما لقيتُهُ إلا خَطْرَةً، وما ذكرتُهُ إلا

(أخطأ فلانٌ على صاحبه). ففي (كليبلة ودمنة ٥٧):

«وقد اعترفتُ بذنبي وخُطِيتُ عليك». وفي (رسالة

الغفران / ١٨٠) للمعري: «وقد أخطأ على نفسه فيما

زعم، وعَلَى».

ولذا قُل: (أخطأتُ على نفسي)، ولا تقل:

(أخطأتُ مع نفسي).

٢٨٨. سُلُوكُ خَاطِئٍ

(نشرت بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٨)

جاء لناقد في كلمة يومية قوله: (سُلُوكُ خَاطِئٍ،

خَاطِئٍ: اسمُ فاعلٍ، فلا يصحُّ الوصفُ به. تصِفُ

بالمصدر فتقول: أسلوبٌ خَطَأً).

أقول: الأصلُ أن تصِفَ باسمِ الفاعل فتقول:

(سُلُوكُ خَاطِئٍ)، وهو صحيحٌ فصيحٌ. ففي (الأساس):

«وأخطأَ المطرُ الأرضَ: لم يُصِبْها، ويومٌ خاطِئٌ

النَّوْءُ». وفي المثل: «مع الخَوَاطِئِ سَهْمٌ صائبٌ»؛

أي: مع السَّهَامِ الخَوَاطِئِ سَهْمٌ صائبٌ، فقد وُصِفَ

باسمِ الفاعلِ؛ أي (الخَوَاطِئِ)، واستغنيَ عن

الموصوفِ؛ أي السَّهَامِ، وأنزلتِ (الخَوَاطِئِ) منزلةَ

الاسمِ فعدتْ تعني السَّهَامِ التي تُخَطِئُ الغرضَ.

ومعنى المثل: أصابَ مرَّةً وأخطأَ مرَّاتٍ.

٢٨٩. خطبة فلان

(نشرت بتاريخ ٣/٨/١٩٨٤)

من عبارات الصحف قولهم: (أعلنَ فلانُ خُطْبَتَهُ

على فلانة). وفي هذه العبارة خطأ من وجهين؛

الأول: أن (خُطْبَةٍ) تُلفظُ في اللغة بكسر الخاء،

والكُتَّابُ يَلْفِظُونَهَا بضمِّ الخاء خطأً. تقول: (خُطِبَ

تقول: فَرِحَ فَرِحًا فهو فَرِحٌ. وقد اعتمد الأستاذ أحمد العوامري عضو مجمع اللغة بالقاهرة هذا القياس فقال في مجلة المجمع: «وَحْطِرُ الْمَكَانُ لَيْلًا: إِذَا صَارَ ذَا حَظَرٍ، فَهُوَ حَظِرٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهُ صِفَةٌ أَنْ مَنْ سَلَكَه لَيْلًا، مَثَلًا، تَعَرَّضَ لِلْهَلَاكِ»، فجاء بالفعل (حَظِرَ) كَفَرِحَ. وقد أقر ذلك المجمع القاهري، والقول ما قال. ومن ثم تقول: (حَظِرَ الْمَكَانُ) إِذَا تَعَرَّضَ النَّاسُ فِيهِ لِلْحَظَرِ.

ثالثاً: جاء: (أَحْطَنَ) فهو (مُحْطِنٌ)، بهذا المعنى. قال صاحب (المصباح): «(وَبَادِيَةٌ مُحْطِرَةٌ كَأَنَّهَا أَحْطَرَتِ الْمَسَافِرَ فَجَعَلَتْهُ حَظَرًا بَيْنَ السَّلَامَةِ وَالتَّلْفِ)». وجاء نحو من ذلك على لسان الزمخشري في (الكشاف) حول تفسير آية من سورة الزخرف إذ قال: «(فَلَمَّا كَانَ الرُّكُوبُ مَبَاشِرَةً أَمْرًا مُحْطِرًا)». وجاء في (النهاية): «(أَحْطَرُهُ: عَرَّضُهُ لِلْحَظَرِ)». وعلى هذا صحَّ قول الكتاب: (هذا الأمرُ مُحْطِنٌ) بمعنى (حَظِرَ)؛ أي يُعَرِّضُ صَاحِبَهُ لِلْهَلَاكِ.

٢٩٢. الخطير والخطورة

(نشرت بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٤)

اعتاد الكتاب أن يقولوا: (يبدو أن الموقفَ حَظِينٌ) إذا تراءى لهم (الخطِرُ) فيه. وهم يقصدون بالخطر نقيضَ السلامة، أي: التَّعَرُّضُ للتلف والهلاك. والصوابُ أن يقال: (يبدو أن الموقفَ حَظِنٌ) كتعبير بفتح الحاء وكسر الطاء، لا (خطين) ككريم. ف (حَظِنٌ) صفة مشبهة من: (حَظِرَ يَحْظِرُ حَظَرًا) كَفَرِحَ

حَظَرَةً بعد حَظَرَةٍ، تريد الأحيان)). وعلى ذلك نصَّ (التاج).

٢٩١. الخطر

(نشرت بتاريخ ٩/٨/١٩٨٣)

(الخطِرُ) بفتح الطاء اسمٌ أو مصدرٌ بمعنى الإشراف على الهلاك، و(الخطِرُ) بكسر الطاء، صفةٌ مشبهة، إذا أصبحَ ذَا حَظَرٍ، و(المُحْظِنُ) اسمُ الفاعل من (أَحْظَنَ)، وهو بمعنى الخطِرِ، وحول استعمال هذه المفردات مسائلٌ أهمُّها:

أولاً: استعمل (الخطِرُ) بفتح الطاء اسماً أو مصدرًا، فقال الزمخشري في (الأساس): «(وهو على حَظَرٍ عَظِيمٍ: وَهُوَ الْإِشْرَافُ عَلَى شَقَا هَلَكَةٍ)». وقال صاحب (المصباح): «(الخطِرُ: الْإِشْرَافُ عَلَى الْهَلَاكِ وَخَوْفُ التَّلْفِ)». واستعمل (الخطِرُ) بكسر الطاء صفةً مشبهة، وجاء ذكره في المعاجم عَرَضًا. إذ ورد في (القاموس) في وصف الشُّبْرُمِ كقنفذ، وهو شجرٌ ذو شوك: «(وَاسْتِعْمَالُ لَبْنِهِ حَظِرٌ)»، وأثبتته (التاج). وجاء (حَظِنٌ) في بيتٍ للبحتري إذ قال:

دُعِرَ الْحَمَامُ وَقَدْ تَرَّتْهُ فَوْقَهُ

مِنْ مَنظَرٍ حَظِرٍ الْمَزَلَّةِ هَائِلٍ

كما جاء في بيت لأبي تمام.

ثانياً: تبين مما تقدم أنه جاء (الخطِرُ) بفتح الطاء مصدرًا، وجاء (الخطِرُ) بكسر الطاء صفةً مشبهة. وقد خلت المعاجم من (الفعل). إلا أن القياس أنه إذا كانت الصفةُ على (فَعِلَ) بكسر العين، فالفعل على (فَعِلَ) كَفَرِحَ. تقول: (حَظِرَ حَظَرًا) فهو حَظِرٌ، كما

٢٩٣. الإخطار

(نشرت بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٣)

يَسْتَعْمَلُ الْكِتَابُ (الإخطار) بِمَعْنَى الْإِنذَارِ
فَيَقُولُونَ: (أَخْطَرْتُ فَلَانًا بِالْفَصْلِ)، وَبِمَعْنَى الْإِعْلَامِ
فَيَقُولُونَ: (رَأَيْتُ أَنَّ أَخْطَرَكَ بِمَا جَرَى)، فَهَلْ لِهَذَا
أَوْ ذَلِكَ مَسْأَلَةٌ لِعَوِي؟ أَقُولُ: فِي ذَلِكَ مَسَائِلٌ أَهْمُهَا:

أولاً: لِمَ يَرِدُ (الإخطار) بِمَعْنَى الْإِنذَارِ، كَمَا شَاعَ
فِي اسْتِعْمَالِ الْكِتَابِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: (أَخْطَرُهُ بِبَالِهِ، أَوْ
فِي بَالِهِ، أَوْ عَلَى بَالِهِ) إِذَا أذَكَرُهُ بِهِ. وَيَأْتِي لِمَعْنَى
أُخْرَى فَيُقَالُ: (أَخْطَرَهُ فَلَانٌ فَأَخْطَرَ لَهُ) بِالْبِنَاءِ
لِلْمَجْهُولِ: إِذَا صَارَ قَرِيْنُهُ؛ أَي: مِثْلُهُ فِي الْخَطَرِ، أَي
الْمَكَانَةِ. وَ(أَخْطَرَ الْمَالَ): جَعَلَهُ رَهْنًا. وَ(أَخْطَرَهُ):
عَرَّضَهُ لِلِهْلَاكِ.

ثانياً: مَرَّ بِنَا أَن لَقَوْلِكَ: (أَخْطَرْتُهُ بِبَالِهِ) بِمَعْنَى
ذَكَرْتُهُ بِهِ، أَي جَعَلْتُهُ يَخْطُرُ بِبَالِهِ، وَفِي هَذَا مَعْنَى
الْإِعْلَامِ. وَفِي اللُّغَةِ: (أَذَنْتُهُ بِكَذَا): أَعْلَمْتُهُ بِهِ. قَالَ
الزَّمخَشَرِيُّ فِي (الْكَشَافِ): «(وَأَذَنْ مَنقُولٌ مِنْ أَدْنٍ إِذَا
عَلِمَ)»، وَأَرْدَفَ: «(وَلَكِنَّهُ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْجَرِيِّ
مَجْرَى الْإِنذَانِ). وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَذَنْتُوهَا بِحَرْبٍ مِنْ
اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة ٢٧٩]. وَهَكَذَا جَاءَ: (أَذَنْتُهُ بِكَذَا
إِيذَانًا) بِمَعْنَى أَعْلَمْتُهُ بِكَذَا إِعْلَامًا أَوْ أَنْذَرْتُهُ بِكَذَا
إِنذَارًا. وَلَكِنْ هَلْ يُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: (أَخْطَرْتُهُ بِكَذَا)
قِيَاسًا عَلَى (أَذَنْتُهُ بِكَذَا)؟

أقول: يَمْتَنِعُ ذَلِكَ أَنَّ (أَخْطَرَ) يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى
الشَّيْءِ لَا إِلَى الشَّخْصِ. تَقُولُ: (أَخْطَرْتُ الشَّيْءَ بِبَالِ
فُلَانٍ) إِذَا جَعَلْتُهُ يَخْطُرُ بِبَالِهِ، عَلَى حِينِ تَقُولُ:

يَفْرُجُ فَرَحًا، فَهُوَ (خَطِرٌ) كَفَرَجٍ. فَالْمَكَانُ الْخَطِرُ هُوَ
الْمَكَانُ الَّذِي يَتَعَرَّضُ فِيهِ السَّالِكُ لِلْخَطَرِ، وَقَدْ أَتَتْ
الصِّفَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي شِعْرِ أَبِي تَمَامٍ وَبِالْحِجْرِيِّ.

أما (الخطير) فله معنى آخر؛ فأنت تقول:
(خَطِرُ الرَّجُلِ يَخْطُرُ خُطُورَةً) كَسَهْلٍ يَسْهَلُ سُهُولَةً:
إِذَا ارْتَفَعَتْ مَنْزِلَتُهُ وَعَلَا شَأْنُهُ، فَكَانَ خَطِيرًا؛ أَي:
شَرِيفَ الْقَدْرِ.

فَلَا وَجْهَ إِذْنٍ لِقَوْلِكَ: (هَذَا الْمَكَانُ أَوْ الْمَوْقِفُ
خَطِيرٌ) إِذَا عَرَّضَ صَاحِبَهُ لِلِهْلَاكِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ
تَقُولُ: (إِنَّهُ خَطِرٌ) بِفَتْحِ الْخَاءِ وَكَسْرِ الطَّاءِ كَتَعِيبٍ.
وَلَكِنْ أَنَّ تَقُولُ: (أَخْطَرَ الْمَكَانَ، فَالْمَكَانُ مُخْطِرٌ) بِهَذَا
الْمَعْنَى. قَالَ صَاحِبُ (المصباح): «(وَبَادِيَةٌ مُخْطِرَةٌ
كَأَنَّهَا أَخْطَرَتْ الْمَسَافِرَ فَجَعَلَتْهُ خَطِرًا بَيْنَ السَّلَامَةِ
وَالْتَلَفِ)». وَقَالَ الزَّمخَشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ
الزَّخْرَفِ: «(فَلَمَّا كَانَ الرُّكُوبُ مَبَاشِرَةً أَمْرًا مُخْطِرًا)
بِهَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا. وَجَاءَ فِي (السَّنْهَائِيَّةِ): «(أَخْطَرَهُ:
عَرَّضَهُ لِلْخَطَرِ)».

هَذَا وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِكَ: (فِي السَّفَرِ خُطُورَةٌ) إِذَا
عَرَّضَ صَاحِبَهُ لِلتَّلَفِ. وَصَوَابُهُ: (فِي السَّفَرِ خَطِرٌ) بِفَتْحِ
الْخَاءِ وَطَاءِ. وَبَقِيَ أَنَّ نَشِيرَ إِلَى أَنَّ لِلْخَطَرِ مَعَانِي
مِنْهَا: التَّعَرُّضُ لِلِهْلَاكِ، وَمِنْهَا عَلُوُّ الْقَدْرِ كَالْخُطُورَةِ.
فَأَنْتَ تَقُولُ لِلشَّرِيفِ: (هُوَ عَظِيمُ الْخَطَرِ)، كَمَا تَقُولُ:
(عَظِيمُ الْخُطُورَةِ) سِوَاهُ؛ فَتَعْبِيرُ بِالْخَطَرِ وَالْخُطُورَةِ عَنْ
شَرَفِ الْقَدْرِ وَعُلُوِّ الْمَنْزِلَةِ، لَكِنَّكَ لَا تَعْبِيرُ عَنِ الْهَلَاكِ إِلَّا
بِالْخَطَرِ، وَالصِّفَةُ مِنْهُ (خَطِرٌ) بِفَتْحِ الْخَاءِ فَكَسَرَ كَتَعِيبٍ، لَا
(خَطِيرٌ).

(آذنتُ فلاناً بالأمر)، فتُعَدِّيهِ مباشرةً إلى الشخص.
فالإخطار للشيء: التذكير به، والإيذان للشخص:
إعلام له بالأمر أو المكروه.

ثالثاً: تبين مما تقدم أن لا وجه لقول الكتاب:
(أخطرتُ فلاناً بالفصل) بمعنى الإعلام أو الإنذار.
والصحيح أن تقول: (آذنتُهُ بالأمر) أو (أذرتَه به).

رابعاً: رأى الأستاذ محمد علي النجار في كتابه
(لغويات) أن لقولك: (أخطرتُ فلاناً بالفصل) وجهاً،
إذا خُرِّجَ على القلب. فالعرب تقول: (خَلَعْتُ من
القلنسوة رأسي)، بَدَلُ أن تقول: (خَلَعْتُ القلنسوة من
رأسي). كما تقول: (أدخَلْتُ الخاتم في إصبعي)،
تريد: (أدخَلْتُ الإصبع في الخاتم). وهكذا تقول:
(أخطرتُهُ بالأمر)، بَدَلُ: (أخطرتُ الأمر بباله). وأراه
بعيداً، لأنه قياسٌ على نادر، وهذا لا يجوز.

واضحاً في الهدى والاستقامة).

والكتاب إذا قالوا: (علينا أن نعمل بهذه الخطة)
كسروا الخاء فيها. و(الخِطَّة) بالكسر لمعنى آخر؛
فهي المكان الذي يُحْتَطُّ لِعِمَارَةٍ. ففي (المصباح):
(«الخِطَّةُ بالكسر: المكان المُحْتَطُّ لِعِمَارَةٍ، والجمع:
خِطَطٌ، مثل: سِدْرَةٌ وسِدْرٌ. وإنما كُسِرَتِ الخاءُ لأنها
أُخْرِجَتْ على مَصْدَرٍ (أفْتَعَلَ) مثل: اِخْتَطَبَ خِطْبَةً،
وارْتَدَّ رِدَّةً، وأفْتَرَى فِرْيَةً».) وفي (النهاية): «(الخِطَطُ
جَمْعُ خِطَّةٍ بالكسر، وهي الأرضُ يَحْتَطُّهَا الإنسانُ
لنفسه.. وبها سُمِّيَتْ خِطَطُ الكوفة والبصرة».)
لذا قُل: (في رأسي خِطَّةٌ إصلاحٌ سأعملُ بها)،
بخاءٍ مضمومة، لا مكسورة.

٢٩٥. خطف

(خَطَفَ يَخْطِفُ) من باب فَرِحَ يَفْرَحُ، وقيل من
باب ضَرَبَ يَضْرِبُ أيضاً. وقد قرئ بهما قوله تعالى:
﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]. قال
الزمخشري في (الكشاف): «(وقرأ مجاهد: يَخْطِفُ
بكسر الطاء، والفتحُ أَفْصَحُ وَأَعْلَى».) أما كُتَابُنَا
فيكونه كَنَصَرٍ يَنْصُرُ، وليس بشيء (الصحاح
والتهذيب).

٢٩٦. الخطاف

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)
(الخطاف) للوطواط بضم الخاء. وقد شاع على
الأسنة بالفتح كما رواه معجم (المنجد)، وليس بشيء.

٢٩٤. خطّ والخطة

(نشرت بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٨٦)

تقول: (خَطَّ الكتابُ يَخْطُطُ) بالضم (خَطَّ) إذا
كَتَبَهُ. و(الخَطُّ): تصويرُ اللفظ بحروف الهجاء، كما
قال الجرجاني في تعريفاته. و(الخَطُّ): الطريقُ أيضاً،
ففي (الأساس): «(والزَّمُ الخَطُّ؛ أي: الطريق)».
و(الخِطَّةُ) بضم الخاء وتشديد الطاء: الأمرُ والحالُ
والقصدُ والنَّهْجُ. ففي (الأساس): «(وجاء فلانٌ وفي
رأسه خِطَّةٌ، وإن فلاناً لِيَكْلِفَنِي خِطَّةً من الخسف..
وفلانٌ يَبْنِي خِطَطَ المَكَارِمِ)»، كُله بالضم. وجاء في
الحديث: «(إنه قد عَرَضَ عليكم خِطَّةٌ رُشِدٌ
فاقبلوها)»، قال ابن الأثير في (النهاية): «(أي أمراً

و(الْحُطَافُ) إلى ذلك جمع خاطف، ككتاب وكاتب، وهو الحديدة المعوجة، ومخلب السبع أيضاً. قالت أم الهيثم في وصف جمل: كأن صوت نابه بنابيه صريرُ حُطَافٍ على كُلابه وجاء في حديث علي رضي الله عنه: «نفقتك رياء وسمعة للخطاف». قال صاحب (النهاية): «هو بالفتح والتشديد للشيطان لأنه يخطف السمع، وقيل هو بضم الخاء على أنه جمع خاطف، أو تشبيهاً بالْحُطَافِ وهو الحديدة المعوجة كالكلاب يُختطف بها الشيء، ويُجمع على خطاطيف»! (الصاح) و(اللسان).

٢٩٧. خطوات جادة مباركة

(من كتاب: لغة العرب)

عَرَضَ الناقدُ في برنامجه اليومي لجمع (فَعْلَةٌ) بإسكان العين، فذكر بعض ما توفرت كُتُبُ الصرف على تفصيله، والأصلُ أن يُعنى البرنامجُ خاصةً بما لا يمكن الوقوف عليه بالمراجعة، فينبئ على ما تعترض فيه شبهة أو إشكال فتمس الحاجة إلى إيضاحه، فإذا استصوب الناقد غير هذا فلا بد أن يكون كلامه فيما يعرض له جامعاً مانعاً، كما يقول أصحاب المنطق.

ذكر الناقد من (فَعْلَةٌ) بإسكان العين، ما فُتِحَتْ فاؤه وكان اسماً كحَلَقَةٌ وحَلَقَاتٌ بتحريك اللام في الجمع، أو كان صفة كفَحْمَةٌ وفَحْمَاتٌ بإسكان الخاء في الجمع.

ثم تحوّل إلى (فَعْلَةٌ) بضم أوله فذكر من ذلك

حُجْرَةٌ، و(فَعْلَةٌ) بكسر أوله فذكر منه رَحْلَةٌ. وحكى في جمعيهما ثلاثة أوجه: إسكان العين، وفتحها، وإتباعها. والإتباع: أن تتبّع عَيْنُ الكلمة فاءها في الحركة. ثم أشار إلى أن ما بقي من ذلك يُجْمَعُ جَمْعُ الصفات بإسكان عينه. وليس الأمر كذلك.

وأحسن الناقد أن لا بدّ من استيفاء البحث، فذكر في يوم آخر (حُطُوة) بضم الأول فقال: إنها تُجْمَعُ جَمْعَ (حُجْرَةٍ)، فيصح فيها الفتح والإسكان والإتباع. وذكر (ظَبْيَةٌ) بفتح الأول فقال: إنها تُجْمَعُ جَمْعَ (حَلَقَةٍ). وفاته ذكر (شَهْوَةٌ وشَهَوَاتٌ) بتحريك الهاء أيضاً.

ثم ذكر (جَوْزَةٌ)، و(مَرَّةٌ) من المضاعف، فجمعهما جمع الصفات، ووقف عند هذا. والذي فاتته (دُمِيَّةٌ) بضم فسكون، و(لِحْيَةٌ) بكسر فسكون، ويجوز فيهما الفتح والإسكان، و(دَوْلَةٌ) بضم الأول، و(دَيْمَةٌ) بكسره، فلا يجوز فيهما إلا الإسكان.

ورد الناقد على من أخذ عليه أنه جمع (فَقْرَةٌ) على: (فَقْرٌ وفَقَارٌ) دون (فَقَرَاتٌ)؛ فقال: إنه سلك مسلك المعاجم في إغفال القياس. والجواب عن ذلك من وجوه.

الأول: أن المعاجم تذكر القياس للتنبيه عليه. ففي (الصاح): «و(الفَقْرَةُ) بالكسر مثل الفقارة، والجمع: فِقَرَاتٌ وفِقَرَاتٌ وفِقْرٌ». وفي (المصباح) نحو منه. والثاني: أن (الفَقْرَةَ)، لا (الفِقْرَةَ)، واحدة الفقار، كالسحابة واحدة السحاب.

والثالث: أن جمع (فَقْرَةٌ) على: (فَقْرٌ) قياساً

٢٩٩. خَفَّفَ عَنْهُ وَعَلَيْهِ

(نشرت بتاريخ ١١/٢١/١٩٨٤)

(خَفَّفَ) بالتشديد فِعْلٌ متعدّدٌ، ف (خَفَّفَهُ) معناه جَعَلَهُ خَفِيفًا، ففي (المصباح): «خَفَّفَ الشَّيْءُ خَفًّا مِنْ بَابِ ضَرَبَ، وَخَفْفَةً: ضِدُّ ثَقُلَ، فَهُوَ خَفِيفٌ، وَخَفَّفْتُهُ، بِالتَّثْقِيلِ: جَعَلْتُهُ كَذَلِكَ». وقد جاء في (الأساس): «وَخَفَّفَهُ، وَخَفَّفَ عَنْهُ»، فبدأ الفعل متعدّدًا ولازمًا. لَكِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ هُوَ التَّعَدِّيُّ، فَقَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء ٢٨]، فلم يذكر المفعول. وكذلك قوله تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ [الأنفال ٦٦]. ولكن جاء فيه: ﴿فَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ﴾ [البقرة ٨٦]، فذكر المفعول بذكر العذاب وهو نائب الفاعل. وجاء فيه: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِنَ الْعَذَابِ﴾ [غافر ٤٩]، فذكر المفعول.

أما قوله تعالى: ﴿وَلَا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِيهَا﴾ [فاطر ٣٦]، فإنه على تقدير نائب الفاعل، أي: ولا يُخَفِّفُ عَنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ عَذَابِهَا.

وإذا جاء (خَفَّفَ عَنْهُ)، فقد جاء (خَفَّفَ عَلَيْهِ). ففي الحديث: «خَفَّفُوا عَلَى الْأَرْضِ؛ أَي: لَا تُرْسِلُوا أَنْفُسَكُمْ فِي السُّجُودِ إِرْسَالًا ثَقِيلًا فَيُؤَثِّرَ فِي جِبَاهِكُمْ»، و(خَفَّفَ عَلَيْهِ) هنا نقيض: أَثْقَلَ عَلَيْهِ. وقال ابن جني في (الخصائص): «وَوَخَّفَ الْكُلْفَةَ فِي عِلْمِهِ عَلَى النَّاسِ»، و(خَفَّفَ عَلَيْهِ) هنا بمعنى: هَانَ عَلَيْهِ وَسَهَّلَ. وجاء في (اللسان): «يَخَفُّ عَلَيْكُمْ حَمْلُهَا»، ومعناه يَهُونُ.

أيضاً؛ قال الرُّضِيّ: «(وَفِعْلَةٌ بِكَسْرِ عَلَى فِعْلٍ فِي الصَّحِيحِ كَانَ أَوْ فِي غَيْرِهِ)». وفي هذا بيان.

٢٩٨. خَفَّ الْمَرِيضُ

(نشرت بتاريخ ٦/٢٢/١٩٨٦)

تقول: (خَفَّ يَخْفُ) بالكسر (خَفْفَةً) بكسر أوله، ضِدُّ ثَقُلَ، وتقول مجازًا: (خَفَّ الرَّجُلُ) إذا طَاشَ، و(ثَقُلَ) إذا رَزَنَ، و(خَفَّ) إذا رَقَّتْ حاله... و(خَفَّ) إلى الشَّيْءِ خُفُوفًا: أَسْرَعَ، و(خَفَّ عَنْ وَطْنِهِ): ارتحل. وقد أشار إلى ذلك ابن القوطية في (أفعاله) والزمخشري في (أساسه).

لكن ثَمَّةَ معنى آخَرَ يُعْبَرُ عَنْهُ الْكِتَابُ بِقَوْلِهِمْ: (خَفَّ الْمَرِيضُ) إذا قَرَّبَ شَفَاؤَهُ، فهل لقولهم هذا وجه؟

أقول: لم تُشِرْ نصوصُ المعاجم إلى ذلك، لكنه جاء على ألسنة الفصحاء. ففي (الكشاف) للزمخشري حول تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبَيْهِ﴾ [يونس ١٢]: «(قُلْتُ معناه: أَنْ الْمَضْرُورَ لَا يَزَالُ دَاعِيًا لَا يَفْتَرُّ عَنِ الدَّعَاءِ حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ الضُّرُّ. وَالْمُضْطَرَبُ إِلَى أَنْ يَخْفَ كُلَّ الْخَفِّةِ وَيُرَزَقَ الصِّحَّةَ بِكَمَالِهَا)»، أفلا يعني هذا صحة قولك: (خَفَّ فلان) إذا تماثل من مرضه؟ وانظر إلى ما جاء في (شرح الحماسة) للمرزوقي: «(وَإِنَّمَا خَصَّ وَقْتًا تَنْسَمُ الصَّبْحَ، لِأَنَّ الْمَرِيضَ يَخْفُ فِيهِ)». وأردف: «(دعا المريض فوجدته ثقیلاً لا یجیب ولا ینطقُ لسانه)».

فثبت بهذا صحة قولك: (خَفَّ الْمَرِيضُ) إذا تماثل من مرضه، و(ثَقُلَ الْمَرِيضُ) إذا تَبَلَّغَ بِهِ الْمَرَضُ وَاسْتَبَدَّ.

٣٠٠. خَفِيَ عَنْهُ وَخَفِيَ عَلَيْهِ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/١)

يذهب كثيرٌ من النقاد إلى حَطِّ قول القائل: (خَفِيَ عَنْهُ)، وَيَجْعَلُ صَوَابَهُ: (خَفِيَ عَلَيْهِ) وسترى أن كلا القولين صحيحٌ مستقيم، ولكلٌ منهما معنى، وفي ذلك مسائلٌ أهمُّها:

أولاً: قال الأستاذ داغر في (تذكرته): «ويقولون: لا يَخْفَى عن القراء، فَيُعَدُّونَ الفِعْلَ بـ "عن"، والصوابُ أن يُعَدَّى بـ "على"». قال هذا ولم يذكر السبب، وكأنه يريد أن ما جاء في التنزيل من الفِعْلِ قد عُدِّيَ بـ (على)، وكذلك ما ورد في (الصحيح) و(الأساس) و(المصباح) و(اللسان) و(التاج) على أن هذا إن كان حُجَّةً قاطعةً لصحة تعدية الفعل بـ (على)، فليس هو دليلاً على مَنَعِ تعدية الفعل بـ (عن) أو سواه، إذ لا يَلْزَمُ من تعدية فعلٍ بحرفٍ في نصٍّ من النصوص ألاَّ يَتَعَدَّى بسواه، إذا اتَّسَعَ معناه له.

ثانياً: إذا قلت: (خَفِيَ عَنِّي الشَّيْءُ) فمعناه: اخْتَفَى أو تَوَارَى أو اسْتَتَرَ أو غَابَ أو احْتَجَبَ، وكلُّها تتعدَّى بـ (عن) وكلِّما تجاوزَ الشَّيْءُ مَدَى النظرِ أو حالَ دونه حائلٌ، فقد خَفِيَتْ مَعَالِمُهُ عن الرَّائِي، وهذا موضع (عن) في معناها المُطْرَد. قال الشريف الرُّضِيُّ، وقد عرَّفَ بفصاحته:

وَتَلَفَّتَتْ عَيْنِي فَمُدَّ خَفِيَتْ

عنها الطُّلُوبُ تَلَفَّتْ القلبُ

فَعَدَّى (خَفِيَ) بـ (عن) وروايةُ البيتِ ثابتةٌ لم يعبها إمامٌ من الأئمة، وقد حَسِبَ العدنانيُّ أن تعدية

(خَفِيَ) في هذا البيت من قبيل إنابة حرفٍ محلِّ حرف، وهو غريب. فاستعمالُ (عن) هاهنا إنما جرى في موضعيهِ المُطْرَد، فإذا خرج (عن) عن هذا المعنى فناب مناب (على) في مثال مَرُويٍّ، فلا يَتَّخِذُ ذلك قياساً البتَّة.

ثالثاً: ليس معنى (خَفِيَ عَنْهُ) عند التحقيق كمعنى (خَفِيَ عَلَيْهِ)، فقولُ الشريف الرُّضِيِّ: (خَفِيَتْ عنها الطُّلُوبُ) بمعنى: غابَتْ عنها الآثارُ الشاخِصَّة، ولا بدُّ أن تغييبُ الطُّلُوبُ متى بَعُدَتْ عن الرَّائِي. أما قولُك: (خَفِيَ الأمرُ على خالد)، فمعناه: اسْتَعَصَى عليه فَهْمُهُ وَاَمْتَنَعَ واشْتَبَه، وقد لا يَسْتَعصي على سواه، وقد عُدِّيَ الفِعْلُ بـ (على) لِمَعْنَى التَّمَنُّعِ والاستِعْصَاءِ، وهو كذلك في التنزيل كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران ٥]، وقوله: ﴿وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [إبراهيم ٣٨] وهكذا، وفي (نهج البلاغة): «لم تَعَمَّ عليه مُشْتَبِهَاتُ الأُمُورِ»، وفي (رسائل الجاحظ): «مَنَعَنِي مِنْ ذِكْرِ ذَلِكَ غَمُوضُهُ عَلَيْكَ»، وهما على معنى اسْتِعْصَاءِ الفَهْمِ.

ولذا تقول: (بَعُدَتْ السَّفِينَةُ فِي عَرْضِ الْبَحْرِ حَتَّى خَفِيَتْ مَعَالِمُهَا عَنْ نَاطِرِي) كما تقول: (لا يَخْفَى عَلَيَّ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ مَهْمَا دَقَّ) وفي هذا بيان.

٣٠١. خَفِيَهُ الْأَمْرُ يَخْفَاهُ

جاء في كلام بعض الكتاب قولهم: (لا يَخْفَاكَ أَنْ الْأَمْرُ كَذَا) ويكاد يُجْمَعُ النقاد على تخطئة قائله؛ إذ

ليس في المعاجم المعتمدة نصٌ بتعدية الفعل. وإذا
تقصينا الأمر ألفينا أن ما يقوله الكتابُ قد جاء على
لسان بعض من يوثق ببيانه. قال الإمام الشافعي في
بيت له:

وأظهر أسباب الغنى بين رفقتي

ليخفاهم حالي وإني لمعدم

فقد جاء بـ (خَفِيَ) متعدياً بمعنى (خَفِيَ عنه) إذا
استتر. والإمام الشافعي ممن يوثق بكلامه ويستشهد
به، وقد روي أنه استظهر القرآن في صباه.

وجاء في (نَفْح الطَّيِّب): ((لا يَخْفَاكَ حُسْنُ
العِبَارَةِ))، والمُقَرَّبُ أحمد بن محمد صاحب (نَفْح
الطَّيِّب) من أعلام البيان. وأبرز ما كان يتصف به قوة
ذاكرته. وقيل إنه كان يتدارس ما ضمته مكتبة
السلطان زيدان التي اشتهرت بنفائس الكتب، وأنه
كان يُقَيِّد نوادِر مسائلها فيعيها في صدره، وله كتاب
(أزهار الرياض)، و(فتح المتعال)، و(الإتحاف)..
وسواها.

وإني لأميل إلى إساغته، لا عملاً على نزع
الخافض أو إسقاط الجار، لأن لذلك مواضع خاصة،
ولا حملاً على ما كثر مجيئه لازماً ومتعدياً من باب
(فَعَلَ يَفْعَلُ) بكسر عين ماضيه وفتح عين مضارعه،
ولكن حملاً على التضمين الذي قال جماعة بقياسه،
وأخذ بذلك المجمع القاهري. والتضمين، كما تقدم
بسط القول فيه، إشرابُ فَعَلَ معنى فَعَلَ آخر وتعديته
كتعديته. فقد عدى الشافعي (يَخْفَى عليهم) تَعْدِيَةً
(يَفُوتُهُم) فقال (يَخْفَاهُمْ)، فضمَّ إلى معنى الخفاء في

(يَخْفَاهُمْ) معنى القوات. فقد يَخْفَى حالُ الشافعي
على هؤلاء ثم يدركونه، وقد يَخْفَى حاله فيفوتهم ولا
يدركونه. وهذا ما أرادهُ الشافعي حين قال (ليخفاهم
حالي)؛ أي: ليخفى عليهم فيفوتهم أمره، وهذا
مقتضى التضمين.

٣٠٢. خُلْسَةٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/٨)

في كلام الكتاب: (دَخَلَ فلانُ المدينة خُلْسَةً)،
وقولهم هذا سليم، لكنهم يَلْفِظُونَ (خُلْسَةً) بكسر
الخاء، وهي في اللغة بضم الخاء. و(الخُلْسَةُ) في
الأصل ما اخْتُلِسَ، أي: ما اخْتُطِفَ على غفلة. فإذا
قلت: (دَخَلْتُ المدينة خُلْسَةً)، فمعنى ذلك أن
دخولك المدينة كان دُخُولَ خُلْسَةٍ أو كاخُلْسَةٍ.

ففي (الصاح): ((خَلَسْتُ الشيء.. والاسم:
الخُلْسَةُ بالضم، يقال: الفُرْصَةُ خُلْسَةٌ)). وفي
(الأساس): ((وهذه خُلْسَةٌ، بضم الخاء، فانتبهزها؛
أي: فرصة)). وفي (المصباح): ((خَلَسْتُ الشيء خُلْسَةً
من باب ضَرَبَ: اخْتُطِفْتُهُ بسرعة على غفلة،
واخْتُلِسْتُ كذلك. والخُلْسَةُ بالفتح: المرَّة. والخُلْسَةُ
بالضم: ما يُخْلَسُ)).

ويتبين مما تقدم أن (الخُلْسَةَ) بضم الخاء، ما
اخْتُطِفَ بِعَجَلَةٍ، وهكذا (الفُرْصَةُ) بضم الفاء، فإنها
فُسْحَةٌ اقْتُطِعَتْ اقتطاعاً؛ ففي (المقاييس): ((ثم يقال
للنَّهْزَةِ فُرْصَةً، لأنها خُلْسَةٌ، كأنها اقتطاعُ شيءٍ
بعجلة)). والمعروف في اللغة أن ما جاء على (فُعْلَةٍ)
بضم فسكون، فإنه بمعنى المفعول، فالخُلْسَةُ ما

و(الخلق) بفتح الخاء: نصيب الإنسان من الصَّلاح؛ أي من فعاله المحمودة. ويقال: (خَلَقَ الرجل) بالضم كَكْرَمَ (خَلِيقَةً)، فهو (خَلِيقٌ). إذا تَمَّ خَلَقَهُ -بفتح الخاء- واعتدل؛ ففي (اللسان): «رجلٌ خَلِيقٌ بَيْنَ الخَلْقِ، بفتح الخاء: تامُّ الخَلْقِ -بالفتح-: مُعتدل، والأُنثى خَلِيقٌ وَخَلِيقَةٌ». ف (الخَلْقُ) هنا صفة للجسم، لكنه جاء بمعنى (الجدين) أيضاً؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: «(وَخَلَقَ الرجلُ بالشْيءِ، بضم اللام: صار خَلِيقاً به)»؛ أي جديراً، وفي (الأساس): «(وهو خَلِيقٌ لكذا: كأنما خَلَقَ له وطُبع عليه)».

ويقول الكتابُ لِمَنْ اتَّصَفَ بالمروءة وَحُسْنِ الخَلْقِ بضم الخاء: (خَلُوقٌ) بفتح الخاء. وليس (خَلُوقٌ) بهذا المعنى، وإنما هو بمعنى الطَّيب؛ ففي (المصباح): «(والخَلُوقُ مثلُ رَسولٍ: ما يُتَخَلَّقُ به من الطَّيبِ.. وَخَلَقْتُ المرأةُ بالخَلُوقِ تَخَلِيقاً فَتَخَلَّقَتْ هي به)»، أي تَطَيَّبَتْ. ولكنك تقول: (تَخَلَّقْتُ بكذا) إذا اتَّخَذْتَهُ خَلُوقاً لك، أو أظهرتَ ذلك الخَلْقُ تَكْلِفاً وَأَخْفَيْتَ خِلَافَهُ؛ فقد قيل: (ليس التَّخَلُّقُ بالأخلاق كالخَلْقِ). فتأمل.

٣٠٤. تَخَلَّقَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٨)
(تَخَلَّقَ) بتشديد اللام بوزن (تَفَعَّلَ) بتشديد العين، ومثله: تَبَدَّلَ وَتَصَرَّفَ وَتَغَيَّرَ، وله معنيان:
الأول مُشتقٌّ من (الخَلُوقِ) بفتح الخاء؛ ومعناه: الطَّيب، ففي (اللسان): «(الخَلُوقُ بفتح الخاء والخِلَاق بكسرهما: ضَرْبٌ من الطَّيبِ)». وتقول من ذلك: (تَخَلَّقَ

اخْتِلسَ، والفرصة ما افْتَرَصَ أي افْتَطَعَ.
أما ما جاء على (فُعَلَةٌ) بضم ففتح، فهو بمعنى الفاعل. ف (الضُّحَكَةُ) بضم ففتح صفةٌ للذي يُكثِرُ الضحك من الناس، أما (الضُّحَكَةُ) بضم فسكون، فيقال للذي يُكثِرُ الناسُ الضحك منه وهكذا..
ولذا قُل: (دَخَلْتُ المدينةَ خُلْسَةً) بضم الخاء، لا كَسْرَها.

٣٠٣. خَلَقَ والخَلُوقُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١١)
تقول: (خَلَقَ اللهُ الشْيءَ) إذا أوجَدَهُ أو صَنَعَهُ وَقَدَّرَهُ، واسمُ الفاعل: (الخَالِقُ)؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية: «(وَخَلَقَ اللهُ خَلِيقَهُ خَلْقاً بِالْفَتْحِ: صَنَعَهَا، وَخَلَقَ الصَانِعُ الأديمَ على المِثَالِ: قَدَّرَهُ)». و(الخلائقُ) جَمْعُ (خَلِيقَةٍ)، أي: الخلق، والأديم: الجِلْدُ المَدْبُوعُ. وفي (المصباح): «(خَلَقَ اللهُ الأشياءَ خَلْقاً، وهو الخَالِقُ والخَلِاقُ بالتشديد.. وأصلُ الخَلْقِ: التقدير، يقال: خَلَقْتُ الأديمَ للسَّقاءِ إذا قَدَّرْتَهُ)».

ف (الخَلْقُ) بفتح فسكون مصدرُ الفِعْلِ، و(الخَلْقُ) كذلك هو المخلوق، و(الخَلْقُ): صورةُ الإنسانِ الظاهرية، ويقال في مقابَلَتِهِ (الخَلْقُ) بضم الخاء، وسكون اللام أو ضمَّها، للطَّبعِ والسَّجِيَّةِ والمروءة؛ أي: صورةُ الإنسانِ الباطنية. وَجَمْعُ (الخَلْقِ) بهذا المعنى: (الأخلاق). وقد جاء في ذلك قول الرسول ﷺ: «(أَكْمَلُ المؤمنِينَ إيماناً أَحْسَنُهُمْ خَلْقاً)» بضم الخاء. وقوله: «(إنما بُعِثْتُ لأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الأخلاقِ)».

((قوله تَخَلَّقَ؛ أي: أظهرَ في خُلُقِه خِلافَ نَبِيَّتِه)).

ولذا كان الأولى أن يقال: (أساسُ المُشكَلِ أننا لا نتخلَّقُ صِدقاً أو حَقّاً بمكوّناتِ شخصيتنا)، فنذلُّ بهذه القرينة على ما نريده من القول، ويكون الكلامُ أقربَ إلى حَيِّزِ الصحة. فتأمل.

٣٠٥. لا أخلاق له (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٩)

اعتاد الكتابُ إذا أرادوا أن يعيبوا أحداً بسوء الخُلُقِ، أن يقولوا: (فلانٌ لا أخلاقَ له). وقد عاب بعضُ النقادِ ذلك، وجعلوا صوابه: (فلانٌ سيئُ الخُلُقِ)، فهل في قول الكتابِ ما يُعاب حقاً؟ أقول: في المسألة أمورٌ أهمُّها:

أولاً: قال الأستاذُ العدناني: ((ويقولون: فلانٌ لا أخلاقَ له، والصواب: فلانٌ سيئُ الأخلاقِ. لأن الخُلُقَ قد يكون حسناً وقد يكون سيئاً. وليس في الدنيا إنسانٌ ليس فيه أخلاقٌ حسنةٌ وسيئةٌ)). وقد احتجَّ العدنانيُّ بما جاء في (التاج): ((الخُلُقُ بالضمِّ وبضمّتين: السَّجِيَّةُ، وهو ما خُلِقَ عليه من الطَّبَعِ))، وقول الشاعر [علي بن الجهم]:
ومَن ذا الذي تُرَضِّي سَجايَاهُ كُلِّها

كفى المرءَ نُبلاً أن تُعدَّ معايِبُهُ

ثانياً: إذا صحَّ ما قاله العدناني فيما تقدّم، فقد صحَّ ما جاء به (التاج) نفسه أيضاً: ((وقال ابن الأعرابي: الخُلُقُ: المروءة، والخُلُقُ: الدِّين)). وقد جاء ذلك في (مدِّ القاموس).. ومعنى هذا أن (الخُلُقِ) يوصَفُ بالحسن أو السوء مادام هو السجِيَّةُ، كما جاء

فلانٌ بالخُلُقِ) إذا تَطَيَّبَ؛ ففي (اللسان): ((وقد تَخَلَّقَ بتشديد الخاءِ وخَلَقَتْهُ بتشديد اللام: طَلَيْتُهُ بالخُلُقِ. وخَلَقَتِ المرأةُ جِسْمَهَا تَخْلِيْقاً: طَلَّتُهُ بالخُلُقِ)). و(تَخَلَّقَ) يتعدى بالباءِ كَتَطَيَّبَ بتشديد الياءِ، وتَحَلَّى بتشديد اللام.

أما المعنى الثاني فهو مُشتقٌّ من (الخُلُقِ) بضم الخاءِ، تقول: (تَخَلَّقَ فلانٌ بخُلُقِ الصالحين) إذا تشبَّه أو تكلَّفَ أن يكون له مثلُ خُلُقِهِمْ. ففي (اللسان): ((تَخَلَّقَ بخُلُقِ كذا: استعملَهُ من غير أن يكون مخلوقاً في فطرته.. وفلانٌ يَتَخَلَّقُ بغير خُلُقِه؛ أي: يَتَكَلَّفُه)).

وفي كلمة يومية لناقد قوله: (أساسُ المُشكَلِ أننا لا نتخلَّقُ مكوّناتِ شخصيتنا الفكرية). وفي هذا القول نظر من ناحيتين:

الأولى: أن (تَخَلَّقَ) يتعدى بالياء كما ذُكِر، كتطَيَّبَ وتحلَّى وتجمَّلَ، فالصواب أن نقول: (أساسُ المُشكَلِ أننا لا نتخلَّقُ بمكوّناتِ شخصيتنا). ولا وجه هنا لإسقاط الياءِ، فأنت تقول: إني أتطَيَّبُ بكذا، وأتحلَّى بالصبر، وأتجمَّلُ بالرويةِ، وأتخلَّقُ بخُلُقِ الصالحين، فتعدِّي هذه الأفعالَ بالياءِ.

والناحية الثانية: أن (تَخَلَّقَ) يُستعمل غالباً للتكلُّفِ بالخُلُقِ قَصْدَ إظهاره. ففي (اللسان): ((وقوله تَخَلَّقَ مثلُ تجمَّلَ؛ أي: أظهرَ جمالاً وتَصَنَّعَ.. إنما تأويلُهُ الإظهار. وفلانٌ يتخلَّقُ بغير خُلُقِه؛ أي يتكلَّفُه)). وفي الحديث: ((مَن تَخَلَّقَ للناسِ بما يَعْلَمُ اللهُ أنه ليس من نفسه شأنه اللهُ)). قال المبرِّد:

إذا لم يكن فيه أحد، كما في (المخصّص) لابن سيده.
وفي (الأساس): «وَحَلَا لَكَ الْجَوُّ، وَمَكَانٌ حَلَاءٌ».
وتقول كذلك: (حَلَا مِنْ السَّنَةِ أَشْهُنٌ إِذَا انْقَضَتْ،
فَفِي الْأَفْعَالِ) لابن القوطية: «حَلَا مِنْ الشَّهْرِ كَذَا:
مَضَى، وَحَلَا الْمَكَانُ حَلَاءً: نَهَبَ سَاكِنُوهُ».

وئمة (أَحْلَى) وهو فعل لازم بمعنى (حَلَا)، تقول:
(حَلَّتِ الْأَرْضُ أَوْ أَحْلَتْ). ففي (المخصّص): «أبو
زيد: حَلَّتِ الْأَرْضُ وَأَحْلَتْ، وَأَرْضٌ حَلَاءٌ. أبو عبيد:
حَلَا لَكَ الشَّيْءُ وَأَحْلَى».

ويجيء (أَحْلَى) متعدياً تقول: (أَحْلَيْتُ الْمَكَانَ)
إذا جعلته خالياً، أو وجدته خالياً أيضاً. وإذا انفرد
الرجل بصاحبه قلت: (حَلَا الرَّجُلُ بِصَاحِبِهِ حَلُوءًا
وَحَلَاءً)، كما تقول: حَلَوْتُ إِلَيْهِ وَمَعَهُ أَيْضًا؛ ففي
(الأساس): «حَلَا الْمَكَانُ حَلَاءً، وَحَلَا مِنْ أَهْلِهِ وَعَنْ
أَهْلِهِ، وَحَلَوْتُ بِفُلَانٍ وَإِلَيْهِ وَمَعَهُ حَلُوءَةً، وَحَلَا بِنَفْسِهِ:
انفرد»، وفي (المفردات): «(وَحَلَا فُلَانٌ بِفُلَانٍ: صَارَ
مَعَهُ فِي حَلَاءٍ، وَحَلَا إِلَيْهِ: انْتَهَى إِلَيْهِ فِي حَلُوءَةٍ، قَالَ
تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَلَّوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾
[البقرة ١٤]».

وإذا أراد الكتابُ هذا المعنى قالوا: (أَحْتَلَى فُلَانٌ
بِصَاحِبِهِ)، يحسبونه بمعنى (حَلَا بِهِ) ولا وجه له.
فالمنقول: (أَحْتَلَى الْبِقَلُ وَأَحْتَلَى بِهِ) إذا احتشّه، أي
انتزعه، ف (أَحْتَلَى) من (أَحْلَى)، وهو النبات الرقيق
الرطب، كاحتش من الحشيش. ومن المجاز ما جاء
في (الأساس): «(وهذا سيفٌ يَحْتَلِي الْأَيْدِيَ
وَالْأَرْجُلَ)»، أي: يقطعها، فأنت تقول: (هذا سيفٌ

في الحديث النبوي: «سَوْءُ الْخُلُقِ شَوْمٌ»، و(إِنَّ الْعَبْدَ
لَيُدْرِكُ بِحُسْنِ خُلُقِهِ دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ)، و«ليس
شيءٌ في الميزان أثقلَ من حُسْنِ الْخُلُقِ». وهذا هو
الأصل. لكن لك أن تنفي الخلق عن فلان أيضاً، مادام
الخلقُ مروءةً ودينياً. والمروءة (كمالُ الرجولية) كما جاء
في (الأساس). وقد فصل الجرجاني في (تعريفاته)
فقال: «المروءة هي قوة النفس، مبدأ لصدور الأفعال
الجميلة عنها، المستتبعة للمدح شرعاً وعقلاً وفرعاً».
وهكذا تقول: (فلانٌ لا خلقَ له)، كما تقول: لا مروءة
له، ولا دين. والعرب تقول: (وكَلَّتهُ إِلَى دِينِهِ) إذا
توسمت الخير بأحد من الناس.

ثالثاً: سمى أبو حيان التوحيدي كتاباً له (أخلاق
الوزيرين)، وعنى بالأخلاق السجايا، فقال في أحد
الوزيرين: «(ما رأيتُ في طولِ عمري.. رجلاً أجمعُ
للمخازي والمقايح من ابنِ عبّاد)». وقال أحمد شوقي:
وإنما الأممُ الأخلاقُ ما بقيتُ

فإن همُ ذهبَتِ أخلاقُهُمُ ذهبوا
فَعْنَى بِالْأَخْلَاقِ مَكَارِمَهَا أَوْ مَا يُسَمُّونَهُ (المثل
الخلقية أو القيم الروحية) وكلاهما مُصِيب.

فقول الكتاب: (لا أخلاقَ له) بمعنى: لا مروءة
لديه، صحيح لا عيب فيه.

٣٠٦. حَلَا بِهِ، لَا: أَحْتَلَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٣١)

تقول: (حَلَا الْمَكَانُ) إذا لم يكن فيه أحد (حَلُوءًا)
أو (حَلَاءً)، وتُصِفُ بِالْمَصْدَرِ فَتَقُولُ: (هَذَا مَكَانٌ حَلَاءٌ)،

ومنه (أجلاه) إذا جعله يجلو أو حمله على الجلاء؛ أي الخروج من المكان أو البلد. وقد يقال: (جلونا السكان) بمعناه، فيأتي الفعل الثلاثي متعدياً. وفي (أفعال ابن القوطية): ((جلا القوم عن ديارهم جلاءً: خرجوا، وجلوئهم: أجليئهم)). ومن ذلك قولهم للذين جلووا عن ديارهم: (الجالية)، والجمع: (الجوالي). ففي (المصاح): ((والجالية الذين جلووا عن أوطانهم)).

٣٠٩. خمر واختمر وتخمر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٥)
تقول: (خمر فلان الشيء خمرًا)، كضرب ضرباً ونصر نصرًا: إذا ستره، و(خمر الشهادة) إذا كتّمها. كما تقول: (خمر فلان العجين) إذا جعله خميرًا، أو جعل فيه الخمير أو الخميرة. و(خمر فلان الطيب والنبيذ) تركهما حتى يطيبا، و(خمر فلان صاحبه) إذا سقاه الخمر فجعله مخمورًا. والفعل هنا متعد.

وتقول: (خمر الرجل) بالكسر (خمرًا) كتعب تعبًا: إذا اشكى من شرب الخمر، و(خمر عنه الشيء) ثوارى واختمفى، كما في (الأفعال) لابن القوطية، و(المصباح) للفيومي.

وقد سميت الخمر خمرًا لأنها تخمر العقل أي تسترّه. وجمع (الخمر): خمور.
و(الخمر) بكسر أوله: ما تستر به المرأة رأسها، والجمع: (خمر) ككتاب وكتب.
وتقول: (اختمرت الخمر) إذا أدركت وغلت،

يختلي الرقاب ويختلبها)؛ أي: يقطعها.

و(الاختلاب): قطع الشيء بالخلب، وهو المنجل الذي لا أسنان له.
ولذا قل: (خلا فلان بصاحبه ومعه وإليه)، ولا تقل: (اختملى به).

٣٠٧. خلا على الشيء

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

قال صاحب (الأساس): ((وخلوت على اللبن وعلى اللحم؛ إذا أكلته وحده ليس معه غيره من تمر أو خبز)). وقال ابن منظور: ((وقال اللحياني: تميم تقول خلا فلان على اللبن وعلى اللحم إذا لم يأكل معه شيئاً ولا خلطه به، قال: وكنانة وقيس يقولون: أخلى فلان على اللبن واللحم)). وهو طريف في الاستعمال يحتاج إليه الكتاب.

٣٠٨. تم إخلاء السكان

(من كتاب: لغة العرب)

يقول الكتاب: (تم إخلاء السكان من دورهم). و(الإخلاء) إنما يكون للدور لا للسكان. ففي اللغة: (خلا المكان يخلو خلواً وخلاء) إذا لم يكن فيه أحد. و(أخلىته) إذا وجدته أو جعلته خالياً. وقد يكون (أخلى) لازماً بمعنى (خلا).

فالصحيح أن تقول: (أخلىنا الدور من السكان) أي جعلناها خالية منهم.

ويصح أن تقول بمعناه: (أجلينا السكان من الحي) من جلا يجلو جلاءً، وهو ترك البلد أو المكان،

الشيء: مَلَكُهُ إياه)). وفي (الأساس): ((خَوْلَهُ اللَّهُ مَالاً)). وقد جاء في التنزيل: ﴿ثُمَّ إِذَا خَوْلَانَهُ نِعْمَةً مِّنَّا﴾ [الزمر ٤٩].

ويُحْطِيُّ الْكِتَابُ كَذَلِكَ فِي اسْتِعْمَالِ (فَوْضَ) بتشديد الواو، فيقولون: (فَوْضُهُ التَّصَرُّفَ فِي الْأَمْرِ)، وَصِحَّةُ الْقَوْلِ أَنْ يَقُولُوا: (فَوْضْتُ إِلَيْهِ الْأَمْرَ). وفي (النهاية) لابن الأثير: ((في حديث الدعاء: فَوْضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، أَي: رَدَدْتُهُ. يُقَالُ: فَوَّضَ إِلَيْهِ الْأَمْرَ تَفْوِضًا: إِذَا رَدَّهُ إِلَيْهِ وَجَعَلَهُ الْحَاكِمَ فِيهِ)). وفي التنزيل: ﴿وَأَفْوُضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [غافر ٤٤]. ولذا قُلْ: (خَوْلْتُكَ الْأَمْرَ) تفويضاً إذا رَدَدْتَهُ إِلَيْهِ، وَفَوْضْتُ إِلَيْهِ الْأَمْرَ، لَا (فَوْضْتُهُ إِيَّاهُ).

٣١١. الخامة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٣٠)

اعتاد الكتابُ أن يصفوا العاملَ في أيِّ حقلٍ من حقول العملِ أو الفنِ بقولهم: (لا يزال فلانٌ كالخامةِ) أو خامةً) إذا كان في صدرِ أيامِ عملهِ وحادثةِ عهدهِ فيه وطراءةِ مزاولتهِ له، قبل أن يأخذ له عدتهُ ويتجهزَ له بجهازه فيمهرَ فيه ويحذق. فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء لفظ (الخامة) في الحديث. فقد روي عن كعب بن مالك عن النبي ﷺ، قال: ((مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَالخَامَةِ مِنْ الزَّرْعِ تُفَيِّئُهَا الرِّيحُ مَرَّةً وَتَعْدِلُهَا مَرَّةً))، قال الإمام القسطلاني: ((الخامة: الطاقةُ الغضةُ الطرية.. وتُفَيِّئُهَا: تُبَيِّئُهَا)). وجاء في (اللسان): ((والخامةُ من الزرعِ أولُ ما يَنْبُتُ على ساقِ

وَاحْتَمَرَ الْعَجِينُ)، كما تقول: (احْتَمَرَتِ الْجَارِيَةُ) إذا لبست الخمار، وَتَحَمَّرَتِ الْمَرْأَةُ) إذا اتَّخَذَتِ الْخِمَارَ أيضاً. ففي (الأساس): ((وَخَمَّرْتُهَا بِالتَّشْدِيدِ: أَلْبَسْتُهَا الْخِمَارَ، فَتَحَمَّرَتْ وَاحْتَمَرَتْ)).

وفي لغة الكتاب قولهم: (تَحَمَّرَ الْعَصِيرُ) إذا أصبح خَمْرًا، فهل هذا صحيح؟

أقول: لم يردْ (تَحَمَّرَ السائلُ) إذا تَحَوَّلَ إِلَى خَمْرٍ أَوْ أَدْرَكَ، وإنما يقال: (احْتَمَرَ). قال المُطَرِّزِيُّ فِي (المُغْرِبِ): ((وَأَمَّا: خَمَّرْتُ الْعَصِيرَ بِالتَّشْدِيدِ فَتَحَمَّرَ، فَمِمَّا لَمْ أَجِدْهُ)). ف (تَحَمَّرَ) بِالْخِمَارِ إِذَا لَبِسَهُ، وَتَحَمَّرَ بِالْخَمْرِ إِذَا تَسَكَّرَ بِهَا، أَمَّا (احْتَمَرَ) فَهُوَ مُطَاوَعُ خَمْرَةٍ مِنَ الْخَمْرِ، وَخَمَّرَهُ مِنَ الْخِمَارِ.

وفي لغة الكتاب قولهم: (الخَمَارَةُ) لِمَكَانِ الْخَمْرِ، وَلَيْسَ هَذَا صَحِيحًا، وَإِنَّمَا (الْخَمَارَةُ) بَاتِّعَةُ الْخَمْرِ، كَالْعَطَارَةِ وَالْخَبَازَةِ، أَمَّا الْمَكَانُ فَهُوَ: (الْمَحْمَرَةُ) أَوْ (الْحَانَةُ). فتأمل.

٣١٠. خَوْلْتُ وَفَوْضْتُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢)

في كلام الكتاب قولهم: (خَوْلْتُ إِلَيْهِ الْأَمْرَ لِيَتَصَرَّفَ فِيهِ) إذا أنهيتَ إليه الأمرَ ومَلَكْتَهُ حَقَّ التَّصَرُّفِ فِيهِ. وفي هذا القول ما يُوجِبُ النِّقْدَ، لِأَنَّ (خَوْلَ) بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، تَقُولُ: (خَوْلْتُهُ الْأَمْرَ) بِمَعْنَى مَلَكْتُهُ إِيَّاهُ. فَتَصْحِيحُ عِبَارَةِ الْكِتَابِ يَكُونُ بِقَوْلِكَ: (خَوْلْتُهُ الْأَمْرَ لِيَتَصَرَّفَ فِيهِ)، لَا (خَوْلْتُ إِلَيْهِ الْأَمْرَ). ففي (الصحاح): ((خَوْلَهُ اللَّهُ

جَمَعَتَ (المُخْتَارَ) جَمَعَ تَكْسِيرَ قَلْتِ: (مَخَاتِيْن) بِإثبات التاء دلالةً على لفظ المفرد. وقد أجاز ابن مالك هذا، ما لم يَحْتَلَّ ميزانُ الجمع، على صيغة منتهى الجموع.

ولذا قُلْ: (جاء المُخْتَارُونَ)، و(جاء المَخَاتِيْن).

٣١٣. اختر بين هذا وهذا

(من كتاب: لغة العرب)

يقول الكتاب: (اخْتَرَّ بين هذا وهذا)، وهو صحيحٌ مستقيم، ولو بدا مخالفاً لنص المعجم. فالشائع في (اختار) أن يتعدى إلى مفعول واحد. ففي (أساس البلاغة): «واخترتُ الشيءَ وتخيَّرْتُهُ». وجاء في التنزيل متعدياً إلى مفعولين، قال تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف ١٥٥]، فقالوا: إن الأصل فيه: (واختار موسى من قومه)، فحذف حرف الجر. وجاء في الشعر [الراعي التَّمِيرِي]:

اخترتُك الناس إذ رتتُ خلائقَهُم

واعتلَّ من كان يُرجى عنده السؤلُ

فعدى إلى مفعولين، والأصل: (اخترتُك من الناس).

والسؤال هنا: هل يأتي (اختار) لازماً، كما استعمله الكتابُ في قولهم (اختر بين هذا وهذا)؟

الجواب أن المعجم لم تأتْ بـ (اختار) لازماً، ولكن جاء نحو ذلك في الشعر. قال الشاعر:

تخيَّرِي بين راعٍ حافظٍ برمٍ

عبد الرشاء عليك الدهر عمال

واحدة، وقيل هي الطاقة الغضة منه، وقيل هي الشجرة الغضة الرطبة).

فاستعمالُ الكتاب على هذا صحيح. وفي كلامهم (الخام) وصفاً للشيء غير المعالج أو الفج غير الناضج، أو غير المجرب. واستعماله قديم، وله أصلٌ في العربية، ففي (اللسان): «(الخامُ من الجلود ما لم يُدَبِّعْ.. والدبُّسُ الذي لم تَمَسَّهُ النار)». وقيل إنه كذلك في الفارسية والهندية.

٣١٢. المُخْتَار

(نشرت بتاريخ ١/٨/١٩٨٥)

(المُخْتَار) اسم مفعول من (اخْتَارَ) فهو صفة، وجمَعُ الصفة المبدوءة بالميم من اسم الفاعل والمفعول إنما يكون جمَعٌ تصحيح لا جمَعٌ تَكْسِير. تقول: (جاء مُخْتَارُوا الأحياء)، كما تقول: (جاء المسافرون)، و(سافر المقيمون).

لكن الكتاب قلما يجمعون (المختار) هذا الجمع، وإنما يقولون: (جاء مَخَاتِيْرُ الأحياء) فيؤثرون جمعةً جمَعٌ تَكْسِير، فهل في العربية ما يُسيغ ذلك؟

أقول: إذا ابتعدتِ الصفة عن الوصفية ودنت من الاسمية، فاستعملت منقطعةً عن موصوفها مخصوصةً بمعنى معين، جاء تكسيرها كما تُكسّر الأسماء. ف (المختار) هنا، هو من وكلت إليه مهماتٌ مخصوصة في تعرف شؤون الناس، فأُنزل منزلة الأسماء بانقطاعه عن موصوفه وإفراده بمعنى خاص. وبين ثم جاز تكسيره كما تُكسّر الصفة الغالبة التي ضارعت الاسم باستغنائها عن الموصوف وإفرادها بمعنى معين. وإذا

٣١٤. الخيطان والجديان

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢)

حول استعمال الكتاب لِلْفِظِ (الخيطان) مسائل أهمها:

أولاً: لا بدّ من اعتماد المعاجم في تحقّق جمع من جموع الثلاثي. فقد يكون هناك جموع مطّردة، لكنها لا تخلو من شذوذ، ولا بدّ من الأخذ بالشاذ إذا سُمع. ويتّجه علماء العربية اليوم غالباً إلى الأخذ بالجمع المقيس أيضاً، فيكون لبعض المفردات جمع مقيس، ولو كان لها جمع شاذّ مسموع.

ثانياً: (الخيطان) جمع، ولكن ليس جمعاً لـ (خَيْط) بمعناه المعروف، كما يظنّه الكتاب. ففي (اللسان): ((الخَيْط: السُّلْكُ، والجمع: أَخْيَاطٌ وَخَيْوُطٌ وَخَيْوُطَةٌ، مثل: فَحْلٌ وَفُحُولٌ وَفُحُولَةٌ))، وسائر المعاجم على هذا.

على أنه جاء (خيطان) جمعاً لـ (خُوط) بضم الخاء، وهو العُصْنُ الغُصْنُ الناعم. ففي (الأساس): ((قَدْ كَالخُوطِ، وهو العُصْنُ الناعم. وتقول: كم وراء هذه الحيطان من قُدودٍ كالخيطان)). وأكثر ما يُجمع ما كان نحو (خَيْط) يائياً أو واوياً على (أفعال) كثوب وأثواب، وسُوطٌ وأسواط، وبيت وأبيات، وشيخ وأشياخ، كما يُجمع على (فُعول) غالباً مادام يائياً؛ كسيفٍ وسُيوف، وبيتٍ وبيوت، وسيلٍ وسُيول. لذلك كان جمع (خَيْط) على: (أخْيَاط) و(خَيْوُط).

ثالثاً: هناك (خَيْط) بفتح الخاء، و(خَيْط) بكسرهما، ولكن بمعنى آخر هو: جماعة النعمان أو البقر...

وبين أروع مشمول خلائقه

مستهلك المال للذات وكسّال

يقول: تخيري بين (برم)؛ أي: فقير بخيل من الكادحين، (عبد الرشاء). ويعني بهذا أنه محتاج، وبين مستهلك لماله في اللذات مكسّال من الموسرين. وهكذا جاء في البيت (تخيري بين راع.. وبين أروع).

و(تخير) فعلٌ متعدّدٌ ك(اختار)، لكنه استعمل لازماً.

ومن ثمّ جاز قولك: (اختر بين هذا وهذا)، وكان الفعل قد ضمّن في الحالين معنى (فاضل) أو (قاييس). فالذي يختار أحد أمرين لا بدّ له إذا صدّق اختياره أن يتعرف أحسن الأمرين وذلك بالمفاضلة أو المقايسة، فينتقي ما يرجح لديه منهما.

فقولك (اخترت بين هذا وذاك) تخريجه على التضمين (اخترت مفاضلاً بين هذا وذاك). وكلّ من المفاضلة والاختيار يتطلب معرفة الراجح من المرجوح، والفاضل من المفضل فيبينهما معنى جامع، وهذا كثير، في التضمين.

وعلى هذا تقول: (خيرته بين الأمرين فتخير أو اختار أحدهما)، كما تقول: (خيرته بين الأمرين فتخير أو اختار بينهما).

ومثل (تخير) و(اختار): (استخار). ففي (أساس البلاغة): ((واخترت الشيء وتخيرته واستخرتّه، واستخرت الله في ذلك فخار لي، أي طلبت منه خير الأمرين فاخترته لي)).

وَجُمُعُهُمَا (خَيْطَان) بِكسْرِ الخَاءِ، عَلٰى غَيْرِ قِيَاسٍ.
 رَابِعاً: وَمَا يُحْطَى الْكِتَابُ فِي جَمْعِهِ: (جَدْيٌ)
 بفتح فسكون؛ إِذ يَجْمَعُونَهُ عَلٰى: (جِدْيَان)، وَكَأَنَّهُمْ
 قَاسُوهُ حَطّاً عَلٰى (خِرْفَان) كَمَا قَالَ ابْنُ مَكِّي. وَجَمْعُ
 (الْجَدْيِ): (أَجْدٍ) وَ(جِدَاء)، كَدَلُّوْا وَأَدَلُّ وَدِلَاء. وَقَدْ
 يَجْمَعُونَهُ عَلٰى: (جَدَايَا)، وَهُوَ خَطّاً؛ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ
 أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ فِي (التَّلْخِيصِ). وَ(الْجَدْيُ) هُوَ
 الذَّكَرُ مِنْ أَوْلَادِ الْمَاعِزِ.

حرف الدال

الكاتب إنما يعنيه هنا وَصَفَ السَّقَمَ أو الدَاءَ بعد دُخوله الجسمَ وسَرَيَانِهِ فيه.

وأنت تقول: (تَسَرَّيْتُ إليه) إذا مَضَتْ دون أن تُدْرِكَ حركتها، و(تَسَرَّيْتُ فيه) إذا مَضَتْ فيه مُنْسَابَةً. والغريب أن يَمْنَعَ العدنانيُّ (تَسَرَّبَ إليه) في معجمه (الأخطاء الشائعة)، ويُقَرُّ هنا: (دَبَّ إليه)، وكلاهما صحيحٌ في موضعه.

٣١٦. الدُّجَى (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٤)

تقول: (دَجَا فلانٌ دَجْوًا) إذا سار في (الدُّجَى)، كما في (الأفعال) لابن القوطية. و(الدُّجَى) بضمُّ ففتح بوزن (الهُدَى) هو اسمُ الظَّلْمَةِ أو مصدرُ الفعل. قال الجوهري: ((الدُّجَى: الظَّلْمَةُ)). وجاء في (المُخَصَّص): ((وقال الفارسيُّ: الدُّجَى مصدر)). ويسأل الكتابُ هل يُؤنَّثُ (الدُّجَى) كما يُذكرُ؟

أقول: يتبيّن بالبحث أن (الدُّجَى) يُذكرُ ويُؤنَّثُ، ومثله (السُّرَى) بضمُّ ففتح أيضاً، وهو سَيْرُ الليل. ففي (اللسان) و(التاج) أن في العرب من أنثَ (السُّرَى) ومنهم من ذكر، ومنهم من جَمَعَ بينهما. ولكن ما توجّبه ذلك؟

لا شك أن ما جاء من المصادر على (فَعَلَ) بضمُّ ففتح، وآخِرُهُ الألف، كالهُدَى والسُّرَى والدُّجَى، هو

٣١٥. دَبَّ وَتَسَرَّبَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/١٧)

تقول: (دَبَّ يَدِبُّ) بالكسر (دَبًّا ودَبِيْبًا) إذا مَشَى مَشْيًا رَفِيْقًا بَطِيْنًا، وهو يُسندُ إلى ما كانت مَشِيَّتُهُ كذلك. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((دَبَّ النَّمْلُ دَبِيْبًا.. مَشَى مَشْيًا رَفِيْقًا))، وفي (النهاية): ((يَدِبُّ؛ أي: يَدْرُجُ في المَشْيِ رُوَيْدًا))، ويُستعمل مجازًا فيقال: (دَبَّ القومُ إلى العدو) كما في (الأفعال)، لِثِقَلِ الجُنْدِ في مَشِيَّتِهِم بِسلاحِهِم، و(دَبَّ السَّقَمُ في الجسم) إذا مضى فيه بَطِيْنًا، و(دَبَّ الشرابُ في عُرْوَقِهِ.. ودَبَّ الجدولُ)، كما في (الأساس).

وقد سألت العدنانيُّ في معجمه (الأغلاط المعاصرة): أيجوز أن تقول: (دَبَّ السَّقَمُ إلى الجسم)، كما تقول: (دَبَّ السَّقَمُ في الجسم)؟ وقد أجاب فقال: ((المجاز هنا يُبيح أن نقول: دَبَّ السَّقَمُ إلى الجسم...)).

والغريب في الجواب أن لا علاقة للمجاز هنا بتعدية الفعل. ف (دَبَّ) معناه: مَشَى مَشْيًا رَفِيْقًا بَطِيْنًا. وطبيعيُّ أن تقول: (دَبَّ الجيشُ إلى العدو) إذا مضى إليه ثَقِيْلًا بَطِيْنًا، و(دَبَّ الهوى في مَسَامِهِ ومَوَالِجِهِ) على حدِّ قول المرزوقي في (الحماسة) إذا دخل هذه المَسَامَ ومَضَى فيها رَفِيْقًا. أما قولك: (دَبَّ السَّقَمُ إلى الجسم)، فلا بأس به أصلًا، لولا أن

هو: الإبعاد. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ودَحَرَ الشيءُ دَحْرًا: بَعُدَ، ودَحَرْتُهُ دَحْرًا ودَحُورًا: أَبَعَدْتُهُ)). وعلى هذا تقول مجازاً: (دَحِرَ الجيشُ وأندَحَرَ)، على القياس، كما قال الزمخشري في (الأساس): ((هَزِمَ الجيشُ وأنْهَزَمَ...)).

وقد بحث هذا الأستاذ العدناني في (معجم الأغلط اللغوية المعاصرة)، فاعتدَّ (أندَحَرَ لَحْنًا، لأنه لم يُنْقَلْ، ولم يُقَوِّرَ المجمعُ القاهري، ولو جاء في (المعجم الوسيط). أقول: قد أقر ذلك المجمع، ونُصَّ عليه في هذا المعجم.

٣١٨. دَحَلَ وَالدَّحَلَةُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٥)

في لغة الكتاب قولهم: (دَحَلَ الأرضُ) إذا رَصَّ ترابها وسَوَّى سَطْحَهَا، وهم يَصَوْغُونَ منه (الدَّحَلَةَ) للآلة التي تقوم بالرَّصِّ والتسوية. وقد يقولون (الدَّحَلَةَ) أيضاً. فهل لقولهم هذا أصل؟

أقول: ليس في معاني (دَحَلَ) أو (دَحَل) ما يَمْتُّ إلى المعنى الذي أرادوه. ففي (الصاح): ((دَحَلَّ عليه يَحْدِلُ حَدَلًا إذا مال عليه بالظلم.. والأحدَل الذي في مَكْبَيْهِ وَرَقَبَتِهِ إقبالٌ على صدره)). و((الدَّحَلُ: هُوَّةٌ تكون في الأرض.. ودَحَلْتُ فيه أدْحَلُ، أي دَخَلْتُ في الدَّحَل)).

وكان (الدَّحَلَةَ) مُحَرَّفَةً من (الْمَحَالَةَ). فَتَمَّةٌ (حال الشيء) إذا تحوَّل من حال إلى حال. و(الْمَحَالَةَ) أَسْطُوَانَةٌ يُعَلَّقُ فيها قوسٌ، وتُدْحَرَجُ لِرَصِّ الترابِ وتَسْوِيَةِ الأرض.

مذكَّر لأن الأصل في المصادر التذكير ما لم تُنْتَهَ بعلامةٍ من علامات التأنيث، وليس (أَلَفُ) هذه المصادر (أَلَفُ التأنيث). وقد جاء في (المزهر) للسيوطي: ((المصادرُ على (فَعَل) بضمِّ ففتح قليلة، وقد جاء من ذلك الهدى وَلَقِيْتَهُ لُقَى، وزاد المرزوقي: السرى)). وقد حكى ابن سيده عن الفارسي أن (الدُّجَى) مصدرٌ كما تقدم، لكن من العرب من أنث هذه الألفاظ. قال الزمخشري في (الأساس): ((وطال بهم السرى وطلت)). وعلل ذلك فقال: ((يكون مصدراً كالهدي، وجمع "سرية")، أي: يكون مصدراً فيذكر، وجمع (سرية) فيؤنث، و(السرية): سَيْرُ الليل.

وهكذا (الدُّجَى) فقد جاء جمعاً للدُّجِيَّة، وهي الظلمة فأثت أيضاً. قال ابن سيده في (المخصص): ((الدُّجَى جمعٌ دُجِيَّة)). أما (الهدى) فقد قال الرضي في (شرح الشافية): إن بني أسد يُؤنثون (الهدى) على توهم أنه جمعٌ (هدية) كما أنثوا (السرى). فثبت بذلك صحة تذكير (الدُّجَى) مصدراً وتأنيثه جمعاً، وكذلك: (السرى) و(الهدى). فتأمل.

٣١٧. اندحر

إذا أُخِذَ بالسمع استبْعِدَ (أندَحَرَ)، وَعُدَّ لَحْنًا، لأنه لم يَرِدْ في نصٍّ معتمد. وإذا أُخِذَ بالقياس الذي اتخذته مجمعُ اللغة العربية القاهري حين أقرَّ قياسَ (أَنْفَعَلَ) لكلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ متعدِّدٍ دلَّ على معالجةٍ جِسِّيَّة، أُسْبِغَ (أندَحَرَ) مطواعاً لـ (دَحَرَهُ) المتعدِّي. وأصلُ معنى (دحر) لازماً هو: البَعْدُ، وامتدَّياً

من حَرَجِه)، وهو مصدرٌ في الأصل من باب: قَتَلَ)).
ويأتي الكتاب للدُّخْل بمعنى آخر، كقولهم: (لا
دَخَلَ لك في هذا)، أي: لا علاقة لك به ولا صلة.
ومن ذلك ما جاء لناقد في كلمة يومية: (تسألنا ما
دَخَلَ في هذا مادام شُغِلَك اللغة). فهل لقول الكتاب
أو الناقد وجهٌ من العربية؟

أقول: لا وجه لذلك البتة، وإنما (الدُّخْل) بسكون
الخاء بمعنى العَيْب والغِشِّ والرَّيْبَةِ، وهو خلافُ
(الخَرَج) أيضاً، كما تقدم. ويشاركة (الدُّخْل) بفتح
الخاء بمعنى الفساد أيضاً. ففي (الصحاح): ((والدُّخْل
بسكون الخاء: خلافُ الخَرَج، والدُّخْل: العَيْب
والرَّيْبَةِ.. وكذلك الدُّخْل بالتحريك)). وفي (الأساس):
((وفيه دَخَلَ بسكون الخاء، ودَخَلَ بفتحها: عَيْبٌ،
وقد دَخِلْتُ سِلْعَتَكَ، بالبناء للمفعول: عَيْبْتُ)).
فتأمل.

٣٢٠. دخله وأدخله (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢١)

الأصل في (دَخَلَ) أنه فعلٌ لازمٌ، تقول: (دَخَلْتُ
في الدار)، وقد أجازوا مع ذلك حذفَ الجارِ معه
اتساعاً فقالوا: (دَخَلْتُ الدارَ أو البيتَ أو المسجدَ).
وتقول في (أَدْخَلَهُ) المتعدِّي: (أَدْخَلْتُهُ في الدارِ،
وَأَدْخَلْتُهُ الدارَ). وقد بحث هذا العدنانيُّ في (معجم
الأغلاط اللغوية المعاصرة) فقال: ((يأتي القرآن الكريم
بالفعل (أَدْخَلَ) اثنتين وأربعين مرة؛ في ثلاثين منها
متلواً بمفعولين، كقوله تعالى: ﴿وَلَا دُخْلَانَهُمْ جَنَّاتٍ
الَّتِي﴾ [المائدة ٦٥]، وفي اثنتي عشرة متلواً بمفعول به

وفي العربية: (المِسْلَفَةُ) بكسر الميم، والفِعْلُ منه:
(سَلَفَ الأرضَ) إذا سَوَّاهَا بالمِسْلَفَةِ؛ ففي (الصحاح):
((سَلَفْتُ الأرضَ أَسْلَفْتُهَا سَلْفًا: إذا سَوَّيْتُهَا بالمِسْلَفَةِ،
وهي شيءٌ تُسَوَّى به الأرض)).

٣١٩. دَخَلَ والدُّخْل (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢١)

تقول: (دَخَلَ خالدٌ البيتَ دُخُولًا)، كما هو
الشائع. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((دَخَلَ المكانَ
والشيءَ دُخُولًا))، وكذلك هو في (الصحاح) وسواه.
ولكن، أيأتي مصدرُ الفعلِ على (دَخَلَ) بفتح
وسكون؟ وما معناه؟

أقول: جاء (الدُّخْل) بفتح فسكون لفعل (دَخَلَهُ)
المتعدِّي. فإذا بَنِيَتِ الفعلَ للمجهول قلت: (دُخِلَ
الشيءُ) بضمِّ الدال وكسر الخاء: إذا شَابَهُ عَيْبٌ،
والمصدر: (الدُّخْل) بفتح فسكون. ففي (الأفعال) لابن
القوطية: ((دُخِلَ الشيءُ والرجلُ، بالبناء للمفعول،
دُخْلًا، صار فيه عَيْبٌ، ودُخِلَ الطعامُ: سار فيه
السُّوس)). وهو يُستعمل استعمالَ الفعلِ اللازم فيقال:
(دُخِلَ على فلانٍ، بالبناء للمجهول، إذا تَوَهَّمَ أمراً)
والمصدر (الدُّخْل)، وبسكون الخاء أيضاً. ففي
(المصباح): ((ودُخِلَ عليه، بالبناء للمفعول، إذا سَبَقَ
وَهُمُّهُ إلى الشيءِ فغَلِطَ فيه من حيث لا يَشْعُر)).

ويأتي (الدُّخْل) بفتح فسكون بمعنى آخر، فهو
خِلَافُ (الخَرَج)، أي ما يَدْخُلُ على الإنسان من ربحٍ
أو رِبْعٍ. ففي (المصباح): ((والدُّخْلُ بالسكون: ما
يَدْخُلُ على الإنسان من عَقَارِهِ وتِجَارَتِهِ. ودُخْلُهُ أَكْثَرُ

واحد يليه حرف الجر مع مجرور، كقوله جلّ وعلا: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾ [الأنبياء ٧٥].

أقول: فات العدناني فيما تقدم من قوله أمران: الأول: أن ما بدا كالمفعول في قولك: (دَخَلْتُ الدارَ) وهو (الدار)، إنما هو منصوب على الظرفية تشبيهاً للظرف المختص (أي الدار) بالظرف المُبْهَم في قولك: (دَخَلْتُ وراءَكَ). وهو رأي سيبويه وبعض المحققين (الهمع ٢٠٠/١)، وذهب ابن هشام في (المغني ١٣٧/٢) إلى أنه منصوب على إسقاط الجارّ توسعاً. وهذا هو المشهور. والأمر الثاني: أن حذفَ الجارّ بعد (دَخَلْ) إنما يكون مع الظرف الحقيقي كالدار والبيت والمسجد والجنة، ولا يكون مع الظرف المجازي، كالزمرّة والرحمة، فأنت تقول: (دَخَلْتُ في زُمْرَةِ الأوائل)، وليس لك أن تحذفَ الجارّ، فكلُّ آيَةٍ حُذِفَ فيها الجارّ، فقد حُذِفَ قبلَ ظرفٍ حقيقيٍّ كقوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾. أمّا قوله تعالى: ﴿وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا﴾، فلا يصحّ معه إلاّ ذِكرُ الجارّ، ولا شأنَ لتعداد الآي في هذا المقام.

أولاً: (دَخَلْ) فعِلٌّ لازم. وأنتَ تستطيعُ أن تنصبَ به ظرفاً، على أن يكونَ الظرفُ مُبْهَمًا، ذلك أن النحاة قد اشترطوا - في المكان الذي يُنصبُ على الظرفية مفعولاً فيه - الإبهام، كقولك: (جَلَسْتُ أمامَكَ)، أو: (سِرْتُ فَرَسَخًا)، أو: (أَطْرَحُوهُ أرضاً). ف (أمام)، و (فرسخ)، و (أرض) ظروفٌ مُبْهَمة، وهكذا إذا قلت: (دَخَلْتُ ناحيةَ المسجد)، فإنك تنصبُ (ناحية) على الظرفية لإبهامها. على أنك إذا جعلتَ بعد (دَخَلْ) ظرفاً مُخْتَصّاً لا مُبْهَمًا؛ كالدار أو السوق فقلت: (دَخَلْتُ الدارَ أو السوقَ) نصبتَ الدارَ أو السوقَ سماعاً على (نزع الخافض)، لا قياساً على الظرفية، كما يقول ابن هشام. لأن الأصل أن تقول: (دَخَلْتُ في الدارِ أو في السوقِ)، وقد نَزَعْتَ الخافِضَ أو الجارَّ هنا، وليس من حقِّه أن يُنزَعَ أو يُسَقَطَ، لأنَّ المكانَ بعده لم يَسْتَوْفِ شَرْطَ نَصْبِهِ (مفعولاً فيه)، وهو أن يكونَ مُبْهَمًا. ولذلك قيل إنَّ نَصْبَ (الدارِ أو السوقِ) بعد (دَخَلْ)، اتساعٌ بُنيَ على السَّماعِ لا على القياس.

ثانياً: إذا جعلتَ بعد (دَخَلْ) اسماً ليس من أسماء الأمكنة؛ كالأمر أو الدعوى أو القضية أو الزمرة أو الجملة، فهل يصحُّ أن تقول: (دَخَلْتُ الأمرَ أو الدعوى أو القضية)، أو (دَخَلْتُ زُمْرَةَ المؤمنين أو جُمْلَةَ المجاهدين)، بنصبِ هذه الأسماء كما تنصبُ (السوقَ أو المسجدَ أو الدارَ) في قولك: (دَخَلْتُ السوقَ أو المسجدَ أو الدارَ)؟

أقول: لا يصحُّ ذلك، لأنَّ هذه الأسماءَ كالأمر

٣٢١. دخل الدعوى (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٠)

اعتاد الكتاب أن يقولوا: (دَخَلْتُ الدارَ أو السوقَ)، وهذا صحيحٌ لا غبارَ عليه. على أن بعضهم يقول: (دَخَلْ خالدُ الدعوىَ خَصْماً لفلان). والسؤال: هل يصحُّ قولك: (دَخَلْتُ الدعوىَ)، كما تقول: (دخلتُ الدارَ)؟ وما تأويل ذلك؟ في الإجابة عن ذلك أمورٌ أهمُّها:

كما تقول: (دَاخَلَ فلانٌ فلاناً فيما لا يَعْنِيهِ) إذا عارضه، و(دَاخَلَ فلاناً في أمره): باطنُهُ فيها، و(دَاخَلَهُ أمرٌ من الأمور) إذا دَخَلَ فيه وتَسَرَّبَ إليه (دخالاً ومُدَاخَلَةً).

وإذا أبدى المتكلم رأياً أو قال قولاً، وأراد أحدُ السامعين أن يُعَلِّقَ على ما رآه وقاله، عَبَّرَ الكتابُ عن ذلك بقولهم: (كان لفلان على رأي المتكلم أو قوله مُدَاخَلَةٌ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس لك (مُدَاخَلَةٌ) موضعٌ فيما يريد الكتاب أن يُعبِّروا عنه، وإنما يقول العربُ: (عَقَّبَ فلانٌ على رأي فلان أو كلامه بكذا)، و(قال فلانٌ في التعقيب على هذا الرأي أو القول كذا)، أو نحو ذلك.

ولذا قل: (جاء فلانٌ بتعقيبه على ذلك فقال...)، ولا تقل: (جاء فلانٌ بمداخلته).

٣٢٣. الدُّخَانُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٩)

(الدُّخَانُ) على ما هو المشهور بضم الدال وتخفيف الخاء، وقد مَنَعَ ابنُ قتيبة في (أدب الكاتب) تشديد الخاء فيه، وقال صاحب (المصباح): ((الدُّخَانُ خفيف)). على أن الكتابَ يَلْفِظُونَهُ بتشديد الخاء كما يَلْفِظُونَ (الرَّمانَ)، وقد حكى (الدُّخَانُ) بتشديد الخاء الفيروزآبادي في (القاموس)، قال ابن الحنبلي الحلبي في كتابه (بحر العوام): ((ومن ذلك الدُّخَانُ كالرَّمانِ، في الدخان، بتخفيف الخاء، حكاه الفيروزآبادي، فسقط ما في (أدب الكاتب) من مَنَعَ تشديدها))، أي إنه يجوز التشديد خلافاً لما جاء في (أدب الكاتب).

والدعوى والقضية.. إنما هي ظروفٌ تقديريةٌ أو مجازية، وليست ظروفاً حقيقية، ومن ثمَّ اَمْتَنَعَ حَذْفُ الجارِّ قبلها. وعلى هذا تقول: (دَخَلْتُ في أمر كذا وفي الدعوى، وفي القضية).

ثالثاً: جاء في التنزيل: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر ٢٩ و ٣٠]، فحذِفَ الجارُّ قبل (جَنَّتِي)، لأنها ظرفٌ حقيقي ولو لم يكن مُبَهَمًا، وقد أُسْقِطَ الجارُّ قبله كما أُسْقِطَ قبلَ المسجد أو الدار. أما (عبادي) فأثبتت الجارُّ قبله، لأنه ليس ظرفاً حقيقياً، بل هو ظرفٌ مجازيٌّ على تقدير: (فَادْخُلِي في جُمَّلَةِ عِبَادِي)، كما قال الزمخشري في (الكشاف)، أو على تقدير: (فَادْخُلِي في زُمْرَةِ عِبَادِي)، كما قال الرضي في (شرح الكافية). وهكذا قوله تعالى: ﴿وَادْخُلْنَا فِي رَحْمَتِنَا﴾ [الأنبياء ٧٥]، فقد أثبت الجارُّ قبل (الرحمة) لأنها ظرفٌ مجازي. ولا يصحُّ حَذْفُ الجارِّ قبل (عبادي) في الآية الأولى، ولا قبل (رَحْمَتِنَا) في الآية الثانية.

لذلك قل: (دَخَلَ خالدٌ في الدعوى وفي القضية)، بإثبات (في)، ولا يجوز حَذْفُها، لأنها أَثَبَّتْ قبلَ ظرفٍ مجازيٍّ أو تقديري، لا ظرفٍ حقيقي.

٣٢٢. تَدَخَّلَ وَتَدَاخَلَ وَدَاخَلَهُ وَالْمُدَاخَلَةُ

تقول: (تَدَخَّلَ فلانٌ فيما لا يَعْنِيهِ) إذا تَكَلَّفَ الدُّخُولَ، و(تَدَاخَلَتِ الأمورُ) إذا تَشَابَهَتِ والتَّبَسَّتْ، فَدَخَلَ بعضها في بعض، و(تَدَاخَلَنِي منه شيءٌ) إذا ساوَرَنِي وخامَرَنِي.

أقول: لا يُشترط فيما اتفق معناه وتشابهت ألفاظه بين اللغات أن يكون اقتباس بعضه من بعض. والعرب قد تصرفوا في (الدرب)، والاتساع في التصرف من دلائل أصلته. فقد قيل: (أدرب الجند) إذا سلكوا الدروب واجتازوها. وقيل: (دربه على الأمر فتدرب عليه) إذا عوده إياه فتعوده. وفي (النهاية): ((كانت ناقة مدربة؛ أي: مخرجة مؤدبة قد ألفت الركوب والسير، أي عودت المشي في الدروب.. والتدريب: الصبر في الحرب.. وأصله من الدربة، ويجوز أن يكون من الدروب وهي الطرق؛ كالتبويب من الأبواب)). ويقال: (درب دربة) إذا حذق صناعته، فهو دارب؛ أي: حاذق. فالتصرف في اللفظ يُغلب كونه أصيلاً فتأمل.

على أن الإشكال قائم في جمع (دخان)، فالكتاب يجمعون (الدخان) على (أدخنة)، كما يجمع الغراب على أغرية. وجمع (فعال) بضم الفاء على (أفعله) مادام مذكراً كثيراً، على أن الموعول في ذلك على السماع. قال الجوهري في (الصاح): ((دخان النار معروف، والجمع دواخين))، كما قالوا عثان وعواثن، والعثان كالدخان وزناً ومعنى، وهما بتخفيف الثاء والحاء. أما (الدخان) بتشديد الخاء فجمعه على (الدخاخين)، كما يجمع (دكان) بتشديد الكاف على (دكاكين).

ولذا قل: (دخان) بتخفيف الخاء وتشديدها، واجمع المخفض على (دواخين)، والمشدد على (دخاخين).

٣٢٤. الدرب

(نشرت بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٧)

٣٢٥. مدرج ومدرج

(نشرت بتاريخ ٧/٨/١٩٨٤)

في اللغة (مدرج) بفتح فسكون، وهو اسم مكان من (درج) بمعنى مشى على هونه مشي الشيخ أو الصبي. وفي اللغة: (مدرج) بضم ففتح وراء مشددة وهو اسم مفعول من (درج) بتشديد الراء أو اسم مكان منه، ومعنى (درجه) بتشديد الراء، في استعمال الكتاب هنا جعل له درجاً. ومن ثم أطلق (المدرج) بتشديد الراء على المكان أو الردهة تجعل على شكل درجات. ويخلط الكتاب حيناً بين اللفظين فيقولون (مدرج المطار) بتشديد الراء في (مدرج)، ولا وجه له؛ إذ ليست أرض المطار أو مهبط الطائرة على شكل درج. فالصواب فيه أن يقال: (مدرج المطار) بتخفيف الراء،

(الدرب) يُطلق على الباب، والمدخل الضيق، والمسلك الصعب، وهو بسكون الراء وتفتح. وقيل هو بفتح الراء للنافذ من الطرق، وبسكونها لغير النافذ. و(الدرب) مذكراً أبداً، خلافاً للطريق والسبيل، فإنهما يُذكران ويؤنثان، وجمع (الدرب): (دروب ودراب). واختلف الأئمة في أصله؛ فذهب ابن دريد في (الجمهرة) إلى أنه عربي، وذهب الجواليقي في (المعرب) إلى أنه معرب. وفي (الألغاز الفارسية المعربة) لأدي شير أن الأصل فارسي. وفي (المعجم الذهبي للألغاز الفارسية) أن (دريند) بمعنى الزقاق أو المضيقي في الجبل.

و(تَدَارَسَ الطَّلَابُ الْكِتَابَ): تَدَرَّسَهُ كُلُّ مِنْهُمْ عَلَى الْآخَرَ. و(تَدَارَسَ فَلَانُ الْكِتَابَ) إِذَا وَاظَبَ عَلَى دِرَاسَتِهِ. وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «تَدَارَسُوا الْقُرْآنَ»؛ أَي: اقْرَؤُوهُ وَتَعَهَّدُوهُ لِثَلَا تَنْسُوهُ، كَمَا فِي (النَّهَائِيَّةِ).

وَتَقُولُ فِي مَعْنَى (دَرَسَ الدَّابَّةَ): (دَرَسَ فَلَانُ النَّاقَةَ) إِذَا رَاضَهَا، وَكَذَلِكَ (دَرَسَهَا) بِالتَّشْدِيدِ، وَ(رَجُلٌ مُدْرَسٌ) بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ بِمَعْنَى مُجَرَّبٍ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ: (طَرِيقٌ مُدْرُوسٌ) أَي: مُذَلَّلٌ، كَثُرَ مَشِيُّ النَّاسِ عَلَيْهِ، كَمَا فِي (الْأَسَاسِ).

وَفِي مَعْنَى (دُرُوسُ الْأَثَرِ) تَقُولُ: (دَرَسَ الشَّيْءُ دُرُوسًا) إِذَا ذَهَبَ أَثَرُهُ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَوْتُوبِيَّةِ. وَفِي (الصَّحَاحِ): «(دَرَسَ الرَّسْمُ يَدْرُسُ دُرُوسًا؛ أَي: عَفَا)، وَبَابُهُ: دَخَلَ، وَالْعَفْوُ: ذَهَابُ الْأَثَرِ.

وَيَأْتِي (دَرَسَ) بِهَذَا الْمَعْنَى مُتَعَدِيًّا: ففِي (الْأَسَاسِ): «(رَبَعَ دَارِسٌ وَمُدْرُوسٌ)، وَمَصْدَرُهُ: (الدَّرْسُ). وَتَقُولُ كَذَلِكَ: (دَرَسَ الثَّوْبُ) إِذَا بَيَّلِيَ، فَهُوَ: (دَرَسٌ وَدَرِيسٌ).

وَفِي مَعْنَى (دِرَاسِ الْجِنِّطَةِ) تَقُولُ: (دَرَسَ فَلَانُ الْجِنِّطَةَ دِرَاسًا) إِذَا دَاسَهَا بِالنُّورِجِ وَنَحْوِهِ، كَمَا فِي (الْأَسَاسِ). فَتَأْمَلُ.

٣٢٧. دَعَكَ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدرابين)

(دَعَكَ الثَّوْبَ) إِذَا أَلْتَنَّهُ، وَ(مَعَكَتُ الْأَدِيمَ) وَعَرَكْتُهُ وَدَلَكْتُهُ إِذَا لَيَّنْتُهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْسَبُ هَذَا أَوْ بَعْضَهُ لَحْنًا.

لأن الطائرة إذا هبطت دَرَجَتْ؛ أَي: مَشَتْ عَلَى هَوْنِهَا أَوْ هَيْئَتِهَا إِلَى مُسْتَقَرِّهَا مِنْ أَرْضِ الْمَطَارِ. أَمَا (الْمُدْرَجُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ فُتْسِمَى بِهِ كُلُّ رَدْهَةٍ جُعِلَتْ هِيَ أَوْ مَقَاعِدُهَا عَلَى شَكْلِ دَرَجٍ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالْفَرَنْسِيَّةِ (أَنْفِيَّتَاتٍ) أَوْ (اسْتَادٍ)، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْمَلَاعِبِ الرِّيَاضِيَّةِ أَوْ دَوْرِ الْخَيَْالَةِ (أَيِ السِّيْمَا).

وَلِذَا قُلْنَا: (هَبَطَتِ الطَّائِرَةُ إِلَى مَدْرَجِ الْمَطَارِ) بِتَخْفِيفِ الرَّاءِ، وَ(أَلْقَيْتِ الْخُطْبَةَ فِي مَدْرَجِ الْمَعْهَدِ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ.

٣٢٦. دَرَسَ وَدَارَسَ وَتَدَارَسَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢١)

يَتَرَدَّدُ مَعْنَى (دَرَسَ) بَيْنَ: دَرَسَ الْكِتَابَ وَدِرَاسَتِهِ، وَدَرَسَ الدَّابَّةَ، وَدُرُوسَ الْأَثَرِ، وَدِرَاسَ الْجِنِّطَةَ.

فَإِذَا قُلْنَا: (دَرَسْتُ الْكِتَابَ) فَقَدْ عَدَّيْتُ أَنْكَ دَاوَمْتَ قِرَاءَتَهُ لِتَفْهَمَهُ، وَالْمَصْدَرُ: (الدَّرْسُ وَالدِّرَاسَةُ)، وَأَصْلُ مَعْنَاهُ التَّعَهُّدُ لِلشَّيْءِ، كَمَا فِي (النَّهَائِيَّةِ). ففِي (الْأَفْعَالِ) لِابْنِ الْقَوْتُوبِيَّةِ: «(وَدَرَسَ الْكِتَابَ دَرَسًا وَدِرَاسَةً: أَقْبَلَ عَلَيْهِ لِيَحْفَظَهُ)، وَفِي (الصَّحَاحِ): «(دَرَسَ الْقُرْآنَ وَنَحْوَهُ مِنْ بَابِ نَصَرَ وَكَتَبَ)، أَي: تَقُولُ: دَرَسَ دَرَسًا كَنَصَرَ نَصْرًا، وَدَرَسَ دِرَاسَةً كَكَتَبَ كِتَابَةً.

وَتَقُولُ مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِي بِهَذَا الْمَعْنَى: (دَرَسْتُ فَلَانًا تَدْرِيسًا) إِذَا جَعَلْتَهُ يَدْرُسُ. وَ(دَارَسَ الْكِتَابَ دِرَاسًا وَدَارَسَتَهُ) إِذَا تَابَعَ دِرَاسَتَهَا. وَ(دَارَسْتُ فَلَانًا مُدَارَسَةً وَدِرَاسًا) إِذَا قَرَأْتُ كُلًّا مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ.

٣٢٨. الدَّعَامَةُ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الدَّعَامَةُ) في كلامهم [أي الكتاب] بفتح الدال، وفي اللغة بكسرها. ففي الحديث: ((لكلُّ شيءٍ دعامةٌ))، قال صاحب (النهاية): ((الدَّعَامَةُ بالكسر: عمادُ البيت الذي يقوم عليه، وبه سُمِّيَ السَّيِّدُ دعامةً قومه: لسَيِّدِهِمْ وَسَدِّهِمْ. قال الأعشى: كلا أئبؤيكم كان فرعاً دعامةً)).

٣٢٩. يَدْعُونَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٩)

يَرَدُّدُ الكِتَابُ في تصريف الفعل الناقص حيناً، أيقولون: (هُنَّ يَدْعُونَ إلى القتال) كما يقولون: (هُمَّ يَدْعُونَ)، أم يقولون: (هُنَّ يَدْعَيْنَ)، من دَعَا يَدْعُو؟ أقول: لا فَرَقَ في الظاهر في المعتلِّ الآخر بالواو بين جماعة الذكور والإناث، تقول: (هم وهنَّ يَدْعُونَ)، و(هم وهنَّ يَدْعُونَ). وتكون الواو في (هم يَدْعُونَ) واو الجماعة، لأن الواو التي هي لامُ الفعل حُدِفَتْ، وتكون الواو في (هنَّ يَدْعُونَ) لامُ الفعل. أما في المعتلِّ بالياء فتقول: (هم يَرْمُونَ، وهنَّ يَرْمِينَ)، و(هم يَحْشُونَ، وهنَّ يَحْشِينَ) بفتح الشين فيهما من (حَشِيَ يَحْشَى)، و(هم يَقُونَ، وهنَّ يَقِينَ) من (وَقَى يَقِي). فقول الكتاب: (هُنَّ يَبْدِينَ بمظهر الرجال)، من: (بَدَا يَبْدُو، خطأ، والصواب: (هُنَّ يَبْدُون بمظهر الرجال).

وكذلك في الخطاب تقول في المعتلِّ بالواو: (أنتم

وَأَنْتَنَ تَدْعُونَ وَتَغْرُونَ). وفي المعتلِّ بالياء: (أنتم تَرْمُونَ وَأَنْتَنَ تَرْمِينَ، وأنتم تَحْشُونَ وَأَنْتَنَ تَحْشِينَ) بفتح الشين فيهما. و(أنتم تَقُونَ، وَأَنْتَنَ تَقِينَ) وهكذا.

٣٣٠. الدَّعَايَةُ وَالدَّعَاوَةُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢)

تقول: (دَعَوْتُ فلاناً أَدْعُوهُ دُعَاءً) إذا صَحَّتْ به واستدعَيْتُهُ، و(دَعَوْتُ اللّهَ له وعليه دُعَاءً). و(الدعوة): المرّة الواحدة من الدعاء، كلُّ ذلك في (الصحاح). وفي (المفردات): ((الدُّعَاءُ إلى الشيء: الحثُّ على قَصْدِهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف ٢٣]).

وقد جاء أن (الدَّعَايَةَ) بكسر الدال هي الدعوة؛ ففي كتاب الرسول ﷺ إلى هرقل: ((أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الإسلام)). قال صاحب (النهاية): ((أي: بدَعْوَتِهِ، وهي كلمة الشهادة.. وفي رواية: بداعية الإسلام، وهي مصدرُ بمعنى الدعوة كالعافية والعاقبة)).

فثبت بذلك أن (الدَّعَايَةَ) بمعنى (الدعوة)، وكذلك (الداعية). وليس قوله: ((وفي رواية: بداعية الإسلام))، نافيةً صحيحةً (الدَّعَايَةَ) لحكايتها في روايات صحاح. فإذا كانت الدَّعَايَةُ كالدعوة، والدعوة هاهنا كالدعاء، والدعاء إلى الشيء الحثُّ على قَصْدِهِ والترغيب فيه، على المجاز، فإن استعمال (الدَّعَايَةَ) للمعنى الشائع المتعارف صحيحٌ مستقيم. وذهب بعض النقاد إلى إنكاره، وجعلوا الصواب: (الدَّعَاوَةُ) بفتح الدال وقد تُكسَرُ، و(الدَّعَاوَةُ) بمعنى الدعوة. على أن

صِحَّة (الدَّعَاوَة) لَا تَنْفِي صِحَّة (الدَّعَايَة).

وبحث هذا العدنانيُّ في (معجم الأغلط اللغوية المعاصرة)، فقال: ((ويُحَطِّطُونَ من يُسَمِّي الدَّعْوَةَ إلى فِكْرَةٍ أو مذهبٍ دَعَايَةً له، وَيَرَوْنَ أن الصَّوَابَ دَعَاوَةٌ. لأنَّ الفِعْلَ (دَعَا) وَاوِيٌّ، وَهُم لَغْوِيًّا عَلَى حَقٍّ))، وَأَرْدَف: ((لذا أَقْتَرِحُ عَلَى مجامعنا المُوَافَقَةَ عَلَى اسْتِعْمَالِ الدَّعَايَةِ والدَّعَاوَةِ بِمَعْنَى الدَّعْوَةِ إلى رَأْيٍ أو مذهبٍ)).

أقول: ليس هذا صحيحاً؛ فالفعلُ وَاوِيٌّ، وبِأَيْهِ أَيْضاً في لُغَةٍ، كما في (القاموس) و(التاج)، وما ثَبَتَتْ صِحَّتُهُ بِالنَّصِّ، لَا يَحْتَاجُ إلى مَجْمَعٍ يُقَرُّ اسْتِعْمَالُهُ. ولذا قُلْتُ: (إنَّها دَعَايَةٌ لِهَذَا المذهبِ ودَعَاوَةٌ)، فَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

٣٣٢. دَفِيٌّ وَدَفِيٌّ، لَا: دَافِيٌّ

تقول: (دَفُوٌّ بِضَمِّ الفَاءِ (دَفَاءَةً) كَطَرْفَ طَرَفَةٍ، وَ(دَفِيٌّ) بِكسْرِ الفَاءِ (دَفَأً) بِفَتْحِ الدَّالِ وَالفَاءِ كَطَرْبِ طَرْباً، وَ(دَفَاءَةً) كَسَلِيمَ سَلَامَةً، كما في (الصَّحاحِ) وَمُخْتَارِهِ.

وتقول في وَصْفِ الرَّجُلِ: (دَفِيٌّ) بِفَتْحِ فَكسَرَ كَتَعِبٍ، وَ(دَفَانٌ) كَطَمَّانٍ، كما في (الصَّحاحِ) وَ(اللِّسَانِ). وَتَضْيِيفُ إلى ذَلِكَ (الدَّفِيَّةُ) عَلَى (فَعِيلٍ)، كما في (اللِّسَانِ). كما تقول في وَصْفِ اليَوْمِ وَالبَيْتِ وَالثَّوْبِ وَاللَّيْلَةِ: (دَفِيٌّ وَدَفِيئَةٌ) عَلَى (فَعِيلٍ) وَفَعِيلَةٍ، كما في (الصَّحاحِ). وَلَكِ أن تُضَيِّفَ إلى وَصْفِ المَكَانِ: (الدَّفِيُّ) بِفَتْحِ فَكسَرَ، كما في (الْأَسَاسِ) وَ(المصباحِ)، وَقَدْ خَصَّ المَكَانَ بِهَذَا الوَصْفِ.

٣٣١. تَدَاعَى

(نشرت بتاريخ ١٦/١/١٩٨٦)

تقول: (دَعَوْتُ زَيْدًا) إِذَا نَادَيْتَهُ وَطَلَبْتَ إِقْبَالَه. وَتَقُولُ من ذَلِكَ: (تَدَاعَى القَوْمُ لِلإِجْتِمَاعِ) إِذَا دَعَا بَعْضُهُم بَعْضًا لِلإِجْتِمَاعِ. وَقَدْ بُنِيَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُم: (تَدَاعَتِ الدَّعَائِمُ لِلسَّقُوطِ)؛ وَكَأَنَّ بَعْضَها دَعَا بَعْضًا لِلانْهِيَارِ. وَأَسَّسَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُم: (تَدَاعَى البُنْيَانُ) إِذَا تَصَدَّعَ.

وبحث هذا العدنانيُّ في معجمه فأقرَّ: (تَدَاعَى الجِدَارُ)، وَأَنكَرَ: (تَدَاعَى الجِدَارُ لِلسَّقُوطِ). أقول: الغريبُ أن يُنْكَرَ العدنانيُّ الأَصْلَ وَيُثَبِّتَ الفِرْعَ، فَالأَصْلُ: (تَدَاعَى القَوْمُ لِلإِجْتِمَاعِ)، وَمَجَازُهُ: (تَدَاعَتِ الدَّعَائِمُ لِلسَّقُوطِ). أما الفِرْعُ هُنَا فَهُوَ: (تَدَاعَى

الأدب): «يُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّكَ تَقُولُ: دُقِّقَ الْمَاءُ...
بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَلَا تَقُولُ ذَلِكَ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ». عَلَى
أَنَّ مِنَ الْأُثْمَةِ مَنْ أَثْبَتَ الْفِعْلَ لِازِمًا. فِيهِ (أَفْعَالُ ابْنِ
الْقَوَيْمِيِّ): «(وَدَقَّقَ الْمَاءُ.. انْصَبَّ).» وَفِي (المصباح):
«(دَقَّقَ الْمَاءُ.. انْصَبَّ بِشِدَّةٍ، وَدَقَّقْتُهُ أَنَا يَتَعَدَّى وَلَا
يَتَعَدَّى، فَهُوَ دَاقِقٌ وَمَدْقُوقٌ).»
وبذلك صَحَّ قَوْلُ الْكُتَّابِ: (الْمَاءُ يَدُقُّقُ) أَي:
يَتَدَقَّقُ، فَهُوَ: دَاقِقٌ وَمَدْقُوقٌ.

٣٣٤. دَقَّ وَدَقَّقَ

(نشرت بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٨)

تَقُولُ: (دَقَّقْتُ الشَّيْءَ) إِذَا كَسَرْتَهُ أَوْ طَحَّنْتَهُ أَوْ
قَرَعْتَهُ. قَالَ ابْنُ الْقَوَيْمِيِّ: «(دَقَّقْتُ الشَّيْءَ دَقًّا):
كَسَرْتَهُ». وَفِي (المصباح): «(دَقَّقْتُ الشَّيْءَ دَقًّا مِنْ بَابِ
قَتَلٍ فَهُوَ مَدْقُوقٌ، وَدَقِّيقُ الْحِنْطَةِ وَغَيْرِهَا هُوَ الطَّحِينُ
أَيْضًا؛ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ).»

ويَقُولُ الْكُتَّابُ حِينًا: (دَقَّ الْبَابُ) إِذَا طَرَقَهُ
طَارِقٌ، وَلَا وَجْهَ لَهُ، لِأَنَّ الْفِعْلَ بِهَذَا الْمَعْنَى مُتَعَدٍّ،
كَمَا رَأَيْتَ. تَقُولُ: (دَقَّقْتُ الْبَابَ) بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ،
(وَدَقَّ الْبَابُ) بِضَمِّ الدَّالِ، بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ. وَهَكَذَا
تَقُولُ: (دَقَّ الْجَرَسُ) بِضَمِّ الدَّالِ، وَالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ
أَيْضًا، وَلَا يَجُوزُ (دَقَّ الْجَرَسُ) بِفَتْحِ الدَّالِ، لِأَنَّ ثَمَّةَ
مَنْ يَتَوَلَّى دَقَّهُ.

أَمَّا قَوْلُكَ: (دَقَّتِ السَّاعَةُ سَبْعًا) بِفَتْحِ الدَّالِ فَلَا
بَأْسَ بِهِ. إِذْ لَيْسَ ثَمَّةَ مَنْ يَتَوَلَّى دَقَّهَا، وَإِنَّمَا الدَّقُّ
مَنْسُوبٌ إِلَيْهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ.

ويَقُولُ الْكُتَّابُ: (أَدَّنَ الظُّهْرُ) بِفَتْحِ الهمزة وتَشْدِيدِ

وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: (الدَّاقِقُ) كَمَا يَقُولُهُ الْكُتَّابُ،
لِأَنَّ مَا جَاءَ عَلَى (فَاعِلٍ) قِيَاسًا لَا يَكُونُ مِنْ (فَعِيلٍ)
بِفَتْحٍ فَكَسْرٌ مَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًّا، وَلَا يَكُونُ مِنْ (فَعْلٍ)
بِالضَّمِّ أَيْضًا. وَلَمْ يَرِدْ بـ (الدَّاقِقُ) سَمَاعٌ.
وَقَدْ جَاءَ مِنْ مَصَادِرِ الْمَادَّةِ (الدَّفَأُ)، وَ(الدَّفَاءُ)
بِالْمَدِّ، وَ(الدَّفَا) بِالْقَصْرِ، وَ(الدَّفَاءَةُ)، وَكَذَلِكَ (الدَّفْءُ)
بِفَتْحٍ فَسُكُونٌ، كَمَا فِي (اللِّسَانِ) عَنِ الْأَصْمَعِيِّ. أَمَّا
الاسْمُ فَهُوَ (الدَّفْءُ) بِكَسْرِ فَسُكُونٍ، كَمَا فِي (المصباح).
وَتَقُولُ: (تَدَفَّقًا)، وَ(ادْفَأًا) بِتَشْدِيدِ الدَّالِ،
وَ(اسْتَدَفَّقًا)، وَتَقُولُ فِي التَّعْدِيَةِ: (ادْفَأْتُهُ) وَ(دَفَأْتُهُ).
فَتَأْمَلُ.

٣٣٣. دَفَّقَ وَتَدَفَّقَ، فَهُوَ: دَاقِقٌ وَمَدْقُوقٌ

(نشرت بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٦)

تَقُولُ: (دَقَّقْتُ الْمَاءَ دَقًّا) إِذَا صَبَّبْتَهُ، فَالْمَاءُ
(مَدْقُوقٌ)، وَقَدْ (انْدَفَّقَ) هُوَ وَ(تَدَفَّقَ). فـ (دَفَّقَ) فَعْلٌ
مُتَعَدٍّ خِلَافًا لـ (انْدَفَّقَ وَتَدَفَّقَ) فَإِنَّهُمَا لِازِمَانِ. لَكِنْ
الْكِتَابُ يَأْتُونَ بِهِ لِازِمًا فَيَقُولُونَ: (الْمَاءُ يَدُقُّقُ) بِمَعْنَى
(يَتَدَفَّقُ)، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟

أَقُولُ: مِنَ الْأُثْمَةِ مَنْ أَنْكَرَ اسْتِعْمَالَ (دَفَّقَ) لِازِمًا
كَالْأَصْمَعِيِّ وَالزَّمَخْشَرِيِّ؛ وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ
تَعَالَى: «﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَاقِقٍ﴾» [الطَّارِقُ ٦] أَنَّهُ بِمَعْنَى
مَدْقُوقٍ. وَحَكَى (المصباح) عَنِ الْأَصْمَعِيِّ قَوْلَهُ: «(وَأَمَّا
قَوْلُهُ تَعَالَى «﴿مِنْ مَاءٍ دَاقِقٍ﴾» فَهُوَ أَسْلُوبٌ لِأَهْلِ
الْحِجَازِ.. وَالْمَعْنَى: مِنْ مَاءٍ مَدْقُوقٍ).» وَفِي (القَامُوسِ):
«(لِأَنَّ (دَفَّقَ) مُتَعَدٌِّّ عِنْدَ الْجَمْهُورِ).» وَفِي (خِرَازِنَةِ

(قَطَرَ الماءُ)، فيقولون: (دَلَفَ سَقْفُ الغُرْفَةِ على مَنْ فيها)، أي: قَطَرَ الماءُ منه. وهو استعمالٌ عامٌّ، إذ ليس في معاني (دَلَفَ) ما يُصَوِّبُ قولَ الكتابِ. ففي العربية: (دَلَفَ الشيخُ): مَشَى مَشْيًا بَطِيئًا كَمَنْ يَزْحَفُ. ومن ثمَّ يقولُ العربُ: (دَلَفُوا في الحربِ إذا تَقَدَّمُوا ثِقَالًا). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((دَلَفَ القَوْمُ إلى القومِ في الحربِ دُلُوفًا: نَهَضُوا، وأيضًا: تَقَدَّمُوا)). و(دَلَفَ الشيخُ دَلْفًا ودَلْفَانًا)، كما في (القاموس)، مَشَى مَشْيَ المَقِيدِ وُفوقَ الدَّبِيبِ.

أما المعنى الذي يريده الكتابُ، فيمكن التعبيرُ عنه بـ (وَكَفَ). يقال: (وَكَفَ الماءُ يَكْفُ وَكْفًا ووُكُوفًا ووَكَيْفًا): قَطَرَ وَسَالَ قَلِيلًا قَلِيلًا، كذلك البيتُ إذا قَطَرَ سَقْفُهُ قَيْل (وَكَفَ).

ولذا قُلْ: (وَكَفَ سَقْفُ البيتِ بالمطرِ)، ولا تقل: (دَلَفَ السَقْفُ).

٣٣٦. دلّ والدليل والدلالة

تقول: (دَلَّلْتُهُ على الشيءِ)، وأضاف (المصباح): ((وَدَلَّلْتُهُ إليه))، إذا أَرَشَدْتُهُ وَهَدَيْتُهُ، فَعَدَاهُ تَعْدِيَةً هَدِينِ الفَعْلِينِ. والمصدر (الدَلُّ) و(الدَّلَالَةُ) بفتح الدال فيهما، ويجوز في (الدلالة) كسر الدال وضمها أيضًا.

وتقول العامة: (دَلَّلْتُهُ على الطريقِ فاندَلَّ) أي هَدَيْتُهُ فَاهْتَدَى، وهو صحيح، فقد جاء (اندَلَّ) بمعنى اهتدى.

وثمة (الدليل)، ويأتي اسمًا لما يُسْتَدَلُّ به، كما في (الصحاح)، فيُعَامَلُ في جمعه معاملة الأسماء فيقال

الذال المفتوحة. والصحيح (أُدِّنَ الظُّهْرُ بضم الهمزة وتشديد الذال المكسورة بالبناء للمفعول، لأنه ثَمَّةٌ مَنْ يُؤَدِّنُ، والتقدير: (أُدِّنَ أذَانُ الظُّهْرِ بضم الهمزة والبناء للمفعول، وتقول كذلك (أُدِّنَ للظُّهْرِ أي أُدِّنَ لصلاةِ الظُّهْرِ، كما تقول (أُدِّنَ بالظُّهْرِ بضم الهمزة فيها جميعًا، أي: تُودِي بالصلاة. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَأُدِّنُ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج ٢٧]، و(أُدِّنُ) في الآية بصيغة الأمر.

ويأتي (دَقَّ) لازمًا بمعنى صَغَرَ أو غَمُضَ فهو دَقِيقٌ، (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعلٌ)، ففي (المصباح): ((الدَّقِيقُ خلافُ الجَلِيلِ. و(دَقَّ يَدُقُّ) من بابِ ضَرَبَ (دَقَّةً) خلافُ غَلَطَ فهو (دَقِيقٌ).. وأيضًا إذا غَمُضَ وَخَفِيَ معناه: فلا يكاد يفهمُهُ إلا الأذكياء)).

وتقول في تعديته بهذا المعنى: (أدقَّ النظرَ في الأمرِ)، و(دَقَّقَ النظرَ) بالتشديد، أي بحث فيه عن دقيقه وغامضه، وتَحَذَفُ المفعول لظهوره فتقول: (أدقَّ في الأمرِ ودَقَّقَ فيه).

ولا وَجَّةَ لقولهم: (دَقَّقْتُ المَقَالَ) بِنَصْبِ (المقال^(١))، وإنما الصوابُ: (دَقَّقْتُ في المَقَالَ)، أي: دَقَّقْتُ النظرَ فيه. فتأمل.

٣٣٥. وكَفَ الماءُ، لا: دَلَفَ

(نشرت بتاريخ ١١/٨/١٩٨٤)

يَسْتَعْمَلُ الكِتَابُ حِينًا: (دَلَفَ)، وَيَعْنُونَ به:

(١) جاء في (البيان والتبيين ١/٩٢) للجاحظ: ((ولا يُدَقَّقُ المعاني كلَّ التدقيقِ))، أي: لا يجعلها دقيقة تنطوي على أشياء غامضة.

بقوله) يعني: أقام الدليل ولم يردّ (دَلَّلَ) بهذا المعنى، ولو جاء في كلام بعض اللغويين المحدثين كالأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو). وذكر (دَلَّلَ) المعجم الوسيط بهذا المعنى وقال إنه مؤلّد.

وجاء في كلام باحث لغوي (مُدلاً على فصاحته)، وليس صحيحاً. ففي (اللسان): «أدَلَّ عليه، وتَدَلَّلَ: انبسط. وقال ابن دريد: أدَلَّ عليه: وثق بمحبته فأفرط عليه».

و(استدلّ): أتى بالدليل أو طلبه. ففي (نهج البلاغة): «واستدلّوه على ربكم، واستنصحوه على أنفسكم». فتأمل.

٣٣٧. تَدَلَّلَ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)
تَدَلَّلَ على فلان) إذا كان له عليه دالة، عربيّ فصيح، ك (أدَلَّ عليه) إذا وثق بمحبته فأفرط. وبعضهم يحسبه عامياً.

٣٣٨. دَمَجَ وأدمج

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٣١)
في العربية: (دَمَجَ)، و(أدمج) بتشديد الدال، و(أندمج)، و(أدمج). والكتاب يستعملون (دمج) ومشتقاته، ولكن على غير الوجه الصحيح. فهم يقولون مثلاً: (ينبغي أن ندمج هذا الفصل بما تقدّمه من الفصول)، فيستعملون (دمج) متعدياً وهو فعل لازم. ففي (الصاح): «دمج الشيء دمجاً: إذا

(أدلة). قال الزمخشري في (الأساس): «وتناصرت أدلة العقل وأدلة السمع». وجمّع (أفعلّة) يطرد في الاسم المذكر الرباعي إذا كان آخره مدّ، كرغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، ورداء وأردية.

وهل يُجمَعُ (الدليل) على (الدلائل)؟

أقول: (الدلائل) جمع (دلالة)^(١)، ولا يُجمَعُ (فَعِيل) على (فَعَائِل) إلا نادراً، كضمير وضمان، وأصيل وأصائل، وسليل وسلائل. وقال أبو حيان الأندلسي: «ويُجمَعُ (الدليل) على (أدلة) لا على (دلائل)، إلا نادراً». ذكر ذلك أبو البقاء الكفوي في (الكليات ٣٢٠/٢). ولم أقف على نص صريح يجمَعُ (الدليل) على (دلائل). أما قول صاحب (الأساس): «ودلّه على الصراط المستقيم، ولي على هذا دلائل»، ف(الدلائل) هنا جمع (دلالة)، وكأنه أراد أن يقول: دلّه على الصراط المستقيم دلالة، ولي على هذا دلائل، وأردف ذلك فقال: «وتناصرت أدلة العقل...». فذكر بهذا جمّع (الدليل).

وإذا أردت ب (الدليل) المذكر العاقل، جمّعته جمّع (فَعِيل) المضعف إذا كان للمذكر العاقل، فقلت: دليل وأدلاء، كطبيب وأطباء، وعزيز وأعرّاء، ولبيب وألباء، وهو قياس.

وفي كلام الكتاب قولهم: (وقد دلّل على ذلك

(١) و(الدلائل) جمع (دليلة) أيضاً، وهي الدليل الواضح، كما في (المعجم الوسيط). قال اللغوي الأستاذ صبحي البصام (مجلة مجمع دمشق ٨٣٠/٤/٥٨): «وهذا من الدلائل على أنها اسمان لمسمى واحد».

بِالْغَدْرِ وَالْغَشِّ وَالْخِدَاعِ)، فهل في قولهم: (يَدْمَغُهُ بِالْغَدْرِ وَالْغَشِّ) ما يوجب النقد؟
أقول: في اللغة (دَمَغَهُ) بمعنى ضَرَبَ دِمَاغَهُ، وهكذا كَبَدَهُ وَأَذَنَهُ وَأَنْفَهُ وَدَقَنَهُ وَمَعَدَهُ: إذا أصاب ما سَمِيَ بهذه الأحرف من الأعضاء. ومن ذلك (رآه) إذا أصاب رثته.

ويُستعمل (دَمَغَ) مجازاً فيقال: (ناظرتُ فلاناً فَرَدَدْتُ حُجَّتَهُ وَدَمَغْتُ دَعْوَاهُ)؛ أي: قهرتُ دعواه، كإني أصبْتُ دماغها. ففي (الأساس): ((ومن المجاز: دَمَغَ الْحَقُّ الْبَاطِلَ: إذا علاه وقهره))، ومن ذلك قولهم: (حُجَّةٌ دَامِغَةٌ)؛ أي: تدمغُ حُجَّةُ الْخِصْمِ، وفي التنزيل: ﴿بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾ [الأنبياء: ١٨].

أما قولهم: (ويَدْمَغُهُ بِالْغَدْرِ)، فغير صحيح، وهو يُصَحِّحُ بِقَوْلِكَ: (يَسِمُهُ بِالْغَدْرِ)؛ ف (وَسَمَ الشَّيْءَ) في الأصل (وَسَمًا وَسِمَةً): أعلَمَهُ بعلامة. ومن ذلك قولهم مجازاً: (فلانٌ مَوْسُومٌ بِالْخَيْرِ أَوْ مَوْسُومٌ بِالشَّرِّ). أو تقول (وَصَمَهُ بِالْغَدْرِ وَصَمًا) بمعنى عابه. ولا وجه لقولهم: (دَمَغَهُ بِالْغَدْرِ) بهذا المعنى.

٣٤٠. أدمن وداوم وواظب

(نشرت بتاريخ ١٣/١/١٩٨٤)

يَسْتَعْمَلُ الْكِتَابُ (أَدْمَنَ) بمعنى دَاوَمَ، ومنهم من يُعَدِّي الْفِعْلَ بِنَفْسِهِ فيقول: (أَدْمَنَ فُلَانٌ شُرْبَ الْخَمْرِ)، ومنهم من يُعَدِّيهِ بِ (عَلَى) فيقول: (أَدْمَنَ عَلَى شُرْبِ الْخَمْرِ)، فأَيُّ الْوَجْهَيْنِ هُوَ الصَّحِيحُ؟ وهل

دَخَلَ فِي الشَّيْءِ وَاسْتَحْكَمَ، وكذلك ائْتَمَجَ وادْمَجَ بتشديد الدال، كلُّ هذا إذا دَخَلَ فِي الشَّيْءِ وَاسْتَتَرَ فيه)). وفي (الأساس): ((وَدَمَجَ الشَّيْءُ دُمُوجًا وَادْمَجَ اندماجًا: إذا اسْتَحْكَمَ وَالتَّأَمَّ)).

ف (الدُّمُوجُ)، و(الاندماج)، و(الادماج) بتشديد الدال ووزنُهُ (الافتعال)، كلُّ ذلك معناه: دُخُولُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ، واستتارُهُ فيه، وأفعاله لازمةٌ جميعاً^(١). وفي (النهاية): ((الدُّمُوجُ: دُخُولُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ)).

أما الفعل المتعدي فهو (ادْمَجَ). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ادْمَجْتُ الْأَمْرَ: أَحْكَمْتُهُ))، وفي (الصحاح): ((وَأَدْمَجْتُ الشَّيْءَ: إِذَا لَفَّقْتُهُ فِي ثَوْبٍ))، وفي (الأساس): ((ادْمَجَتِ الْمَاشِطَةُ صَفَانِ الْمِرَاةِ: أَدْرَجَتْهَا)).

ومادام (الدُّمُوجُ) وهو مصدر الفعل اللازم بمعنى دُخُولِ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ، ف (الإدماج) وهو مصدر الفعل المتعدي معناه في الأصل: إدخالُ الشَّيْءِ وَإِدْرَاجُهُ فِي الشَّيْءِ. ولذا قُلْ: (ادْمَجْتُ الشَّيْءَ فِي الشَّيْءِ)، ولا تقل: (دَمَجْتُهُ).

٣٣٩. دَمَغَ

(نشرت بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٤)

إذا رَابَكَ مِنْ فُلَانٍ أَمْرٌ كَالْخِدَاعِ، ثُمَّ تَحَقَّقَ مَا يُلْصِقُ التَّهْمَةَ بِهِ وَيُؤَكِّدُهَا وَيَشْهَدُ بِصِحَّتِهَا، قَالَ الْكِتَابُ فِي ذَلِكَ: (بدا مِنْ الرَّجُلِ مَا يَدِينُهُ وَيَدْمَغُهُ

(١) جاء في (المعجم الوسيط) وفي (متن اللغة): ((دَمَجَتِ الْمَاشِطَةُ الشَّعْرَ دَمَجًا: ضَفَرَتْهُ وَمَلَسَتْهُ))، فهو هنا فعل متعدٍ!

يَمْتَعُ صَوَابُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ صِحَّةَ الْوَجْهِ الثَّانِي؟

في الكلام على (أدمن) وتعديته، وما جاء من الأفعال شبيهاً بمعناه، مسائل أهمها:

أولاً: أنكر الشيخ إبراهيم اليازجي قول القائل: (أَدْمَنَ عَلَيْهِ)، وجعل صوابه: (أَدْمَنَهُ) فقال: (يقولون مُدْمِنٌ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، أَي مُوَاطِبٌ عَلَيْهِ، مُدِيمٌ لِفَعْلِهِ، وَالصَّوَابُ تَرَكُ الْجَارَ، لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ)). وشايعة في ذلك الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرته)، وجرى مجراهما الأستاذ محمد العدناني في معجمه (الأخطاء الشائعة)، بل خطأ معجم (المتن) و(المعجم الوسيط) حين نصّا على (أَدْمَنَ عَلَيْهِ).

وحقيقة الأمر جواز الوجهين؛ تقول: (أَدْمَنَ فُلَانٌ شَرِبَ الْخَمْرَ) فتعديه بنفسه، كما تقول: (أَدْمَنَ عَلَيْهِ) فتعديه بالجار. وقد نبهنا على ذلك منذ عشرات السنين. فانظر إلى ما جاء في أساس البلاغة؛ قال الزمخشري: ((وَأَدْمَنَ الْأَمْرَ وَأَدْمَنَ عَلَيْهِ: وَاطَّبَ)). وهو صريح، بيّن الصراحة.

ثانياً: في مثل معنى (أَدْمَنَ) فَعَلُ (دَاوَمَ)، والمشهور أنه يتعدى بالجار. تقول: (دَاوَمَ فُلَانٌ عَلَى فَعَلٍ الْخَيْرِ). ولكن هل يتعدى بنفسه؟

إذا عُدَّتْ إِلَى الْفِعْلِ فِي مَادَتِهِ مِنَ الْمَعَاجِمِ، وَجَدْتَ النَّصَّ عَلَى تَعْدِيته بِالْجَارِ. ففي (الصحاح): ((وَالْمُدَاوَمَةُ عَلَى الْأَمْرِ: الْمَوَاطَبَةُ عَلَيْهِ))، وفي (الأساس): ((دَامَ عَلَى الْأَمْرِ وَدَاوَمَ عَلَيْهِ))، وفي (المصباح): ((دَاوَمَ عَلَى الشَّيْءِ مُدَاوَمَةً وَاطَّبَ)). لكنك إذا عُدَّتْ إِلَى كِتَابِ اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ، وَجَدْتَ

العلماء والأدباء يُعَدُّونَهُ بِنَفْسِهِ أَيْضاً. وقد جاء في مادة (صَرَ) من (اللسان): ((أَصَرَ عَلَى الشَّيْءِ إِصْرَارًا: إِذَا لَزَمَهُ وَدَاوَمَهُ وَتَبَّتْ عَلَيْهِ))، فعَدَى (دَاوَمَ) بِنَفْسِهِ. وفي (المصباح): ((وَأَصَرَ عَلَى فَعْلِهِ بِالْأَلْفِ: دَاوَمَهُ وَلَازَمَهُ، وَأَصَرَ عَلَيْهِ: عَزَمَ)). وهذا صريحٌ بجواز تعدية (داوم) بنفسه كما يتعدى بالجار.

ثالثاً: وفي مثل معنى (داوم): (وَاطَّبَ). وهو يتعدى بالجار، كما هو نصُّ المعاجم. تقول: (وَاطَّبْتُ عَلَى الْأَمْرِ)، ولا تقول: (وَاطَّبْتُهُ) بهذا المعنى. وقد تفرَّد (المصباح) بقوله: ((وَدَاوَمَ عَلَى الشَّيْءِ مُدَاوَمَةً: وَاطَّبَهُ)). فعَدَاهُ بِنَفْسِهِ، وَلَعَلَّهُ مُحَرِّفٌ، فَلَمْ أَلْحَظْ ذَلِكَ فِيمَا أَثَّرَ مِنَ النُّصُوصِ، فَيَكُونُ صَوَابُهُ: ((دَاوَمَ عَلَى الشَّيْءِ مُدَاوَمَةً: وَاطَّبَهُ)).

ف (وَاطَّبَ) كَتَبَ بِفَتْحٍ فَكَسَرَ، وَهُوَ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ؛ ففِي (اللسان): ((وَاطَّبَ عَلَى الشَّيْءِ وَوَاطَّبَهُ وَطُوبِيًّا وَوَاطَّبَ: لَزَمَهُ، وَدَاوَمَهُ، وَتَعَهَّدَهُ)). أما ما يتعدى ب (على) فهو: (وَاطَّبَ) كَتَعَدَّ، و(وَاطَّبَ) كما في (المصباح).

وقد جاء (وَاطَّبَهُ)، ولكن بمعنى آخر. تقول: (وَاطَّبْتُ فُلَانًا) إِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَوَاطَبَةِ. فقد جاء في حديث أنس: ((كُنْ أُمَّهَاتِي يُوَاطِبُنِي عَلَى خِدْمَتِهِ))، قال صاحب (النهاية): ((أَي: يَحْمِلُنِي وَيَبْعَثُنِي عَلَى مَلَازِمَةِ خِدْمَتِهِ وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَيْهِ)).

ولذا تقول: (أَدْمَنْتُ الْعَمَلَ وَعَلَى الْعَمَلِ)، و(دَاوَمْتُ الْعَمَلَ وَعَلَى الْعَمَلِ)، و(وَاطَّبْتُ الْعَمَلَ بِكسر الظاء)، و(وَاطَّبْتُ وَوَاطَّبْتُ عَلَيْهِ) بفتح الظاء فيهما،

و(وَاطَبُّهُ عَلَى الْعَمَلِ): حَمَلْتُهُ عَلَى الْمَوَاطِبَةِ.

٣٤١. دنا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٤)

في العربية: (دَنَا يَدْنُو دُنُوًّا) بمعنى قَرَبَ. ويتردد الكتاب في تعديته وفيما يتناوله معناه.
أقول: يقال: (دَنَوْتُ مِنْهُ، وَدَنَوْتُ إِلَيْهِ، وَدَنَوْتُ لَهُ) فيتعدى بـ (من) و(إلى) واللام. ففي (الأساس): (دَنَا مِنْهُ وَإِلَيْهِ وَلَهُ)). واسم الفاعل من (دنا): (الداني). واسم التفضيل: (الأدنى). ويُعبر بـ (الأدنى) تارة عن الأصغر فيقابله الأكبر. قال تعالى: ﴿وَلَا أَدْنَىٰ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ﴾ [المجادلة ٧]، وعن الأزدل فيقابله الخَيْرُ. قال تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة ٦١]، وعن الأول فيقابله الآخَرُ، وعن الأقرب فيقابله الأَقْصَى، كما جاء في (مفردات الراغب).

ويسأل الكتاب حينئذ: هل يتعدى (دنا) بـ (على)؟
أقول: جاء في التنزيل: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ [الإنسان ١٤]، فإذا صح أن (ظلالها) مرفوع بـ (دانية) بوجه من وجوه الإعراب، كان (دانية) متعدياً بـ (على) بتضمين الفعل معنى فعل يتعدى بـ (على) كأشرف. ففي (إعراب القرآن): «ويجوز أن يرتفع (ظلالها) بـ (دانية)، لأن (دنا) كأشرف».

أما قوله تعالى: ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَ مِنَ جَلَابِيِبِهِنَّ﴾ [الأحزاب ٥٩]، فقد ضَمَّنَ (الإدناء) فيه معنى الإرخاء أو الإسدال، أي: يُرَخِّينَ عَلَيْهِنَ جَلَابِيِبِهِنَّ، وهي جَمْعُ جَلَبَابِ.

٣٤٢. دَعَسَ، لَا: دَهَسَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٧)

حول (الدعس) و(الدوس) وما يشتق منهما مسائل أهمها:

أولاً: يقول الكتاب: (دَهَسَتِ السَّيَارَةُ الطِّفْلَ، فَتَقَلَّ إِلَى الْمَشْفَى) بمعنى دَاسَتْهُ. و(دَهَسَ) لم يرد في اللغة بهذا المعنى، ولا علاقة لمعناه بما يريدُه الكتاب. قال ابن القوطية في (أفعاله): «(دَهَسَ الْمَكَانَ دَهْسًا: كَثَّرَ فِيهِ الدَّهَاسَ، وَهُوَ الرَّمْلُ)». ف (دَهَسَ دَهْسًا) كَتَبَعَ تَعَبًا، و(الدَّهَاسُ) بفتح الدال. وقال: «(وَدَهَسَ الرَّمْلُ وَالْعَنَزُ دُهْسَةً: ضَرَبَ لَوْنُهُ إِلَى السَّوَادِ)»، و(الدُّهْسَةُ) بضم الدال كالصُّفْرَةِ وَالْحُمْرَةِ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَلْوَانِ. وَالْفِعْلُ فِي الْحَالِيْنَ فِعْلٌ لَازِمٌ، وَلَا صِلَةٌ لِمَعْنَى (الدَّهْسِ) بِمَا يَعْنِيهِ الْكِتَابُ كَمَا رَأَيْتَ، وَإِنَّمَا يُعْبَرُ عَمَّا يَقْصِدُونَ بِقَوْلِكَ: (دَاسَتْهُ السَّيَارَةُ) أَوْ (دَعَسَتْهُ).

ففي (اللسان): «(دَاسَ الشَّيْءُ بِرَجْلِهِ يَدُوسُ دَوْسًا وَدِيَاسًا: وَطَأَهُ)»، وهو واضح. وفيه أيضاً: «(وَالدَّعْسُ: شِدَّةُ الْوَطْءِ، وَدَعَسَتِ الْإِبِلُ الطَّرِيقَ تَدْعَسُهُ دَعْسًا: وَطَأَتْهُ وَطْئًا شَدِيدًا.. وَطَرِيقُ دَعْسٍ: دَعَسَتْهُ الْقَوَائِمُ، وَوَطَأَتْهُ، وَكَثُرَتْ فِيهِ الْآثَانُ)»، وهو واضح أيضاً..

هذا ويبدو أن (دهس) الذي يستعمله الكتاب خطأ بمعنى (داس)، مُحَرَّفٌ عَنْ (دَهَسَ) بِالنَّاءِ. قَالَ ابْنُ الْقَوَاتِيْبَةِ: «(وَدَهَسَ الشَّيْءُ دَهْتًا: إِذَا وَطَأَهُ وَطْئًا شَدِيدًا)»، وهو المعنى المقصود من: دَاسَهُ وَدَعَسَهُ وَوَطَأَهُ. وَهَنَاكَ (رَهْسَةُ) بِالرَّاءِ، وَمَعْنَاهَا: وَطَأَهُ وَطْئًا شَدِيدًا أَيْضًا.

٣٤٣. دَهْش

(نشرت بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٤)

(الدَّهْش) على وزن التَّعَب، معناه: الحيرة والذهول. تقول: (دَهَشَ فلانٌ مما رأى) كَتَّعِبَ فهو (دَهْشٌ) بفتح فكسر كَتَّعِبَ وفتح. كما تقول: (دُهْشٌ) بالبناء للمجهول فهو (مَدَّهَوْشٌ).
والكتابُ إذا استعملوا الصفة قالوا: (كان فلانٌ مَدَّهَوْشاً مما رأى) على زنة اسم المفعول، وهو صحيح، ولو لم يكن مشهوراً، وقلما يستعملون (دُهْشاً) بفتح فكسر بهذا المعنى، وهو الفصحى المشهور.

على أن الكتاب يقولون حينئذ: (اندَهَشَ فلانٌ مما رأى)، فيأتون به على صيغة (انفعل)، ويأتون باسم الفاعل على (مُدْهَشٌ)، وليس في اللغة (اندَهَشٌ)؛ ففي (اللسان): ((الدَّهْشُ: نهابُ العقل من الذَّهْلِ والوَلْهِ، وقيل من الفَرَعِ ونحوه، دَهَشَ بالكسر دَهْشاً فهو دَهْشٌ)). و(دُهْشٌ) بالبناء للمجهول فهو (مَدَّهَوْشٌ)؛ وفي (المصباح): ((دَهْشٌ دَهْشاً فهو دَهْشٌ من باب تَعِب.. ويتعدى بالهمزة فيقال أدَهَشَهُ، وهذه هي اللغة الفصحى. وفي لغة يتعدى بنفسه فيقال: دَهَشَهُ حَطْبٌ دَهْشاً من باب نَفَعَ فهو مَدَّهَوْشٌ)).
ولذا قُلْ: (دَهْشَ فلانٌ) بفتح فكسر، أو (دُهْشٌ) بضم فكسر، ولا تقل: (اندَهَشَ).

٣٤٤. دَاهَمَ، وَصَوَابُهُ دَهَمَ

(نشرت بتاريخ ٢٧/٧/١٩٨٦)

تقول: (دَهَمَهُ الأمرُ) إذا فاجأه، وهو يأتي بالفتح

كَنَفَعٌ، كما يأتي بالكسر كَتَّعِبَ، كما في (المصباح).
وفرق ابن القوطية بين ما جاء بالفتح وما جاء بالكسر، وأتى بالفعل لازماً فقال: ((ودَهَمَ القومُ بالفتح دَهْماً: جاؤوا بمرّة، ودَهَمَ الأمرُ بالكسر دَهْماً: نزل)).
ويدور على السنة الكتاب قولهم: (دَاهَمَنِي جماعةٌ ليلاً)، وليس في اللغة (دَاهَمَهُ)، وإنما هو (دَهَمَهُ)، كما ذكرنا. فالصواب أن يقال: (دَهَمَنِي جماعةٌ ليلاً)، ولو أفاد (دَاهَمَهُ) المشاركة ك (قَاتَلَهُ)، لَصَحَّ حَمَلُهُ على الكثير، فالصحيح (الدَّهَمُ)، لا (المدَاهِمَةُ).
أما (فَجَأَهُ) إذا عاجَلَهُ، فقد جاء منه: (فَجِئْتُ الرجلَ أَفَجُوهُ) من باب تَعِبَ، و(فَجَأْتُ الرجلَ أَفَجُوهُ) من باب نَفَعٌ، كما سَمِعَ: (فَجَأَهُ مُفَجَأَةً)، كما في (المصباح). وقد جاء (فَجَأٌ) لازماً أيضاً. قال ابن القوطية: ((وَفَجَأَ الأمرُ وَفَجِئَ فُجَاءَةً بالضم: جاء بَعْتَةً، وَفَجَأَتْهُ وَفَجِئَتْهُ)).
ولذا قُلْ: (دَهَمَنِي اللصوصُ)، ولا تقل: (دَاهَمَنِي اللصوصُ).

٣٤٥. دار عليه

(نشرت بتاريخ ٨/٦/١٩٨٣)

تقول العامة إذا أرادت التعبير عن السعي في طلب شيء للحصول عليه: (دار فلانٌ على الخبز فلم يجد)؛ أي إنه بحث عنه فلم يحصل عليه، فهل في اللغة ما يُسَدّد استعمال (دار عليه) بهذا المعنى الذي يقصده العامة؟

أقول في الكلام على ما يفيد هذا الفعل مسائل أهمها:

أولاً: (دار) في الأصل بمعنى (طاف). ففي (المصباح): «دارَ حَوْلَ البيتِ يَدُورُ دَوْرًا ودَوْرَانًا: طافَ به». ويأتي الفعل متعدياً؛ قال ابن القوطية: «دارَ العِمَامَةَ حَولَ رأسِهِ دَوْرًا وأدارَهَا»؛ أي جَعَلَهَا تُحيطُ برأسه.

وأنت تقول: (دارَ حَولَ الشيءِ، ودارَ بالشيءِ، ودارَ على الشيءِ)، كما تقول: (طُفْتُ حَولَهُ وبِهِ وعلية)؛ ففي (الأساس): «وكلُّ موضعٍ يُدارُ بِهِ شيءٌ يَحْجِزُهُ فهو دَارَةٌ»؛ أي يُدارُ حَولَهُ شيءٌ. وفيه: «(وفلانٌ) يَدُورُ على أربعِ نِسْوَةٍ يَطُوفُ عليهنَّ»؛ أي يَطُوفُ بهنَّ.

ثانياً: إذا كان المعنى الأصلي لـ (دارَ عليه) هو: (طافَ)، فإن قولك: (دُرْتُ على صَحبِي وأصدِقائي)، قد لا يعني مُجرَدَ الطَوافِ، بل يعني: تَفَقَّدَ هؤلاء. ومعنى (تَفَقَّدَ هؤلاء) تَحَقَّقَ وُجُودَهُم من جهة، والتَوَفَّرَ على شُؤُونِهِم وأحوالِهِم من جهة أُخرى. فانظر إلى ما جاء في (الأساس): «(وفلانٌ) يَدُورُ على أربعِ نِسْوَةٍ وَيَطُوفُ عليهنَّ؛ أي يَسُوسُهُنَّ وَيَرعاهُنَّ». ومن ثم كان قولُ العامة: (دُرْتُ على الشيءِ) بمعنى: طُفْتُ عليه لِاتَّفَقَدَ وُجُودَهُ، و(دُرْتُ على إخوتي) بمعنى: طُفْتُ عليهم لِأرعى شُؤُونَهُم، صحيحٌ لا غبارَ عليه.

ثالثاً: جاء (دارَ عليه) في كلام بعض الفصحاء بمعنى التَّفَقُّدِ والبحثِ. ففي الأغانِي: «(فقال جرير: إن هذا الذي كنا نَدُورُ عليه فأحطَّناهُ وأصابه هذا القُرْشِيُّ...)»، ومعنى (نَدُورُ عليه) هنا: نَطَلَبُهُ ونَبَحْتُ

عنه، بل نَدَّأبُ في البحث عنه، لأن الدورانَ يقتضي في الأصل الطَّوْفَ حَولَ الشيءِ من جميع جهاته والعودةَ إلى موضع البدء. وقد جاء في كتاب (محاضرات الأدباء) للراغب: كلُّ يَدُورُ على البَقَاءِ مُجاهداً

وعلى العِناءِ تُديرُهُ الأيامُ
أي: كلُّ امرئٍ مَدَعُوٌّ إلى الدَّأبِ على طلبِ البَقَاءِ،
ينشد العِناءَ في هذا السبيل. وفي (محاضرات الأدباء) أيضاً:

ليس بك الحبُّ وإنما تَدُورُ من هذا على الكَومِ
أي: أنت تَدَّعي الحبَّ، لكنك تَنشُدُ الكَومَ وتَحُومُ حَولَهُ. و(الكَومَةُ) و(الكَومُ) ما يُجمَعُ من ترابٍ أو طعام. وفي (الأساس): «(هو يَحُومُ حَولَ غَرَضٍ له)». فقول العامة: (دارَ على الشيءِ) بمعنى: سَعَى في طلبه، صحيحٌ على ما قدمنا.

٣٤٦. الدُّوَارُ والسُّكَّاتُ والرُّفَاتُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٩)

هناك مسائل حول ما جاء على وزن (فُعَال) بضم الفاء وفتح العين المخففة؛ منها:

أولاً: (الدُّوَارُ) بضم الدال وتخفيف الواو المفتوحة وهو ما يُصيب الرأسَ من داءٍ كأنه دَوْرانٌ يأخذ به. ويقال: (ديرَ بالرجل، وأديرَ به) إذا أصابه هذا الداء. والعامةُ تنطقُ به (الدُّوَارُ) بتشديد الواو وهو خطأ. والغالب في مصدر الأدوية -أي الأمراض- أن تكون على (فُعَال) بضم أوله وتخفيف العين، لا تشديدها.

سادساً: وقد يأتي (فُعَال) صفةً للمبالغة: ككبير وكَبَّار، وطَوِيل وطَوَال، وشَجِيع وشَجَاع، وعَجِيب وعُجَاب، وحَسَن وحُسان.

سابعاً: يَظُنُّ بعضهم أنَ مما جاء على (فُعَال): القُضَاة، والغُرَاة، جمع القاضي والغازي. والصحيح أنهما على وزن (فَعْلَة) بضمّ الأول وفتح ما بعده، ثم أصبح بالإعلال (فُعَاة).

٣٤٧. المُدِيرُون، لا: المُدْرَاء

(نشرت بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٤)

يَجْمَعُ الكِتَابُ (المُدِير) بضم الميم وكسر الدال على (المُدْرَاء) كثيراً. و(المُدِير) اسم فاعل من (أَدَارَ)، ك (المُعِين) اسم فاعل من (أَعَانَ)، و(المُجِيد) اسم فاعل من (أَجَادَ)، و(المُعِيد) اسم فاعل من (أَعَادَ)، كهُ بضمّ الميم. ولا تراهم يَجْمَعُونَ (المُعِين) بضم الميم على (مُعْنَاء) بضمّ ففتح، ولا (المُجِيد) بضمّ الميم على (مُجْدَاء)، ولا (المُعِيد) على (المُعْدَاء)، وإنما يُصْرُونَ على جمع (المُدِير) على (مُدْرَاء)، وهو غريب.

فالأصل في اسم الفاعل أن يَجْمَعُ جَمْعَ تصحيح، أي جَمْعَ مذكر سالماً، تقول في جَمْعِ المدير والمُعِين والمُعِيد والمُجِيد: المديرون والمعِينون والمعِيدون والمُجِيدون. أما (مُدْرَاء) فلا وجه له البتة.

وفي ظنهم أن (مُدْرَاء) ككُرْمَاء وبُخْلَاء، وليس هذا صحيحاً، لأن (كُرْمَاء) جمع (كُرِيم) بفتح الأول، و(بُخْلَاء) جمع (بُخِيل)، فكرمَاء وبخلاء (فُعَلَاء) بضمّ ففتح جَمْعُ (فَعِيل).

تقول: (السُّعَال والعُطَّاس والصدَّاع والرُّكَّام). وقد تُفْتَحُ الفاء فيما كانت عَيْئُهُ واواً لاستثقال الضمّ قبل الواو، ومن ثمَّ أجازوا في (الدَّوَّان) و(السَّوَّاف) لمرض الإبل ضمّ الأول على الأصل، وفتَّحه لاستثقال الضمّ.

ثانياً: مما جاء على (فُعَال) بضمّ الأول، ويشكُّ بعضُ الكُتَّاب في صحته: (السُّكَّات) كالسكوت، و(الصُّمَّات) كالصمت والصموت، و(الكُّلُوح) كالكلوح وهو العُبُوس. وكلُّه صحيح.

ثالثاً: مما جاء على (فُعَال) أيضاً أسماء الأصوات؛ كالصَّرَّاح والعَوَّاء بضمّ الأول. وقد يأتي بفتح الأول ما كانت عَيْئُهُ واواً؛ كالغَوَّات لصوت المُسْتغِيث فقد جاء بالفتح والضم، ولم يُسْمَعْ في العَوَّاء إلا الضم.

رابعاً: مما جاء على (فُعَال) ما كان بمعنى المفعول؛ كالدُّقَّاق والحُطَّام والفُتَّات والرُّفَّات، فالدقاق فُتَّاتُ كُلِّ شَيْءٍ، والحُطَّام ما تَكَسَّرَ من اليبيس، والفُتَّات ما تَفَتَّت، والرُّفَّات هو الحُطَّام، والحُسَّاف بغيَّة كُلِّ شَيْءٍ أَكَلَ فلم يَبْقَ منه إلا القليل.

ويَظُنُّ الكِتَابُ حيناً أن (الرُّفَّات) و(الحُطَّام) و(الفُتَّات) جموعٌ، وهي أسماء مفردة.

خامساً: يأتي (فُعَال) جَمْعاً، لكنه قليل. قالوا: (تُوَّام) جمع (تَوَّءَم)، و(فَرِير) ولد الظبية وجمعه (فُرَّار)، و(نَاقَةٌ بُسَط) إذا كانت غزيرة والجمع (بُسَاط)، ويقال: (نُدُل) أي ساقط، والجمع (نُدَال)، كما يقال: (رُدُل) للحقير والجمع (رُدَال)، و(ثُنِّي) للولد الذي بعد البكر والجمع (ثُنَاء)، فالجمع في كُلِّ ذلك على (فُعَال) بضمّ الأول.

أما (الدَّهْسُ) فلا يأتي بمعنى (الدَّعْسِ) وقد تقدّم ذكره، وإنما هو (الدَّهْثُ) بالثاء. تقول: دَهَثَ الشيءَ دَهْثًا إذا وَطَّئَهُ وَطْئًا شديدًا، كما في (الأفعال) لابن القوطية. وهناك (رَهْسَةٌ) بهذا المعنى. ولذا قُل: (داسَهُ ووَطَّئَهُ وَدَعَسَهُ وَدَهَثَهُ)، ولا تقل: (داسَ عليه)، أو (دَعَسَ عليه)، أو (دَهَسَهُ).

٣٤٩. داوله في الأمر

مما يدور على السنة الكتاب قولهم: (داوَلْتُهُ في الأمر)، وقولهم: (تداوَلْ خالدٌ وصالحٌ في الأمر). فهل نقولهم هذا أو ذاك وجه من الصحة؟

أقول: المداوَلَة تعني المِراوَحَة، وذلك أن يكون الشيءُ لهذا مرةً ولآخر مرةً، أو يكون في يد هذا تارةً، وفي يد هذا أخرى. واللهُ يُداوِلُ بين الناس. قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ٢١٠]، أي: يَجْعَلُهَا مَرَّةً لِفئةٍ ومرةً لآخرى. وعلى هذا لا صحة لقول الكتاب: (داوَلْتُهُ في الأمر)، وإنما تقول: (داوَلْتُ بين الشيئين) إذا أخذتَ هذا مرةً وذاك أخرى. فإذا آثرتَ استعمالَ (تداوَلنا) فيما يعنيه الكتابُ قلت: (تداوَلنا بَحْثَ الأمرِ أو البَحْثِ فيه)، أو (تداوَلنا النَظَرَ فيه)، وما شاكل ذلك. ولك أن تقول بَدَل (داوَلْتُهُ في الأمر): فَاوَضْتُهُ فيه، وِباَحَثْتُهُ الأمر، وِباَحَثْتُهُ فيه. كما لك أن تقول: (تذاكرنا الأمر). ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((تذاكرُوا الأحوالَ والخُطْبَ))، ويصحُّ قولك: (تذاكرُوا بالأمر)، فإذا لم يرد ذلك في نصٍّ معجميٍّ، فقد جاء في كلام الأئمة.

(والمُديِرِ) على وزن (مُفْعِل) بضم فسكون فكسر، كـ (مُقَرِّي) من (أقْرَأ)، و(مُكْرِم) من (أَكْرَم)، و(مُهَيْل) من (أَهْمَل) والميم فيه زائدة. وجمَعُ (مُفْعِل) بضم الميم وكسّر العين اسم فاعل من (أفْعَل) للمذكر العاقل هو: (مُفْعِلُونَ) بضم الميم وكسّر العين، لا (فُعلاء) الذي هو جمع (فَعِيل).

فالصواب إذا أن تقول: (جاء مُديِرُو النواحي ومُديِرُو المناطق ومُديِرُو المصالح، ومُديِرُو المدارس الابتدائية والثانوية، ومُديِرُو التربية)، لا (مُدراء) كما اعتاد الكتاب أن يقوله.

٣٤٨. داس

(نشرت بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٥)

(الوَطْءُ) و(الدَّوْسُ) بمعنى؛ تقول: (وَطَّئْتُ أَطًا وَطْئًا)، كما تقول (دُسْتُ أدوسُ دوسًا). والكتابُ يعرفون ذلك، ولكن إذا جاء (داس) في كلامهم حيناً، جاء فعلاً لازماً. يقولون: (داسُوا على الأرض بأقدامهم)، و(داسُوا على بساطهم)، و(داسَ العدوُّ على القتلى)، فهل جاء (داس) في العربية لازماً؟

أقول: (داس) كـ (وَطِئَ)، وهكذا: دَعَسَ وَرَهَسَ وَهَرَسَ وَدَهَثَ بالثاء، وكلُّها أفعالٌ متعدية. ففي (الأساس): ((داسُوهُ بأقدامهم، والخيلُ تَدُوسُ القتلى بالحوافر دوسًا، وطريقُ مدوس، وهو شدة الوطْء)). وكذا (وَطِئَ)؛ ففي (المصباح): ((وَطَّئْتُهُ برجلي أطوهُ وَطْئًا: عَلَوْتُهُ)). ونحوُ من ذلك (دَعَسَ) تقول: (دَعَسَتِ الإبِلُ الطريقَ تَدَعَسُهُ): وَطَّئْتُهُ وَطْئًا شديدًا، كما في (اللسان).

ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي أيضاً في تفسير قول التيمي في منصور بن زياد: رَدَّتْ صنائعُهُ إليه حياته فكانه من نُشَرها منشور (يقول تذاكر الناس بعوارفك لديهم ونشروا محامدك فيهم، فكانك حي لم يُوارك قبين)).

الأرض؛ أي: تدور). ولذا قُل: (داوَمَ على الأمرِ وداوَمَهُ)، و(الصبيُّ يلعب بدوَامَتِهِ) بضم الدال وتشديد الواو.

٣٥١. ما دام

من الأفعال الناقصة التي تعمل عمل (كان): ما دام. و(ما) التي تتقدّم الفعل هاهنا هي (ما المصدرية الظرفية). ومعنى كونها مصدرية أنها مع ما بعدها في تأويل المصدر. ومعنى كونها ظرفية أنها نائبة عن الظرف وهو (المدّة).

فالتقدير في قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم ٣١]، أوصاني بالصلاة والزكاة مدّة دوامي حياً.

و(ما) هذه تحيل معنى الشرط فتسمّى لذلك حيناً (ما المصدرية الشرطية)، أو (الظرفية الشرطية). فقولك: (سأكافئُ خالداً ما دام يقوم بواجبه) في تقدير سأكافئُ خالداً مدّة دوامه على القيام بواجبه. وهو في معنى الشرط، لأن مكافأة خالد مشروطة بقيامه بواجبه. وهكذا جاء قول الشاعر:

لا طيبَ للعيش ما دامت مُنْعَصَةً

لذّائهُ بأدكار الموت والهَرَمِ

ويتجلّى معنى الشرط إذا تصدّرت (ما دام) هذا التركيب، تقول: (ما دام خالدٌ دائماً على العمل، فلا بدّ أن ينجح)، فقد تعلق نجاحُ خالدٍ بدأبيه، فكان الذأبُ شرطاً للنجاح.

ولكن هل يصحّ تصدّر (ما دام) هذه الجملة؟

٣٥٠. دام

تقول: (دام الشيء يدومُ دوماً ودواماً وديمومةً) إذا ثبت، كما في (المصباح)، وتقول كذلك: (دام على الأمن) إذا استمر، و(داوَمَ على الأمن) أيضاً. وكلاهما فعلٌ لازم. ففي (الأساس): ((دام على الأمر، وداوَمَ عليه)).

والكتاب يعرفون ذلك لكنهم يسألون: هل يقال (داوَمَ الأمر) إذا لازمه؟

أقول: جاء ذلك. ففي (المصباح): ((وأصّر على فعله -بالألف-: داوَمَهُ ولازمَهُ)). وفي (اللسان): ((أصّر على الشيء إصراراً؛ إذا لزمَهُ وداوَمَهُ وثبت عليه)). وقد يرد (داوَمَهُ) أيضاً بمعنى: طلبَ دَوامَهُ، ففي (القاموس): ((داوَمَهُ: تأتى فيه أو طلبَ دَوامَهُ)) فيكون بمعنى استدامَهُ.

وثمّة (دَوَمَ) بتشديد الواو، تقول: (دَوَمَ الطيرُ في الهواء) بتشديد الواو إذا دارَ مُحَلَّقاً، ومنه قولهم (دَوَامَةُ) للعبة الصبي تُدَوَم -بالتشديد- على الأرض؛ أي تدور. والعامّة تلفظ (دَوَامَةُ) بفتح الدال خطأ، والصواب الضمّ. ففي (الصحاح): ((الدَوَامَةُ بالضم والتشديد، وهي فلّكةٌ يرويهها الصبيُّ بخيط فتدوَمُ على

أقول: قد قال النحاة بخلاف ذلك، لكنه جرى في كلام بعض الأقدمين. فقد جاء في (نسخ الطيب) ما حكاه من قول عبد الرحمن الداخل: ما دام من نسلي إمام قائم

فالملك فيكم ثابت متواصل فقد دخلت فيه (الفاء) على الجواب، وهو (الملك)، فدلّت على معنى الشرط. وتُحْمَل (دام) في البيت أن تكون (تامة) بمعنى (بقي)! ولكن جاء في كتاب (لطائف اللطف) لأبي منصور الثعالبي قول الوزير الفتح بن خاقان للمعتصم: ((ما دام أمير المؤمنين في دار أبي، فهي أحسن))؛ أي: فدار أبي أحسن. و(دام) هنا (ناقصة). وقد بحث هذا مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وأقرّ تقدّم (ما دام) الناقصة، وأصرّ على معارضة ذلك بعض الأعضاء.

أقول: أما تقدّم (ما دام)، فقد جاء في كلام الأئمة، لكنّ النحاة قد اشترطوا ألا يكون خبر (ما دام) الناقصة فعلاً ماضياً، ولم يتطرق المجمع إلى هذا. فلا يصحّ قولك مثلاً: (ما دام خالد قد ترك العمل، فسأتركه أنا أيضاً). فقولك: (ما دام) يعني دوام الفعل واتصاله بزمان الإخبار. فإذا جئت بالماضي فهمّ منه انقطاع الاتصال، فما يصلح للاتصال أو الاستمرار هو: الصفة؛ كقولك: (ما دام قائماً)، أو المضارع (ما دام يقوم)، أو أن يكون الاسم جامداً (ما دام أسداً)، لأنه في تأويل المشتق. وممن اشترط ألا يكون خبر (ما دام) ماضياً ابن مالك، وقد أخذ بهذا الرضي في (شرح الكافية ٢٥٢/١). فتأمل.

٣٥٢. دون

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٨)

عاب كاتب لغوي قول لغوي آخر (دون أن يُغفل)، قال: (والصواب: من غير أن يُغفل، لأن (دون) معناها: أقل). فما الرأي في المسألة؟

أقول: غريب أن يقصر المعترض معنى (دون) على (أقل)، ولها معان كثيرة. وهي تأتي بمعنى (سوى) وغيره. قال أبو البقاء في (الكليات): ((«دون» ظرف مكان مثل «عند»، لكنه يُنبئ عن دُوْن؛ أي: قُرْب كثير وانحطاط قليل.. ثم اتسع فيه.. فاستعمل في كلّ تجاوز حدٍّ وتخطي حكمٍ إلى حكم، وإن لم يكن هناك تفاوت وانحطاط..)) وقال: ((وفي هذا المعنى قريب من أن يكون بمعنى (غير) كأنه أداة الاستثناء نحو: ﴿والذين اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الزمر ٢٣]). وجاء في (مفردات الراغب): ((وقوله تعالى: ﴿الْهَيْبِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة ١١٦]؛ أي: غير الله. وقوله تعالى: ﴿إِلَهَةَ دُونِ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصافات ٨٦]؛ أي: أتعبدون غير الله))، كما في (تفسير الجلالين). وقوله تعالى: ﴿لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [الكهف ١٤]؛ أي: غيره. وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ، وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ﴾ [الأنبياء ٨٢]؛ أي: سوى الغوص من البناء وغيره، كما في المصدر نفسه. وقال الرضي في (شرح الكافية): ((ومن دُون واسطة))، وقال بعد: ((بلا واسطة)).

فتبت بذلك أن لا محلّ لعيب قول القائل: (دُون أن يُغفل).

في عروبتها، ولو لم يُوقَفْ على فَعْلٍ يمكن رُدُّ اشتقاقها إليه.

٣٥٤. دان وأدان

تقول من (الدَّيْن) بفتح الدال: (دِنْتُ) لازماً بمعنى (اسْتَدْنْتُ)، و(دِنْتُهُ) متعدياً كـ (أَدْنْتُهُ وِدَيْتُهُ)، بتشديد الياء، فأنا (دائن) من الأول؛ أي: (مدين) بفتح الميم، و(مدين) أو (مَدْيُون) من الثاني، و(مُدان) من (أدان). ومن هنا قال ابن منظور في (اللسان): «رجلٌ دائنٌ ومدينٌ ومَدْيُونٌ، بفتح الميم فيهما، ومُدانٌ بضمها: عليه الدَّيْنُ». وقلماً يُسْتَعْمَلُ (الدائن) كـ (المدين) لموضع اللبس فيه.

ومنهم من يُنْكَرُ (مُداناً) بضم أوله يحسبه لَحْنًا كالأستاذ إبراهيم المنذر، وليس بشيء، كما أشار إليه الأستاذ مصطفى الغلاييني في كتابه (نظرات في اللغة والأدب).

وئمةٌ (دائنةٌ يَدِينُهُ ديناً) بكسر الدال في المصدر، بمعنى جازأه. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «دانَ اللهُ العبادَ ديناً: جازأهم، والدَّيْنُ بكسر الدال: الجزاء.. ودنْتُ الرجلَ: جَزَيْتُهُ بما صَنَع». ولم يَرِدْ منه رُباعيٌّ. فليس ئمةٌ (أدان) بمعنى جازى، فلا يقال من ذلك (مُدان) بضم أوله.

وقد ذهب مجمعُ اللغة العربية القاهري، في دورته الرابعة والأربعين عام ١٩٨٧ إلى تصويب قول الكتاب: (أدانت المحكمةُ فلاناً) أو (حكمت المحكمةُ بالإدانة)، بمعنى أَثْبَتَتْ الجريمةَ عليه.

٣٥٣. الداية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/١)

يتساءل الكتابُ حيناً: أَيْصِحُّ أَنْ يَسْتَعْمَلُوا (الداية) بمعنى (القابلة) أو (الحاضنة)؟ وإذا صحَّ استعمالها كذلك: أَعَرَبِيَّةٌ هِيَ أَمْ مُعَرَّبَةٌ؟

أقول: جاء في المعاجم (القابلة) بمعنى: المرأة التي تتلقَى الولدَ حين الولادة، وقد سُمِّيَتْ بـ (القَبِيلِ) أيضاً. ففي (الأساس): «وَقَبِلَتِ الْقَابِلَةُ الْوَلَدَ تَقْبِلُهُ قَبْلًا وَقِبَالَةً بفتح القاف، وصناعتها القِبَالَةُ بالكس». وفي (المصباح): «وَقَبِلَتِ الْقَابِلَةُ الْوَلَدَ: تَلَقَّتْهُ عِنْدَ خُرُوجِهِ، قِبَالَةً بِالْكَسْرِ، وَالْجَمْعُ: قَوَابِلُ، وَامْرَأَةٌ قَابِلَةٌ وَقَبِيلٌ أَيْضًا».

أما (الداية)، فقد جاء في المعاجم بمعنى المُرْضِعِ والحاضنة. ففي (اللسان): «الدايةُ: الظُّفْرُ؛ حكاةُ ابنِ جنِّي، قال: كلاهما عربيٌّ فصيحٌ، وأنشد الفرزدق:

رَبِيبَةٌ دَايَاتٍ ثَلَاثٍ رَبِيبَتِهَا

يُلْقِمَنَّهَا مِنْ كُلِّ سَحْنٍ وَمُتْرَدٍ»

و(الظُّفْرُ) كما في (الوسيط): المُرْضِعَةُ لغير ولدها. فقبت بذلك أن (الداية) عربيةٌ فصيحة. ولكن جاء في الفارسية أن (دايه) بالهاء هي المُرْبِيَّةُ والمُرْضِعُ والقابلة، فهل دَخَلَ اللفظُ العربيُّ من الفارسية؟

أقول: لم يذكر الجوالقي أو الخفاجي (الداية) من الألفاظ المعربة، وليست هي أكثرُ تصرفاً في الفارسية منها في العربية. فإذا صحَّ أن لها أصلاً في الآرامية، كانت من الألفاظ السامية المشتركة، ولا شك

وَحُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِالْبَعِيدِ حَمَلُ الرَّبَاعِيِّ عَلَى
الثَّلَاثِيِّ فِي دَلَالَةِ الْمَجَازَةِ لِيَكُونَ (أَدَانُهُ) بِمَعْنَى
(جَازَاهُ) ، وَتَكُونُ (الإِدَانَةُ) بِمَعْنَى (الْمَجَازَةِ) ..
أَقُولُ: لَيْسَ يَصِحُّ أَنْ تُتَّخَذَ قَاعِدَةٌ لِتَصْوِيبِ قَوْلِ
شَاعِرٍ، جَاءَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِهِ، وَإِلَّا فَهَلْ يُجِيزُ الْمَجْمَعُ
الْقَاهِرِيُّ قَوْلَكَ: (أَسْتَرْتُهُ) مِثْلًا بِمَعْنَى (سَتَرْتُهُ)،
اسْتِنَادًا إِلَى الْحِجَّةِ الَّتِي أُدلى بِهَا؟
وَنَحْوُ ذَلِكَ (عَاقَهُ)، فَالْكِتَابُ يَقُولُونَ: (أَعَاقَهُ) فَهُوَ
مُعَاقٌ، وَالصَّوَابُ: (عَاقَهُ) فَهُوَ مَعُوقٌ. وَلَيْسَ ثَمَّةُ
(عَاقٌ) لِإِذَا لَمْ يَلْبَسْ عَلَيْهِ (أَعَاقٌ) مُتَعَدِّيًا. ذَلِكَ أَنَّ
الْأَصْلَ فِي قِيَاسِ (أَفْعَلٌ) أَنْ يُشْتَقَّ مِنْ (فَعَلَ) اللَّازِمُ،
لِيَأْتِيَ مُتَعَدِّيًا، كَقَوْلِكَ: نَهَبَ وَأَذْهَبَهُ، وَجَلَسَ
وَأَجْلَسَهُ، وَنَهَضَ وَأَنْهَضَهُ. وَلَيْسَ فِي (دَانَهُ) بِمَعْنَى
جَازَاهُ ثَلَاثِيٌّ لِإِذَا لَمْ يَلْبَسْ بِالْهَمْزَةِ، فَيُقَالُ (أَدَانُهُ).
وَثَمَّةُ (كَسَيْ) بِفَتْحٍ فَكَسَرَ كَتَّعِبَ، وَهُوَ فَعْلٌ لِإِذَا لَمْ
وَتَقُولُ: (كَسَوْتُ الرَّجُلَ بِاللِّبَاسِ) فَتُعَدِّيهِ إِلَى وَاحِدٍ،
كَمَا تَقُولُ: (كَسَوْتُ الرَّجُلَ اللَّبَاسَ) فَتُعَدِّيهِ إِلَى اثْنَيْنِ،
هَذَا مَا جَاءَ فِي الْمَعْجَمِ. وَالسُّؤَالُ: هَلْ تَقُولُ نَحْوَ قَوْلِ

الْكِتَابِ: (تَمَّ إِكْسَاءُ الْبِنَاءِ).
أَقُولُ: جَاءَ (أَكْسَاهُ) فِي كَلَامِ الْأَثَمَةِ، وَلَوْ لَمْ يَرُدَّ فِي
الْمَعْجَمِ؛ فَقَدْ جَاءَ فِي (شَرْحِ الْحِمَاسَةِ) لِلْمَرْزُوقِيِّ قَوْلُ
الشَّاعِرِ:
إِنَّا مُحْيِيوكُ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا
وَإِنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا
فَقَالَ الْمَرْزُوقِيُّ: ((وَقَدْ فَصَّلَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ (سَقَيْتِ)
(وَأَسْقَيْتِ) بِأَنَّ قَالَ: (أَسْقَيْتُهُ) جَعَلْتُ لَهُ سُقْيَا يَفْعَلُ
بِهَا مَا يَشَاءُ، وَ(سَقَيْتُهُ): أَعْطَيْتُهُ مَاءً لِيَفِيهِ، وَمِثْلُهُ:
كَسَوْتُهُ وَأَكْسَيْتُهُ، لِأَنَّ مَعْنَى كَسَوْتُهُ: أَلْبَسْتُهُ،
وَأَكْسَيْتُهُ: جَعَلْتُ لَهُ كُسُوَّةً، وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهُمَا سَوَاءً)).
وَلِذَا قُلْنَا: (دَانَهُ وَأَدَانَهُ) مِنْ (الدَّيْنِ) بِفَتْحِ الدَّالِ،
(وَدَانَهُ) دُونَ (أَدَانَهُ) مِنْ (الدَّيْنِ) بِكَسْرِ الدَّالِ.
وَقُلْنَا: (عَاقَهُ)، لَا (أَعَاقَهُ).
وَقُلْنَا: (كَسَاهُ) وَ(أَكْسَاهُ).
كَمَا حَكَوْنَا: (كَسَيْتُكَ الْخَيْنَ)، وَ(أَكْسَيْتُكَ الْخَيْنَ)
أَيْضًا. فَتَأَمَّلْ.

حرف الذال

٣٥٥. ذَخِرَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٣)

تقول: (ذَخَرَ فلانُ الشيءَ يَذْخِرُهُ ذَخْرًا)، كَنَصَرَهُ يَنْصُرُهُ نَصْرًا، والاسم (الذَّخْر) بضمَّ أوله. ومعنى (ذَخِرَهُ) اتَّخَذَهُ وأَعَدَّهُ لحين الحاجة، ومثله: (أَذْخَرَهُ أَذْخَارًا) بتشديد الذال. وتقول: (أَذْخَرَ) بتشديد الدال بدلاً من الذال، وهو بوزن (أَفْتَعَلَ) من (ذخر) الثلاثي، مثل: (أَذْخَرَ) بتشديد الذال، وأصلهما (أَذْخَرَ). وإذا طَلَبْتَ (أَذْخَرَ) بالذال المشددة في المعجم وجدته في (ذَخَرَ) بالذال، لا في (ذخر) بالذال كما يحسبه الكتاب.

وتقول: (لم أذْخِرْ عنه عَوْنًا) إذا لم تَحْجِزْ عنه ما أذْخَرْتَهُ من العَوْنِ، كما تقول: (لم أذْخِرْ عنه جَهْدًا أو وُسْعًا)؛ أي: لم تُقَصِّرْ في مسعاك من أجله، ولم تَقْعُدْ ما وَسِعَكَ عن إسعافه. وتقول: (لم أذْخِرْ عنه) بذال مشددة، وهو جائز، والأول أشهر. واسم الفاعل (مُذْخِر) بخاء مكسورة بعد ذال مُشَدَّدة مفتوحة، أو (مُذْخِر) بخاء مكسورة بعد دال مشددة مفتوحة، وهو الشائع المشهور.

وقد يقولون: (لم أذْخِرْ عليه شيئًا)، فما معناه؟

أقول: معناه: لم أُحْصِ عليه، قال بديع الزمان الهمداني في رسائله: ((وَأَبَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَذْخِرَ عَلَيْنَا

كلمةً لم يَعْرِضْهَا))؛ أي: أَبَى أَنْ يُحْصِيَ عَلَيْنَا كَلِمَةً إِلَّا عَرَضَهَا يَمْضِي فِي نَقْدِهَا. فتأمل.

٣٥٦. تَذَرَعُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢)

(التذرع): من طَرَفِ الرِّفْقِ إِلَى طَرَفِ الإصْبَعِ الوسطى، و(الذراع): الساعد، كما في (القاموس)، و(الذراع) كذلك قياسٌ يُقَاسُ به، والمشهور في (الذراع) عامةً التأنيث، وربما ذُكِرَ، والجمع (أذرع).

و(الذرع) بفتح فسكون: الوُسْعُ والطاقة، ومنه الحديث: ((قَلِّدُوا أَمْرَكُمْ رَحْبَ الذَّرْعِ)) أي واسع القوة والقدرة، كما قال صاحب (النهاية). وتقول: (ذَرَعْتُ الشيءَ) إذا قَسَمْتَهُ بالذراع. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ذَرَعْتُ الثوبَ وغيره ذُرْعًا: قَسَمْتُهُ بالذراع)). وجاء (الذريعة) من (الذراع)، وهي الوسيلة، و(ذراعك): وسيلتك إلى تناول الأشياء.

وتقول: (تَذَرَعْتُ بكذا إلى غرضي) بتشديد الراء: إذا تَوَسَّلْتَ به إلى غرضك وغايتك. ففي (الصحاح): ((وقد تَذَرَعَ فلانٌ بذريعة؛ أي: تَوَسَّلَ بوسيلة، والجمع: الذرائع)). وفي (الأساس): ((وفلانٌ ذريعتي إلى فلان، وقد تَذَرَعْتُ به إليه، أي: تَوَسَّلْتُ)).

وقد جاء لناقد في كلمة يومية قوله: (يتذرعون ما يُسْمُونَهُ الأمانة)؛ أي: يَتَّخِذُونَ الأمانة ذريعةً للوصول

(الأساس). ولكن هل تقول: (أذعنتُ بالتقصير)،
بمعنى أقررتُ به؟
أقول: جاء ذلك، ففي (نهج البلاغة): (مُدْعِنَةٌ
بالضَّعْفُ)، وفيه: (وَأُدْعَانُهُنَّ لَهُ بِالطَّوَاعِيَةِ). وفي
(الأساس): (وَأُدْعَنَ فُلَانٌ بِحَقِّي: أَقَرَّ بِهِ).
ولذا قُلْ: (أُدْعِنْتُ لَهُ) إِذَا انْقَدْتَ، وَ(أُدْعِنْتُ لَهُ
بِالضَّعْفِ) إِذَا أَقَرَّرْتَ لَهُ بِهِ، وَلَا تَقُلْ فِي مَعْنَاهُ:
(انْصَعْتُ لِلْأَمْسِ، أَوْ رَضَّخْتُ لَهُ).

٣٥٨. الذَّقْنُ وَالْخِنَصْرُ

(نشرت بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٤)

(الذَّقْنُ) فِي كَلَامِ الْكُتَّابِ بِفَتْحِ الدَّالِ وَسُكُونِ
القَافِ، وَالصَّحِيحُ فِيهِ فَتْحُ الدَّالِ وَالْقَافِ، وَقَدْ تُسَكَّنُ
القَافُ مَعَ كَسْرِ الدَّالِ. تَقُولُ (الذَّقْنُ) كَمَا تَقُولُ
(التَّعَبُ)، وَتَقُولُ (الذَّقْنُ) كَمَا تَقُولُ (الْقُرْدُ). وَفَتْحُ
الدَّالِ وَالْقَافِ هُوَ الْمَشْهُورُ، وَجَمْعُ (الذَّقْنِ): (أَذْقَانُ)
كَسَبَبِ وَأَسْبَابِ، وَ(ذُقُونُ) كَأَسَدٍ وَأُسُودٍ، كَمَا جَاءَ فِي
(المصباح).
وَالْكِتَابُ يَقُولُونَ: (حَلَقَ خَالِدٌ ذَقْنَهُ)، وَيَقْصِدُونَ:
حَلَقَ شَعْرَ الْوَجْهِ أَوْ الْحَنَكِ، وَلَيْسَ الذَّقْنُ كَذَلِكَ، فَهُوَ
مُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْنِ مِنْ أَسْفَلِ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: (حَرَّ
فُلَانٌ عَلَى ذَقْنِهِ)؛ أَي: سَقَطَ عَلَى ذَقْنِهِ سُقُوطاً سَمِعَ
لَهُ خَيْرٌ. وَجَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿يَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾
[الإسراء، ١٠٧]. وَفِي (الأساس): (حَرَّ عَلَى ذَقْنِهِ).
فَصَوَابُ قَوْلِ الْكُتَّابِ أَنْ يَقُولُوا: (حَلَقَ فُلَانٌ لِحْيَتَهُ)،
لَا (ذَقْنَهُ).

إِلَى غَرَضِهِمْ، فَعَدَّى (تَذَرَعُ) بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ
العَرَبِيَّةِ، فَالصَّوَابُ: (يَتَذَرَعُونَ بِمَا يَسْمُونَهُ الْأَمَانَةَ).
وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي (تَوَسَّلَ) بِتَشْدِيدِ السِّينِ. فَفِي
(الأساس): (لِي إِلَيْهِ وَسِيلَةٌ وَوَسَائِلُ. وَأَنَا مُتَوَسِّلٌ
إِلَيْهِ بِكَذَا وَوَأَسِئِلُ، وَوَسَّلْتُ إِلَيْهِ وَتَوَسَّلْتُ إِلَى اللَّهِ
بِالْعَمَلِ)، وَنَحْوُ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي (المصباح): (وَتَوَسَّلَ
إِلَى رَبِّهِ بِوَسِيلَةٍ: تَقَرَّبَ إِلَيْهِ بِعَمَلٍ).
فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ (تَذَرَعُ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَ(تَوَسَّلَ) بِتَشْدِيدِ
السِّينِ، إِذَا اتَّخَذَ الذَّرِيعَةَ أَوْ الْوَسِيلَةَ إِلَى غَرَضِهِ، إِذَا
يَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ، وَلَا يَتَعَدَّى بِنَفْسَيْهِمَا.

٣٥٧. أَدْعَنَ

(نشرت بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٦)

(الإذعان) فِي الْأَصْلِ إِقْرَارٌ بِالطَّاعَةِ. فَفِي (الأفعال)
لَابِنِ الْقَوَاطِيَةِ: (أُدْعَنَ بِالطَّاعَةِ: أَقَرَّ بِهَا). وَمَنْ تَمَّ
كَانَ (الإذعان) بِمَعْنَى الْانْقِيَادِ. فَفِي (الأساس):
(أُدْعَنَ لَهُ: إِذَا أَسْلَسَ وَانْقَادَ، وَهُوَ لَهُ مُدْعِنٌ).
وَالْكِتَابُ إِذَا أَرَادُوا هَذَا الْمَعْنَى قَالُوا: (انْصَاعَ فُلَانٌ
لِلْأَمْسِ). وَ(انْصَاعَ) فِي اللُّغَةِ: انْقَطَلَ رَاجِعاً وَمَرَّ مُسْرِعاً،
وَقَدْ يَعْنِي: أَحْجَمَ وَارْتَدَّ، وَلَيْسَ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ.
وَقَدْ يَقُولُونَ: (رَضَّخَ فُلَانٌ لِلْأَمْسِ)، وَلَيْسَ هَذَا
صَحِيحاً أَيْضاً. فَ(الرَّضَّخُ) فِي اللُّغَةِ: الْكَسْرُ، تَقُولُ:
(رَضَّخَ الثُّورُ أَوْ الْحَصَى أَوْ الْعِظْمَ رَضَّخًا) إِذَا كَسَرَهُ،
كََمَا تَقُولُ: (رَضَّخَ لَهُ مِنْ مَالِهِ إِذَا أَعْطَاهُ). فَالصَّحِيحُ
أَنْ تَقُولَ: (أُدْعَنَ فُلَانٌ لِلْأَمْسِ)، لَا: (رَضَّخَ)، وَلَا:
(انْصَاعَ).
وَتَقُولُ: (رَجُلٌ مُدْعَانٌ): مِطْوَاعٌ، كَمَا فِي

الأحاديث)). كما جاء في (نقض كتاب العثمانية) لأبي جعفر الإسكافي: «يَجْتَمِعُ إليه كثيرٌ من أهل مكة فينشدون الأشعارَ ويتذاكرونَ الأخبارَ». ولكن هل تقول: (أذكَرْتُهُم بما كان، وذَكَرْتُهُم بما كان، فتذاكروا به)؟

أقول: جاء في (شرح الحماسة) قولُ المرزوقي في تفسير قول الشاعر التيمي في مدح منصور بن زياد: رَدَّتْ صنائِعُهُ إليه حياته

فكأنه من نُشَرها مَنشور قال المرزوقي: «يقول تذاكرَ الناس بعوارفك لديهم ونُشروا محامدك فيهم، فكأنك حيٌّ لم يُوارك قَبْرًا». فتثبت بذلك أنك تُعَدِّي الفعلَ إلى الأمر بالباء أيضاً.

٣٦٠. تذاكر (نشرت بتاريخ ١٨/٨/١٩٨٤)

يَسْتَعْمَلُ الكِتَابُ (التَّذْكَارَ) مصدرًا لفعل (ذَكَرَ) بتخفيف الكاف، ويُسمَّونَ به الوسيلةَ التي يَتَمُّ بها التذكار كالصورة أو البطاقة. ولا بأس بذلك، إلا أنهم يَلْفِظُونَ (التذكار) بكسر التاء، والصواب أن (التذكار) بفتح التاء.

وللفعل مصادرٌ كثيرةٌ منها: (الذُّكْرُ) بكسر الذال، و(الذُّكْرُ) بضمها، و(الذُّكْرَى) بكسر الذال. على أن ما جاء من المصادر على (تَفَعَّلَ) فهو بفتح التاء، واستثنوا من ذلك مصدرين هما: (التَّلْقَاءُ) و(التَّبْيَانُ)، تقول: (لَقِيْتُهُ لِقَاءً وَتَلْقَاءً). و(التَّبْيَانُ) كالبيان. فقد جاء في (الصحاح): «والتَّبْيَانُ بكسر التاء مصدر، وهو شادٌّ، لأن المصادر إنما تجيء على

وأكثرُ الكِتَابِ يُؤنثونَ (الذَّقَنَ)، والذَّقَنُ مذكَّرٌ، ففي (اللسان): «(الذَّقَنُ بفتح الذال والقاف، والذَّقَنُ بكسر الذال وسكون القاف: مُجْتَمَعُ اللَّحِيَّيْنِ من أسْفَلِهِمَا، قال اللَّحْيَانِيُّ: هو مذكَّرٌ لا غير)».

ويعكسونَ فيجعلونَ (الخِنْصَرَ) وهي الإصبع الصغرى مذكراً وهي مؤنثة، و(الخِنْصِرُ) بكسر الخاء وتُكسِرُ صأده أو تُفْتَح.

ولذا قُلْ: (حَلَقْتُ لِحْيَتِي)، لا: (ذَقَيْتِي). و(خِنْصِرِي مَجْرُوحَةٌ)، لا: (مَجْرُوح).

٣٥٩. ذكر الأمر وأذكره إياه،

وتذاكروه وتذاكروا به

تقول: (ذَكَرْتُهُ بلساني وبقلمي ذَكَرَى) بالتأنيث وكسر الذال. والاسمُ: (الذُّكْرُ) بالضم و(الذُّكْرُ) بالكسر، نصَّ عليه جماعة، كما في (المصباح). ويتبين بهذا أن (الذُّكْرُ) بالكسر له معنيان، أحدهما: التلَفُّظُ بالشيء، والثاني: إحضارُهُ في الذهن بحيث لا يَغيب عنه، هذا ما جاء في (الكليات) لأبي البقاء، وأضاف أن (الذُّكْرُ) بالضم للمعنى الثاني لا غير.

ويتعدَّى (ذَكَرَ) إلى مفعول ثانٍ بالألف والتضعيف؛ فيقال: (أذكَرْتُهُ ما كان)، و(ذَكَرْتُهُ ما كان فتذكَرَهُ). ويعني هذا أن الفعلين (أذكَرَهُ) و(ذَكَرَهُ) بالتضعيف يتعدَّيان إلى مفعولين.. وقد جاء في (كليبلة ودمنة/١٣٥): «(وأذكَرْتُك قولَ العلماء) بتضعيف الكاف. كما جاء قولهم: (أذكَرْتُهُم ما كان وذَكَرْتُهُم ما كان) بالتضعيف (فتذاكروه). وجاء في (كليبلة ودمنة/١٦٣): «(يتذاكرونَ

ولذا قُلْ: (رَجُلٌ ذَكِيٌّ) بالذال، إذا أردت الفطنة،
و(رَكِيٌّ) بالزاي، إذا أردت الصلاح والفضل.

٣٦٢. ذَهَبٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤)

تقول: (ذَهَبَ فلانٌ ذهاباً وذُهِباً ومَذْهَباً) إذا
مضى، وتقول: (ذَهَبَ فلانٌ) إذا مات، على سبيل
المجاز. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «ذَهَبَ الإنسانُ
ذهاباً وذُهِباً: مات، وفي الأمر: مَضَى». وفي (المصباح):
«وذَهَبَ في الأرض ذهاباً وذُهِباً ومَذْهَباً: مَضَى».

ويتعدى الفعل بالحرف والهمزة، فتقول: (ذهب
به، وأذْهَبَهُ). و(ذَهَبَ به) بمعنى اسْتَصْحَبَهُ، ومَضَى
به. و(أذْهَبَهُ): أزاله، وجَعَلَهُ ذاهباً. هذا هو الغالب.

وقد يأتي (ذهب به) ك (أذْهَبَهُ)، ومن ذلك قوله
تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بَيْنُورِهِمْ﴾ [البقرة ١٧]، وتقول على
المجاز: (وذَهَبَ مَذْهَبَ فلانٍ): قَصَدَ طَرِيقَتَهُ، وكما
قال ابن القوطية: «وذَهَبَ في الدِّينِ مَذْهَباً: رأى فيه
رأياً، وأَبْدَعَ فيه بَدْعَةً»، كما في (المصباح). كما
تقول: (ذهب فلانٌ مَذْهَباً حَسَناً).. و(فلانٌ يَذْهَبُ إلى
قول أبي حنيفة)؛ أي: يأخذ به، كما في (الأساس).

وتقول: (تَمَذَّهَبَ) إذا اتَّخَذَ مَذْهَباً، كما تقول:
تَمَسَّكَ وَتَمَنَّقَ وَتَمَدَّرَعَ وَتَمَرَّقَ وَتَمَدَّلَ على تَوْهْمٍ
أصالة الميم في المذهب والمسكنة والمنطقة والمدرعة
والمرفقة والمنديل.

ويتعدى الفعل بعدة من حروف الجر، ويكون له
مع كلِّ حرفٍ معنى. فإذا قلت: (ذهبتُ إليه) فقد
توجهت، و(ذهبتُ عنه) إذا انصرفت. ففي (نهج

(التفعُّال) بفتح التاء، مثل: التذكار والتكرار
والتوكاف، ولم يجيء بالكسر إلا حرفان (أي لفظان)
وهما: التَّلبان والتَّلقاء). والتَّوكاف من: وَكَفَ.

وجاء في (اللسان): «التَّلقاء بكسر التاء.. هو
مصدرٌ نادرٌ، ولا نظير له إلا التَّلبان». وزاد ابن
خَلَوَيْهِ في كتابه (ليس في كلام العرب): (التَّلفاق)
من: لَفَّقَ، بمعنى لَأَمَّ؛ أي: جَمَعَ وَضَمَّ.
ولذا قُلْ: (التَّذْكَانُ بفتح التاء، لا كَسَرِها.

٣٦١. الذكاء والذكاء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٧)

في العربية (الذكاء) بالذال، و(الزكاء) أو (الزكاة)
بالزاي. وقد يخفى على الكتاب حيناً فرق ما بينهما،
فيلتبس أحدهما بالآخر.

و(الذكاء) من قولك: (ذَكَتِ النارُ تَذْكُو) إذا اتَّعَدَتْ
وأضأت، كما جاء في (المفردات). وفي (القاموس):
«(ذَكَتِ النارُ ذُكُوراً وَذُكاً وَذُكَاءً: اشتدَّ لَهيبُها، وهي
ذُكِيَّةٌ، وَذُكَاها بالتشديد وأذُكَاها: أوقدَها). ويقال من
هذا مجازاً: (رَجُلٌ ذَكِيٌّ بَيْنَ الذكاء بالذال) إذا كان
سريع الفطنة. ففي (الأساس): «وفيه ذكاء: فطنة
وتوقُّد، وقد ذكا يذكو، وذكي يذكي كرضي يرضى..
ورجلٌ ذكيٌّ وقَلْبٌ ذكيٌّ، وقومٌ أذكيا».

أما (الزكاء)، أو (الزكاة) بالزاي فمعناه: الزيادة
والنمو والبركة والفضل. وفي (الأساس): «(رَجُلٌ رَكِيٌّ:
زائد الخير والفضل، بَيْنَ الزكاء والزكاة.. وقومٌ
أزكيا، وقد زكوا.. وقد زكا عَمَلُهُ إذا فَضُلَ».

٣٦٤. هذا

(ذا): اسم إشارة للقريب خاص بالفرد المذكور، والهاء: للتنبيه. وقد جاء في محاضرة لأستاذ جليل أن المذيعين قد يستعملون (هذا) بلا خبر في مثل قولهم: (هذا وقد أكدت المصادر صدق الخبر)، فلا يكون لتعبيرهم معنى ولا إعراب. فهل في أسلوب المذيعين هذا ما يُعاب حقاً؟

أقول: ليس في تعبير المذيعين ما يُعاب أو يُنكر البتة، وقد جاء ذلك في كلام البلغاء. ففي مقدمة (أساس البلاغة) للزمخشري: «هذا ولما أنزل الله الكتاب مختصاً... كان...»، وفي مقدمة كتاب (فقه اللغة وسر العربية) لأبي منصور الثعالبي: «هذا ولو أعارتني خطباء إياد ألسنتها.. لما كنت...»، وفي ديباجة معجم (القاموس) للفيروزآبادي: «هذا وإني قد نبغت في هذا الفن...». وقد سبق هؤلاء إلى ذلك أبو حاتم الرازي المتوفى (٣٢٢ هـ) في كتابه (الزينة).

وقال شارح ديباجة (القاموس) الإمام نصر الهوريني، معلقاً على عبارة الفيروزآبادي: «هذا، هو في الأصل، أداة إشارة للقريب، قريت بأداة التنبيه، وأتى به هنا، أي صاحب (القاموس)، للانتقال من أسلوب إلى آخر. ويُسمى عند البلغاء فصل الخطاب، والمعنى خذ هذا، واعتمد هذا...».

أقول: لا يُشترط أن يكون التقدير في (هذا) بالضرورة ما ذكره الهوريني، لكن بيت الصيد، هو صحة الأسلوب. وفي آي التنزيل قوله تعالى: ﴿فإذا

البلاغة): ((اللهم نعوذ بك أن نُذهبَ عن قولك وتُفتنَ عن دينك)). وقال الشريف الرضي: ((ويقال: ذهب عليه كذا: إذا فاتهُ بسبب الغفلة عنه)). وقلما يستعمله الكتاب.

٣٦٣. زهل

(نشرت بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٥)

(ذهلُك) أو (ذهُولُك) هو نسيانُك شيئاً أو اشتغالُك عنه، والكتاب يعرفون ذلك، ولكن يُشكِلُ عليهم أمران:

الأول: أنهم يُعدُّون الفعل بالحرف فيقولون: (ذهِلْتُ عنه)، وقد جاء كذلك في التنزيل. قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ [الحج ٢٢]، والفعل يُتعدى بالحرف وبنفسه أيضاً. ففي (المُخصَّص) لابن سيده: «صاحب العين: الذهلُ، تَرَكْتُ الشيءَ على عَمْدٍ أو نسيانك إياه بِشُغْلٍ»، وأردف: «وقد ذهِلْتُهُ وذهِلْتُ عنه بفتح الهاء وكسرها، ذهلاً وذهُولاً».

الثاني: أنهم يقولون: (وَقَفَ فلانٌ مَذْهُولاً، لا يدري ما يفعل). و(المذهُول) هو المنسي الذي ذهِلْتُهُ، أي: نسيتهُ أو تناسيتهُ، ولا محل له في هذا الموضع، فالصواب أن تقول: (وَقَفَ فلانٌ ذاهِلاً، لا يدري ما يفعل).

ولك أن تقول كذلك: (وَقَفَ مَذْهُوشاً).

و(الدَّهْش) بفتح الحاء: ذهابُ العقل من الدهل والولاه؛ أي: الحزن، وهو من: (دُهِش) بالبناء للمجهول. فتأمل.

لا تُسامي، وعِزَّة لا تُغالب)، (وحسبهم ذوي شأن) بكسر الواو. وتقول في التثنية: (هما ذوا جيدٍ وذائب، وقد حسبتهما ذوي حسبٍ ونسب) بفتح الذال والواو. وتقول في التأنيث: (هذه امرأة ذات علمٍ وأدب).

ويقول الكتاب في تثنية المؤنث: (هاتان المرأتان ذاتا مكانةٍ عالية)، وليس هذا صحيحاً إلا في الشعر، فالعرب تقول: (هاتان ذواتا علمٍ وأدب). وتقول في جمع المؤنث: (هُنَّ ذواتُ علمٍ وأدب). فتأمل.

٣٦٦. أذاع (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٤)

تقول: (أذعتُ السرَّ إذا أعلنته ونشرته. ف (أذاع) فعلٌ متعدُّ والفعلُ اللازم هو (ذاع)، تقول (ذاع الخبرُ) إذا عُرفَ وانتشر. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((أذعتُ السرَّ: نشرته فذاع هو؛ أي: انتشر)). وفي (المصباح): ((ذاع الحديثُ ذيعاً وذُيوعاً: انتشر وظهر، وأذعته: أظهرته)). وتقول: ((أذعتُ الخبرَ في الناس)) إذا نشرته بينهم. فإذا كان الذي أذعته ممدوحاً قلت: (أذعتُ له محاسنَه)، وإذا كان مذموماً قلت: (أذعتُ عليه عُيوبَه). واستعمال (على) هاهنا كاستعمالها في قولك: (أفسدتُ عليه أمره)، ((استدركتُ عليه خطأه))، ((أضعتُ عليه ماله)) وهكذا.

ويقول الكتاب حيناً: (أذعتُ بالسر)، فيأتون بالفعل لازماً، فهل هذا صحيح؟ أقول: قولك: (أذعتُ بالسر)، صحيحٌ فصيحٌ.

لَقَبْتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبَ الرَّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فِيمَا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا [محمد ٤]. وتلا قوله تعالى هذا قوله: ﴿ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ﴾ فموضع (ذلك) هنا أشبه ما يكون بما نحن فيه. قال العكبري في كتابه (إعراب آي القرآن) المسمى (إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب ١٢٢/٢): ((ذلك؛ أي: الأمر ذلك)).

فتبث بما ليس فيه شك أو ريب صحة تعبير المذيعين. فتأمل.

٣٦٥. ذو (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٧)

(ذو) اسمٌ بمعنى: صاحب، وهو لا يأتي إلا مضافاً إلى اسم جنس، تقول: (خالدٌ ذو مال)، أي: صاحبُ مال، ((ذو علم))، أي: صاحبُ علم. والغالب أن يُضافَ إلى ماله شأن، كقوله تعالى: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ﴾ [البروج ١٥].

((ذو) اسمٌ من الأسماء الخمسة، وهي الأسماء التي تُرفعُ بالواو، وتُنصبُ بالألف، وتُجرُّ بالياء. تقول: (هذا ذو مال)، ((رايتُ ذا مال))، ((تحدثتُ لذي مال)).

وقد يعرف الكتاب هذا، لكنهم إذا وضعوا (ذو) موضعَ الجمع قالوا: (هؤلاء ذو أنفُسٍ أبيَّة)، والصحيح: (هؤلاء ذُوو أنفُسٍ أبيَّة)، ((هم ذُوو رِفْعَةٍ

حرف الراء

٣٦٧. رَابٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٩)

تقول: (رَابٌ الشيء رَابًا): أَصْلَحَهُ، وتقول مجازًا: (رَابٌ بين القوم): أَصْلَحَ، كما قال ابن القوطية. وفي (الأساس): ((فلانٌ يَرَابُ أمورَ الناسِ، وهو رَابٌ أمور)) بتشديد الهمزة. وقد يحتاج الكتابُ إلى تسمية المكان الذي تُرَابُ فيه المركبات أو السيارات فيقولون إنه (المِرَاب) في مقابلة ما يدعونه في الفرنسية (كراج)، فهل هذا صحيح؟

أقول: الأصل أن يُصاغ هنا اسمُ المكان من (رَابٌ يَرَابُ) وهو (المِرَاب) بفتح الميم والهمزة على (مَفْعَل) بفتح الميم والعين، ويُجْمَعُ على (مِرَائِب). أما (مِرَاب) بكسر الميم، و(مِرَاب) بكسر الميم والمد، فكلُّ منهما اسمٌ للآلة المُعدَّة لِرَابٍ ما تَصَدَّعُ وانكسر. وقد اعتاد العرب أن يأتوا بهما صيغتين للمبالغة؛ ومن ذلك قولهم: (رَجُلٌ مِرَابٌ) بكسر الميم إذا عُرِفَ بِاتِّقَانِ الرَّابِ. ففي (الأساس): ((ورجُلٌ مِرَابٌ صَنَعُ بفتحيتين: يُحَسِّنُ رَابَ الأشياء)). وفيه أيضاً: ((وهو مِرَابٌ أمور: مُصْلِحُهَا))، والجمع: مِرَائِب، وتقول من ذلك: (هو مِسْعَرُ حَرْبٍ، وهم مَسَاعِرُ حرب). قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((المِسْعَرُ الذي كأنه آلةٌ في إيقاد الحرب))، من: (سَعَرَ النارَ) إذا أشعلها.

ولذا قُلْ: (مِرَابٌ) بفتح الميم لِمَكَانِ الرَّابِ، لا (مِرَابٌ) بالمد، ولا (مِرَابٌ) بكسر الميم.

٣٦٨. الرَّاسُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٤)

إذا أَصَابَ رَأْسَ خالِدٍ أَلَمَ قال الكتابُ: (أَلَمَتْهُ رَأْسُهُ)، وهو خطأ شائع. وموضع الخطأ أنهم نَرَجُوا على تَأْنِيثِ الرَّاسِ، وهو مذكَّرٌ. تقول: (أَلَمَتْهُ رَأْسُهُ) إذا أَصَابَهُ الأَلَمُ، كما تقول: (وَجِعَتْهُ رَأْسُهُ)، هذا هو الصواب. فإذا أَصَابَتْهُ حِكَّةٌ بكسر الحاء وتشديد الكاف أو حُكَاكٌ بضم الحاء فدعاك إلى حِكِّهِ قلت: (أَحْكِنِي رَأْسِي واستَحْكِنِي). ففي (الأساس): ((أَحْكِنِي رَأْسِي فَحَكَّكْتُهُ، وبه حِكَّةٌ وحُكَاكٌ.. واحْتَكَّ الأَجْرِبُ))، كما تقول: (أَحْكِنِي رَأْسِي) بهذا المعنى.

هذا ومن أعضاء الإنسان ما يجوز فيه التذكير والتأنيث، أما (الرأس) فلم يُسَمَّعُ فيه إلا التذكير. قال صاحب (التاج): ((أَجْمَعُوا على أن الرَّاسَ مذكَّرٌ))، وفي (الأساس): ((وَجِعَ رَأْسُهُ وتَوَجَّعَ وأَوْجَعَهُ وبه وَجَعٌ وأَوْجَاعٌ، ويقال: أَوْجَعُ رَأْسِي، ويَوْجَعُنِي رَأْسِي بفتح ياء المضارعة)). تقول: (وَجِعَ يَوْجَعُ) كَتَعَبَ يَتَعَبُ. ففي (المصباح): ((وَجِعَ فلاناً رَأْسَهُ.. وَجَعاً من باب تَعَبَ، فهو وَجَعٌ)). وقد جاء في

مَنْ اِكْتَفَى بِـ (الرَّاسَةَ) دُونَ (الرَّاسَةِ) كَمَا فَعَلَ الْأَسْتَاذُ دَاغِرَ فِي (تَذَكَّرْتَهُ)، وَلَا سَنَدَ لَهُ، لَا سِيَّمَا وَأَنَّ الْمَصَادِرَ الدَّالَّةَ عَلَى الْوَلَايَةِ أَوْ الْحِرْفَةِ إِنَّمَا تَأْتِي بِكَسْرِ الْأَوَّلِ عَلَى (فَعَالَةً)، وَقَدْ تَأْتِي عَلَى (فَعَالَةً) بِالْفَتْحِ جَوَازًا كَالْوَلَايَةِ وَالْوَكَالَةِ وَالِدَّلَالَةَ، كَمَا فِي (شَرْحِ الشَّافِيَّةِ).

ثَانِيًا: يَقُولُ بَعْضُ الْكُتَّابِ: (يُرَّسُ الْوَزِيرُ لِلجَانِ) بِكَسْرِ الْهَمْزِ فِي الْمَضَارِعِ، وَهُوَ خَطَأٌ، فَالْمَسْمُوعُ كَمَا رَأَيْتُ: (رَأَسَ يَرَأْسُ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ أَيْضًا، وَقَدْ جَاءَ فِي مَعْجَمِ الْمَنْجِدِ: (يُرَّسُهُ)، وَلَا سَنَدَ لَهُ فِي النُّصُوصِ. وَقَدْ يَقُولُ الْكُتَّابُ: (رَأَسَ الْوَزِيرُ الْجَانِ) بِكَسْرِ الْهَمْزِ فِي الْمَاضِي، وَهُوَ خَطَأٌ أَيْضًا؛ ذَلِكَ أَنَّ (رَأَسَ) بِمَعْنَى آخَرَ.

ثَالِثًا: تَقُولُ: (رَأَسَ عَلَى الْقَوْمِ رِيَاةً وَرَأَسَةً: صَارَ رَأْسَهُمْ)، كَمَا جَاءَ فِي (أَفْعَالِ ابْنِ الْقَوْتِيَّةِ). فـ (رَأَسَ) هُنَا فَعْلٌ لَازِمٌ، وَمَصْدَرُهُ (الرِّيَاةُ وَالرَّاسَةُ) كَمَصْدَرِ الْمُتَعَدِّيِّ. وَمِثْلُ (رَأَسَ) اللَّازِمُ: (تَرَأَسَ)؛ فَفِي (الْأَسَاسِ): «(وَتَرَأَسَ عَلَيْهِمْ وَرَأَسُوهُ عَلَيْهِمْ نَحْو: تَأَمَّرَ وَأَمَّرُوهُ)».

وَعَلَى هَذَا تَقُولُ: (تَرَأَسَ الْوَزِيرُ عَلَى الْجَانِ)، وَلَا تَقُولُ: (تَرَأَسَ الْوَزِيرُ الْجَانِ)، لِأَنَّ (تَرَأَسَ) فَعْلٌ لَازِمٌ، وَلَمْ يَرِدْ مُتَعَدِّيًّا. وَإِنَّمَا تَقُولُ: (رَأَسَ الْوَزِيرُ الْجَانِ)، لِأَنَّ (رَأَسَ) جَاءَ مُتَعَدِّيًّا كَمَا سَبَقَ. وَجَاءَ (ارْتَأَسَ عَلَيْهِ) كـ (تَرَأَسَ عَلَيْهِ).

رَابِعًا: جَاءَ (رَأَسَهُ) مُتَعَدِّيًّا بِمَعْنَى آخَرَ. فَفِي (الْأَسَاسِ): «(رَأَسْتُهُ بِالْعَصَا: ضَرَبْتُ رَأْسَهُ)»، وَمِثْلُهُ: أَنْفَهُ وَكَيْدَهُ وَدَمَعَهُ وَأَذَنَهُ وَنَابَهُ وَمَعْدَهُ وَرَأَهُ: إِذَا أَصَابَ

(الْكَلِيَّاتِ) لِأَبِي الْبَقَاءِ: «(كُلُّ عَضْوٍ زَوْجٍ مِنْ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ فَهُوَ مُؤَنَّثٌ إِلَّا الْخَدَّ وَالْجَنْبَ وَالْحَاجِبَ، وَكُلُّ عَضْوٍ فَرِيدٍ مِنْهَا فَهُوَ مُذَكَّرٌ إِلَّا الْكَبِدَ وَالْكَرْشَ وَالطَّحَالَ لِأَنَّ كُلَّ عَضْوٍ فِي الْإِنْسَانِ أَوَّلُ اسْمِهِ كَافٌ فَهُوَ مُؤَنَّثٌ)».

وَمِمَّا جَاءَ فِيهِ السِّتْذَكِيرُ وَالتَّنَائِيثُ مِنْ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ: (الإِبْهَامُ) وَ(الإِصْبَعُ) وَ(السِّدْرَاعُ) وَ(الضِّلْعُ) وَ(العَضْدُ)، وَالتَّنَائِيثُ فِيهَا هُوَ الْأَشْهُرُ. وَ(السِّبْطُنُ) وَ(السُّنْدِي) وَ(العَاتِقُ) وَ(العِجْزُ) وَ(العِنْقُ) وَ(القَفَا) وَ(المَعْيُ)، وَالتَّذْكِيرُ فِيهَا هُوَ الْأَشْهُرُ وَالْأَجُودُ. وَ(الرُّوحُ) مُذَكَّرٌ، فَإِنَّ أُنْثَى فَإِنَّمَا يُعْنَى بِهِ النَّفْسُ.

٣٦٩. الرَّاسَةُ وَالرَّاسَةُ

(نشرت بتاريخ ١٨/٦/١٩٨٣)

حَوْلَ اسْتِعْمَالِ الْكُتَّابِ لِمَصْدَرِ (الرَّاسَةُ وَالرَّاسَةُ) وَمَا يَشْتَقُّ مِنْهُمَا مِنْ أَفْعَالٍ، مَسَائِلُ أَهْمِيَّة:

أَوَّلًا: تَقُولُ: (رَأَسَ الْقَوْمَ يَرَأْسُ رِيَاةً، وَهُوَ رَأْسُهُمْ)، كَمَا جَاءَ فِي (الصَّحَاحِ). فـ (رَأَسَ) هَاهُنَا فَعْلٌ مُتَعَدِّ مُفْتَوِّحُ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ وَمَصْدَرُهُ (الرِّيَاةُ). وَالْأَصْلُ فِي (الرِّيَاةِ): (الرَّاسَةُ) بِالْهَمْزِ، وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ فَتَقُولُ (الرِّيَاةُ)، وَتَحْقِيقُهَا فَتَقُولُ (الرَّاسَةُ). وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ (الرَّاسَةَ) بِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ، وَهِيَ الْأَصْلُ، وَلَا وَجْهَ لِإِنْكَارِهَا، وَقَدْ وَرَدَ النَّصُّ بِهَذَا جَمِيعًا.

وَجَاءَ (الرَّاسَةُ) أَيْضًا مَصْدَرًا لـ (رَأَسَ)؛ فَفِي (الْأَسَاسِ): «(رَأَسْتُ الْقَوْمَ رَأَسَةً، مَجَانً). وَمِنْ النَّقَادِ

ما سُمِّيَ بهذه الأحرف من الأعضاء.

خامساً: ورد في (المنجد) و(أقرب الموارد): «رؤُسَ رَأْسَةً: أصبح رئيساً»، ولم يُذكر في المَظانِّ المعتمدة، ولا سَنَدَ له.

٣٧٠. رثيف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/١٩)

اعتاد بعض الكتاب أن يأتوا بـ (رثيف) صفةً من (الرأفة). وللصفة المشبهة ضوابط، لكنها ليست مطردة. فأنت تقول من (كريم) بالضم: (كريم)، ومن (جميل) بالضم أيضاً: (جميل). ولكنك لا تقول من (صعب) بالضم: (صعيب)، ولا من (سهل): (سهيل).

وقد جاء فعلُ (الرأفة) على ثلاثة أوزان؛ فقالوا من (رأف) كنصر: (رائف) كناصر، ومن (رؤف) بالضم كضخم: (رأف) بسكون الهمزة كضخم، ومن (رثف) بالكسر كحذر: (رثف) بكسر الهمزة كحذر، و(رؤف) بضم الهمزة كحذر. ولم يُسمع (رثيف) قط.

فقولُ الكتاب: (كان خالدٌ رثيفاً بصاحبه)، ليس صحيحاً. وصوابه أن يقال: (كان خالدٌ رائفاً) أو (رأفاً) أو (رثفاً) أو (رؤفاً)، ويمكن أن يقال: (كان خالدٌ رؤوفاً بصاحبه) أيضاً، فيكون (رؤوف) على (فَعُول)، وهو لإيقاع الفعل على جهة التكثر؛ فهو من صيغ المبالغة التي تأتي من متعدٍ ومن لازم، ولا يختصُّ بزنةٍ من صيغ الأفعال، ولا تُدخلُهُ تاءُ التأنيث. قال الزَّجَّاجُ في كتابه (تفسير أسماء الله الحسنى): «يقال: فلانٌ رحيم، فإذا اشتدَّتْ رحمتهُ

فهو: رؤوف».

ولذا قُلْ: (هو رؤوفٌ ورؤفٌ ورثفٌ ورائفٌ ورأفٌ)، ولا تقل: (رثيف).

٣٧١. رأى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/١٦)

تقول: (رأى فلانٌ صاحبه، فهو يراهُ)، حذفوا الهمزة من مضارعه تخفيفاً، وألزموه هذا التخفيف، فلم يأت على الأصل إلا عند الضرورة، كما في (التصريف) لابن جنِّي. ومصدرُ الفعل (الرؤية) وهي عامة، فإذا أُضيفت إلى العين كانت للبصر. وقد يراد بها العلمُ مجازاً، وهي مع الإحاطة تعني الإدراك، كما ذكرَ صاحب (الكليات).

أما (الرؤيا) وفعلُها (رأى) أيضاً، فثمة خلاف؛ فقد قصَّرَ الحريريُّ معناها في (درة الغواص) لما يرى في النوم والحلم، وعلى ذلك كثيرٌ من الأئمة. قال ابن القوطية في (أفعاله): «رأيتُ الشيء رؤياً، وفي العلم والأمر: رأياً، وفي النوم: رؤياً». وقال أبو البقاء في (الكليات): «ورأى رؤياً: اختص بالنام». على أن منهم من حصَّ (الرؤيا) في الليل ولو يقظةً. وقال ابن بري: «الرؤيا، وإن كان في المنام، فالعربُ استعملتها في اليقظة كثيراً، فهو مجاز مشهور». وقد شَفَعَ قوله هذا بشواهد.

وتقول: (فعل فلانٌ ذلك رأي عيني، وقاله سمع أذني)، فتنصب (رأى) و(سمع) على المصدرية. ففي (اللسان): «قالوا: رأي عيني زيدٌ فعل ذلك، وهو من نادر المصادر عند سيوييه، ونظيره: سمع أذني».

وتقول: (كان فلانُ بمرأى مني ومسمع)، أي غير بعيد، والمرأى والمسمع هنا اسم مكان. ففي (التلخيص) لأبي هلال العسكري: ((المسمعُ بالفتح: مكان الاستماع، تقول: هو مني بمرأى ومسمع، أي: بحيث أراه وأسمع منه)).

ويأتي في كلام الكتاب: (قد فعل صاحبني ذلك بين سمع الأرض وبصرها)، يعنون أنه قد فعله علانية، وليس الأمر كذلك. ففي (الأساس): ((أتيتُه بين سمع الأرض وبصرها؛ أي: بأرضٍ خلاء، ما يبصرني ولا يسمع بي إلا هي))!

٣٧٢. رَبُّ

(نشرت بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٨)

(رُبُّ) بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة حرف جرٌّ عند الأكثرين، لا يقع إلا في صدر الكلام، فيدخل على الأسماء ويجرُّها لفظاً، ويكون مجروراً نكرةً موصوفةً مادام ظاهراً غير ضمير، كقول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن

عاراً عليك ورُبُّ قتلٍ عارٌ
والتقدير: (رُبُّ قتلٍ هو عارٌ). ف (رُبُّ) حرف جرٌّ، و(قتل) مجرورٌ به لفظاً مرفوعٌ محلاً بالابتداء، وخبره أو جوابه محذوف. أما (هو عارٌ) فمبتدأٌ وخبر، والجملة منهما صفةٌ لـ (قتل) المجرور بـ (رُبُّ).

وإذا تلا مجرور (رُبُّ) الموصوف فعلٌ لازمٌ كقولك: (رُبُّ وليدٍ لنا تفوق على أقرانه)، كان المجرور -وهو (وليد)- في محل رفع بالابتداء أيضاً. وإذا تلا

المجرور الموصوف فعلٌ متعدٌ لم يستوفٍ مفعوله كقولك: (رُبُّ رجلٍ عظيمٍ لقيت)، كان المجرور لفظاً -وهو (رجل)- في محل نصبٍ على المفعولية.

وقد تدخل (يا) على (رُبُّ). ومنه الحديث: ((يا رُبُّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة))، فتكون (يا) للتنبيه. كما تدخل (ألا)، كقول الشاعر: (ألا ربُّ مأخوذٍ بإجرام غيره)، و(ألا) للاستفتاح.

وإذا اتصلت (رُبُّ) بـ (ما) كفتها هذه عن العمل، فلا يبقى لها محل. ويكون لـ (ربما) شأن آخر، فهي تدخل على جملة اسمية كقولك: (ربما الرجل قادمٌ)، وعلى جملة فعلية كقولك (ربما قدم الرجل). وخصها بعضهم بالفعل الماضي، ورد آخرون فاستشهدوا بقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر ٢].

وهل تدخل (رُبُّ) على منفي؟

أقول: جاء النصُّ بأن (رُبُّ) حرفٌ إثبات، ونسب ذلك صاحب (الهمع) إلى أبي حيان الأندلسي. ولكن جاء في كلام سيبويه: ((ربما أحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه)). وقال ابن فارس في (الصاحبي ١٥١): ((ربما فهمته، وربما لم تفهمه)). وجاء في (الصحاح): ((الميزاب: المتعب، فارسيٌّ مُعرب، وقد عرّب بالهمز، وربما لم يُهمن)). فنثبت بذلك صحة دخول (رُبُّ) على المنفي.

وتفيد (رُبُّ) توقُّع حدوث الشيء؛ أما إفادة التقليل أو التكثير، فيعود إلى سياق الكلام. فتأمل.

٣٧٣. رِبِحَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٤)

تقول: (رَبِحَ فلانٌ في تجارته رِبِحاً) بكسر أوله و(رِبَاحاً) بالفتح: ضَدَّ (حَسِرَ)، كما في (الأفعال) لابن القوطية، فهو (رابِحٌ): غير خاسر. على أنهم قالوا مجازاً: (تجارة رابحة) من: رِبِحَتْ تجارته، كما في (الأساس). وقالوا من المتعدي: (أرْبَحْتُ الرجل إرباحاً) إذا أعطيته ربحاً، كما في (المصباح)، و(أرْبَحَ الله تجارته) إذا جعلها رابحة. ففي الحديث: ((إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا له: لا أرْبَحَ الله تجارته)). وتقول: (تجارة مُرْبِحةٌ). ففي (نهج البلاغة ١٨٦/٢): ((تجارة مُرْبِحةٌ يسرها لهم ربهم))، من: (أرْبَحَتْ تجارته) إذا أفادت ربحاً، وفي (الأساس): ((وهو يَتَرَبِّحُ بتشديد الباء، أي: يطلب الأرباح ويتكسب، ورأبحته على سلعته)) إذا أعطيته ربحاً.

ولكن هل تقول: (رَبَّحْتُهُ) بتشديد الباء بمعنى (أرْبَحْتُهُ)، كما هو الشائع؟
أقول: لم يُسْمَعْ ذلك عن العرب، وقد نبهوا على إنكاره، كما فعل (المصباح).

٣٧٤. رَبَطَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٦)

(رَبَطْتُ الشيءَ رَبَطاً) إذا شددته وأوثقتَهُ، والمشهور في مضارعه: (أرْبِطُهُ) بالكسر، وقد جاء بالضم أيضاً.
(والرَّبَاطُ) بالكسر: ما يُرْبِطُ به. و(فَعَالٌ) بكسر

أوله صيغة من صيغ اسم الآلة، كالخياط: لِمَا يُخَاطُ به، والرِّمَامُ: لِمَا يُرْمَى به، وهكذا: النظام والسِّداد والصَّمَامُ.

ويُجْمَعُ (الرَّبَاطُ) على: (رَبِطٌ) ككِتَابٍ وكُتِّبَ. ويجمعه الكتاب على (رباطات) بالألف والتاء، ولا أرى لهذا وجهاً. أما (الرَّبَاطُ) لما يُبْنَى للفقراء، فهو اسمٌ مُؤنَّد. وقد جُمِعَ على (رَبِطٌ) قياساً، وعلى (رباطات)، لأن أصله المصدر. ففي (المصباح): ((والرَّبَاطُ -بالكسر- الذي يُبْنَى للفقراء مُؤنَّدٌ، ويُجْمَعُ في القياس: رَبِطٌ بضمين، ورباطات)). وجاء (الرَّبَاطُ) بالكسر لملازمة الثغور في الحدود للمحافظة عليها. وفي (الأساس): ((رأبَطَ الجيشُ: أقام في الثَّغْرِ، والأصل أن يربط هؤلاء وهؤلاء خيلهم، ثم سُمِّيَ الإقامة في الثَّغْرِ مُرَابطةً ورباطاً)). وسُمِّيَ المكان الذي يُحْصَى بإقامة حَفَظَةٍ فيه (رباطاً)، كما في (المفردات).
(والرَّبَاطُ) في الأصل: الإقامة على جهاد العدو، كما في (النهاية)، ومن ثم سمي بـ (الرباط) عاصمة المملكة المغربية، وراؤها مكسورة، لا مفتوحة كما يُظن. وجاء اسمها في (التاج): (رباط الفتح) أيضاً بالكسر.

وثمة (رَبِطٌ) بالفتح بمعنى تَبَّتْ واشتدَّ، وهو فعلٌ لازم، واسم الفاعل: (رأبِطٌ)، كما في (القاموس). و(رَبِطٌ) بالضم ككْرُمَ بمعناه أيضاً، والصفة: (رَبِيطٌ)؛ ففي (الأساس): ((ورَجُلٌ رأبِطُ الجأشِ، وربِيطُ الجأش)).

٣٧٥. الرِّبَاط

(نشرت بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٦)

تقول: (رَبَطَ رَبِاطٌ مُرَابِطَةٌ وَرِبَاطٌ)، ف (الرِّبَاط) بكسر الراء كـ (المُرَابِطَةُ) بمعنى الملازمة والمواظبة. وفي (الصحاح): ((والرِّبَاطُ: المُرَابِطَةُ؛ وهو مُلَازِمَةٌ تُغَرِّبُ العدوَّ) دفاعاً عن الوطن، ومن ثم أُقيمت على شاطئ المحيط الأطلسي مدينة أُسُوِّبِت (الرِّبَاط) أو (رباط الفتح) كما في (التاج)، وهي اليوم عاصمة المملكة المغربية. ويخطئ الكتاب حيناً فيلفظون (الرباط) هذه بفتح الراء كما يلفظها الفرنسيون. والصحيح أنها بالكسر كما ذكرنا. وقد بحث العدناني في (معجم الأغلاط المعاصرة) هذا اللفظ، فذكر أنه قد أتى بكسر الراء في مظان شتى، وأن معجم (التاج) قد أورده ولم يَضْبِط حركة الراء.

أقول في الجواب عن ذلك: إن (التاج) قد جاء بـ (الرباط) أَوَّلَ الأمرِ مَصْدَرًا لـ (رَبَطَ) فَرَأُوهُ إِذْنُ مكسورة، وكلُّ ما أوردته من المادة على هذه الرِّبَّة سَكَتَ عن ضبطه إشارةً إلى أن له نفس الرِّبَّة، ومن ذلك (رباط الفتح) اسم المدينة. أما ما جاء خلاف ذلك فقد ضَبَّطَهُ إِذْ قَالَ: ((الرِّبَاطُ كَثْرَابُ: لَقَبُ الحَسَنِ البقاعي...)).

ويبدو أن المدينة أُقيمت في القرن الثاني عشر، لا الثالث عشر، خلافاً لما ذكره الشيخ المغربي في (عثرات اللسان)، لأن الزبيدي صاحب (التاج) وقد أورد اسم المدينة، قد توفي ١٢٠٥ هـ و فرغ من معجمه ١١٨٨ هـ، وقد أغفله ياقوت الحموي صاحب (معجم

البلدان)، على حين ذكره صاحب (تقويم البلدان) أبو الفداء صاحب حماة.

٣٧٦. شهر ربيع

(نشرت بتاريخ ٢٢/٨/١٩٨٤)

في الشهور القمرية شهرا ربيع، وشهرا جمادى بضم الجيم وفتح الدال. أما شهرا ربيع فهما: ربيع الأول، وربيع الآخر. ويخطئ الكتاب حيناً فيقولون: (وَلَدَ خَالِدٌ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الثَّانِي)، وصوابه: (شهر ربيع الآخر)؛ ففي (اللسان): ((وشهرا ربيع.. وهما شهران بعد صفر، ولا يقال فيهما إلا شهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر)). وهذا يعني أن العرب تُسمِّي الشهرين: شهر ربيع الأول، وشهر ربيع الآخر..

أما (جمادى) فاسم لشهرين، والعرب تؤنث اسم الشهر فتقول: جمادى الأولى وجمادى الآخرة. والكتاب يُخطئون حين يأتون بهما مذكرين كقولهم: جمادى الأولى، كما يُخطئون حين يقولون: جمادى الثانية، والصواب: (جمادى الآخرة). ففي (اللسان): ((جمادى ستة هي: جمادى الآخرة، وجمادى خمسة هي: جمادى الأولى))؛ أي إن الشهر السادس من شهور السنة: جمادى الآخرة، والشهر الخامس منها: جمادى الأولى. وفي (اللسان) أيضاً: ((الشهور كلها مذكورة إلا جماديين فإنهما مؤنثان))، وجمع (جمادى): جماديات، وتثنيته: جماديان.

أما جمع شهر ربيع فهو: شهور ربيع، وأشهر ربيع، وتثنيته: شهرا ربيع.

ولذا قل: (شهر ربيع الأول)، و(شهر ربيع

الآخِرِ، وَقُلْ: (جُمَادَى الْأُولَى)، و(جُمَادَى الْآخِرَةِ).

٣٧٧. رَبِّكَ وَأَرْبِكَ وَأَضْفَى وَأَكْسَبَ

(نشرت بتاريخ ١/١٠/١٩٨٣)

اعتاد الكتاب أن يقولوا: (وَقَعَ فلانٌ في أمرٍ مُرَبِّكَ) إذا وقع في ضيق أو حرج لم يدر كيف يخرج منه. فهل لقولهم هذا وجهٌ من العربية صحيح؟ في الإجابة عن هذا السؤال أمورٌ أهمها:

أولاً: قول الكتاب: (أمرٌ مُرَبِّكَ)، (مُرَبِّكَ) بضم فسكون اسمٌ فاعلٌ من (أرَبَّكَ)، وهو كقولك: (هذا أمرٌ مُفْرَجٌ) من (أفْرَجَ)، فهل في المعاجم (أرَبَّكَ)؟

أقول: الذي في المعاجم (رَبَّكَ)، وهو فعلٌ ثلاثي مجرد، وليس فيها (أرَبَّكَ)، وهو فعلٌ ثلاثي مزيد. ففي (اللسان): ((وَالرَّبُّكَ: أَنْ تُلْقِيَ إِنْسَانًا فِي وَحْلٍ فَيَرْتَبِكُ فِيهِ، وَلَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ مِنْهُ، وَيَنْشَبُ فِيهِ)). وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا أَنَّ (رَبَّكَ) فَعْلٌ مُتَعَدٍّ، تَقُولُ: (رَبَّكَ فَلَانٌ فَلَانًا) إِذَا أُلْقَاهُ فِي وَحْلٍ أَوْ أَحْرَجَهُ فَارْتَبِكَ هُوَ إِذَا وَقَعَ فِي وَحْلٍ أَوْ حَرَجَ. فِيهِ (الْأَسَاسُ): ((ارْتَبِكَ فِي الْوَحْلِ: نَشِبَ فِيهِ. وَارْتَبِكَ فِي الْأَمْرِ، وَارْتَبِكَ فِي كَلَامِهِ: تَتَعَتَّعَ فِيهِ)). وَلِذَا كَانَ الصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: (هَذَا الْأَمْرُ رَابِيكَ) عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٌ) بِمَعْنَى أَنَّهُ (مُحْرَجٌ)؛ اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ (أَحْرَجَ). وَ(رَبَّكَ) هُنَا فَعْلٌ مُتَعَدٍّ، وَمَطَاوَعُهُ: (ارْتَبِكَ) عَلَى وَزْنِ (افْتَعَلَ).

ثانياً: إذا كان قد جاء (رَبَّكَ) متعدياً، كما هو في معجم (اللسان)، فقد جاء لازماً أيضاً. ففي كتاب (الأفعال) لابن القوطية: ((وَرَبَّكَ الرَّجُلُ رَبِّكًا وَرَبُّوكَا:

تَتَعَتَّعَ فِي كَلَامِهِ وَاضْطَرَبَ فِي أَمْرٍ لَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ مِنْهُ)). وَفِي (الْقَامُوسِ): ((وَارْتَبِكَ: اخْتَلَطَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، كَ (رَبَّكَ): كَفْرَجَ)).

ويتبين من هذا أن (رَبَّكَ) يكون لازماً على وزن نَصَرَ وَقَعَدَ، أو على وزن فَرِحَ. وإذا صحَّ مجيء (رَبَّكَ) لازماً أمكن تعديته بإضافة همزة التعدية في أوله، كما ذهب إلى ذلك كثيرٌ من الأئمة، وقد أخذ به مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فدخلوا الهمزة على اللازم ليتعدى إلى مفعول واحدٍ قياسيٍّ، نحو: جَلَسَ وَأَجْلَسْتُهُ. قال ابن هشام في (المغني): ((وقيل: النقل بالهمزة سماعيٍّ، وقيل: قياسيٍّ في القاصر والمتعدي إلى واحدٍ. والحقُّ أنه قياسيٌّ في القاصر، وسماعيٌّ في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه))، والقاصر هو اللازم.

وهكذا قال الكتاب: (أَضْفَى) واستعملوه متعدياً، ولم يُسمع عن العرب. يقولون: (أَضْفَى عَلَيْهِ جَلالاً)، والمسموع: (ضَفًا) لازماً. وقد أنكر العدناني قول الكتاب فجعل صوابه: (أَكْسَبَهُ جَلالاً). والطريف أن الكثرة قد أنكرت (أَكْسَبَهُ) سماعاً، كما في (الأساس) و(المصباح). ف (أَضْفَاهُ) و(أَكْسَبَهُ) صحيحين قياساً، وإن امتنع (أضفى) سماعاً، كما امتنع (أكسبه) في السماع عند الأكثرين.

ولذا صحَّ قول الكتاب: (أرَبَّكَ)، أي جعله يَرَبِّكَ، كما صحَّ قولهم: (هذا الأمرُ مُرَبِّكَ)، إذا أخذنا بالقياس. قال صاحب (الكليات): ((والتعدية بالهمزة قياسيةة))!

٣٧٨. الراتبُ والمرتبُّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/٤)

تقول: (رَتَبَ الشَّيْءُ رُتُوبًا) إِذَا ثُبِتَ وَاسْتَقَرَّ وَدَامَ،
واسم الفاعل منه: (رَاتِبٌ). ففي (القاموس): ((رَتَّبَ
رُتُوبًا: ثُبِتَ وَلَمْ يَتَحَرَّكْ)). وفي (المصباح): ((رَتَّبَ
الشَّيْءُ رُتُوبًا مِنْ بَابِ قَعَدَ: اسْتَقَرَّ وَدَامَ فَهُوَ رَاتِبٌ)).
وقد اصطلح على تسمية (الأجر الشهري) لموظفي
الحكومة (الراتب)، فهل لهذا وجه؟

أقول: قد بحث هذا الشيخ مصطفى الغلاييني في
كتابه (نظرات في اللغة والأدب). والقول ما قال: ف
(الراتب) هو الثابت الدائم، فكان أصل الاصطلاح أو
التسمية (الأجر الراتب)، ثم استُعِينِي عن الموصوف،
وهو (الأجر)، فقامت الصفة، (أي الراتب)، مقامه،
وأنزلت منزلة الاسم. وهكذا أغنى قولك (الراتب) عن
(الأجر الراتب)، وقولك (الرواتب) عن (الأجر
الرواتب)، كما نابت: البواتر والمواضي والمرهفات
والبييض، عن السيوف البواتر والمواضي والمرهفات
والبييض، ومثل ذلك كثير.

وقد دعا النحاة الصفات المقطوعة عن موصوفها،
الْمُنزَلَةَ مَنْزِلَةَ الْأَسْمَاءِ بِالصِّفَاتِ الْغَالِبَةِ، أَي الَّتِي
غَلِبَتْ فِي الِاسْتِعْمَالِ غَلْبَةَ الْأَسْمَاءِ فَقَامَتْ مَقَامَهَا. وَمِنْ
هَذَا النَّحْوِ: الصَّافِنَاتُ وَالسَّابِغَاتُ وَالسَّوَابِقُ وَالْجَوَانِبُ
وَالصَّائِبُ وَالْمَهْمَاتُ وَالْمُخْزِيَاتُ وَسِوَاهَا.

وهكذا قولهم: (المرتب) بتشديد التاء، فإن معناه
المثبت الدائم. والأجر الشهريُّ أجرٌ مرتَّبٌ، والأجور

الشهرية أجزور مُرتَّبة، قال صاحب (التاج):

((والمُرتَّبة: أصحابُ الجرايات والرواتبُ المُوظَّفة)).

وثمة (المعاش) وهو مصدرٌ واسمٌ لِمَا يُعَاشُ بِهِ؛
كالمُعِيشِ والمُعِيشَةِ. فإطلاقه على (الراتب) صحيحٌ
مستقيم. ففي (اللسان): ((والمعاشُ والمُعِيشَةُ:
مَا يُعَاشُ بِهِ))، فلا وجه لإنكار المنكرين له، ولا وجه
لقول الرصافي في كتابه (دفع اللكنة): ((ولو استعملوا
المعيشة) بدله لكان أقرب إلى العربية))، لأنه قد ورد
مورد (المعيشة) كما جاء في (اللسان) وسواه.

٣٧٩. تَرْتَّبَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٤)

(تَرْتَّبَ) على وزن (تَفَعَّلَ) بتشديد العين، وهو من
(رَتَّبَ). تقول: (رَتَّبَ الشَّيْءُ يَرْتَّبُ رُتُوبًا)، كَثُبِتَ
يُثْبِتُ ثُبُوتًا وَزَنًا وَمَعْنَى. (وَأَمْرٌ رَاتِبٌ): دَائِمٌ ثَابِتٌ.
ففي كتاب (الإبدال): ((ما زال راتباً على الأمر وراتماً
عليه؛ أي: مقيماً عليه))، وهو كلام ابن جني.
ويَتَعَدَّى (رَتَّبَ) بتشديد التاء. ففي (المصباح):
((ويَتَعَدَّى بالتضعيف فيقال: رَتَّبَهُ)).

أما (تَرْتَّبَ) بتشديد التاء، فمعناه: أَصْبَحَ رَاتِبًا أَوْ
ثَابِتًا قَائِمًا. فإذا قلت: (وَيَتَرْتَّبُ عَلَى اجْتِهَادِ الطَّالِبِ
نَجَاحُهُ)، أي: يَسْتَقَرُّ وَيُثْبِتُ عَلَى اجْتِهَادِهِ نَجَاحَهُ.
ففي (اللسان): ((رَتَّبَ الشَّيْءُ رُتُوبًا وَتَرْتَّبَ: ثُبِتَ فَلَمْ
يَتَحَرَّكْ)). وفي (المعجم الوسيط): ((يقال: يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ
كَذَا: يَسْتَقَرُّ وَيُنْبِئُ)).

والكتابُ يَسْتَعْمَلُونَ (تَرْتَّبَ)، لكنهم يُعَدُّونَهُ بِ
(عَنْ) فيقولون: (وَيَتَرْتَّبُ عَنْ اجْتِهَادِ الطَّالِبِ

الياء، لا تشديدها، والجمع (المراثي). و(المراثي السبع) من مختار شعر العرب في الرثاء.

٣٨١. الرجاء

(نشرت بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٨)
(الرجاء) بالمد: الطمَعُ فيما يمكن حصوله، ويرادفه (الأمل)، كما قال أبو البقاء في (الكليات). وقد يعني الإرادة والرغبة أيضاً. ففي (المصباح): ((أَرْجُوهُ رُجُوعاً بِالتَّشْدِيدِ عَلَى (فَعُولٍ): أَمَلْتُهُ أَوْ أَرَدْتُهُ. قال تعالى: ﴿لَا يَرْجُونَ نِكَاحاً﴾ [النور ٦٠]، أي: لا يريدونه)). وقال البيضاوي: ((اللاتي لا يرجون نكاحاً، أي: لا يطمعون فيه لكبرهن)). ونص المعاجم أنك تقول: (رَجَوْتُ فلاناً) إذا طمعت فيه، كما تقول: (رَجَوْتُ الخَيْرِ) إذا توقعتُهُ، فإذا جمعت بينهما قلت: (رَجَوْتُ الخَيْرِ من فلان)، أو: (رَجَوْتُ من فلان الخَيْرِ)، ولكن هل تقول: (رَجَوْتُ فلاناً الخَيْرِ بتعدية الفعل إلى مفعولين؟

أقول: بحث هذا العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة)، فأنكر قول القائل: (أَرْجُوكَ الصَّفْحَ عني) بتعدية الفعل إلى مفعولين، وجعل صوابه: (أَرْجُو منكَ الصَّفْحَ عني) بتعدية الفعل إلى مفعول واحد. على أنه جاء في (نهج البلاغة ١/١٨١): ((وقد رَجَوْتُكَ دليلاً على ذخائر الرحمة وكنوز المغفرة))؛ أي: هو راجٍ من الله أن يدلّه على الأعمال التي تُرضيه سبحانه وتعالى ويستوجب بها الرحمة والمغفرة، كما قال الشارح الأستاذ ابن أبي الحديد. وفي هذا النص تعدية للفعل إلى مفعولين. وقال الراجز:

نجاحه، يظنون (ترتب) بمعنى (تولد). والصحيح أن (ترتب) بمعنى (تبت)، و(ترتب عليه) بمعنى (بني عليه) ببناء (بني) للمجهول. و(النجاح) قد بني على اجتهاد الطالب).

٣٨٠. رثي

(نشرت بتاريخ ٢١/٦/١٩٨٥)

تقول: (رَثَيْتُ المَيِّتَ) كَرَمَيْتُ: إِذَا بَكَيْتَهُ وَعَدَدْتِ مَحَاسِنَهُ. والمصدر منه (الرثي) كالرمي، و(المَرثِيَّةُ) بكسر التاء وفتح الياء المخففة كالمعذرة، ففي (المصباح): ((رَثَيْتُ المَيِّتَ أَرثِيهِ من باب رَمَى مَرثِيَةً بكسر التاء وفتح الياء المخففة)). وأضاف (القاموس): (الرثاء)، وأردف (المصباح): ((ورثيتُ له: تَرَحَّمْتُ ورَقِيتُ له)). وفي (اللسان): ((ورثي فلاناً فلاناً يرثيه رثياً ومرثية بكسر التاء وفتح الياء المخففة: إذا بكاه بعد موته)). وتسمى القصيدة التي يرثي بها (مرثية) تسميةً بالمصدر.

والكتاب يعرفون ذلك غالباً، لكنهم إذا قالوا: (مرثية الشاعر فلان) شددوا الياء في (مرثية) ونطقوا بها كمحمية اسم المفعول من (حمأه يحميه) بياءٍ مشددة، وهو خطأ، والصواب (مرثية) بياء مخففة.

وجاء من المصادر بهذا الوزن (المحمدة) بكسر الميم وجاء بفتحها أيضاً، و(المعذرة) بكسر الدال وجاء بالضم أيضاً، و(المرجعة) بكسر الجيم، و(المعرفة) بكسر الراء، و(المقدرة) بكسر الدال وجاء فيها الفتح والضم أيضاً.

ولذا قل: (مرثية فلان) بكسر التاء وتخفيف

وإني لأرجو مُحَرَّزاً أَنْ يَنْفَعَا

إِيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخاً قَلِيعاً
وقد ذُكِرَ الْبَيْتُ فِي (شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ) لِابْنِ مَالِكٍ،
وَالشَّيْخُ الْقَلِيعُ يَفْتَحُ فَكَسَرَ: الَّذِي يَتَقَلَّعُ فِي مَشْيِهِ كَأَنَّهُ
يَنْحَدِرُ. وَالنَّصُّ صَرِيحٌ بِتَعْدِيَةِ الْفِعْلِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فَمَا
وَجْهٌ ذَلِكَ؟

أقول: يمكن تخريج ذلك على باب التضمين،
فتجعل (أرجو) مُشْرَباً بمعنى (أسأل) فيكون معنى
(رَجَوْتُكَ دليلاً): رَجَوْتُكَ سَائِلاً إِيَّاكَ دليلاً، وبذلك
يَجْمَعُ الْفِعْلُ مَعْنَى السُّؤَالِ وَالرَّجَاءِ مَعاً، وَيَتَعَدَّى إِلَى
مَفْعُولَيْنِ كَتَعَدَّى (سَأَلَهُ الْأَمْرَ). فتأمل.

٣٨٢. رَحْبٌ

(نشرت بتاريخ ١١/٧/١٩٨٧)

(رَحْبُ الْمَكَانِ) بِالضَّمِّ (رُحْباً) بضم فسكون، فهو
(رَحْبٌ) يفتح فسكون، و(رَحِيبٌ): إذا اتسع.
و(رَحِبٌ) بالكسر (رُحْباً) بفتحيتين بمعناه، كما في
(المصباح). وجاء في الوصف (رُحَابٌ) بالضم أيضاً، في
(اللسان). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((وعلى فَعِلَ
بِالْكَسْرِ وَفَعَلَ بِالضَّمِّ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ: رَحْبُ الْمَكَانِ
وَرَحِيبٌ رُحْباً بِالضَّمِّ، وَرَحَابَةٌ بِالْفَتْحِ)).

ومن الأقوال المأثورة في الترحيب بمقدم ضيف:

(على الرَّحْبِ وَالسَّعَةِ) بضمّ الراء في الأول، وفتح
السين في الثاني، والكتاب إذا قالوه لفظوا (الرحب)
بفتح الراء، و(السعة) بكسر السين، فهل لهذا وجه؟
أقول: الْمُحْكِيُّ فِي الْقَوْلِ الْمَأْثُورِ: (على الرَّحْبِ
وَالسَّعَةِ) وَفِي الرَّحْبِ وَالسَّعَةِ) بضمّ الراء وفتح السين،

وَالْقَوْلُ الْمَأْثُورُ يُحْكَى كَمَا قِيلَ. وَ(الرَّحْبُ) بِالضَّمِّ،
وَ(السَّعَةُ) بِالْفَتْحِ، مُصْدَرَانِ، وَلَيْسَ فِي مَصَادِرِ
(رَحْبٌ): (الرَّحْبُ) يفتح فسكون، وإنما (الرَّحِبُ) هو
الصفة.

وذهب بعضهم إلى مجيء (الرَّحْبِ) بالفتح
مصدرًا، كما ذُكِرَ فِي (مَجْلَةِ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ) بِدِمَشْقِ
(عدد تشرين الأول ١٩٥٠)، محتجاً بما جاء في
(مختار الصحاح). والذي جاء في (المختار):
«وَالرَّحْبُ بِالْفَتْحِ: الْوَاسِعُ، وَبِأَيْهِ ظَرْفٌ، وَرُحْباً
بِالضَّمِّ أَيْضاً». وهذا يعني أنك تقول في الصفة:
(رَحْبٌ) بِالْفَتْحِ، وَفِي الْفِعْلِ: (رَحْبٌ) بِالضَّمِّ كظَرْفٍ،
وَفِي الْمَصْدَرِ: (رَحَابَةٌ) كظرافة، و(رُحْباً) بِالضَّمِّ أَيْضاً،
وَلَا شَيْءَ جَدِيدٍ فِي هَذَا. وَفِي (اللسان): «الرَّحْبُ
بِالضَّمِّ: السَّعَةُ يَفْتَحُ السَّيْنَ، رَحْبُ الشَّيْءِ رُحْباً بِالضَّمِّ
وَرَحَابَةٌ».

أما (السَّعَةُ) فقد جاء فيها الكسر، لكن الفتح
أشهر، وقرأ به القراء السبعة، كما في (المصباح).
ولذا كان الصواب: (على الرَّحْبِ) بِالضَّمِّ
وَ(السَّعَةُ) بِالْفَتْحِ. وتقول (أَهْلًا وَمَرَحْبًا)؛ أَي: وَجَدْتَ
أَهْلًا وَنَزَلْتَ مَكَانًا رُحْبًا. فتأمل.

٣٨٣. رحيم ورحوم

(نشرت بتاريخ ٦/١٠/١٩٨٣)

فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا جَاءَ عَلَى وَزْنِ (فَعِيل) كَرَحِيمٍ،
وَ(فَعُول) كَرَحُومٍ مَسَائِلٌ أَهْمُهَا:
أولاً: إذا كان الوصف على وزن (فَعِيل) بمعنى

من: (تَزَّرَ بالضم، للقليلة الولد، و(امرأة رَحُوم) من: (رَحْمٌ) بالضم، إذا شَكَت رَحْمَهَا.

ثالثاً: أنكر بعضهم - كالشيخ اليازجي والأستاذ داغر - قولك: (امرأة رَحُوم ورجل رَحُوم) بمعنى (رحيم). و(فَعُول) عند الأئمة سماعي، ولو أشار بعضهم إلى قياسه لكثرة ما جاء منه. وقد نصَّ (اللسان) ومستدرِّك (التاج) على (رَحُوم) بمعنى (رحيم). وقال ابن جنِّي في (الخصائص) فيما تلاقى عليه (فَعُول وفَعِيل) فذكر: «أثيم وأثوم، ورحيم ورحوم...». فقولك: (امرأة رَحُوم) أو (رجل رَحُوم) بمعنى (رحيم) صحيحٌ فصيحٌ.

رابعاً: تقول من (شَفِقَ): شَفِيقٌ وشَفِيقٌ، ومن (أشْفَقَ): مُشْفِيقٌ، ولا تقول (شَفُوقٌ) لأنه لم يُسْمَعْ. وتقول: (فلانٌ ناصِحٌ ونَصِيحٌ) من: نَصَحَ له، لا (نَصُوح). وقد وَرَدَ: (التوبةُ النَّصُوحُ) للتوبة الخالصة. وتقول: (فلانٌ صَبِيحٌ وصَبَاحٌ) بضمِّ الصاد في (صَبَاح). أما (الصَّبُوحُ) فهو شرابُ الصَّبَاح، كالغُبُوق لشراب العشي.

٣٨٤. الاسترحام

(الاسترحام) كالاستعطف. ولم يُنْقَلْ تَعَدِّيهِ إلى غير المُسْتَرَحَمِ المُسْتَعْطَفِ، بفتح الحاء في الأول والطاء في الثاني، خلافاً لما جَرَى عليه كتابُ الدواوين في مثل قولهم: (يَسْتَرْحِمُ فلانٌ تَعْيِينَهُ وَثَقْلَهُ وإنصافه...). ولو قالوا: (يَلْتَمِسُ فلانٌ أو يَسْأَلُ..) ونحو ذلك لَسَلِمَ كلامهم.

(الفاعل)، مشتقاً من فَعَلٍ لازم، فهو صفةٌ مشبهة. والأكثر أن يُشْتَقَّ من (فَعَلٍ) ككَرِيمٍ من: كَرَمٌ، وَجَمِيلٍ من: جَمَلٌ. أما إذا كان بمعنى (الفاعل) مشتقاً من فَعَلٍ متعدداً، فهو في الغالب صيغةٌ مبالغة. ف (الرحيم) بمعنى (الراحم) مشتقٌ من (رَحِمَهُ) فهو اسم مبالغة. فقولك: (خالداً رَحِيمٌ) يعني أنه كثير الرحمة، وكذلك القول في: (عليم) و(سميع). وأسماءُ المبالغة سماعيةٌ، وقد كَثُرَ اشتقاقُ بعضها ك (فَعَالٍ)؛ فقال بعضهم بقياسه. وقد أخذ بهذا مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة.

ثانياً: ما جاء على (فَعُول) من الصفات، فهو من صيغ المبالغة إذا كان بمعنى الفاعل، سواءً اشتقَّ من فَعَلٍ لازم أم متعدداً. وليس هو صفةً مشبهةً. وهو يتميز عنها بأمر ثلاثة:

أولها: أنه لا يقبل التاء في التانيث؛ تقول: (امرأة رَحُومٌ، ورجل رَحُومٌ) و(امرأة صَبُورٌ، ورجل صَبُورٌ) خلافاً للصفة.

وثانيها: أنه يُجْمَعُ جَمْعُ الأسماء لا جَمْعُ الصفات، تقول: (صَبْرٌ بضمِّ الأول والثاني في جمع (صَبُورٍ)، ولا تقول: (صَبُورُونَ). ولو كان صفةً لَجَمِعَ بالواو والنون، مادام لمذكر عاقل.

وثالثها: أنه يُشْتَقُّ من لازمٍ ومن متعدداً، والصفة المشبهة لا تُبْنَى إلا من لازم. وهو لا يختصُّ بوزن من الفعل، فقد يأتي من: (فَعَلٍ) بفتح العين ك (نَفْسٍ عَزُوفٍ) من: عَزَفَ، و(فَرَسٍ جَمُوحٍ) من: جَمَحَ؛ ومن (فَعِيلٍ) بكسر العين ك (امرأة لَعُوبٍ وضَحُوكٍ) من: لَعِبَ وضَحِكَ؛ ومن: (فَعَلٍ) بضمِّ العين ك (تَزُورٍ)

٣٨٥. الروح والبرهة والهنئية

(نشرت بتاريخ ١٦/٩/١٩٨٤)

(الرَّوْح) بفتح الراء والذال: مُدَّةٌ من الزمن ليست بالقصيرة؛ فإذا قلت: (أقمتُ في حمص رَدْحاً من الدهر)، فذلك يعني أنك أقمت طويلاً. وأصلُ (الرَّوْح) بسكون الدال: تراكمُ الشيءِ بعضه على بعض. و(سحابةٌ رَدَاح): كثيرةُ الماء. وفي (الأساس): «(وَأَرْدَحَ بَيْتَهُ وَرَدَحَهُ: وَسَعَهُ بِزِيَادَةِ شُقَّةٍ فِي مُؤَخَّرِهِ)».

فإذا قال الكتاب: (أقمتُ في حمص رَدْحاً قصيراً من الزمن)، لم يُصيِّبوا. والصواب أن يقولوا: (أقمتُ زمناً قصيراً).

وهناك: (الْبُرْهَة) بضم الباء و(الْبُرْهَة) بفتحها، فقد قيل إنها للمدة الطويلة، كما في (الصحاح)، وقيل إنها لمدَّةٍ قصيرة أو طويلة كما في (المصباح) و(القاموس) و(التاج)، فإذا قصدت بالبرهة المدة اليسيرة، فلا بدَّ من وصفها بذلك كأن تقول: (جلستُ برهةً قصيرةً أو يسيرة).

وهناك: (الْهَنْئِيَّة) بضمَّ الهاء الأولى وفتح النون وسكون الباء، أو: (الْهَنْئِيَّة) بضمَّ ففتح وياء مشددة، وقيل: (الْهَنْئِيَّة) أيضاً بالهمزة على لفظ التصغير، فإذا قلت: (جلستُ هُنَيْيَّة) فيعني ذلك أنك جلستُ مدةً يسيرة. وجاء في الحديث كما في (التاج): «(كان رسولُ الله ﷺ يَسْكُتُ بين التكبير والقراءة إسكاته)» قال: أَحْسَبُهُ هُنَيْيَّةً بالتشديد وهو تصغير هَنَّة، وَيُرْوَى: هُنَيْيَّةً.. وَيُرْوَى: هُنَيْيَّةً».

٣٨٦. ردّ عليه

(نشرت بتاريخ ٢٣/٨/١٩٨٤)

إذا قال الكتاب: (تكلّم فلانُ فرددتُ عليه)، كان كلامُهم صحيحاً مستقيماً، وتقديره: (تكلّم فلانُ فرددتُ عليه كلامه). لكنهم يقولون حيناً: (سمعتُ كلاماً لم أرضَ عنه فرددتُ عليه)؛ أي: ردّدتُ على الكلام، وهذا غير صحيح. لأن الأصل أن يكون المرودُ هنا هو الكلام، والمرودُ عليه هو الشخص. ففي (الأساس): «(وَرَدَّ عَلَيْهِ قَوْلَهُ)»، وفي (المصباح) مثلُ ذلك.

وهكذا إذا أردت أن تنقّدَ شعرَ شاعرٍ قلت: (نقدتُ شعرَ فلان)، أو: (نقدتُ على فلان شعره)، كما تقول: (انتقدتُ كلامَ فلان)، أو: (انتقدتُ عليه كلامه). ففي (الأساس): «(ومن المجاز.. وَتَقَدَّ الْكَلَامُ، وهو من نَقَدَ الشعرَ وتَقَادَاهُ)» ثم قال: «(وانتقدَ الشعرَ على قائله)». فإذا أردت نقدَ الشخص نفسه، لا قوله ولا شعره، أمكن أن تقول: (نقدتُ فلاناً). ففي (النهاية): «(وفي حديث أبي الدرداء: إن نقدتُ الناسَ نقدوك)»؛ أي: إذا عبثتُهم عابوك.

ولذا قل: (ردّدتُ على فلان قوله)، و(نقدتُ عليه شعره)، كما تقول: (نعيتُ على فلان جهله)، و(أخذتُ عليه كذبه).

٣٨٧. ترّدّد إلى المكتبة

(نشرت بتاريخ ٦/٤/١٩٨٤)

ترجَّ الكتابُ على أن يقولوا: (تردّد خالدٌ على المكتبة)، أو: (اعتاد خالدٌ أن يتردّد على النادي)،

٣٨٨. رذُل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٢)

في وَصَفِ شَخْصٍ بِفَسَادِ الْخُلُقِ تَقُولُ: (إِنَّهُ رَذُلٌ) بفتح فسكون، مِنْ: (رَذُلٌ يَرذُلُ) بضم الذال ككْرَمٌ يَكْرُمُ، والمصدر: (الرَّذَالَةُ) و(الرَّذُولَةُ).

ويتساءل الكتابُ: أيقولون في جمع الصفة: (قومُ أرذال) بألف بعد الذال بوزن (أفعال)، أم: (قومُ أراذل) بألف بعد الراء على (أفاعيل)؟

أقول: جَمَعَ (الصحيح) و(الأساس) (رذُل) بفتح فسكون على: (أرذال)، كما تجتمع (فَرَح) على: (أفراح).

أما (أراذل)، فقال جماعةٌ إنه جَمَعَ (الأرذُل). و(الأرذُل) كأرنب اسمٌ للردية من كلِّ شيء، كما يُجَمَعُ الأكبر على أكبر، والأصغر على أصغر، والأدهم -وهو القيد- على أدهم. وذهب جماعةٌ أن (أراذل) جَمَعَ الجمع، أي إنه جَمَعَ (أرذال) أو جمع (أرذُل) بوزن (أسهم)، وكلاهما جَمَعَ: (رذُل)، كما في (إعراب القرآن) للعكبري، و(المصباح).

وهكذا تقول: (قومُ أرذال وأراذل)، كما تقول: (رذُلون وأرذُلون).

وجاء: (قومُ رذلاء) ككرماء، فيكون جمعاً لـ (رذيل).

٣٨٩. رُزِقَ وُلدًا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/٣١)

(رَزَقَ) من الأفعال المتعدية بنفسها إلى مفعول؛ فأنت تقول: (رَزَقَ اللَّهُ فلانًا)، ويتعدى إلى مفعولين أيضاً فتقول: (رَزَقَ اللَّهُ فلانًا مالا) كما يتعدى

وهو خطأ. وموضعُ الخطأ أن (التردُّد) -وهو بمعنى العودة أو الرجوع مرة بعد أخرى- يتعدى بـ (إلى) ولا يتعدى بـ (على). ففي (مفردات الراغب): «(الإيلُ تتردُّدٌ إلى الماء)»، وفي (الأساس): «(وهو يتردُّدٌ بالغدوات إلى مجالس العلم ويختلف إليها)»، وفي (المصباح): «(وتردَّدتُ إلى فلان: رجعتُ إليه مرة بعد أخرى)».

و(التردُّد) في الاشتقاق (تَفَعَّلَ) من (الردِّ) و(الردِّ) يتعدى بـ (إلى) إذا كان بمعنى إعادة الشيء إلى ما كان عليه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ﴾

[القصص ١٣]. وقد يكون (الردِّ) بمعنى تفويض الأمر أو

الاحتكام فيه، فيتعدى بـ (إلى) أيضاً، كقوله تعالى:

﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ﴾ [النساء ٨٣]،

أي: لو ردُّوا ذلك إلى الرسول وأولي الأمر ليرَوِّا رأيهم

فيه. قال البيضاوي: «(أي لو ردُّوا ذلك الخبر إلى رأي

الرسول ورأي كبار الصحابة البصراء في الأمور)». أما

قولُ القائل: (رَدُّ على فلان قوله)، ففيه معنى

الإنكار. وأما قوله تعالى: ﴿إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا

يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران ١٤٩]، فمعناه:

يَرُدُّوكُمْ إلى الكفر على أعقابكم، كما قال البيضاوي.

و(الارتداد) افتعالٌ من (الردِّ)، وهو يُعَدَّى بـ

(إلى). قال تعالى: ﴿قَبِلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل ٤٠]،

أما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا

حَاسِرِينَ﴾ [المائدة ٢١]، فمعناه: (لا ترجعوا مُدْبِرِينَ).

هذا و(على أعقابكم) و(على أدباركم) في الآيتين في

موضع الحال.

غِيَّهَ وَضَلَّاهُ) بمعنى مَضَى وَبَالَغَ فِي ذَلِكَ، فَهَلْ لِقَوْلِهِمْ هَذَا وَجْهٌ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ؟ فِي الْإِجَابَةِ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أُمُورٌ أَهْمُهَا:

أولاً: مَنَعَ الْأُسْتَاذُ أَحْمَدُ الْعَوَامِرِيُّ، عَضُو مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ، رَحِمَهُ اللَّهُ، اسْتِعْمَالَ (الاسْتِرْسَالِ) بِمَعْنَى الْمَضِيِّ وَالانْتِطَاقِ، وَأَيَّدَهُ فِي ذَلِكَ الْأُسْتَاذُ عَبَّاسُ أَبُو السُّعُودِ إِذْ قَالَ فِي (أَزْهَابِ الْفَصْحَى): «يُحْطِئُ عَامَةً النَّاسُ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَعَلِّمِينَ حِينَئِذٍ يَقُولُونَ: اسْتِرْسَلَ فَلَانٌ فِي غِيَّهِ وَضَلَّاهُ، وَغَالِبًا مَا يَقْضُرُونَ هَذَا التَّعْبِيرَ عَلَى نَاحِيَةِ الشَّرِّ؛ فَلَا يَقُولُونَ: اسْتِرْسَلَ فِي إِحْسَانِهِ، وَلَا اسْتِرْسَلَ فِي صِدْقِهِ. وَقَدْ يَسْتَعْمَلُونَهُ بِمَعْنَى اسْتَمْرَ فِي الْأَمْرِ، فَيَقُولُونَ: اسْتِرْسَلَ فِي حَدِيثِهِ. وَهَذَا كُلُّهُ خَطَأٌ لِيُعْبِدَهُ عَنِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ لِلْكَلِمَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ مَا وَرَدَ بِمَعَاجِمِ اللُّغَةِ عَنْ هَذَا الْفِعْلِ يَدُورُ حَوْلَ الطَّمَأْنِينَةِ وَالسُّكُونِ وَالسَّهْوَةِ».

ثانياً: إِذَا دَقَّقْنَا فِي مَعَانِي (الاسْتِرْسَالِ)، وَجَدْنَا بِهَا مَا يُفَرِّقُ اسْتِعْمَالَ الْكِتَابِ فِيمَا ذَكَرْنَا، وَيُدْفَعُ رَأْيَ الْأُسْتَاذِينَ الْعَوَامِرِيِّ وَأَبِي السُّعُودِ. فِي (اللِّسَانِ): «اسْتِرْسَلَ الشَّيْءُ: سَلَسَ». وَإِذَا كَانَ الْاسْتِرْسَالُ كَالسَّلَاسَةِ، فَالسَّلَاسَةُ: اللَّيِّنُ وَالانْقِيَادُ، وَهُوَ ضِدُّ الْاِمْتِنَاعِ وَالِاسْتِمْسَاكِ. وَفِي (اللِّسَانِ): «شَيْءٌ سَلَسٌ: لَيِّنٌ سَهْلٌ، وَرَجُلٌ سَلَسٌ: لَيِّنٌ مَنْقَادٌ، وَسَلَسَ الْمُهْرُ: إِذَا انْقَادَ». وَفِي (المصباح): «وَسَلَسَ الْبَيْتُ: اسْتِرْسَلَهُ وَعَدَمَ اسْتِمْسَاكَهُ»، فَلَيْسَ غَرِيباً عَلَى هَذَا أَنْ يَوْضَعَ (الاسْتِرْسَالِ) مَوْضِعَ الْمُوَانَاةِ وَلَيِّنِ الْمَقَادَةَ. إِذَا قُلْتَ:

(أَعْطَى) فَتَقُولُ: (أَعْطَيْتَهُ مَالاً كَثِيراً). فَإِذَا بَنَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَجْهُولِ قُلْتَ: (رَزَقَ فَلَانٌ مَالاً)، كَمَا تَقُولُ: (أَعْطَى فَلَانٌ مَالاً كَثِيراً).

وَالْكِتَابُ يُحْطِئُونَ حِيناً فَيَقُولُونَ: (رَزَقَ خَالِدٌ بَوْلِدَ أَسْمَاءَ وَوَلِيداً)، بِنَاءِ (رَزَقَ) لِلْمَجْهُولِ. وَصَوَابُ الْقَوْلِ أَنْ يَقُولُوا: (رَزَقَ خَالِدٌ وَلِداً أَسْمَاءَ وَوَلِيداً)، كَمَا تَقُولُ: (أَعْطَى خَالِدٌ جَائِزَةً)؛ فِيهِ التَّنْزِيلُ: «قَالَ لَا يَأْتِيكُمْ طَعَامٌ تُرَزِّقَانِيهِ» [يوسف ٣٧]، فَقَدْ بُنِيَ (تُرَزِّقَانِيهِ) لِلْمَجْهُولِ، وَجَاءَتْ الْهَاءُ مَفْعُولاً بِهِ، وَهِيَ تَعُودُ إِلَى (طَعَامِ). وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولِهِ الثَّانِي بِالْبَاءِ كَمَا يَسْتَعْمَلُهُ الْكِتَابُ لَقِيلَ: (تُرَزِّقَانِ بِهِ)، فَالْفَاءُ يَرَزِّقُهُمَا الطَّعَامَ، وَهِيَ يَرَزِّقَانِ الطَّعَامَ. وَفِي (الْأَسَاسِ): «رَزَقَهُ اللَّهُ الْغِنَى»، فَعَدَّى (رَزَقَ) إِلَى مَفْعُولِهِ الثَّانِي بِنَفْسِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: رَزَقَهُ اللَّهُ بِالْغِنَى. وَلِذَا قُلْتَ: (رَزَقَ خَالِدٌ وَلِداً أَوْ أَوْلَاداً)، وَلَا تَقُلْ: (رَزَقَ بَوْلِدَ أَوْ بِأَوْلَادِ).

٣٩٠. الرِّزْمَةُ

(الرِّزْمَةُ) لِمَا يَشُدُّ مِنَ الثِّيَابِ، بِالْكَسْرِ، لَا بِالضَّمِّ كَمَا تَحْكِيهِ الْكِتَابُ. وَهُوَ يُجْمَعُ تَكْسِيراً عَلَى (رِزْمٍ) بِكَسْرِ فَتَفْتَحُ كَسِيراً وَسِدْرًا. وَالْفِعْلُ مِنْهُ: (رَزِمَ فَلَانٌ الشَّيْءَ يَرِزِمُهُ) بِكَسْرِ الزَّيِّ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ، وَ(رِزْمَةٌ يَرِزِمُهُ) بِكَسْرِهَا فِي الْمَاضِي وَضَمِّهَا فِي الْمَضَارِعِ، وَ(رِزْمَةٌ) بِتَشْدِيدِ الزَّيِّ أَيْضاً، كَمَا فِي (اللِّسَانِ).

٣٩١. اسْتِرْسَلٌ

(نشرت بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٣)

نَرَجَّ الْكِتَابُ عَلَى أَنْ يَقُولُوا: (اسْتِرْسَلَ الشَّابُّ فِي

العلة)) وهو يُعَدَّى ب (إلى) إذا ضُمَّن معنى الركون والاطمئنان. قال ابن جنِّي في (الخصائص): «فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه)) أي: لا تطمئن. وقال أبو الطيب اللغوي في (الإتباع): «ورجل فُرِحَ بضم الفاء والراء، هو الذي يُفشي سره ويسترسل إلى كلِّ أحدٍ من سلامة صدره».

٣٩٢. الرشوة (نشرت بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٣)

حول استعمال الكتاب (الرشوة) وجمعيها وما تصرف منها من أفعال، مسائل أهمها:

أولاً: تُلفظ (الرشوة) بتثنية الراء، أي: بفتحها وضمها وكسرها. وهي اسم من (الرشو) بفتح الراء. تقول: (رِشَاهُ يَرِشُوهُ رِشَوًا) أعطاه الرشوة. فقول الكتاب: (فلانٌ يَرِشِي ضماناً لمصلحته) غير صحيح، صوابه (يَرِشُو).

وتقول: (رَشَوْتُ فلاناً مالاً) فتُعدِّيهِ إلى مفعولين، كما تقول: (حَلَوْتُهُ مالاً أَحْلُوهُ حَلَوًا وحُلواناً) بضم الحاء في (الحُلوان)، كما جاء في (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه).

وتقول: (ارْتَشَى منه رشوة): إذا أخذها، و(استرشي في حكمه): طلب الرشوة عليه. و(المراشاة): المحاباة؛ أي: المسامحة والمساهمة.

واسم الفاعل من الرشو: (الراشي) وهو الذي يعطي من يعينه على باطله، و(المُرْتَشِي) وهو الآخذ، و(الرائش) الذي يسعى بينهما. وقد جاء في الحديث: «لَعَنَ اللَّهُ الراشي والمُرْتَشِي والرائش».

(استرسل فلانٌ في الضلال والجهالة)، فقد عَنِيَتْ أنه انقاد وسَلِسَ، فلم يَمْتَنِعْ ولم يَسْتَعصِ على مُسْتَدْرِجِه، ومن ثم مَضَى وانطلق.

ثالثاً: قال الأستاذ العوامري: «ويستعملون (الاسترسال) دائماً في الشر، فلم أرَ مَنْ قال: استرسل فلانٌ في الإحسان أو في المعروف أو في طلب العلم.. وليت شعري كيف وصل هذا المعنى إليهم)). وقال صاحبه نحواً من ذلك.

والجواب عما قالاه أن (الاسترسال) ضد الامتناع. فإذا كَثُرَ في الشرِّ، فذلك لأن الامتناع والاستمسك وعدم الانقياد إنما تُرَجَى في القبيح، ولا تُرَجَى في المحمود من الأمور، وليس صحيحاً أن الاسترسال مقصورٌ أبداً على الشر. ففي (النهاية): «وفي حديث عمر إذا أَدْنَتْ فاسترسل، وإذا أَقَمْتَ فاحْذِمِ)). أي إذا أردت أن تُؤدِّن للصلاة فاسترسل، والاسترسال هنا في الخير، وإذا أردت أن تُؤدِّن للإقامة - إقامة الصلاة - فاحْذِمِ: ومعنى (احْذِمِ): اقطع بسرعة.

رابعاً: عاب أبو السعود قولهم: (استرسل في الحديث) إذا استمر، وهو غريب، فانظر إلى قول أبي حيان التوحيدي في كتاب (أخلاق الوزيرين): «وقد استرسلنا في الحديث وتبائننا كلَّ ضمير».

خامساً: استبعد أبو السعود تعدية (استرسل) ب (في)، ورأى أن تعديته ب (إلى)، لأن معناه: انبسط. والصحيح أن (استرسل) يُعَدَّى ب (في)، كما عداه أبو حيان فيما تقدم، وقال ابن جنِّي: «وهذا الموضع مما يُسْتَرَسَلُ فيه. ألا ترى أنهم استرسلوا في وَصَفِ

(ذُرُوات) بإسكان الراء وهو المشهور، و(ذِرُوات) بفتحها.

٣٩٣. رصد (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥)

(الرَّصَد): المراقبة، و(الراصد): المراقب، و(الترصد): الترقب، هذا ما جاء في (الصحاح). وجاء نحو منه في (الأساس) إذ قال: «رَصَدْتُهُ وَارْتَصَدْتُهُ وَتَرَصَدْتُهُ، نحو: رَقَبْتُهُ وَارْتَقَبْتُهُ وَتَرَقَّبْتُهُ: قَعَدْتُ لَهُ فِي طَرِيقِهِ أَتَرَقَّبَهُ، وَرَاوَدْتُهُ: رَاقَبْتُهُ». وقد فرَّقوا بين (رَصَدَ) و(أَرَصَدَ) فقالوا: رَصَدْتُهُ أَرَصَدُهُ رَصْدًا: تَرَقَّبْتُهُ، وَأَرَصَدْتُ لَهُ: أَعَدَدْتُ لَهُ. وهو قول الأصمعي، ونحو منه قول الكسائي، كما ذكره (الصحاح). وإذا صحَّ هذا كان قولك: (رَصَدْتُ الحَكُومَةَ مَبْلَغَ كَذَا لِإِقَامَةِ المَدَارِسِ)، كما يقوله الكتاب، خطأً، والصواب: (أَرَصَدْتُ الحَكُومَةَ مَبْلَغَ كَذَا..). وعلى ذلك حديث الحسن بن علي، عليهما السلام: «وذكر أباه فقال: ما خلَّفَ من دنياكم إلا ثلاثمئة درهم، كان أَرَصَدَهَا لِشِرَاءِ خَادِمٍ». وقد جاء في (الأساس): «وقد أَرَصَدْتُ هَذَا الجَيْشَ لِلقِتَالِ، وَهَذَا الفَارِسَ لِلطَّرَادِ، وَهَذَا المَالَ لِأداءِ الحَقُوقِ...».

وقد بحث هذا كثيرون -ومنهم العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) - فأشاروا إلى نحو من ذلك، لكن الذي أغفلوه أن (رَصَدَ) و(أَرَصَدَ) قد يأتيان بمعنى واحد. ذلك أن الأصل في (الرصد) الاستعداد للمراقبة، والأصل في (الإرصاد) الإعداد لها، وقد يلتقيان ويتصلان. ففي كتاب (فعلت وأفعلت)، قال أبو

الْوَصْلَةُ إِلَى الحَاجَةِ بِالمَصانِعَةِ، وَأَصْلُهُ مِنَ (الرِّشَاءِ) الَّذِي يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى المَاءِ. ف (الراشي): مَنْ يُعْطَى الَّذِي يُعِينُهُ عَلَى البَاطِلِ، وَ(المُرْتَشِي): الَّذِي يَأْخُذُ، وَ(الرائش): الَّذِي يَسْعَى بَيْنَهُمَا بِسْتِزِيدٍ لِهَذَا وَيَسْتَنْقِصُ لِهَذَا. فَأَمَّا مَنْ يُعْطَى تَوَصُّلاً إِلَى أَخْذِ حَقٍّ أَوْ دَفْعِ ظَلْمٍ فَغَيْرٌ دَاخِلٌ فِيهِ» هذا ما جاء في (النهاية) لابن الأثير.

ثانياً: يَجْمَعُ الكِتَابُ (الرِشْوَةَ) عَلَى (الرِّشَاوَى)، وَهُوَ خَطَأً. وَإِنَّمَا تُجْمَعُ (الرِشْوَةُ) عَلَى (الرِّشَاءِ) بِضَمِّ الرِّاءِ، وَ(الرِّشَاءِ) بِكسْرِهَا. وَلَوْ كَانَ فِي اللُّغَةِ (رِشْوَى) لَجُمِعَتْ عَلَى (رِشَاوَى)، كَمَا تُجْمَعُ الدَّعْوَى عَلَى الدَّعَاوَى.

ثالثاً: مِثْلُ (الرِشْوَةِ) فِي اللُّفْظِ (الرِّبْوَةِ) وَرِوَاؤُهَا مِثْلَةٌ، وَجَمْعُهَا (رُبَا) وَهِيَ المَكَانُ المَرْتَفِعُ. وَهَنَّاكِ (الرَّابِيَةِ)، وَجَمْعُهَا (الرَّوَابِي). وَمِثْلُ (الرِّبْوَةِ) فِي اللُّفْظِ (الرِّغْوَةُ) وَرِوَاؤُهَا مِثْلَةٌ أَيْضاً، تَقُولُ: (هَذِهِ رِغْوَةُ اللَّبَنِ)، وَتُجْمَعُ عَلَى (رُغَاً) وَ(رِغَاً) بِضَمِّ الرِّاءِ وَكسْرِهَا. رَابِعاً: تُجْمَعُ (الرِشْوَةُ) بِالأَلْفِ وَالتَّاءِ إِذَا كَانَتْ مَضمُومَةً الأَوَّلِ كحُطُوتِ، عَلَى (رِشَوَاتٍ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ، وَ(رِشَوَاتٍ) بِإِسْكَانِهَا، وَ(رِشَوَاتٍ) بِإِتْبَاعِهَا؛ أَي أَنَّ تَتَّبَعَ الشَّيْنُ الرِّاءَ فِي حَرَكَتِهَا فَتَصْبِحُ (رِشَوَاتٍ) بِضَمِّ الأَوَّلِ وَالثَّانِي وَهُوَ الأَشْهَرُ. وَجَمْعُ (الرِشْوَةِ) المَفْتُوحَةِ الأَوَّلِ كَشَهْوَةِ: (رِشَوَاتٍ) بِفَتْحِ الأَوَّلِ وَالثَّانِي كَشَهْوَاتٍ وَهُوَ الأَكْثَرُ. أَمَّا إِسْكَانُ الشَّيْنِ فَنَادِرٌ. أَمَّا (الرِّشْوَةُ) بِكسْرِ الأَوَّلِ، فَتُجْمَعُ عَلَى (رِشَوَاتٍ) بِإِسْكَانِ الشَّيْنِ، وَ(رِشَوَاتٍ) بِفَتْحِهَا كَجَمْعِ (ذِرْوَةٍ) بِكسْرِ الأَوَّلِ عَلَى

(الاشتقاق) لابن دريد: «وَرَضَخَ بكسر الميم (مفعلة) من قولهم: رَضَخْتُ النوى بالحجر: إذا دَقَّقْتُهُ بين حَجْرَيْنِ، وهو رَضِيخٌ وَمَرْضُوحٌ». وفي (الأساس): «ورأيتهم يَتَرَضَّحُونَ الخبزَ ويتَرَضَّحُونَهُ: يكسرونه ويأكلونه.. وَرَضَخْتُ لهم من مالي رَضَخَةً، وأمر لهم بِرَضَخٍ، والمساكينُ يُرَضَّخُ لهم، وعندي رَضَخٌ من خبز». وفي (المصباح): «رَضَخْتُ له رَضَخًا من باب نفع ورَضِيخَةً: أعطيتُهُ شيئاً ليس بالكثير. والمالُ رَضَخٌ تسميةً بالمصدر، أو فَعَلٌ بمعنى مفعول.. وعنده رَضَخٌ من خبز؛ أي شيءٌ منه». وفي حديث عمر رضي الله عنه: «وقد أمرنا له بِرَضَخٍ فاقسيمهُ بينهم»، قال صاحب (النهاية): «الرَضَخُ: العَطِيَّةُ القليلة»، وفي حديث علي رضي الله عنه: «وَيُرَضَّخُ له على ترك الدين رَضِيخَةً»، قال: «هي فَعِيلَةٌ من الرَضَخِ؛ أي: عَطِيَّةٌ».

ويتبين بما قدمنا أنه ليس في معاني (رَضَخٍ) ما يتصل بالخضوع من قريب أو بعيد، وإنما يقول العرب في معنى الخضوع: (انقادَ فلانٌ لنا)، و(أدَعَنَ يُدَعِنُ إدعانا) فهو (مُدَعِنٌ) بضم الميم و(مُدَعَانٌ) بكسرها، كما يقولون: (حَنَّحَ حُنُوعاً، واستكان استكانة، واستذلَّ استذلالاً، ودانَ له دَيْئُوتَةً، واستحذَى أو استحذأ -يهمز ولا يهمز- استحذاءً).

وهكذا قل: (حَضَعَ وَذَلَّ وَحَنَعَ وَانقادَ)، ولا تقل: (رَضَخَ).

٣٩٥. رَضِي وَقبيل (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٤)

تقول: (رَضِيْتُ الأمرَ وَرَضِيْتُ به رَضاً) إذا

إسحاق الزجاج: «(باب الراء من فعلت وأفعلت والمعنى واحد: رَصَدْتُ الرجلَ بالخير رَصْدًا فأنا راصِدٌ، وأرصدتُهُ إِرْصَادًا فأنا مُرْصِدٌ). ونحوُ منه ما جاء عن الجواليقي في كتاب (فعلت وأفعلت بمعنى واحد): «ومعنى رَصَدْتُهُ وأرصدتُهُ بالخير أو بالشر: ترقبته لأكافئهُ وأقابلهُ، بالخير أو الشر، أو أعددت نفسي نفسي لذلك». وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: «رَصَدْتُ فلانًا بالمكافأة، ورصدتُ له وأرصدتُهُ، وأنا مُرْصِدٌ له بما كان منه حتى أكافئهُ»، وعلى هذا قول الهمداني في ألفاظه: «(رَصَدْتُهُ، وأرصدته: ترقبته)».

بقي أن اشير أن المجمع القاهري قد صَوَّب قول القائل: (رَصَدَ مالاً) إذا أُعِدَّ لشيءٍ بعينه. ذلك في مؤتمره عام ١٩٧٧، ولم أرَ سَنَدًا ينصر هذا الرأي. فتأمل!

٣٩٤. الرُّضُوحُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٥)

لا يزال كثير من الكتاب يستعمل (الرُّضُوحُ) في معنى الخضوع، فهم يقولون: (سيرضخُ فلانٌ لمشيئتنا عاجلاً أم آجلاً)، كما يقولون: (لا بدَّ للعدوِّ من الرضوخِ لحُكْمِنَا)، وليس في اللغة ما يُسيغ استعمال (رَضَخٍ) بهذا المعنى أو بنحو منه، أو استعمال ما جعلوه مصدرًا له وهو (الرضوخ).

ف (رَضَخَ النوى أو الحصى أو العظمَ رَضَخًا) إذا كَسَرَهُ.. ومنه (المِرْضَخَةُ) و(المِرْضَاخُ) للحجر يُرَضَّخُ به الشيءُ اليابس. و(رَضَخَ له من ماله رَضَخًا) إذا أعطاه، ومنه (الرَضِيخَةُ) لليسير من العطاء. ففي

(الصحاح) والاساس) واللسان) (رَضَى) بالتشديد، ومصدره قياساً: (ترضية)، كسماء تسمية، وقواه تقوية، وقال صاحب (التاج): ((وَرَضَاهُ تَرْضِيَةً: أَرْضَاهُ))، وهو مما استدركه علي (القاموس). فتأمل.

٣٩٦. جَوُّ رَطْبٍ، لا: راطب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢١)

إذا أراد الكتابُ أن يصفوا الجوُّ بالرطوبة قالوا: (جَوُّ راطبٍ)، وربما قالوا: (هذه دار راطبة). وحقيقة الأمر أن صيغة (فاعل) لا تُصاغ قياساً من كل فعل ثلاثي، كما يتوهم بعضهم. فإذا كان الفعل لازماً مثل (رَطَبٌ)، لم يأت منه: (راطب)، حتى يكون هناك (رَطَبَ الجوُّ) بفتح الطاء. هذا هو القياس، وليس في العربية (رَطَبٌ) لازماً بفتح الطاء، فلم يكن فيها ثمة (راطب) من الرطوبة قطعاً. ولذا كان قول الكتاب (جَوُّ راطب) أو (دار راطبة) خطأً.

وإذا عُدنا إلى اللغة وجدنا (رَطَبٌ) بضم الطاء ككُرْمٍ (يَرُطِبُ رُطُوبَةً ورَطَابَةً). والصفة المشبهة من (فَعَلٌ) بضم العين على (فَعِيلٌ) أو (فَعَلٌ) بسكون العين، غالباً. وهكذا جاء (رَطَبَ الجوُّ) بالضم فهو (رَطِيبٌ) ككُرْمٍ فهو كريم، و(رَطَبَ الجوُّ) بالضم أيضاً فهو (رَطَبٌ) بسكون الطاء كضَحْمٌ بالضم فهو ضَحْمٌ.

وفي اللغة أيضاً: (رَطَبَ الجوُّ) بكسر الطاء (يَرُطِبُ رَطِيباً) فهو (رَطِيبٌ) كَبَحْلٍ يَبْحَلُ فهو بَحِيلٌ، وهو (رَطَبٌ) بسكون الطاء، ك(سَيْطَ الشَّعْرُ) بكسر الباء، فهو (سَبْطٌ) بسكون الباء. و(السَّبْطُ) صفةٌ للشعر

استحسنته ومالتُ نفسك إليه، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَرَضِيْتُ الأَمْرَ والشاهدَ رِضاً: قَبِلْتُهُمَا، وَرَضِيْتُ عَنكَ وَرَضِيْتُ عَلَيْكَ))، وفي (المصباح): ((رَضِيْتُ الشَّيْءَ وَرَضِيْتُ بِهِ رِضاً: أَحَقَرْتُهُ، وَارْتَضَيْتُهُ مِثْلَهُ، وَرَضِيْتُ عَن زَيْدٍ وَرَضِيْتُ عَلَيْهِ)). وهكذا صحَّ قولك: (رَضِيَهُ وَرَضِي بِهِ)، ولكن هل تقول: (قَبِلْتُهُ وَقَبِلْتُ بِهِ)، كما يقوله الكتاب؟

أقول: جاء (قَبِلْتُ الأَمْرَ) ولم يَجِيء: (قَبِلْتُ بالأمر)، فقولهم: (قَبِلْتُ بما قَسَمَهُ اللهُ) خطأ، وصوابه: (قَبِلْتُ ما قَسَمَهُ اللهُ).

وليس قولك: (قَبِلْتُ) بمعنى (رَضِيْتُ) عند التحقيق عموماً، ف(الرضا بالأمر) يقتضي استحسانه وميل النفس إليه، أما (قبول الأمر) فقد يرافقه هذا الاستحسان والميل، وقد لا يرافقه ذلك.

وتقول: (أَرْضَاهُ إِرْضَاءً)، و(رَضَاهُ تَرْضِيَةً) إذا طَلَبَ رِضاهُ وسعى إليه، ويكثر في كلام الكتاب قولهم: (أَعْطِي فلانٌ هذا المبلغَ تَرْضِيَةً له)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر الأستاذ أسعد خليل داغر في كتابه (تذكرة الكاتب) قولهم: (رَضَاهُ تَرْضِيَةً) فقال: ((ويقولون: وهو يبذل جهده في ترضيته، أي في طلب رضاه، فيستعملون مصدر رَضَى، وهو لم يُسْمَعْ عن العرب أو سُمِعَ قليلاً جداً. والمنقول عنهم في هذا المعنى على وزن تَفَعَّلَ واستفعل، يقال: تَرْضَاهُ واسترضاه، أي طلب رضاه)). أقول: (رَضَاهُ تَرْضِيَةً) صحيحٌ فصيحٌ خلافاً لِمَا قاله داغر، فقد حكى

ويقول الكتاب حيناً: (ارْتَعَبَ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (ارْتَعَبَ) مطاوعاً، تقول: (رَعَبْتُهُ فارتعَبَ).

ولذا تقول: (رَعَبْتُهُ فارتعَبَ)، كما تقول: (ارْعَبْتُهُ ورعَبْتُهُ) بتشديد العين.

٣٩٨. رعد وأرعد (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٣)

تقول: (رَعَدَ السحابُ وبرَقَ) إذا بدا منه صوته وبريقه، وتقول مجازاً: (رَعَدَ فلانٌ وبرَقَ) إذا بدا من صوته واحمرار وجهه ما يدلُّ على شدة غضبه، كما تقول: (رَعَدَ فلانٌ لجاره وبرَقَ) إذا اشتدَّ غضبه فتوَعَدَ جاره وتهدَّده، ففي (الأساس): «(ومن المجاز: رَعَدَ لي فلانٌ وبرَقَ: أوَعَدَ)، والإيعاد هو التَّوَعُدُ. ففي (المصباح): «(ورَعَدَ زيدٌ رَعْدًا: أوَعَدَ بالشنِّ)».

على أن الكتاب إذا قصدوا هذا المعنى عبَّروا منه بقولهم: (ارْعَدَ فلانٌ وأبرَقَ) بإضافة الهمزة، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (ارْعَدَ) بمعنى أصابه الرعد. ففي (المصباح): «(وارْعَدَ القومُ إرْعادًا: أصابهم الرُّعْدُ)».

وجاء (ارْعَدَ) بمعنى أصابته الرُّعْدَة. ففي (اللسان): «(ارْعَدَهُ فارتعدَ، وارْعَدَتْ فرائضُهُ عندَ الفزعِ)».

وجاء (ارْعَدَ) كذلك بمعنى (رَعَدَ)، ولو أنكره بعضهم كالأصمعي؛ قال الهمداني في (الألفاظ الكتابية): «(وأجازهُ أبو زيد والفراء وأبو عبيدة)، وأخذ بهذا معظمُ المعجمات. قال زهير بن جناب:

المسترسل. وجاء في (الأساس): «(شيءٌ رَطْبٌ ورَطِيْبٌ مبتلٌ بالماء.. ومن المجاز: عَيْشٌ رَطِيْبٌ: ناعِمٌ، وجاريةٌ رَطْبَةٌ: رَحْصَةٌ ناعمةٌ، ورجلٌ رَطْبٌ: فيه لين)».

وفي (اللسان): «(رَطْبٌ بالضمُّ رُطوبَةٌ ورطابةٌ، ورَطْبٌ بالكسر فهو رَطْبٌ ورَطِيْبٌ)».

ولذا قل: (جَوُّ رَطْبٌ) أو (رَطِيْبٌ)، و(دار رَطْبَةٌ) أو (رَطِيْبَةٌ)، ولا تقل: (جَوُّ راطبٌ) أو (دار راطبة).

وفي اللغة (رَطْبٌ) بفتح الطاء متعدياً بمعنى آخر، تقول: (رَطَبْتُ الدابةَ رَطْبًا): أطعمتها الرُّطْبَة بضم الراء، أي: الكلاً، كما في (الأفعال) لابن القوطية.

٣٩٧. رَعَبٌ (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١)

(الرُّعْبُ) بضم الراء هو الخوف. ففي التنزيل العزيز: ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ [الأحزاب ٢٦ والحشر ٢٢]، وفي (الأساس): «(فَعَلَ ذلك رُعْبًا لا رُعْبًا؛ أي: خوفًا لا رغبةً)».

(ورَعَبٌ) كَنَفَعٌ، وهو لازمٌ ومتعدٍ، تقول: (رَعَبْتُ) بمعنى خِفْتُ، و(رَعَبْتُهُ) بمعنى أَخَفَّيْتُهُ، كما في (المصباح). وتقول من (رَعَبَ) اللّازم: (راعِبٌ) بمعنى خائف، ومن (رَعَبَهُ) المتعدّي: (راعِبٌ) بمعنى مُخِيفٌ، و(مرْعوبٌ) بمعنى خائف. ففي (الأساس): «(ورجلٌ رَعِيْبُ العَيْنِ، ومرْعوبٌ العين: جبانٌ، ما يُبْصِرُ شيئًا إلا فزعَ منه)».

وجاء (ارْعَبْتُهُ) بمعنى أَخَفَّيْتُهُ، وقد أنكره جماعة، ولكن ذكره (المصباح) كما ذكره (التاج) نقلًا عن الإشبيلي واللمحي. كما جاء (رَعَبْتُهُ) بالتشديد.

أَرَعَدُوا سَاعَةَ الْهَيَاجِ وَأَبْرَقْنَا

كما تَوَعَّدَ الْفُحُولُ الْفُحُولَا

ولذا قُلْ: (رَعَدَ وَبَرَقَ)، و(أَرَعَدَ وَأَبْرَقَ) في الوعيد

وَالسَّحَابِ.

٣٩٩. رعي وأرعى

(نشرت بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٦)

تقول: (رَعَيْتِ الْمَاشِيَةَ تَرَعِي) إِذَا سَرَحْتَ لِتَأْكُلَ الْكَلَا،

وهو فعلٌ لازم، و(رَعَيْتُهَا وَأَرَعَيْتُهَا) إِذَا جَعَلْتَهَا

تَرَعِي، ف (رَعَاهُ) و(أَرَعَاهُ) مُتَعَدِيَانِ. وتقول من

المجاز: (رَعَيْتُ فَلَانًا) إِذَا رَاقَبْتَهُ وَتَوَلَّيْتَ أَمْرَهُ. ففي

(الأساس): «وَرَعَيْتُ لَهُ عَهْدَهُ وَحُرْمَتَهُ.. وَرَعَيْتُ

(النجوم).. وتقول من المجاز أيضاً: (أَرَعَيْتُ السَّمْعَ)

إِذَا جَعَلْتَهُ يَرَعِي وَيَعِي مَا يَسْمَعُ. ففي (الصحاح):

«وَأَرَعَيْتُهُ سَمْعِي: إِذَا أَصْغَيْتَ إِلَيْهِ». وفي (مفردات

الراغب): «وَأَرَعَيْتُهُ سَمْعِي: جَعَلْتُهُ رَاعِيًا لِكَلَامِهِ».

على أن الكتاب يقولون: (أَعْرَيْتَنِي سَمْعَكَ) من

(الإعارة) لا من (الإرعاء)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر ذلك بعض الأئمة. فقد جاء في كتاب

(تقويم اللسان) لابن الجوزي: «تقول: أَرَعَيْتَنِي

سَمْعَكَ، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: أَعْرَيْتَنِي». وقد ملئت، أول

الأمر، إلى الأخذ برأي ابن الجوزي، لكنني عُدْتُ إلى

ما دُونْتَهُ مِنْ كَلَامِ كِبَارِ الْفُصْحَاءِ، فَأَلْفَيْتُهُمْ يَقُولُونَ:

(أَعْرَيْتَنِي سَمْعَكَ) فَهَذَا بَدِيعُ الزَّمَانِ الْهَمْدَانِيِّ، وَقَدْ

عَاشَ قَبْلَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ بِنَحْوِ قَرْنَيْنِ كَامِلَيْنِ يَقُولُ فِي

مَقَامَتِهِ (الْأَصْفَهَانِيَّةُ): «فَلْيَعْرَيْتَنِي سَمْعَهُ سَاعَةً»،

ويقول في رسالة له إلى أبي عامر: «فَمَا يُعْيِرُهُمْ إِلَّا

أَذْنًا صَمَاءً»، وقد تكرر ذلك منه. والهمداني متضلعٌ

من اللغة، وله في صناعة الإنشاء نفاذ، بل هو فيها

أستاذ..

ولذا قُلْ: (أَرَعَيْتَنِي سَمْعَكَ)، و(أَعْرَيْتَنِي سَمْعَكَ)،

فكلاهما صحيح.

٤٠٠. رغب

(نشرت بتاريخ ٣/١١/١٩٨٤)

يُشْكِلُ عَلَيَّ الْكِتَابَ حِينَئِذٍ تَعْدِيَّةُ فِعْلٍ (رَغِبَ)

أَيُعَدُّونَهُ بِالْحَرْفِ أَمْ بِنَفْسِهِ؟

لا شك أن الشائع في المعاجم وكلام الفصحاء تعديَّةُ

رَغِبَ ب (في)، تقول: (رَغِبْتُ فِي الْأَمْرِ) إِذَا أَرَدْتَهُ

وَحَرَصْتَ عَلَيْهِ، و(رَغِبْتُ عَنْهُ) إِذَا أَعْرَضْتَ عَنْهُ

وَزَهَدْتَ فِيهِ. ففي (الأساس): «(رَاغِبٌ فِيهِ، وَرَاغِبٌ

عَنْهُ)». وقد جاء عن العرب تعديَّةُ الفعل بنفسيه أيضاً.

ففي (الأفعال) لابن القوطية: «(وَرَغِبْتُ الشَّيْءَ فِيهِ:

طَلَبْتُهُ وَأَحْبَبْتُهُ)». وفي (المصباح): «(وَرَغِبْتُ فِي الشَّيْءِ

وَرَغِبْتُهُ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ أَيْضاً: إِذَا أَرَدْتَهُ)». فلا وجه إذاً

لإنكار قولهم: (رَغِبْتُ الشَّيْءَ) كما ذهب إليه بعض

النقاد.

ويتعدى (رَغِبَ) ب (إلى) أيضاً. ففي التنزيل:

﴿إِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَى رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الشرح ٧-٨]،

أي: إِلَى اللَّهِ تَضَرَّعْ وَارْفَعْ رَغْبَتَكَ. ف (رَغِبَ إِلَيْهِ)

هنا بمعنى طَلَبَ إِلَيْهِ. ففي (النهاية): «(وَالرَّغْبَةُ:

السُّؤَالُ وَالطَّلَبُ)». وفي (اللسان): «يُقَالُ: رَغِبَ إِلَى

فُلَانٍ فِي كَذَا وَكَذَا» أَي: سَأَلَهُ إِيَّاهُ.

وجاء عن العرب: (رَغِبْتُ بِفُلَانٍ عَنْ كَذَا وَكَذَا)

٤٠٢. رغم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١/٣١)

(رَغِمَ) بفتح الغين وضمها وكسرهما بمعنى: دَلَّ عن كُرِّهٍ أو انْقَادٍ. والمصدر (الرغم) بفتح الراء وضمها وكسرهما، وهو الكُرُّه والذَلُّ.

وقد جاء عن العرب قولهم: (فَعَلْتُ ذَلِكَ عَلَى الرَّغْمِ مِنْهُ، وَعَلَى رُغْمِيهِ، وَعَلَى رُغْمِ أَنْفِهِ، وَبِالرَّغْمِ مِنْهُ، وَبِرُغْمِيهِ، وَبِرُغْمِ أَنْفِهِ، وَفَعَلْتُهُ رُغْمًا مِنْهُ) يخاطبون به الإنسان، يريدون: فعلتُهُ على غير ما يريد قهراً له وكرهاً.

على أن الشائع عند الكتاب: (فعلتُ ذلك على الرغم من العقبات، وبالرغم من المكاييد)، يخاطبون به الأشياء، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر كثيرون هذا التعبير، وجعلوا صوابه: (فعلتُ ذلك مع قيام العقبات، والمكاييد، أو على قيامها)، وحجَّتْهم أنهم لم يسمعوا هذا عن العرب. والصحيح أن التعبير صحيحٌ فصيحٌ مجازاً، والمجاز لا يحدُّه سماعٌ مادام جارياً على السنن المألوف في العربية، ولا يضيره أن يُنقلَ عن اللغات الأجنبية. فأنت تقول: (ذَلَلْتُ الرجل) على الأصل، و(ذَلَلْتُ الطريقَ والمصاعب) على المجاز. وتقول من ذلك: (رَغِمْتُ العدوَّ إذا قهرته، على الأصل، و(رغمتُ العقبة) إذا ذَلَلتها، على المجاز، كأن العقبة إذا حالتُ بينك وبين هدفك قد غالبتك مغالبة العدو. فإذا قلت: (فعلتُ ذلك على الرغم من العقبات، وبالرغم من المكاييد)، فقد أردت أنك فعلت ما فعلت قهراً

إذا لم ترضَ له ذلك. وعندني أنه على سبيل تضمين (رَغِبَ) معنى (رَبَا)، قال ابن القوطية: ((وإني لأُرَبِّأُ بك عن هذا، أي: أرفعك)). وفي (الأساس): ((وإني لأُرَبِّأُ بك عن هذا الأمر: أرفعه عنك، ولا أرضاه لك)).

٤٠١. رغد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٣١)

تقول: (رَغِدَ العيشُ) بكسر الغين (رَغْدًا) بفتحها، كتعيبٍ تَعَبًا، إذا لَانَ وَاتَّسَعَ. وتقول: (رَغْدٌ) بضم الغين (رَغَادَةٌ) كَفَصْحِ فَصَاحَةٍ. وقد اقتصر ابن القوطية و(الصحاح) و(المصباح) على هاتين اللغتين (رَغْدٌ) بالكسر و(رَغْدٌ) بالضم. وزاد صاحب (الأساس) (رَغْدٌ) بفتح الغين. فصَحَّ بذلك كَسْرُ الغين وضمُّها وفتحُها.

ويقول الكتاب: (عاشَ عَيْشًا رَغِيدًا) وهذا صحيح، إلا أن ثمة صفاتٍ أخرى مشتقة من الفعل غير (رغيد). تقول: (رَغِدَ العيشُ بالكسر فهو: (رَغْدٌ) بالكسر كتعيبٍ فهو تَعَبٌ. و(رَغْدٌ) العيش بالضم، فهو: (رغيد) ككُرْمٍ فهو كريم، وجاء (رَغْدٌ) بفتح العين صفةً للذكر والأنثى وجمعهما؛ فهو محمول على الوصف بالمصدر. كما جاء (رَغْدٌ) بسكون الغين صفةً للذكر والأنثى، وقد يُحمَلُ على الوصف بالمصدر أيضاً. وجاء (رَغِدٌ) من (رَغْدٌ) بفتح الغين، فاجتمع بذلك خمس صفات ذكرها (الأساس) فقال: ((عَيْشٌ رَغْدٌ بسكون الغين، و(رَغْدٌ) بفتحها و(رَغْدٌ) بكسرهما و(رَغْدٌ) بالضم))، وزاد (اللسان) فقال: ((عَيْشٌ أُرَغْدٌ))، فيكون من (رَغْدٌ) بكسر الغين. وجاء (أُرَغْدَ العيشُ)، و(أُرَغْدَ الرجلُ) إذا لَانَ عَيْشُهُ، فهو: (مُرَغْدٌ)

لها، كأنك انتحلت لها إرادة المغالبة، على وجه من المجاز.

على أن الكتاب يقولون حيناً: (فعلتُ ذلك رَغْمَ كذا)، أو: (فعلتُهُ رَغْمًا عن كذا)، ولم يُحَكَّ ذلك عن العرب، فما القول فيه؟

أقول: رأى مجمعُ القاهرة اللغوي جوازَ ذلك، ذاهباً إلى أن (رَغْمَ) هنا مصدرٌ منصوبٌ على الحال بمعنى اسم الفاعل، أو منصوبٌ بنزع الخافض.

أقول: الرأي أن يُؤخَذَ بالتخريج الأول، أما نزع الخافض فهو سَمَاعٌ لا وجه فيه لقياس، وهو مقصور على ما نُصِبَ، وحقُّه أن يُجرَّ، من ظرفٍ مكان، لم يستوفِ شرطُ نصبه مفعولاً فيه.

أما (رغماً عنه) فقد خَرَجَ المجمع على أن (عن) نابتٌ فيه مناب (من). وعندني أن (عن) هنا للمجاوزة على الأصل المطرد لمعناها.

٤٠٣. رفأ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٥)

تقول: (رَفَأْتُ الثوبَ) إذا لَأَمْتُ حَرْقَهُ بالخياطة؛ أي: ضَمَمْتُ بعضَهُ إلى بعض، ولَأَمْتُ بينهما، ومن ثم جاء (رَفَأَ) بمعنى أَصْلَحَ، ففي (اللسان): «(ورَفَأَ بينهم: أَصْلَحَ)».

وتقول (رَفَوْتُ الثوبَ) بالواو، وقيل: (رَفَيْتُ الثوبَ) بالياء.

ويظنُّ الكتابُ حيناً أن (رَتَى الثوبَ) بالتاء يُؤدِّي هذا المعنى، ويُسمَّون صاحبَ الصنعة (رَتًا) بتشديد التاء، ولا وجه له. ففي اللغة: (رَفَأَ الثوبَ)،

وصاحبُ الصنعة (رَفَأَ) بفتح الراء وتشديد الفاء.

وَتَمَّةُ (الرَفَأَ) بفتح الميم والفاء، وهو الموضع الذي تَرَفَأَ إليه السفن من الشط؛ أي: تقرب إليه. ففي (اللسان): «(رَفَأَ السفينةَ يَرَفُوهَا رَفَأً: أدناها من الشاطئ)»، ومثله: (أَرَفَأَهَا)؛ ففي (الصحاح): «(أَرَفَأْتُهَا إِرْفَاءً: قَرَّبْتُهَا مِنَ الشَّطِّ)». وتقول: (رَفَأْتُه رِفَاءً) إذا وافقته.

و(الرَفَاءُ) بكسر الراء: الاتفاق والالتئام؛ ومن ذلك دعاء العرب للعروسين: (بالرَفَاءِ والبنين)، وهو دعاءُ لهما بالوئام والاتفاق. وفي المقامة الواسطية للحريري: «(وَعَقَدَ العَقْدَ على الخمس المئين، وقال لي بالرَفَاءِ والبنين)».

والشائع قولهم: (بالرَفَاءِ والبنين)، ولا وجه له لسببين: الأول أن الدعاء سُمِعَ (بالرَفَاءِ)، والثاني أن ليس في اللغة (الرفاه)، وإنما هو: (الرَفَاهَةُ والرَفَاهِيَّة) بتخفيف الياء، و(الرَفْفَه) بفتح وسكون، أو (الرَفْفَه) بكسر وسكون، ومثله (الرَفُوه). فتأمل.

٤٠٤. الرُفَات

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٥)

(رُفَاتُ الشيء) على وزن غلام بضم الأول معناه: ما يَلِيُّ منه وتكسر، كالحطام بالضم. ويستعمله الكتاب، يقولون مثلاً: (دُفِنَ فلانٌ في أمريكة ثم نُقِلَتْ رُفَاتُهُ رحمه الله إلى موطنه دمشق). وموضع الخطأ أنهم «نون (الرُفَات)». ويجعلونها بالتاء المربوطة فيقولون (رُفَاة فلان)، يحسبونها جمعاً كالقضاة جمع القاض، والسعاة جمع الساعي. والصحيح أن

فَأَنْتَ (الرفات) بقوله: (كَلَلْتُ عَدُنْ بِهَا)، فأعاد إليها الضمير المؤنث (بها)، والصواب (به).
ولذا قُلْ: (هذا الرُفَات)، ولا تقل: (هذه الرفات) أو (الرفاة).

٤٠٥. رفق (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٢)

تتردد معاني (رَفَقَ) بين النفع والإعانة، واللفظ واللين، والصحة والجماعة.

ففي معنى النفع والإعانة تقول: (رَفَقْتُهُ رَفَقًا) بفتح فسكون، إذا نَعَمْتُهُ، وكذلك (أَرَفَقْتُهُ) كما قال ابن القوطية، ف (الرَّفَقُ والإِرْفَاقُ) بمعنى النفع والإعانة، كما تقول (أَرْتَفِقُ) بمعنى انتفع، وفي (الأساس): ((واسترفقتُهُ فَرَفَقْتِي بِكَذَا: نفعني، وأرتفقتُ به: انتفعتُ.. وهذا الأمر رافِقُ بك وعليك، ورفيْقُ: نافع. وهذا أرفقُ بك. وأرفقني هذا الأمر ورفق بي: نفعني)).

وفي معنى اللطف واللين تقول: (رَفَقَ فلانٌ بفلان) بضم الفاء وفتحها وكسرها، وكذلك (أرفقه) إذا لطف به ولان جانبه فكان رفيقاً به، ففي (الأساس): ((رَفَقَ به بتثليث الفاء، وفيه رَفَقٌ بكسر فسكون، وهو لين الجانب ولطافة الفعل)). وفي الحديث: ((في إرفاقٍ ضعيفهم وسدّ خلّتهم، أي إيصاء الرَفَقِ إليهم)) كما في (النهاية)، و(الخلّة) بالفتح: انقصر والحاجة.

وفي معنى الجماعة والصحة ما جاء في (الأساس): ((ورافقتُهُ في السفر، وأرتفقتنا وترافقتنا وهو رَفِيقِي وهم رَفِيقِي ورفقائي.. وكنتُ في رَفَاقَةِ فلان،

(الرُفَات) اسمٌ مفردٌ مذكّر، فهو كالفُتات على وزن (فُعَال) بضم الأول بمعنى المفعول.

فالْحَطَامُ بمعنى المحطوم، والكُسَارُ كالمكسور، والنُّفَاضُ كالمنفوض، والنُّثَارُ كالمنتور، واللُّفَاطُ كالملفوظ، والنُّسَالُ كالمنسول، والجُذَادُ كالمجدوذ، والرُّذَالُ كالمردول، وكذا الرُفَاتُ كالمرفوت والمفتوت. ويكثرُ هذا الوزنُ فيما يُرْفَضُ ويُبَدَلُ. قال ابن القوطية في (أفعاله): ((ورَفَتَ الشَّيْءَ رَفَاتًا: كسره حتى يصير رُفَاتًا)). وفي (الصحاح): ((الرُفَاتُ بالضم: الحطام)). قال الله تعالى: ((وَقَالُوا إِذَا كُنَّا عِظَامًا وَرُفَاتًا أِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا)) [الإسراء ٤٩ و ٤٨]. قال الأخفش: ((تقول منه: رَفَتَ الشَّيْءَ فهو مَرْفُوتٌ إذا رُفِتَ)).

أما (الرُفَاةُ) بضم الأول وتاءٍ مربوطة فهو جَمْعٌ. تقول: (رَفَا الثوبُ يَرْفُوهُ رَفَوًا)، و(رَفَاهُ يَرْفِيهِ رَفِيًا) إذا أصلحه. واسم الفاعل منهما (رافٍ) بياء مخففة تُحذف بالتثنية، والجَمْعُ: (رُفَاةُ) بضم أوله كالقضاة جَمْعُ قاضٍ، والسُّعَاةُ جمع ساعٍ، والجُنَاةُ جمع جانٍ، والوُلَاةُ جمع والٍ، والوُشَاةُ جمع واشٍ، واللُّحَاةُ جمع ناحٍ، والقُسَاةُ جمع قاسٍ. ومن ثم لم تكن هناك صلةٌ بين (الرُفَاتِ) بالتاء المبسوطة - وهو مفردٌ مذكر بمعنى الحطام - وبين (الرُفَاةِ) بالتاء المربوطة وهو بمعنى المصلحين جَمْعُ (رافٍ). وقد أخذوا على أمير الشعراء أحمد شوقي قوله في رثاء سعد زغلول:

يا رُفَاتًا مثلَ رِيحانِ الضُّحَى

كَلَلْتُ عَدُنْ بِهَا هَامَ رِبَاهَا

وخرجتُ في رَفَقَةٍ من الرفاق...)) وليس في معنى الصحبة: (رَفَقَ) ولا (أَرَفَقَ)، لكن قولهم: (كنتُ في رَفَاقَةِ فلان) أي في صحبته يقتضي فعلاً ثلاثياً، كما كان (صَحِبَ) من الصحبة والصحابة، وفعلاً مزيداً كَأَرَفَقَهُ، كما كان ثَمَّة (أَصْحَبَهُ).

وهذا ما دفع المجمع القاهري إلى أن يُقَرَّ قول الكتاب: (أَرَفَقَ الكتاب) فالكتاب مُرَفَقٌ، كأصحابه إياه فهو مُصْحَبٌ. كما يُقَرَّ قولهم: (مُرَفَقَاتُ الكتاب) بمعنى ملحقاته.

وقال الناقد في كلمته اليومية: (ورافقته المدرسة رحلة الصمت)، فعَدَى (رافقته) إلى مفعولين، وهو لا يتعدى إلا إلى واحد، فالصحيح: (رافقته في رحلة الصمت)، إن صحَّ هذا التعبير. فتأمل.

٤٠٦. الرفاه

(نشرت بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٧)

إذا أراد الكتاب الحديث عن رجل عاش في لين ودعة وسعة، بفتحيتين في كلٍّ منهما، قالوا: (عاش فلان رافهاً). و(رافه) اسمُ فاعلٍ من (رَفَهُ) ككْرَمَ، فالعيش (رافه) على غير قياس و(رَفِيه)، و(رَفَهُ) كَمَنَعَ، و(رَفَهُ) كَسَمِعَ، فالرجلُ (رافه) و(رَفهانُ)، والإبلُ (رافهية).

وقد يقولون: (عاش فلان مُتْرَفهاً) بتشديد الفاء، على صيغة اسم الفاعل من (تَرَفَهُ) بمعناه. وكلامهم هذا صحيحٌ لا عيبَ فيه. ويقع الإشكالُ لديهم في مصدر الفعل الثلاثي، وهم يكادون يُجْمِعُونَ أن المصدر هو (الرفاه) بفتح الراء، فيقولون: (كان فلانٌ في رَفاهٍ

من العيش)، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس الغريبُ أن يَشِيْعَ استعمالُ الكتاب للرفاه في كلامهم، وأن يقتضوا عليه في تعبيرهم عن هذا المعنى، وأن يُسموا به الأسماء، لكن الغريبُ حقاً أن يستعمله النقادُ أنفسهم فيذكروه مصدراً للفعل، كما قرأتُ ذلك أخيراً في صحيفة يومية، وليس في اللغة ما يُبيح ذلك أو يُجيزه.

ففي العربية: (الرَفَهُ) بالفتح، و(الرُفُوهُ) بالضم مصدرٌ: (رَفَهُ) بالفتح، و(الرَفَهُ) بالكسر اسمٌ للمصدر. وثَمَّة (الرفاهة والرفاهية) بالتخفيف مصدر (رَفَهُ) بالضم كالكراهة والكراهية. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((رَفَهَتِ الإبلُ بالفتح رَفهاً بفتح فسكون، ورُفوهاً بالضم: وَرَدَتِ الماءَ كُلَّ يومٍ. ورَفَهُ القومُ بالفتح: تَوَسَّعُوا في عَيْشِهِمْ، ورَفَهُ العَيْشُ بالضم رَفاهةً: اتَّسَعَ، والرَفاهيةُ بتخفيف الياء: السَّعة)).

٤٠٧. رَفَهُ عنه

(نشرت بتاريخ ١١/١١/١٩٨٤)

(رَفَهُ) بتخفيف الفاء وفتحها فعلٌ لازم. والأصل في معناه قولك: (رَفَهَتِ الإبلُ) بفتح الفاء (تَرَفَهُ رَفهاً) بسكون الفاء و(رُفوهاً)، إذا وَرَدَتِ الماءَ كُلَّ يومٍ متى شاءت، كما ورد في (الصحاح). وقالوا من ذلك: (رَفَهُ القومُ) بفتح الفاء إذا تَوَسَّعُوا في عَيْشِهِمْ. و(رَفَهُ العيشُ) بضم الفاء (رَفاهةً) إذا اتَّسَعَ، و(الرفاهية) بفتح الياء المخففة بمعنى السَّعة. وليس في اللغة (الرفاه) وقد تقدم ذكر ذلك. وجاء (الإرفاه) بمعنى التوسُّع في المُشْرَبِ والمَطْعَمِ كما في (النهاية).

وقيل في المجاز أيضاً: (رَقَّ الرجل) إذا صار رقيقاً؛ أي: عبداً، والمصدر منه (الرَّقُّ) بكسر الراء. وقيل في تعديته (رَقَّقْتُهُ) إذا جعلته رقيقاً فهو (مَرَّقُوقٌ)، ومنه: (أُمَّةٌ مَرَّقُوقَةٌ)، كما قيل (أُرَقَّقْتُهُ) فهو (مُرَّقٌ)، ومنه (أُمَّةٌ مُرَّقَةٌ) كما في (المصباح). وإذا قرئنا ما جاء من الفعل على الحقيقة، بما جاء على المجاز، وجدنا أن المعجم لم تنص على: (رَقَّقْتُ الشَّيْءَ) إذا جعلته رقيقاً غير غليظ، فلا يقال على ذلك: (خبزٌ مَرَّقُوقٌ)، ولكن يقال في المجاز: (أُمَّةٌ مَرَّقُوقَةٌ).

ولكن يقال: (خبزٌ مُرَّقٌ) من (أُرَقَّقَهُ). كما يقال (خبزٌ مُرَّقٌ) من (رَقَّقْتُهُ) بالتضعيف. والعرب تسمي الخبزَ الرقيقَ بـ (الرَّقَاق) بضم الراء وكسرها، والواحدة (رَقَاقَةٌ).

أقول: هذا ما دعا العدناني أن يعيب قول القائل: (خبزٌ مَرَّقُوقٌ)، إذ لم يرد (رَقَّ الشَّيْءُ) خلاف (عَلَّظَ) إلا لازماً. فما الرأي في ذلك؟

أقول: ما دام قد جاء (رَقَّقْتُ الخبزَ) بالتضعيف، و(فَعَلَ) بتشديد العين إنما هو في الأصل للتكثير، فالأصل أن يكون قد بُني على (رَقَّهُ) إذا جَعَلَهُ رقيقاً، أي: مرقوقاً، لا سيما وأنه قد قيل نحو ذلك في المجاز فقيل: (أُمَّةٌ مَرَّقُوقَةٌ). وجاء في (القاموس): «(المِرْقَاقُ: ما يُرَقُّ به الخبز). وما دام قد قيل (رَقَّ) بالبناء للمجهول، فثمة (مَرَّقُوقٌ) بصيغة اسم المفعول؛ وقد أقر ذلك مجمع اللغة القاهري فنص عليه (المعجم الوسيط).

على أن ما يستعمله الكتاب من هذه المادة هو (التَرَفِيهِ). تقول: (رَفَّهُ عنه يُرَفُّهُ تَرَفِيهاً) إذا أزال عنه ما يُثَقِّلُهُ أو يُؤَلِّهُ كخَفَّفَ عنه. قال الجاحظ: «(ترفيهاً عن أنفسهم من ألم الغيظِ وَكَمَدِ الجسدِ). وفي (المصباح): «(وَرَفَّهُ عن غريمك؛ أي: نفسُ عنه)). وبتعدى (رَفَّهُ) بنفسه أيضاً. ففي (الأساس): «(وَرَفَّهُ نفسه)). وفي (المصباح): «(وَرَفَّهُ نفسه ترفيهاً: أراحها)). وفي (نهج البلاغة): «(وَلِيَرَفَّهُ على اللاغِبِ)) أي: لِيُهَوِّنَ على المتعب. ف (رَفَّهُ عليه) هنا بمعنى هَوَّنَ عليه. فتأمل.

٤٠٨. رَقَّ

(رَقَّ) بتشديد القاف ضدَّ (عَلَّظَ) حقيقةً ومجازاً. ففي (المصباح): «(رَقَّ الشَّيْءُ، من باب ضَرَبَ، خِلافُ عُلَّظَ، فهو رَقِيْقٌ)). وهكذا جاء الفعل لازماً بالمعنى الحقيقي، فإذا عَدَّوهُ كانت التعدية بالهمزة إذ قالوا (أُرَقَّقَهُ)، وبالتضعيف إذ قالوا (رَقَّقَهُ) إذا جعله رقيقاً غير غليظ. وفي (الأساس) نحو ذلك، وأضاف أن المصدر هو (الرَقَّة) بكسر الراء وضمها. وجاء منه (الرَّقُّ) بالكسر و(الرَّقَّ) بالفتح، وهو الجلد الرقيق، كما في (المصباح) و(المصباح). وجاء في التنزيل: «(في رَقٍّ مَنشُورٍ) [الطور ٣].

وقيل في المجاز: (رَقَّ الرجلُ) إذا لان، ولم يَقْسُ أو يَعْلُظُ أو يَجْفُ، فهو (رقيق)؛ أي: هينٌ لِينٌ. وجاء في حديث عائشة: «(إن أبا بكر رجلٌ رقيقٌ؛ أي: ضعيف هينٌ لِينٌ)) كما في (النهاية) لابن الأثير، كما قيل: (رَقَّ له) إذا رَحِمَهُ.

٤٠٩. الرَّقَّة

(الرَّقَّة) اسم للبلدة السورية القائمة على الفرات، وراؤها مشددة مفتوحة، ويلفظها الكتاب غالباً بالكسر، وهي بالفتح في سائر المراجع اللغوية، ومنها (معجم البلدان) لياقوت الحموي.

و(الرَّقَّة) بفتح الراء في الأصل كل أرض إلى جنب وادٍ، وعليها الماء أيام المدِّ، ثم ينضب فيكون مَكْرَمَةً للنبات، كما جاء في (الكليات) لأبي البقاء الكفوي.

٤١٠. الرَّقْم

(الرَّقْم) في الاصطلاح: العَدَد، وهو بسكون القاف، والكتاب يحكونه بفتح القاف خطأ.

ف (الرَّقْم) بفتح القاف ك (الرَّقْمَة) بضم الراء: لون الأرقم. و(الأرقم): الحية الرقشاء فيها سوادٌ وبياض، كما في (اللسان).

٤١١. التَّرْقِين

(التَّرْقِين) في الأصل كالترقيم والترقيش. وقد جعلَ لِحَطِّ الخط في السجل إشارةً إلى قَصْد. قال صاحب (الصحاح): «والتَّرْقِين في كتاب الحُسبان: تسويدُ الموضوع لئلا يُتَوَهَّم أنه بِيَضَ كي لا يقع فيه حساب».

وقال الخوارزمي في (مفاتيح العلوم): «التَّرْقِين خط يُحَطُّ في التَّأْرِيح^(١) أو العريضة إذا خلا باب من السطر، لكي يكون الترتيب محفوظاً به. وهو بمنزلة

(١) التَّأْرِيح: من كتب الدواوين في الخراج (متن اللغة).

الصفحة في حساب الهند وحساب الجُمَّل، واشتقاقه من: (رقاق) وهو بالنبطية: (الفارغ)).

فليس يبعد على هذا معناه في الدواوين. فالترقين عند الكتاب معناه: خطٌ يُحَطُّ لِيُعَلَّمَ به ورود الجواب أو صدوره. ويُقال إلى هذا: (رُقْن الاسم) إذا أشير إلى إسقاطه. وكلُّهُ يَمْتُ إلى الأصل الذي ذكرناه.

٤١٢. ركب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢٨)

تقول: (رَكِبَ فلانٌ رُكُوباً ومَرَكَباً)، واسم الفاعل: (راكب). والأصل فيما كان على (فاعل) من صفات المذكر العاقل أن يُجَمَعَ بالواو والنون، تقول: (راكبٌ وراكبون)، هذا إذا بقيت الصفة على عمومها، أما إذا حُصِّصت فأشبهت الأسماء، فإنها تُجَمَعُ جَمْعُ الأسماء. قال الرُّضِي في (شرح الشافية) حول جَمْعِ (فاعل) صفةً لمذكر عاقل: «وإذا انتقل (فاعل) من الصفة إلى الاسم، ك (راكب) الذي هو مختصُّ براكب البعير، و(فارس) الذي هو مختصُّ براكب الفرس، و(راعٍ) المختصُّ برعي نوع مخصوص، ليس كما ترى على طريق الفعل من العموم، فإنه يُجَمَعُ في الغالب على فُعْلان». وهكذا تقول: (راكبٌ وركبان)، و(فارس وفرسان)، و(راعٍ ورُعبان).

وأشار ابنُ يَعِيش في (شرح المُفَصَّل) إلى أن ما كان وَصْفاً على (فاعل) قد يُكَسَّرُ بحكم الاسم على (فُعَال) بضم أوله وتشديد العين، تقول: شَهَادٌ وَجُهَالٌ وَرُكَّابٌ وَكُتَّابٌ، وجاء جَمْعُ (راكب) على (رُكُوب) كحاضر وحضور، وشاهد وشهود، كما جُمِعَ

الجبال، وهذا مَرَكَزُ الجند، وأخْلُوا بمرآكزهم)) وأردف: «(وَأَرْتَكِرُ عَلَى قَوْسِهِ...)». وجاء في (المصباح): «(رَكَزْتُ الرِّمْحَ رَكْزًا مِنْ بَابِ قَتَلٍ: أَثْبَتَهُ بِالْأَرْضِ فَارْتَكِرَ، وَالْمَرْكُزُ وَرَازُنُ مَسْجِدٍ: مَوْضِعُ الثَّبُوتِ...)». والكَتَابُ يُصِيبُونَ فِي اسْتِعْمَالِ (رَكَنَ) مَخْفَفِ الْكَافِ بِمَعْنَى أَثْبَتَ، وَ(أَرْتَكِرَ عَلَيْهِ) بِمَعْنَى اعْتَمَدَ، لَكِنَّهُمْ يَأْتُونَ بِ (رَكَنَ) مُشَدَّدِ الْكَافِ وَيَعْنُونَ بِالتَّرْكِيزِ أَحَدَ أَمْرَيْنِ:

الأول: التَّكثِيفُ كَمَا هُوَ فِي قَوْلِهِمْ: (هَذَا سَائِلٌ مُرَكَّنٌ بِتَشْدِيدِ الْكَافِ؛ إِذَا رَكَزْتُ فِيهِ مَادَّةً مِنَ الْمَوَادِّ، وَلِهَذَا وَجَهُ، وَهُوَ يُخْرِجُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ مُرَكَّزٌ فِيهِ.

الثاني: الإِصْرَارُ: كَقَوْلِهِمْ: (يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَرَكَّزَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ؛ أَي: تَعَوَّلَ عَلَيْهِ، فَتَصَرَّ وَتَجَعَلَ هَمَكًا. وَقَدْ أَقْرَهُ مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَقَالَ إِنَّ أَقْبَسَةَ الْعَرَبِيَّةِ لَا تَأْبَاهُ، وَلَوْ خَلَّتْ مِنْهُ الْمَعَاجِمُ.

أقول: إِنَّ قِيَاسَ الْعَرَبِيَّةِ تَعْنِي اشْتِقَاقَ (رَكَنَ) بِالتَّضْعِيفِ إِذَا أُرِدَتْ بِهِ التَّكثِيرُ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى (ثَبَّتَ) بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ، وَيَكُونُ الْفِعْلُ مُتَعَدِّيًا بِنَفْسِهِ، وَالْكَتَابُ يَسْتَعْمَلُونَهُ لِأَمْرًا، فَهَلْ لِهَذَا وَجْهٌ؟

الرأي عندي أَنَّ يُخْرِجُ قَوْلُهُمْ: (رَكَزَ فُلَانٌ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ) عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ، وَالْأَصْلُ: (رَكَزَ فُلَانٌ قَصْدَةً عَلَى هَذَا الْأَمْرِ) أَي ثَبَّتَهُ عَلَيْهِ، لَا يَتَزَحَّرُ عَنْهُ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى (عَوَّلَ عَلَيْهِ وَأَصْرَّ عَلَيْهِ).

أما قَوْلُهُمْ: (أَكَدَّ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ) فَلَا وَجْهَ لَهُ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي مَوْضِعِهِ، وَالْفَارِقُ بَيْنَ (رَكَنَ) وَ(أَكَدَّ) أَنَّهُ لَا يَدُّ لِلتَّرْكِيزِ مِنْ مَوْضِعٍ يَقُومُ فِيهِ أَوْ عَلَيْهِ. وَلَا حَاجَةَ

عَلَى (رَكَبَ) بِفَتْحٍ فَسَكُونِ كصاحب وصاحب. والأصل في (الراكب) رَاكِبُ الْإِبِلِ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ فَأُطْلِقَ عَلَى كُلِّ مَنْ يَرْكَبُ دَابَّةً، ثُمَّ شَوَّلَ رَاكِبَ كُلِّ مَطِيَّةٍ.

وتقول في تعدية (رَكَبَ): (رَكَبَ الدَابَّةَ)، فَتَعَدِّيهِ بِنَفْسِهِ، وَتَقُولُ كَذَلِكَ: (رَكَبْتُ عَلَى الدَابَّةِ)، كَمَا فِي (المصباح)، فَتَعَدِّيهِ بِالْحَرْفِ، وَإِذَا احْتَلَّ الرَّاكِبُ نَاحِيَةً مِنَ الْمَرْكُوبِ، صَحَّ قَوْلُكَ: (رَكَبَ فِي الْمَرْكَبِ، وَفِي الْفُلِّ، وَفِي السَّفِينَةِ). فِي (الْأَسَاسِ): «(وَأُرْفِي مَرْكَبُ فُلَانٍ فَرَكَبَ فِيهِ)»، وَفِي التَّنْزِيلِ: «(فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ)» [العنكبوت ٦٥]، وَفِيهِ: «(حَتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ)» [الكهف ٧١]. وَلَكِنْ هَلْ تَقُولُ: (رَكَبَ الْمَرْكَبَ أَوْ الْفُلَّ أَوْ السَّفِينَةَ)؟

أقول: جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: «(وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلِّ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ)» [الزخرف ١٢]، أَي مَا تَرْكَبُونَهُ، فَحَمَلَ الْفُلَّ عَلَى الْأَنْعَامِ تَغْلِيْبًا لِلْمُتَعَدِّيِّ بِنَفْسِهِ عَلَى الْمُتَعَدِّيِّ بِالْحَرْفِ، كَمَا جَاءَ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ. وَعِنْدِي أَنَّكَ تَقُولُ: (رَكَبْتُ الْمَرْكَبَ وَالسَّفِينَةَ وَالْفُلَّ) عَلَى أَنَّهَا مَطَايَا، وَكُلُّ مَطِيَّةٍ مَرْكُوبَةٌ، فِي (الْأَسَاسِ): «(وَرَكَبَ الْمَطِيَّةَ وَالْمَطِيَّ وَالْمَطَايَا)»، وَقَدْ نُقِلَ عَنِ الْعَرَبِ قَوْلُهُمْ: (رَكَبَ الْبَحْرَ، وَرَكَبَ الطَّرِيقَ). فَتَأْمَلْ.

٤١٣. ركز وركز.

فِي اللُّغَةِ: (رَكَزَ الشَّيْءَ): أَثْبَتَهُ فِي الْأَرْضِ فَارْتَكِرَ. وَ(الْمَرْكَنُ) مَكَانُ الثَّبُوتِ، وَ(الْمَرْتَكَنُ) مَحَلُّ الْإِرْتِكَازِ. فَ (رَكَنَ) فِعْلٌ مُتَعَدِّيًا كَمَا رَأَيْتَ، وَ(أَرْتَكِرَ) فِعْلٌ لِأَمْرٍ. فِي (الْأَسَاسِ): «(رَكَزَ الرِّمْحَ وَالْعَوْدَ.. وَرَكَزَ اللَّهَ الْمُعَادِنَ فِي

لـ (أَكَّد) إلى ذلك. فإذا عَنَيْتَ بـ (أَكَّد): ثَبَّتْ، قلت: (أَكَّدْتُ عَلَيْهِ الحُجَّةَ)، كما أَوْضَحْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ!

٤١٤. رمي وترامي

تقول: (رَمَيْتُ الشَّيْءَ وبالشَّيْءِ) إذا أَلْقَيْتَهُ. وأصله: (رَمَيْتُ السَّهْمَ وبالسَّهَامِ). ومن ذلك قول المَبْرَدِ فِي (الكامل): ((العربيُّ الفصيحُ يَرْمِي بالقول مفهوماً)) أي: يُلْقِي بكلامِهِ واضحاً مفهوماً.

وأنت تقول: (رَمَيْتُ السَّهْمَ إلى كَذَا)، تريد أن تُحَدِّدَ الغرضَ أو الهدفَ الذي تُسَدِّدُ إليه السهمَ، والغرضُ هو الهدفَ الذي يُرْمَى إليه - كما في (المصباح) - أو يُسَدِّدُ إليه.

ويقول الكتابُ حيناً: (قد رَمَى فلانٌ بقوله إلى

كذا) إذا قَصَدَ بقوله كذا، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر الأستاذ أسعد خليل داغر في (تذكرة الكاتب) قولَ الكتابِ هذا، فقال: ((ويُعَدُّونَ الفعلَ (رَمَى) بـ (إلى)، ويستعملونه بمعنى: أراد أو عَنَى أو قَصَدَ، فيقولون: عَلِمْتُ ما يَرْمِي إليه بكلامه. وليس في كتب اللغة ما يُؤَيِّدُ صحَّةَ هذا)). كما أنكره الدكتور مصطفى جواد في كتابه (قل ولا تقل)، وذهب إلى أن معنى (رَمَى إلى الغرض) أصابُهُ. واعتدَّ قولَ القائل: (وهذا خِلافٌ ما يَرْمُونَ إليه) خطأً، صوابُهُ: (وهذا خِلافٌ ما يُريدونَ الرَّمَى إليه).

وعندي أن استعمالَ الكتابِ (رَمَى إليه) بمعنى قَصَدَ إليه وعَنَاهُ، صحيحٌ. قال الشريف الرُّضَيُّ في أماليه: ((هذا من الكلام الذي يُرْمَى به إلى غايَتِي:

الإيجاز والفصاحة))؛ أي: يُقَصِّدُ به إلى هاتين الغايَتين. وجاء في (النهاية) لابن الأثير: ((وفي الحديث ليس وراءَ الله مَرْمَى؛ أي: مَقْصِدٌ تُرْمَى إليه الآمالُ، ويُوجَّهُ نحوه الرجاء. والمَرْمَى موضع الرَّمَى تشبيهاً بالهدف الذي تُرْمَى إليه السهام)). فقوله (تُرْمَى إليه الآمال) أي: تُسَدِّدُ إليه وتُوجَّهُ. وقولُ جواد: (رَمَى إليه: أصاب)، ليس صحيحاً. والصحيح أنه قولك: (رَمَى إلى الغرض) بمعنى سَدَّدَ إليه. فقولُ الكتابِ: (رَمَى بقوله إلى كذا) بمعنى قصد به إلى كذا، صحيحٌ.

وتقول: (رَمَيْتُ فلاناً بالفاحشة) أي: قذفتُهُ واتَّهَمْتُهُ بها. و(رَمَى به على البلد) أي: سَلَطَهُ وولَّاهُ، كما في (الأساس).

وتقول: (تَرَامَى إليّ كذا وكذا) إذا صار وأفضى إليك، وهو صحيح. وقد جاء نحو ذلك في (الأساس) و(النهاية). وجاء (ترامي) فعلاً من أفعال المشاركة فقيل: (تَرَامَى القومُ) إذا رَمَى بعضهم بعضاً. ولكن هل تقول: (تَرَامَى السارقُ على قَدَمِي الشرطي)؟

أقول: لا يصح ذلك، والصواب: (ارْتَمَى السارقُ على قدمي الشرطي).

وقد أنكر بعضهم قولَ القائل: (رَمَى فلانٌ الشَّيْءَ على الطريق)، وهو صحيح. قال الشافعي:

والكحل نوعٌ من الأحجار تَنْظُرُهُ

في أرضِهِ وهو مَرْمَىٌ على الطرقِ

فتأمل.

٤١٥. الرنين

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٣)

أسماء الأصوات في العربية كثيرة جداً، منها:
الرَّيْنُ والهِين والحنين والأنين.

و(الرنين) في الأصل صوتُ المَكْرُوبِ أو المريض إذا كان رقيقاً، ففي (الأساس): «سَمِعْتُ لَهُ رَنَةً وَرَيْنًا: صيحةً حزينة. وقد رَنَّ وأرَنَّ» بتشديد النون. ويُسمى صوتُ القوس أو السحابة أو العود بالرنين أيضاً مجازاً. قال الزمخشري في (الأساس): «أرَّنتِ القوسُ والسحابة.. وعودٌ ذو رَنَةٍ». ويستعملون (رَنَّ) متعدياً فيقولون: (رَنَّتُ الجرس)، فهل في العربية ما يُسبغ ذلك؟

أقول: (رَنَّ وأرَنَّ) بتشديد النون فيهما على (فَعَلَ وأفَعَلَ) فعلان لازمان. ففي (الصاحح): «الرَّئِنَةُ: الصوت، يقال رَنَّتِ المرأةُ رَيْنًا، وأرَّنتُ أيضاً: صاحتُ». فلا وجه إذا لاستعمال (رَنَّ) أو (أرَنَّ) متعدياً. أما الفعل المتعدي فهو (رَنَّ) بتشديد النون؛ ففي (الصاحح): «وَرَنَّتُهَا أَنَا تَرَيْنًا».

ولذا قُلْ: (رَنَّتُ الجرس) بتشديد النون الأولى، إذا جَعَلْتَهُ يَرَنَّ، ولا تقل: (رَنَّتُ الجرس) بتخفيف النون.

٤١٦. رهيب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٠)

تقول: (رَهْبُهُ) بالكسر كَعَلِمْتُهُ، (رَهْبًا) بفتحيتين، بمعنى خَفْتُهُ، والاسم: (الرَّهْبَةُ) بفتح فسكون، بمعنى الخوف، واسم الفاعل: (راهب) بمعنى الخائف، ومَرْهُوبٌ بمعنى المَخُوف. ففي (المصباح): «رَهْبٌ

رَهْبًا من باب تَعِبَ: خاف، والاسم: الرَّهْبَةُ، فهو راهبٌ من الله، والله مَرْهُوبٌ، والأصل مَرْهُوبٌ عِقَابُهُ».

والكتاب يَشْتَقُونَ من الفعل وصفًا بوزن (فَعِيل) فيقولون: (إنه حَدَثُ رَهِيْبٍ)، فهل هذا صحيح؟ أقول: ليس في المعاجم (رَهِيْبٍ)، لكن من الأئمة من جعل صَوْعَ (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) من الفعل المتعدي، قياساً. فأنت تقول: صَرِيحٌ وَقَتِيلٌ وَضَرِيْبٌ بمعنى: مَضْرُوعٌ وَمَقْتُولٌ وَمَضْرُوبٌ، سُمِعَ ذلك من العرب أم لم يُسْمَعْ. على أنهم اشتروا ألا يكون من الفعل نفسه (فَعِيل) بمعنى الفاعل، لثلا يقع اللَّبْسُ بينهما. قال صاحب (الهمع): «(وَوَرَدَ المفعول.. على فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ وَصَرِيْعٍ، وَقَاسَهُ بَعْضُهُمْ فِيْمَا لَيْسَ لَهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ)». وعلى ذلك تقول: (حَدَثُ رَهِيْبٍ) بمعنى مَرْهُوبٍ؛ أي: مَخُوفٌ، فيكون: (فَعِيلٌ) بمعنى (المفعول)، على القياس، وليس ثمة (رَهِيْبٍ) بمعنى الفاعل.

وليس صحيحاً أن تقول (المَلِيْبُ) بمعنى (المَمْلُوءُ)، لأن ثَمَّةَ (مَلِيْبًا) بمعنى الفاعل، تقول: (رَجُلٌ مَلِيْبٌ) أي: ثِقَّةٌ غَنِيٌّ، مِن (مَلَأْتُ) كَكَرَّمْتُ، ولا عُذْرٌ للمجمع القاهري في إقراره.

والأصل أن يكون (رَهِيْبٍ) صفةً حادثةً بمعنى (رهب)، لكنه قد يُحْمَلُ على الصفة المشبهة الثابتة فتقول: (رَجُلٌ رَهِيْبٍ) أي: من شأنه أن يكون مَرْهُوبًا، كما تقول: (خُلُقٌ حَمِيْدٌ) أي: من شأنه أن يكون مَحْمُودًا.

٤١٧. رَوْجٌ

(نشرت بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٥)

(رَوْجٌ) بتشديد الواو من (راج)، تقول: (راجتِ السَّلْعَةُ) إذا نَفَقَتْ، و(رَوَّجْتُها) بالتشديد إذا جَعَلْتُها رائجةً نافقةً. ففي (الصحاح): «(راج الشيءُ يروُّجُ رَوْجاً: نَفَقَ: وَرَوَّجْتُ السَّلْعَةَ والدراهم)»، وفي (المصباح): «(راج المتاعُ يروُّجُ رَوْجاً، والاسم: الرِّوْاجُ: نَفَقَ وكَثُرَ طَلابُهُ، وراجتِ الدراهمُ رَوْجاً: تعاملَ الناسُ بها، وَرَوَّجْتُها بالتشديد تروِّجاً: جَوَزْتُها)».

ويكثر استعمال (رَوْجٌ) في كلام الكتاب كقولهم: (جعل فلانُ يروُّجُ لأفكاره)؛ أي: يُحَسِّنُها في نظر السامعين ويبيئُها ويدعو للأخذ بها. ولا شك أن (التروِّج) معنى الإغراء بالشيء والدعوة إلى اتخاذه. لكن الفعل يتعدى بنفسه، ولا يتعدى بالحرف. فالصحيح أن تقول: (جعل فلانُ يروُّجُ أفكاره)؛ أي: يُرَغِبُ فيها ويجعلها رائجةً فيكثر مُعتنقوها المُؤتَمونَ بهديها. فإذا أردت استعمال الحرف قلت: (جعل فلانُ يدعو إلى أفكاره)؛ أي: يَحْتُ على الأخذ بها، وهو الأفصح. وفي التنزيل: «كَبُرَ على المُشْرِكِينَ ما تَدْعُوهُمُ إليه» [الشورى ١٣]، أي: ما تدعوهم إليه من التوحيد. فتأمل.

٤١٨. ارْتِاحٌ واستراح

(نشرت بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٣)

في العربية: (ارتاح فلانٌ واستراح). وكثيراً ما يَصُحُّ الكتابُ أحدَ الفعلين موضعَ الآخر كقولهم: (ارتاح فلانٌ من عناء العمل، واستراح). فهل في اللغة

أنهما بمعنى؟ أو أن لكلٍ منهما معنى يتميز به؟ للإجابة عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: في العربية: (أراح الرجلُ واستراح) إذا زال عنه التَّعب، فمعناها واحدٌ من الراحة بمعنى ذهاب المشقة. ويأتي (أراح) متعدياً كما جاء لازماً. تقول: (أرحتُ فلاناً فاستراح) إذا أذهبتُ عنه التعب. ففي (الصحاح): «(وأراحهُ اللّهُ فاستراح، وأراح الرجلُ: رَجَعَتْ إليه نفسُهُ بعد الإعياء)»، وفي (اللسان): «(والراحة ضدُّ التعب، واستراح الرجلُ من الراحة.. وقد أراحني وَرَوَّحَ عني فاسترحتُ)». وفي (المصباح): «(وأرحتُ الأجير: أسقطتُ عنه ما يجِدُ من تعب، فاستراح. وقد يقال: أراح في المطاوعة)».

ثانياً: وفي العربية: (راح فلانٌ للشيء يراح رواحاً ورياحةً وراحةً وأريحياً: نشط له). ومنه: (ارتاح له). ففي (الصحاح): «(وراح فلانٌ للمعروف يراح راحةً: إذا أخذته له حَفَّةً وأريحياً، وراحت يدهُ بكذا؛ أي: حَفَّتْ له)». وفي (اللسان): «(والرياحةُ: أن يراح الإنسان إلى الشيء فيستروح وينشط إليه. والارتياحُ: النشاط. وارتاح للأمر؛ كراح)».

ويتبين بهذا أن (الارتياح للأمر) هو النشاط له والإقبال عليه. أما (الاستراحة) فزوالُ المشقة وذهابُ الإعياء. ولهذا تقول: (أعجبني فلانٌ فارتحتُ له)، كما تقول: (أتعَبَّني فلانٌ فتحولتُ عنه لأستريح)، أو: (روح فلانٌ عني فاسترحتُ). وقد يتقارب المعنيان حين تقول: (ارتحتُ لفلان) إذا حَفَقْتُ إليه وأقبلتُ، و(استرحتُ إليه) إذا استنمت إليه واطمأنتت. ففي

هذا سكون وفي ذاك حركة.

ثالثاً: جاء في (معجم الأخطاء الشائعة) للأستاذ محمد العدناني: ((ويقولون: مَشَى زيدٌ ساعتين ثم جلس... ليرتاح. والصواب: جلسَ ليسترخ، لأن الفعل (ارتاح) يعني: ارتاحَ للمعروف: أَحَبَّهُ ومَالَ إليه، وارتاح: سُرَّ ونَشِطَ)). وهذا صحيح.

وهكذا تقول: (استرحتُ من العناء، ورجعتُ إليّ نفسي بعد الإعياء، وزال عني ما كان يُتعبني فأنا في راحة، وقد أخذتُ حَظِّي من الراحة بعد كدٍّ وجهدٍ ومشقة). كما تقول: (نَشِطْتُ للأمر وارتحتُ له، وحَقَّقْتُ وأخذتني فيه الأريحية والارتياح، وأقبلت عليه بانبساط)، و(شرح الأمرُ صدري، فلقِيَ نشاطاً من عزمي وارتياحاً من نفسي)، وهكذا.

٤١٩. تراوح وراوح

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٣)

تقول: (تَراوَحَ الرَّجُلان هذا العمل) إذا فَعَلاه هذا مرّةً وهذا مرّة، و(تَراوَحَهُ الرَّجالُ) إذا تعاقبوه فتناولوه كلُّ منهُم مرّة، ولا تقول: (تَراوَحَهُ الرَّجلُ) لأن الفاعل في أمثاله إنما يكون اثنين فصاعداً، ولذا نبّه بعضهم على خطأ قول القائل: (تَراوَحَ السعْرُ بين كذا وكذا). وحاول المجمعُ القاهري أن يتأوّل لصحة (تَراوَحَ) بأنه قد يُحْمَلُ على أمثاله فيعتبر مطاوعاً لـ (راوَحَ).

أقول: يصحُّ هذا لو كان (راوَحَ) متعدياً، و(تَراوَحَ) لازماً، لكن العكس هو الصحيح. فالصواب أن يقال: (راوَحَ السعْرُ بين كذا وكذا) مجازاً على حدِّ قول

العرب: (راوَحَ الرَّجلُ بين عمليْن) إذا فَعَلَ ذا مرّةً وذا مرّة، أو يقال: (تردَّدَ السعْرُ بين كذا وكذا).

وقد أنكر العدناني في معجمه قول الكتاب: (راوَحَ الجنديُّ مكانه)، وجعل الصواب: (بَقِيَ الجنديُّ مكانه). ولا وجه للإنكار، فالمعنى المراد بقولهم: (راوَحَ الجنديُّ مكانه) أو (في مكانه): حَرَّكَ رِجْلِيهِ فَعَلَ المشي، ولم يَنْتَقِلْ؛ أي: راوَحَ بين رِجْلِيهِ وَلَزِمَ مكانه.

٤٢٠. أمرٌ مروّعٌ، لا: مُرِيعٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٩)

اعتاد الكتابُ أن يقولوا: (هذا أمرٌ مُرِيعٌ) بضم الميم من (مرِيع)، يعنون أنه مُخِيفٌ أو مُفْزِعٌ أو مُرْعبٌ، وأنت تقول: (أخافني الأمرُ، فالأمرُ مُخِيفٌ)، و(أفزعني فهو مُفْزِعٌ)، كما تقول (أزعبني)، على ما جاء في (المصباح)، فهو (مُرْعبٌ). ولكن هل في العربية: (أراعني الأمرُ) بمعنى (أفزعني) ليكون اسم الفاعل منه (مُرِيعٌ) بمعنى (مُفْزِعٌ). للجواب عن هذا السؤال أمور أهمها:

أولاً: (راعٍ) في اللغة، فَعَلٌ متعدُّ معناه: (أفزعَ). ففي (الأفعال) لابن القوطية: «راعٍ الشيءُ رَوْعاً: أفزعَ». وهو يأتي بمعنى (أعجبَ) أيضاً. قال ابن القوطية: «(وراعَ بجماله وحسنه: أعجبَ)». وفي (مفردات الراغب) أن معنى الإعجاب آتٍ من الإفزع، إذ قال: «(والأروعُ: الذي يروغُ بحسنه كأنه يُفزعُ)». فإذا راعَكَ الشيءُ فهو: راعٌ بمعنى مُفْزِعٌ ومُخِيفٌ، وهو: راعٌ بمعنى مُعْجِبٌ رائقٌ. ويقول الزمخشري في هذا المعنى: «(وفرَسَ راعٍ يروغُ الرائي

و(رُيُوعاً) بضمها، و(رُيَاعاً) بكسرهما، و(رُيَعَاناً) بفتح
الراء والياء، إذا زكا وزاد. و(رُيَعُ كُلُّ شَيْءٍ) بفتح
الراء، و(رُيَعَانَهُ) بفتح فسكون: أوله وأفضله، ومنه:
(رُيَعَانُ الشَّبَابِ)، كما في (اللسان). وفي (القاموس):
(الرُّيَعُ والرُّيَعَانُ من كلِّ شَيْءٍ: أوله وأفضله، ورُيَعَانُ
الضحى: بياضه وحُسنُ بريقه)). ويقول بعضهم:
(حدث هذا في رائعةِ النهارِ أي في وسطه، فهل هذا
صحيح؟

أقول: جاء ذلك عن العرب ففي (المعجم
الوسيط): «ورائعة الضحى، ورائعة النهار: معظمه،
يقال: هو كالشمس في رائعة الضحى أو رائعة
النهار)). ويقال في هذا المعنى: (أتيت في وجه النهار
وصدره وشبابه وعُنفوانه.. أي: أوله)، كما في
(الألفاظ الكتابية) للهمذاني. وفي (فقه اللغة)
للتعالبي: «صَدْرُ كُلِّ شَيْءٍ وَعُرْتُهُ: أوله.. وشرخُ
الشباب ورُيَعَانُهُ وعُنفوانُهُ ومِيعَتُهُ وغُلُوؤُهُ: أوله)).
ويقول الكتاب حينئذ: (حدّث هذا في رابعة
النهار)، وليس لهذا وجه من اللغة، وليس في مادة
(رُيع) ما يشير إلى هذا المعنى من قريب أو بعيد.
ولذا قُلْ: (في رائعةِ النهارِ)، ولا تقل: (في رابعة
النهار).

٤٢٢. راقني، لا: راق لي

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٩)

في اللغة: (راقَ يَرُوقُ رُوقاً). تقول: (راقَ الماءُ أو
الجَوُّ إذا صفا، كما تقول: (راقَ المشهدُ أو الجمالُ

بجماله، وكلامُ راعٍ: رائقٌ. وامرأةٌ رائعةٌ، ونساء
رَوَائِعُ ورُوعٌ)).

ومثل (رُوعْتُهُ) إذا أَحَقَّتْهُ: (رُوعْتُهُ) بتشديد الواو
(تَرُوعياً). تقول: (هذه حَرْبٌ مُرُوعَةٌ)، وقد رُوعَتْنَا
الحرب). وليس في اللغة: (أراعَهُ) بمعنى أخافه.
أما إذا أردتَ الفعلَ اللازم فإنك تقول: (ارْتُوعْتُ
ارْتِيعاً) بمعنى خِفْتُ أو فَرَعْتُ، ففي (الأساس):
(رُوعْتُهُ ورُوعْتُهُ، وارْتُوعْتُ منه))، وفي (اللسان):
(رُوعْتُ فلاناً ورُوعْتُهُ فارتاعَ، أي: أَفْرَعْتُهُ ففَرَعُ)).

ثانياً: المصدر من (راعَهُ الشَّيْءُ) إذا أَفْرَعَهُ هو:
(الرُّوعُ) بفتح الراء، أي: الفَرَعُ، ففي التنزيل: ﴿فَلَمَّا
ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي
قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود ٧٤].

أما (الرُّوعُ) بضم الراء فهو: القلب والخاطر
والعقل. ويخطئ الكتابُ حين يَلْفِظُونَهُ بالفتح. ففي
(الأساس): «(وَوَقَعَ ذَلِكَ فِي رُوعِي، بضم الراء: في
خَلْدِي. وثابَ إليه رُوعُهُ: إذا ذهب إلى شيء ثم عاد
إليه)). وفي الحديث: «(إِنَّ رُوحَ الْقُدُسِ نَفَثَ فِي
رُوعِي)» أي نفسي وخَلْدِي، ورُوحُ الْقُدُسِ: جبريل،
وفي (اللسان): «(والرُّوعُ بضم الراء: موضع الرُّوعِ
بفتحها وهو: القلب)).

ولهذا قُلْ: (هذا حَدَثٌ رَائِعٌ ومُرُوعٌ)، لا (مُرِيع).

و(وَقَعَ ذَلِكَ فِي رُوعِي) بضم الراء لا فتحها.

٤٢١. راعٍ ورائعة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٣)

تقول: (راعٍ الطعامُ وغيره يَرِيعُ رِيعاً) بفتح الراء،

مجازاً إذا أعجَبَ؛ ففي (الأفعال) لابن القوطية:
 «(راق الشيء رَوْقاً: أعجَبَ، وراق الشرابُ: صفاً).»
 والفعلُ في الحالين لازم. وهو يتعدى فتقول: (راقني
 الشيءُ يروِّقني) بمعنى أعجَبَني، فالشيءُ (رائق) ، وأنا
 (مروِّق).

والكتاب يستعملون الفعل كثيراً ويخطئون حيناً
 فيقولون: (يروِّق لي مشاهدة هؤلاء الفتيان يتعاونون
 على تدليل ما يلقون من الصعاب). وصواب القول أن
 يقولوا: (يروِّقني مشاهدة هؤلاء الفتيان.. أو تروِّقني
 مشاهدة هؤلاء..). ففي (الأساس): «(وراقني الشيءُ:
 أعجَبَني وعلا في عيني.. وروِّق الشرابُ بتشديد الواو:
 صيره رائقاً بالتصفية. وقد راق الشرابُ وتروِّقُ،
 وشرابُ رائقٌ، ومِسْكٌ رائقٌ: خالص).» ونحو من ذلك
 ما جاء في (المصباح) إذ قال: «(راق الماءُ يروِّقُ: صفاً،
 وروِّقتهُ بتشديد الواو في التعدية.. وراقني جمالهُ:
 أعجَبَني^(١)».

المرام) بفتح الميم؛ أي: المطلب، أو (هذا هو المروم)
 على صيغة اسم المفعول؛ أي: المطلوب. فأنت تقول:
 (رام الشيءُ يروِّمُهُ، فالشيءُ مروم) بفتح الميم، كما
 تقول: قال كلاماً، فالكلام مَقول.

وهناك (رام يريم) بمعنى برح، تقول: (ما رميتُ
 المكانَ) بكسر الراء، «ما رميتُ من المكان» بمعنى: ما
 برحتُ. كما تقول: (ما رميتُ أفعلاً ذلك)؛ أي: ما
 برحتُ، «ما يريم يفعل ذلك)؛ أي: ما يبرح. ففي
 (الأساس): «(لا أريمُ مكاني حتى أفعَلَ كذا، ولا أريمُ
 منه.. وما يريمُ يفعلُ ذلك، كما تقول: ما يبرحُ
 يفعل).» وفي (النهاية): «(قال العباس رضي الله عنه: لا ترمُ من
 منزلك غداً أنت وبنوك، أي: لا تبرح، يقال: رامَ
 يريم؛ إذا برحَ وزال من مكانه، وأكثر ما يستعمل في
 النفي)».

٤٢٤. روى يروي (نشرت بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٣)

درج الكتابُ على القول: (نزل المطرُ فرَوَى
 الأرض).، أو: (غمرتِ المياهُ الأرضَ فرَوَّتْها) يأتون بـ
 (رَوَى) متعدياً بهذا المعنى. وليس في اللغة ما يُقرُّ هذا
 الاستعمال. وفي تفصيل الجواب عن هذا مسائل
 أهمها:

أولاً: يأتي (رَوَى) متعدياً؛ تقول: (رَوَى يروِّي) ،
 كجبي يجبي وذلك في قولك: (رَوَى الحديثَ والشعرَ
 رواية: حَفَظَهُ وأخْبَرَ به) كما جاء في (الأفعال) لابن
 القوطية. وفي قولك: (رَوَيْتُ بغيري وأروِيتهُ: شَدَدْتُ
 عليه حِمْلَهُ) كما جاء في (الأساس). وفي قولك

٤٢٣. رام يروم، ورام يريم

(نشرت بتاريخ ٥/٨/١٩٨٦)

تقول: (رام يروم روماً) بفتح الراء بمعنى طلب. ف
 (الروم) بفتح الراء مصدرٌ بمعنى الطلب، (المرام) بفتح
 الميم هو المطلب، وهو مصدرٌ ميميٌّ مقيس.

ويقول الكتابُ حيناً: (هذا هو المرام) بضم الميم،
 بمعنى المطلوب، ولا وجه له، والصواب: (هذا هو

(١) قال بشار بن برد:

رأت لها صورةً تروِّقُ لها فأقبلتُ فَرْدَةً لِمُنْفَرِدِ

و(رَوَيْتِ الأَرْضُ من المطر)، و(رَوَى الزرعُ) كارتوى وترَوَى. وجاء في (الأساس): «وشبعتُ من هذا الأمرِ ورَوَيْتُ، ورَوَيْتُ من النوم..» وفيه: «وأرَوَيْتُ رأسي دهناً ورَوَيْتُهُ».

رابعاً: في اللغة (رَوَاهُ) بتشديد الواو: جعلهُ يَرَوِي من الرواية. ففي أمالي المرتضى: «وأنشد الغلام أبياتاً لرجل من بني كلاب، رَوَاهُ إياها ابنُ الأعرابي». وفي (المصباح): «ومنه يقال رَوَيْتُ الحديثَ بالتخفيف إذا حَمَلْتَهُ ونقلْتَهُ، ويُعَدَّى بالتضعيف فيقال: رَوَيْتُ زيداً الحديثَ. ويُبْنَى للمفعول فيقال: (رَوَيْتُ الحديثَ) بضم الراء وكسر الواو المشددة».

خامساً: إذا قال الكتاب: (رَوَى الشهداءُ تربةَ الوطن من دمائهم)، لم يصيبوا، والصحيح: (أرَوَى الشهداء)، أو: (رَوَى الشهداءُ) بتضعيف الواو. قال ديك الجن:

رَوَيْتُ من دمها الثرى ولطالما

رَوَى الهوى شفتي من شفتيها

بتضعيف الواو في الفعلين.

ولذا قُلْ: (نزل المطرُ فأرَوَى الأرضَ ورَوَاها) بالتشديد، فهي (مُرَوَاةٌ) بتخفيف الواو، و(مُرَوَاةٌ) بتشديدها، لا: (مَرَوِيَّةٌ).

٤٢٥. راب (نشرت بتاريخ ١٢/٧/١٩٨٦)

تقول: (رأبني من فلان تصرفه)، و(أرأبني منه سلوكه) إذا دعاك تصرفه وسلوكه إلى أن تخشاه فتشك فيه وترتاب به ومنه. وتقول: (كان تصرفه أو سلوكه

(رَوَيْتُهُم: استَقَيْتُ لهم)، كما في (الأساس) أيضاً. وفي قولك: (ورَوَى البعيرُ الماءَ يَرَوِيه) من باب رَمَى: حَمَلَهُ فهو (رَاوِيَةٌ)، الهاء فيه للمبالغة، ثم أُطلقت (الراوية) على كلِّ دابةٍ يُستَقَى الماءُ عليها، كما في (المصباح).

ويأتي (رَوَى) لازماً في قولك: (رَوَى لأهله وعليهم رِيّاً وريّةً) بفتح الراء في الأول وكسرها في الثاني: استقى لهم. و(رَوَى على الإبل رِيّاً): شَدَّ (الرَوِيَّةُ) وهي الحبال، جمع (رِوَاءٌ) بكسر الراء، كما في (الأفعال) لابن القوطية.

ثانياً: يتبين مما تقدّم أنه ليس في اللغة ما يُسَدَّدُ قولَ الكتاب: (نزل المطرُ فرَوَى الأرضَ)، لأن (رَوَى) لا يأتي متعدياً بهذا المعنى، وإنما تقول: (نزل المطرُ فأرَوَى الأرضَ) بالهمزة، كما تقول: (نزل المطرُ فرَوَى الأرضَ) بتشديد الواو، فالأرضُ (مُرَوَاةٌ) بتخفيف الواو و(مُرَوَاةٌ) بتشديدها، لا: (مَرَوِيَّةٌ) بفتح الميم وتشديد الياء. ففي (المصباح): «ويُعَدَّى بالهمزة والتضعيف فيقال: (أرَوَيْتُهُ) و(رَوَيْتُهُ) بالتشديد، فارتوى منه، وترَوَى بتشديد الواو».

ثالثاً: يأتي (رَوَى) لازماً كخشى يخشى على وزن (فَعَلَ) بكسر العين. تقول: (رَوَى من الماءِ يَرَوَى رِيّاً)، والاسم: (الرِيُّ) بكسر الراء، فهو: (رِيَانٌ)، والمرأةُ (رِيّاً)، وِرَانٌ: غَضْبَانٌ وَغَضْبِيٌّ، والجمع في المذكر والمؤنث: (رِوَاءٌ)، وِرَانٌ: كتاب، كما جاء في (المصباح)، وأردف: «ويُعَدَّى بالهمزة والتضعيف، فيقال: أرَوَيْتُهُ ورَوَيْتُهُ فارتوى منه وترَوَى».

وهكذا تقول: (رَوَى فلانٌ من الماءِ أو اللبنِ)،

وَجَمَعَ (الريش): (رياش) و(أرياش). واشتقوا منه فقالوا (راشهُ) إذا جعل عليه الريش. تقول: (راشَ السهمَ يريشُهُ ريشاً) كما قال ابن القوطية.

وقام على هذا الأصل معنى مجازي، تقول: (راشَ الرجل: إذا أعانه وأغناه)، كما جاء به ابن القوطية. وفي (الأساس): «(رَشْتُ فلاناً: قَوَّيْتُ جناحَهُ بالإحسان إليه فارتاشَ وتَرَيْشَ)». واسمُ المفعول من رَاشَهُ: (مَرِيش) كَمَبِيع، واسمُ الفاعل: (رائش). وفي (اللسان): «(رَشْتُ فلاناً: إذا قَوَّيْتَهُ وَأَعَنْتَهُ على معاشه وأصلحتَ حاله، وراشَ صديقه: إذا أطعمه وسقاه وكساه)». وفي مطاوع ذلك تقول: (ارتاشَ فلان وتَرَيْشَ) بتشديد الياء، إذا أصابَ خيراً. ففي (اللسان): «(وارتاشَ فلانٌ: إذا حَسُنَتْ حاله)».

وتقول العامة بهذا المعنى فلان (مَرِيش) بضم الميم وفتح الراء وتشديد الياء المكسورة بصيغة اسم الفاعل من الفعل اللازم. وليس في العربية هذا، وإنما فيها: (ثوبٌ مَرِيشٌ) بفتح الياء المشددة بصيغة اسم المفعول، إذا كان نسجُهُ كنسجِ الريش، من (رَيْشُهُ) وهو فعلٌ متعدّدٌ. وكذلك: (سهمٌ مَرِيشٌ) بتشديد الياء إذا كان عليه الريش بصيغة اسم المفعول. ولم يأت له معنى مجازي. لكنه جاء (تَرَيْشٌ) بتشديد الياء إذا حَسُنَتْ حاله، والأصل في (تَفَعَّلَ) اللازم أن يأتي من (فَعَّلَهُ) بالتشديد، فإذا قلت: (رَيْشْتُهُ فترَيْشٌ) بالتشديد، كان كقولك (رَشْتُهُ فارتاشَ) إذا حَسُنَتْ حاله، فهو (مَرِيشٌ) بتشديد الياء المفتوحة، لا المكسورة، و(مَرْتاشٌ).

مُرِيباً) إذا أسأت به الظنُّ ولم تستيقنُ من ظنك. ففي (الأساس): «(وفلانٌ مُرِيبٌ، وهذا أمرٌ مُرِيبٌ، وهو ذو رِيبَةٍ)».

ومنه (ارتاب)، وهو فعلٌ لازم، فإذا شككتَ في أمرٍ كنتَ أنتَ (المُرتابُ)، والأمرُ (المُرتابُ منه).

ويشيع في كلام الكتاب قولهم: (فلانٌ مَشْبوه) إذا كان محلُّ الشبهة والرَّيبة في حُلُق أو سلوك، وليس في المادة ما يُبيح هذا الاستعمال، فقد قالوا: (أشْبِهَهُ وشَابِهَهُ وتشابها واشتَبَها، وتشابَهَ عليه، واشتَبَته عليه).

و(الشُّبُهَة) اسمٌ من (الاشتباه). كما قالوا: (شَبَّهْتُهُ به تشبيهاً، وشَبَّهْتُهُ إياه، تشبيهاً، وشَبَّهْتُهُ عليه وشَبَّهْتُهُ له) بتشديد الياء أيضاً. ولم يُسمع منه فعلٌ ثلاثي إذ استغنوا عن الثلاثي بالرباعي، واستَبَقُوا مصدر الثلاثي فقالوا: (أشْبِهَهُ شَبَّهًا) كما قالوا: أَحَبَّهُ حُبًّا.

ولذا قُل: (فلانٌ مُرِيبٌ) بضم أوله، لا: (مَشْبوه)^(١).

٤٢٦. الريش

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٨)

(الريش) كسوة الطائر وزينته، فهو للطائر كالشعر للحيوان. ومن ثم سُمِّي اللباسُ والأثاثُ الفاخران (ريشاً)، وقيل للمال والخصب والمعاش (ريش) أيضاً.

(١) جاء في (المعجم الوسيط): هذه مسألة مُشْتَبِهَةٌ فيها: أي مشكوكٌ في صحتها. وعلى هذا يمكن أن يقال: هذا رجلٌ مُشْتَبِهٌ في أمره؛ أي: مشكوكٌ في أمره.

حرف الزاي

٤٢٧. الزبون

(نشرت بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٥)

(الزَّبُون) بفتح الزاي هو المشتري إذا اعتاد التردد إلى بائع للشراء منه. وفي استعماله بهذا المعنى مسألتان. الأولى ما أصله؟ والثانية ما جمعه؟ أما أصله، فالأكثرون على أنه من (زَبِنْتُ الشيءَ زَبْنًا) إذا دَفَعْتُهُ. و(الزَّبُون): فَعُولٌ بمعنى فاعل، كضُرُوبٍ بمعنى ضارب. ف (الناقَةُ زَبُونٌ): إذا دفعتُ حَالِيهَا برجلِها. و(الحربُ زَبُونٌ): إذا دفعتِ الأبطالُ عن الإقدام خَوْفَ الموت. و(المشتري زَبُونٌ): إذا دَفَعَ غيره عن أخذ المَبِيع. هذا ما جاء في (المصباح)، وجاء: (الزَّيْنُ والمُزَابِنَةُ) بمعنى البيع والشراء. قال صاحب (التاج): «الزَّيْنُ: يَبِيعُ كُلَّ ثمرٍ على شجرٍ بثمرٍ كَيَلًا، ومنه المزابنة»، ولكن رَدُّهُ الأثْمَةُ إلى معنى الدفع أيضاً. فكلُّ من المتبايعين في المُزَابِنَةِ يدفع صاحبه عن حقه، كما جاء في (النهاية). وقد يكون معنى البيع في (زَيْن) أصلاً إذا عرفنا أنه كذلك في السريانية والآرامية. ففي كتاب (الآثار الآرامية) للدكتور الحلبي الموصلي: «(إن من معاني الزَّيْنِ في أصل اللغة العربية البيع والشراء، كأختها الآرامية)»، وفي ألفاظ أدي شير ما يؤيد ذلك.

أما جَمْعُ (الزَّبُون) فهو (زُبُن) بضم الزاي والباء،

كما هو القياس، لا (الزَّبَانن)، كما يقوله الكتاب، لأن هذا جَمْعُ (زَبِينَةَ) وهو بمعنى آخر.

٤٢٨. زَجَّ

(نشرت بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٦)

(الزَّجُّ) بفتح الزاي وجيمٍ مشددة: الرَّمْيُ والدَّفْعُ. ففي (الأساس): «(زَجَّ بالشيءِ: رَمَى به عن نفسه)»، وقال: «(ومن المجاز.. ونزلنا بوادٍ يَزِجُ النباتَ وبالنباتِ يُخرجه ويُنميه كأنه يَرْمِي به عن نفسه رمياً)».

وتبين بهذا أنك تقول: (زَجَجْتُهُ وَزَجَجْتُ به)، كما تقول: رَمَيْتُهُ وَرَمَيْتُ به، وَقَذَفْتُهُ وَقَذَفْتُ به، وأنتك تعني بذلك دَفَعَ الشيء عنك وَرَمَيْكَ به.

ويقول الكتاب حينئذٍ: (لا بد من زَجَّ المرأة في هذه الأعمال)، فهل هذا صحيح؟

أقول: لا بأس باستعمال (الزَّجُّ) مجازاً، ولكن لا بد من مراعاة أصل معناه. ف (الزَّجُّ) إنما يقع على ما يُمكنك التصرف به، فلا يملك إلا أن ينقاد لك. تقول: (زَجَّ الشرطيُّ باللص في السجن)، أي: دَفَعَهُ وَرَمَى به، وهذا صحيح. ولكن لا يصح قولك: (لا بد من زَجَّ المرأة في الأعمال)، لأنك إنما تَزِجُ هنا من لا يَجُوز أن تتصرف به دَفْعاً وَرَمِيًّا كأي شيء. وإنما يقال في هذا المجال: (لا بد من إشراك المرأة)، أو:

(لا بد من إسهامها)؛ أو: (لا بد لها من مشاركة الرجل). وهكذا.

٤٢٩. زَرَى وَأَزْرَى (نشرت بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٨٧)

تقول: (زَرَيْتُ عَلَى فلان ما صنع)؛ أي: عَيْبْتُ عَلَيْهِ صُنْعَهُ وَأَنْكَرْتُهُ عَلَيْهِ، والمصدر: (الزَّرِيَّةُ وَالزَّرَايَةُ) بكسر الزاي فيهما؛ ففي (الأساس): «وَزَرَيْتُ عَلَيْهِ فِعْلُهُ: عَيْبْتُهُ وَعَنْفْتُهُ»، وفي (المصباح): «وَزَرَى عَلَيْهِ زَرِيًّا مِنْ بَابِ رَمَى وَزَرِيَّةٌ وَزَرَايَةٌ بِالْكَسْرِ: عَابَهُ وَاسْتَهَزَأَ بِهِ»، فالعائب (زان)، ففي (المصباح): «وقال أبو عمرو الشيباني: الزاري على الإنسان هو الذي يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَلَا يَعُدُّهُ شَيْئًا». (وَفُلَانٌ مَزْرِيٌّ عَلَيْهِ) بفتح الميم وتشديد الياء، (وَمَا صَنَعَهُ مَزْرِيٌّ) بفتح الميم وتشديد الياء أيضاً.

وفي كلام الكتاب قولهم: (قام فلان بأعمال مَزْرِيَّةٍ) بضم الميم وتخفيف الياء، ولا وجه له. والصحيح: (قام فلان بأعمال مَزْرِيَّةٍ) بفتح الميم وتشديد الياء، من (زَرَى عَلَيْهِ فِعْلُهُ)، ف (فِعْلُهُ مَزْرِيٌّ، وَهُوَ مَزْرِيٌّ عَلَيْهِ) بفتح الميم وتشديد الياء. وهكذا تقول: (نَمَى عَلَيْهِ فِعْلُهُ)، ف (فِعْلُهُ مَنَعِيٌّ، وَهُوَ مَنَعِيٌّ عَلَيْهِ) بفتح الميم وتشديد الياء.

وثمة (أزرى)؛ تقول: (أَزْرَيْتُ بفلان) إِذَا حَقَّرْتَهُ وَتَهَاوَنْتَ بِهِ، و(أَزْرَيْتُ بِالشَّيْءِ): قَصَّرْتُ بِهِ وَاسْتَهَيْنْتَ، واسم المفعول من ذلك: (مَزْرِيٌّ بِهِ) بضم الميم، وفتح الراء. وهكذا (أَغْرَيْتُهُ بِالصَّيْدِ)، فالصيد مُغْرَى بِهِ بضم الميم وفتح الراء.

وثمة (أزدرأه) بمعنى احْتَقَرَهُ، وليس في اللغة (أَزْدَرَى بِهِ)، كما يقوله الكتاب حيناً. ففي (الأساس): «(أَزْرَيْتُ بِهِ): قَصَّرْتُ بِهِ وَحَقَّرْتُهُ.. وَأَزْدَرْتُهُ عَيْنِي: احْتَقَرْتُهُ.. وَتَرَكَ إِكْرَامَهُ إِزْرَاءً بِهِ وَأَزْدِرَاءً لَهُ، وَزَرَايَةٌ عَلَيْهِ». وفي الحديث: «فهو أَجْدَرُ أَلَّا تَزْدُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ»، قال ابن الأثير: «(الأزيراء): الاحتقار والانتقاص والعيب، وهو (أفتعال) من: زَرَيْتُ عَلَيْهِ زَرَايَةً؛ إِذَا عَيْبْتُهُ. وَأَصْلُ أَزْدَرَيْتُ: أَزْرَيْتُ، وَهُوَ أَفْتَعَلْتُ مِنْهُ، فَقَلِبْتَ التَّاءَ دَالًّا لِأَجْلِ الزَّاي».

ولذا قُلْ: (أَفْعَالُ مَزْرِيَّةٍ) بفتح الميم وكسر الراء وتشديد الياء، أو: (أَفْعَالُ مَزْرِيٍّ بِهَا)، بضم الميم وفتح الراء.

٤٣٠. زَعَجَ وَأَزْعَجَ (نشرت بتاريخ ١٢/١٩/١٩٨٦)

يقال: (زَعَجَهُ وَأَزْعَجَهُ)، كما في (اللسان). وفي (القاموس): «(زَعَجَهُ): أَفْلَقَهُ وَقَلَعَهُ مِنْ مَكَانِهِ، كَأَزْعَجَهُ فَانزَعَجَ». فأصل معنى إزعاج الشيء وإفلاقه: تحريكه من مكانه، وكذلك: إزعاج الإنسان وإفلاقه. فإذا أزعجك الأمر، فقد جعلك تتحرك وتضطرب، حقيقة أو مجازاً، وحال دون استقرارك. ومن ثم جاء في (الأساس): «(أَزْعَجَهُ مِنْ مَكَانِهِ، خِلَافُ أَفْرَهُ، وَأَنْزَعَجَ مِنْ مَكَانِهِ)»، فأورد معناه الأصلي. ومن ذلك قول الهمداني في رسائله: «(فَمَا أَزْعَجَنِي عَنْ هِمْدَانَ فَقَرًا.. وَلَا سَاقِنِي إِلَى سَجِسْتَانَ طَمَعًا)». أي ما دعاني إلى مفارقة همدان إلى سجستان

فَقَرُّ أَوْ طَمَعُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ صَاحِبِ (الْمَتَنِ): «زَعَجَهُ زَعَجًا وَأَزَعَجَهُ مِنْ بِلَادِهِ».

وَأَنْتَ تَقُولُ: «زَعَجَهُ وَأَزَعَجَهُ» إِذَا أَقْلَقَهُ مَجَازًا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْهَمْدَانِيِّ فِي رِسَالَتِهِ: «كَمَا أَزَعَجَنِي عِتَابُكَ، وَلَا أَمْلِكُ مَقَابِلَةً لَكَ عَلَى مَا تُؤَلِيهِ مِنْ جَمِيلٍ»، وَقَوْلُهُ كَذَلِكَ: «وَسَكَنْتُ إِلَيْهِ بَعْدَ انْتِزَاعِي لِتَأْخِرِهِ»، أَي: اطْمَأْنَنْتُ إِلَيْهِ بَعْدَ اضْطِرَابِي وَقَلْقِي لِتَأْخِرِهِ. وَهَكَذَا قَوْلُ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْمُقَدِّسِيِّ فِي (مَخْتَصَرِ مِنْهَاجِ الْقَاصِدِينَ): «وَإِذَا كَثُرَتِ الْمَصَائِبُ انْتَزَعَجَ الْقَلْبُ عَنِ الدُّنْيَا وَلَمْ يَسْكُنْ إِلَيْهَا»، وَهُوَ مِنْ أُنْمَةِ الْقُرْنِ السَّابِعِ الْهَجْرِيِّ. وَهَكَذَا قَوْلُهُ أَيْضًا: «فَانظُرْ كَيْفَ جَاءَ بِالتَّخْوِيفِ، فَلَمَّا أَزَعَجَ جَاءَ بِاللُّطْفِ. وَمَتَى اطْمَأْنَنْتَ الْقُلُوبَ إِلَى الْهُوَى، فَيَنْبَغِي أَنْ تُزَعَجَ، فَإِذَا اشْتَدَّ قَلْقُهَا يَنْبَغِي أَنْ تَسْكُنَ لِيَعْتَدِلَ الْأَمْرُ».

فَقَوْلُ الْكِتَابِ عَلَى الْمَجَازِ: «زَعَجْتُ فَلَانًا وَأَزَعَجْتُهُ فَاَنْزَعَجَ» إِذَا أَقْلَقْتَهُ وَأَثَرْتَهُ فَفَلِقَ وَثَارَ وَاضْطَرَبَ، صَحِيحٌ، وَلَوْ أَنْكَرَهُ جَمَاعَةٌ.

٤٣١. الزَّعَلُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/٣)

(الزَّعَلُ) بوزن التَّعَبِ مِنْ: (زَعَلَ) مِنْ بَابِ تَعَبٍ، يَسْتَعْمَلُهُ الْكِتَابُ حِينَئِذَا كَمَا تَسْتَعْمَلُهُ الْعَامَّةُ، وَيَعْنُونَ بِهِ الْغَضَبَ وَالسَّخَطَ وَالِاسْتِيَاءَ. وَقَدْ يَأْتُونَ بِهِ مُتَعَدِّيًا، فَيَقُولُونَ: (وَقَدْ أَسَاءَ مَعَامَلَتَهُ وَأَزَعَلَهُ)

وَإِذَا عُدْنَا إِلَى الْمَعْجَمِ لَمْ نَجِدْ لِاسْتِعْمَالِ الْكِتَابِ سِنْدًا. ذَلِكَ أَنَّ (الزَّعَلَ) لَا يَعْنِي شَيْئًا كَالسَّخَطِ وَالغَضَبِ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ الْبَطَرَ وَالنَّشَاطَ، وَأَكْثَرُ مَا

يُسْتَعْمَلُ فِي وَصْفِ الْحَيَوَانَ. تَقُولُ: (فِي حِصَانِي زَعَلَ) أَي: نَشَاطٌ وَبَطَرٌ، وَرَقْدٌ أَوْ كَثْرَةُ الرَّعْيِ. فَاَنْظُرْ إِلَى مَا جَاءَ فِي (الْأَسَاسِ): «فِي الْفَرَسِ وَالْحِمَارِ زَعَلٌ شَدِيدٌ، وَهُوَ النَّشَاطُ وَالْأَشْرُ»، وَالْأَشْرُ: الْبَطَرُ. وَأُرْدَفُ: «وَأَزَعَلَهُ السَّمْنُ وَالرَّعْيُ».

وَقَدْ يَأْتِي (الزَّعَلَ) بِمَعْنَى الْاضْطِرَابِ. فَفِي (تَهْذِيبِ الْأَلْفَاظِ): «وَأَصَابَ الْمَرِيضَ زَعَلٌ شَدِيدٌ، يَعْنُونَ الْعَلْنَ»، وَالْعَلَزُ: الرَّعْدَةُ وَالِاضْطِرَابُ الشَّدِيدُ. وَلَا شَيْءَ مِمَّا ذُكِرَ يَعْنِي الْغَضَبَ وَالسَّخَطَ وَالِاسْتِيَاءَ. وَلِذَا قُلْنَا: (اسْتَاءَ فَلَانٌ مِنْ سُوءِ مَا عُوبِلَ بِهِ)، أَوْ: (غَضِبَ)، أَوْ: (سَخِطَ)، وَلَا تَقُلْ: (زَعَلَ).

٤٣٢. زَعَمَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨)

تَقُولُ: (زَعَمَ فَلَانٌ كَذَا وَكَذَا) إِذَا قَالَهُ أَوْ أَدْعَاهُ. وَهُوَ فِعْلٌ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ. فَفِي (الْأَفْعَالِ) لِابْنِ الْقَوْتِيَّةِ: «(وَزَعَمَ زَعْمًا: ذَكَرَ خَبِيرًا لَا يَدْرِي أَحَقُّ هُوَ أَمْ بَاطِلٌ)». وَفِي (الْمَصْبَاحِ): «(زَعَمَ مِنْ بَابِ قَتَلَ.. وَيُطْلَقُ بِمَعْنَى الْقَوْلِ. وَمِنْهُ: زَعَمَتِ الْحَنْفِيَّةُ، وَزَعَمَ سَيِّبِيُّوهُ، أَي: قَالَ)».

وَيَقُولُ الْكِتَابُ: (زَعَمَ فَلَانٌ بِأَنَّهُ نَجَحَ)، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ: (زَعَمَ أَنَّهُ نَجَحَ)، بِحَذْفِ الْبَاءِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَوْ يُبْعَثُوا﴾ [التغابن ٧]، وَنَحْوُ ذَلِكَ قَوْلُ الْكِتَابِ: (وَيُؤَكِّدُ بَأْنَ الْأَمْرِ جَادًّا)، وَالصَّوَابُ: (وَيُؤَكِّدُ أَنْ الْأَمْرَ جَادًّا) بِحَذْفِ الْبَاءِ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (قَبِلْتُ بَأْنَ أَدْفَعُ الثَّمْنَ نَقْدًا)، وَالصَّوَابُ: (قَبِلْتُ أَنْ أَدْفَعُ..)

وهم يقولون: (زُفَّت العروسُ على زوجها) ببناء الفعل للمجهول، وتعديته ب (على). والصواب أن يقولوا: (زُفَّت العروسُ إلى زوجها) بتعدية الفعل ب (إلى) دون (على)، كما يتعدى فعل الإهداء. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَزُفَّت العروسُ إلى زوجها زَفَافاً بكسر الزاي، وأزَفَفْتُها: أهديتها)). وفي (الأساس): ((زُفَّت العروسُ إلى زوجها، وهذه ليلة الزَّفَاف بكسر الزاي)). ونحو ذلك ما جاء في سائر المعاجم. وقد جعل صاحب (المصباح) المصدر هو: (الزَّف)، والاسم هو: (الزَّفَاف) بكسر الأول كالكتاب. والغالب في الفعل المتعدي أن يكون مصدره على (فَعَل) بفتح فسكون، كقَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلاً، وضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْباً، وفتح يفتح فَتْحاً. ويُستعمل (الزَّف) مجازاً في حَمَل كلِّ مُحَبِّب محمود؛ كقولك: (زَفَفْتُ إليه البشائ). وقد جاء في الحديث: ((إذا وُلِدَتِ الجاريةُ بَعَثَ اللهُ إليها مَلَكاً يَزِفُ البَرَكةَ زَفَافاً)).

ومثل (زف) في التعدية (زحف) يقول الكتاب: (زَحَفَ الجيشُ على المدينة)، وصوابه: (زَحَفَ الجيشُ إلى المدينة) ب (إلى) دون (على). ففي (الأساس): ((زَحَفْتُ إليه.. وهذه مزاحفُ الحيات)). وفيه أيضاً: ((وَزَحَفَ العسكرُ إلى العدو: مَشَوْا إليهم في ثِقَلٍ لكثرتهم، ولِقُوهُم زَحْفًا، ومَشَى الزَّحْفُ إلى الزَّحْفِ، والزَّحُوفُ إلى الزَّحُوفِ)). فإذا أردت أن تشير إلى المكان الذي جرى الزحف فوَقَّه استعملت (على)؛ ففي (الأساس): ((والصبيُّ يَزْحَفُ على

بحذف الباء أيضاً.

على أن (زَعَمَ) يَتَعَدَّى بالباء إذا كان بمعنى ضَمِنَ وكَفَّلَ. و(الزعيم): الكفيل، و(الزعامة): الكفالة.. ففي (الصحاح): ((وَزَعَمَ زَعْمًا بفتح الزاي وضمها وكسرهما، أي: قال.. ووزَعَمْتُ به أزعُمُ زَعْمًا وزَعَامَةً، أي: كَفَّلْتُ. والزعيم: الكفيل)). ولذا قُلْ: (زَعَمَ كذا) إذا ادعى أو قال، ولا تقل: (زَعَمَ بكذا). فتأمل.

٤٣٣. تَزَعَمَ

(تَزَعَمَ) إذا أصبح زعيماً؛ أي: سيداً ورئيساً، لم يَرِدْ في اللغة، ويَحْسَبُهُ الكتابُ ك (تَأَمَّرَ) و(تَرَأَسَ). والذي وَرَدَ من ذلك (التزعّم): التكدّب. قال صاحب (الأساس): ((وتزعّم فلان: تكذّب)). وقال صاحب (الصحاح) و(اللسان) و(القاموس): ((والتزعّم: التكدّب)).

فالصواب أن يقال: (زَعَمَ فلانٌ على الناس زَعَامَةً) ككُرِمَ، أو: (زَعَمَ يَزَعُمُ، كقَتَلَ يَقْتُلُ، زَعَامَةً)، كما أورده (المصباح)!

٤٣٤. الزَّفَافُ والزَّحْفُ

(نشرت بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٤)

(الزَّفَاف) في اللغة: إهداء العروس إلى زوجها. ويقع الخطأ حيناً في استعماله أو استعمال فعله. ف (الزفاف) كالكتاب بكسر الزاي لا فَتْحِها، وبعضهم يَحْسِبُهُ بالفتح.

فارسية معناها: السلسلة أو الطوق. ويقابل ذلك في العربية أيضاً: (الْفَرْزَل) بكسر فسكون والجمع (الْفَرَزَل)، و(النُّكْل) بكسر فسكون، والجمع (الأنكال)، وهي القيود الحديدية. وشاع استعمالُ (الزنجير) في العربية، كما شاع استعماله في السريانية الدارجة والتركية والكردية على ما جاء في كتاب (الألفاظ الفارسية المعربة) للسيد أدبي شير.

على أن الكتاب يُحرِّفون اللفظ حيناً فيقولون: (جنزير) بتقديم الجيم وتأخير الزاي، ويشتقون منه اسماً لبعض المركبات الحربية فيقولون: (المُجنزرات) بتقديم الجيم على الزاي أيضاً. والصواب: تقديم الزاي على الجيم في اسم السلسلة؛ أي: (زنجير)، واسم المركبة؛ أي: (المنزجرة). وجاء في المعجم الوسيط: ((الزنجير: فارسية، والعامية في مصر تقول: جنزير. والجمع: زناجير)).

ولذا قُل: (زنجير ومُنزجرات)، ولا تقل: (جنزير ومجنزرات).

٤٣٧. زهد (نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٣٠)

تقول: (زَهْدٌ في الشيء وعن الشيء) بكسر الهاء وفتحها إذا رغب عنه وتركه. وقد اقتصر على ذلك ابنُ القوطية والجوهري وابنُ السكيت، وزاد (الأساس): ((زهد)) بضم الهاء. ويأتي المصدر على (الزهد) بضم فسكون، أو (الزهد) بفتح فسكون. لكن الكتاب يقولون: (الزهادة) كالفصاحة، فهل لهذا وجه؟

الأرض)) أي: فوقها. وفي (النهاية): ((وَالزَّحْفُ: الجيش يَرْحَفُونَ إلى العدو؛ أي: يمشون. يقال: زَحَفَ إليه زَحْفًا: إذا مَشَى نحوه)).

ولذا قُل: (زَفَعْتُ العروسَ إلى زوجها)، لا (على زوجها)، و: (زَحَفَ الجيشُ إلى المدينة)، لا (عليها).

٤٣٥. زَنَا (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/١٢)

في كلام العامة قولهم (زَنَا فلانُ فلانًا) إذا ضَيَّقَ عليه وأحْرَجَهُ، فهل في العربية ما يُسِيغُ هذا القول؟ أقول: (زَنَا) في العربية لازمٌ ومتعدٍّ. تقول من اللازم: (زَنَا فلانٌ على فلان) إذا ضَيَّقَ عليه. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَزَنَا عليه زُنُوءًا وَزَنَا: ضَيَّقَ، وَزَنَا الشيءُ: ضاق، وَزَنَا إلى الشيءِ: لَجَأَ)). وتقول من المتعدِّي: (زَنَاهُ) إذا ضَيَّقَ عليه أيضاً، وكذلك (أَزَنَاهُ) ففي (المصباح): ((وَزَنَاهُ صاحِبُهُ زُنُوءًا أيضاً: حَقَّنَهُ حتى ضَيَّقَ عليه.. وقد يُعدَى بالألف فيقال أَزَنَاهُ)). وأصله: (زَنَا بَوْلُهُ زُنُوءًا وَأَزَنَاهُ) إذا حَقَّنَهُ حتى ضَيَّقَ عليه، كما قال ابن القوطية.

وهناك (زَنَّقَ). ف(الزَّنَاق) بكسر أوله: رباطٌ من جلد يُوضَعُ في حَنَكِ الدابةِ أو تُرَبِّطُ به قوائمُها لكَبْحِها. وتقول منه: (زَنَّقْتُ الفرسَ) إذا كَبَحْتَهُ بالزناق. ومن المجاز: (زَنَّقْتُ الرأيَ): أَحْكَمْتُهُ. ولذا قُل: (زَنَّاتُ فلانًا) وَزَنَّاتُ عليه، إذا ضَيَّقْتَ عليه وأحْرَجْتَهُ.

٤٣٦. زَنْجِير (نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٠)

(الزنجير) بزاي مفتوحة ونون ساكنة، كلمة

أقول: جاء (الزَّهَادَة) مصدرًا. ففي (الصَّحاح): ((زَهَدَ فِي الشَّيْءِ وَعَنِ الشَّيْءِ زُهْدًا بِالضَّمِّ وَزَهَادَةً بِالْفَتْحِ)). وقال ابن المَقْفَعِ فِي (الأدب الكبير): ((إذا رأيتَ نَفْسَكَ.. دَعَتْكَ إِلَى الزَّهَادَةِ فِي الدُّنْيَا.. فَلَا يَغْرُوكَ ذَلِكَ)).

ويأتي الوصف على (زاهد)؛ فيكون اسم فاعل من (زَهَدَ) بفتح الهاء قياساً، أو يكون من (زَهَدَ) بكسر الهاء (زَهْدًا) بفتح الزاي على غير قياس، حَمَلًا لِلزَّمِّ عَلَى الْمُتَعَدِّي، كَمَا قَالَ سيبويه. ويأتي الوصف على (زهيد) من (زَهَدَ) بِالضَّمِّ أَوْ (زَهَدَ) بِالكَسْرِ، فَتُوصَفُ بِهِ الْعَيْنُ غَالِبًا. ففي (الأساس): ((وهو زهيدُ العين يُقْبَعُهُ الْقَلِيلُ)).

٤٣٨. الزَّهْوُ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

(الزَّهْوُ) بِتَشْدِيدِ الْآخِرِ، يَحْسَبُهُ بَعْضُهُمْ لِلْكِبَرِ وَالْتِيهِ وَالْفَخْرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. وَإِنَّمَا الْكِبَرُ: (الزَّهْوُ) بِالتَّخْفِيفِ! تَقُولُ: (زُهَيَّ فُلَانٌ زَهْوًا) عَلَى الْمَجْهُولِ؛ إِذَا تَكَبَّرَ، فَهُوَ: (مَزْهُوٌّ). كَمَا تَقُولُ: (زَهَا) عَلَى الْمَعْلُومِ، قَلِيلًا. قَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ:

هَذَا زَمَانٌ أَلَحَّ النَّاسُ فِيهِ عَلَى

زَهْوِ الْمُلُوكِ وَأَخْلَاقِ الْمَسَاكِينِ

وقال الحريري في مقامته الصنعانية: ((حَتَمًا

تتناهى في زَهْوِكَ، وَلَا تَنْتَهِي عَنِ لَهْوِكَ)).

٤٣٩. تزوجت بها ومنها

(نشرت بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٣)

(تَزَوَّجَ) فِي اللُّغَةِ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ؛ تَقُولُ: (تَزَوَّجَ

فُلَانٌ فُلَانَةً). وَقَدْ حُكِيَ أَنَّهُ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ فَيُقَالُ: (تَزَوَّجَ فُلَانٌ بِفُلَانَةٍ)، كَمَا حُكِيَ أَنَّهُ يَتَعَدَّى بِ (مِنْ) فَيُقَالُ: (تَزَوَّجْتُ مِنْ فُلَانَةٍ). فَمَا الرَّأْيُ فِي تَعْدِيَةِ الْفِعْلِ بِالْحَرْفِ، وَقَدْ شَاعَتْ عَلَى أَلْسِنَةِ الْكُتَّابِ؟

أقول: في ذلك مسائل أهمها:

أولاً: جاء في (التهذيب): ((تقول العرب: زَوَّجْتُهُ امْرَأَةً وَتَزَوَّجْتُ امْرَأَةً))، وَفَصَّلَ صَاحِبُ (المصباح) فَقَالَ: ((وَزَوَّجْتُ فُلَانًا امْرَأَةً يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى اثْنَيْنِ، فَتَزَوَّجَهَا، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى أَنْكَحْتُهُ امْرَأَةً فَنَكَحَهَا)). فَالْأَصْلُ إِذْنُ تَعْدِيَةِ (زَوَّجَهُ) بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ إِلَى اثْنَيْنِ، وَتَعْدِيَةِ (تَزَوَّجَ) إِلَى وَاحِدٍ، دُونَ حَرْفٍ.

ثانياً: من الأئمة من قَصَرَ كَلَامَ الْعَرَبِ عَلَى: (تَزَوَّجْتُ فُلَانَةً)، وَمَنْعَ تَعْدِيَةِ الْفِعْلِ بِالْحَرْفِ. قَالَ صَاحِبُ (التهذيب): ((وليس من كلامهم: تَزَوَّجْتُ بِامْرَأَةٍ، وَلَا: تَزَوَّجْتُ مِنْ امْرَأَةٍ)). وَجَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان ٤٤ والطور ٢٠]، فَذَكَرُوا أَنَّ مَعْنَاهُ: قَرَأْنَاهُمْ بِهِنَّ، وَقَالَ الْهَرَوِيُّ: ((ليس في الجنة تزويج، ولذلك أدخل الباء في قوله بحور))، عَلَى أَنَّ مِنَ الْأَئِمَّةِ مَنْ أَجَازَ التَّعْدِيَةَ بِالْبَاءِ. فَقَدْ نُقِلَ

عَنِ الْفَرَاءِ أَنَّهُ قَالَ: ((تَزَوَّجْتُ بِامْرَأَةٍ، لَغَةً فِي أُرْدُ شَنْوَةَ)). وَقَدْ أَكَّدَ ذَلِكَ الزمخشريُّ إِذْ قَالَ:

((وَتَزَوَّجْتُ فُلَانَةً وَبِفُلَانَةٍ))، وَأَرْدَفَ: ((وَزَوَّجْنِيهَا

فُلَانٌ وَزَوَّجْنِي بِهَا)). وَجَاءَ فِي (المصباح): ((قال

الأخفش: وَيَجُوزُ زِيَادَةُ الْبَاءِ فَيُقَالُ: زَوَّجْتُهُ بِامْرَأَةٍ

فَتَزَوَّجَ بِهَا)). فَثَبَّتَ بِهَذَا أَنَّ قَوْلَكَ: (تَزَوَّجْتُ بِهَا)

صحيح.

ثالثاً: جاء تعدية (تزوَّج) ب (من) عند الفصحاء قديماً. فقد جاء في أمالي المرتضى (١/٢٨٥): «وقال رجل لابن عباس: زوَّجني من فلانة، وكانت يتيمةً في حجره». وجاء في (محاضرات الأدباء): «وقال الحسن لرجل استشاره في تزويج بنته: زوَّجها من تقي، فإنه إن أحبها أكرمها، وإن كرهها لم يظلمها»، وقد تكرر منه ذلك. وعندني أن تعدية الفعل ب (من) قد جاءت حملاً على استعمال (من) في العقود؛ كقولك: (بعثت الدار من فلان)، و(أجرت الدار من فلان)، والزواج عقداً على كل حال، وقد جاء في (المصباح): «فيقال آجرت زيدا الدار، وآجرت الدار زيدا، على القلب. ويقال: آجرت من زيد الدار للتوكيد، كما يقال: بعثت زيدا الدار، وبعثت من زيد الدار». فكان دخول (من) هنا لمعنى التمكين.

٤٤٠. الزاد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٩)

(الزاد) في الأصل طعامٌ يُتخذ للسفر، وقد يُتخذ للحضر، لكنه أُطلق على كلِّ ما يُتخذ أو يُدخَّر لتحقيق كسب. وفي اللغة: (زوَّد فلاناً): أعطاه الزاد، و(تزوَّد الشيء) اتَّخذه زاداً، وفي ذلك أمور أهمها:
أولاً: تقول: (زوَّدتُ الشيء) فتعدِّي الفعل إلى مفعولين، كما تقول: (تزوَّدتُ الشيء) فتعدِّي الفعل إلى مفعوله دون توسط حرف الجرِّ، خلافاً لما اعتاده الكتابُ حين يقولون: (زوَّدتُهُ بالشيء وتزوَّد به)، ففي (اللسان): «وزوَّدتُ فلاناً الزاد تزويداً فتزوَّد تزوِّداً»، وفي (الأساس): «وزوَّدتُهُ كتاباً إلى فلان،

وتزوَّد من الأمير كتاباً». قال جرير:

تزوَّد مثل زاد أبيك فينا

فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا

وعلى ذلك كلام الفصحاء. ففي (نهج البلاغة): «تزوَّدوا من الدنيا ما تحزرون أنفسكم به» أي: تحفظون. وفيه: «وهل زوَّدتهم إلا السَّغب» والسَّغب: الجوع. ومن كلام أبي منصور الثعالبي في مقدمة كتابه (فقه اللغة): «وأمر بتزويدي من ثمار خزائن كتبه... ما أستظهر به على ما أنا بصدده». وفي (مقامات الحريري): «وناهيك بها سببة تزوِّدها». والسببة بضم الأول وتشديد الثاني: العار. وفيها: «وأمر كلُّ منهم عبده أن يزوِّده ما عنده».

ثانياً: السائر في كلام الكتاب قولهم: (زوَّدتُ فلاناً بما يحتاج إليه من مال فتزوَّد به)، فيدخلون الباء على مفعول (تزوَّد)، والمفعول الثاني لـ (زوَّد). فما الرأي في ذلك؟

أقول: جاء في (اللسان): «زوَّده بالزاد وأزاده»، و(أزاده) بمعنى (زوَّده). فقد رأيت أنه عدى الفعل بالباء. فما وجه ذلك؟

أقول: يمكن تخريج التعدية بالباء بتضمين (زوَّده) معنى (أسعفه) أو (أمدّه). فقولك (زوَّده) معناه: أعطاه الزاد. فإذا ضمَّن معنى (أسعف) أو (أمد) كانت دلالة (زوَّده) بعد التضمين وتعديته بالباء: (أعطاه الزاد إسعافاً وإمداداً). وقد جاء في (المعجم الوسيط): «زوَّده: أزاله، يقال: زوَّده كتاباً إلى فلان»، وأردف: «وزوَّده بكذا: أمدّه به».

ولذا قُل: (هذا بلدٌ مَزُورٌ) مِن: (زُرْتُه). ففي (المصباح): «والزيارة في العُرف: قَصْدُ المَزُورِ بفتح الميم إكراماً له واستثناساً به»، وفي (الأساس): «وفلانٌ مَزُورٌ غيرُ زَوَّارٍ» بتشديد الواو؛ أي: يُزار ولا يَزُور. وتقول: (استَزَرْتُه) إذا طلبت أن يَزُورك.

٤٤٢. زاد وازداد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣٠)
في استعمال الكتاب لـ (زاد) و(ازداد) أمورٌ لا بد من بحثها، وأهمها:

أولاً: زاد الشيءُ زيادةً: كثر، وهو فعلٌ لازم، تقول: (زادَ مالي شيئاً فشيئاً حتى أصبحتُ غنياً). ويأتي (ازداد) بمعناه. تقول: (ازدادَ الأمرُ صعوبةً)، كما تقول: (زادَ الأمرُ عُسراً). فكلا الفعلين لازمٌ في هذا الاستعمال، ومصدر (ازداد) هو: (الازدياد).

ثانياً: يأتي (زاد) لازماً كما مر، ويأتي متعدياً إلى واحد، تقول: (زادَ الشيءُ وزدتهُ أنا) إذا أتميته. كما تقول: (زدتُ على الشيءِ ضعفه). ولكن ليس في كلام العرب (أزاد)، ويستعمله الكتابُ أحياناً حين يريدون تعدية الفعل فيقولون: (علينا أن نُزيدَ الأجرَ) بضم النون خطأ، وهو بفتحها من (زادَ الأجرَ) إذا أضاف إليه شيئاً.

ثالثاً: يأتي (زاد) متعدياً إلى اثنين أيضاً، تقول: (زادَهُ اللهُ مالاً، وزادَهُ عافيةً). وفي التنزيل: ﴿فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، و﴿وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الفرقان: ٦٠]، و﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا﴾ [الأحزاب: ٢٢].

أما (ازداد) فإنه يتعدى إلى مفعول واحد، ولا

ثالثاً: هل تقول: (زودَهُ بالشيءِ)، كقولك: (زودَهُ الشيءَ) في كلِّ موضع؟

الرأي أن تقول: (أتاني مريضٌ فزودتُهُ الدواءَ) أو (بالدواءِ)، وتقول: (أتاني صديقٌ فزودتُهُ طعاماً طيباً شهياً)، ولا تقول: (بطعامٍ طيبٍ شهياً)، فتخصّ التعدية بالباء بما تمسُّ الحاجةُ إليه ويستدُّ الطلب، كقولك: (زودتُ الجيشَ بالسلاحِ). وفي هذا بيان.

٤٤١. زار

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٠)

في اللغة: (زارَهُ يَزُورُهُ زَوَّاراً) بفتح الزاي و(زيارةً) بكسرهما إذا قَصَدَهُ ليلقاهُ ويأنسَ به، والكتابُ يعرفون ذلك حقَّ المعرفة. واسمُ الفاعل من الفعل: (زائرٌ)، أما اسم المفعول فهو: (مَزُورٌ) بفتح الميم وضم الزاي. ويخطئُ الكتابُ حيناً فيقولون: (هذا بلدٌ مَزُورٌ) بضم الميم وفتح الزاي، والصواب (مَزُورٌ) بفتح الميم. ونحو من ذلك: (مَقُولٌ) مِن: (قالَهُ)، و(مَعُوقٌ) مِن: (عاقَهُ)، و(مَصُونٌ) مِن: (صانَهُ)، و(مَعُولٌ) مِن: (عالَهُ). وكلُّه على زنة (مَفْعُولٌ) لأنه من ثلاثي.

أما قولُ الكتاب: (مُزارٌ) بضم الميم، فهو مِن: (أزارَهُ)، كـ (مُجارٌ) مِن: (أجارَهُ)، و(مُجانٌ) مِن: (أجازَهُ)، و(مُقالٌ) مِن: (أقالَهُ). وكلُّه على زنة (مُفْعَلٌ) بضم الميم وفتح العين لأنه من رباعي.

ومعنى (أزارَهُ): جعلهُ يَزُورُ، تقول: (طفتُ بخالدٍ على كثير من البلدان وأزرتُهُ دمشقَ وحمصَ). قال صاحب (الأساس): «(زُرْتُهُ زَوَّاراً وزيارةً وأزرتُهُ غيري)».

يتعدى إلى اثنين. تقول: (زَادَنَا اللَّهُ نِعْمَةً فَازْدَدْنَاها) أي: طلبنا زيادتها. و(ازداد) بناؤه: (افْتَعَلَ)، وقلما يستعمله الكتاب متعدياً. ففي التنزيل: ﴿وَلْيَبْثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثُمِئَةِ سِنِينَ وَأَزْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف ٢٥]. ف (تسعاً) مفعول (ازداد). وفي (الأساس): ((وازداد من الخير ازويداً))، وهو على تقدير: (ازداد شيئاً من الخير). و(من) هنا للتبعيض. وهو كقولك: (خففت من صوتي)، و(غضت من بصري)، فهذه الأفعال في الأصل متعدية.

رابعاً: في اللغة: (تَزَايَدُوا في السعر تزايداً)، و(زَايَدُوا فيه مُزَايَدَةً). فقول الكتاب: (المزاودة) خطأ. وكذلك قولهم: (زَاوَدَ). ففي (الأساس): ((وتزايَدُوا في ثمن السلعة.. وزايد أحد المتبايعين الآخر مُزَايَدَةً)).

خامساً: (زَادَ) إذا كان لازماً يتعدى بـ (عن) و(على)، وكذلك: (فَضَلَ). ففي (الكليات): ((الزيادة تلزم، وقد تتعدى بـ "عن" كما تتعدى بـ "على"))). فإذا قلت: (مالي يزيد عن حاجتي، وتفضل منه بقيّة)، فقد أردت بيان الفرق. فإذا قصدت الرجحان قلت: (هذا أمر لا يزيد عليه)، وكذلك قول العدواني: وأنتم معشر زيد على مئة

فأجبعوا أمركم طراً، فكيدوني

أي زائدون على مئة، كما جاء في (الأساس).

٤٤٣. زاد منه، وزاد فيه

(نشرت بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٣)

يستعمل الكتاب حرفي الجر (من) و(في) بعد

بعض الأفعال المتعدية فيقولون مثلاً: (زاد خالدٌ من عطائه)، و(زاد عامرٌ في عطائه) فهل هذا صحيح؟ وما الذي يعني استعمال (من) و(في) في مثل هذا الموضع؟ أقول: في المسألة وجوه من القول أهمها:

أولاً: يقول الأستاذ محمد العدناني في معجمه: ((ويقولون فلٌ من حدّ السيف، أي: ثلمه، والصواب: فلٌ حدٌّ))، يريد العدناني أن (فلٌ) -ومعناه (ثلمٌ)- يتعدى بنفسه، ولا وجه لزيادة (من). بينه وبين مفعوله. والصحيح أن استعمال (من) في هذا الموضع مستقيم، جارٍ في كلام العرب. ف (كَسَرَ فعلٌ متعدٍ. قال صاحب (الأساس): ((كَسَرْتُ حَصِيي فأنكس))، ثم قال: ((وكَسَرْتُ من سَوْرَتِهِ)) السورة بفتح فسكون: الشدة والسطوة. و(غَضَّ فعلٌ متعدٍ، قال صاحب (المصباح): ((غَضَّ الرجلُ صوتَهُ وطَرْفَهُ، وبن طَرْفِهِ ومن صوتِهِ.. حَفَضَ))، وفي (نهج البلاغة): ((وقارب من خطوه، وشمر من ثوبه، وزحرف من نفسه))، وهذه الأفعال جميعاً متعدية، ولم يمنع هذا من إدخال (من) على مفعولاتها. وهكذا (فلٌ)، فأنت تقول: (فلهُ) إذا ثلمه وكسره، ولكنك تقول: (فلٌ منه) ك (كسَر منه)، فقول القائل: (فلٌ من حدّ السيف) صحيح لا غبار عليه.

ثانياً: ما الفرق بين (كسَرَهُ) و(كسَر منه)، و(غَضَّهُ) و(غَضَّ منه)، و(كفَّ شره) و(كفَّ من شره)؟ وما الذي يعنيه دخول (من) هاهنا؟

يُسمي النحاة (من) هذه بالتبعيضية. ففي التنزيل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف ٣١، ونوح ٤٤]،

والمعنى: يغفر شيئاً من ذنوبكم أو بعضاً منها. وفي التنزيل أيضاً: ﴿وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة ٢٧١]، والمعنى: يكفر شيئاً من سيئاتكم أو بعضاً منها.. ف (غَفَرَ) و(كَفَّرَ) بتشديد الفاء فَعْلَان متعديان بمعنى (ستر). وقد دخلت (من) على مفعوليها للتعبير عن أن التكفير قد كان لبعض السيئات لا لها جميعاً، والمغفرة لبعض الذنوب لا لها جميعاً. وهكذا الحال فيما أوردناه من الأمثلة. فمعنى (كَسَرَهُ) غير معنى (كَسَرَ مِنْهُ)، لأن معنى هذا (كَسَرَ شيئاً مِنْهُ).

ثالثاً: إذا قلت: (زَادَ خَالِدٌ مِنْ عَطَائِهِ)، فقد عَنَيْتَ أَنَّهُ زَادَ شيئاً مِنْهُ. أما إذا قلت: (زَادَ عَامِرٌ فِي عَطَائِهِ)، فقد عَنَيْتَ أَنَّهُ زَادَ وَلَمْ يُحَدِّدْ. ففي التنزيل: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [الشورى ٢٠]. وقد فرَّق الزمخشري بين (نَزِدَ لَهُ فِي حَرْثِهِ) و(نَوَّتهُ مِنْهَا)، فقال: «(وَفَرَّقَ بَيْنَ عَمَلِ الْعَامِلِينَ بَأَنَّ مَنْ عَمِلَ لِلْآخِرَةِ وَفَقَّ فِي عَمَلِهِ وَضَوْعَفَتِ حَسَنَاتِهِ. وَمَنْ كَانَ عَمَلُهُ لِلدُّنْيَا أُعْطِيَ شيئاً مِنْهَا، لَا مَا يُرِيدُهُ وَيَبْتَغِيهِ)». وهكذا فَسَّرَ: (نَزِدَ لَهُ فِي حَرْثِهِ) بـ (ضَوْعَفَتِ حَسَنَاتِهِ) ولم يحدِّدْ، وفسَّرَ: (نَوَّتهُ مِنْهَا) بـ (أُعْطِيَ شيئاً مما طلب). وفي هذا بيان.

٤٤٤. زاد عنه، وسكت عليه

لا يزال النقاد يعيبون كثيراً من الكلام الصحيح، بغير دليل. وفي ذلك مجلبة لارتباب الكتاب وترديدهم واختلاط الأمر عليهم، لا يدرون أي قول يأخذون به.

صوابه: (سكت عنه)، ولم يأت على ذلك بدليل. أقول: (زَادَ) و(فَضَّلَ) يتعديان بـ (عن) و(على)، كما تقدم. فإذا أردت بيان الفرق بين شيئين ومجاورة أحدهما الآخر استعملت (عن)؛ تقول: (زَادَ الْمَالُ عَنْ حاجتي) أي: جاوز الحاجة فَفَضَّلَ عنها، وبقية منه بقیة. كما تقول: (مالُ فلان يُفَضَّلُ عن نفقته). واستعمال (عن) هاهنا في معناها المُطْرَد. قال السيوطي في (الهمع): «(عن" للمجاورة، وهي الأصل)».

أما قولك: (زاد عليه) فإن معناه: فاقه. و(على) هنا للاستعلاء. تقول: (ثروة خالد زائدة على ثروة أخيه) أي: تفوقها وتفضل عليها. وفي (نهج البلاغة): «(فإن طاعة الله فاضلة على ما سواها)». قال ذو الإصبع العدواني:

وأنتم معشر زید علی منة
فأجمعوا أمرکم طراً، فکیدوني

أي: تزيدون، كما مر بنا.

فأنت ترى أن (زاد عليه) غير (زاد عنه)، ولو حلَّ أحدهما حيناً محلَّ الآخر، كما هو في قول قبيصة الجرمي:

يزید نبالةً عن كل شيء

ونافلةً وبعضُ القوم دون

قال المرزوقي في (شرح الحماسة): «(نبالة: مصدر

(نام عليه) فهو بمعنى صبر عليه. ففي (نهج البلاغة): «ينام الرجلُ عن الثُّكُلِ، ولا ينام على الحرب»؛ أي: يتغافل عن الثكل، لكنه لا يحتمل الحرب.

ونحوُ منه: (خَرَجَ عنه، وخرج عليه)؛ ففي هذا معنى تَمَرَّدَ. و(شرد عنه، وشرد عليه)؛ ففي هذا معنى عَصَى. و(نشز عنه، ونشز عليه)؛ ففي هذا معنى استعصى. وهكذا: (صبر عنه، وصبر عليه)؛ ففي هذا تجلُّد واحتمال دون جَزَع أو ضَعْف.

ومن ثَمَّ كان قولك: (زادَ عنه، وزادَ عليه)، و(سكت عنه، وسكت عليه) صحيحاً فصيحاً، ولكلُّ أصلٌ، ولا عبرة بما جاء خلاف ذلك!

٤٤٥. زاف

(نشرت بتاريخ ١٤/١/١٩٨٦)

تقول: (زافَتِ الدرهمُ زَيْفًا) بفتح الزاي إذا فَسَدَتْ وبارت، كما في (الأفعال) لابن القوطية. فاسم الفاعل (زائف). تقول: (هذا درهمٌ زائفٌ) أي: مغشوش. فإذا قلت: (هذا درهمٌ زَيْفٌ) بفتح الزاي فقد وَصَفْتَ بالمصدر. ففي (الأساس): «ودرهمٌ زَيْفٌ بفتح الزاي، وزائفٌ». وفي (المصباح): «زافَتِ الدرهمُ.. رَدُّوتُ، ثم وُصِفَ بالمصدر فقيلاً: درهمٌ زَيْفٌ، وجميعٌ على معنى الاسمِية فقيلاً: زُيوفٌ، مثل: فَلَسٌ وفَلُوسٌ.. ودرهمٌ زَيْفٌ بضم الزاي وتشديد الياء المفتوحة، مثل: راعٍ ورُكَّعٍ». ومن ثَمَّ يُستعمل (الزَيْف) بمعنى الغش والمغشوش.

ويقول الكتابُ حينئذٍ: (في هذا الأمرُ زَيْفٌ)؛ أي:

نبيل. يقول: ومع اجتماع هذه الخصال.. فيَفْضُلُ على كلِّ نبيل، ويَعْلُو على كلِّ ذي شأنٍ فيه». وانظر إلى ما جاء في (الكليات) لأبي البقاء الكفوي: «والزيادة تلزم»؛ أي: يأتي فعلها لازماً، وأردف: «وقد تتعدى ب (عن) كما تتعدى ب (على)، لأن (نَقَصَ) يتعدى به؛ أي: ب (عن) وهي نظيرُهُ». ومعنى ذلك أنك تُعَدِّي (نَقَصَ) ب (عن)، كما تُعَدِّي (زادَ) ب (عن)، فهما نظيران، ففي معنى كلِّ منهما مجاوزةٌ، لكنَّ مجاوزةَ (نَقَصَ) سَلْبٌ، كما هو الحال في: (عَجَزَ عنه)، و(قَدَّ عنه)، و(ضَعَفَ عنه)، و(كَسِيلَ عنه)، أما مجاوزةُ (زادَ) فإيجابٌ، كقولك: (جاوَزَ عنه)، و(عَدَا عنه)، و(عَفَا عنه)، وهكذا.. قال ابن هشام في (الأشباه والنظائر)، على ما حكاه السيوطي صاحب الكتاب: «اعلم أنه يقال: فَضَلَ عنه، وَفَضَلَ عليه، بمعنى زاد...».

وهكذا (سكت عنه)، ومعناه: سكت وانصرف عنه. وتقول في نحوٍ منه: (صَمَّ عنه)، و(حَرَسَ عنه) كما في (نهج البلاغة). أما قولهم: (سكت عليه) فهو في معنى آخر. فانظر إلى قول الشاعر [بشار بن برد]:
ليس العمى طولُ السُّؤالِ وإنما

تمامُ العمى طولُ السُّكوتِ على الجهلِ
فمعنى سكت على الجهل: سكت صابراً عليه، وقد استشهد به الإمام المرتضى في أماليه (١/٤٩٧). ففي السكوت على الأمر صبرٌ واحتمالٌ قد يَحْتَفِزُ إلى المقاومة.

وهكذا: (نام عنه) بمعنى غفل عنه أو تغافل. أما

والاضمحلال: زال يَزُولُ زَوَالًا وَزَوِيلًا وَأَزْلَتْهُ وَزَوَّلَتْهُ)).
ثانياً: جاء في اللغة: (زَلَّتْهُ) متعدياً أيضاً، لكنه
بكسر الزاي. قال ابن جنِّي في (المقتضب): «والشيء
غير مزيل من قولهم: زَلَّتْهُ بكسر الزاي (أزِيلُهُ زَيْلًا)
بمعنى: أزلته إزالة)). فقولك: (هذا الشيء مزيل)

بفتح الميم و(مزال) بضمها، كلاهما صحيح.

ثالثاً: هناك (زاوَلُهُ) بمعنى آخر. وهو فعلٌ متعدُّ
بمعنى: مارسه، تقول: (هو ممارسٌ للأعمالِ مُزاوِلٌ
لها)، و(مَلَّيْتُ مُزاوِلَةَ هذا الأمرِ)، كما جاء في
(الأساس).

رابعاً: قولك: (ما زال ولا يزال) قد أُجْرِبَا مجرى
(كان) في رفع الاسم ونصب الخبر. تقول: (ما زلتُ
قادرًا على السفى)، ولا أزال قادرًا على القتال) أي:
ما بَرَحْتُ وما أْبْرَحُ.

ويقول الكتاب حينئذٍ: (لا زال فلانٌ يقاتل)، وهو
خطأٌ صوابه: (ما زال فلانٌ يقاتل). لأن (لا) النافية
إذا دخلت على الماضي كررت، كقوله تعالى: ﴿فَلَا
صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة ٣١]. فإذا لم تُكرَّرْ كان معناها
الدعاء أو الرجاء، كقولك: (لا زالت دياركم عامرة).

أما قوله تعالى: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [البلد ١١]، فعلى
تأويل. قال البيضاوي: «ولتعدّد المراد بها حسن وقوع
(لا) موقع (لم)، فإنها لا تكاد تقع إلا مكررة». وفي
(رصف المباني) للمالقي: «واعلم أن (لا) هذه التي
للدعاء، يجوز أن تدخل على الماضي، ويكون معناها
إذ ذاك: الاستقبال؛ فيقال: لا عَفَرَ اللَّهُ لزيدٍ ولا
رَجِمَهُ». وفي هذا بيان.

كذبٌ أو تزويرٌ أو افتراء، وهذا صحيح، لكنهم
يَكْسِرُونَ الزاي فيه، والصوابُ فَتَحُ الزاي، ولا وجه
للكسر. ويقال بالبناء للمجهول: (زَيَّفْتُ عليه الدراهم)
بتشديد الياء، كما يقال: (زَيَّفَ عليه الخبر) إذا
حكي له مصنوعاً مدخولاً مكذوباً. وتقول: (زافتُ
عليه الدراهم)، كما يقال: (تَزَيَّفْتُ عليه).

ولذا قُلْ: (هذا زَيْفٌ) بفتح الزاي، ولا تقل: (هذا
زيفٌ) بكسرها.

٤٤٦. مازال

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٥)

حول استعمال الكتاب للفعل (زال) وما يُشتق منه
مسائلُ أهمُّها:

أولاً: تقول: (زال الشيءُ عن موضعه يَزُولُ زَوَالًا)
إذا تحوّل، و(زال عن فلانٍ مُلْكُهُ وعِزُّهُ) إذا ذهب
واضمحل، ومن ذلك قولهم: (الدنيا ظلٌّ زائل).
والفعل فيما مرَّ بنا لازم. فإذا أردت أن تُعَدِّيَهُ قلت:
(أزَلْتُ الشيءَ عن موضعه إزالةً) إذا تحوّلَ به،
و(أزَلْتُ الشيءَ) إذا ذهبَ به، ومنه قولك: (أزَلْتُ
يَدَهُ وَتَصَرَّفَهُ عن مُلْكِي).

ويستعمل العامةُ حينئذٍ: (زَوَّلَهُ) بتضعيف الواو
بمعنى (أزالَهُ) فيقولون: (زَوَّلَ اللَّهُ نعمتهُ)، فهل هذا
صحيح؟

أقول: جاء في اللغة (زَوَّلَهُ) بهذا المعنى. ففي
(المصباح): «(زال عن موضعه يَزُولُ زَوَالًا، وَيَتَعَدَّى
بالهمزة والتضعيف، فيقال: أَزَلَّتْهُ وَزَوَّلَتْهُ)). وفي
(المخصّص) لابن سيده: «(الزوال: الذهاب

٤٤٧. زَانَهُ وَأَزَانَهُ

(نشرت بتاريخ ٢٩/٧/١٩٨٧)

تقول: (زان المدينة أضواء ساطعة) من: (زَانَهُ يَزِينُهُ زِينًا) كَبَاعَهُ يَبِيعُهُ بَيْعًا، ف (المدينة مَزِينَةٌ بهذه الأضواء). و(مَزِينَةٌ) هنا اسم مفعول بوزن (مدينة). ف (زَانَهُ) خِلافُ (شَانَهُ). و(الزَيْنُ) بفتح فسكون خِلافُ (الشَيْنُ).

و(زَيْنَتُهُ) بتشديد الياء ك (زَانَهُ)، وتقول منه: (الشوارعُ مَزِينَةٌ بالأعلام)، و(مَزِينَةٌ) بضم ففتح وياء مشددة مفتوحة اسم مفعول.

ويقول الكتاب حيناً: (وكانت المدينة مَزَانَةً بالأضواء الساطعة). و(مَزَانَةٌ) هنا بضم الميم اسم مفعول من (أزَانَهُ) بوزن (مُهَانَةٌ) اسم المفعول من (أهانهُ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (أزَانَهُ) بمعنى (زَانَهُ)، فأنت تقول: (المدينة مَزِينَةٌ) بفتح فكسر، كما تقول: (المدينة مَزَانَةٌ) بضم ففتح. على حين تقول: (هذا الثوب مَشِينٌ بَعِيبٌ) بفتح فكسر، ولا تقول: (هذا الثوب مُشَانٌ) بضم أوله. إذ ليس في اللغة (أشانه). قال

صاحب (المصباح): «(زَانُ الشَيْءِ صَاحِبُهُ زِينًا) من باب سار، وَأَزَانُهُ إِزَانَةٌ مِثْلُهُ، والاسم: الزَيْتَةُ، وَزَيْنَتُهُ تَزِينًا مِثْلُهُ. وَالزَيْنُ نَقِيضُ الشَيْنِ».

وتقول: (المدينة مُزْدَانَةٌ بالأضواء)، و(مُزْدَانَةٌ) اسمُ فاعلٍ من (أزْدَانُ)، وهذا فعل لازم بوزن (افْتَعَلَ)، فأصلُهُ (أزْتَانُ)، كما كان أصلُ أزدَلَفَ وأزْدَهَى: (أزْتَلَفَ) و(أزْتَهَى).

وتقول: (فلانُ زَيْنٌ) بفتح الزاي، وهو وَصْفٌ بالمصدر، كما تقول: (فلانُ شَيْنٌ). ففي (اللسان): «(وَجْهِي زَيْنٌ، وَوَجْهَكَ شَيْنٌ)»، أرادَ أنه صَبِيحُ الْوَجْهِ، وأن الآخرَ قَبِيحُهُ، والتقدير: وَجْهِي ذُو زَيْنٍ، وَوَجْهَكَ ذُو شَيْنٍ، فنعتهما بالمصدر، كما يقال: رجلٌ صَوْمٌ وَعَدْلٌ. والاسم من (زان): الزَيْتَةُ بالكسر، وَجَمَعُهُ: زَيْنٌ بكسر ففتح. ففي (الأساس): «(والكواكبُ للسماءِ زِينَةٌ وَزَيْنٌ)».

ولذا قُلْ: (زَانِيِي الْعَقْلُ، وَأَزَانِيِي، فَأنا مَزِينٌ وَمُزَانٌ وَمُزْدَانٌ).

حرف السبب

٤٤٨. السؤال والتساؤل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٨)

حول (سأل وتساءل) مسائل لا بد من الكشف عنها، وأهمها:

أولاً: ل (سأل) معنيان؛ أولهما: الاستخبار والاستعلام، تقول: (سألت فلاناً عن الأمر فأجابني). ففي (المصباح): «سألتُه عن كذا: استعلمتُه»، ومنه: (تساءلوا): سأل بعضهم بعضاً. والمعنى الثاني: الاستعطاء، تقول: (سألت فلاناً حاجة فأصبت منه حاجتي). ومنه (السؤال) بضم السين، وهو ما يُسأل ويُطلب بضم الياء فيهما، وقد يخفف فيقال: (السؤل) بلا همزة.

ثانياً: جاء في المعاجم أن (سأل) بمعنى (استعلم) يتعدى إلى الشخص المسؤول بنفسه؛ فتقول: (سألت فلاناً). وهو يتعدى إلى الشيء المراد الاستفهام عنه ب (عن)، وهو كثير، تقول: (سألتُه عن الأمر). ففي التنزيل: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ» [البقرة ١٨٩]، وفيه: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ» [البقرة ٢١٧]. وهو كثير في آي القرآن الكريم.

ويتعدى إلى الشيء أيضاً بالباء؛ تقول: (سألتُه بالأمر) بمعنى (عن الأمر). ففي التنزيل: «فَأَسْأَلُ بِهِ

خبيراً» [الفرقان ٥٩]؛ أي: فاسأل عنه خبيراً.

ثالثاً: هل يتعدى (سأل) -الذي بمعنى استفهم- إلى مفعوليه الثاني بنفسه فيقال: (سألتُه معنى الكلمة)؟

منع ذلك الشيخ إبراهيم اليازجي فقال: «سألتُه معنى الكلمة، وسألتُه غرضه، غلط، والصواب: سألتُه عن الشيء؛ استخبرته عنه، وسألتُه عن معنى الكلمة، وسألتُه عن غرضه. أما (سألتُه الشيء) فمعناه: التمسُّتُه منه وطلبته»، فما الرأي في ذلك؟

أقول: جاء في (التاج): «(سأله كذا، وعن كذا، وبكذا) بمعنى واحد، يقال: سأله الشيء وعن الشيء». وهذا صريح مؤداه أن: (سأله الشيء) بمعنى (سأله عنه). وقد احتج (التاج) بما جاء في (المفردات). قال الراغب: «(السؤال إذا كان للتعريف يُعدى إلى المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة بالجار، تقول: سألتُه كذا، وعن كذا، وبكذا، وب (عن) أكثر». فإذا صحَّ هذا -وهو صحيح- كان قولك: (سألتُه معنى الكلمة) مستقيماً، خلافاً لما ذهب إليه اليازجي.

رابعاً: يقول الكتاب: (تساءل فلان عن كذا)،

فهل هذا صحيح؟

ونحو من (سَبَقَ) في هذا الموضع (اتَّفَقَ) وهو يأتي بمعنى (حَدَّثَ) تقول: (اتَّفَقَ أَنْ سَافَرْتُ وَلَمْ أُعَدِّ الْعُدَّةَ لِلسَّفْرِ) بتقدير: اتَّفَقَ سَفْرِي، بمعنى: وقع أو حدث.

وهكذا فَعَلُ: (حَدَّثَ) تقول: (وَقَدْ حَدَّثَ أَنْ هَجَمَ الْعَدُوُّ فَجَاءَتْ) أَي: حَدَّثَ هَجُومُهُ. و (أَنْ) هذه هي (أَنْ) الخفيفة المصدرية. وهي تدخل على المضارع وعلى الماضي وقد يُحذف الجار قبلها، وحذف الجار قياسيٌّ إذا أُمنَ اللَّبْسُ، ففي التنزيل: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، وهو على حذف (في) أَي: أطمعُ في أَنْ يَغْفِرَ لِي. ومثال (أَنْ) إذا دخلت على الماضي قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [ق: ٢]، وهو على حذف اللام، أَي: لأن جاءهم، أو (من) أَي: من أَنْ جاءهم.

لذلك قُلْ: (سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا) و (أَنْ فَصَلْنَا) و (أَنْ سَافَرْنَا) ولا تقل: (سبق و ذكرنا) أو: (سبق و فصلنا) أو: (وسافرنا)

٤٥٥. السَّبِيلُ (نشرت بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٦)

(السَّبِيلُ) في الأصل: الطريقُ المَسْلُوكُ، وهو يُذَكَّرُ ويؤنثُ كما يذَكَّرُ الطريقُ ويؤنثُ. أما (الصراط) فهو: السَّبِيلُ المستقيم لا التواء فيه ولا اعوجاج. ففي التنزيل: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]؛ فَأَنْتَ، وفيه: ﴿وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا، وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٦]؛ فذَكَرُ.

الأصل أن يُسَنَدَ (تساءل) إلى اثنين فأكثر. تقول: (تساءل) إذا سأل كلُّ منهما الآخر، أو: (تساءلوا) إذا سأل بعضهم بعضاً، كقولك: (تشاركوا وتشاركوا) قال العدناني: ((يقولون: تساءل الرجلُ عن الأمر، والصواب: تساءل الرجلان والرجال)).

أقول: جاء في (الكشاف) حول قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]: ((يتساءلون: يسأل بعضهم بعضاً، أو يتساءلون غيرهم من رسول الله ﷺ والمؤمنين؛ نحو: يتداعونهم ويتراءونهم))؛ فقد فسّر (تساءلوا) بمعنى (سألوا) أيضاً. وقد ذكر ذلك البيضاوي وقال: ((كقولهم: يتداعونهم ويتراءونهم، أَي: يدعونهم ويروونهم، فيكون: يتساءلون عنه؛ ك (يسألون) أيضاً)). وهذا يُصحِّح قول الكتاب.

٤٤٩. سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا، لَا: سَبَقَ وَذَكَرْنَا

(نشرت بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٤)

اعتاد الكتاب أن يجعلوا (واو) العطف بعد فعل (سبق) حين يقولون: (سَبَقَ وَذَكَرْنَا أَسْمَاءَ الْقَادِمِينَ) أو: (سَبَقَ وَفَصَلْنَا الْأَمْرَ) وليس الموضع موضع عطف. ولو تدبّر الكتابُ العبارتين لأدركوا أن (سَبَقَ) قد جاء بغير فاعل. فما الذي سَبَقَ؟

الذي سبق هنا هو: ذَكَرُ الْأَسْمَاءِ، أو تفصيلُ الأمر؛ فلو قال الكتاب: (سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا الْأَسْمَاءَ) أو: (سَبَقَ أَنْ فَصَلْنَا الْأَمْرَ) لاستوتت العبارتان وصحّتا. فتقدير الكلام: سَبَقَ ذَكَرْنَا لِلأَسْمَاءِ، وسَبَقَ فَفَصَلْنَا لِلأَمْرِ. و (ذَكَرُوا) (تفصيل) هنا فاعلُ (سَبَقَ)

حَجَبْتُهُ، ففي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((إلى أن تَغْشَانِي الظلام، فحال بيني وبينهم، وسَتَرَ كلاً منا عن صاحبه)) أي: حجب.

وتقول من ذلك: (اسْتَتَرْتُ عن فلان) إذا احتجبت عنه. فقد جاء في كتاب: (التربيع والتدوير) للجاحظ: ((فمنعني من ذكره لك غموضه عليك واستتاره عنك...)) أي: احتجابه.

ويقال مجازاً: (استترت منه بكذا) إذا اتقيته. ففي (الأساس): ((وفلان لا يَسْتَتِرُ من الله بسِتر: لا يتقي الله)).

ولكن هل يقال: (سَتَرْتُ عليه)، كما يقول العامة وبعضُ الكتاب؟

أقول: جاء ذلك في كلام الفصحاء. ففي كتاب (كليلة ودمنة) باب الفحص عن أمر دمنة: ((ومن عَلِمَ من أمر هذا الكذاب.. شيئاً فسَتَرَ عليه، فهو شريكه في الإثم والعقوبة)).

والكتاب يقولون: (سَتَرَ فلانٌ على فلان) إذا أخفى جُرمه، فهل لقولهم هذا مساع؟
أقول: لا يصحُّ هذا، لأن (تَسَتَرَ) بمعنى (استتر)، و(استتَرَ) بمعنى (احتجب). ولو قالوا: (سَتَرَ فلانٌ على فلان)، لَصَحَّ قولهم. فتأمل.

(نشرت بتاريخ ١٨/٧/١٩٨٦)

٤٥٢. انسجم

(الانسجام) في الأصل: جَرِيَانُ الدمع؛ تقول: (سَجَمَتِ العينُ دَمْعَهَا سَجْماً) إذا أُجِرَتْه، كما في (الصحاح). و(سَجَمَ الدمعُ سَجْوماً وسِجاماً): سال،

ومن معاني السبيل: (الحجّة)، كما في قوله تعالى ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١].

ويستعمل الكتابُ (السبيل) بمعنى آخر هو: مَورد الماء، أو المَنهلُ المَباحُ للسَّابِلة؛ أي: للمارّة على الطريق المَسْلوك، فهل لهذا وجه؟

أقول: لم تُصَرِّحِ المعاجمُ بهذا المعنى للسبيل إلا (محيط المحيط). ولكن جاء في (النهاية) لابن الأثير:

((وسبيلُ الله، عامٌ يَقَعُ على كلِّ عملٍ خالصٍ سُلِكَ به طريقُ التَقَرُّبِ إلى الله تعالى)). ومن ثم استعمل

(السبيل) لِمَا وَقَفَ من أخواض الماء على المارّة تقريباً إلى الله. وجاء في (النهاية): ((وسبيلٌ ثَمَرَتُهَا بتشديد

الباء أي: اجعلها وَقفاً، وأبِحْ ثَمَرَتَهَا لِمَنْ وَقَفَتْهَا عليه. وسبِلْتُ الشيءَ: إذا أَبَحْتَهُ، كأنك جعلت إليه

طريقاً مَطْرُوقَةً)). وفي (المصباح): ((وسبِلْتُ الثمرة بالتشديد: جعلتها في سبيل الخير وأنواع البير)).

فقولك: (سبيل الماء) لِمَا وَقَفَ من الماء المَباحِ في سبيل الخير، على المجاز، له وجهٌ من الصواب.

ويُجْمَعُ (السبيل) على (سُبُل) بضمّتين، ويُجْمَعُ جَمْعَ قَلَّةٍ على (أَسْبُل) إذا أُثِّثَ، و(أَسْبِلَّة) إذا دُكِّرَ.

(نشرت بتاريخ ٢٧/٦/١٩٨٥)

٤٥١. سَتَرَ

(سَتَرَ) فعلٌ متعدٍ بمعنى: عَطَى. ففي (الصحاح): ((وسَتَرْتُ الشيءَ أَسْتَرُهُ: إذا غَطَيْتَهُ فاستتَرَ هو وسَتَرَ، أي تَغَطَى)).

ويقال مجازاً: (سَتَرْتُ الأمرَ عن فلان) إذا

فالفعل متعدٍ ولازم.

و(انسجم الدمع) كسجم، أي: سال. ففي (الأساس): «دمعٌ ساجمٌ ومسجومٌ ومُنسجمٌ».

وتدرج معنى (الانسجام) بالمجاز فكان له شأنٌ آخر، قال السيوطي في (الإتقان): «الانسجام هو أن يكون الكلام لخلوه من العقادة مُتحدراً كتحدُّر الماء المنسجم، ويكاد لسهولة تركيبه، وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقةً» وأردف: «وإذا قويَّ الانسجام في النثر، جاءت فقراته موزونة بلا قصد». فأصبح معنى (الانسجام) في النثر عند أصحاب البديع: انسياب فقراته وانسرابها عفواً بلا قصد، واتساقها متجافيةً عن التعقيد، كما يجري الدمع مناسباً من المُلتئتين في سروب حين يستجيب للحزن.

وذكر (التاج) في مستدركه: «انسجم الكلام: انتظم». ولكن إذا كان (الانسجام) بمعنى الانسياب والاتساق مجازاً، فهل يعني هذا صحة قول الكتاب: انسجم فلانٌ مع فلان؟

أقول: الصحيح أن يقال: (انسجم فلانٌ وفلان)، إذا اتسق أمرهما أو شعورهما. ولكن جاء في كلام الفصحاء نحو ذلك كما ذكرنا في قولهم: انتظمت مع رفقة، وقد حكاها أبو منصور الثعالبي في (لطائف اللطف/٦٧).

وقد أقرَّ مجمعُ اللغة القاهري (الانسجام) في الفلسفة بمعنى اتساق العناصر المختلفة اتساقاً موقفاً ينتهي إلى أثر موحد، كاتساق الوظائف في الكائن العضوي، والأنغام في (الهارمونييات) الموسيقية.

٤٥٣. سجين وسجينة (نشرت بتاريخ ١٠/٢١/١٩٨٤)

في قواعد العربية أنه إذا جاء وصِفٌ على وزن (فَعِيل) بمعنى (مفعول)، استوى فيه المذكر والمؤنث إذا دُكِرَ موصوفُهُ. لكننا إذا عُدنا إلى المعاجم وجدنا أنها تُجيز الوجهين في (سجين)، ففي (اللسان): «وقال اللحياني: امرأةٌ سجينٌ وسجينة». وعندني أن للمسألة شكلاً ومضموناً.

أما الشكل فهو حذَفُ تاء التانيث من وصِفِ المؤنث إذا دُكِرَ موصوفُهُ، كلما كان على (فَعِيل) بمعنى (مفعول)، وهو لا يأتي إلا من فعلٍ متعدٍ. وأما المضمون فكُونُ (فَعِيل) بمعنى (مفعول) صفةً حادثةً، لا ثابتةً، خلافاً لـ (فَعِيل) بمعنى (فاعل) ككريم وجميل وبئيس، فإنها صفاتٌ مشبهة ثابتة من: كرمٌ وجمالٌ وبؤسٌ، وهذه أفعالٌ لازمة.

فالذي جاء من (فَعِيل) بمعنى (مفعول) صفةً حادثةً، على الأصل، سقطت تاءه؛ كقولك: شاةٌ ذبيح) أي: دُبِحت. والذي جاء من ذلك صفةً ثابتةً على غير الأصل، ثُبِتَتْ تاءه كقولك: (امرأةٌ حميدةٌ الصفت)، وقوله تعالى: «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ» [الدثر ٣٨]، فـ: (حميدة) بمعنى: محمودة، و(رهينة) بمعنى: مرهونة، لكنهما صفتان ثابتتان.

ومن ثمَّ كان لا بدَّ من التمييز بين: (امرأة سجين) و(سجينة) على هذا الأساس، وربط الشكل بالمضمون.

٤٥٤. سَخِطٌ وسَاخِطٌ (نشرت بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٧)

تقول: (سَخِطَ فلانٌ على فلان) إذا غَضِبَ؛ فهو

(جَزَعَهُ) بمعناه، قال ابن جني في (سر الصناعة): إنه على حذف الجار. وجاء الوصف على (جَزَع) و(جازع). فتأمل.

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٩)

٤٥٥. سخا

تقول: (سَخَا يَسْخُو سَخَاءً)، و(السخاء) هو: الجود والكرم، والوصف: (ساخ) وهو اسم الفاعل، ك (علا) فهو (عال). وتقول: (سَخِي يَسْخِي سَخِيًّا) كتعبٍ يتعب، والوصف: (سَخ) حُدِفَتْ يَأْوُهُ بالتنوين، وهو على وزن (فعل) بفتح فكسر. كما تقول: (سَخُو يَسْخُو) كقرب يقرب، والوصف: (سَخِيًّا) بتشديد الياء على (فعليل). ولا يكاد الكتاب يستعملون من الفعل غير: (سَخَا يَسْخُو سَخَاءً)، ومن الوصف غير (سَخِيًّا) بتشديد الياء، يصفون به من كان السخاء حَصْلَةً له، لكنهم يأتون حيناً ب (السَخَاوَة) مصدرًا.

أقول: جاء (سَخُو يَسْخُو سَخَاوَةً) كقرب يقرب قرابة، كما في (المصباح). وتقول: (سَخَوْتُ بِالْمَالِ) إذا جُدْتُ به، ولكن في كلام البلغاء: (سَخَوْتُ عَنِ الْمَالِ) ومعناه: تركته وتنزّهت عنه؛ فانظر إلى ما جاء في (نهج البلاغة): «فَسَحَّتْ عَلَيْهَا نَفُوسُ قَوْمٍ، وَسَخَتْ عَنْهَا نَفُوسُ قَوْمٍ آخَرِينَ»؛ فَسَحَّتْ عَلَيْهَا: حَرَصَتْ، وَسَخَتْ عَنْهَا: تَنَزَّهَتْ. قال ابن المقفع في (الأدب الكبير): «واعلم أن السخاء سخاءان، سخاوة نفس الرجل بما في يديه، وسخاوة عما في أيدي الناس»؛ أي: تعفُّهُ.

فعل لازم، كما تقول: (أَسْخَطْتُهُ) بمعنى أغضبته؛ فهو فعل متعدّد. قال صاحب (المصباح): «(سَخِطَ سَخَطًا مِنْ بَابِ تَعَبَ، وَالسُّخُطُ بِالضَّمِّ اسْمٌ مِنْهُ، وَهُوَ الْعَضْبُ.. وَأَسْخَطْتُهُ فَسَخِطَ مِثْلَ أَغْضَبْتُهُ فَغَضِبَ وَزَنًا وَمَعْنَى)..» ولكن جاء عن العرب (سَخِطَهُ) فما معناه، وما حُكْمُهُ؟

أقول: جاء (سَخِطَهُ) بمعنى كرهه وأنكره؛ أي: لم يَرْضَهُ، وكذلك (تَسَخَّطَهُ) بوزن (تَفَعَّلَهُ). ففي (الأساس): «(وَأَعْطَاهُ قَلِيلًا فَتَسَخَّطَهُ: لَمْ يَرْضَهُ وَسَخِطَهُ، وَعَطَاءٌ مَسْخُوطٌ: مَكْرُوهٌ)..»

على أنه جاء (سَخِطَهُ) بمعنى: سَخِطَ مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ، فَهُوَ مُتَعَدٌّ فِي لَفْظِهِ، لِأَزْمٍ فِي مَعْنَاهُ، وَجَاءَ الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى (سَاخِطًا)، وَالْأَصْلُ أَلَّا يَأْتِيَ الْوَصْفُ عَلَى (فَاعِلٍ) مِنْ (فَعَلٍ) بِالْكَسْرِ، مَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا. وَلِذَا اعْتَدُّوا (سَاخِطًا) مِنْ: (سَخِطَهُ)، لَا مِنْ: (سَخِطَ مِنْهُ)، وَلَوْ أَنَّ (سَخِطَهُ) مُتَعَدٌّ لَفَظًا لَا مَعْنَى، لِأَنَّهُ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ.

وجاء نحو ذلك (فَزَعَهُ) بمعنى (فَزَعَ مِنْهُ)، لكن الوصف جاء على (فَزِعَ) بالكسر لا (فَازِعَ). فقد جاء في (شرح الشافية) للرضي (٧٣/١): «(وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَفَزَعْتُهُ، قَالَ سَيَّبُوبِيَّةُ: هُوَ عَلَى حَذْفِ الْجَارِ، وَالْأَصْلُ: فَزَعْتُ مِنْهُ)..»

أما (فَزَعَهُ) بمعنى: أَغَاثَهُ؛ أَي: فَزَعَ لَهُ، فَجَاءَ مِنْهُ (فَازِعَ)، وَكَذَلِكَ (فَزَعَهُ) بِمَعْنَى: أَخَافَهُ؛ أَي: أَفْزَعُهُ، فَالْوَصْفُ مِنْهُ (فَازِعَ).

وثمة: (جَزَعَ مِنْهُ) فقد جاء لازماً، واتفق منه

٤٥٦. التسديد والمقاربة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٨)

في كلام الكتاب قولهم: (لا تدع الفرصة تفوتك هذه المرة: سدّد وقارب)، وهم يعنون بالتسديد والمقاربة: الحدق في مداورة الأمور، والمهارة في المساومة، فهل يعني التسديد والمقاربة نحواً من هذا الذي أرادوه حقاً؟

أقول: جاء ذكر (سدّد) و(قارب) في الحديث غير مرة. من ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: ((سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لن يُدخَلَ أحدًا عملُهُ الجنةَ قالوا، ولا أنتَ يا رسول الله، قال عليه الصلاة والسلام: لا، ولا أنا، إلا أن يتغمدني اللهُ بفضلٍ ورحمة، فسدّدوا وقاربوا)).

قال الإمام القسطلاني: ((سدّدوا: اقصّدوا السداد والصواب، وقاربوا: لا تفرطوا فتجهدوا أنفسكم في العبادة...)).

وفي (النهاية): ((سدّدوا وقاربوا؛ أي: اطلبوا بأعمالكم السداد والاستقامة، وهو القصد في الأمر والعدل فيه)). وفي (القاموس): ((سدّدته تسديداً: قوّمته ووفّقه للسداد؛ أي: الصواب من القول والعمل)).

فقد رأيت أن لا وجه لقول الكتاب (سدّد وقارب) بالمعنى الذي أرادوه البتة^(١).

(١) أجاز مجمع القاهرة استعمال (السداد) على أنه مصدر الفعل (سدّد) للتعبير عن قضاء الدين، فيقال: سداد الدين/القرض. (كتاب الألفاظ والأساليب ١/٢٢٢).

٤٥٧. سدّل وأسدلّ

تقول: (سدّل فلان الثوب والشعر سداً): أرخاهما، كما في (الأفعال) لابن القوطية، فالثوب أو الشعر (مسدول) بفتح الميم. على أن الكتاب يقولون: (أسدلّ فلان الستر) بزيادة الهمزة، فهل هذا صحيح؟ أقول: أنكر بعض النقاد (أسدلّه) كاليازجي وداغر والمنذر، ولا وجه لإنكارهم هذا، إذ جاء النصُّ عليه في المعجمات، وورد في كلام البلغاء. فقد ذكره (المخصّص) و(اللسان) و(القاموس) و(التاج)، ولو سكّت عنه (الصحاح) و(الأساس). وجاء في (نهج البلاغة) في وصف الخفافيش: ((فهي مُسدّلة الجفون بالنهار على أحداقها، وجاعلة الليل سراجاً تستدلّ به في التماس أرزاقها)). وجاء في ألفاظ عبد الرحمن الهمداني: ((أسدلّ الله عليك الستر وأسبّله))، فثبت بهذا صحة قول القائل: (أسدلّ الستر).

ويأتي في هذا المعنى: (أرخاه، وأغدقه بالفاء، ورفّله، وأسبّله، وأسبّغه)، كما في كتاب (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه).

ولذا قل: (سدّلتُ الستر) و(أسدلّته)، فكلاهما صحيح.

٤٥٨. ساذج

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/٢١)

(ساذج) بفتح الذال معرّب من الفارسية، كما قال الجواليقي في (المعرب)، وأصله (ساذه). وقد اعتاد العرب أن يُبدّلوا من الهاء الفارسية -وتسمّى الهاء الرسمية لأنها تُرسم ولا تُلغظ- جيماً، كما في

(ساذج)، أو قافاً؛ كما في (دائق) وأصله (دانه)

قال العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية المعاصرة): ((و"ساذج" معرّب كلمة "ساده" الفارسية، كما يقول ابن سيده.. ومن الغريب أن يجعلوها في التعريب "ساذج"، بإبدال الدال ذالاً، مع أنهم قالوا إن السين والذال لا يجتمعان في كلام العرب)).

أقول: ليس الأمر كما حَسِبَ العدناني، ذلك أن الأصل الفارسي هو (ساده) بالذال لا بالداد. وإذا قال الأئمة إن أصله (ساده) بالداد، فذلك أن حرف الذال الفارسي قد كان فيها قبل الإسلام، ثم استغني عنه وحلّ محله حرفُ الدال شيئاً فشيئاً، كما في (المعجم الذهبي) وعلى هذا قالت العرب: (ساذج) بالذال اعتداداً بالأصل، لا إبدالاً للذال من الدال. وإذا قيل: السين والذال لا يجتمعان في كلام العرب، فقد عَنُوا بذلك الكلام غير المعرّب.

ومعنى (ساده) في الفارسية ما لا نُقَشَ فيه، وما لا يُخالط لونه لونٌ آخر، وقد يَعْنُونَ به صافي القلب سليم الطوية، كما في (التقريب) للجزائري. وفي الحديث: ((وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْنِ سَازَجَيْنِ))؛ أي: لم يُخالط سوادهما لونٌ آخر.

ويستعمل الكتابُ (الساذج) فيفتحون الذال حيناً ويكسرونها حيناً آخر، فما صواب المسألة؟

أقول: يصحُّ في (الساذج) فَتْحُ الذال وكسرها. وقد اقتصر الزمخشري على الفتح في (الأساس) فقال: ((وكلام فلان مَغْسُولٌ ليس بِمَغْسُولٍ، كما تقول (عُريان وساذج) للذي لا يُنَكَّتُ فيه قائله))، كما اقتصر

الفيروزآبادي على الفتح خلافاً لما جاء في (اللسان).

٤٥٩. تَسْرَبُ إِلَيْهِ (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢)

إذا عُدْنَا إلى المعاجم وَجَدْنَا أن: (سَرَبَ) و(تَسْرَبَ) إذا عُدْنَا إلى المعاجم وَجَدْنَا أن: (سَرَبَ) و(تَسْرَبَ) تتعدى بِـ (في) من حروف الجر؛ ففي (الكامل) للمُصَيِّرِد: ((يقال: حَلَّ سِرْبُهُ - أي طريقه - حتى يذهب حيث يشاء، ويقال ذلك للإبل لأنها تتسرب في الطرقات)). وفي (الصحاح) ((والتسرب الثعلبُ في جحره وتسرب؛ أي: دخل)). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((وسرب في الأرض سُروباً: ذهب)).

وقد استند بعض النقاد إلى هذا، فمدنوا قول القائل: (تسرب إليه) وجعلوا صوابه: (تسرب فيه) قال ذلك الأستاذ أحمد العوامري عضو المجمع القاهري، وأسعد خليل داغر، كما قاله الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي، وقال العدناني في معجمه: ((ويقولون: تسرب إلى المكان، والصواب: تسرب في المكان، أي: دخله خفية)). وفي ذلك مسائل أهمها:

أولاً: إن تعدية الفعل بحرف من حروف الجر في المعجم، لا تمنع تعديته بحرفٍ آخر إذا اتسع معناه لذلك، فالسُروب والانسراب والتسرب: جَرِيٌّ ومُضِيٌّ وذهاب، لكنه جَرِيٌّ في رَفَقٍ وتَلَطُّفٍ. فإذا ضاق المجرى كان التسرب انسياً في تتابع وفي غير ملامسة تعوق المتسرب أو تُشعر به. فإما أن يكون جَرِيٌّ المتسرب في مدخل أو جحر أو بيت، فيكون على معنى الدخول؛ ففي (الصحاح) ((والتسرب

ابن القوطية: ((وَدَبَ القَوْمُ إلى العدوِّ: مَشَوْا مَشْيًا رَفِيقًا)) أي: مَضَوْا إليه.

٤٦٠. التشریح، لا: التسریح

(نشرت بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٥)

(التسریح) یستعملونه لنوع من الخیاطة. یقولون: (سَرَجْتُ الثوبَ) بمعنى خَطَّتُهُ خِیاطَةً متباعدة، وليس (التسریح) فی اللغة بهذا المعنی، وإنما هو من (السراج) بتشدید السین بمعنى المصباح. ففي (الأساس): ((ومن المجاز: سَرَجَ اللّهُ تعالی وجهه: حَسَنَهُ وَبَهَّجَهُ، وَوَجَّهُ مُسَرَّجٌ، وَالشَّمْسُ سِرَاجُ النَّهَارِ، وَالهُدَى سِرَاجُ الْمُؤْمِنِينَ)).

أما المعنی الذي یریده الکتاب فیُعبر عنه بقولك: (سَرَجْتُ الثوبَ) بالشین لا بالسین. وهو من (الشَّرَج) بفتح الشین والراء بمعنى (العُرَى) جَمَعَ (عُرْوَةً). ففي (اللسان): ((وَالشَّرَجُ بفتح الحین عُرَى المَصْحَفِ والعِیْبَةِ والخِباءِ ونحو ذلك، سَرَجَهَا.. وَأشْرَجَهَا وشَرَجَهَا: أَدْخَلَ بعضَ عُرَاهَا فی بعض، وَدَاخَلَ بَینَ أَشْرَاجِهَا.. یقال: أَشْرَجْتُ العِیْبَةَ وشَرَجْتُهَا: إِذَا شَدَدْتُهَا بالشَّرَجِ، وَهِيَ العُرَى...)). وكلُّ ما ضُمَّ بعضُه إلى بعض فقد شَرَجَ وشَرَّجَ. و(التشریح) الخیاطة المتباعدة؛ ف (الشَّرَج) بفتح الراء اسمُ جنس یدل علی الكثير؛ أي: العُرَى.. و(العِیْبَةُ) بفتح العین ما تُوضَع فیهِ الثیاب وتحفظ. ففي (الأساس): ((وَإِنَّمَا تُشَرِّجُ العِیْبَةَ علی ما فیها من المَدْحَرِّ)).

ولذا قُلْ: (سَرَجْتُ الثوبَ) بالشین لا بالسین.

الثعلبُ فی جحره وَتَسَرَّبَ؛ أي: دَخَلَ))، وإما أن یرجع جَرِيَهُ فی الأرض أو الطریق، فیکون علی معنی الذهاب والمُضَيِّ. قال ابن القوطية: ((وَسَرَبَ فی الأرض سُرُوبًا: ذهب))، وإما أن یرجع جَرِيَهُ من مَحْبَس فیکون علی معنی الخروج. ففي (المصباح): ((والمسربة بالفتح.. لانسراب الخارج منها)).

ثانیا: یتبین مما تقدم أن (التسرُّب) لا یعنی (الدخول) فی كلِّ موضع، وإنما أصل معناه (الذهاب) كما أشار إليه صاحب (المقاييس)؛ فردَّ كلَّ معاني الفعل إليه. وكذلك فَعَلَ صاحبُ (المفردات) فقال: ((السَّرَبُ: الذهاب فی حُدُور))، والسَّرَبُ كَالسُّرُوبِ. فإذا صَحَّ هذا فليس یمنع أن يُعدَّى الفعل بـ (إلى) كما یتعدَّى بـ (فی). قال صاحب (الأساس): ((ومن المجاز: سَرَبْتُ إليه الأشياءَ: أعطيتها إياها واحداً بعد واحد)) أي: فی تتابع.

ثالثاً: إذا ثبت أن (السَّرَبَ) و(التسرُّبَ) و(الانسرابَ) فی الأصل جَرِيٌّ وذهابٌ ومُضَيٌّ، كان تَعَدَّى الفعل بـ (فی) یعنی تعیین موضع حدوث الفعل، وتَعَدَّيَهُ بـ (إلى) یعنی الدلالة علی موضع انتهائه. ولذا صَحَّ قولُ الکتاب: (تَسَرَّبَتِ الأموالُ إلى جيوب الأفراد) إذا تتابعت فانتهت إلى هذه الجيوب، وقولهم: (تَسَرَّبَتِ الأخبارُ إلى العدوِّ) إذا مضى بعضها إليه إثر بعض.

رابعاً: ونحو من تَسَرَّبَ: (دَبَّ)، فإنه یتعدَّى بـ (فی). قال المرزوقي: ((دَبَّ فی مسامه ومواجهه — أي الهوى)) أي: دخل وانساب، ویتعدَّى بـ (إلى)؛ قال

٤٦١. خَلِي سَبِيلَهُ، لَا: أَطْلِقَ سَرَاحَهُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٠)

يقول الكتاب في إطلاق السجين من سجنه: (بَرَأَتِ الْمَحْكَمَةُ فَلَانًا، وَأَمَرَتْ بِإِطْلَاقِ سَرَاحِهِ). وقد يقولون: (بَرَأْتُهُ وَفَكَتَّ سَرَاحَهُ). والخطأ في قولهم هذا أو ذاك أن (الإطلاق) و(الفك) إنما يكون من سجن أو قِيدٍ أو عِقَالٍ أو أَسْرٍ. و(السراح) اسمٌ من التسريح؛ فهو الإِطْلَاقُ نفسه. ففي (المصباح): ((سَرَحَتِ الْإِبِلُ سَرَحًا، مِنْ بَابِ نَفَعٍ؛ وَسُرُوحًا أَيْضًا رَعَتَ بِنَفْسِهَا)). و(سَرَحَ) هنا فعلٌ لازم، وهو شائعٌ في الاستعمال حتى في العامية، وأردف: ((وَسَرَحْتُهَا يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى، وَسَرَحْتُهَا بِالتَّثْقِيلِ—أَيَّ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ—مِبَالِغَةً وَتَكْثِيرًا، وَمِنْهُ قِيلَ: (سَرَحْتُ الْمَرْأَةَ) إِذَا طَلَّقْتُهَا، وَالاسْمُ: السَّرَاحُ بِالْفَتْحِ)). وهكذا قالوا: (سَرَحَ الرَّاعِي مَاشِيَّتَهُ) إِذَا أَطْلَقَهَا تَرَعَى بِنَفْسِهَا، وَبَنَوْنَا عَلَى ذَلِكَ قَوْلَهُمْ: (سَرَحَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ) إِذَا طَلَّقَهَا. قال الراغب في مفرداته: ((وَاسْتَعْمِلَ التَّسْرِيحُ فِي الطَّلَاقِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة ٢٢٩]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب ٤٩]، وَهُوَ مُسْتَعَارٌ مِنْ تَسْرِيحِ الْإِبِلِ كَالطَّلَاقِ فِي كَوْنِهِ مُسْتَعَارًا مِنْ إِطْلَاقِ الْإِبِلِ)). فَإِذَا صَحَّ أَنْ (السَّرَاحَ) هُوَ الْإِطْلَاقُ نَفْسُهُ، فَلَا يُطْلَقُ رَجُلٌ وَهُوَ فِي (سَرَاحِهِ) لِأَنَّهُ يَكُونُ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا يُطْلَقُ وَهُوَ فِي أَسْرٍ أَوْ سَجْنٍ أَوْ عِقَالٍ أَوْ وَثَاقٍ.

لذلك قُلْ: (أَطْلِقَ فَلَانٌ مِنْ أَسْرِهِ أَوْ سَجْنِهِ أَوْ

وَثَاقِهِ)، أَوْ قُلْ: (فُكَّ أَسْرُهُ وَأَطْلِقَ عِقَالَهُ)، أَوْ: (خَلِي سَبِيلَهُ أَوْ سَرِيَّهُ). وَلَا تَقُلْ: (أَطْلِقَ سَرَاحَهُ) أَوْ (فُكَّ سَرَاحَهُ).

وتقول في إطلاق التصرف: (أَطْلَقْتُ لِلرَّجُلِ عِيَانَهُ، وَخَلَيْتُهُ وَشَأْنَهُ، وَخَلَيْتُهُ وَمَا يَرِيدُ، وَأَطْلَقْتُ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَاءَ).

و(العِيَانُ) بكسر العين هو: سَيْرُ اللِّجَامِ، فَإِذَا أَطْلَقْتَهُ تَرَكْتَ لِمَالِكِهِ أَنْ يَتَصَرَّفَ كَمَا يَخْتَارُ لِنَفْسِهِ. وتقول في نقيض ذلك: (حَبَسْتُ عِيَانَ فَلَانٍ)، وَ(غَلَّتُ يَدَهُ).

٤٦٢. سَرَّ وَأَسَرَّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٤)

تقول: (سَرَّتِ الْحَالُ فَلَانًا) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ: إِذَا فَرَّحْتَهُ، فَالْحَالُ (سَارَةٌ)، وَفَلَانٌ (مَسْرُورٌ)، وَالْمَصْدَرُ: (السُّرُورُ) بِالضَّمِّ، وَ(السَّرَّةُ). وَ(السَّرَّةُ) مَا يُسَرُّ بِهِ، وَالْجَمْعُ: (مَسَرَّاتٌ) وَ(مَسَارٌ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ. وَفِي (الأفعال) لابن القوطية: ((سَرَرْتُ الرَّجُلَ سُورًا: فَرَّحْتُهُ)). وَفِي (المصباح): ((وَسَرَّهُ يَسَرُّهُ سُورًا بِالضَّمِّ، وَالاسْمُ: السُّرُورُ بِالْفَتْحِ، إِذَا أَفْرَحَهُ، وَالْمَسَرَّةُ مِنْهُ؛ وَهُوَ مَا يُسَرُّ بِهِ الْإِنْسَانُ، وَالْجَمْعُ: الْمَسَارُ. وَالسَّرَاءُ: الْخَيْرُ وَالْفَضْلُ)).

وتقول: (أَسَرَّتُهُ إِسْرَارًا) بِإِضَافَةِ الْهَمْزَةِ؛ إِذَا كَتَمْتَهُ وَأَخْفَيْتَهُ. تقول: (أَسَرَّتُ الْحَدِيثَ، وَأَسَرَرْتُ بِهِ) إِذَا كَتَمْتَهُ أَوْ حَدَّثْتَ بِهِ سِرًّا. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَسْرِوْنَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ﴾ [المتحنة ١]؛ أَي: تُفَضُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ سِرًّا، تقول: (أَسَرَرْتُ الْمُودَةَ

٤٦٣. الإسراع في العمل، لا: التسريع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/٤)

في اللغة (سُرِعَ) بالضم ككُرِمَ، ضدُّ (أَبْطَأَ)، فهو: (سريع). ويأتي (أَسْرَعَ) بهذا المعنى أيضاً، تقول: (أَسْرَعْتُ إلى داري). ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((سُرِعَ إلى الشيء، بالضم، سُرْعَةً وسِرْعاً، وأَسْرَعُ)). ولكن ما صيغة الفعل المتعدي الذي يعني (جعلتهُ سريعاً)؟ أقول: يستعمل الكتاب في هذا المعنى (سُرْعَهُ) بتشديد الراء فيقولون: (علينا أن نُسْرِعَ العملَ لإنجازه في أقرب وقت). والعرب لا يستعملون (التسريع) للتعدية، وإنما يستعملون (الإسراع)؛ ف (أَسْرَعَ) فعلٌ متعدٌ أيضاً. تقول: (أَسْرَعْتُ المشي) و(أَسْرَعْتُ العملَ) إذا جعلتهُ سريعاً. قال ابن القوطية: ((وَأَسْرَعَ المشيَ جَدًّا فيه))، وقال: ((وَوَثَّقْتُ الحديدَ: أَسْرَعْتُ فهمه)). وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((لا تُسْرِعِي إنكارك، بل تَثْبِثِي في حُكْمِك)). وفي (الصاحح): ((أَسْرَعَ في السير، وأصله متعدٍ)). وقال ابن جني في (الخصائص): ((ومنه من يُسْرِعُ العملَ ولا يَعْتَاقُه بَطْءً)).

ولذا قُلْ: (أَسْرَعْتُ العملَ)، ولا تقل: (سُرَعْتُ) بتشديد الراء، إلا أن تريد به التثكير على مذهب مَنْ قال بقياسه، والتثكير غير التعدية.

٤٦٤. الإسراف والتبذير

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٢)

(الإسراف) في اللغة: مجاوزة القصد؛ أي:

وبالموَدَّة. كما تقول: (اسْتَسْرَّ الأمرُ إذا خَفِيَ، كما في (الأساس). كلُّ ذلك من (السَّرِّ) بالكسر، وهو ما يُكْتَمُ، والجمع (أسرار)، ومثله: (السَّرِيرَة) وجمعه: (السراش)، ففي (الأساس): ((أَفْشَى سِرَّهُ وسَرِيرَتَهُ وأسْرَارَهُ وسَرَائِرَهُ)).

وهكذا فإن (أَسْرَ) على (أَفْعَل) يختلف معناه عن (سَرَّ) على (فَعَلَ).

وثمة أفعال كثيرةٌ يختلف ما كان منها على (فَعَلَ) عما كان منها على (أَفْعَلَ) من حيث المعنى؛ ف (سَدَدْتُ البابَ): أغلقته، و(أَسَدَّ الرجلُ): أتى بالسِّدَادِ؛ أي: الصواب، و(سَلَّلْتُ السيفَ): أخرجتهُ، و(أَسَلَّ الرجلُ): سرق. و(سَنَنْتُ الرمحَ): حدَدْتُهُ، و(أَسَنَّ الإنسانَ): كبير، وهكذا.

وقد يلتبس (سَرَّ) بـ (أَسْرَ) عند الكتاب؛ فهم يقولون مثلاً: (هذه أخبارٌ مُسِرَّةٌ) أي: مفرحة، والصواب (هذه أخبارٌ سارَّةٌ).

وقد اعتادوا أن يُسَمِّوا صاحبَ سِرِّ الرجلِ - وهو ما يسمونه بالفرنسية (سكرتين) - بـ (كاتم السِرِّ) أو (كاتب السِرِّ) و(أمين السِرِّ)، أو ما يسمونه بـ (الناموس). و(ناموسُ الرجلِ): صاحبُ سِرِّه الذي يُطلعه على باطن أمره ويَخْصُه بما يستره عن غيره. ولعل الأفضل والأسهل في الاستعمال أن يُسمى (مُسرّاً)، ويؤنَّثَ على (مُسرَّة).

وثمة: (السَّرُّ) بوزن عَنَب، وجمعه: (أسرار)، وهي خطوطُ الكفِّ والجبهة، وجمع الجمع: (أسارين). فتأمل.

شَرَفَ وَسَمًا. لَكُنْكَ تَقُولُ: (سَرَوْتُهُ وَسَرِيَّتُهُ) إِذَا كَشَفْتَهُ وَخَلَعْتَهُ. تَقُولُ: (سَرَوْتُ عَنِي الثَّوبَ وَسَرِيَّتُهُ) إِذَا خَلَعْتَهُ وَنَزَعْتَهُ.

وَكأنَ قَوْلُهُمْ: (سَرَوْتُ) بِمَعْنَى: سَمَوْتُ وَشَرَفْتُ، آتٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: (سَرَوْتُ عَنِي الضَّعَّةَ وَالْحِسَّةَ وَالْمَهَانَةَ)، ثُمَّ اسْتُعْنِيَ عَنِ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ. وَفِي (مَفْرَدَاتِ الرَّاعِبِ): «(سَرَوْتُ الثَّوبَ عَنِي؛ أَي: نَزَعْتُهُ، وَسَرَوْتُ الْجُلَّ عَنِ الْفَرَسِ)»، وَالْجُلُّ: ثَوْبُ الدَّابَّةِ، وَالْجَمْعُ: جِلَالٌ.

وَيَشِيحُ اسْتِعْمَالُ الْفِعْلِ مَجَازًا تَقُولُ: (سَرَوْتُ عَنِي الْهَمَّ)، كَمَا فِي (الْأَسَاسِ)، إِذَا أَرْحَتَهُ، وَكَذَلِكَ: (سَرِيْتُ عَنِي الْخَوْفَ).

وَيُبْنَى لِلْمَجْهُولِ فَيُقَالُ: (سُرِّيَ عَنِي الْهَمُّ) أَي زَالَ، وَيُشَدَّدُ لِلْمَبَالِغَةِ فَيُقَالُ: (سُرِّيَ عَنِي الْحَزْنَ).

وَفِي كَلَامِ الْأَدْبَاءِ قَوْلُهُمْ: (سُرِّيَ عَنِ فُلَانٍ) بِالْبِنَاءِ

لِلْمَجْهُولِ وَحَذَفَ نَائِبَ الْفَاعِلِ، فَهَلْ هَذَا صَحِيحٌ؟ أَقُولُ: جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ حَذْفُ الْمَفْعُولِ أَوْ نَائِبِ

الْفَاعِلِ إِذَا اشْتَهَرَ فَكَانَ مَعْرُوفًا. وَلِذَا صَحَّ قَوْلُكَ:

(سُرِّيَ عَنِ فُلَانٍ) بِمَعْنَى انْكَشَفَ هَمُّهُ، وَالتَّقْدِيرُ:

(سُرِّيَ عَنِ فُلَانٍ هَمُّهُ). فَفِي (كَلِيلَةِ وَدَمْنَةَ): «فَلَمَّا

سَمِعَ الْمَلِكُ ذَلِكَ، سُرِّيَ عَنْهُ مَا كَانَ يَجِدُهُ مِنَ الْهَمِّ».

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «(فَإِذَا مَطَرَتْ، يَعْنِي السَّحَابَةَ،

سُرِّيَ عَنْهُ)»، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي (النِّهَائَةِ): «(أَي

كُشِفَ عَنْهُ الْخَوْفُ، وَقَدْ تَكَرَّرَ ذِكْرُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي

الْحَدِيثِ)». وَفِي (الْأَسَاسِ): «(وَسَرَوْتُ عَنِي الْهَمَّ،

وَسُرِّيَ عَنِي)». فَتَأَمَّلْ.

مَجَاوِزَةَ الْحَدِّ الْمَعْرُوفِ، فَهُوَ الْإِفْرَاطُ فِي الْأَمْرِ. فَفِي (اللِّسَانِ): «(الْإِسْرَافُ: مَجَاوِزَةُ الْقَصْدِ. وَأَسْرَفَ فِي الْكَلَامِ، وَفِي الْقَتْلِ: أَفْرَطَ، وَأَسْرَفَ الرَّجُلُ: إِذَا جَاوَزَ الْحَدَّ)».

وِثْمَةٌ (التَّبْذِيرُ) وَهُوَ: التَّفْرِيقُ وَالتَّبْدِيدُ. وَفِي الْأَصْلِ: تَفْرِيقُ الْبِذْرِ فِي الْأَرْضِ. فَفِي (الْمَفْرَدَاتِ) لِلرَّاعِبِ: «(التَّبْذِيرُ: التَّفْرِيقُ، وَأَصْلُهُ: إِقَاءُ الْبِذْرِ وَطَرْحُهُ، فَاسْتُعْبِرَ لِكُلِّ مُضَيِّعٍ لِمَالِهِ.. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٢٧].

وَ(التَّبْذِيرُ) أَبْعَدُ فِي الْإِفْسَادِ، لِأَنَّهُ تَضْيِيعٌ وَإِتْلَافٌ، فَهُوَ شَرُّ كُلِّهِ.

وَقَدْ يَفُوتُ الْكِتَابَ الْفَرْقُ بَيْنَ (بَذَرٍ) وَ(أَسْرَفٍ) فِي الِاسْتِعْمَالِ. فَهَمَّ يَقُولُونَ مِثْلًا: (إِسْرَافُكَ الْمَاءِ)، وَهُوَ خَطَأٌ، لِأَنَّ (أَسْرَفَ) فَعْلٌ لِأَزْمٍ. فَفِي (اللِّسَانِ):

«(الْإِسْرَافُ فِي النِّفْقَةِ وَالتَّبْذِيرِ.. وَأَسْرَفَ فِي الْكَلَامِ وَفِي الْقَتْلِ: أَفْرَطَ)»، فَالْصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: (إِسْرَافُكَ فِي الْمَاءِ) أَي: فِي اسْتِعْمَالِهِ. كَمَا تَقُولُ: (إِسْرَافُكَ فِي الْمَالِ أَوْ فِي النِّفْقَةِ).

أَمَّا (بَذَرٌ) فَهُوَ فَعْلٌ مُتَعَدٍّ. فَفِي (الصَّحَاحِ): «(وَتَبْذِيرُ الْمَالِ: تَفْرِيقُهُ إِسْرَافًا)». وَفِي (اللِّسَانِ): «(وَبَذَرٌ مَالَهُ: أَفْسَدَهُ)».

وَلِذَا قُلْتُ: (بَذَرُ فُلَانٍ مَالَهُ) إِذَا بَدَّدَهُ، وَ(أَسْرَفَ فِي النِّفْقَةِ، وَفِي الْمَاءِ) إِذَا أَفْرَطَ فِي بَذْلِهِمَا.

٤٦٥. سَرَوْتُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٦)

تَقُولُ: (سَرَا يَسْرُو سَرَوًا) كَسَهَا يَسْهُو سَهْوًا، إِذَا

٤٦٦. سَرَا وَسَرِيٌّ وَسَرَاةٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٨)

تقول: (سَرَا يَسْرُو سَرَوًا) كَسَهَا يَسْهُو سَهْوًا،
 و(السَّرَوُ): الرَّفْعَةُ والشَّرْفُ. قال الخليل: ((السَّرَوُ:
 سَخَاءٌ فِي مُرْوَةٍ)). جاء ذلك في (الأساس)، وفي (شرح
 الحماسة) للمرزوقي.

والصفة من الفعل (سَرِيٌّ) كَتَقِيٌّ، بياء مشددة بوزن
 (فَعِيل). و(جَمَعُ (سَرِيٍّ): أَسْرِيَاءٌ؛ كَثْرِيٌّ وَأَثْرِيَاءٌ،
 وتَقِيٌّ وَأَتْقِيَاءٌ، وهو جَمَعُ قِيَاسِيٍّ يَطْرُدُ فِي (فَعِيل)
 المذكر إذا كان مضاعفًا نحو: لبيب وألباء، أو معتل
 الآخر نحو: ولي وأولياء. وقد جاء جَمَعُ (سَرِيٍّ) فِي
 كثير من الأمهات على (سَرَاة) بفتح أوله، بوزن
 (فَعَلَّة) بفتحيتين. فقد جاء في (الصحاح): ((وَجَمَعُ
 السَّرِيِّ: سَرَاةٌ، وهو جمعٌ عزيزٌ أن يُجمع (فَعِيل)
 على (فَعَلَّة)، ولا يُعرف غيره، وجمع (السَرَاة):
 سَرَوَاتُ))، وقد جاء في (الأساس) و(المصباح) نحو من
 ذلك.

أقول: القياس أن يُجمع على (فَعَلَّة) بفتحيتين ما
 كان وصفًا لمذكر عاقل بوزن (فاعِل) صحيح الآخر
 ككاتب وكتّبة، وفاعِل وفَعَلَّة، وبارٌّ بالتشديد وبرّرة.
 ولذا كان جمع (السَرِيِّ) على (سَرَاة) شاذًا، إذ ليس
 هو بوزن (فاعِل) ولا هو صحيح اللام. قال المرزوقي
 في (شرح الحماسة): ((وَسَرَا يَسْرُو فَهُوَ سَرِيٌّ، وقوم
 سَرَاة)) وأردف: ((ولم يجئ على (فَعَلَّة) غيرها، يعني
 أن (فَعَلَّة) يختصُّ بها الصحيح في الجمع دون

المعتل، وذلك كالفَجْرَة والفَسَقَة)).

وقد أنكر هذا الجمع الأستاذ عباس أبو السعود
 صاحب الأزهير فقال: ((وكيف يكون (سَرَاة) جمعاً لـ
 (سَرِيٍّ) وهم يقولون: أن (سَرَاة) تجمع على:
 سَرَوَاتُ)).

أقول: لا وَجْهٌ لهذا الاعتراض، فقد عُرف عن
 العرب أنهم جَمَعُوا الجَموعَ، أما جَمَعُ (فَعَلَّة) —وهو
 جمعٌ— على (فَعَلَاتُ)، فقد جاء من ذلك مثلاً: (سَادَة
 وسادات).

ويقول الكتاب حيناً: (سَرَاة) بضم السين، وقد
 أنكره العدناني، على حين جاء في (النهاية):
 ((والجمع: (سَرَاة) بالفتح، على غير قياس، وقد تُضمَّ
 السين)). فتأمل.

٤٦٧. سَطُوحٌ وَسُقُوفٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٨)

يُخطئ الكتاب حيناً في جَمَعِ بعض الأسماء، فهم
 يقولون مثلاً: (إن أسطحه المنازل تحتاج إلى تسوية)،
 فيحسبون أن (السطح) يُجمع على (أسطحه). وهم
 يجمعون تارة (السَّقْف) على (أسقفه) أيضاً. وفي
 العربية أن سَطَحَ كلَّ شيءٍ أعلاه، وهو من: (سَطَحَ
 الشيءَ يَسْطَحُ سَطْحًا) إذا بَسَطَهُ.

أما جَمَعُ (السَّطْح) فهو (السُّطُوح)؛ ففي
 (المصباح): ((سَطَحُ البيت وغيره: أعلاه، والجمع:
 سَطُوح، مثل: فُلْسٌ وفُلُوسٌ، وأصل السَّطْح: البَسْط)).
 و(جَمَعُ (فَعَلٌ) بفتح الفاء وسكون العين هو (فُعُول)

لكن الكتاب يقولون أحياناً: (أَسَعَفْتُ حاجته)؛ فيُوقِعُونَ (الإسعاف) على الحاجة، بدلاً من إيقاعه على صاحب الحاجة.

أقول: الصحيح أن تقول: (أَسَعَفْتُ فلاناً بحاجته)، و(أَجَبْتُهُ إلى حاجته)، و(مَكَّنْتُهُ من حاجته)، فالإسعاف إنما يكون لصاحب الحاجة. وهكذا أفعال المعونة؛ تقول: آزَرْتُهُ ورافدْتُهُ وعاضدْتُهُ وظافرْتُهُ وساندْتُهُ. فإذا أردت أن تُوقِعَ الفعل على الحاجة قلت: (قَضَيْتُ له حاجته)، و(لَبَيْتُ له مُبتغاه)، و(طَلَبْتُ إليّ فلانُ كذا، فأطَلَبْتُهُ طَلْبَتُهُ) بكسر الطاء، أي: حَقَّقْتُ له ما يريد.

ويقولون: (أَصِيبَ فلانُ فأَسَعَفْتُهُ إلى المستشفى)، ولا وجه له، والصواب: (أَصِيبَ فلانُ فَحَمَلْتُهُ إلى المستشفى).

٤٦٩. السُّعْلَةُ

(السُّعْلَةُ) بضم السين: السُّعَال. والكتاب يقولونه بفتح السين خطأ. قال صاحب (الأساس): «وإنه يَسْعَلُ سُعْلَةً منكرة» بضم السين. وجاء في (المصباح): «سَعَلَ يَسْعَلُ من باب قَتَلَ سُعْلَةً بالضم، والسُّعَال اسمٌ منه».

٤٧٠. سَعَفِغ

تقول العامة: (سَأَسْتُ الخبزَ) بمعنى: غَمَسْتُ الخبزَ في السمن وروَيْتُهُ. وربما أبدلوا من الهمزة قافاً. والصحيح أنه ليس في اللغة (سأساً) بهذا المعنى. وإنما

غالباً. وهو جَمْعُ كَثْرَةٍ؛ فأنت تقول: خَصَمَ وخصُوم، وبَحَثَ ويُحَوِّث، وسَطَرَ وسَطُور، ويَطَنَ ويَطُون، وفرَخَ وفرُوخ، وكَعَبَ وكُعُوب، وفَحَلَ وفُحُول.

وهكذا يُجَمَعُ (السَّقْفُ) على (سُقُوف)، لا: (أَسْقِفَةٌ)؛ ففي (المصباح): ((السَّقْفُ معروف، وجمعه: سُقُوف، كَقَلَسَ وقلوس)). وقد يُجَمَعُ على (سُقْفُ)؛ ففي (الصحاح): ((والجمع: سُقُوف وسُقْفُ أيضاً)).

أما (الأسطحة) و(الأسقفية) -وهي على وزن (أفْعَلَة) - فتصحُّ جمعاً لاسم مذكر رباعيٍّ ثالثه مَدَّةٌ؛ كطعام وأطعمة، وعتاد وأعتدة، وسوار وأسورة، وسلاح وأسلحة، ففي (الهمع): ((«أفْعَلَة» يَطْرُدُ في اسم مذكر رباعيٍّ ثالثه مَدَّةٌ أَلِفٌ أو واوٌ أو ياء، كطعام وأطعمة، وحمار وأحميرة، وغراب وأغربة، ورجيف وأرغفة، وعمود وأعمدة)).

ولذا قُلْ: (سُطُوحُ المنازل أو أسطُحها أو سُطحانها)، و(سُقُوفُ الغرف أو البيوت وسُقُفها).

٤٦٨. أَسَعَفَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٢١)

(الإسعاف): الإعانة والمساعدة؛ تقول: (أَسَعَفْتُ فلاناً بكذا) إذا قَضَيْتَ له ما يريد وأعنته عليه. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وَأَسَعَفَكَ بِمَطْلَبِكَ)). وفي (الأساس): ((وَأَسَعَفْتُهُ بحاجته: قَضَيْتُها له)). وتقول: (أَسَعَفْتُهُ على كذا) إذا أعنته عليه، ففي (اللسان): ((أَسَعَفُهُ على الأمر: أعانه))، وقلما يستعمله الكتاب. وتقول: (سَعَفْتُهُ بحاجته)، كما في (القاموس)، كما تقول: (ساعفته بحاجته)، كما في (الأساس).

رأسه. ف (السَّفْر) بسكون الفاء: الكَشْف. وفي (اللسان): «قال: وإذا أَلَقَتِ المرأةُ نِقَابَهَا قيل: سَفَرَتْ، فهي سافِرٌ، بغير هاء». وقال: «وسَفَرَتِ المرأةُ وَجْهَهَا: إذا كَشَفَتِ النِقَابَ عن وجهها، تَسْفِرُ سُفُورًا». وقال: «سَفَرَتِ المرأةُ نِقَابَهَا تَسْفِرُهُ سُفُورًا فهي سافِرةٌ: جَلَّتْ».

وعلى ذلك تقول: (سَفَرَتِ المرأةُ النِقَابَ عن وجهها)، و(سَفَرَتْ عن وجهها) بحذف المفعول وهو النِقَاب، و(سَفَرَتْ وَجْهَهَا) أي: كَشَفَتْه. كما لو قلت: كَشَفْتُ عن الشيء؛ أي: كَشَفْتُ الغطاءَ عنه، وكَشَفْتُهُ أيضاً. ولا يأتي (أَسْفَرَ بهذا المعنى؛ فلا يقال: (أَسْفَرَ) إذا كَشَفَ. ويقال: (امرأةٌ سافِرٌ) بلا هاء إذا كان من شأنها أن تَسْفِرَ، و(سافِرةٌ) بالهاء على القياس إذا باشرت السُّفُور.

ثانياً: (سَفَرَ) فعلٌ لازمٌ أيضاً، لكنه بمعنى أضاء، ويكون (أَسْفَرَ) بمعناه. ففي (اللسان): «سَفَرَ الصَّيْحُ وَأَسْفَرَ: أضاء. وَأَسْفَرَ القَوْمُ: أصبحوا، وسَفَرَ وجهُهُ حَسَنًا وَأَسْفَرَ: أَشْرَقَ». ف (سَفَرَ) و(أَسْفَرَ) هنا بمعنى أضاء، وكلاهما لازم. وفي التنزيل العزيز: ﴿وَجُودُهُ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ﴾ [عبس ٣٨]، قال الفراء: «(أي: مُشْرِقةٌ مُضِيئةٌ)» كما في (اللسان). وجاء فيه: «(أَسْفَرَ الصَّيْحُ: إذا انكشف وأضاء إضاءةً)». فالمعنى الأصلي للفعليين هو: الانكشاف، والمجازي هو: الإضاءة.

ثالثاً: قال العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة): «(وأرى أن نقبل استعمال: (أسفرت المرأة)؛ أي: كشفت عن وجهها، بصورة مجازية، مستعيرين معنى

(السَّاسَاة) اسمٌ للصوت. فهناك ألفاظ تدعو بها الحيوان ومنها: (السَّاسَاة) لدعاء الحمار، ومنها: (الجأجأة) لدعاء الإبل إلى الشرب، كما في (فقه اللغة) للثعالبي.

فإذا أردتَ المعنى الذي أراده العامة قلت: (سَعَسَعْتُ الخَبْنَ بالغين لا بالهمزة؛ ففي (اللسان): «(وسَعَسَغَ رأسُهُ بالدهن: رَوَّاهُ. وسَعَسَغَ الطَّعَامَ سَعَسَغَةً: أَوْسَعَهُ دَسَمًا»). وفي (النهاية): «(وصنع منه ثريدة ثم سَعَسَغَهَا؛ أي: رَوَّاهَا .. سَعَسَغَ الشيء: حَرَّكَهُ من موضعه كالوتد ونحوه، وسَعَسَغَ الطَّعَامَ: أَوْسَعَهُ دَسَمًا»، والثريدة من: ثَرَدَ الخَيْرُ؛ إذا فَتَّه. ولذا قُلْ: (سَعَسَعْتُ الخَبْنَ بالغين، ولا تقل: سَاسَاتُ الخَبْنَ بالهمزة.

٤٧١. سَفَرَتِ المرأةُ، لا: أسفرت،

فهي سافر وسافرة

(نشرت بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨٣)

في العربية: (سَفَرَ) و(أَسْفَرَ)، وقد يتفقان معنىً أو يختلفان. ويقول الكتاب: (أَسْفَرَتِ المرأةُ) إذا كشفت عن وجهها، فهل يعني (أَسْفَرَ) معنى (كَشَفَ) حقاً؟ في الإجابة عن معنى (سَفَرَ) و(أَسْفَرَ) أمورٌ أهمُّها: أولاً: (سَفَرَ) فعلٌ متعدُّ من باب ضَرَبَ. وهو بمعنى: كَشَفَ وأزاح. ويُستفاد مما جاء في (اللسان) أنك تقول: (سَفَرَتِ الرِّيحُ الغَيْمَ عن وجه السماء فأسْفَرَ)، و(سَفَرَتِ الرِّيحُ الترابَ): كَنَسَتْهُ عن وجه الأرض، و(سَفَرَ فلانٌ شَعْرَهُ) إذا استأصله وكَشَفَهُ عن

والنَّشِوقَ والذَّرُودَ والبُرُودَ والغَسُولَ والقَطُورَ.. وجاء في (المزهر) للسيوطي: «قال ابن السكيت في (إصلاح المنطق)، والتبريزي في (تهذيبه): وهو.. البحور، والذرور، والسفوف: ما يُسْتَفُّ به، والسنون: ما يُسْتَاكُ به.. والنشوق: سَعُوطٌ يُجْعَلُ فِي المُنْخَرَيْنِ.. والقَيُوءُ: الدواء الذي يُشْرَبُ للقيء، والعقُولُ: الدواء الذي يُمَسِكُ.. والرُقُوءُ: الدواء الذي يُرْقِي الدَّمَّ..»
أما (فَعُول) بالضم فهو قليل في الكلام، إلا أن يكون مصدرًا أو جمعًا، كما قاله سيبويه!

٤٧٤. السَّفِينَةُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/٢١)

تقول: (سَفَنْتُ الشَّيْءَ) إِذَا فَشَرْتِ سَطْحَهُ، أَوْ نَحَتْ ظَاهِرَهُ وَحَكَّكَتَهُ حَتَّى يَلِين. و(سَفَنْتِ الرِّيحُ التُّرابَ) إِذَا جَعَلَتْهُ دَقِيقًا نَاعِمًا، فِي (الأفعال) لابن القوطية: «سَفَنْتِ الرِّيحُ التُّرابَ سَفْنًا: دَقَّقَتْهُ، وَسَفَنْتِ الخَشْبَةَ: حَكَّكَتْهَا حَتَّى تَلِين.» وفي (مفردات الراغب): «السَّفْنُ: نَحَتْ ظَاهِرِ الشَّيْءِ، كَسَفَنْ العُودَ والجِلْدَ.» وفي (اللسان): «السَّفْنُ: القَشْرُ.. وَسَفَنْتِ الرِّيحُ التُّرابَ تَسْفِنُهُ سَفْنًا: جَعَلَتْهُ دُقَاقًا.»

وَيَسْتَعْمَلُ الكِتَابُ، فِي نَحْتِ الشَّيْءِ وَبَرِيهِ كالعُودِ والخَشْبَةِ حَتَّى يَنْعَمَ سَطْحُهُ وَيَلِين، لفظًا دَخِيلًا فيقولون: (بَرَدَخُ الخَشْبَةِ) وَهُوَ لَفْظُ دَخِيلِ ثَقِيلٍ، والصَّحِيحُ أَنْ يَقُولُوا: (سَفَنَ الخَشْبَةَ). وَقَدْ سَمِيَ العَرَبُ الآلَةَ الَّتِي يُنْحَتُ بِهَا الشَّيْءُ وَيُبْرَى (المِسْفَنُ) بِوزنِ المِبْرَدِ، أَوْ (السَّفْنُ) بِفَتْحَتَيْنِ، فِي (اللسان): «السَّفْنُ: مَا يُنْحَتُ بِهِ الشَّيْءُ، وَالمِسْفَنُ مِثْلُهُ.» وَقَالَ

الإشراق للسفور، على أن تكون المرأة حسناء، حتى يشرق وجهها عندما تكشف النقاب عنه)).. وهو قولٌ غريبٌ لسببين:

الأول: أنه لا يقال: (وَجَهُ مُسْفِرٌ فِي الأَصْلِ) إِلَّا وَصْفًا لِلوَجْهِ الجَمِيلِ أَوْ المَشْرُقِ.

الثاني: الفرق بين (الإسفار) و(السفر) هاهنا كالفرق بين (الانكشاف) و(الكشف)، فكيف يُؤوَّلُ أحدهما بالمجاز إلى معنى الآخر، وإنما المجاز هنا أن يكون (الانكشاف) أو (الإسفار) بمعنى: الإضاءة والإشراق. ففي (الأساس): «ومن المجاز: وَجْهُ مُسْفِرٌ مُشْرِقٌ سرورًا».

٤٧٢. السُّفْرَةُ

(السُّفْرَةُ) بِالضَّمِّ لِمَا يُحْمَلُ بِهِ الطَّعَامُ وَيُؤْكَلُ عَلَيْهِ، صَاحِبٌ. وَيَحْسَبُهُ بَعْضُهُمْ عَامِيًّا. قَالَ صَاحِبُ (المصباح): «وَالسُّفْرَةُ: طَعَامٌ يُصْنَعُ لِلْمَسَافِرِ، وَالجَمْعُ: سُفْرٌ، كَعَرْفَةَ وَعُرْفٌ. وَسُمِّيَتْ الجِلْدَةُ الَّتِي يُوعَى فِيهَا الطَّعَامُ سُفْرَةً، مَجَازًا.» وَمِثْلُ هَذَا فِي (شفاء الغليل) للخفاجي، عَنِ الكَرْمَانِيِّ. وَنَحْوُهُ فِي (النهاية) لابن الأثير فِي شَرْحِ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ: «ذَبَحْنَا شَاةً فَجَعَلْنَاها سُفْرَتَنَا أَوْ فِي سُفْرَتَنَا!»

٤٧٣. السَّفُوفُ

(السَّفُوفُ) لِمَا يُسَفُّ مِنَ الدَّوَاءِ بِفَتْحِ الأَوَّلِ، وَالكِتَابُ يَصْمُونُهُ خَطًّا. وَ(فَعُولٌ) بِفَتْحِ الفَاءِ، فِي الأَدْوِيَةِ كَثِيرٌ، كَالسَّعُوطِ وَاللَّعُوقِ وَاللَّدُودِ وَاللَّصُوقِ

جاء في (يتيمة الدهر) للثعالبي أيضاً: «وَجَدْتُ فِي سَفِينَةٍ بِحِطِّ الشَّيْخِ الرَّئِيسِ أَبِي مُحَمَّدٍ...».

وقد سُمِّيَتْ كَثِيرًا بِاسْمِ (السَّفِينَةِ)، مِنْهَا: (السَّفِينَةُ الْأَبْرَارِ) الْجَامِعَةُ لِلْآثَارِ وَالْأَخْبَارِ لِعَزِّ الدِّينِ الْمَكِّيِّ الْحَنْبَلِيِّ، كَمَا جَاءَ فِي (كَشْفِ الظُّنُونِ) لِحَاجِي خَلِيفَةَ. وَجَاءَ فِيهِ (سَفِينَةُ الْكُرْدِيِّ) لِعَبْدِ اللَّهِ الْحَلَّاقِ الْكُرْدِيِّ. وَنَحْوُ ذَلِكَ كَثِيرٌ. وَقَدْ تَحَدَّثَ عَنِ (السَّفِينَةِ) بِهَذَا الْمَعْنَى الْأَسْتَاذُ كُورَكَيْسُ عَوَادٍ، وَبَسَطَ الْقَوْلَ فِيهِ فِي مَجَلَّةِ الْمَجْمَعِ الْعِلْمِيِّ الْعَرَبِيِّ بِدِمَشْقَ لِشَهْرِي تَشْرِينَ الثَّانِي وَكَانُونَ الْأَوَّلِ عَامَ ١٩٤٣ م.

وعندي أنهم استجازوا هذه التسمية، فاستعاروا (السفينة) اسماً لكتب العلم والأدب مجازاً، حين تصوّروا ما يمكن أن تُشحنَ به من ذخائر المعارف، فتُحمَلُ إلى المتأدبين، كما تُشحنُ السفنُ بالأثقال لتُحمَلُ إلى الناس عامة.

٤٧٦. سكت عنه، وسكت عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/١٤)

عرضنا في كلمة سابقة لقول الكتاب (سكت عنه) و(سكت عليه). وذكرنا أن لكل منهما معنى وموضعاً، وفي تبين ذلك وإيضاحه أمورٌ أهمّهما:

أولاً: إذا قلت (سكتَ) فإنك تعني في الأصل (صمتَ عن الكلام)، فإذا كانت هناك حاجة للتصريح بما سكتَ عنه وإعلانه قلت: (سكتَ عن الجهر أو عن القراءة أو عن القول)، كما جاء في (النهاية) حول حديث: «(ما تقول في إسكاتك)». أما إذا سكتَ عما

ابن السكيت: «(السفن والمسفن: قدومٌ تُقشَرُ به الأجزاء)».

وثمة: (السفينة) وهي الفلك، وتجمع على: سفائن وسفن وسفين، كما في (اللسان) و(السفان) بتشديد الفاء صانع السفينة وسائسها، وجرفته: (السفانة).

وقد اختلف في سبب تسمية السفينة؛ ففي (اللسان): «(سفن الشيء يسفنه بالكسر سفناً: قشّره.. والسفينة: الفلك؛ لأنها تسفن وجه الماء، أي: تقشّره، فعيلة بمعنى فاعلة)». وقيل سُميت (سفينة) لأنها أُعدتْ بالنحت، فهي (فعيلة) بمعنى (مفعولة). ففي (اللسان): «(ويكون -أي اسم السفينة- مأخوذاً من (السفن) بفتحيتين، وهو الفأس التي ينحت بها النجار، فهي في هذه الحالة فعيلة بمعنى مفعولة)»!

٤٧٥. (السفينة) لمجموعة من صحائف

الورق

يشيع عند العامة اسم (السفينة) لمجموعة الصحائف الورقية، وليس في المعاجم ما يشير إلى ذلك. لكنه جاء في كثير من كتب الأدب ما يكشف عن سبب هذه التسمية. فقد حكى في كتاب (من غاب عنه الطرب) للثعالبي: «(بلغني أنه لما حيل ديوان شعر أبي مطران الشاشي إلى صاحب بن عباد، استحسن منه أبياتاً. ليأمر بنقلها إلى سفينة كانت تجتمع له ما تُلدُّ به الأعين وتشتبه الأنفس)». كما

وارتضائه عنه، ما لم تألفه، لأنه قليل في الكلام، والأصل فيه كما قال (إن زيدا قريب منك).
 ثالثاً: ونحو من هذا قولك: (نام عنه ونام عليه)؛ ففي الحديث: ((إنها جارية حديثة السن تنام عن العجين)). قال الشارح: ((تنام عن العجين، لأن الحديث السنَّ يُغلبُه النومُ ويكثر عليه)). هذا هو الأصل ثم قيل: (نام عنه) مجازاً إذا غفل أو تغافل عامة. ففي (الأساس): ((نِمْتُ عني نومة الأمة: غفلت عني وعن الاهتمام بي))، وفي (نهج البلاغة ٧٨/١): ((لا ينام عنكم.. وأنتم في غفلة ساهون)).

رابعاً: وقد شاع (نام عنه) إذا غفل، فأصبح أصلاً، وضمَّن (نام) معنى (صبر)، فقيل: (نام عليه) وتأويله: غفل أو تغافل صابراً عليه. ففي (نهج البلاغة ٧٨/٣): ((ينام الرجلُ على الثُّكُلِ، ولا ينام على الحَرْبِ)). قال الرضي: ((ومعنى ذلك أنه يصبر على قتل الأولاد، لا يصبر على سلب الأموال)).
 والحَرْبُ بالتحريك: سَلْبُ المال. وأنت لا تستعمل (على) هنا حتى يكون في تغافلك مشقة، وهذا ما يدعوك إلى إحلال (على) محلَّ (عن).

٤٧٧. سَكَرَ وَسَكَرَ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٤)

في كلام العامة (سَكَرَ الباب) بالتخفيف، إذا أوصده، وكذلك (سَكَرَ الباب) بالتشديد. والشائع أنه عامٌّ لا صلة له بالفصحى. قال الأستاذ رشيد عطية اللبباني في كتابه (الدليل إلى مرادف العامي والدخيل): ((يقولون: سَكَرَ الباب ونحوه أي:

سوى ذلك، فلا بد لك أن تُفصِحَ عن المسكوت عنه، تقول: (سَكَتُ عن الأمر) تعني أنك أغفلته أو تجاوزته أو تغاضيت عنه مجازاً، واستعمال (عن) هاهنا إنما يجري فيما يطرَد من معانيها، وهو المجاوزة. وقد جاء في (نهج البلاغة ١٧٤/٣): ((إن اللّه افترض عليكم الفرائض فلا تُضيّعوها.. وسَكَتَ لكم عن أشياء، ولم يدعها نسياناً، فلا تتكلفوها))، وفيه: ((لا خير في الصمت عن الحكم، كما أنه لا خير في القول بالجهل))، وفيه أيضاً (٢٣٦/٢): ((وخرسوا عن جواب السائلين عنه)).

ثانياً: وتقول: (سَكَتَ عليه) بمعنى آخر. ففي أمالي المرتضى (٤٩٧/١): ((قال لقيت أعرابياً بالبادية فاسترشدته إلى مكان فأرشدني، وأنشدني: ليس العمى طول السؤال وإنما

تمام العمى طول السكوت على الجهل))

فما تأويل قوله: (السكوت على الجهل)؟

أقول: شاع قولهم: (سَكَتَ عن الأمر) حتى أصبح كالأصل، فضمَّن (سَكَتَ) معنى (صبر)، وبينهما اشتراك في المعنى، لأنَّ في كلِّ منهما امتناعاً. فإذا قلت: (سَكَتُ على الجهل) فتأويله: سَكَتُ عن الجهل صابراً عليه، فحين تستعمل (على) في هذا الموضع، فإنما تعني أن في حبس نفسك عن الكلام أو عن التعرض للجهل مشقة أو معاناة تستوجب الصبر وتستدعيه، ومن هذا القبيل قولُ سيبويه: ((هذا بابٌ يحسنُ عليه السكوت)) وهو يأتي بنحو قولك: (إن قريباً منك زيد). ففي سكوتك على هذا القول

وأوصده، وربما كان محرفاً عن: سَكَّ، يقال: سَكَّ الباب من باب نصر، أي سدّه أو شدّ بالشين المعجمة، والأفصح أن يقال: أوصد الباب)). وجاء في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج/٤): ((سَكَّرَ، إذا أغلق، سريانية، ومنها السُّكْرَةُ للقفل)).

أقول: (سَكَّرَ يَسْكُرُ سَكْرًا) بالتخفيف كنصر، و(سَكَّرَ تَسْكِيرًا) بالتشديد عربيان فصيحان. ففي (الصحاح): ((والسُّكْرُ مصدر سَكَّرْتُ النهرَ أسْكُرُهُ سَكْرًا: إذا سدّدته.. وقوله تعالى: ﴿سَكَّرْتُ أَبْصَارُنَا﴾ [الحجر ١٥] أي: حُبِسَتْ عن النظر)). وفي (اللسان): ((وسَكَّرَ النهرَ بالتخفيف يَسْكُرُهُ سَكْرًا: سدّ فاه، وكلُّ شَقٍّ سُدٌّ فقد سُكِرَ))، وأردف: ((والسُّكْرُ بالكسر: ما سُدُّ به، والسُّكْرُ بالفتح: سُدُّ الشَّقِّ وَمُنْفَجِرُ الماء، والسُّكْرُ بالكسر: اسمُ ذلك السَّدَادِ الذي يُجْعَلُ سَدًّا للشَّقِّ ونحوه)). وفيه أيضاً: ((وقال مجاهد: سَكَّرْتُ أَبْصَارُنَا بتشديد الكاف والبناء للمجهول أي: سُدَّتْ)). أما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا سَكَّرْتُ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَسْحُورُونَ﴾ [الحجر ١٥]، فقد قال الإمام البيضاوي في (تفسيره): ((أي سُدَّتْ عن الإبصار)).

٤٧٨. سَكَنَ إِلَيْهِ، وَأَنَسَ إِلَيْهِ،

وَنَامَ إِلَيْهِ، وَوَثِقَ إِلَيْهِ

(نشرت بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٧)

تقول: (سَكَنَ يَسْكُنُ سَكُونًا). والسكون: ضدُّ الحركة. وتقول من ذلك: (سَكَنْتُ إِلَيْهِ): اطمأننت، بوجهٍ من التضمين. فقد ضُمَّنَ (سَكَنَ) معنى (اطْمَأَنَّ)

وهما يُرَدَّانِ إلى جنسٍ من المعنى، ففي السكون والطمأنينة استقرارٌ وهدوء، ففي التنزيل: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف ١٨٩]، قال البيضاوي: ((لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا: يَسْتَأْنَسُ بِهَا وَيَطْمئنُ إِلَيْهَا اطمئنانَ الشيءِ إلى جزئه أو جنسه)). وفي (الأساس): ((وسَكَنْتُ إلى فلان: استأنستُ به)). ومن ثمَّ قَرَنَ (السَّكَنَ) -وهو الإقامة- بـ (السكون) لجامع الاستقرار. ففي (المفردات): ((والسَّكَنُ: السُّكُونُ وما يُسْكَنُ إليه)). وفي (الكليات): ((كلُّ ما يُسْكَنُ إليه وفيه ويستأنس به، فهو سَكَنٌ)).

وتقول: (أَنَسْتُ إِلَيْهِ) والأصل أن يُعَدَى (الأنس) بالباء، لكنه عُدِّي بـ (إلى)، تضميناً له معنى الطمانينة أيضاً، فإذا أَنَسْتُ بفلان فقد اطمأنتت إليه. وتقول: (استأنستُ إِلَيْهِ) بمعنى: أَنَسْتُ إِلَيْهِ. ففي (الأساس): ((وَأَنَسْتُ بِهِ واستأنستُ به، وَأَنَسْتُ إِلَيْهِ واستأنستُ إِلَيْهِ)).

وفي النوم سكونٌ، ولذا قيل: (نام إِلَيْهِ) إذا وثق به واطمأن إِلَيْهِ. وفي (اللسان): ((غير نائم إِلَيْهِ: غير واثق به)). ومثله: (استنام إِلَيْهِ). ففي (الأساس): ((واستنام إِلَيْهِ: سَكَنَ سكونَ النَّائمِ، وهذا مُسْتَنَامُ الماء: لِمُسْتَقْرَهُ)).

وتقول: (وَوَثِقْتُ بِهِ) إذا اطمأنتت إِلَيْهِ، ففي (المفردات): ((وَوَثِقْتُ بِهِ أَثِقْتُ ثِقَةً: سَكَنْتُ إِلَيْهِ)). ولكن هل تقول: (وَوَثِقْتُ إِلَيْهِ) بهذا المعنى؟

أقول: لم أعثرُ على ذلك في المعجمات، لكني

الشائعة): ((ويقولون: سَلَبَ مِنْهُ ثَوْبَهُ، والصواب: سَلَبَهُ ثَوْبَهُ يَسْلُبُهُ سَلْبًا وَسَلْبًا)). وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَسْأَلِيهِمُ الذَّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ﴾ [الحج ٧٣].

أقول: إن صحّة قولك: (سَلَبْتُهُ شَيْئًا) لا يَمْنَعُ من صحّة قولك: (سَلَبْتُ مِنْهُ الشَّيْءَ) لأنه هو الأصل. فالملسوب في الأصل هو الشيء، لا مالِكُهُ. وما دام الأمر كذلك، فأنت تقول: (سَلَبْتُ الشَّيْءَ مِنْ فُلَانٍ). و(من) هذه لابتداء الغاية على حدّ تعبير النحاة. وذلك كقولك: (أخذتُ الدراهمَ من الكيسِ، أو من داري، أو من فلان). وهكذا تقول: (سَرَقَ فُلَانٌ فُلَانًا مَالَهُ)، كما تقول: (سَرَقْتُ المَالَ من فلان). ففي (الصحاح): ((وسَرَقَ مِنْهُ مَالًا، وسَرَقَهُ مَالًا)).

ثالثًا: إذا تعذر تحقُّق صحّة: (سَلَبْتُ مِنْهُ مَالًا) بمراجعة المعاجم حينًا، ففي كتب اللغة ما يُغني. فقد أورد ابن سيده في (المخصّص) ما جاء من هذا الباب: ((باب ما يصل إليه الفعل بغير توسُّط حرف جرّ بعد أن كان يصل إليه بتوسُّطه)) أورد: سَرَقْتُ زَيْدًا مَالًا، وَسَلَبْتُ زَيْدًا مَالًا.. وَجَعَلَ الأَصْلَ في ذلك: سَرَقْتُ مَالًا من زيد، وسلبتُ المَالَ مِنْهُ. قال ابن سيده: ((وسرقتُ زيدًا مَالًا، وسرقتُ من زيدٍ، وكذلك: سَلَبْتُ)). وَجَعَلَ من ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف ١٥٥]، فالأصل فيه: (اختار من قومه). قال ابن سيده: ((فإنّ القسَمَ الذي يتعدى فيه الفعلُ إلى المفعول الأول بوسيط قولهم: اخترتُ من الرجال زيدًا، ثم تحذف (من)

عثرْتُ عليه في أقوال الفصحاء. قال البديع الهمداني في مقامته (المطليبيّة): ((لا يثق إلى أحد من الإخوان)). ولذا قُلْ: (سَكَنْتُ إِلَيْهِ)، و(أَنْسَتُ إِلَيْهِ)، و(استأنستُ إليه)، و(نَمَتُ إِلَيْهِ)، و(استنمتُ إليه)، و(وَوَثِقْتُ إِلَيْهِ)، كلُّ ذلك صحيح.

٤٧٩. سَلَبَهُ وَسَلَبَ مِنْهُ،

وسَرَقَهُ وَسَرَقَ مِنْهُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٦)

في تعدية (سَلَبَ) وما شابهه من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، مسائل أهمها:

أولاً: تقول: (سَلَبْتُ مَالَ زَيْدٍ) إذا أَخَذْتَهُ مِنْهُ. ففي (الصحاح): ((سَلَبْتُ الشَّيْءَ سَلْبًا)). وفي (المصباح): ((سَلَبْتُهُ ثَوْبَهُ مِنْ بَابِ قَتَلٍ: أَخَذْتَ الثَّوْبَ مِنْهُ.. وكان الأصل: سَلَبْتُ ثَوْبَ زَيْدٍ، لكن أُسِيدَ الفعلُ إلى زيدٍ وأخَرَّ الثَّوْبَ)). ومعنى هذا أن السلب إنما يكون في الأصل للشيء، فإذا عُدِّيَ الفعلُ إلى مفعولين -مالك الشيء والشيء نفسه- قُدِّمَ المالكُ وأخَرَّ الشيءُ فقيلاً: (سَلَبْتُ زَيْدًا مَالَهُ).

ثانياً: إذا صحَّ قولك: (سَلَبْتُ فُلَانًا ثَوْبَهُ)، بتعدية (سَلَبَ) إلى مفعولين أولهما الشخصُ المسلوب، فهل يصحُّ قولك: (سَلَبْتُ مِنْ فُلَانٍ ثَوْبَهُ) بتعدية السلب إلى الشخص بالحرف وإلى الشيء بنفسه، كما يستعمله الكتاب حين يقولون مثلاً: (فَتَنَّتُهُ الحسَنَاءُ فَسَلَبْتُ مِنْهُ العَقْلَ)؟

قال العدناني في معجمه (الأخطاء اللغوية

أما (السُّلْفَةُ) بالضم فهي عند العرب ما يُعَجَّلُ من الطعام، وعندني أنه لا بأس باستعماله لما يُعَجَّلُ من المال أيضاً.

وقد استعمل العرب (التلمیظ) لإطلاق شيء من المال للمرتزق قبل استحقاقه، واشتقوه من: (تَلَمَّظَ بلسانه) إذا تتبَّع أثر الطعام في فمه، و(اللماظة) بالضم الاسم منه. وقالوا: (تَلَمَّظَ) بمعنى استلَفَهُ، كما في (المفاتيح). فتأمل.

٤٨١. سَلَكُ، وَطَرِيقُ سَالِكٍ، وَطَرِيقُ نَافِذٍ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٠)

تقول: (سَلَكْتُ الطَّرِيقَ) فتعدِّي الفعل إلى واحد، كما تقول: (سَلَكْتُ به الطَّرِيقَ)، وتقول: (سَلَكْتُ فلاناً الطَّرِيقَ)، إذا جعلته يَسْلُكُهُ، فتعدِّي الفعل إلى اثنين. كما تقول: (أَسْلَكْتُه الطَّرِيقَ) بمعناه، ففي (المصباح): «سَلَكْتُ الطَّرِيقَ سُلُوكاً من باب قَعَدَ: ذَهَبْتُ فيه، ويتعدى بنفسه وبالباء فيقال: سَلَكْتُ زيدا الطَّرِيقَ، وسَلَكْتُ به الطَّرِيقَ»، وأردف: «وأَسْلَكْتُ في اللازم بالألف لغة نادرة ويتعدى بها»، أي تقول: (أَسْلَكْتُه) إذا جعلته يَسْلُكُ. وتقول: (أَسْلَكْتُ) بمعنى سَلَكْتُ نادراً.

وفي اللغة (سَلَكْتُ الشيء) إذا أنفذته فسلك هو وأَسْلَكُ. ففي (الصحاح): «سَلَكْتُ الشيء في الشيء فأنسلك: إذا أدخلته فدخل.. وفي لغة أخرى أسلكناه فيه».

وفي (الكليات) لأبي البقاء: «سَلَكُ بمعنى (دخل)

فيقال: اخترت الرجال زيدا، وفي التنزيل: «وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا».

وعلى هذا يصح قول القائل: (سَلَبْتُه شيئاً)، و(سَلَبْتُ منه شيئاً)، و(سَرَقْتُهُ مالاً)، و(سَرَقْتُ منه مالاً)، خلافاً لما ذهب إليه العدناني في معجمه.

٤٨٠. سَلَفَ وَأَسْلَفَ وَاسْتَلَفَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٦)

تقول: (سَلَفَ الشيء سَلْفًا) بفتحيتين و(سُلُوفًا) بمعنى: مَضَى وتقدّم. قال ابن القوطية: «وسَلَفْتُ الناقة سُلُوفًا: تقدّمت في أول الورد، وسَلَفَ الشيء: تقدّم». وفي (القاموس): «سَلَفَ الشيء سَلْفًا: مَضَى، وسَلَفَ فلانٌ: تقدّم». ومن ذلك قولك: (أَسْلَفْتُ فلاناً مالاً) إذا أقرضته، وكذلك: (سَلَفْتُه مالاً) بالتشديد.

و(السلف) بفتحيتين هو: القرض، وهو كل ما قدّمت من عمل صالح، وكل من تقدّمك من آباءك وقربائك. وفي (الأساس): «(أَسْلَفْتُه مالاً، وسَلَفْتُه بالتشديد)».

ويقول الكتاب: (استلَفْتُ منه مالاً)، وقد أنكر ذلك اليازجي فقال: «يقولون: استلَفَ منه سُلْفَةً بالضم بمعنى اقترض.. والصواب: استسَلَفَ وتَسَلَفَ منه مالاً أو سَلْفًا».

أقول: لا وجه لإنكار (استلَفَ منه)؛ ففي (الأساس): «(واستلَفَ فلانٌ، واستسَلَفَ، وتَسَلَفَ)».

وجاء (استلَفَ) بهذا المعنى في (مفاتيح العلوم) للخوارزمي.

«لا تقل: تسلَّل إليها»، وعَلَّل ذلك فقال: «لأنَّ التسلَّل خروجٌ.. وتخلَّص من زحام، وليس هو بدخول». وقال العدناني في معجمه نحواً من ذلك. أقول: في تعدية (تسلَّل) وتحديد معناه مسائلٌ أهمُّها:

أولاً: غريبٌ حقاً مَنعُ النقاد تعدية (تسلَّل) بـ (إلى)، فإذا كان (التسلَّل) بمعنى الخروج على حدِّ قول جواد والعدناني فما المانع من تعديته بـ (إلى)؟ أو لَسْتُ تقول: (خرجتُ إلى السوق)، فما وجه المنع وما حُجَّتُه؟ فقولُ النقاد أنَّ (تسلَّل) لا يتعدى بـ (إلى) لأنه بمعنى (خرج) غيرٌ صحيح. فأنت تقول: (تسلَّل) منه وإليه).

ثانياً: يريد الكتابُ بقولهم: (تسلَّل العدوُّ إلى مراكزنا)، أنَّ العدوَّ مَضَى إليهم في استخفاء، وبلَّغ مراكزهم دون أن يشعروا به. فهل يُفيد (تسلَّل) هذا المعنى؟

أقول: إنَّ (تسلَّل) لا يُفيد المعنى الذي قصدَ إليه الكتابُ. فـ (التسلَّل) هو: الانطلاقُ والهروبُ في استخفاء، كما يفعلُ الجنديُّ الفارُّ من معسكره، أو السجينُ الفارُّ من محبسه. فإذا مضى الجنديُّ أو السجينُ فبلغَ غايتهُ ومأمتهُ، ذهبَ الاستخفاءُ وحلَّ محلُّه الظهورُ والمجاهرة. فقولُك: (تسلَّل جنودُ العدوِّ إلينا) صحيحٌ، لكنَّ معناه أنهم أفلتوا من معسكرهم خفيةً ولحقوا بكم، وقد يكون لحاقهم هذا لمساعدتكم على من كانوا في معسكرهم، خلافاً لما يفهمه الكتابُ. ودليلُ ذلك ما جاء في (نهج البلاغة): «(أما بعد؛ فقد

لازم، وبمعنى (أدخل) متعدِّد، نحو قوله تعالى: «اسلُّك يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ» [القصص ٣٢]، وقوله تعالى: «فاسلُّك فيها من كلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ» [المؤمنون ٢٧]، على أن (اثنين) مفعولٌ به للفعل؛ أي: اسلُّك فيها اثنين من كلِّ زوجين.

وفي كلام الكتاب: (طريقٌ سالِكٌ)، فهل هذا صحيح؟

أقول: الأصل أن تقول: (سَلَكْتُ الطريقَ) فهو (مَسْلُوكٌ)، ففي (الأساس): «(طريقٌ مَسْلُوكٌ، وما سَلِكُ طريقٌ أقومُ منه)». لكنك تقول على المجاز: (قد سَلَكْتُ بي هذه الطريقَ إلى بلدي)، إذا أدتُك -أي أوصلتُك- إليه، فالطريقُ سالِكٌ أو سالِكٌ، ونحو ذلك ما جاء في (كفيلة ودمنة): «(فأغرِق الفكرَ فيه، فسَلِّكْ به إلى استنباط) أي: آذاه وأوصله.

وهكذا تقول: (نَفَذَ الطريقَ، فالطريقُ نافذٌ)، ففي (الأساس): «(وطريقٌ نافذٌ: عامٌ يسَلُّكُه كلُّ أحدٍ، وهذا الطريقُ يَنفِذُ إلى مكان كذا)». فتأمل.

٤٨٢. تسلَّل إليه، واندسَّ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢١)

جاء في (لسان العرب): «(الاندسال: المضي والخروج من مضيق أو زحام.. وانسلَّ وتسلَّل: انطلق في استخفاء)»، لكن الكتاب يقولون: (تسلَّل العدوُّ إلى مراكزنا)، فهل هذا صحيح؟ وما معناه؟

قال بعض النقاد، ومنهم الدكتور مصطفى جواد:

(الإفصاح): «سَلَّمُ الجيشُ لعدوِّه: أقرَّ له بالعَلْيَةِ». ومنه قول الجوهري في (الصحاح): «(والتسليم: بَدَلُ الرِّضَا بِالْحُكْمِ)». ومن كلام الفصحاء قولُ أبي حيان التوحيدي في (المقابس): «في كلامه على الجاحظ: ((والعلماءُ تأخذُ منه، والخاصةُ تُسَلِّمُ له، والعامَّةُ تُحِبُّه)) وقولُه: «(بل العِلْمُ به أَوْلَى، والتسليمُ له ضرورة)» ومثل هذا في كلام الفصحاء كثير.

ثانياً: (سَلَّمَ به)؛ قال أبو حيان التوحيدي في (المقابس): «(وكلُّ من شاد من الفلسفة شيئاً يُسَلِّمُ بهذه الإشارة)». ومثله كثير، وكأنه على تضمين التسليم -ومعناه الانقياد- معنى الرضا بالشيء. ومن ذلك قول صاحب (الصحاح): «(والتسليم: بَدَلُ الرِّضَا بِالْحُكْمِ)»، فالانقيادُ للأمر لا يَسْتَلْزِمُ في الأصل الرضا به. فإذا قلت: (سَلَّمْتُ بقضاء الله) بتعدية الفعل بالباء، أشرت بذلك إلى الانقياد والرضا جميعاً. فالتسليم للحكم: بَدَلُ الطاعة والانقياد له، والرضا به: إظهارُ السكون إليه عن اختيار.

ثالثاً: (سَلَّمْتُ الدعوى)؛ جاء في كلام الفصحاء: (سَلَّمْتُ الأمرُ أو القضية) إذا أقررتُ بصحتها. قال أبو حيان التوحيدي في (المقابس): «(يُحتاجُ في تسليم هذا إلى مقدمتين ونتيجة)». أي يُحتاجُ في تصديق هذا الأمر إلى مقدمتين ونتيجة. وجاء في (المصباح): «(وسَلَّمَ الوديعَةُ لصاحبها بالثقل: أوصلها، فتسَلَّمَ ذلك ومنه قيل: سَلَّمَ الدعوى؛ إذا اعترف بصحتها)». قال صاحب (المصباح): «(فهو إيصالٌ معنوي)». وعندني أنه على تقدير: (سَلَّمَ الدَّعْوَى لخصمه) إذا مَكَّنَه منها

بَلَّغْنِي أن رجلاً من قبيلك -أي من جهتك- يتسَلَّلون إلى معاوية. فلا تأسفُ على ما يفوتك من عددهم ويذهبُ عنك من مددهم، فبُعداً لهم وسُحقاً». يقول عليُّ عليه السلام لعامله على المدينة: إن بعضَ جنده يتسَلَّلون هاربين إلى معاوية فتباً لهؤلاء الهاربين. وهذا صريحٌ بأن المتسَلِّلين هنا هم أولئك الذين يَمْضون من معسكرهم خفيةً، فإذا بلغوا مقصدهم لَحِقُوا جهاراً بمن كان عدواً لهم في الحرب لينضمُّوا إليه، وليس هذا مقصداً الكتاب.

ثالثاً: قد أُسْمِتِ العربُ الذين يَمْضون في خفاء ليتجسسُوا فيتعرفوا سِرَّ عدوِّهم (المُنْدَسِينَ). قال المرزوقي: «(وَجَهُّوا فارساً ليُنْدَسَ في أثناء خيلنا ويعرف سِرِّنا وعَلَننا، وَيَقِفَ على عَدَدِنَا وَعَدَّتِنَا)». وهذا ما يعنيه الكتاب؛ فأنت تقول: (دَسَّ العدوُّ إلينا عِيُونَهُ فاندسوا)؛ أي: انسابوا في بلدنا خفية.

٤٨٣. سَلَّمَ له، وسَلَّمَ به، وسَلَّمَ القضية

(نشرت بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٣)

إذا أُريدَ التعبيرُ عن الانقياد للأمر أو صاحب الأمر، أو إقرارُ قضية، أو الاعترافُ بصحتها، قيل: (سَلَّمْتُ للأمر)، أو (سَلَّمْتُ لفلان)، أو (سَلَّمْتُ القضية)، بتشديد اللام فيها. فما الرأي في ذلك كله؟ أولاً: (سَلَّمَ له)؛ جاء في (أساس البلاغة): «(أَسَلَّمَ لأمر الله، وسَلَّمَ، واستسَلَّمَ) بمعنى: انقاد. وكما تقول: (سَلَّمَ فلانٌ للحق)، تقول: (سَلَّمَ فلانٌ لفلان) إذا انقاد له بلا نزاع. ومن ذلك ما جاء في

الطواف أنه أتى الحجر فاستلمه، هو (افتعل) من (السلام) التحية.. وقيل هو (افتعل) من (السلام) بالكسر وهي الحجارة، واحدها: (سِلْمَة) بفتح فكسر. يقال: استلم الحجر: إذا لمسه وتناوله..

وقد تقول: (استلمتُ رسالتك فأنتتُ بها وتعمتُ) على سبيل المجاز، إذا كنت تخاطب عزيزاً أو جليلاً، وتعني أنك لمستها فتعمت بلمسها كما تنعم بلمس الحجر الأسود، مبالغة وغلواً. أما في غير هذا الموضع فلا.

ولذا قل: (تسلمتُ المنصب)، (وتسلمتُ الكتاب)، (وتسلمتُ اللجنة البناء أو المعمل)، ولا تقل: (استلمتُ المنصب أو الكتاب)، أو: (استلمتُ اللجنة البناء أو المعمل).

٤٨٥. السلم والسلامة والسلام

(نشرت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٨٧)
 (السلم) بكسر فسكون هو الصلح، نقيض الحرب، ولا يكاد الكتاب يلفظونه إلا بالكسر، أو يأتون به إلا مذكراً. وحقيقة الأمر أنه جاء بالكسر وبالفتح أيضاً، وهو يذكر ويؤنث. ففي (الصحاح): ((والسلم: الصلح يفتح ويكسر، ويذكر ويؤنث)). وفي التنزيل: ﴿وَأَنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١]. وقد جاء (السلم) في الآية بالفتح، وقرئ بالكسر أيضاً. وثمة (سليم) بالكسر (يسلم) بالفتح، ومعناه: برئ من عيب أو آفة. واسم الفاعل منه (سالم) والصفة (سليم)، ومصدره (السلم) (والسلامة) بفتح أولهما.

مُقراً له بدعواه. ففي (رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة): ((تقول: أمنع هذه الدعوى، أو تقول: لا أسلم لك هذه الدعوى)). فالدعوى إذا: ممنوعة غير مسلمة إذا عارضتها، أو مقبولة مسلمة إذا صدقتها ومكنت خصمك منها. ففي (المصباح): ((سلم الأجير نفسه للمستأجر: إذا مكَّنه منها)). وفي هذا بيان.

٤٨٤. تسلمت راتبي، لا: استلمته

(نشرت بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٤)

الشائع في الاستعمال قولهم: (استلمت راتبي)، (واستلمت كتابي)، لا يكادون يقولون سوى ذلك في معنى الأخذ والتناول. ويقول الفصحاء في التعبير عن ذلك: (سلمت الشيء إلى فلان فتسلمه) أي: أعطيته إياه فتناوله، وهو الصواب. ففي (الأساس): ((وسلم إليه الشيء فتسلمه)). أما (الاستلام) في اللغة فهو من (السلمة) على وزن (الكلمة)، وهي (الحجر)، وجمعها: (السلام) بكسر السين.
 ففي (الأساس): ((واستلم الحجر: من: السلام بالكسر، وهي الحجارة)). فأنت تقول: (استلمت الحجر) بمعنى لمسته باليد أو لمسته بالفم؛ أي: قبيلته. قال الخوارزمي في (مفاتيح العلوم): ((الاستلام هو: لمس الحجر الأسود، اشتق من السلمة وهي الحجر، كما قيل من الكحل: الاكتحال)).

وذهب بعضهم إلى أن (الاستلام) من (السلام) بالفتح أي: التحية. ففي (النهاية): ((وفي حديث

و(السَّلام) ك (السَّلامَة) في الأصل، ففي (الأساس): «سَلِمَ من البلاء سَلامَةً وسَلاماً، وسَلِمَ من المرض: بَرِيءٌ، وسَلَّمَهُ اللهُ بالتشديد». لكن (السَّلام) أعمُّ دلالةً وأشملُ معنى من (السلامة)، ولذا سُمِّيت الجنة: (دار السلام)، ففي (مفردات الراغب): «و(السَّلامَة) الحقيقية ليست إلا في الجنة إذ فيها بقاء بلا فناء، وغنى بلا فقر، وعزُّ بلا ذل، وصحة بلا سقم». وفي (النهاية): «و(السَّلام) في الأصل: السَّلامَة، يقال سَلِمَ يَسْلَمُ سَلامَةً وسَلاماً، ومنه قيل للجنة: دار السلام، لأنها دار السلامة من الآفات».

و(السلم) مصدر أيضاً بهذا المعنى. ففي (مفردات الراغب): «(السُّلم والسَّلامَة): التعرِّي من الآفات الظاهرة والباطنة» وفي (الصاحح): «و(السُّلم بالكسر: السلام)»، وفي (الأساس): «و(فَلاَنٌ سَلِمٌ لِفَلاَنٍ بفتح السين وكسرها، وحرَّبٌ له)». ومن قرأ (السُّلم) بكسر أوله لاحظ أن تقيضها -أي الحرب- بفتح الأول. ففي (الكليات): «(السُّلم بالكسر والسكون ضد الحرب، وهو من الألفاظ التي أوائلها مكسورة وأوائل أصدادها مفتوحة؛ كالخِصْب بالكسر والجَدْب بالفتح، والعِلْم بالكسر والجَهْل بالفتح، والغِنَى بالكسر والفَقْر بالفتح، وأشباه ذلك)».

٤٨٦. السَّلام عليكم (نشرت بتاريخ ١/٧/١٩٨٣)

تقول في إلقاء التحية على الفرد والجماعة: (السلام عليكم) فما معناه في الأصل؟ وهل تقول (سلام عليكم) بتنكير (السلام)؟

أقول: في ذلك مسائل لا بد من ذكرها، وأهمها: أولاً: سنَّ الرسول العربي ﷺ (السلام عليكم) للتحية، وقد كان العربُ قبل ذلك يُحيون بقولهم: (أُنجم صباحاً)، و(أُنعم مساءً). ومعنى (السَّلام): السلامة والأمان. فإذا سلَّم أحدُهم على الآخر، فقد أعطاه الأمان، كما جاء في كتاب (الزينة) للشيخ أبي حاتم الرازي. و(السلام عليكم) جملة اسمية إخبارية أريد بها الإنشاء؛ أي: الدعاء، ومثله قولك: (الحمد لله). و(السلام) مرفوعٌ على الابتداء، و(عليكم) خبره.

ثانياً: (سلامٌ عليكم) كلامٌ عربيٌ فصيح، وقد جاء في التنزيل: «سَلامٌ عليكم بما صَبَرْتُمْ» [الرعد ٢٤]. وفي (اللسان): «ويقال: السلام عليكم، وسلامٌ عليكم، وسلامٌ، بحذف عليكم». ف (سلام) في قولك: (سلام عليكم) مبتدأ مرفوع، و(عليكم) خبره. وقد جاز أن يكون المبتدأ مقدماً وهو نكرة، ومن حقّه التأخير، لأن قولك: (سلام عليكم) ليس خبراً في المعنى وإنما هو دعاء، إذ المعنى: (ليسلم الله عليكم) كما ذهب إليه ابن جنِّي في (الخصائص ١/٢٢٣). هذا والاكتفاء بقولك (سلام) صحيح أيضاً كما مر، وهو مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف تقديره: عليكم.

ثالثاً: جاء في (الكشاف) حول قوله تعالى: «فَقَالُوا سَلاماً قال سَلاماً» [الذاريات ٢٥]: «(سَلاماً مصدرٌ سادٌ مسدُّ الفعل مُستغنى به عنه. وأصله: نسلمُ عليكم سَلاماً. وأما (سلام) فمعدولٌ به إلى الرفع على الابتداء، وخبره محذوف معناه: عليكم سلامٌ، للدلالة

على ثبات السلام)).

رابعاً: جاء في (النهاية): «فأما في تشهد الصلاة فيقال فيه معرفاً ومنكراً» أي: جاز قولك في التشهد: السلام عليكم، وسلامٌ عليكم، وأردف: «وأما في السلام الذي يخرج به من الصلاة، فروى الربيعُ عنه أنه لا يكون إلا معرفاً». وهو واضح.

هذا و(السلام) اسمٌ من أسماء الله الحسنى، و(دار السلام) هي الجنة.

٤٨٧. السُّلَامِي

(السُّلَامِي) عظامُ الأصابعِ على (فُعَالِي) بضمِّ أوله كسُمَانِي وحُبَارِي؛ الطائرَين المشهورَين. والجمع: (سُلَامِيَّات) كسُمَانِيَّات وحُبَارِيَّات بتخفيف الياء. وقُلٌّ مَنْ يَضْبُطُهُ مِنَ الْكُتَابِ. قال الجواليقي في تكملة: «وهي السُّلَامِيَّات بفتح الميم وتخفيف الياء، الواحدة: سُلَامِي، ولا تقل: السُّلَامِيَّات» بتشديد الياء.

٤٨٨. سَمَحَ بِهِ، وَشَرِيعَةٌ سَمَحَةٌ، لَا:

سَمَحَاء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢١)
تقول: (سَمَحْتُ لفلان بكذا) إذا جُدَّتْ به أو وافقته على ما طلب، فالفعلُ لازمٌ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «وسَمَحَ بالشيء سَمَاحاً... جاد، وسَمَحَ لي بالشيء سَمَاحَةً: وافقني على ما طلبت...»
ويُحِطُّ الْكُتَابُ حِيناً فَيَقُولُونَ: (سَمَحْتُ لَهُ الْقِيَامُ بكذا) يأتون به متعدياً، وصوابُ القول: (سمحت له بالقيام) فإذا صحَّ قولك: (سمحت له

أن يقوم)، فذلك لجواز حذف الجارِّ قبل (أن) قياساً عند أمن اللبس، ويمتنع ذلك قبل المصدر، فلا يجوز قولك: (سَمَحْتُ لَهُ الْقِيَامُ) بحذف الجارِّ، بل لا بد من قولك: (سمحت له بالقيام) بإثبات الجارِّ.

وفي اللغة قولك: (سَمَحَ فلانٌ) بالضمِّ ككرم، والصفةُ منه (سَمَحٌ) بفتح فسكون، ومؤنثه (سَمَحَةٌ). وتقول مجازاً: (هذه شريعةٌ سَمَحَةٌ)، ولا تقول: (شريعةٌ سَمَحَاءُ)، كما يقوله الكتابُ حيناً. فقد جاءت الصفةُ على (سَمَحٍ) بسكون الميم كسهل، و(سَمَحٍ) بكسرها كحشين، و(سَمِيجٍ) بالياء كظريف.

وتقول: (سَمِجٌ) بسكون الميم، و(سَمِجٌ) بكسرها، و(سَمِيجٌ) بالياء.

٤٨٩. السَّمِيدِعُ وَالسَّمِيدِع

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٦)
(السَّمِيدِعُ) - بفتح السين والميم، بعدها ياءٌ ساكنةٌ وذلك مفتوحة - هو الشخصُ الذي توفرت له خصالٌ حميدة من شرف وكرم وشجاعة وسخاء. والكتابُ إذا أَتْوَأَ به قالوه بضمِّ السين، وهو خطأ. قال الجوهري في (الصاح): «السَّمِيدِعُ بالفتح: السيدُ المُوَطَّأُ الأَكْنُافُ، ولا تقل: سَمِيدِعُ بضم السين». و(الأكْنُافُ) جمع (كَنْفٌ) وهو الجانب، و(المُوَطَّأُ) بتشديد الطاء: المُدْمِثُ بتشديد الميم، أي اللين. ويقال: مُوَطَّأُ الأَكْنُافُ لِلْمُضِيَّافِ. وفي (القاموس): «السَّمِيدِعُ بفتح السين والميم، بعدها مثناة تحتية - أي ياء - ولا تضم السين، فإنه خطأ: السيدُ الكريمُ الشريفُ السَّخِيُّ،

و(سماكة الثوب). والصحيح: (ثوبٌ ثخين)، و(ثخانة الثوب)، وهو من: (ثُخِنَ) بالضم. و(ثوبٌ غليظ)، و(غلظة الثوب وغلظته) وهو من: (غَلِظَ) بالضم. ولا عبرة بما جاء في (المعجم الوسيط)، ولو أشار إلى أنه مُحَدَّث. إذ قال: ((سَمَكُ الشيء: غلظه وثخانتته. مُحَدَّثَةٌ)).

٤٩١. المَسَامُ

(نشرت بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٦)

في كلام الكتاب قولهم: (في جسم الإنسان مَسَامٌ دقيقة)، وهم يسألون ما أصل لفظ (المَسَام) بتشديد الميم الأخيرة.

أقول: (المَسَام): ثُقُوبٌ أو حُرُوقٌ خَفِيَّةٌ، ووزن (المَسَام): (مَفَاعِل)، ومفردُها: (مَسَمٌ) بتشديد الميم الأخيرة على (مَفْعَل). وهو اسمٌ مكانٌ للفعل. تقول: (سَمَمْتُ الإبرة) إذا جعلتَ فيها (سَمًّا) بميمٍ مشددة؛ أي: ثقباً، فيكون (المَسَم) هو موضع النفوذ أو الثقب، والجمع: (المَسَام).

وقيل: (المَسَام) جَمْعُ (سَم) بمعنى الثقب، كما جاء (مَحاسِن) جمعاً لـ (حُسْن) بضم فسكون، على غير قياس. قال ابن القوطية في (أفعاله): ((سَمَمْتُ الإبرة: جعلتُ لها سَمًّا، وهو ثقبها))، وفي (المصباح): ((والمَسَمُ: ثقبُ الإبرة، وجمَعُهُ سِمَام). و(المَسَم) على (مَفْعَل) بفتح الميم والعين يكون مصدرًا للفعل، ويكون موضعَ النفوذ والجمع: (المَسَام)).

و(المَسَم) بمعنى (الثقب) بضم السين وفتحها وكسرهما.

المُوطأ الأكناف والشجاع)).

وقد جاء (السَّمِيدع) في (التاج) بالبدال والذال، وذكر أن سيئته لا تُضَمُّ أيضاً. وذهب بعضهم إلى إطلاق (السَّمِيدع) على من يُوصَف في اللغة الأجنبية بـ (جنتلمان)، وهو أقربُ ترجمةٍ لهذا الوصف. و(السَّمِيدع) لفظٌ عربي، وليس مُعرباً.

٤٩٠. ثخين وثخانة، لا: سميك

وسماكة

(نشرت بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٥)

في كلام الكتاب قولهم: (ثوبٌ سميك) إذا كان ثخيناً أو غليظاً، وقولهم: (سَمَاكَةُ الستارة تحُول دون نُفُوزِ النور أي ثخانتها وغلظتها، فهل في العربية ما يُسَيِّغ قولهم هذا؟

أقول: جاء (سَمَكٌ يَسْمُكُ) كنصر ينصر لازماً ومتعدياً. فإذا قلت: (سَمَكْتُ الشيءَ سَمَكًا) فمعناه: رَفَعْتُهُ، وإذا قلت: (سَمَكْتُ الشيءَ سُمُوكًا) فمعناه: ارتفع. ففي (اللسان): ((وَسَمَكَ الشيءُ يَسْمُكُهُ سَمَكًا فَسَمَكَ: رفعه فارتفع... وَسَمَكَ اللهُ السَّمَاءَ سَمَكًا: رَفَعَهَا)). وفيه: ((وَسَمَكَ الشيءُ سُمُوكًا: ارتفع. والسَّامِكُ: العالي المرتفع)).

وقد استعمل (السَّمَك) بمعنى السقف أو القامة أو الارتفاع؛ ففي (اللسان): ((والمَسْمَكُ: السقف، وقيل هو من أعلى البيت إلى أسفله، والسَّمَكُ: القامة من كلِّ شيء)).

فثبت بهذا أن لا صحَّة لقولك: (ثوبٌ سميك)،

٤٩٢. سَمِنَ وَالسَّمَنَ وَالسُّمْنَةَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٧)

تقول: (سَمِنَ) بالكسر (يَسْمَنُ) بالفتح كَتَعَبَ يَتَعَبُ، فهو (سامينٌ) و(سَمِينٌ)، وجمع (سامين): (سيمان) بكسر أوله. وجاء: (سَمَنَ) بالضم ككُرِمَ أيضاً. وقيل في المصدر (السَّمَنُ) بكسرٍ ففتح، كما قيل (السَّمَانَةُ) كالشَّهَامَةُ بالفتح؛ ففي (المصباح): (سَمِينٌ يَسْمَنُ من باب تَعَبَ، وفي لغةٍ من باب قَرَبَ: إذا كَثُرَ لحمُهُ وشحمُهُ). وفي (اللسان): ((والسَّيِّينَ خلافُ المهزولِ، سَمِينٌ يَسْمَنُ سَمِينًا وَسَمَانَةً. وشيءٌ سامينٌ وسَمِينٌ، والجمع: سيمان. قال سيبويه: ولم يقولوا: سَمِنًا استعْتَبُوا عنه بِسيمان)).

ويقال: (تَسَمَّنَ) بتشديد الميم بمعنى (سَمِنَ) كما في (الصحاح)، وبمعنى (توسَّعَ في المآكل والمشارب) كما في (اللسان). ويتعدى الفعل بالتضعيف فتقول: (سَمَّنُهُ) إذا جعله سميناً، كما يتعدى بالهمزة؛ ففي (المصباح): ((ويتعدى (سَمِنَ) بالهمزة والتضعيف)). وإذا أراد الكتابُ المصدرَ من الفعل أو اسماً منه قالوا: (السُّمْنَةُ) بضم السين، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء (السُّمْنَةُ) بالضم اسماً للدواء الذي تُسَمَّنُ به النساءُ، كما في (الصحاح)، وجاء اسماً لعشبة ذات أوراقٍ وقُضْبٍ دقيقة العيدان لها نورة بيضاء، كما في (اللسان)، ولم تأت (السُّمْنَةُ) بالضم اسماً للسَّمِنِ أو السَّمَانَةِ. على أنني ظفرتُ بنحوٍ من ذلك في كلام الفصحاء؛ فقد جاء في (ديوان الحماسة)

بيتُ لعبد الله بن الدمينة الخثعمي تضمَّن قوله: (خَمِيصُ الحَشَا) وصفاً لرجل، فقال المرزوقي في شرحه: ((رجل قليل اللحم على بدنه، لطيف طيُّ البطن، مديد القامة.. وهذا مما تتمدح به العرب، لأن السمنة عندهم مذمومة)). فجعل (السُّمْنَةَ) بالضم اسماً للسَّمِنِ أو السَّمَانَةِ، فإذا اعتدَّت السَّمَانَةُ عِلَّةً في الرجل -وهي كذلك منذ القدم- فلا يبعدُ أن تُسَمَّى (سُمَّنَةً)، كما قيل: جُلُطَةٌ وَذَبْحَةٌ وَقُرْحَةٌ وَعَصَّةٌ، وكلُّها بوزن (فُعَلَةٌ) بالضم. فتأمل.

٤٩٣. استند إليه، لا: عليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٤)

(استندَ) و(سَنَدَ) بمعنى واحد، وكلاهما فعلٌ لازم. فإذا أردتَ الفعلَ المتعدِّيَ قلتَ: (أَسَنَدْتُهُ). وهناك (تَسَانَدَ)، تقول: (تساندتُ إليه) بمعنى (استندتُ)، وهو من أفعال المشاركة أيضاً. تقول: (عَمَلْنَا متعاضدين متساندين). ففي (الصحاح): ((وسنَدْتُ إلى الشيء أسنُدُ سُنُوداً، واستندتُ بمعنى، وأسندتُ غيري.. وتساندتُ إليه: استندتُ)) وفي (الأساس): ((أقبل عليه الذئبان متساندين؛ أي: متعاضدين)).

وقد رأيتُ أن: (سَنَدَ) و(استندَ) و(تساندَ) و(أسندَ) تتعدى ب (إلى). والكتابُ يعرفون ذلك غالباً، لكنهم يقولون حيناً: (استندتُ على فلان) فيعدُّون الفعلَ ب (على)، وحقيقة الأمر أن (سَنَدَ) وما اشتقُّ منه إنما يتعدى ب (إلى) في هذا المعنى في الوضع والمجاز. وهكذا تقول: ركنتُ إليه، وسكنتُ واطمأنتُ إليه،

وأُخِلَّتْ إليه، واستسلمت إليه، وقصدت إليه، كلُّه يتعدى بـ (إلى). كما تقول: اعتمدت عليه، وعولت عليه، وارتكزت عليه، واتكأت عليه. والفارق بين: (استندت إليه) و(اعتمدت عليه) أن في الاعتماد استناداً وتمكناً.

٤٩٦. أسهم فيه، وساهم فيه

(نشرت بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٦)

(السَّهْمُ) هو النصيب، وتقول من ذلك: (أَسْهَمْتُ لَهُ) إذا جعلت له سهماً، كما جاء في (الأفعال) لابن القوطية، كما تقول: (أَسْهَمْتُ لِنَفْسِي فِي كَذَا) إذا جعلت لها نصيباً فيه، و(أَسْهَمْتُ فِي كَذَا) إذا شاركت.

ويستعمل الكتابُ (المساهمة) في هذا المعنى، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر بعضهم ذلك، ومنهم: أحمد العوامري عضو المجمع القاهري، ومحمد محمود اليزم الشاعر الدمشقي، رحمهما الله، فقصرَا معنى (المساهمة) على المُقَارَعَةِ، و(المُقَارَعَةُ) هي: المُغَالَبَةُ فِي الْقِرْعَةِ، أَوْ الْمُضَارَبَةُ بِالرَّمَاحِ. على أنه شاع استعمال (المساهمة) بمعنى المشاركة في كلام كثير من الفصحاء، قال زهير بن أبي سلمى:

أبا ثابتٍ ساهمت في الحزْمِ أهله

فرائيك محمودٌ وعهدك دائمٌ
وقال المرزوقي في (شرح الحماسة): «أقر له بنصيبه وساهمه عليه» أي: قاسمه عليه، وفي (النهاية) لابن الأثير: «يريد أن القوي من الغزاة

٤٩٤. السُّنْدُ، والبَدَلُ

(السُّنْدُ) للسُّكِّ مجازاً واصطلاحاً، يجمعونه على (سُنْدَات) خطأ، والصواب (أَسْنَاد). وهكذا (البَدَلُ) يجمعونه على (بَدَلَات)، والصواب (أَبْدَال). و(السُّنْدُ) في الأصل: ما استندت إليه من حائط، كما في (المصباح).

٤٩٥. السَّنَّةُ

(نشرت بتاريخ ٥/٣١/١٩٨٥)

(السَّنَّةُ) بفتح السين والنون تُجمع جَمْعَ مَوْثِقٍ سالماً على (سَنَوَات)، وجمَعَ مذكر سالماً على (سِنِينَ). تقول في هذا الجمع: (مَرَّتْ عَلَيْنَا سِنُونَ قَاسِيَةً) فترفع بالواو، و(قَضِينَا سِنِينَ طَوَالاً) فتنصب بالياء، و(مَرَّرْتُ بِسِنِينَ عَجَافٍ) فتجر بالياء، وتفتح النون الأخيرة فيها جميعاً. فإذا أضفت حذف هذه النون، تقول: (هذه سِنُو عُمَرَا)، و(قَضِينَا سِنِي عُمَرَا)، و(مَرَّرْنَا بِسِنِي عُمَرَا).

على أن من الكتاب مَنْ يَذْكَرُ (سِنِينَ) في الرفع والنصب والجر، بالياء، ويجعل الإعراب على النون الأخيرة، ولا يحذف هذه النون في الإضافة.

أقول: جاء في الحديث: «اللهم اجعلها عليهم

و(فَعَلَّةٌ) في جَمْعٍ (فَاعِلٍ) كثيرٌ ما دام صحيح اللام
صفةً لمذكر عاقل.

وجاء جَمَعُ (سَيِّدٍ) على: (سَيَّادٌ) أيضاً كما في
(اللسان)، وهو شاذ، ف (فَعِيلٌ) بفتح فسكون فكسر
مقلوبٌ عن (فَعِيلٌ) بفتح فكسر، وهو لا يُجَمَعُ على
(فَعَائِلٍ).

وجمعوا (السادة) على (السادات)، والتحقيق أنهم
لم يجمعوه لمجرد الجمع، وإنما قصدوا به الزيادة في
الدلالة على الشرف.

ولذا قُلْ: (جاء السادة)، لا: (الأسياء).

٤٩٨. المَسْوَدَةُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٩/٢٨)

في كلام الكتاب قولهم: (هذه مسودة المقال)،
يعنون بها المقال الذي كُتِبَ أولاً قبل تصحيحه
وتنقيحه. وهم يَلْفُظُونَهُ: (المُسَوِّدَةُ) غالباً بضم الميم
وسكون السين وتشديد الدال المفتوحة، وهو خطأ، ولا
وجه لقولهم هذا؛ ذلك أن الوصف من (سَوَدَ الشيء)
بتشديد الواو - إذا جعله أسوداً - يكون على صيغة اسم
المفعول منه. تقول: (هذه النسخة المُسَوِّدَةُ للمقال)،
أو: (هذه مُسَوِّدَةُ المقال). و(مُسَوِّدَةُ) هنا بضم الميم
وفتح السين وتشديد الواو المفتوحة كقولك: (سُورَتِ
الحديقة) بتشديد الواو وبناء الفعل للمجهول، فهي
(مُسَوِّرَةٌ) بتشديد الواو المفتوحة، و(كُورَتِ الشمس)
فهي (مُكَوِّرَةٌ).

ووجه التسمية أن المقال إذا كُتِبَ أولاً الأمر كُتِرَ

فيه الكشط والتنقيح والتصحيح فغداً كالأسود. فإذا

يساهم الضعيف فيما يكسبه))، وفيه: ((والمواساة:
المشاركة والمساهمة في المعاش والرزق)). وفي (صبح
الأعشى) للقلقشندي: ((ليس من طبقات الناس من
يساهم الملوك في جلاله القدر سوى الكتاب)). وقد أقر
المجمع القاهري هذا المعنى للمساهمة، كما أخذ به
العدناني في معجمه مستشهداً ببيت زهير.

ولذا قُلْ: (سَاهَمْتُهُ في كذا)، كما تقول: (شاركته
وقاسمته)، بل قُلْ: (تَسَاهَمْتُهُ) بمعنى (تَقَاسَمْتُهُ)،
كما في (الأساس).

٤٩٧. سادة، لا: أسياء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٨/٤)

في العربية: (ساد خالدُ القومَ) إذا أصبح سيدهم،
وهو فعلٌ متعدُّ. ففي (اللسان): ((وساد قومه يسودهم
سيادة.. فهو سيِّد)). وقد يُحْطِئُ الكتابُ حيناً
فيقولون: (ساد خالدٌ على قومه)، ولا وجه له البتة.

واسم الفاعل من (ساد): (سائد)، والصفة
المشبهة: (سيِّدٌ) بتشديد الياء المكسورة. ويقع الإشكالُ
في جمع هذه الصفة تكسيراً؛ فهم يجمعونها حيناً
على (أسياء)، كما جُمِعَ (مَيْتٌ) و(خَيْرٌ) و(كَيْسٌ)
- وكلها بتشديد الياء المكسورة - على: (أموات)
و(أحياء) و(أكياس). ولم يُجَمَعِ (سيِّدٌ) على (أسياء)،
وإنما جُمِعَ على (سادة) على غير قياس. و(السادة) في
الأصل جَمَعٌ: (سائد)، وقد يستغني العربُ عن جَمَعٍ
لفظٍ بجمع ما هو في معناه؛ و(سادة) في جمع (سائد)،
كالقادة والحاكة والخانة في جمع قائد وحاك وخائن.

(التصريح). وأوضح الزمخشري في (الكشاف) أن (السين) إذا دخلت على المضارع أفادت أنه واقع لا محالة. وذكر ذلك ابن هشام في (المغني)، و(سوف) مرادفة للسين في هذا، ومن ثم كانا للإثبات. فقول الكتاب: (سوف لا)، أو: (سوف لن) خطأ، لدخول (سوف) على نفي، وهذا لا يجوز، وانفصالها عن الفعل، وهو ممتنع أيضاً.

ولذا كان الصواب أن تقول: (لن أذهب)، لأن (لن) تفيد النفي والاستقبال معاً، ففي التنزيل: ﴿وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ [الإسراء: ٣٧]. قال السيوطي في (الهمع): «وتنصب (لن) المستقبل، وتفيد نفيه.. ومنه قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذبابًا﴾ [الحج: ١٧٣]»، وأوجز ذلك الغلابيني في (جامع الدروس العربية) فقال: «(لن) حرف نفي ونصب واستقبال، فهو نفي المستقبل، كالسين وسوف في إثباته».

٥٠١. السِّياقة، لا: السِّواقة

(نشرت بتاريخ ١٣/٩/١٩٨٤)

في اللغة: (ساق يسوق سواقاً؛ ففي (المصباح): «سُقَّتْ الدابة أسوقها سواقاً، والمفعول: مسوق. وساق الصداق إلى امرأته: حملة إيلها»). ومن مصادر (ساق): (المساق) وهو مصدر ميمي؛ تقول: (المساق) من: ساق، كما تقول: المقال والمقام والمرام من: قال وقام ورام. ومن مصادر (ساق) أيضاً: (السِّياق)؛ ففي (الصحاح): «(وساق الماشية يسوقها سواقاً وسياقاً؛ فهو: سائق وسواق، شدد للمبالغة)»، وفي (الأساس):

قلت: (سَلَّمْتُ مُسَوِّدَةَ الكتاب إلى المطبعة فردتها)، جعلت (مُسَوِّدَةَ) على صيغة اسم المفعول من (سَوَّده). ولذا قُلْ: (مُسَوِّدَةَ المقال) بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو المفتوحة.

٤٩٩. السَّوْغ

يقال: (هذا سَوَّغٌ هذا، وسَيَّغُهُ، وسَوَّغْتُهُ)، للذي يليه في الولادة ذكراً أو أنثى. وقد يحتاج إليه الكتاب.

٥٠٠. لن أذهب، لا: سوف لن أذهب

(نشرت بتاريخ ٩/٥/١٩٨٤)

إذا أراد الكتاب أن يدخلوا النفي على الفعل المضارع الذي يراد به الاستقبال، قالوا: (سوف لا أذهب)، أو: (سوف لن أذهب) وفي العبارتين خطأ من وجهين؛ الأول: أن (سوف) تدخل على المضارع بلا فاصل، والثاني: أن (سوف) لا تدخل على نفي. أما دخولها على المضارع بلا فاصل، فذلك واضح في كلام النحاة. قال المائقي في (رصف المباني): «اعلم أن (سوف) يختص بالفعل المضارع أيضاً فيخلصه للاستقبال مثل (السين)؛ أي: يَصْرِفُ المضارع إلى الاستقبال. وقال: «(وهي — أي سوف — متصلة به كالسين أيضاً، فلذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه)»، وهذا جلي لا يحتاج إلى شرح.

وأما عدم جواز دخول (سوف) على نفي، فذلك لأنها حرف إثبات كالسين، كما ذكر صاحب

الموت شيئاً لا أجدهُ الآن)).

ومثُلُ (سَوَّلَ): (زَيْنَ) بتشديد الياء فإنه يتعدى بنفسه، ففي التنزيل: ﴿زَيْنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ﴾ [التوبة ٣٧]، ببناء (زَيْنَ) للمجهول.

ولعلّ الذي جرّ الكتابَ إلى تعديّة (سَوَّلَ) بالياء قُرْبُ معناه من (أغرى) -وهذا يتعدى بالياء- فأنت تقول: (وقد أغرتهُ نفسهُ الخبيثةُ بكذا)، أما قوله تعالى: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعِدَاةَ وَالْبَغْيَاءُ﴾ [المائدة ١٤]، فمعناه أوقعنا.

٥٠٣. التَسَوَّلُ

(نشرت بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٣)

شاع على السنة الكتاب قولهم: (تَسَوَّلَ الرجلُ) بتشديد الواو إذا استعطى الناسَ وطلبَ الإحسان. وقد أطلقوا (المُتَسَوِّلَ) على من زاولَ ذلك، و(التَسَوَّلَ) على العمل، أي: طلبِ الإحسان. فهل في اللغة ما يُسَوِّغُ ذلك؟ أقول: في بَحْثِ (تَسَوَّلَ) مسائلُ أهمُّها:

أولاً: الذي في اللغة: (سألَ الناسَ) إذا طلبَ منهم الإحسانَ، ويُسمَّى الفقيرُ المُسْتَعْطِي (سائلاً)، وجمَعُ (السائل): (سؤال) بضم السين وتشديد الهمزة ككاتب وكتاب. وفي التنزيل: ﴿والذين في أموالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [العنكبوت ٢٤ و ٢٥]. ويُطلق على (السائل): الطالب والمُستجدي. ويقول العرب: (فلانٌ يَتَكَفَّفُ الناسَ) أي: يمدُّ يدهُ إليهم، وكذلك (يَسْتَكْفِفُ) ففي (الأساس): ((وَأَسْتَكْفَفَ النَّاسَ وَتَكْفَفَهُمْ: مَدَّ إِلَيْهِمْ كَفَّهُ يَسْأَلُهُمْ، وَفُلَانٌ يَسْتَكْفِفُ الْأَبْوَابَ وَيَتَكَفَّفُهَا)).

((وهو يَسُوِّقُ الحديثَ أَحْسَنَ سياقاً)). وجاء كذلك (السِّيَاقَةُ) بالتاء، وأصلُها: (السَّوْاقَةُ) بكسر السين، فقلِّبت الواوُ ياءً لكسرة السين قبلها. فد (السَّوْقُ) و(المَسَاقُ) و(السِّيَاقُ) و(السِّيَاقَةُ) كلُّها مصادرٌ للفعل. على أن الكتابَ يَسْتَعْمَلُونَ (السَّوْاقَةَ) أحياناً بكسر السين، والقياسُ قلبُ الواو فيها ياءً لِمَجِيءِ الكسر قبلها، فتَقْوُولُ إلى (السِّيَاقَةُ).

ولذا كان قولهم (سِوَاقَةُ السيارات) خطأ، والصواب أن يقال: (سَوَّاقُها) أو (سِيَّاقُها) أو (سِيَّاقَتُها)، أو يقال: (قَوِّدُها وقيادُها وقيادَتُها). و(القَوِّدُ) -كما قال الخليل- أن يكون الرجلُ أمامَ الدابةِ آخذاً بقيادِها، و(السَّوْقُ) أن يكونَ خلفها.

٥٠٢. سَوَّلَ

(نشرت بتاريخ ١١/٦/١٩٨٤)

(التسويل) معناه: التزيين والتسهيل؛ ففي (النهاية): ((التسويل: تحسينُ الشيء وتزيينُهُ وتحبيبهُ إلى الإنسان ليفعله أو يقوله)). والفعل يتعدى بنفسه، ففي (الأساس): ((سَوَّلَ له الشيطانُ ونفسُهُ أمراً: سَهَّلَ له وزَيْنَ، وهذا من تسويلات الشيطان)). ف (سَوَّلَ) بتشديد الواو فعلٌ متعدُّ بنفسه بدليل قوله: ((سَوَّلَ له الشيطانُ ونفسُهُ أمراً)). والكتابُ يَسْتَعْمَلُونَ الفعلَ ويُعدُّونه بالياء فيقولون: (سَوَّلَتْ له نفسُهُ بالعبثِ أو بالغشِّ)، والصواب أن يقولوا: (سَوَّلَتْ له نفسُهُ العبثِ أو الغشِّ). ففي التنزيل: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً﴾ [يوسف ١٨ و ٨٣]. وفي الحديث: ((اللهمَّ إلا أن تُسَوِّلَ لي نفسي عند

«فلان يَشْحَذُ الناسَ: يسألهم. وهو شَحَّاذٌ، ورأيتَه يَتَشْحَذُ».

٥٠٤. سَوِيَّ يَسْوِي سَوِيَّ (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/١٠)

تقول: (سَوِيَّ يَسْوِي) كَرَضِي يَرْضِي، ويأتي الفعل في كلام الكتاب فيقولون: (هذا الكتاب لا يَسْوِي شيئاً)، أو: (لا يَسْوِي ديناراً) بفتح الواو في (يَسْوِي)، يعنون: (هذا الكتاب لا يساوي شيئاً)، أو: (لا يساوي ديناراً)، فهل هذا صحيح؟

أقول: أنكر (سَوِيَّ يَسْوِي) بعض الأئمة، وجعلَهُ آخرون لغةً نادرةً أو قليلةً. قال صاحب (المصباح): «(وفي لغةٍ قليلةٍ: سَوِيَّ درهماً يَسْوَاهُ من بابِ تَعِبٍ)» ومنعها أبو زيد فقال: يقال: يساويه، ولا يقال: يسواه...». وجاء في (اللسان): «(وقال الليث: يقال في البيع: لا يساوي؛ أي: لا يكون هذا مع هذا الثمن سيئين، الفراء: يقال لا يُساوي الثوبُ وغيره كذا وكذا، ولم يُعرف (يَسْوِي)، وقال الليث: (يَسْوِي) نادرة».

على أن من العلماء من أجاز الفعل، فقد جاء في (اللسان) أيضاً: «(وقولهم: (لا يَسْوِي) أَحْسَبُهُ لغةً أهلِ الحجاز، وقد رُوِيَ عن الشافعي)»، وجاء ذلك في شعر محمد بن حازم الباهلي المتوفى (٢١٥هـ)، إذ قال:

طَبُّ عَنِ الإِمْرَةِ نَفْسًا وَأَرْضٌ بِالْوَحْشَةِ أَنْسَا
مَا عَلَيْهَا أَحَدٌ يَسُّ سَوَى عَلَى الخَبْرَةِ فَلَسَا
فثبت بذلك صحة استعماله، وقد أسس على ذلك

ثانياً: في اللغة: (تَسَوَّلَ)، ولكن ما معناه؟

(التسَوَّلَ) من: (السَّوَّلَ)، وهو استرخاء ما تحت السُّرَّة. تقول: (سَوَّلَ سَوَّلًا) كَتَعَبَ تَعَبًا. ففي (الصحاح): «(والتسَوَّلَ: استرخاء ما تحت السُّرَّة من البطن، ورجلٌ أَسْوَلٌ، وامرأةٌ سَوَّلَاءٌ، وقومٌ سَوَّلٌ)». وفي (اللسان): «(التسَوَّلَ: استرخاء البطن، والتسَوَّلُ مثله)». وليس في اللغة (تَسَوَّلَ) بمعنى: سأل أو استعطى.

ثالثاً: في اللغة (سأل) دون همز بمعنى (سأل) بالهمز، تقول: (سألَ يسألُ سَوَّلًا) كخافَ يَخَافُ خَوْفًا، وهما (يَتَسَاوَلَانِ) بالواو. وقد جاء الفعل بالياء أيضاً، وأنكره بعضهم. فإذا صحَّ أن: (سأل يسألُ سَوَّلًا) بمعنى (سأل) - وهو صحيح - وأردت أن تصوغ منها (تَفَعَّلَ) بتشديد العين قلت: (تَسَوَّلَ) كما يستعمله الكتاب. وقد أقره مجمع اللغة القاهري. ومن ثمَّ جاء في (المعجم الوسيط): «(وتَسَوَّلَ: سأل واستعطى)»، بتشديد الواو بمعنى: سأل، ثم أشار إلى أنه مؤوَّد. أي إن العرب لم تقل (تَسَوَّلَ) بهذا المعنى.

وإذا كان (المعجم الوسيط) قد أقرَّ استعمال (التسَوَّلَ)، فعلى أنه (تَفَعَّلَ) من (سأل) بمعنى (سأل)، قياساً على ما صيغ من (تَفَعَّلَ) للدلالة على تكلف الفعل مع امتداد الزمن أو التكرير؛ كتصدَّى وتعرَّض وتتبَّع وتقصَّى، لحاجة إليه في التعبير، ولو لم يكن (تَفَعَّلَ) مَقِيَّساً، ذلك أن القصد من (التسَوَّلَ) مزاولَةُ السَّوَالِ، لا السَّوَالِ، فاستحقَّ بهذا صيغة (التَفَعَّلَ) كما استحقَّه (تَشَحَّذَ)؛ ففي (الأساس):

٥٠٦. مرتبة عالية، لا: سوية عالية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٩)

في لغة الكتاب قولهم: (بلغ الإنتاج في جودته سوية عالية)، أو: (بلغ الطلاب في تقدمهم سوية لا بأس بها)، وهم يعنون بـ (السوية) المرتبة أو الدرجة. وليست (السوية) في اللغة بهذا المعنى. ف (السوية) إما صفة أو اسم.

فإذا كانت اسماً كانت بمعنى العدل؛ ففي (الفاخر) لابن عاصم: «قولهم: قَسَمَ المَالُ بالسَّوِيَّةِ بينهم، أي: نَصَفَ لهذا ونَصَفَ لهذا». وفي (الأساس): «وهما على سوية من الأمر وسواء، وفيه النَّصْفَةُ والسَّوِيَّة».

وأما إذا كانت (السوية) صفة، فهي مؤنث (السوي) بياء مشددة، ومعنى (السوي): التام الخلق والعقل، و(الأرض السوية): المستوية. ففي (الأساس): «وسويت المعوج فاستوى، وهو سوي. ورزقك الله تعالى ولداً سوياً، لا داء به ولا غيب». وفي (اللسان): «سوى الشيء وأسوأه: جعله سوياً». وفي التنزيل: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» [مريم ١٧] أي مستوياً تام الخلق. ف (السوي) هنا صفة على وزن (فَعِيل)، ولكن كيف كان اشتقاقه؟

يُشْتَقُّ (فَعِيل) غالباً من: (فَعَلَ) بالضم ككريم من: كَرَّمَ. وقد يُشْتَقُّ من: (فَعَلَ) بالكسر كبخيل من: بَخَلَ، لكنه أتى هنا من: (أَفْعَلَ) المتعدّي، وهو نادر. ففي (اللسان): «أسوأه: جعله سوياً»، كأحبسه:

قولهم: (أسويت فلاناً بفلان) إذا جعلتهما سيئين؛ أي: مثيلين، ففي (الأفعال) لابن القوطية: «وأسويتني بفلان: جعلتني مثله».

لذا قل: (كتابك لا يسوى ديناراً)، و(لا يساوي ديناراً)، فكلاهما صحيح.

٥٠٥. استوى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٥)

(استوى) فعل لازم، وقد ذُكِرَتْ له معان كثيرة. من ذلك قولك: (استوى خالدٌ وصالحٌ في المنزلة) إذا تماثلا، و(استوى القوم في المال) إذا تساووا فلم يفضل أحدٌ على آخر. والفعل لا يُسَدُّ هنا إلا إلى اثنين فصاعداً. لكنك تقول: (كان فلان قائماً فاستوى قاعداً، وكان قاعداً فاستوى قائماً)، و(استوى المكان) إذا اعتدل.

فإذا عُدِّي بـ (إلى) اقتضى معنى الانتهاء إلى شيء؛ وذلك كقولك: (استوى إلى السماء) إذا صعد أو عمد أو قصد. ومتى عُدِّي بـ (على) اقتضى معنى الاستقرار أو الاستيلاء؛ وذلك كقولك: (استوى على البلد) إذا استولى، و(استوى على الدابة أو السرير أو الفراش) إذا استقر. هذا ما جاء في (الصحاح) و(الأساس) و(القاموس) و(المصباح) و(اللسان).

ولكن هل يصحُّ قولك: (استوى الطعام) إذا نضج، كما يقوله الكتاب.

أقول: جاء في (المصباح): «واستوى الطعام؛ أي: نضج»، فصَحَّ بذلك استعمال (الاستواء) بمعنى النَّضْج.

ويكثر استعمال (سواء) قبل الاستفهام كقولك:
 (سواء عندي أزيد في الدار أم عمرو؟) أو (سواء عليّ
 أقام زيد أم قعد؟) ، فيكون (سواء) خيراً مقدماً،
 و(عندي) ظرف متعلق به، و(زيد) هو المبتدأ، في
 المثال الأول. أما المبتدأ في المثال الثاني فهو: (قيام
 زيد) ، لأن (أقام زيد؟) في تأويل المصدر. وفي التنزيل:
 ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا
 يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة ٦] ، أي: سواء إنذارك لهم وتركها،
 والهمزة هنا همزة التسوية، وهي لا تقع إلا بين
 جملتين، فإذا كانتا فعليتين صحّ حلول المصدر محلّ
 كل منهما.

ويَسأل الكتاب: أَيْصَحُّ قِيَامُ (أَمْ) مَقَامُ (أَمْ) فِي هَذَا
 الْمَوْضِعِ؟

أقول: لا بدّ من (أَمْ) كلّما سبقتها همزة
 الاستفهام، وتُسمّى: (أَمْ المُعَادِلَة) ، فإذا لم تسبقها
 همزة الاستفهام، عطف الثاني بـ (أَمْ) إذا جاء بعدها
 فعلان، تقول: (سواء عليّ قمت أو قعدت) ، لأنه على
 تقدير الشرط، وتأويله: (إِنْ فعلتَ هذا أو هذا فالأمران
 سواء).

ويجوز العطف بـ (أَمْ) أيضاً كقولك: (سواء عليّ
 قمت أم قعدت) على تقدير الهمزة، فإذا جاء اسمان
 أو مصدران كان العطف بالواو؛ تقول: (سواء عندي
 زيد وعمرو) ، و(سواء حضورك وغيابك) ، وفي التنزيل:
 ﴿سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجنّة ٢١] . وسبب كون
 العطف بالواو؛ أنّ التسوية قامت بين شيئين، فهي
 للعطف والتشريك على الأصل.

جَعَلَهُ حَبِيْسًا. قال السيوطي في (المزهر) : ((وهذا ما
 جاء على (فعليل) من: أَفْعَل))، وهكذا: أليم من:
 أَلَمَهُ، ونذير من: أَنْذَرَهُ، وبديع من: أَبْدَعَهُ. لكن ابن
 القوطية جَعَلَ (السوي) من (أفعل) اللازم فقال:
 ((أَسْوَى الرَّجُلُ: كَانَ خَلَقَهُ سَوِيًّا، أَوْ وَلَدَهُ، أَوْ
 مَاشِيَتَهُ)). فإذا صحّ هذا كان كـ (أشفق) فهو: شقيق،
 ففي (الصحاح) : ((وَأَشْفَقْتُ عَلَيْهِ، فَأَنَا مُشْفِقٌ
 وَشَفِيقٌ)). فتبين مما ذكر أن لا صلة بين السوية
 والمرتبة والدرجة.

ولذا قل: (بلغ الإنتاج في جودته مرتبة أو درجة
 عالية) ، و(بلغ الطلاب في تعلمهم مرتبة أو درجة لا
 بأس بها) ، ولا تقل: (سوية عالية) أو (سوية لا بأس
 بها).

٥٠٧. سواء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١/٣)

(سواء) في الأصل مصدرٌ يوصفُ به، تقول:
 (مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدم) ؛ أي: وجوده وعدمه
 سواء، فيكون (سواء) مجرور، صفة لـ (رجل) ،
 و(العدم) بالرفع معطوف على ضمير (سواء) ؛ أي:
 سواء هو والعدم. وفي التنزيل: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ
 بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران ٦٤] ، و(سواء) هنا مجرور صفة
 لـ (كلمة) ؛ أي: كلمة عادلة.

وجاء (سواء) بالنصب في قوله تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا
 أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [فصلت ١٠] ،
 فقيل إنه نُصِبَ على المصدرية بتقدير: (فاستوت
 سواء) ، وقرئ بالجرّ على أنه ضفةٌ للأيام أيضاً.

٥٠٨. سوو

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٥)

يَعْمِدُ بعضُ الكِتَابِ إذا استعملوا (سوو) في كلامهم، أن يأتوا بعدها بحرف من حروف الجر كقولهم: (لم أَحْصَلْ سوو على نسخة واحدة)، و(لم أنجح سوو في امتحان واحد)، وهكذا.

والخطأ في قولهم هذا أن (سوو) من الألفاظ التي تلازم الإضافة إلى المفرد مثل (بين) و(لدى) و(عند) من الظروف. أي إنه لا بد من أن تُضَافَ إلى اسمٍ بعدها، نكرةً أو معرفة. فإذا أردتَ تصحيحَ كلامِ الكِتَابِ قلتَ: (لم أَحْصَلْ على سوو نسخة واحدة)، و(لم أنجح في سوو امتحان واحد).

و(سوو) إما أن تُضَافَ إلى الظاهر كقولك: (سوو نسخة واحدة)، أو إلى الضمير كقولك: (سووك أو سوواه أو سووانا) و(سوو) هنا مثلُ (غير) تقول (لم أَحْصَلْ على غير نسخة واحدة)، و(لم أنجح في غير امتحان واحد).

والقاعدة أن المستثنى بـ (غير) و(سوو) يُجَرَّرُ بإضافتهما إليه، وهما يُعْرَبَانِ إعرابَ الاسمِ الواقعِ بعد (إلا) تقول: (جاء الطلابُ سوو خالدي) بنصب (سوو) على الاستثناء، و(ما جاء الطلابُ سوو خالدي) برفع (سوو) على البدل أو النصب على الاستثناء، و(ما جاء أحدُ سوو خالدي) بالرفع أو النصب، و(ما جاء سوو خالدي) بالرفع على الفاعلية، و(ما رأيتُ سوو خالدي) بالنصب على المفعولية، و(ما مررتُ بسوو خالدي) بالجر. و(سوو) في كلِّ هذه

الأمثلة مضافةٌ إلى المستثنى وهو (خالدي) وحركة الإعراب مقدرةٌ على آخرها. وهكذا تقول: (جاءني سووك)، و(ما رأيتُ سووك)، و(ما مررت بسووك) وتقول مثل ذلك في (غير) إذا وقعت هذا الموقع.

ولذا قُلْ: (لم أَحْصَلْ على سوو نسخة واحدة)، و(لم أنجح في سوو امتحان واحد)، و(لم أستعن بسووك بعد الله)، ولا تقل: (سوو على نسخة)، و(سوو في امتحان)، و(لم أستعن سوو بك).

٥٠٩. لاسيما إذا عاد

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/١٠)

يَعْمِدُ بعضُ الكِتَابِ في استعمال (لاسيما) إلى حذف (لا) في قولهم: (سأحقق لك ما تريد سيما إذا عاد إلي نشاطي) والصحيح إثبات (لا) ف (لاسيما) تُستعمل لإفادة أن ما بعدها وما قبلها مشتركان في حكم واحد، لكن ما بعدها أوفرُ نصيباً من هذا الحكم. فقول القائل: (سأحقق لك ما تريد) يعني أن تحقيق ما يريد سيجري على كلِّ حال، لكنه سيزداد فيتوفر نصيبه إذا عاد إليه النشاط.

والأكثرون على أن تشديد (سي) ودخول (لا) عليها واجب، وأن من استعمل (لاسيما) خلاف ذلك فهو مخطئ، كما جاء في (المغني ١/١٤٠) وقال المرادي إن (سيما) بحذف (لا) لم يرد في كلام من يُحتجُّ بكلامه. أما حذف (الواو) فالأكثرون على إجازته، وقد جاء في الشعر والنثر.

ولذا كان قولُ الكِتَابِ (سيما) بدلاً من (لاسيما)

قولهم: (السائبة)، وهي الدابة المتروكة المهملّة، وكانت (الناقة) تُتركُ مهملّةً في الجاهلية لِنُدْرٍ أو نحوه.

ويقال: (ساب الرجلُ في كلامه) إذا ذهب فيه كلُّ مذهب، أي: بلا وجهٍ أو قصد.

وتقول كذلك: (انساب الماءُ) إذا جرى، و(انسابت الحيةُ انسياً) إذا جرت وتدافعت في مشيها.

فقول العامة: (المالُ السائبُ يُعلمُ الناسُ السرقة) -أي: يُغريهم بالسرقة- صحيحٌ. وذلك شأنُ المال إذا تُرك بلا حراسة أو صيانة.

لكن قولهم: (سببت الشيءَ) إذا تركته، غيرُ صحيح، لأنَّ الفعلَ كما تقدّمَ لازمٌ غيرُ متعدٍّ والفعلُ المتعدّي هو (سبب) بتشديد الياء. ففي (النهاية): ((تسبيبُ الدواب؛ وهو: إرسالها تذهب وتجيء كيف شاءت)).

فقولُ الكتاب (سبب فلانُ شؤونه) على المجاز صحيحٌ، أي تركها مهملّةً بلا ضابط أو تدبير.

ويقول الكتاب (تسببت الأمورُ) إذا تُركت مهملّةً بلا نظام، ويستعملون مصدره وهو (التسبب) بمعنى افتقاد الضابط، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس في المعجم (تسبب)، لكنك إذا قسنته قلت: (سببته فتسبب)، كما تقول: كسرتُه فتكسر، ونقلته فتنقل، وحركته فتحرك. وقد رأى المجمع القاهري إجازته، وهو لا يخرج عن أصول العربية. فتأمل.

خطأ، فالصواب أن يقولوا: (سأحقق ما تريد ولاسيما إذا..).

وقد يلي (لاسيما) ظرفٌ كما جاء في المثال، أو جارٌ ومجرور كقولك: (أهوى الدراسة ولاسيما في بيتي)، أو جملةٌ حالية اسمية كقولك: (يعجبني الأستاذ لاسيما وهو يلقي درسه)، أو جملةٌ حالية فعلية كقولك: (سأكافئك على ما فعلت لاسيما وقد قمت بما يجب عليك).

وقد يليها جملةٌ شرطية كقولك: (سأحقق ما أريد لاسيما إن غنيت). وإذا وليها اسم نكرة جازٍ فيه الجرُّ والرفع والنصب؛ فإذا كان اسم معرفة جازٍ فيه الجرُّ والرفع، وقد منَع النصبُ كثيرون.

ولذا قل: (سأحقق ما تريد ولاسيما..)، ولا تقل: (سأحقق ما تريد سيما..).

قال الأستاذ محمود أحمد المكاوي في كتابه (التطبيقات العربية): ((وتجريدٌ (ولاسيما) من الواو (ولا) خطأ على الصحيح، لأنه لم يُسمع عن العرب.. وتجريدها من الواو فقط جائز)).

٥١٠. ساب

(نشرت بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٧)

تقول: (ساب الشيءُ والحيوانُ سبياً) إذا ذهب في الأرض في غير وجه، ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((ساب الشيءُ والدابةُ سبياً: مرّاً حيثُ شاء))، وفي (المصباح): ((ساب الفرسُ ونحوه سبياً: إذا ذهب على وجهه، وساب الماءُ: جرى)).

ويتبين بهذا أن (ساب) فعلٌ لازم، ومن ذلك

٥١١. كَثُرَ السُّوَّاحُ، لا: السُّوَّاحُ

(نشرت بتاريخ ٢٨/٤/١٩٨٤)

يتردد الكتابُ حين يجمعون (سائِحاً)، فيجمعه بعضهم على (سُوَّاح) بضم السين وتشديد الواو، وآخرون على (سِيَّاح) بضم السين وتشديد الياء. والقاعدة في ذلك أن تعودَ إلى الفعل، فإذا كان بالياء ك (ساحَ يسيح) كان اسم الفاعل (السائح) وجمعه (السُّيَّاح) بضم السين وتشديد الياء. ف (السِّيَّاحَة) من: ساحَ يسيح بالياء. ففي (الصحاح): ((ساحَ في الأرض يسيحُ سياحةً وسُيُوحاً وسِيحاً وسِيحاناً؛ أي: ذهب)). وأصلُ الفعل أن تقول: (ساحَ الماءُ على وجه الأرض)، و(ماءٌ سَيَّحٌ وسائِحٌ). ومن المجاز: (ساحَ الرجلُ في الأرض سياحةً) كما جاء في (الأساس). وفي التنزيل: ﴿فَسِيَّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة ٢]. وما دام الفعلُ قد جاء بالياء، ولم يأتِ بالواو، فأنت تقول في المبالغة: (سَيَّاح) بفتح السين وتشديد الياء، وفي جمع (السائح): (سِيَّاح) بضم السين وتشديد الياء نحو كاتب وكتَّاب. وقولُ الكتاب: (كثُرَ السُّوَّاحُ في القطر هذا العام) خطأ، صوابه: (كثُرَ السُّيَّاح).

أما ما جاء من الأفعال بالواو؛ ك (صاغ يصوغ)، فالأصل أن يكون اسم الفاعل (الصائح)، ويكون جمعه على (صُوَّاع) بضم الصاد وتشديد الواو. ولكن سُمِعَ عن العرب (صَيَّاع) بضم الصاد وتشديد الياء، كما سمع في المبالغة (صَيَّاع) بفتح الصاد وتشديد الياء إلى جانب (صَوَّاع) بفتح الصاد وتشديد الواو.

وهكذا قيل: (القَوَّام) بضم القاف وتشديد الواو جمعاً ل (قائم)، وسُمِعَ (القَيَّام) بضم القاف وتشديد الياء. وقيل: (القَوَّام) في المبالغة بفتح القاف وتشديد الواو، وسُمِعَ (القَيَّام) بفتح القاف وتشديد الياء. ولذا قُلْ: (كثُرَ السُّيَّاحُ) بضم السين وتشديد الياء، ولا تقل: (السُّوَّاح) بضم السين وتشديد الواو.

٥١٢. سَيَّعَ

تقول: (سَيَّعَ البناء) بتشديد الياء، و(سَفَّطَ الحوض) بتشديد الفاء، و(مَلَّطَ الحائط) بتشديد اللام، إذا طَيَّنَهُ ومَلَّسَهُ - بتشديد الياء في الأول واللام في الثاني - كلُّ ذلك صحيح، والكتاب يحسبون بعضه لحناً!

حرف الشين

٥١٣. الشباب والشبيبة

(الشباب) و(الشبيبة) كلاهما مصدرٌ للحداثة والفتاء، تقول: (شَبَّ الغلامُ يَشِيبُ) بالكسر (شباباً) و(شبيبةً) وقد اتَّسعوا في (الشباب) فأتوا به ظرفاً، قال عبد الله النهدي:

وَحَقَّةٌ مِسْكٍ مِنْ نِسَاءٍ لِبَسْتِهَا

شَبَابِي وَكَأْسٍ بَاكَرْتَنِي شَمُولِهَا

قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((وموضع قوله (شبابي) نصب على الظرف، والمعنى: زمن شبابي، ومدة شبابي. والمصادر تُحذف منها أسماء الزمان كثيراً)).

أقول: إذا صحَّ هذا -وهو صحيح- فإن لك أن تضع (الشبيبة) هذا الموضع أيضاً، لأن (الشبيبة) اسم للزمن -ولو كان مصدراً- فتقول: (عِشْتُ شَبِيبَتِي لَا أَعْرِفُ إِلَّا الصِّدْقَ وَالِاسْتِقَامَةَ) أي: عِشْتُ زَمَنَ شَبِيبَتِي.

أما قولك: (عِشْتُ أَحْدَاثَ الثَّوْرَةِ) مثلاً، فإنه لا يصحَّ ما لم يُحْمَلْ عَلَى التَّضْمِينِ، تَضْمِينِ مَعْنَى (عاش) معنى (لابس) فيكون المعنى: عِشْتُ الْأَبْسُ أَحْدَاثَ الثَّوْرَةِ.

على أنهم اتَّسعوا في (الشباب) اتساعاً آخرَ،

فاعتدوه جمعاً لـ (شاب) ^(١)، وليس (الفعال) -بفتح أوله- جمعاً من الجموع. واقتضى اتساعهم هذا إنزال (الشباب) منزلة (الشبان) كراعٍ ورُعِيانٍ، و(الشبيبة) ككاتبٍ وكتبةٍ. فتأمل.

٥١٤. شَتَانٌ

(نشرت بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٨٣)

(شَتَانٌ) بفتح الشين والنون اسمُ فِعْلٍ. ويعني ذلك أنه لفظٌ يدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل، لكنه لا يقبل علامته، وهو بمعنى: بَعُدَ أو افترق.

ويُشَكِّلُ عَلَى الكِتَابِ اسْتِعْمَالَهُ أحياناً. أيقولون (شَتَانٌ بَيْنَهُمَا) أو: (شَتَانٌ مَا بَيْنَهُمَا) وإذا قالوا: (شَتَانٌ بَيْنَهُمَا) أفينصّبون. (بين) أم يرفعونه؟

ويسألونك: هل يصحُّ قولُ القائل: (شَتَانٌ مَا فُلَانٌ وَفُلَانٌ) أو: (شَتَانٌ فُلَانٌ وَفُلَانٌ)؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من البحث في أمور أهمها:

أولاً: (شَتَانٌ) اسمُ فِعْلٍ ماضٍ بمعنى: بَعُدَ أو افترق، مبنيٌّ على الفتح. وهو يلزم هذه الصيغة شأنه شأنُ أسماء الأفعال. وأنت تقول: (شَتَانٌ مَا بَيْنَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ) على تقدير: (شَتَانٌ الَّذِي بَيْنَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ).

(١) أجاز مجمع القاهرة استعمال عبارة "شباب واعد" بمعنى أنه قد توفّر له من تمام الكفاية والخلق ما يرجي معه الخير.

أما ما جاء في ردِّ بعض هذه الأوجه، فقد نصَّ الأكثرون على خلافه، فقد منع بعضهم: (شتان بينهما)، وأوجب: (ما بينهما)، كما منع بعضهم: (ما بينهما)، وأوجب: (ما هما). وقد جاء (اللسان) بالأوجه المذكورة جميعاً.

٥١٥. شتَّى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤)

تقول: (سَتَّ الأمرُ يَشْتُّ) بالكسر (سَتَّاتاً) و(سَتَّاتاً) إذا تفرَّق. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «وسَتَّ الشيءُ سَتَّاتاً: تفرَّق»، وفي (المصباح): «سَتَّ سَتَّاً من باب ضرب إذا تفرَّق، والاسم: السَتَّات». وتقول منه: (أَسْتَتْ وتَسَتَّت) إذا تفرَّق أيضاً. كما تقول: (سَتَّهْ وأَسْتَهْ) بتشديد التاء فيهما: إذا فرَّقه، كما في (اللسان). والصفة من ذلك (سَتَّ) بفتح الشين وتشديد التاء، و(سَتَّيْت) بوزن (فَعِيل)، وكلاهما بمعنى متفرَّق. ففي (المصباح): «(وشَّى شَتَّيْتُ وزانُ كريم: متفرَّق). وفي (اللسان): «(وقَعُوا في أمرٍ سَتَّت) أي: متفرَّق أيضاً. ويُجمع (سَتَّت) على (أَسْتَات)؛ ففي التنزيل: «يَوْمَئِذٍ يَصُدُّ النَّاسُ أَسْتَاتاً» [الزلزلة ٦] أي: متفرقين.

أما (سَتَّيْت) فيُجمع على (سَتَّي) بفتح الشين وتشديد التاء، ففي (البحر المحيط): «(وسَتَّي: فعلى من (السَّتت)، وألْفُه للتأنيث، جَمْعُ (سَتَّيْت)، كمريض ومرضى». وفي (اللسان): «(أشياءُ شَتَّى)». وقد جاء (سَتَّي) وصفاً للفرد، وهو تَوَسُّع، ففي التنزيل: «إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى» [الليل ٤]. وفي (اللسان):

وتقول: (سَتَّان ما بين أخيك وأبيك)، برفع (ما)، و(بين) صِلَةٌ (ما). وقد سُمِعَ: (سَتَّان بينهما) أيضاً، بحذف (ما). قال حسان بن ثابت شاعر الرسول ﷺ: وشَتَّانَ بيْنكما في النَّدَى

وفي البأسِ والخبرِ والمنظَرِ

وقال آخر:

سَتَّانَ بيْنهما في كلِّ منزلة

هذا يخاف وهذا يُرتجى أبدا

وقد جاء (بين) هاهنا بالرفع والنصب. قال ابن منظور في (اللسان): «(فرع) (البيين)، لأن المعنى وقع له، قال: ومن العرب من ينصب (بينهما) في مثل هذا الموضع، فيقول: سَتَّانَ بيْنهما، ويضمّر "ما". ومعنى هذا أنك إذا قدّرت (ما) نَصَبْتَ (بينهما) على الظرفية، وإذا لم تُقدِّرْ رَفَعْتَ (بينهما) على الفاعلية. ومثله قوله تعالى: «لقد تَقَطَّعَ بيْنكم» [الأنعام ٩٤]، فإن من أوجُه إعراب (بينكم) في هذا الموضع، الرفعُ على الفاعلية، والنَّصْبُ على الظرفية.

ثانياً: قد سُمِعَ قولهم: (سَتَّان ما زيدٌ وعمرو) أي: بعد ما بينهما، ومثله قولهم: (سَتَّان ما أخوك وأبوك)، أو: (سَتَّان ما هما). قال الشاعر:

سَتَّان ما يَوْمِي على كُورِها

ويَوْمُ حَيَّانِ أَخِي جَابِرِ

كما جاء في كتاب (تقويم اللسان) لابن الجوزي، وفي (اللسان) أيضاً: «(سَتَّان أخوك وأبوك) بالرفع. وهكذا تقول: (سَتَّان ما هما)، و(سَتَّان ما بينهما)، و(سَتَّان بينهما)، و(سَتَّان فلانٌ وفلان)، كلُّه صحيح.

((أمرُ شَتَّ وشَتَّى))

رفيقان شَتَّى أَلْفَ الدهرِ بيننا

وقد يلتقي الشَتَّى فيأتلفان

ويقول الكتاب حيناً: (صادفتُ شَتَّى المصاعب)،

فيقدِّمون الوصفَ على الموصوف، وقد أنكره بعضهم،

وهو صحيح. قال تَابُطُ شَرًّا:

قليلُ التَّشْكِيِّ لِلْمُهْمِ يُصِيبُهُ

كثيرُ الهوى شَتَّى النَّوى والمسالكِ

فتأمل.

٥١٦. شَجَبَ المعاهدة

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٥)

يدور على أقلام الكتاب قولهم: (شَجَبَ فلانُ

المعاهدة) إذا عابها وأظهرَ عيوبَها، وهو خطأ شائع.

فأنت إذا أردت أن تعيب شيئاً كالمعاهدة قلت:

(عبتُ هذه المعاهدة، وتَنَقَّصْتُها وتَلَبَّتها وطعنتُ فيها

وقَدَحْتُ)، ولا تقول: (شَجَبْتُها)، لأن للشجب

معاني ليس منها الذمُّ والعيبُ. ف (شَجَبَ) بالفتح

إذا كان فعلاً لازماً كخرج، كان معناه: هَلَكَ أو أَيْمَ،

فهو (شاجبٌ)، و(شَجِبَ) بالكسر إذا كان كفرح،

كان معناه: حَزَنَ وهَلَكَ أيضاً، فهو (شَجِبَ) كفرح.

وإذا كان (شَجِبَهُ) كمنصره متعدياً، كان معناه: أهْلَكَهُ

وأحزَنَهُ وشغَلَهُ وجَذَبَهُ.. وليس في هذه المعاني جميعاً

ما يتصل بالعيب أو الذم. ففي (الأفعال) لابن

القوطية: ((شَجَبَ الرجلُ بالفتح شُجوباً وشَجَباً: أَيْمَ

وأيضاً هَلَكَ.. وشَجِبَ بالكسر شَجَباً: حَزَنَ،

وشَجِبْتُهُ: أَحزَنْتُهُ)). وفي (الأساس): ((وشَجِبَ

بالكسر وشَجِبَ بالفتح: هَلَكَ فهو شَجِبٌ وشاجِبٌ)).

وهناك (المِشْجَب) بكسر الميم، لما يُعَلَّقُ عليه

التياب. ففي (المصباح): ((وتشاجِبَ الأمرُ: اختلط

ودخلَ بعضُهُ في بعض، ومنه اشتقاق (المِشْجَب) بكسر

الميم، قاله ابنُ فارس، وقال الأزهري: (المِشْجَب):

حَسَبَاتٌ مُوثِقَةٌ تُنصَبُ فيُنشَرُ عليها الثياب)).

وأقربُ لفظٍ يعبرُ به عما يريدُه الكتابُ قولك:

(جَدَبَ فلانُ المعاهدة). ف (جَدَبَ) إذا كان بالضم أو

بالكسر كان ضدَّ: (حَصَبَ) و(أَحْصَبَ). ففي

(الأساس): ((جَدَبَ المكانُ بالضم جُدويةً، وجَدِبَ

بالكسر وأجَدِبَ.. مكانٌ جَدِبٌ وجَدِيبٌ..)). وإذا كان

(جَدَبَ) بالفتح كان متعدياً بمعنى عاب. قال ابن

القوطية: ((وجَدَبْتُ الشيءَ جَدَباً: عَيْبْتُهُ)). وفي

(اللسان): ((وجَدَبَ الشيءَ يَجْدِبُهُ جَدَباً: عابَهُ

وذمَّهُ..)).

ولذا قُلْ: (جَدَبْتُ قولَ فلانٍ، وعَيْبْتُهُ، وطعنتُ

فيه، ونَدَدْتُ به)، ولا تقل: (شَجِبْتُهُ).

٥١٧. شجاه وأشجاه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٦)

(الشُّجُو) هو الهَمُّ والحُزْنُ، تقول: (شجاهُ شَجَواً)

إذا حَزَنَتْه، كما في (الصحاح)، والفعلُ متعديٌّ، أما

الفعلُ اللازم فهو (شَجِي) بوزن رَضِي. ففي (الأفعال)

لابن القوطية: ((شَجِي شَجاً: غَصَّ، وأيضاً حَزَنَ.

وشَجَوْتُهُ شَجَواً: أَحزَنْتُهُ)).

جاء ذلك في (اللسان) وفي (التاج)، وهو صريح بأن (شجاه) و(أشجاه) بمعنى. وجاء في (الأفعال) لابن القوطية: «وقال الكسائي: شجاني شجواً: طرّيتني وهيّجني، وأشجاني: أحرزني وأغضبني».

فثبت بذلك أن (أشجاني) بمعنى أحرزني ك (شجاني). فتأمل.

٥١٨. الشَّجَا

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٩)

(الشَّجَا) بفتح الشين والجيم مصدر (شجى) يشجى كتعب يتعب، ومعنى (شجى) غصّ وحزن، كما في (الأفعال) لابن القوطية.

والصفة المشبهة منه (شج) بفتح فكسر على وزن (فعل) وقد حذفت ياؤه بالتنوين. ونحو ذلك: عمى يعمى فهو عم، وهوى يهوى فهو هوى.

لكن الكتاب يأتون بالوصف على (شجى) بفتح فكسر مع تشديد الياء، فما توجيهه؟

أقول: (شجى) بتشديد الياء (فَعِيل) بمعنى مفعول من: (شجَاهُ يشجوه). ففي (المصباح): «ويتعدى بالحركة فيقال: شجَاهُ الهم يشجوه شجواً من باب قتل: إذا أحرزته». وهناك (أشجاه) أيضاً بهذا المعنى.

وفي المثل: (ويُلُّ للشَّجِيِّ مِنَ الخَلِيّ). فالشَّجِيُّ: المشغول البال، والخَلِيّ خلافة. وياء (الخَلِيّ) مشددة، أما ياء (الشَّجِيِّ) فقد جاءت في المثل بالتخفيف والتشديد. فإذا كانت مخففة الياء فهي صفة من (شجى) اللازم، وإذا كانت مشددة فهي صفة من (شجَاهُ) المتعدي؛ (فَعِيل) بمعنى (مفعول). فتأمل.

ويقول الكتاب حيناً: (أشجاه) بزيادة الهمزة بمعنى (أحرزته) أيضاً، فهل هذا صحيح؟
أقول: قال المتنبي:
وفاؤكما كالرَّبْعِ أشجَاهُ طاسمُهُ

بأن تُسعيدا والدمعُ أشفاهُ ساجمُهُ
يخاطب الشاعرُ صاحبيه فيقول: وفاؤكما بالإسعاد كالربيع، كلما تقادمَ عهدهُ كان أكثرَ شجواً وأشدَّ حُزناً، وكالدمع كلما سَجَمَ - أي سال - كان أشفى للغيل. وهو يريد أن يقول: كلما ازدادتُ بالربيع وبوفاؤكما وجداً زدت بكاءً.

ويُفهم من البيت أن قولَ المتنبي: (أشجاه طاسمُهُ)، معناه: أشدهُ شجواً - أي حزنًا - دارسُهُ، فلا يكون هذا سنداً لصحة قولك: (أشجاه) بمعنى أحرزته، لأن (أشجاه) في البيت اسمُ تفضيل، لا فعلٌ.

وقد أورد ذلك ناقدٌ في كلمة يومية مشيراً إلى وهم ابن خالويته حين ظنَّ (أشجاه) في بيت المتنبي فعلاً، وهو اسم تفضيل. وهذا صحيح لا غبار عليه، جاء به العكبريُّ في (شرح ديوان المتنبي). ولكن الناقد قد اعتمد ذلك ليقطع بخطأ القائل (أشجاه) بمعنى أحرزته، وليس هذا صحيحاً؛ فإذا كان الناقد قد اعتمد ابن خالويه فيما ذهب إليه من أنك لا تقول (أشجاه) بمعنى شجاه، فإن سواه - وهو الليث - قد قال: «شجَاهُ الهم، وفي لغة: أشجَاه»، وأنشد لشاعر قوله:

إني أتاني حَبْرٌ فأشجانُ

أن العوَاة قَتَلُوا ابنَ عَفَانِ

٥١٩. شَحَّ بِالشَّيْءِ عَلَيْهِ، وَشَحَّ بِنَفْسِهِ

عن الحرام

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٥)

(الشَّحَّ) هُوَ الْبُخْلُ مَعَ الْحِرْصِ. تَقُولُ: (شَحَّ زَيْدٌ بِمَالِهِ) إِذَا حَجَبَهُ بُخْلًا عَنِ الْإِنْفَاقِ، وَ(شَحَّ زَيْدٌ عَلَى فَلَانٍ بِالْقَلِيلِ) إِذَا صَنَّ بِهِ عَلَيْهِ، فَالْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى الشَّيْءِ الْمَحْجُوبِ بِالْبَاءِ، وَإِلَى الشَّخْصِ الَّذِي حُجِبَ عَنْهُ الشَّيْءُ بِ (عَلَى).. ففِي (اللِّسَانِ): «شَحَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ».

وَالكِتَابُ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ، لَكِنْهُمْ يُعَدُّونَ الْفِعْلَ إِلَى الشَّيْءِ الْمَحْجُوبِ أحيانًا بِ (عَلَى) فَيَقُولُونَ: (شَحَّ زَيْدٌ عَلَى مَالِهِ)، بَدَلًا مِنْ: (شَحَّ بِمَالِهِ) فَهَلْ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا يَسِيغُ ذَلِكَ؟

أَقُولُ: يَصِحُّ هَذَا، وَقَدْ جَاءَ فِي (اللِّسَانِ): «وَقَدْ شَحَّ بِالشَّيْءِ وَعَلَيْهِ».. ف (الشَّحَّ) حِرْصُ النَّفْسِ عَلَى مَا مَلَكَتْ وَبُخْلُهَا بِهِ، وَمِنْ ثَمَّ تَقُولُ: (شَحَّحْتُ عَلَى الْمَالِ) اسْتِثْنَاءً بِهِ، كَمَا تَقُولُ: (حَرَصْتُ عَلَى الْمَالِ) ضَمًّا بِهِ. وَجَاءَ فِي التَّنْزِيلِ: «أَشِحَّةٌ عَلَى الْخَيْرِ» [الأحزاب ١٩]. قَالَ السِّيُوطِيُّ: «(أَيُّ: أَشِحَّةٌ عَلَى الْغَنِيمَةِ يَطْلُبُونَهَا).. وَ(الْأَشِحَّةُ) جَمْعُ (شَحِيحٍ). وَفِي (نَهْجِ الْبَلَاغَةِ): «(فَإِنَّهَا كَانَتْ أَثَرَةً شَحَّتْ عَلَيْهَا نَفُوسُ قَوْمٍ)» أَيُّ: حَرَصَتْ عَلَيْهَا. وَإِذَا تَنَزَّهْتَ عَنِ الْحَرَامِ فَقَدْ شَحَّحْتَ بِنَفْسِكَ عَنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ. وَمِنْ ثَمَّ تُعَدِّي (شَحَّ) إِلَى مَا تَمَنَعُ نَفْسَكَ عَنْهُ بِ (عَنْ): ففِي (نَهْجِ الْبَلَاغَةِ): «(وَشَحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لَا يَجِلُّ لَكَ)».

وَلِذَا قُلْتُ: (شَحَّ زَيْدٌ بِالْمَالِ، وَعَلَى الْمَالِ)، وَ(شَحَّ

عَلَى فَلَانٍ)، وَ(شَحَّ بِنَفْسِهِ عَنِ الْحَرَامِ).

٥٢٠. شَحَّحْتُ السَّفِينَةَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٩/٢٠)

تَقُولُ: (شَحَّحْتُ السَّفِينَةَ شَحْنًا) إِذَا مَلَأْتَهَا، كَمَا قَالَ ابْنُ الْقُوطِيَّةِ. وَنَحْوُ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي (الْمِصْبَاحِ)؛ قَالَ الْفِيُومِيُّ: «(شَحَّحْتُ الْبَيْتَ وَغَيْرَهُ شَحْنًا مِنْ بَابِ نَفَعٍ: مَلَأْتُهُ)» فَالْفِعْلُ مُتَعَدٍّ. لَكِنَّ الشَّائِعَ عَلَى أَلْسِنَةِ الْكُتَّابِ قَوْلُهُمْ: (شَحَّحْتُ الْبِضَاعَةَ إِلَى كَذَا) بِالْبِئَاءِ

لِلْمَجْهُولِ إِذَا حُوِّلَتْ وَنُقِلَتْ، فَهَلْ لِهَذَا وَجْهٌ؟

أَقُولُ: لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا يُسِيغُ قَوْلَ الْقَائِلِ (شَحَّحْتُ الشَّيْءَ) إِذَا نَقَلَهُ أَوْ حَمَلَهُ. أَمَّا قَوْلُهُمْ: (شَاحِنَةٌ) لِلْقَاطِرَةِ، فَيَأْتِي ذَلِكَ مِنْ أَنْ (الشَّاحِنَةُ) هُنَا بِمَعْنَى (المَشْحُونَةُ). ففِي (القَامُوسِ): «(شَحَّنَ السَّفِينَةَ كَمَنَعَ: مَلَأَهَا.. وَمَرَكَبٌ شَاحِنٌ: مَشْحُونٌ)».. وَيَقَالُ: (شَحَّحْتُ السَّفِينَةَ بِالْبِضَاعَةِ) بِالْبِئَاءِ لِلْمَجْهُولِ: إِذَا مَلَأْتِ. ففِي التَّنْزِيلِ: «(فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ)» [الشعراء ١١٩] أَيُّ: الْمَلُوءِ. وَفِي (كَلِيلَةِ وَدَمْنَةَ): «(وَمَتَى شَحَّحْتُ السَّفِينَةَ بِالرِّكَابِ الْكَثِيرِينَ.. لَمْ يُؤْمَنْ عَلَيْهَا مِنَ الْعَرَقِ)».

وَ(الشَّحْنَةُ) لِمَا تُشَحَّنُ بِهِ السَّفِينَةُ، فَقَوْلُهُمْ: (فِي السَّلِكِ شِحْنَةٌ كَهَرَبَائِيَّةٍ) صَحِيحٌ، لَكِنَّ (الشَّحْنَةَ) بِكسْرِ الشَّيْنِ لَا بَضْمَهَا.

٥٢١. فَلَانٌ مِنْ (الشَّاذِينَ) أَوْ (الشَّاذَانِ)،

لَا مِنْ (الشَّوَانِ) (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣١)

مِمَّا يَقُولُهُ الْكُتَّابُ عَادَةً: (عَاشَرْتُ فَلَانًا فَوَجَدْتُهُ

من الشَّوَانِ؛ أي: وجدته ينفرد بسلوكه عن الجماعة.

وفي كلامهم هذا خطأ. فأنت إذا قلت: (فلان شاذ) صحَّ ذلك. لكنك إذا جمعتَه فقلت: (هؤلاء الرجال شواذ) أخطأت، ذلك أن الصفة إذا كانت على صيغة (فاعل) وأردت جمعها اختلف الجمع بين أن تكون الصفة للمذكر العاقل أو غير العاقل.

فإذا كانت لغير العاقل قلت: (هذا لفظ شاذ، وهذه ألقاظ شواذ) فجمعت (فاعلاً) على (فواعل). وكذلك الأمر في المؤنث عامة كقولك: (هذه كلمة شاذة، وهذه كلمات شواذ)، أو: (هذه امرأة شاذة، وهذه نساء شواذ).

أما المذكر العاقل فله شأن آخر. ف (شاذ) إذا وصفت به الرجل جمعته جمع مذكر سالماً أو جمع تكسير. فإذا جمعته على الأول قلت: (هؤلاء رجال شاذون)، كما تقول (راكبون)، وإذا جمعته على الثاني قلت: (هؤلاء رجال شذآن) بضم الشين وتشديد الذال، كما تقول (ركاب)، أو تقول (هؤلاء رجال شذآن) بضم الشين وتشديد الذال، أي متفرون أو خارجون عن الجماعة، كما تقول: راكب وركبان وراع ورعيان. قال ابن جني في (الخصائص): «وجمع شاذ شذاذ. قال: كبعض من مر من الشذاذ». فجمع (الشاذ) للعاقل على (شذاذ) ككاتب وكتاب وعامل وعَمال. وفي (الأساس): «شذ عن الجماعة: انفرد عنهم، وهو من شذاذ القوم» وفيه: «وجاءني شذآن الناس: متفروهم». والغريب ما جاء في (المعجم الوسيط): «الشاذ: المنفرد.. وما خالف القاعدة..

وخلاف السوي من الناس، جمعه: شواذ». فغير الأسوياء من الناس (شاذون) أو (شذاذ) أو (شذآن)، لا: (شواذ).

٥٢٢. شرد عنه وعليه، ونبا عنه وعليه

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٣/١)

تقول: (شرد شروداً) إذا نفر وذهب على غير هدى. ففي (المصباح): «(شرد شروداً من باب قعد: نَدَّ وَنَفَسَ). تقول: (شرد فلان عني)، فإذا عديته قلت: (شردت فلاناً عني) بتشديد الراء، أي طردته. ويقولون من ذلك: (تشردت فلان) بتشديد الراء، إذا ذهب في الأرض شارداً، وهو صحيح، وإن عابه بعضهم؛ ففي (اللسان): «لَمَّا فَرَعَ تَشَرَّدَ فِي الْأَرْضِ خَوْفاً مِنَ التَّبَعَةِ^(١)».

ولكن جاء: (شرد عليه)، فهل هو بمعنى (شرد عنه)؟

أقول: لكل دلالة. ففي (النهاية): «(لِتَدْخُلُنَّ الْجَنَّةَ أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ إِلَّا مَنْ شَرَدَ عَلَى اللَّهِ؛ أي: خرج عن طاعته وفارق الجماعة». فليس (الشرد) هنا نفوراً وحسباً، وإنما هو نفور وتمرد وعصيان. ونحو ذلك (نبا عنه)، فمعناه: تباعد عنه وتجافى، فإذا قلت: (نبا عليه) كان بمعنى آخر. ففي (نهج البلاغة): «(يَرَأْفُ بِالضَعْفَاءِ، وَيَنْبُو عَلَى الْأَقْوِيَاءِ)» أي: يشتد ويتمرد ويعلو عليهم، ليكف أيديهم عن ظلم الضعفاء. فتأمل.

(١) (التبعة) جمع (تابع).

٥٢٣. الشُرْطَة

(نشرت بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤)

لا يزال معظمُ الكتابِ يستعمل كلمة (البوليس) الأجنبية لرجل الأمن والنظام في المدينة، وقد استعملت العربُ في نحو من هذا (الشُرْطِيّ) بضم فسكون، وهو لفظٌ شائعٌ.

و(الشُرْطَة) بضم الشين وسكون الراء - وقد تفتح قليلاً - بمعنى العلامة في الأصل. وقد أُطلقت على طائفةٍ خاصة من جُند المدينة، من قولهم: (أشْرَطَ فلانٌ نفسه لأمر كذا) إذا عَلَّمَهَا بعلامة وأَعَدَّهَا له، وقد سُمِّيَ بها نُحْبَةٌ من جُند السلطان حيناً من قولهم: (شُرْطَة الشيء: خياره).

أما اليوم فيراد بها حَفَظَة الأمن والنظام في المدينة. ففي (الصحاح): ((وأشْرَطَ فلانٌ نفسه لأمر كذا؛ أي: عَلَّمَهَا له وأَعَدَّهَا. قال الأصمعي: ومنه سُمِّيَ الشُرْطُ - بضم ففتح - لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يُعرفون بها)). وقال صاحب (المصباح): ((والشُرْطَة وزن غرفة. وفتحُ الراء.. لغةٌ قليلة. وصاحب الشُرْطَة يعني الحاكم. والشُرْطَة بسكون الراء وفتحها أيضاً: الجند. والجمع: شُرْط، مثل: رُطْب)) وأردف: ((والشُرْط على لفظ الجمع، أي بضم ففتح، أعوانُ السلطان لأنهم جعلوا لأنفسهم علامات يُعرفون بها للأعداء. الواحدة: شُرْطَة، مثل: غُرْفَ جَمَعُ غرفة)).

وإذا نُسب إلى هذا قبيل: (شُرْطِيّ) بسكون الراء رداً إلى واحدِهِ.

ف (الشُرْطَة) إذن - بسكون الراء غالباً - بمعنى

العلامة في الأصل، وتُسَمَّى بها طائفةٌ من الجند، وهم حَفَظَة الأمن والنظام. وجمعُها (شُرْط) بضم ففتح. والنسبةُ إلى (الشُرْطَة): (شُرْطِيّ) بضم الشين وسكون الراء. والجمع: (شُرْطِيُون) بسكون الراء. أما قولُ بعضهم: (شُرْطَة) بفتح فكسر أو (شِرْطَة) بكسر فسكون، فهو خطأ.

ولذا قُل: (الشُرْطَة) بضم الشين وسكون الراء غالباً، و(الشُرْط) كغُرْف، و(الشُرْطِيّ)، و(الشُرْطِيُون)، ولا تقل: (البوليس)، ولا: (الشُرْطَة) بفتح فكسر، ولا: (الشُرْطَة) بكسر فسكون.

٥٢٤. الشريط

(نشرت بتاريخ ١٥/٩/١٩٨٥)

(الشريط) هو الخيط أو الحبل، ففي (المصباح): ((والشريط خيطٌ أو حَبْلٌ يُقْتَلُ من حُوص)). وهو يُجمع على (شُرْط) كغُدُرٍ وغُدُرٍ.

وقد اعتاد الكتابُ أن يجمعوه على (أشْرِطَة)، وأقرَّ ذلك الدكتور إميل يعقوب في كتابه (معجم الخطأ والصواب) فقال: ((وزان (أفْعَلَة) قياسيٌّ في جمع الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره حرف مدّ، كرعيف وأرغفة)) ثم أحال القارئ على كتاب (الفیصل في ألوان الجموع) للأستاذ عباس أبي السعود.

أقول: (الشريط) لا يُجمَعُ على (أشْرِطَة). وإذا قال الأستاذ أبو السعود: ((«أفْعَلَة» يَطْرُدُ في جمع اسمٍ مذكرٍ رباعي قبل آخره مدّ)) فلا يعني الاطِّرادُ في هذا

الموضع القياس الملتزم البتة^(١). وإنما يعني الكثرة والغلبة. ودليل ذلك قول الأستاذ أبي السعود نفسه: «ويُلتزم (أفعلة) في جمع ما جاء على (فَعَال) بفتح الفاء، و(فَعَال) بكسرها إذا كان كلُّ منهما مضعفاً أو مُعتلّ اللام؛ كزمام وأزمة، وكساء وأكسية». ومادام (أفعلة) يُلتزم في جمع (فَعَال) بالفتح والكسر، فإنه لا يُلتزم في ما عداه، وإنما يطرد؛ أي: يغلب.

ولذا قل: (شريط) و(شُرط) بضم الراء، لا: (أشرطة).

٥٢٥. شَرَعٌ وَشَرَعٌ وَاشْتَرَعٌ وَتَشَرَعٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٨/٥)

شاع استعمال (الشرع) و(التشريع) و(الإشراع) بمعنى سنّ الشرائع؛ أي: القوانين، فهل هذا صحيح؟

(١) جاء في كتاب النحو الوافي (٤/٥٨٥ الحاشية ١) ما يلي:

للمجمع اللغوي القاهري قرار حاسم، أصدره بعد دراسة وافية، وهو يقطع بأن "المُطرد" و"القياس" بمعنى واحد (كما جاء في الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاده، وهي الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء ١٩ من يناير سنة ١٩٣٧، وكما ورد أيضاً في الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع) ونصّ القرار:

((يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحويين والصرفيين؛ وهي: القياس، والأصل، والمطرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة... ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس. وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوّغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يُسمع على ما سُمع، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب)).

أقول: أما (شَرَع) فقد جاء صريحاً بمعنى (سَن). فقد جاء في التنزيل: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى ١٣]. قال صاحب (الصحاح): «والشريعة ما شرع الله لعباده من الدين، وقد شرع لهم يشرعُ شرعاً: أي سنّ».

و(الشَرَع) في الأصل مصدر، تقول: (شَرَعْتُ له طريقاً)؛ أي: نهجته وأوضحته، و(شَرَعَ اللهُ لنا كذا شرعاً)؛ أي: أظهره وأبانه، ف (الشرع) لغة: البيان والإظهار. قال الأزهري: «(معنى شرع: بيّن وأوضح)». وهكذا (سَن). ففي (اللسان): «(وسنّ الله سنّةً؛ أي: بيّن طريقاً قويمًا)».

وأما (شَرَع) فقد منعه الأستاذ إبراهيم المنذر كما منعه الأستاذ أسعد داغر في معناه الشائع. ولا وجه لهذا المنع، فإذا كان (شَرَع) بالتخفيف، في الأصل، بمعنى: أَوْضَحَ وبيّن، فكذلك (شَرَع) بالتشديد و(أشَرَع) بإضافة الهمزة. قال صاحب (القاموس): «(وأشَرَعَ باباً إلى الطريق: فَتَحَهُ، وَأشَرَعَ الطريق: بيّنه، كَشَرَعَهُ تشريعاً)» فليس ما يمنع إذاً من استعمال (شَرَع) بمعنى (شَرَع) جملة؛ أي: (سَن). وقد جرى عليه كثير من علماء الأصول كما ذكره الغلابيني.

وأما (اشترع) فهو بمعنى آخر. فقولك: (المرسوم التشريعي) صحيحٌ مستقيم. وليس كذلك قولك: (المرسوم الاشتراعي). إذ ليس (اشترع) بمعنى (سَن). ففي (اللسان): «(ويقال: فلانٌ يَشْتَرِعُ شِرْعَتَهُ، وَيَفْتَطِرُ فِطْرَتَهُ، وَيَمْتَلُ مِلَّتَهُ؛ كلُّ ذلك من شِرْعَةِ الدِّينِ

لِيَنْظُرَ إِلَى صَفَاقَتِهِ أَوْ سَخَافَتِهِ أَوْ يَرَى عَوَارًا، إِنْ كَانَ بِهِ، قِيلَ اسْتَشْفَهُ. ومعنى هذا أنك إذا أردت أن تَتَبَيَّنَ شَيْئًا وَاضِعًا يَدَكَ عَلَى حَاجِبِكَ تَتَّقِي نَوْرَ الشَّمْسِ قَلْتَ: (اسْتَكْفَفْتُهُ وَاسْتَوْضَحْتُهُ وَاسْتَشْرَفْتَهُ)، وَإِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَتَبَيَّنَ ثَخَانَةَ الثَّوْبِ أَوْ عُيُوبَهُ، قَلْتَ: (اسْتَشْفَفْتُهُ)، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، لَكِنْ تَقُولُ: (اسْتَشْرَفْتُ الشَّيْءَ) إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ تَنْظُرَ إِلَيْهِ، كَمَا فِي (الْأَسَاسِ).

لِذَلِكَ قُلْ: (اسْتَشْرَفْتُ آفَاقَ الْقَضِيَّةِ) بِالْفَاءِ، وَلَا تَقُلْ: (اسْتَشْرَفْتُهَا) بِالْقَافِ.

٥٢٧. شَارَفَ وَأَشْرَفَ وَأَوْشَكَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٤)

تَقُولُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: (أَشْرَفْتُ عَلَى كَذَا) إِذَا أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِ مِنْ فَوْقِ فِدْنَوْتٍ مِنْهُ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْكُتَّابِ: (أَشْرَفَ فُلَانٌ عَلَى الْهَلَاكِ) إِذَا أَطَّلَّ عَلَيْهِ فَاقْتَرَبَ مِنْهُ.

لَكِنْهُمْ يَقُولُونَ حِينًا: (شَارَفَ فُلَانٌ عَلَى الْهَلَاكِ)، فَهَلْ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا يُسَيِّغُ ذَلِكَ؟

أَقُولُ: جَاءَ فِي (الصَّحَاحِ): ((الشَّرْفُ: الْعُلُوبُ وَالْمَكَانُ الْعَالِيُّ.. وَجَبَلٌ مُشْرَفٌ: عَالٍ. وَأَشْرَفْتُ عَلَيْهِ؛ أَي: أَطَّلَعْتُ عَلَيْهِ مِنْ فَوْقٍ، وَذَلِكَ الْمَوْضِعُ مُشْرَفٌ)) وَأُرَدُّ: ((وَشَارَفْتُ الشَّيْءَ: أَشْرَفْتُ عَلَيْهِ)).

وَيَتَبَيَّنُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ (شَارَفَ) فَعْلٌ مُتَعَدٍّ، خِلَافًا لـ (أَشْرَفَ). تَقُولُ: (شَارَفَهُ) بِمَعْنَى (أَشْرَفَ عَلَيْهِ). وَفِي (الْأَسَاسِ): ((وَأَشْرَفَ عَلَى الْمَوْتِ وَأَشْفَى عَلَيْهِ..

وَفَطْرَتَهُ وَمِلَّتَهُ)). وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ (الاشْتِرَاعَ) افْتِعَالَ مِنْ (الشَّرْعَةِ) لِلاتِّخَاذِ وَالِاقْتِفَاءِ، كَمَا تَقُولُ: أَمْتَلَّ مِلَّتَهُ، وَاسْتَنْنَ بِهَا. وَهَكَذَا يَكُونُ (اشْتَرَعَ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ) بِمَعْنَى: تَعَمَّدَ الْأَخْذَ بِهَا، وَ(أَمْتَلَّ مِلَّةَ كَذَا)؛ أَي: اتَّخَذَهَا وَدَخَلَ فِيهَا. وَ(الْمِلَّةُ) بِالْكَسْرِ: الدِّينُ وَالشَّرِيعَةُ، كَمَا فِي (الصَّحَاحِ).

وَلَيْسَ فِي اللُّغَةِ (تَشَرَّعَ)، وَلَكِنْ قَدْ يُحْمَلُ عَلَى (تَفَقَّهَ) لِيَفِيدَ مَعْنَى تَعَاطَى التَّشْرِيعَ وَتَمَكَّنَ مِنْهُ، كَمَا كَانَ (تَفَقَّهَ) بِمَعْنَى تَعَاطَى الْفِقْهَ وَتَمَكَّنَ مِنْهُ.

وَلِذَا قُلْ: (شَرَعَ وَأَشْرَعَ وَشَرَّعَ) بِمَعْنَى: سَنَّ، وَقُلْ: (اشْتَرَعَ) بِمَعْنَى: اتَّخَذَ وَاقْتَفَى، وَ(تَشَرَّعَ) بِمَعْنَى: تَفَقَّهَ فِي الشَّرْعِ.

٥٢٦. اسْتَشْرَفَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٥)

إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ تَرِيدُ أَنْ تَسْتَبَيِّنَ شَيْئًا وَتُسْرِحَ نَظْرَكَ فِيهِ قَلْتَ: (اسْتَشْرَفْتُهُ) بِالْفَاءِ. وَالْكِتَابُ يُحْطِئُونَ حِينًا فَيَقُولُونَ: (اسْتَشْرَفْتُ آفَاقَ الْقَضِيَّةِ) عَلَى الْمَجَازِ، وَيَأْتُونَ بِـ (اسْتَشْرَقَ) بِالْقَافِ بَدَلًا مِنْ (اسْتَشْرَفَ) بِالْفَاءِ. فَ (الاسْتَشْرَاقُ) - إِذَا صَحَّ - كَانَ مِنَ (الشَّرْقِ) أَوْ (الشَّرُوقِ)، وَلَا مَحَلَّ لَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

أَمَّا الْاسْتَشْرَافُ، وَالِاسْتِيضَاحُ، وَالِاسْتِكْفَافُ، وَالِاسْتَشْفَافُ فَإِنَّهَا بِمَعَانٍ مُتَقَابِرَةٌ. قَالَ الثَّعَالِبِيُّ فِي (فِقْهِ اللُّغَةِ): ((فَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهِ وَاضِعًا يَدَهُ عَلَى حَاجِبِهِ مُسْتَظِلًّا بِهَا مِنَ الشَّمْسِ يَسْتَبَيِّنُ الْمَنْظُورَ إِلَيْهِ قِيلَ: اسْتَكْفَفَهُ وَاسْتَوْضَحَّهُ وَاسْتَشْرَفَهُ. فَإِنْ نَشَرَ الثَّوْبَ وَرَفَعَهُ

وقد أُحيل إلى مجلس مجمع اللغة العربية بالقاهرة أمرُ التفريق بين أسماء الجهات المنسوبة إلى ياء النسبة، وغير المنسوبة إلى ياء النسبة، فخصص المنسوبة كقولك: (شرقيّ المدينة) بما يدخل ضمن حدود المضاف إليه -وهو المدينة هنا- وغير المنسوبة كقولك (شرق المدينة) بما يخرج عن حدود المضاف إليه. وقد أُشير إلى ذلك في مجلة مجمع اللغة العربية (في عدد نيسان ١٩٧٥م).

وهكذا إذا قلت: (جلستُ شرقيّ الدار)، فإنك تكون قد جلست داخلها في ناحيتها الشرقية. وجاء في (الأساس): ((وهو يسكن شرقيّ البلد أو غربيّه))؛ أي: يسكن الجهة الشرقية من البلد أو الغربية.

فلا تقل: (تقع دمشق جنوبيّ حلب)، بل: (تقع دمشق جنوب حلب) ولا تقل: (تقع حمص شرقيّ طرابلس)، بل: (تقع شرقها)، وهكذا: (تقع حلب شمال حماة)، لا (شماليتها)، و(تقع بيروت غرب دمشق)، لا (غربيتها).

٥٢٩. شارك وقاسم

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٤)
تقول: (شركتُ فلاناً في كذا) و(شركتُ بوزن (علمتُ) ومصدره (شركة) بوزن (كلمة) و(شرك) بحذف التاء، وتُسكن الراء في المصدرين، وليس في العربية (شراكة) مصدرًا للفعل، كما يقوله الكتاب. وتقول: (أشركتُهُ في كذا) و(شاركتهُ فيه) و(تشاركنا فيه)

وشارفَ البلدَ، وساروا إليهم حتى إذا شارفُوهم)).
ولذا قل: (أشرفَ فلانٌ على العافية)، ولا تقل: (شارفَ عليها). كما تقول: (أشغى على الموت)، و(أوفى عليه).

أما (أوشك)، فتقول فيه: (أوشك فلانٌ أن يموت)، لا: (أوشك على الموت)، كما هو الشائع.

٥٢٨. شرق المدينة وشرقيها

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٢)

يكثر في كلام الكتاب قولهم: (يقع منزلي شرقيّ المدينة)، و(يقع منزلي شرق المدينة)، وهم لا يكادون يُفرقون بينهما في المعنى. فهل في اللغة ما يميز قولهم (شرقيّ) -بإضافة (شرق) إلى ياء النسبة المشددة- من قولهم (شرق) بلا ياء نسبة؟

أقول: ثمة فارقٌ بين المعنيين، فإذا قلت: (يقع منزلي شرقيّ المدينة) بإلحاق ياء النسبة بـ (شرق) ونصبيه على الظرفية، فتأويله: (يقع منزلي الجانب الشرقيّ من المدينة) وإذا صحّ هذا، فإن المنزل يقع داخل المدينة، ولكن في الجهة الشرقية منها.

وأما إذا قلت: (يقع منزلي شرق المدينة) على الأصل بلا ياء نسبة، فمعناه أن المنزل يقع خارج المدينة إلى الشرق منها. فلا يصحّ إذن أن تقول: (يقع منزلي شرقيّ المدينة) إذا كان خارج المدينة، كما لا يسوغ أن تقول: (يقع منزلي شرق المدينة) إذا كان المنزل داخل المدينة، هذا هو الأصل والمشهور والكتاب لا يفرقون بين الاستعمالين.

على ما يُضطر إليه الشاعر في شعره، فلا يُؤخذ به، وقد نبه على ذلك ابن جنّي في خصائصه.

٥٣٠. شَرَوَى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٩/٤)

تقول: (شَرَيْتُ الشَّيْءَ شِرَاءً وَشِرَىً) بكسر الشين فيهما، إذا بعته أو اشتريته، كما في (الأفعال) لابن القوطية. ف (الشَرَى) و(الشَّرَاء) مبادلة شيء بشيء مماثل بيّعا أو اشتراء. ف (الشاري) إما بائع، وإما مُشترٍ. قال الراغب في مفرداته: ((ومن هذا الوجه صار لفظ البيع والشراء يُستعمل كل واحد منهما في موضع الآخر)) وأردف: ((و"شَرَيْتُ" بمعنى "بعتُ" أكثر، و"ابْتَعْتُ" بمعنى "اشتريتُ" أكثر، قال تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ [يوسف ٢٠] أي: باعوه، وكذلك قوله: ﴿فَلْيُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [النساء ٧٤]) أي: يبيعون.

ويقال: (الشراء) و(الاشترَاء) في كل مبادلة، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾ [البقرة ٢٠٧]، أي: يبيعهما ببذله إياها في طاعة الله، وقال: ﴿وَلْيَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة ١٠٢] أي: باعوا به أنفسهم، وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالََةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة ١٦ و ١٧٥]، وقال: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ [البقرة ٨٦].

ومن هذه المادة: (الشَّرَوَى)، وهي المثل. قال السخاوي في (سفر السعادة): ((شَرَوَى: فعلى، وهي:

ويقول الكتاب حينئذ: (شَارَكْتُهُ الحَزْنَ أو العمل) أو (تشاركا الزاد)، كما جاء في كلمة يومية لناقد، إذ قال: (التقى بدويان على ورد ماء فتشاركا الزاد)، فهل هذا صحيح؟

أقول: ليس في العربية ما يُجيز تَعْدِيَةَ (شَرَكُهُ) و(أشْرَكُهُ) و(شَارَكُهُ) و(تشاركا) إلى مفعول ثانٍ؛ فأنت تقول: (شَرَكُهُ في كذا)، و(أشْرَكُهُ فيه)، و(شَارَكُهُ فيه)، و(تشاركا فيه). ففي (الصحاح): ((وشَارَكْتُ فلاناً: صِرْتُ شريكَهُ، واشترَكنا وتشارَكنا في كذا وشَرَكْتُهُ في البيع)).

على أن ثَمَّة أفعالاً تؤدي مثل هذا المعنى وتتعدى إلى مفعولين؛ تقول: (قاسمُهُ المالَ)، و(شاطرُهُ العملَ)، كما تقول: (تقاسما المالَ)، و(تشاطرا العملَ). وقد يسأل سائل: ألا يجوز تسويغ قولك: (شَارَكْتُهُ المالَ) بتضمين (شَارَكُهُ) معنى (قاسمَهُ)، وتعديته كتعدية هذا الفعل؟

أقول: يمتنع ذلك؛ لأن شرط التضمين أن يكون فيه معنيان متغايران بينهما مناسبة، وليس بين (المشاركة) و(المقاسمة) مغايرة. فأنت إذا عدت (أَسْرَفَ) مثلاً ب (على)، وقلت: (أَسْرَفَ فلانٌ على نفسه) بتضمينه معنى (جَنَى عليه)، فقد جمعت في: (أَسْرَفَ على نفسه) معنى الإسراف والجناية. ولكن جاء في (المقامة الشيرازية) لبيد الزمان الهمداني: ((وشَارَكْتُكَ عِنانَ عِصْمَةٍ)) عقب قوله: ((وقد أَرْضَعْتُكَ تَدِي حُرْمَةً))، فهل يصح هذا قياساً؟

أقول: يُحْمَل ما يُضطر إليه الساجع في سَجْعِهِ،

على وزن عُرْفَة، والجمع (شَطَب) كعُرْف. وجاء في العربية: (شَطَبَ عن كذا) إذا عَدَلَ عنه (شَطُوباً)، تقول: (شَطَبْتُ عن الكلمة) إذا عَدَلْتُ عنها. ففي (النهاية) لابن الأثير: ((فَشَطَبَ الرَّمْحُ عن مَقْتَلِهِ، أي: مَالَ وَعَدَلَ عنه ولم يَبْلُغْهُ، وهو من (شَطَبَ) بمعنى: يُعَدُّ)).

وعندي أن (شَطَبَ عنه) بمعنى (عَدَلَ) من قبيل التضمين، لأن معنى العدول فيه طارئ، وأصل (الشطب): القطع، أو الشق طولاً. ولا يَمْنَحُ صَحَةً قولك: (شَطَبْتُ عن الكلمة) صواب قولك: (شَطَبْتُ الكلمة) إذا مَدَدْتُ عليها خطأ لإفسادها.

ويقال في مثل هذا المعنى: (رَمَجَ) بتشديد الميم أيضاً. ففي اللغة: (رَمَجَ الكاتبُ سَطُورَهُ) إذا أفسدها. ولذا قُلْ: (شَطَبْتُ الكلمة)، و(شَطَبْتُ عنها)، و(رَمَجْتُهَا)، و(ضَرَبْتُ عليها)؛ ففي (الأساس): ((ضَرَبَ على المكتوب)) بمعنى أفسده.

٥٣٢. شَطْرٌ وشَطُورٌ، وبَحْثٌ وأبْحَاثٌ

(نشرت بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٥) شَطْرُ الشيءِ شَطْرًا جَعَلْتُهُ شَطْرَيْنِ، ف (الشَّطْرُ): نصفُ الشيءِ، وقيل: جُزْؤُهُ. وجاء بمعنى: الناحية، ففي التنزيل: ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة ١٤٤ و ١٤٩ و ١٥٠]. وَيُجْمَعُ (الشَّطْرُ) على: (أشْطُرُ) و(شَطُورٌ)؛ ففي (القاموس): ((الشَّطْرُ: نصفُ الشيءِ وَجْزْؤُهُ.. والجمع: أشْطُرٌ وشَطُورٌ)). لكن الكتاب يجمعونه حيناً

المِثْلُ، يقال: لك شَرَوَاهُ؛ أي: مثله))، وفي (النهاية): ((والشَّرَوَى: المِثْلُ، وهذا شَرَوَى هذا؛ أي: مثله))، وفي حديث عليّ ؑ: ((ادفعوا شَرَوَاهَا من الغنم)). ولكن لَمْ (شَرَوَى) بالواو، و(شَرَى يشري) بالياء؟ قال ابن سيده في (المخصص): ((«فَعَلَى» إذا كانت اسماً ولا مَها ياء تُقَلَّبُ إلى الواو ك: تَقَوَى وشَرَوَى، وإن كانت صفةً صَحَّتْ الياءُ فيها ك: صَدْيَا وَخَزْيَا، هذا قول سيبويه)). و(صَدْيَا): مؤنث (صَدْيَانِ)، وكذلك: (خَزْيَا) و(خَزْيَانِ). وقال ابن جني في (الخصائص): ((وذلك الموضع الذي قَلَبْتَ فيه الياءَ واواً لَمْ (فَعَلَى) إذا كانت اسماً نحو: الفتوى والرعى والتقوى والشروى)).

وهكذا كلما كانت (فَعَلَى) اسماً ك (شَرَوَى)، قَلَبْتَ ياؤها واواً فتأمل.

٥٣١. شَطَبٌ

(نشرت بتاريخ ١٥/١٠/١٩٨٤)

في العربية: (شَطَبَ السيفُ شَطْباً): جَعَلَ فيه شَطْباً، وهي طرائقه، كما في (الأفعال) لابن القوطية. و(الشُّطْبُ) و(الطرائق) هي: الخطوط والحزوز.

ويستعمل الكتابُ (شَطَبَ) في معنى قريب من هذا فيقولون: (شَطَبَ الكلمة) إذا جعل عليها خطأ يشير إلى فسادها. وعندي أنه صحيح، ولو أنكره بعض النقاد. ففي (الأساس): ((وشَطَبْتُهُ: قَطَعْتُهُ طولاً، وسيفٌ مُشَطَّبٌ بالتشديد ومَشْطُوبٌ: ذو شَطْبٍ، وهي طرائقه)). وجاء في (شفاء الغليل) للخفاجي: ((الشُّطْبِيَّةُ: حَطٌّ يَمْدُّ على الغلط الواقع في الكلام)). و(الشُّطْبِيَّةُ) هنا

على: (أشطان فهل لذلك وجه؟

أقول: تناول هذا العدناني في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة) فأقرَّ جَمَعَ (شَطْن) على (أشطان) استناداً إلى غلبة جمع (فَعْل) على (أفْعال)، كما أشار إليه الأب الكرمللي، وإلى ما ذهب إليه المجمع القاهري من جمع (بَحَث) على (أبحاث).

وعندي أنه لا وجه لجمع (شَطْن) على (أشطان). وإذا ثَبِتَ غلبةُ جمع (فَعْل) على (أفْعال)، فإنك تقيس عليه ما لم يَجْمَعِ العرب كجَمْعِكَ البحث على أبحاث، وليس لك أن تتجاوز ذلك، والأ فهل تجمع: العَقْل والكَهْف والخَطْب والذئب بسكون النون والشَّر والسَهْل على: أعقال وأكهاف...

ولذا قُلْ: (أشطن) و(شُطُون)، ولا تقل: (أشطان).

٥٣٣. الحاذق الماهر، لا: الشاطر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١)

(الشاطر) اسمُ فاعِلٍ من (شَطَن) كفتح، ويصِفُ به الكتابُ حيناً الفتى النبيلة الحاذق، فهل في العربية ما يُنزلُ (الشُّطارة) منزلةً النباهة والحداقة؟

أقول: ليس في معاني (الشُّطارة) ما يدنو بها من المهارة أو حِدَّة الفهم. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «شَطَرَ الرجلُ شَطارة: بَعَدَ عن أهله». وفي (الصحاح): «والشاطر: الذي أعيأ أهله خُبثاً. وقد شَطَرَ بفتح الطاء، وشَطَرَ أيضاً بالضم شَطارة فيهما». وفي (مفردات الراغب): «والشاطر لمن يتباعد عن الحق».

وقد يتعدى الفعلُ ب (على) فيميلُ بمعناه نحو العصيان. ففي (الأساس): «وشَطَرَ على أهله: راغمهم». والمُرَاغمة: المغاضبة. وفي (المصباح): «وشَطَرَتِ الدارُ: بَعَدَتْ، ومنزِلُ شَطِير: بعيد؛ ومنه يقال: شَطَرَ فلانٌ على أهله يَشْطُرُ من باب قَتَلَ: إذا ترك موافقتهم وأعيأهم لؤماً وخُبثاً، وهو شاطرٌ، والشُّطارة اسمٌ منه».

وقد يتعدى (شَطَن) ب (إلى) فيكون بمعنى مالٍ وأقْبَلَ. قال أبو عبيدة: «الشاطر: الذي شَطَرَ إلى الشرِّ، أي: عدَلَ إليه بوجهه».

ويتبيَّن بما ذكرنا أن (الشُّطارة) قد استعملت في الذمِّ للتعبير عن ابتعاد صاحبها عن الحق والاستقامة؛ ففي (التاج): «قول الناس: فلانٌ شاطرٌ، معناه أنه آخذ في غير الاستواء».

وقد عُرِفَ (الشُّطَان) جمعُ (الشاطر) في العَهْدِ العباسي بأنهم طائفةٌ من الخارجين على القانون، تُعدُّ اللصُوصيةَ صناعةً لهم، ولهم زيٌّ خاصٌ من اللباس.

وقد استعمل الصوفيُّ (الشُّطارة) في الخير، فعرفوا (الشُّطَان) بأنهم السابقون إلى الله تعالى، ولعلمهم أخذوه من (شَطَرَ إليه) إذا أقبل، كما في (الكليات).

ومهما يكن من معاني (الشُّطارة)، فليس منها الحِذْق والمهارة أو النباهة وتوقُّد الذهن وحِدَّة الفهم، وقد يكون فيها معنى الحيلة والخبث والمكر، كما في (التاج).

ولذا قُلْ: (إنه حاذقٌ ماهرٌ بارع)، ولا تقل: (إنه شاطر).

٥٣٤. شِعَارٌ وَشُعْرٌ، لَا: شِعَارَات

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٨/٤)

(الشُّعَارُ بكسر الشين ما لَصِقَ بالجسد من ثوب، وَسُمِّيَ كذلك لِعُلُوقِهِ بشعر الجسد. وهو ما يشار به إلى القوم في حربٍ وسواها من علامةٍ أو قولٍ لِيَتَمَيَّزَ بعضهم من بعض. ففني (الصحاح): «والشُّعَارُ بالكسر ما وَلِيَ الجسد من الثياب، وشِعَارُ القوم في الحرب: علامتهم لِيَعْرِفَ بعضهم بعضاً»). ونحو ذلك ما جاء في (المصباح)؛ قال الفيومي: «والشُّعَارُ بالكسر ما وَلِيَ الجسد من الثياب...»

و(الشُّعَارُ أيضاً: علامةُ القوم في الحرب، وهو ما يُنَادُونَ به لِيَعْرِفَ بعضهم بعضاً). وفي (الأساس): «وعليه (شِعَارٌ) بكسر الشين، وعليهم (شُعْرٌ) بضمين، و(أشْعَرَةٌ): ألبسه إياه»؛ أي: ألبسه الشُّعَارُ، وأردف: «ولبتي فلان شِعَاراً بالكسر: نداء يعرفون به». وفي (القاموس): «الشُّعَارُ بالكسر: العلامةُ في الحرب.. وما تحت الدُّثَارِ من اللباس، وأشْعَرَ القومُ: نادوا بشِعَارِهِمْ..» وفي (النهاية): «الشُّعَارُ بالكسر: الثوبُ الذي يَلِي الجسد».

ف (الشُّعَارُ) فيما تقدم جميعاً بكسر الشين، وجمَعُ الشُّعَارُ بالكسر على (شُعْرٌ) بضمين ككِتَابٍ وَكُتُبٍ، وهو يُجْمَعُ على (أشْعَرَةٌ) أيضاً كرداءٍ وأردية.

أما قولهم: (شِعَارَات) بالألف والتاء، فلا وجه له.

٥٣٥. شَغَبٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٣)

تقول: (شَغَبَ فلانٌ خصومته)، و(شَغَبَ عليهم)،

و(شَغَبَ بهم وفيهم شَغْباً) بسكون الغين: إذا أثار الشر. ففي (المصباح): «شَغَبْتُ القومَ وعليهم وبهم شَغْباً من باب نفع: هَيَّجْتُ الشرَّ بينهم». وفي (النهاية): «شَغَبْتُهُمْ، وبهم، وفيهم، وعليهم». وجاء المصدر بفتح الغين أيضاً، ففي (الأساس): «شَغَبْتُ على القوم: هَيَّجْتُ عليهم الشرَّ، وفلانٌ طويلُ الشُّغْبِ بسكون الغين والشُّغْبِ بفتحها». والقاعدة عند الكوفيين فيما كان وسطه حرفَ حلقٍ من الثلاثي أن يجوز فيه الفتح والإسكان. والغين حرف من حروف الحلق.

فثبت بهذا تَعَدِّي الفعل في قولك: (شَغَبْتُهُمْ)، ولزومُهُ في قولك: (شَغَبَ عليهم وبهم وفيهم)، كما صحَّ قولك: (الشُّغْبُ) بسكون الغين و(الشُّغْبُ) بفتحها.

لكنَّ الكُتَّابَ إذا أرادوا هذا المعنى قالوا: (شَاغَبَ عليهم)، ولم يُسْمَعْ هذا عن العرب، وإنما قالوا: (شَاغَبْتُهُمْ) إذا خَاصَمْتَهُمْ، قال الحريري في مقامته السادسة والعشرين: «شَاغَبْتُهُ ثم واثَبْتُهُ».

ولذا قُلْ: (شَغَبْتُهُمْ وشَغَبْتُ عليهم)، ولا تقل: (شَاغَبْتُ عليهم).

٥٣٦. مَشْغُوفٌ بِهِ وَشِغُوفٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٨)

في اللغة: (شِغِفَ به) بالبناء للمجهول - أي بضم الشين وكسر الغين - وهو بمعنى أُولِعَ به وأحَبَّهُ، ومنه قولك: (هو مَشْغُوفٌ به) أي: مُولِعٌ به.

لكن الكتاب يقولون: (فلان شغوف به)، فيشتقون من الفعل صفةً على وزن (فَعول)، فهل هذا صحيح؟ أقول: في ذلك مسائلٌ أهمُّها:

أولاً: في (اللسان): «شَغَفَه الحبُّ يَشَغُفُه شَغْفًا وشَغْفًا: وصل إلى شَغاف قلبه». وفي (المصباح): «شَغَفَ الهوى قلبه من باب نفع، والاسم الشَغَفُ بفتحيتين.. وشَغَفَه المالُ.. فأحبه فهو مشغوف به».

وقد عاب النقاد قول الكتاب: (فلان شغوفٌ بالمطالعة)، فقال العدناني في معجمه: «ويقولون: هو شغوفٌ بها، والصواب: مشغوف بها، أي شديد الحب لها...». وسبقه إلى هذا الاعتراض الشيخ إبراهيم اليازجي في رسالته (لغة الجرائد). فما الرأي في ذلك؟

ثانياً: في اللغة فعلٌ لازمٌ هو (شَغِفَ به)، ففي (التاج): «وشَغِفَ كفرح: عَلِقَ به»، وعلِقَ به كأولعَ به. فهل هناك ما يمنع أن يُشتق من (شَغِفَ) هذا صيغةٌ مبالغة على (فَعول) فيقال: (فلان شغوف بكذا).

أقول: (فَعول) من صيغ المبالغة، ومذهب الأئمة عامة أن هذه الصيغ سماعية. على أن منهم من نبه على قياس اشتقاق: (فَعَال) و(مِفْعَال) و(فَعُول) و(فِعِيل) بالتشديد و(فَعِيل) بفتح فكسر، كالإمام الدنوشري. وقال مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس اشتقاق: (فَعَال) و(فَعُول) و(فِعِيل) بكسر الفاء وتشديد العين. وجاء صاحب (التاج) بـ (نصون) اشتقاقاً من (النَّصْر) ونبه على قياسه، كما اشتق الشاعر عمرو بن حسان (السُّكُون) من (السُّكُن) فقال:

ما بال قوم أعزبوا حلمهم
أن قيل يوماً أن عمراً سَكُور
وقد أحصى الدكتور إبراهيم أنيس عضو المجمع
القاهري في معجم الفيروزآبادي (٣٧٩) مثلاً على
(فَعول).

و(فَعول) يُشتق من (فَعَلَ) بفتح العين كنفور من نفر، ومن (فَعِلَ) بكسرها ككسُول من كَسِلَ، ومن (فَعَلَ) بضمها كنزور من نَزُر. وهو يُشتق من اللازم والمتعدي. فلماذا لا نقول (فلان شغوف بالمطالعة) من شَغِفَ، كما نقول: غَضِبَ من غَضِبَ، ولَعِبَ من لعب، ورزوم من رَمَ، وفروق من فَرِقَ، وكلها بكسر العين؟

فيصحُّ بذلك قولك: (شغوف به) للمبالغة ك (مشغوف به). و(فَعول) يَسْتَوِي فيه التذكير والتأنيث.

٥٣٧. الشَّغَافُ

(شَغَافُ القلب): غِلافُه بفتح الشين، وأكثرُ الكتاب يقولونه بالكسر، لتوهم أنه كالغلاف والغشاء والغطاء والحجاب، وقد أتت هذه بكسر الأول دون (الشَّغَاف)، فهو لم يُنقل إلا بالفتح. وقد جاء (الشَّغَاف) بضم الشين للعلة التي يُصاب بها (شَغَاف القلب).

٥٣٨. شغل

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣٠)

تقول: (شَغَلَهُ الأمرُ شَغْلًا) بفتح فسكون، والاسم: (الشُّغْل) بضمَّتَيْن، أو (الشُّغْل) بضمِّ فسكون، أو

تلهيت به، وقال الأزهري: واشتغل بأمره فهو مشتغل بالبناء للفاعل) أي بكسر الغين.

على أنه قد سُمِعَ عن العرب (مشتغل) بفتح الغين أيضاً، فدلَّ هذا على أن (اشتغل) لازمٌ مطاوع كما تقدم، ومتعدداً أيضاً كما هو نصُّ (المُحكِّم) و(التهذيب).

وهكذا: اختبا وانتصح وانتسخ وازداد وارتجع واحتوى، فإنها لازمة ومتعدية، وكلها بوزن (افتعل).

٥٣٩. اشتف، لا: شَفَط

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/١)

(اشتف) بتشديد الفاء بوزن (افتعل)، تقول: اشتف فلان ما في الإناء) إذا أتى عليه؛ أي: شربه. ففي (فقه اللغة): «واشتف ما في الإناء: إذا شربه كله». و(الشفاة) بالضم: البقية. ففي (الأساس): «واشتف ما في الإناء.. وما في الإناء شفاة». وفي (النهاية): «وفي حديث أم زرع: وإن شرب اشتف؛ أي: شرب جميع ما في الإناء، والشفاة: الفضلة».

ويرد في هذا المعنى (اجتف) أيضاً بالجيم بدلاً من الشين. ففي (القاموس): «واجتف ما في الإناء: أتى عليه». والكتاب إذا أرادوا هذا المعنى قالوا: شَفَطَ ما في الإناء) بالشين والطاء، ولا وجه له في العربية. ويبدو أنه محرفٌ من (استفط) بالسين والطاء. ف(الاستفط) بمعنى (الاستفاف). تقول: استفط فلان ما في الإناء) إذا شربه كله ك (اشتفه).

ولذا قل: (اشتف فلان الماء)، أو (اجتفه)، أو (استفطه)، ولا تقل: (شَفَطه).

(الشغل) بفتحيتين. والجمع (أشغال) - كما في (الصاح) - و(شغول) كما في (القاموس). وفي (المصباح): «شغله الأمر شغلاً من باب نفع، فالأمر شاغلٌ وهو مشغول، والاسم الشغل بضم الشين وتضم الغين وتُسكن للتخفيف».

والدائر على السنة الكتاب قولهم (أشغله) بدلاً من (شغله)، ومعظم نصوص المعاجم على أن (شغله) هو الصحيح الفصيح، وأن (أشغله) لغة قليلة أو رديئة، ففي التنزيل: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح ١١]، وفي (الأساس): «أنا في شغل شاغل، وشغلني عنك الشواغل».

ولكن جاء (أشغله) في شعر للإمام الشافعي، قال: المرء إن كان عاقلاً ورعاً

أشغله عن عيوب غيره ورعه

كما السقيم العليل أشغله

عن وجع الناس كلهم وجعه

فدل ذلك على جواز قولك: (أشغله)، كما نبه عليه (القاموس)، وفي (المصباح): «والأصل أشغلته بالألف فاشتغل، مثل أحرقه فاحترق، وأكملته فاكتمل».

ويقول الكتاب في مطاوع الفعل: (انشغلت بهمومي عن أصدقائي)، وجاء نحو ذلك في كلمة يومية لناقد، إذ قال: «شغلني فانشغلت به». وليس في العربية (انشغل)، ولم يُسمع ذلك عن العرب؛ ففي (الأساس): «وشغلت به بالبناء للمجهول.. واشتغلت بكذا»، وفي (المصباح): «وشغلت به بالبناء للمفعول:

٥٤٠. شفيق، لا: شقوق

جاء من الفعل المزيد (أشْفَقَ) على (أفْعَلَ)، واسم الفاعل (مُشْفِقٌ) بضم أوله وكسر ما قبل آخره. تقول: (أشْفَقَ عليه) من: (الشَّفَقَةُ). و(الشَّفَقَةُ) هي: الحنوء والعطف. كما تقول: (أشْفَقَ منه) إذا حَزِرُهُ، كما في (الصحاح).

وقد أتوا بالصفة من (الشَّفَقَةُ) على (شَفِقَ) بفتح فكسر، وعلى (شفيق) بوزن (فَعِيل). فاشتق بعضهم الصفتين من: (شَفَقَ) كضرب، كما حكاه ابن دريد في (الجمهرة) وأثبتته (المصباح). وأنكره بعضهم فاشتقهما من (شَفِقَ) بوزن عِلْمٍ، كما في (اللسان). قال الزمخشري في (الأساس): ((وأشْفَقْتُ عليه أن يناله مكروه، وأنا مُشْفِقٌ عليه وشفيقٌ وشَفِيقٌ، بفتح فكسر.. وأنا مُشْفِقٌ من هذا الأمر: خائفٌ منه)). وقد حَلَّتِ المعاجم من قولهم: (رَجُلٌ شقوقٌ)، كما هو جارٍ في استعمال الكتاب.

وقد جاء في كتاب (مختصر منهاج القاصدين) للشيخ أحمد المقدسي قوله: ((ومنها -أي من علامات محبة العبد لله- أن يكون شفيقاً على جميع عباد الله، رحيماً بهم، شديداً على أعدائه)).

ويُحْطِئُ الكتابُ كذلك في قولهم: (النصوح) بمعنى (الناصح)، وإنما هو (النصيح)، لا: (النصوح)^(١).

وتقول كذلك: (رَجُلٌ جَلْدٌ) بفتح فسكون و(جَلِيدٌ)، إذا وُصِفَ بالقوة والصبر، ولا تقول: (رجلٌ

(١) يقال: توبةٌ نصوح: خالصة!

جَلْدٌ). قال الزمخشري في (الأساس): ((ورجلٌ جَلْدٌ وجَلِيدٌ، وفيه جَلْدٌ))، كما تقول: (فيه جَلَادَةٌ). فتأمل.

٥٤١. شَفَى وَأَشْفَى (نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٥)

يختلف الكتاب في استعمال (شَفَى)؛ فمنهم من يقول: (شَفَى فلانٌ من المرض) كَتَعَبَ، ومنهم من يقول: (شَفَى) بضم فكسر مبنياً للمجهول، ومنهم من يقول: (هذا الدواء يَشْفِي مرضَ كذا) بفتح ياء المضارع على أنه ثلاثي، ومنهم من يَضُمُّ الياءَ أيضاً على أنه مزيد، فما وجه الصواب في ذلك كله؟

أقول: في البحث مسائل أهمها:

أولاً: (شَفَى) كَسَقَى، فعلٌ متعدٍ وليس لازماً. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((شَفَى اللهُ المريضَ شفاءً: أذهبَ مرضَهُ)). وعلى ذلك تقول: (شَفَى فلانٌ من مرضه) بضم الشين وكسر الفاء مبنياً للمجهول، كما تقول: (سَقَى). ولا وجه لقول الكتاب: ((شَفَى فلانٌ من المرض) كَتَعَبَ؛ لأن (شَفَى) كَرَمَى، وهو متعدٍ.

وتقول: (عُوفِيَ فلانٌ من مرضه) بالبناء للمجهول من: عافاه الله، بمعنى: شَفَاه. فإذا أردت استعمال فعلٍ لازم بهذا المعنى قلت: (تمائل المريض) أو (بَلَّ) أو (أَبَلَّ من مرضه) أو (أَفَاقَ) أو (بَرَأَ) أو (بَرِئَ) أو (تَعافَى) أو (صَحَّ جسمُه) وهكذا...

ثانياً: قول الكتاب: (هذا الدواء يَشْفِي مرضَ كذا) له وجهٌ، ولو أن (الشفاء) في الأصل إنما يكون للإنسان، فإذا نسبتَه إلى المرض كان على المجاز.

(الصحاح): «ويقال: أَشْفَاهُ اللَّهُ عَسلاً: إذا جعله له شفاءً». و(الشِّفاءُ): الدواء، والجمع: (الأشْفِيَّةُ)، كالأدوية.

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢)

٥٤٢. شَقِي

تقول: (شَقِي) كَرَضِي (شَقًا) و(شَقًا) و(شَقَاوَةً) و(شَقْوَةً) بكسر الشين وفتحها، كما في (اللسان). والفعل لازم، والصفة منه: (شَقِيٌّ) على (فَعِيل)، والجمع: (أَشْقِيَاءُ).

والفعل المتعدي هو: (شَقَاهُ)، و(أَشَقَاهُ)، و(شَقَاهُ). ففي (القاموس): «وَشَقَاهُ اللَّهُ وَأَشَقَاهُ وَشَقَاهُ: عَالَجَهُ فِي الْحَرْبِ وَنَحْوِهِ، وَغَالِبَهُ فِي الشَّقَاءِ، فَشَقَاهُ يَشَقُوهُ: غَلِبَهُ فِي الشَّقَاءِ». ولكن ما معنى (الشَّقَاءُ)؟

أقول: في (اللسان): «وَالشَّقَاءُ: الشَّدَّةُ وَالْعُسْرَةُ». أما (المُشَاقَاةُ)، ففي (اللسان): «المُشَاقَاةُ: المَعَالِجَةُ فِي الْحَرْبِ وَغَيْرِهَا، وَالْمُشَاقَاةُ: المَعَانَاةُ وَالْمَمَارَسَةُ».

فقد ثبت بهذا أن (الشَّقَاءَ) يعني شَطَفَ الحَيَاةَ وَعُسْرَهَا، و(المُشَاقَاةُ) تعني المَعَانَاةُ وَالْمَمَارَسَةُ. وفي (الصحاح): «الشَّقَاءُ وَالشَّقَاوَةُ بِالْفَتْحِ: نَقِيضُ السَعَادَةِ». ولا شك أن لا سعادة مع الشظف والعُسْرُ ومع المَعَانَاةُ وَالْمَمَارَسَةُ. وعلى هذا كان (الشَّقَاءُ) هو مَكَابِدَةُ العُسْرِ وَالنَّحْسِ، وكان (الشَّقِي) هو الذي يَكَابِدُ العناء والكَدَّ وَالْمَشَقَّةَ وَالْجُهْدَ، فلا يَعْرِفُ الدَّعَاةَ وَالنَّعِيمَ، وهو إلى ذلك الْبَائِسُ الْعَاثِرُ الْحِظَّ غَيْرِ السَّعِيدِ.

قال صاحب (النهاية): «قد تكرر ذِكْرُ الشَّقِيِّ

ففي (الأساس): «(ومن المجاز: شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ)»، والأصل: الشِّفَاءُ مِنَ الْعِيِّ، وهو ضِدُّ الْبَيَانِ. وفيه: «(شِفَاءُ الصَّدَى)»، والأصل: الشِّفَاءُ مِنَ الصَّدَى، وهو الْعَطَشُ الشَّدِيدُ. ومنه خَطَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى سَلْمَانَ وهو يَعُودُهُ فِي مَرَضِهِ: «(شَفَى اللَّهُ سُقْمَكَ وَعَظَّمَ أَجْرَكَ...)» (عدة الصابرين لابن قَيِّم الجوزية ١٠٦). وتقول: (شَفَاهُ)، لا: (أَشْفَاهُ)، كما تقول: (شَفِيْتُ) بدواء كذا من مرض كذا، ببناء الفعل للمجهول. فإذا أردت معالجة الداء قلت: (فَلَانَ يَسْتَشْفِي مِنْ دَائِهِ، وَيَسْتَوْصَفُ لِعَلَّتِهِ، وَيَسْتَطِيبُ لَوَجَعِهِ)، و(قد عالج الطبيبُ المريضَ، وداوَاهُ، وطَبَّهُ) بتشديد الباء، و(قد حَسَمَ عَنْهُ الدَاءَ، وَشَفَاهُ مِنْهُ، وَأَبْرَاهُ). ولا تقول: (أشفاك الله) بمعنى (شفاك الله)، وقد جعله ابن الجوزي من لَحْنِ الْعَامَّةِ فِي كِتَابِهِ (تَقْوِيمُ اللِّسَانِ).

ثالثاً: من مزيد (شَفَى): (استشفى). ففي (الأساس): «(استشفى من علته.. واستشفى برأيه)». وتقول: (اشتفت) على وزن (افتعلت). ففي (النهاية): «(في حديث حسان: فلما هجا كفار قريش شَفَى وَاشْتَفَى، أَي: شَفَى الْمُؤْمِنِينَ، وَاشْتَفَى هُوَ. وَهُوَ مِنَ الشَّقَاءِ، أَي الْبُرْءِ مِنَ الْمَرَضِ. يُقَالُ: شَفَاهُ اللَّهُ يَشْفِيهِ. وَاشْتَفَى؛ افْتَعَلَ مِنْهُ، فَنَقَلَهُ مِنْ شِفَاءِ الْأَجْسَامِ إِلَى شِفَاءِ الْقُلُوبِ وَالنَّفُوسِ)».

ومثله: (تَشَفَّيْتُ) على (تَفَعَّلْتُ) كما في (المصباح). وأما (أشفى) المتعدِّي، فليس بمعنى (شَفَى)؛ ففي (الأساس): «(وأشفيني: هب لي ما يشفيني)»، أي: اجعل لي دواءً يشفيني. ويتعدى إلى اثنين. ففي

اللزوم، وهو أفصح. وقد يستعملون اللزوم فيقولون: (اشتقت إليك)، ويُهملون المتعدي وهو (اشتقتك)، وكلاهما صحيحٌ جائز. ويرى الإمام الرضي في (شرح الشافية)، أن ما تساوى فيه استعمال المتعدي واللزوم كان أصله التعدي، فإذا استعمل لازماً، فإن الجار فيه زائد، وفي ذلك خلاف، على أن أهم ما في البحث:

أولاً: إن أكثر ما جاء من الأفعال لازماً ومتعدياً بمعنى واحد، كان من باب (فعل يفعل) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع. ومن ذلك: سَخَطَ منه وسَخَطَهُ، وخَشِيَ منه وخَشِيَهُ، وخَافَ منه وخَافَهُ، وجَزَعَ منه وجَزَعَهُ، وحَذَرَ منه وحَذَرَهُ، وأَمِنَ منه وأَمِنَهُ، وأَئِفَ منه وأَئِفَهُ، وضَجَرَ منه وضَجَرَهُ، وسَيِّمَ منه وسَيِّمَهُ.

ثانياً: إن من هذه الأفعال ما يبدو فيه الفعل متعدياً لمفعولين بعد حذف الجار. تقول: (اخترت من الرجال زيدا)، ثم تحذف الجار فتقول: (اخترت الرجال زيدا)، وفي التنزيل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف ١٥٥]، والأصل (من قومه) ثم حذف الجار. وإسقاط الجار هنا سماع، وليس قياساً. وقد أورد ابن سيده في كتابه (المخصص ٧٠/١٤) من ذلك: سَرَقْتُ زيدا مالا، وسَلَبْتُ زيدا المال، وحَسَدْتُ فلانا الشيء، ووَعَدْتُ فلانا كذا، وكنُتكَ الطعام، ووَزَنْتُكَ الشيء، وَعَدَدْتُكَ مئة، وأَمَحَضْتُ الحديد، وبلَّغهُ الأمر، والأصل فيها: سرقت مالا من زيد، وسلبتُ المال منه، وحسدته على الشيء، ووعدتُ

والشقاء والأشقياء في الحديث، وهو ضدُّ السعيد والسعادة والسعداء). وقال الراغب في (المفردات): «وكلُّ شقاوةٍ تَعَبٌ، وليس كلُّ تَعَبٍ شقاوةً، فالتعبُ أعمُّ من الشقاوة».

ويُطلق الكتابُ وَصَفَ (الأشقياء) على (اللصوص وقطاع الطرق)، فهل هذا صحيح؟

أقول: لا شك أن اللصَّ أو قاطع الطريق شقيٌّ في الدنيا لِمَا يُكابده من العناء في ممارسة الشرِّ، وشقيٌّ في الآخرة لِمَا يَنْتظره من العقاب وسوء العاقبة، فهو تَعَبٌ فيهما جميعاً. وعندني أنه لا بأس بوصف هؤلاء الأشرار بالأشقياء، وإلى هذا ذهب الغلابيني في (النظرات).

٥٤٣. شَكَرْتُكَ، وشَكَرْتُ لَكَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٧)

في اللغة أفعالٌ تلزم وتتعدى ولا تتغير دلالتها في الحالين، كقولك: (شكرتُك، وشكرت لك)، و(نصحتُك، ونصحت لك)، و(مكنتُك، ومكنت لك) بتشديد الكاف، و(اشتقتُك، واشتقتُ إليك). ويُعمد في ذلك على السماع. ويرى النحاة أن الأصل غالباً في معظم هذه الأفعال، هو اللزوم. تقول: (نصحت لك)، هذا هو الأصل، ثم تحذف الجار وتوصل الفعل إلى المفعول مباشرة، ولذا قيل إنها على الحذف والإيصال.

وقد يُهمل الكتابُ استعمال اللزوم فيقولون: (شكرتُك) و(نصحتُك) و(مكنتُك)، والأصل فيها

إحسان؛ فيقال: حَمِدْتُ فلاناً على اصطناعه لي، وحمدته على براعته وفضله)) وأردف: ((والشكر لا يُستعمل إلا فيمن يكون منه إسداءً معروفٍ)).

ف (الشكر) على هذا هو عرفان الإحسان. قال أبو حيان التوحيدي في (البصائر والذخائر): ((أنا مسرورٌ بقربك، شاكراً على ما منحنتني من مكانك)).

ويقول الكتاب حيناً: (فلانٌ يَتَشَكَّرُ لك صنيعةً)، بدلاً من (يَشكر لك)، فهل هذا صحيح؟

أقول: جاء هذا عن العرب؛ ففي (الأساس): ((تَشَكَّرْتُ له ما صنع)). وفي (شرح الحماسة) للمرزوقي: ((وهو يُثني عليك، وَيَتَشَكَّرُ نعمتك)).

وقد يأتون بالمصدر على (الشُّكران) بضم الشين بدلاً من (الشكر) فيقولون: (وَجَبَّ علي شُكْرَائِك)، وهذا فصيح. وقد يُسمون المرأة بـ (شُكران)، وهو صحيح!

٥٤٥. لا شك أنك عالم، ولا شك في أنك

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦)

عالم

يقول بعض الكتاب: (لا شك في أنك عالم)، ويقول آخرون: (لا شك أنك عالم)، فيحذفون (في) قبل (أن) المفتوحة المشددة. فهل في اللغة ما يتيح هذا الحذف، وهل يُقاس حذف الجار قبل (أن) المفتوحة المشددة. في الإجابة عن ذلك أمور أهمها:

أولاً: تقول في (أن) المفتوحة المشددة التي تقع مع صلتها موقع الاسم الواحد: إنها في تأويل المصدر؛ فإذا قلت: (لا شك أنك عالم، ولا بد أنك ذاهب، ولا

فلاناً بكذا، وكرت لك الطعام، ووزنت لك الشيء، وعددت لك مئة، وأمحصت الحديث له، وبلغت الأمر إليه.

ثالثاً: جعل الإمام الرضي في (شرح الشافية) من ذلك: ((لا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً)) [آل عمران ١١٨] كما جاء في التنزيل، أي: لا يألون لكم، ومعناه: لا يُقَصِّرون في جلب الخبال لكم، أي: الفساد، و((يَبْغُونَكُمْ الْفِتْنَةَ)) [التوبة ٤٧] كما جاء في التنزيل؛ أي: يبغيون لكم، و((كَسَبْتُكَ الْخَيْرَ)) أي: كسبت لك، و((زِدْتُكَ دِينَاراً)) أي: زدت لك، و((نَقَصْتُكَ دَرهماً)) أي: نقصت لك.

ولذا كان لك أن تقول: (شكرتك، وشكرت لك)، و(نصحتك، ونصحت لك).. و(سَرَقَكَ فلانٌ مالاً، وسَرَقَ منك)، و(سَلَبَكَ الشيء، وسَلَبَهُ منك)، و(أَمِنْتُ فلاناً، وأمنت منه) بالتخفيف، و(خَفَّتُهُ، وخفت منه)، و(خَشِيتَهُ وخشيت منه)، وهكذا.

٥٤٤. شكر وتشكر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٣)

تقول: (شكرت فلاناً لفضله وعلى فضله)، و(شكرت له فضله).

ف (الشكر) في الأصل: ثناؤك على مُسدي الصنيع إليك لصنيعه. وهو يتميز من (الحمد) بأن (الحمد) ثناؤك على الرجل لخصاله. وقد يرد (الحمد) بمعنى (الشكر)، لكن (الشكر) لا يكون إلا على صنيع مُسدي. قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((و"الحمد" يجري مجرى "الشكر"، إلا أنه يُستعمل في مُسدي الإحسان، وفيمن رضيت أفعاله وإن لم يكن منه

جاءه الأعمى، أو أعرَضَ لذلك». فثبت بأنه على حذف اللام قبل (أن).

ثالثاً: قال المرزوقي في (شرح الحماسة): ((تقول: أنا راغبٌ في أن ألقاك، وطامعٌ في أن يُحسِنَ زيدٌ إليك، وحريصٌ على أن أصلك، ولو قلت: أنا راغبٌ أن ألقاك، وطامعٌ أن يُحسِنَ زيدٌ إليك، وحريصٌ أن أصلك، لجاز. ولو جعلتَ مكان (أن) المصدرَ فقلت: أنا راغبٌ في لقاءك، وطامعٌ في إحسانَ زيدٍ إليك، وحريصٌ على صلتك، لم يَجُزْ حذفُ حرفِ الجرِّ، فلا تقول: راغبٌ لقاءك، وطامعٌ إحسانه إليك، وحريصٌ صلتك)).

أقول: يمتنع قولك: (راغبٌ لقاءك) إذا كان الأصل: راغبٌ فيه، فإذا كان الأصل: راغبٌ إياه، صحَّ: راغبٌ لقاءك.

ولذا تقول: (لا شك في أنك عالم) و(لا شك أنك عالم) و(لا شك في علمك) كله صحيحٌ بشرط أمن اللبس.

٥٤٦. أصلح الأمر بأي وسيلة، لا:

أصلح الأمر بشكل أو بآخر

(نشرت بتاريخ ٢٧/٤/١٩٨٤)

اعتاد الكتاب أن يقولوا: (لا بد من إصلاح الأمر بشكل أو بآخر) أو (لا بد من الحصول على المال بشكل أو بآخر) وهم حين يختارون هذا الأسلوب في التعبير يتوهمون أنهم يُحسِنون الأداء، ويسلكون به طريقة كبار الأدباء.

محالة أنك آتٍ، فأصل الكلام لو قلته على المصدر: (لا شك في علمك، ولا بد من ذهابك، ولا محالة من إتيانك). وتبين بذلك أنك تحذف الجار قبل (أن)، على حين لا تحذفه قبل المصدر، فلا تقول: (لا شك علمك، ولا بد ذهابك).

وكذلك قولك: (لا جرم أنك عظيم)، وهو بمعنى: لا بد، ولا محالة. والعبارة على تقدير: لا جرم من أنك عظيم، كما ذكره المرادي في (الجنى الداني).

ثانياً: ثبت بما تقدم جواز حذف الجار قبل (أن) المفتوحة المشددة، وهو يُحذف قبل (أن) الخفيفة موصولة بالمضارع أو الماضي. والحذف لا يتعدى (أن) المفتوحة المشددة و(أن) الخفيفة إلى (إن) المكسورة المشددة، لأنها لا تقع إلا مبتدأة أو في حكم ذلك - كما جاء في (اللسان) - فلا يسبقها جارٌ.

ومثال الحذف قبل (أن) الخفيفة المصدرية إذا دخلت على المضارع قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء ٨٢]، وقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة ١٥٨]، وكلاهما على حذف (في) وتقدير الأول (والذي أطمع في أن يغفر لي) وتقدير الثاني: (فلا جناح في أن يطوَّفَ بهما).

أما مثال الحذف قبل (أن) الخفيفة إذا دخلت على الماضي فقوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ [٢] بحذف اللام أو (من) قبل (أن) وقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس ١ و ٢]، قال الزمخشري في (كشافه) ((والمعنى عَبَسَ لَأَنَّ

ولذا قُلْ: (لا بدّ من إصلاح الأمر بأيّ وجهٍ/أسلوبٍ تراه)، أو (بوجهٍ من الوجوه)، أو (بوجهٍ ما). أما قولك: (بشكلٍ أو بآخر) فلا وجه له البتة.

٥٤٧. شكا يشكو

(شكا يَشْكُو شَكْوَى وشكواً وشكاًةً وشكايَةً) بالكسر. (والشكِيَّة) بكسر الكاف وتشديد الياء اسمٌ لِمَا تَشْكُو منه؛ ففي (الأساس): ((وما شكيتُك؟: مِمَّ تشكُو؟ فتقول: شكيتُني مرضاً أو غمّاً، وهي كالرُمِيَّة اسمٌ للمشكُو، كما أن الرميّة اسمٌ للمرمي)).

والفعلُ لازمٌ ومتعدّدٌ تقول: (شكوت منه وشكوتته). وغريبٌ على هذا ما جاء به العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) إذ قال: ((ويقولون: شكا من همّه، والصواب: شكا همّه)).

والصحيح أن قولك: (شكا منه) صحيحٌ فصيح. ففي (الأساس): ((مِمَّ تشكُو؟))، وفي كلام الفصحاء كالحريري: ((ثم عمّد إلى المشكُو منه)).

وتقول: (شكوت إليه) إذا وجهت شكواك إلى مَنْ تَحْتَكِمُ إليه، فيكون المفعولُ محذوفاً، والتقدير: (شكوتُ أمري إليه).

وفي اللغة: (شكيت) بالياء، كما قال ابن السكّيت في (الإصلاح)، وابن الحلبي الحنبلي في (بحر العوام)، وإن كان المشهور هو (شكوت) بالواو. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]. وتقول (اشتكتيت)؛ ففي (القاموس): ((واشتكى، وتشاكواً: شكا بعضهم إلى بعض)). وفي (المصباح):

وحقيقة الأمر أن لا وجهَ لقولك: (بشكلٍ أو بآخر). ف (آخر) معناه: المغاير، ولا بدّ هنا أن تقع المغايرة بين شكلٍ وشكل. ولا يصحّ ذلك حتى يحدّد شكل، فيعرّف بذلك المقصودُ ب (شكلٍ آخر). فإذا قلت: (صاحبٌ زيداً أو رجلاً آخر)، كان لك الخيار في مصاحبةٍ زيدٍ أو غير زيد. أما إذا قلت: (اشترِ كتاباً أو كتاباً آخر)، فلا معنى لقولك هذا، لأنك لا تعلم ماذا تختار. وكذلك قولك: (امتلك داراً أو داراً أخرى) فلا وجه له ولا معنى. وإنما الصواب أن تقول: (اشترِ كتابَ زيدٍ أو كتاباً آخر)، أي: كتاباً غير كتاب زيد، أو (امتلك دارَ خالدٍ أو داراً أخرى)، أي: داراً غير دار خالد.

فإذا قصد الكتابُ بقولهم: (بشكلٍ أو بآخر) الإبهام، وجب أن يقولوا: (لا بدّ من الحصول على المال بوجهٍ من الوجوه). ويمكن هنا استعمال (أي) كقولك: (لا بدّ من الحصول على المال بأيّ وسيلةٍ تختارها)، أو قولك: (اشترِ أيّ كتابٍ تريد).

وقد أجاز بعضُ النحاة إضافةً (أي) الموصولة إلى نكرة، وجاء نحو ذلك في شعر المتنبي. ولا يجوز أن تقول: (اشترِ أيّ كتابٍ)^(١) بحذف صلة الموصول، لأن حذفها لا يَنقاس. ولك أن تستعمل (ما) فتقول: (بوجهٍ ما) أو (وسيلةً ما)، و(ما) في هذا الموضع للإبهام، وهي إذا اقترنت باسمٍ نكرةٍ زادتُه إبهاماً وعموماً، كما قال صاحب (الكليات).

(١) أجاز مجمع القاهرة ذلك، ووافقه صاحب الكفاف/١١٤٣٥

لازماً أن يأتي من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) كَتَبَ يَتَعَبُ، ومن ذلك: ظَلَّ يَظَلُّ. فإذا كان متعدياً كان من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) كَنَصَرَ يَنْصُرُ، ومن ذلك: شَدَّ يَشُدُّ بضم الشين. وقد جاء في الحديث ((وعنه - أي عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه - أنه وقى النبي صلى الله عليه وسلم بيده فضرب فيها حتى شَلَّتْ يده)) بفتح الشين والبناء للفاعل.

فإذا أردت المتعدّي أدخلت الهمزة في أوله. ففي (المصباح): ((ويتعدى بالهمزة؛ فيقال: أَشَلَّ اللهُ يده)). وإدخال الهمزة في أول الثلاثي اللازم ليتعدى، قياساً أيضاً. هذا هو المشهور، ولكن شاع عند الكتاب قولهم: (شَلَّتْ يده، فهي مشلولة) ببناء الفعل للمفعول، بضم الشين، فهل لهذا وجه؟

أقول: جاء هذا في (القاموس)، كما جاء في (اللسان) و(التاج)، وذهب بعضهم إلى أنها لغة رديئة، ومنعها آخرون، كما جاء في (النهاية).
أقول: ما دامت هذه اللغة قد جاءت على لسان بعض العرب، فلا مجال لمنعها، ولو كان المشهور الذي جاء على لسان الفصحاء: (شَلَّتْ يده) بفتح الشين والبناء للفاعل، فهي (شَلَّاء). فتأمل.

٥٤٩. شمل واشتمل

(نشرت بتاريخ ١١/٥/١٩٨٨)
تقول: (شَمَلَهُ) بالكسر (يَشْمَلُهُ) بالفتح (شَمَلًا)، و(شَمَلَهُ) بالفتح (يَشْمَلُهُ) بالضم (شَمَلًا) و(شَمُولًا) إذا غَطَاهُ بِالشَّمْلَةِ. و(الشَّمْلَةُ): كساءٌ واسعٌ يُشْتَمَلُ بِهِ. وتقول من ذلك مجازاً: (شَمَلَ الأمرُ القومَ يَشْمَلُهُم

«شَكَوْتُهُ». فهو مَشْكُوٌّ وَمَشْكِيٌّ واشتكيْتُ منه))، فأتى ب (اشتكى) لازماً. و(مَشْكُوٌّ) هو اسم المفعول من (شكا) المتعدي قياساً. أما (مَشْكِيٌّ) فهو على غير قياس - كما جاء في (الصحاح) - إذا كان من (شكا) الواوي، وعلى قياس إذا كان من (شكى) اليائي.

وجاء (اشتكيْتُ) متعدياً كما جاء لازماً؛ ففي (الصحاح): ((واشكاه مثل شكاه، واشتكي عضواً من أعضائه)). وعلى ذلك قول الشاعر [عبد الغني النابلسي]:

لا أشتكي زَمَنِي هذا فأظلمه

وإنما أشتكي من أهل ذا الزمن

فأتى بالفعل لازماً ومتعدياً. فتأمل.

٥٤٨. شَلَّ

(نشرت بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٨)

تقول: (شَلَّتْ يده تشَلَّ) بالفتح (شَلَّلاً) بالتحريك إذا بَطَلَتْ حركتها، فهي (شَلَّاءٌ) وهو (أشَلُّ). وتقول في الدعاء: (شَلَّتْ يده) بالبناء للفاعل. قال ابن القوطية: ((شَلَّتْ اليَدُ شَلَّلاً: بَطَلَتْ)). وفي (الصحاح): ((وقد شَلَّنتُ يا رجلُ بالكسر تشَلُّ بالفتح شَلَّلاً؛ أي: صيرت أشللاً، والمرأة شَلَّاء)). وفي (الأساس): ((شَلَّتْ يده شَلَّلاً)) بالبناء للفاعل، ونحو ذلك ما جاء في (المصباح).

وتبيّن بهذا أن الفعل لازم، وأنه من باب تعيب؛ فماضيه مكسور العين ومضارعه مفتوحها، والمصدر: (الشَلَّال) بالتحريك كالتعب. وقد جاء الفعل على القياس الغالب، لأن الأكثر فيما كان من المضاعف

الشيء نفسه)، وقد جاء باسم الفاعل متعدياً بنفسه، وهذا خطأ، والصواب: (وجدناه مشتملاً على الشيء نفسه). فتأمل.

٥٥٠. الشؤندر، لا: الشمندر،

والمقدونس، لا: البقدونس

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٤)

شاع (الشؤندر) اسماً للنبات المعروف الذي يُستخرج من أصوله: السكر والنشاء والغول - الغول بفتح الغين هو الكحول - وأهل الشام يقولون (الشؤندر)، فيلفظونه بالميم بعد الشين. والأدنى إلى الأصل أن يُلفظ بالواو بعد الشين، كما أثبتته الأستاذ اللغوي مصطفى الشهابي رحمه الله، في كتابه (البقول).

و(الشؤندر) لفظٌ معرّب من الفارسية، واسمه فيها كما جاء في (المعجم الذهبي): (جؤندر) بجيم وغين مضمومتين. ولفظه بالواو أقرب إلى الأصل كما رأيت، وأهل مصر يسمونه (البنجر) بباء بعدها نون فجيم فراء. وهو اسم النبات في اللغة التركية، ويوصف النوع الذي تكثر حلواته من الشؤندر بالسكري، ويُستخرج منه السكر خاصة.

ومما يُلَفِّظُه الكتابُ بغير لفظه الصحيح من النبات (البقدونس) يقولونه بالباء، والصحيح أنه يونانيُّ الأصل منسوبٌ إلى (مقدونية) واسمه (مقدونس) بالميم لا بالباء. وقد جاء ذكره بهذا اللفظ في كتاب (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل) لشهاب

شَمَلًا وشُمُولًا: تناوَلَهُم وعَمَّهُم... واسم الفاعل: (شامل)، والمفعول: (مشمول)... ففي (مختار الصحاح): «شَمَلَهُم الأمرُ بالكسر شمولاً: عَمَّهُم. وفي لغةٍ أخرى من باب دخل.. وأمرٌ شاملٌ، وجمَعَ اللهُ شَمَلَهُ؛ أي: ما تَشَتَّتَ من أمره، وفرَّقَ اللهُ شَمَلَهُ؛ أي: ما اجتمع من أمره...». وفي (المصباح): «شَمَلَهُم الأمرُ شَمَلًا من باب تَعَيَّب: عَمَّهُم، وشَمَلَهُم من باب قَدَدَ لغةً». ف (شَمَلَهُ) فعلٌ متعدُّ.

وثمة (اشتمَل) بوزن (افْتَعَلَ)، وهو فعلٌ لازم. تقول: (اشتمَل فلانٌ بثوبه) إذا تَلَفَّفَ، ويقال: (اشتمَل عليه) إذا احتواه، و(اشتمَل عليه): وقاه بنفسه. ففي (الأساس): «واشتمَل بثوبه.. والرَّجْمُ مشتملةٌ على الولد.. وهو مشتملٌ على داهية، وعَجِبْتُ من حاله واشتماله على أخلاقٍ جميلةٍ وسيرٍ مرصيةٍ، واشتمَل عليه: وقاه بنفسه».

وجاء في (مفردات الراغب): «والشُمُول: الخمر، لأنها تشتمل على العقل فتغطيه، وتسميتها بذلك كتسميتها بالخمر لكونها خامرةً له» أي إن الخمر سُمِّيَتْ بالشُمُول لأنها تغطي العقل، فلا يرى الناسُ أثره في المَخمور، وكذلك سُمِّيَتْ خمرًا، لأنها تَسْتُرُ العقل. ومعنى حَمَرَ: سَتَرَ.

ويقول الكتاب: (يشتمل الكلامُ كذا وكذا) فيأتون به متعدياً، ولا وجه له في العربية، لأن الفعل المتعدِّي هو (شَمَل)، واللازم هو (اشتمَل). فالصواب: (يشتمل الكلامُ على كذا وكذا).

وفي كلمةٍ يوميةٍ لناقد قوله: (وجدناه مشتملاً

شَهْرَتُهُ فَعِيرٌ مَنْقُولٌ)). ف (أَشْهَرَ) بالهمزة معناه: مَضَى عَلَيْهِ شَهْرٌ.

هذا وَيُشْكِلُ عَلَى الْكِتَابِ قَوْلُهُمْ: (اشْتَهَرَ فلان) أهُوَ بَفَتْحِ التَّاءِ وَالْهَاءِ فِي (اشْتَهَرَ) وَالْفِعْلُ لَازِمٌ؟ أَمْ هُوَ بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ وَالْفِعْلُ مَتَعَدٌّ؟ أَقُولُ: جَاءَ (اشْتَهَرَ) مَطَاوَعًا لـ (شَهَرَهُ)، فَهُوَ فِعْلٌ لَازِمٌ، كَقَوْلِ صَاحِبِ (المصباح): ((وَشَهَرْتُ الْحَدِيثَ... فَاشْتَهَرَ)) بِفَتْحِ التَّاءِ وَالْهَاءِ، لَكِنَّهُ جَاءَ أَيْضًا: (اشْتَهَرْتُهُ) بِمَعْنَى (شَهَرْتُهُ)، فِي (المَخْصَصِ) لِابْنِ سَيِّدِهِ: ((وَشَهَرْتُهُ وَاشْتَهَرْتُهُ)).

وَمِنْ ثَمَّ صَحَّ قَوْلُكَ: (اشْتَهَرَ فلان) بِفَتْحِ التَّاءِ وَالْهَاءِ، وَ(اشْتَهَرَ فلان) بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ أَيْضًا، وَقَدْ أورد صَاحِبُ (الجاسوس على القاموس): (اشتهر) لازماً ومتعدياً.

٥٥٢. شاف

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٢)

فِي كَلَامِ الْعَامَّةِ قَوْلُهُمْ (شَافَ) إِذَا نَظَرَ، فَهَلْ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا يُسَيِّغُ اسْتِعْمَالَ الْفِعْلِ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَوْ مَا يَدَانِيهِ؟

أَقُولُ: لَمْ تَذَكَرِ الْمَعْجَمُ (شَافَ) بِمَعْنَى (نَظَرَ) صِرَاحَةً، لَكِنَّهَا ذَكَرَتْ لـ (أَشَافَ وَاشْتَافَ وَتَشَوَّفَ) شِكْلًا مِنْ أَشْكَالِ النَّظْرِ. ف (أَشَافَ عَلَيْهِ) بِمَعْنَى (أَشْرَفَ). وَ(اشْتَافَ الْبَرَقَ) بِمَعْنَى شَامَهُ، وَ(شَامَ الْبَرَقَ) بِمَعْنَى: نَظَرَ إِلَيْهِ أَيْنَ يَقْصِدُ وَأَيْنَ يُمَطِّرُ. وَ(تَشَوَّفَ إِلَى الشَّيْءِ): تَطَلَّعَ وَنَظَرَ. وَيَقَالُ: (النِّسَاءُ يَتَشَوَّفْنَ مِنَ السُّطُوحِ)؛ أَي: يَنْظُرْنَ وَيَتَطَاوَلْنَ.

الدين أحمد الخفاجي أحد علماء القرن الحادي عشر الهجري. كما أثبتته كذلك الشهابي في كتابه (البقول). وهناك (النَّعْنَاعُ)، وهو لفظٌ عربي، وقد جاء في المعاجم بفتح النونين، وتُؤكَلُ أَوْرَاقُهُ مَعَ الْمَأْكَلِ، لِأَنَّهُ مِنَ التَّوَابِلِ، وَلَهُ طَعْمٌ يَقْوِي الشَّهْوَةَ إِلَى الطَّعَامِ، وَتُيَبِّسُ أَوْرَاقُهُ وَتُدَقُّ وَتُضَافُ إِلَى الْأَطْعَمَةِ. وَقَدْ جَاءَ أَيْضًا بِحَذْفِ أَلِفِهِ أَيْ (النَّعْنَعُ) وَذَكَرَهُ صَاحِبُ (الصَّحَاحِ) بِفَتْحِ النُّونَيْنِ أَيْضًا، وَذَكَرَهُ سِوَاهُ بِضَمِّهِمَا. وَلِذَا قُلُّ: (الشُّونِدُنُ بِالْوَاوِ، وَالْمَقْدُونِسُ بِالْمِيمِ، وَالنَّعْنَعُ وَالنَّعْنَاعُ)، وَلَا تَقُلُّ: (الشَّمْنَدُنُ بِالْمِيمِ، وَالْبَقْدُونِسُ بِالْبَاءِ).

٥٥١. شَهَرَ وَأَشْهَرَ وَاشْتَهَرَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٥)

فِي اللُّغَةِ: (شَهَرْتُ الْأَمْرَ وَالشَّيْءَ شَهْرًا) بِمَعْنَى أَظْهَرْتُهُ، كَمَا جَاءَ فِي (الأفعال) لِابْنِ الْقُوطِيَّةِ، وَتَقُولُ مِنْ ذَلِكَ: (هَذَا الْأَمْرُ أَوْ الشَّيْءُ مَشْهُورٌ). وَ(شَهَرَ) هُنَا فِعْلٌ مَتَعَدٌّ.

وَالْكِتَابُ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ، لَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: (أَشْهَرَ فلانٌ سِلَاحَهُ)، أَوْ: (لَا بَدَّ مِنْ إِشْهَارِ السِّلَاحِ)، أَوْ (ضَبِطَ السِّلَاحَ الْمَشْهُورَ) فَيُدْخِلُونَ الْهَمْزَةَ عَلَى الْفِعْلِ لِيُؤَدِّيَ هَذَا الْمَعْنَى. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِإِضَافَةِ الْهَمْزَةِ، وَإِنَّمَا تَقُولُ: (شَهَرَ فلانٌ سِلَاحَهُ)، وَ(لَا بَدَّ مِنْ شَهْرِ السِّلَاحِ)، وَ(ضَبِطَ السِّلَاحَ الْمَشْهُورَ). فِي (المصباح): ((وَشَهَرَ الرَّجُلُ سَيْفَهُ شَهْرًا مِنْ بَابِ نَفَعَ: سَلَّهُ)) وَأَرْدَفَ: ((وَأَمَّا أَشْهَرْتُهُ بِالْأَلْفِ بِمَعْنَى

الكتابية): تَشَوَّقْتُ فلاناً، والصواب: تَشَوَّقْتُ إليه)).
 أقول: الهمذاني من الأئمة المتقدمين، وقد توفي
 ٣٢٠ هـ، ونص كتابه هذا كنص معجم معتمد. وهو لم
 ينفرد لما أتى به فقد جاء (تَشَوَّقْتَهُ) في كلام الفصحاء
 كثيراً. وقد جاء في (زهر الآداب ١٥٦/٢) للحصري
 القيرواني حكاية عن البديع الهمذاني قوله: ((كنا
 نسمع بحديث هذا الفاضل فنتشوقه، وبخبره
 فنتعشقه)). وقد توفي البديع الهمذاني في أواخر القرن
 الرابع الهجري.

ف (تَشَوَّقْتُ إليه) ك (اشتقت إليه)، و(تَشَوَّقْتَهُ)
 ك (اشتقته). فتأمل.

٥٥٤. الشيء (نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/١٤)

تقول: (شَاءَ يَشَاءُ شَيْئاً)، ف (الشيء) في الأصل
 مصدر (شاء)، ففي (مفردات الراغب): ((الشيء عبارة
 عن الموجود، وأصله مصدر شاء)). وفي (المصباح):
 ((والشيء في اللغة عبارة عن كل موجود إما حساً
 كالأجسام أو حكماً كالأقوال، نحو: قلت شيئاً)).
 والمصدر (المشيئة) أيضاً. ففي (الأفعال) لابن القوطية:
 ((شاء الله شيئاً ومشئته: قدره، وشاء الإنسان:
 أراحه)). وهكذا (المشيئة) بكسر الشيء بوزن البيئة،
 ففي (التهذيب): ((المشيئة مصدر شاء يشاء مشيئة،
 وقالوا: كل شيء بشيئة الله بكسر الشين.. أي:
 بمشيئته)).

وتقول: (هو أحسن منك شيئاً)، فلم انتصب
 (شيء)؟

أما (شاف) فإنه بمعنى (جلا). ففي (الصحاح):
 ((شَفْتُ الشيءَ: جَلَوْتُهُ، ودينارٌ مَشُوفٌ، أي:
 مَجْلُوفٌ))، فهل في (شاف) معنى من معاني النظر؟
 أقول: أنكر النقاد ذلك، ولكن إذا كان (جلا)
 بمعنى (صقل)، فإنه بمعنى (كشَفَ) أيضاً. ففي
 (القاموس): ((وجلا الأمر: كَشَفَهُ)). وقد يحكي
 الكشَفُ معنى الرؤية. فقولك: (شَفْتُ الشيءَ) يعني
 أنك جَلَوْتَهُ بالنظر إليه، وهذا معنى الكشَفِ، ومن ثم
 كان لاستعمال العامة أصل واضح.

٥٥٣. شاق واشتاق وتشوق، وشائق وشييق

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١٠/١٨)

تقول: (شاقه الشيء) بمعنى هيجه، فإذا شاقك
 مشهد أو أسلوب كان هو (شائقاً)، وكنت أنت
 (المشوق) أو (الشييق) بتشديد الياء المكسورة. ف
 (المشوق) أو (الشييق) هو الرائي أو جارحته كالقلب.
 أما (الشائق) فهو المشهد أو الأسلوب لأنه يشوقك.
 فقول الكتاب: (مشهد أو أسلوب شيق خطأ،
 وصوابه: شائق).

وتقول: (شُقُّهُ إلى كذا) ف (اشتاق إليه) و(اشتاقه)
 أيضاً. ففي (الأساس): ((شُقَّتَنِي إليك.. واشتقتك
 إليك، واشتقتك)).

وتقول: (شَوَّقْتُهُ إليه) ف (تشوق إليه) و(تشوقه)
 أيضاً. وقد أقرَّ العدناني في معجمه (الأغلاط اللغوية
 المعاصرة): (تشوق إليه)، وأنكر (تشوقه)، وقال:
 ((وقد انفرد عبد الرحمن الهمذاني بقوله في (الألغاز

على الفتح هنا. واسمُ (لا) هذه يُبنى في الأصل على ما يُنصب به من فتحة أو كسرة أو ياء غير منون، كما يقول النحاة. وخبر (لا) محذوف، وحذفه كثير، كما في قولك: (لا بأس)، و(لا ضين)، و(لا غين)، و(لا تبديل) كما في (رسالة الغفران) للمعري.

وَيَدْخُلُ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى (لا شيء) فتقول: (أنت في لا شيء) كما في (أساس البلاغة)، بجر (شيء) وتنوينه، فتكون (لا) معترضةً بين الجار والمجرور، غير عاملة. ولو عولت لقلت: (أنت في لا شيء) ببناء (شيء) على الفتح. وقد جاء هذا قليلاً. وفي (معني اللبيب) لابن هشام: (غضب من لا شيء) بجر (شيء) وتنوينه. وكأنهم اعتدوا (لا شيء) كلمةً واحدة. وقد أدخلوا التعريف على (لا شيء) بهذا الاعتبار، فقال خطيب الجاهلية (عامر بن الظرب): «حتى يرجع ميتاً، ويعود اللاشيء شيئاً».

ومضى الأئمة يشتقون من (لا شيء) هذا، فقالوا: (تلاشى الأمر) إذا اضمحل. ففي (نهج البلاغة ١٢٧/٢) قول علي كرم الله وجهه: «وما تلاشت عنه بروق الغمام». وقال العباس ؑ، على ما حكاه السخاوي في كتابه (مناقب العباس): «وتلاشت الأخدان عند فصيلته»، و(الأخدان) جمع (خدن) وهو صاحب والحبيب. وقد أشار إلى ذلك شهاب الدين أحمد الخفاجي في كتابه (شفاء الغليل). وجاء (تلاشى) في كتاب (أخلاق الوزيرين) لأبي حيان التوحيدي.

وقد قالوا إلى ذلك (لاشأه ملاًشأه) إذا جعلوه لا شيء. وقد أخذ بهذا المجمع القاهري، وليس ذلك

أقول: لم ينتصب (شيء) هنا على المصدر، كما يحسب بعضهم، وإنما انتصب بنزع الخافض، لأنه على تقدير: (هو أحسن منك بشيء)، كما في (اللسان). وقال تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾ [الأنعام ٨٠]، وقد انتصب (شيء) هنا على المصدر، أو على المفعول به، كما جاء في (البحر المحيط)، وقال تعالى: ﴿فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا﴾ [آل عمران ١٤٤]، وانتصب (شيء) على المصدر، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَضُرُّوكَ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النساء ١١٣]، و(من) هنا زائدة، و(شيء) في معنى (ضرر)، فهو في موضع المصدر. وفي قولك: (زاد هذا شيئاً) انتصب (شيء) على المصدر، لأنه واقع موقع (زيادة) كما قال المرزوقي.

ويَسْأَلُ الْكِتَابُ مَا تَصْغِيرُ (شيء). والجواب هو: (شَيْءٍ) بضم ففتح على (فُعِيل)، ويصح فيه: (شَوِيءٍ) بالواو أيضاً، كما جاء تصغير (عين) على (عَيْبِنَة) و(عَوَيْبِنَة) بالياء أو الواو.

وقالت العرب: (الشواية) بضم أوله وتخفيف الياء، وهي الجزء من الشيء أو القطعة، ففي (اللسان): «(الشواية) بالضم: الشيء الصغير من الكبير، كالقطعة من الشاة.. ويقال: ما بقي من الشاة إلا شواية..» وفي (المخصص): «(وأشوى من الشيء: أبقى منه شواية، وهو اليسير)».

٥٥٥. لا شيء، وتلاشى

تقول: (لا شيء)، فتكون (لا) نافيةً للجنس، وهي تعمل عمل (إن)، و(شيء) اسمها، وهو مبني

بعيداً عما عمَدَ إليه العرب من الاشتقاق بطريق النحت.

٥٥٦. شَادَ وَأَشَادَ وَشَيَّدَ

(نشرت بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٧)

في كلام الكتاب قولهم: (شيدتُ البناء)؛ أي: أقمته، أو: (شيدتُ البناء) بتشديد الياء. وقد يقولون: (أشدتُ البناء) أيضاً، فهل هذا صحيح؟ أقول: الأصل في (شاد) أن تقول: (شيدتُ البناء) إذا بنيته بالشيد؛ أي: الجص. لكنك تقول: (شيدتُ البناء) إذا رفعته أيضاً. ففي (المصباح): «الشيد بالكسر: الجص، وشيدتُ البيت أشيده من باب باع: بنيته بالشيد». لكن في (الأساس): «شادَ القصر: رفعه». وفي (الكشاف): «المشيد بفتح أوله: المُجصصُ أو المرفوعُ البنيان».

أما (شيدتُ) بتشديد الياء، فإنك تقول فيه: (شيدتُ البناء) إذا رفعته، كما في (الأساس) و(النهاية) و(اللسان) و(المصباح). قال الفيومي: «وشيدته تشييداً: طولته ورفعته». وفي التنزيل: «أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة» [النساء ٧٨]. ويقال: (التشييد) لما يطول من البناء ويرفع عالياً.

وأما (أشاد)، فقد منع بعضهم أن تقول فيه: (أشدتُ البناء) بمعنى رفعته، كما فعل الغلابيني في (نظراته)، لأن الإشادة - كما ادعى - بمعنى رفع الصوت، لا رفع البناء.

أقول: الصحيح أن (أشادَ البناء) في المعاجم بمعنى (رَفَعَهُ) أيضاً، ولا عبرة بقول المانعين أو قول الناقد. قال ابن القوطية: «(أشادَ البناء: أطلاله)». وفي (الأساس): «(شادَ القصرَ وأشاده وشيده)»، ونحو ذلك في (اللسان). هذا هو الأصل وإنما جعلت (الإشادة) بمعنى رفع الصوت مجازاً. ففي (الأساس): «(ومن المجاز: أشادَ بذكره: رَفَعَهُ بالثناء عليه.. وأشادَ صوته وبصوته: رَفَعَهُ)».

٥٥٧. عملٌ شائِنٌ، لا: مَشِينٌ

(من كتاب: لغة العرب)

إذا شانك عملٌ مُنكرٌ - أي عابك - فالعملُ شائِنٌ لك. والكتاب يقولون: (عملٌ مُشِينٌ) بضم الميم. وصوابه: (عملٌ شائِنٌ). تقول: (هذه أعمالٌ شائنةٌ مُخزِيةٌ)، كما تقول: (هذا العملُ يشينُ صاحبه ويضعُ من قدره ويقدرُ في سمعته)، والياءُ في أول هذه الأفعال مفتوحةٌ لأنها ثلاثيةٌ، واسمُ الفاعل منها: (شائِنٌ لصاحبه)، (واضعٌ من قدره)، (قادحٌ في سمعته).

حرف الصاد

٥٥٨. أَصْبِحَةَ، لا: صباحات،

وَأَمْسِيَةَ، لا: أمساء

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/١١)

اعتاد الكتابُ كلما خَفِيَ عليهم جَمْعُ اسمٍ من الأسماء، أن يَجْمَعوه بالألف والتاء، دون أن يَعودوا في ذلك إلى قياسٍ أو سماع. وهكذا يَجْمَعون مثلاً: (صباحاً) على (صباحات)، و(مساءً) على (مساءات). وليس في قواعد اللغة ما يُجيز ذلك أو يَسْمَح به، إذ لا يَصِحُّ جَمْعُ اسمٍ بالألف والتاء ما لم يَأْتِ بذلك: سَمَاعٌ؛ كجَمْعِ (سِجِلٍّ) على (سِجِلَّاتٍ)، و(خيالٍ) على (خيالاتٍ)، و(رمضانٍ) و(شَوَّالٍ) على (رمضاناتٍ) و(شَوَّالاتٍ). أو يَدْخُلُ في قياسٍ؛ كجَمْعِ أعلامِ الإناث، وما خُتِمَ بتاء التانيث اسماً كشجرة، أو صفةً كعامله (عدا ما استثنى). أو خُتِمَ بألف التانيث المَقصورة اسماً كسلوى ونجوى، وصفةً ككُبْرَى وفُضْلَى. أو خُتِمَ بألف التانيث الممدودة اسماً كصحراء. أو كان خماسياً لم يُسْمَعْ له جَمْعٌ تكسير كحَمَّامٍ وحمامات. أو أعجمياً كسرادقٍ وسرادقاتٍ وساباطٍ وساباطات..

أما (صَبَاحٌ) فهو على وزن (فَعَالٍ) فجمعه القياسيُّ على (أفْعَلَةٌ). و(أفْعَلَةٌ) يَطْرُدُ في جمعِ اسمٍ مذكرٍ

رباعي ثالِثُهُ مَدٌّ. تقول: (صباح وأصبحة)، كما تقول: (طعام وأطعمة)، و(مساء وأمسية) بالتخفيف، كما في (اللسان) و(التاج).

وربما جَمَعَ الكتابُ (مساءً) على (أمساءً) ولا وجه له، إذ لم يَأْتِ ذلك في قياسٍ أو سَمَاع. وثَمَّةُ (الصُّبْحِ) بضم فسكون، فإنه يُجْمَعُ على (أصباح) كما في (القاموس).

ولذا قُلْ: (صُبْحٌ وَأَصْبَاحٌ)، و(صَبَاحٌ وَأَصْبِحَةٌ)، و(مساء وأمسية).

٥٥٩. أَقْبِلِ الصَّبَاحَ، لا: أصبح الصباح

(من كتاب: لغة العرب)

يقول الكتابُ حيناً: (أَصْبَحَ الصَّبَاحُ)، وقد يقولون (أمسى المساء)، ولا معنى لهذا التعبير؛ لأن (أصبح) معناه: دخل الصبح. وكذلك (أمسى) إذا دخل المساء. فإذا كان لـ (أصبح الصباح) معنى فهو: دخل الصباح في الصباح، وهو محال. والصواب أن يقولوا: (أقبل الصباح) أو (لاح) أو (انفلق) أو (انبج) أو (تبج).

٥٦٠. وَجْهٌ صَبِيحٌ، لا: صَبُوحٌ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٤)

تقول: (صُبْحٌ) بالضم كجَمَلٍ، وزناً ومعنى،

وكذلك (غَبَّقَهُ) بالتشديد.
وجاء من (شَفِيقٌ) بالكسر صفةً مشبهة على (شَفِيقٌ)، لا: (شَفُوقٌ)، كما يقوله بعضهم خطأ، ومن (نَصَحَ) بالفتح: (نَصِيحٌ)، لا: (نَصُوحٌ).
ولذا قُلْ: (وجهٌ صَبِيحٌ)، و(رجلٌ شَفِيقٌ ونَصِيحٌ)، ولا تقل: (وجهٌ صَبُوحٌ)، و(رجلٌ شَفُوقٌ ونَصُوحٌ).

٥٦١. صَبَرَ عَنْهُ، وَصَبَرَ عَلَيْهِ

(نشرت بتاريخ ١٧/١/١٩٨٤)
اعتاد الكتاب أن يقولوا: (صَبَرْتُ عَلَى ما أصابني من النوائب)، يُعَدُّونَ (صَبَرَ) ب (على)، وهم قلما يُعَدُّونَهُ ب (عن) في مثل قولك: (حَرَصْتُ عَلَى الحلال)، و(صَبَرْتُ عَنِ الحرام)؛ أي: أمسكتُ عنه، فهل يتعدى الفعلُ حقاً بالحرفين؟ وإذا صحَّ هذا، فهل للفعل مع كلِّ حرفٍ معنى؟ وما الفرقُ بين المعنيين؟ في الإجابة عن ذلك أمورٌ أهمها:
أولاً: (صَبَرَ) في اللغة مثل: حَبَسَ. ففي (نهج البلاغة ٣/١٦٤): «الصَّبْرُ صَبْرَان، صَبْرٌ عَلَى ما تَكَرَّه، وَصَبْرٌ عَمَّا تُحِبُّ». وفي (محاضرات الأدباء ١٠٥)
للراغب الأصفهاني: «الصَّبْرُ: حَبْسُ النَفْسِ عَلَى المَكْرُوهِ، وَعَمَّا تَدْعُوكَ إِلَيْهِ».
ف (صَبَرَ) فعلٌ متعدٍ في الأصل. تقول: (صَبَرْتُ نَفْسِي)، كقولك: حَبَسْتُ نَفْسِي. ففي التنزيل: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الكهف ٢٨]، قال الإمام البيضاوي في تفسير هذه الآية: «وَاصْبِرْ نَفْسَكَ: أَحْبِسْهَا وَكَبِّتْهَا»، وفي

والصفةُ منه (صَبِيحٌ) على (فَعِيلٍ)، و(صَبَّاحٌ) بالضمِّ على (فُعَالٍ)، و(صَبَّاحٌ) بضمِّ أوله وتشديد الباء على (فُعَالٍ). ففي (الأفعال) لابن القوطية: «صَبَّحَ الشَّيْءُ صَبَّاحَةً: جَمَلٌ». وفي (الأساس): «وَوَجَّهَ صَبِيحٌ، وَقَدْ صَبَّحَ صَبَّاحَةً». وفي (اللسان): «وَقَدْ صَبَّحَ بِالضَّمِّ صَبَّاحَةً.. قَالَ اللَّيْثُ: الصَّبِيحُ: الوَضِيءُ الوَجْهِيُّ». وفيه أيضاً: «وَصَبَّاحٌ بِالضَّمِّ والتَّخْفِيفِ، وَصَبَّاحٌ بِالضَّمِّ والتَّشْدِيدِ».

وإذا أراد الكتابُ هذا المعنى قالوا: (وَجَّهَ صَبُوحٌ) بالواو، فهل هذا صحيح؟
أقول: لم يأت الوصفُ من (صَبَّحَ) بالضمِّ على (فَعُولٍ). و(فَعُولٌ) هذا في الأصل صيغةٌ مبالغة، وندَرَ أن يكون صفةً مشبهة. وقد جاء من الأفعال (أَتَمَّ) بالكسر فَعِيلٌ منه للمبالغة: (أَتَمُّ) و(أَتُومٌ). وجاء (رَجَمَ) بالكسر أيضاً، فكان منه للمبالغة: (رَجِيمٌ) و(رَجُومٌ). وجاء (نَهَى) بالفتح، فسُيِّعَ منه للمبالغة: (نَهْيٌ عَنِ المُنْكَرِ) بتشديد الياء، و(نَهْوٌ) بتشديد الواو. وليس كذلك: (صَبِيحٌ وَصَبُوحٌ)؛ ف (الصَّبِيحُ) صفةٌ مشبهة.

أما (الصَّبُوحُ) فهو شرابُ الصبَّاحِ من لبنٍ أو خمر، أو طعامُ الصبَّاحِ. ويقابله (الغَبُوقُ) وهو شرابُ العشيَّةِ، أو طعامُ العشاءِ. وأصل (الصَّبُوحُ) و(الغَبُوقُ) في الشربِ، ثم استعملوا في الأكلِ أيضاً. ففي (القاموس): «وَصَبَّحَهُمُ بالتَّشْدِيدِ: سَقَاهُمْ صَبُوحاً، وَهُوَ ما حُلِبَ مِنَ اللَّبَنِ بِالْغَدَاةِ»، وفيه أيضاً: «الغَبُوقُ كَصَبُورٍ: ما يُشْرَبُ بالعَشِيِّ. وَغَبَّقَهُ: سَقَاهُ ذَلِكَ»،

(أساس البلاغة): «وصَبِرْتُ نفسي على كذا: حَبَسْتُهَا، وإنه لِيَصْبِرُنِي عن حاجتي؛ أي: يَحْبِسُنِي».

على أن (الصَّبْر) ليس حَبْسًا وَحَسْبًا؛ ففي (الصبر) احتمالٌ للمكروه وثباتٌ لا يُشترطان في كلِّ حَبْسٍ. قال صاحب (المفردات): «(الصبر: إمساكٌ في ضيق)»، وفي (نهج البلاغة ٢/٢٠٨): «(قَلَّ يا رسول الله، عن صَفِيَّتِكَ صَبْرِي، وَرَقَّ عنها تَجَلُّدِي)»، ومعناه: قَلَّ صَبْرِي عن فراقها بوفاتها، وَقَصَدَ بالصَّفِيَّةِ فاطمةَ عليها السلام.

ثانياً: الفارقُ واضحٌ بين (صَبَرَ عليه) و(صَبَرَ عنه)؛ فإذا قلت: (صَبَرْتُ على الأمر)، فقد حَبَسْتُ نفسك على الأمر، وأَمْسَكْتُهَا عليه دون جُبْنٍ أو جَزَعٍ. وإذا قلت: (صَبَرْتُ عنه)، فقد حَبَسْتُ نفسك عنه، ومنعتها في تَجَلُّدٍ ودون ضَعْفٍ أو حَوَرٍ. ففي (أساس البلاغة): «(صَبَرْتُ على ما أكره، وصَبَرْتُ عما أُحِبُّ)». فأنت تصبر على الأذى، وتصبر عن المحبوب. قال بشار بن برد:

عندها الصبرُ عن لقائي وعندي

زَفَرَاتُ يَأْكُلْنَ قلبَ الجليدِ

وجاء في (شرح الحماسة) للمرزوقي: «(الصابرُ على الشدائدِ حقيقٌ بالألَّا يَتَذَلُّ لِمَا لا يَحْسُنُ به.. وألَّا يَتَلَيَّنُ لما كان يَتَصَلَّبُ له)». وفي خطبةٍ للحجاج: «(فإن الصبرَ عن محارمِ الله أيسرُ من الصبرِ على عذابه)».

ثالثاً: في اللغة: (أَغَضَى الرجلُ): كَفَّ بَصَرَهُ،

كما في (الأفعال) لابن القوطية.

وأصل معنى (الإغضاء): المقاربةُ بين الجفنين. ففي (المصباح): «(أَغَضَى الرجلُ عَيْنَهُ، بالألف: قارب بين جفنيهما)».

فإذا قلت: (أَغَضَيْتُ عن مَسَاءَتِكَ)، فقد سَكَتَ عنها وَعَفَوْتُ؛ أي: أغمضت العينَ عنها. ففي (الأساس): «(ومن المجاز: سَمِعْتُ كذا فأغمضتُ عنه.. إذا أغمضت وتغافلت)».

وإذا قلت: (أغمضتُ على القدي)، فقد صبرت عليه. ففي (نهج البلاغة ٣/٢٠١): «(أغضُ على القدي والألم تَرْضُ أبدأ)»، فالإغضاء على الأمر كنايةٌ عن تحمُّلِ العناء فيه، والتجملُ بالصبر على أذاه. ومن لم يَحْتَمِلْ يَعْشُ سَاحِطًا، كما جاء في تفسيره.

وهكذا تقول: (صَبَرْتُ عنه، وصَبَرْتُ عليه)، و(أَغَضَيْتُ عنه، وأغضيتُ عليه). ولكلُّ معنى وموضع.

وثمةُ (الاصطبار)، فهو (افتعال) للصبر أو اكتسابُ له، و(التَّصَبُّرُ) بتشديد الباء، وهو تكلفُ الصبر، و(صَبْرَةٌ) بتشديد الباء: إذا حَمَلَهُ على الصَّبْرِ.

رابعاً: قال تعالى: ﴿وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [النحل ١٢٧]، والباء للاستعانة والمصاحبة. وقال تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [الطور ٤٨] أي: اصبر لحكم أُلوهيته وما كان له فهو غاية...

وثمةُ: (تَصَبَّرَ له). قال الإمام الشافعي:

﴿فَمَنْ عَرَفَ الدهرَ الخَوُونَ وَصَرَفَهُ

تَصَبَّرَ للبلوى ولم يُظْهِرِ الشكوى﴾.

٥٦٢. استصحب واصطحب

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣٠)

اعتاد الكتاب إذا حمل أحدًا وثائقه ليسلمها إلى مكتب من المكاتب الحكومية، أن يقولوا: (اصطحب فلان وثائقه)، وهو خطأ شائع. ف (الاصطحاب) في اللغة غير ما أرادوه. والصواب أن يقولوا: (استصحب فلان وثائقه).

ف (الاصطحاب) في الاشتقاق (افتعال) من (الصحب). فإذا قلت: (اصطحبنا)، فمعناه: (تصاحبنا)؛ أي: صحب كل منهما الآخر. فهو من أفعال المشاركة التي لا تأتي إلا من اثنين فأكثر. تقول: (اصطحبوا) بمعنى (تصاحبوا)؛ أي: صحب كل منهم الآخر. ففي (الأساس): «(واصطحبوا) وتصاحبوا». وفي (اللسان): «(واصطحب الرجلان: تصاحبًا، واصلح القوم: صحب بعضهم بعضًا)». ف (اصطحب) فعل لازم. فأنت تقول: (اصطحبوا) بمعنى (تصاحبوا)، كما تقول: (اقتتلوا) بمعنى (تقاتلوا)، و(اجتوروا) بمعنى (تجاوروا)، و(احتربوا) بمعنى (تحاربوا)، و(اعتوتوا) بمعنى (تعاونوا). وفي كتاب (الشافعية) وشروحها أن (افتعل) قد يأتي بمعنى (تفاعل) كما ذكر.

أما (استصحب) فهو يؤدي المعنى الذي أرادوه، تقول: (استصحبت وثاقتي). ففي (المقاييس): «(واستصحب الكتاب وغيره: حملته صحتي)»، وفي (الأساس): «(واستصحبت كتاباً لي)». وأصل معنى

(استصحبه): دعاه إلى صحبته، ك (استخرجته) إذا دعاه إلى الخروج. ففي (اللسان): «(واستصحب فلان الرجل: دعاه إلى الصحبة. وكل شيء لازم شيئاً فقد استصحبته)».

ولكن هل يصح أن يتعدى (اصطحب)، كما يُعديه الكتاب، ويكون فاعله واحداً لا اثنين ولا أكثر؟ أقول: جاء في (اللسان): «(واصحب الرجل واصطحبه: حفظه)»، ف (اصطحب) المتعدى معناه: حفظه ورعاه وصانه.

ولذا قل: (استصحبت كتابي)، ولا تقل: (اصطحبته) إذا حملته فجعلته في صحبتك.

٥٦٣. صح

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢)

تقول: (صح الشيء يصح بالكسر: إذا برئ من العيب، فالمصدر (الصح) و(الصحاح) بالفتح فيهما، والاسم: (الصح) بالضم و(الصحة) بالكسر. و(صح الرجل) إذا عوفي من مرض. ويقال في هذا النحو: (صح فلان من علته)، كما في (الصحاح). وفي الحديث الشريف: «(مثل المؤمن إذا برئ وصح من مرضه كمثل البردة تقع من السماء، في صفائها ولونها)». و(صح عند القاضي حقه)، و(صحَّت شهادته)، و(صح لي على فلان كذا)، و(صح قوله) كما في (الأساس)، و(صحَّت الصلاة)، و(صح العقد...)، كما في (المصباح).

والصفة من الفعل: (صحيح)، فإذا كان وصفاً لمذكر عاقل كان جمعُه على (أصحاء) كشديد وأشداء،

٥٦٤. (صحراء) وجمعها

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٤)

تقول: (صَحْرُ الشَّيْءِ) بالكسر (صَحْرًا) بفتحتين: إذا اغْبَرَّ لَوْنُهُ فِي حُمْرَةٍ، فَهُوَ: (أَصْحَرُ)، وَهِيَ: (صَحْرَاءُ)، وَاسْمُ اللَّوْنِ هُوَ: (الصُّحْرَةَ) بضم فسكون كالحُمْرَةُ وَالصُّفْرَةَ. وَالْقَاعِدَةُ فِيمَا جَاءَ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى (أَفْعَلِ فَعْلَاءً) أَنْ يُجْمَعُ عَلَى (فَعْلٍ) بِضَمِّ فَسْكَونِ. تقول: (عُشْبٌ أَحْضَرٌ، وَأَرْضٌ خَضْرَاءُ، وَأَعْشَابٌ خَضْرٌ، وَأَرَاضٍ خُضْرٌ).

وهكذا إذا قلت: (هذه أرض صحراء)، قلت: (هذه أراضٍ صُحْرٌ). لكن (الصحراء) -وهي الأرض التي لا نبات فيها- ليست صفة خالصة، وإنما هي صفة أُفْرِدَتْ عَنْ مَوْصُوفِهَا وَتَمَيَّزَتْ بِدَلَالَةٍ خَاصَّةٍ، فَأُنْزِلَتْ مِنْزَلَةَ الْأَسْمَاءِ، وَجُمِعَتْ جَمْعِهَا، وَقَدْ أُسْمِيَ الْأَثْمَةُ هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي اسْتَعْنَتْ عَنْ مَوْصُوفِهَا وَتَمَيَّزَتْ بِدَلَالَةٍ خَاصَّةٍ صِفَاتٍ غَالِبَةً غَلْبَةَ الْأَسْمَاءِ، فَعُومِلَتْ لِذَلِكَ مَعَامِلَةَ الْأَسْمَاءِ.

ف (الصحراء) الصفة الغالبة لا تُجْمَعُ عَلَى (صُحْرٍ) بِضَمِّ فَسْكَونِ، كَمَا تَجْمَعُ الصِّفَاتُ: قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: «لَا تُجْمَعُ (الصحراء) عَلَى (صُحْرٍ)، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَقَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْأِسْمُ»، بَلْ تُجْمَعُ جَمْعَ الْأَسْمَاءِ عَلَى (صَحْرَاوَاتٍ) جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَالِمًا. كَمَا تُجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرِ عَلَى (الصَّحَارِيِّ) بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ، تقول: (هذه صحاري فسيحة) بِيَاءٍ مُشَدَّدَةٍ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ فِي الشَّعْرِ، وَيُجْمَعُ عَلَى (الصَّحَارِيِّ) بِيَاءٍ مُخَفَّفَةٍ تُحذف

ونبي وأنبياء، وهو جمعٌ قياسي لما كان من صفات العاقل على (فَعِيلٍ) مضعفًا أو معتلًا الآخر. وقد يُجْمَعُ (صحيح) على (صحاح)، ويكون هذا وصفًا للعاقل فتقول: (قومٌ صحاح)، أو يكون وصفًا لغير العاقل فتقول: (هذه عباراتٌ صحاحٌ).

وقد جاء (فَعَالٌ) بالكسر جمعًا لـ (فَعِيلٍ) إذا كان وصفًا بمعنى الفاعل كفصيح وفصاح، وكريم وكيرام، وظريف وظراف. ويُجْمَعُ (صحيح) على (أصِحَّة) إذا كان للعاقل، وهو جمعٌ شاذ جاء منه: شحيح وأشِحَّة، ودليل وأذِلَّة، وعزير وأعزرة.

وقد جاء الوصف على (صحاح) بالفتح. ففي (النهاية): «(الصَّحَّاحُ بِالْفَتْحِ بِمَعْنَى الصَّحِيحِ؛ يُقَالُ: دَرَهُمٌ صَحِيحٌ وَصَحَّاحٌ)». وَثَمَّةٌ مَعْجَمُ (الصَّحَّاحِ) لِلجَوْهَرِيِّ، وَالْمَشْهُورُ فِيهِ كَسْرُ الصَّادِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ (صَحِيحٌ)، وَقِيلَ بِفَتْحِ الصَّادِ، لِأَنَّهُ نَعْتُ بِمَعْنَى (الصَّحِيحِ). تقول: هذا (صحيح وصحاح) بالفتح كبريء وبراء.

ويأتي في كلام الكتاب قولهم: (الصَّحُّ أَنْ يَكُونَ كَذَا) بِمَعْنَى الصَّحِيحِ الْمُسْتَقِيمِ، فَهَلْ لِهَذَا وَجْهٌ؟ أقول: (الصَّحُّ) بِالْفَتْحِ الْمَصْدَرُ كَمَا تَقْدَمُ، ف (صَحٌّ يَصِحُّ) مِنْ بَابِ ضَرْبٍ كَمَا فِي (المصباح)، فمصدره (صَحٌّ) كضَرْبٍ. فإذا قلت: (الصَّحُّ أَنْ يَكُونَ كَذَا)، كَانَ كَقَوْلِكَ: (الاستقامة أَنْ تُقِيمَ الْعَدْلَ بَيْنَ النَّاسِ). وَمَنْ ثَمَّ كَانَ لِكَلَامِ الْكِتَابِ وَجْهٌ. وهكذا تقول: (الخطأ أَنْ تقول كذا، وَالصَّحُّ أَنْ تقول كذا). فتأمل.

أقول: أنكر النقادُ صحَّةَ قولك: (صَحَّتِ السماءُ فهي صاحبة)، اعتماداً على ما جاء في (الأساس): ((والسماءُ مُصْحِيَّةٌ))، وفي (اللسان): ((فهي مُصْحِيَّةٌ))، ومثله ما جاء في (التاج) و(الصاحح) و(المصباح)، لكنَّ جاء في (المخصَّص ٢٤٣/١٤) لابن سيده: ((وصَحَّتِ السماءُ صَحْوًا وأصَحَّتِ...)).

فثبت بذلك صحَّةُ قولك: (سماءٌ صاحبةٌ ومُصْحِيَّةٌ وصَحْوٌ إذا انكشف غيمها، و(يومٌ صاحٍ ومُصَحٍ وصَحْوٌ).

٥٦٧. صَادَرَ واستصَفَى

لا بدَّ في فهم (صَادَرَ) وتعرَّفَ صحَّةَ استعماله في لغة الكتاب من العودة إلى ثلاثيته المجرد، وهو (صَدَرَ). يقول العرب: (صَدَرَ خالدٌ عن الماء) إذا رَجَعَ وأتصَّرَفَ، في مقابل قولهم: (وَرَدَ خالدٌ الماءَ) إذا أتاه لِيَسْتَقِي. ففي (الأفعال) لابن القوطية: ((وصَدَرَ عن الشيء: رَجَعَ)).

فإذا كان الأصلُ في معنى (الصدر والصدور): الرجوع والانصرافَ عن الشيء، فإن الأصلَ في معنى (المصادرة): المفارقة. وقد جاء في (اللسان): ((ومن كلام كتَّاب الدواوين أن يقال: صُوِدِرَ فلانُ العاملُ على مالٍ يُوَدِّيهِ، أي: فُورِقَ على مالٍ ضَمِنَهُ)). ومعنى ذلك أن العاملَ مَدِين، وأنه طُولِبَ بِدَيْنِهِ فعاهدَ دائئُهُ على نَدْفِ ما عليه، وافترقا على هذا العهد متفقين. وفي (مفاتيح العلوم) للخوارزمي: ((المُعَارَمَةُ.. والمصادرة والمصالحة متقاربة المعاني)).

بالتنوين. تقول: (هذه صحارٌ فسيحةٌ)، وتجمع على (الصَحَارَى) بفتح الراء أيضاً، تقول: (صحارانا غنيةٌ بمياهها الجوفية).

٥٦٥. الصحيفة والصفحة

(الصحيفة) للورقة بوجهيها، و(الصفحة) لأحد وجهيها. ويضع الكتابُ إحداها موضعَ الأخرى خطأ، وقد نبه على ذلك كثيرون.

٥٦٦. صحا يصحو

(نشرت بتاريخ ١١/٢٥/١٩٨٤) في اللغة: (هذه سماءٌ صَحْوٌ إذا تفرَّقَ غَيْمُها، و(هذا يومٌ صَحْوٌ) إذا انكشفَ غَيْمُهُ، وقد جاء (صَحْوٌ) وصفاً للمؤنث والمذكر لأنه مصدر. ووجود (صَحْوٌ) مصدراً بهذا المعنى يقتضي وجودَ فعلٍ ثلاثيٍ بمعناه، وهو: (صَحَّتِ السماءُ تَصْحُو). لكن المعاجم قصرت معنى (صحا) على (أفاق)، وجعلت (أصحى اليوم) بمعنى انكشف غيمه. ففي (الأساس): ((صحا من سُكِرِهِ صَحْوًا بضم الصاد وتشديد الواو، وصَحْوًا بفتح الصاد وتخفيف الواو.. وأصَحَّتِ السماءُ، والسماءُ مُصْحِيَّةٌ، وأصحى يومنا، ويومٌ مُصَحٍ، وهذا يومٌ صَحْوٌ)). ومثل ذلك ما جاء في (المصباح) وسواه.

فإذا صحَّ هذا كان الصوابُ أن تقول: (هذه سماءٌ صَحْوٌ أو مُصْحِيَّةٌ)، و(هذا يومٌ صَحْوٌ أو مُصَحٍ). لكنَّ الكتابَ يقولون: (هذه سماءٌ صاحبةٌ)، و(هذا يومٌ صاحٍ)، من (صحا يصحو صَحْوًا)، فهل في العربية ما يُصَوِّب قولهم هذا؟

فيكون معنى (صادر المال) طالب به المدين لِيَسْتَوْفِيَهُ. وهو معنى يَمُتُ بصلّةٍ إلى ما يفهمه الكتابُ من المصادرة، ولو لم يكن إياه.

أما ما يفهمه الكتابُ من (مصادرة الإنسان) وهو ضبطه وحجزه؛ فقد ورد نحوُ منه كذلك في بعض كتب التاريخ ككتاب (تاريخ الوزراء) لأبي الحسن بن إبراهيم الصابي (ت ٤٤٨هـ). فقد جاء في كلام المؤلف على الوزير ابن الفرات وأخيه أبي العباس قوله: ((أسأنا إليهما وصادرناهما)). وفي كلامه في موضع آخر: ((فاعتقلهما في دار. وقرر عليهما مصادرة...)).

وقد وردت (مصادرة الإنسان) في كتب التاريخ لمعنى آخر هو: التنحية والعزل. فقد ذكر الأستاذ عز الدين بن أبي الحديد في شرح (نهج البلاغة ١٠٤/٣) وهو يتحدث عن سيرة عمر بن الخطاب ؓ أن الخليفة عمر كان يصادر المُختارين من العمال؛ أي: الولاة. فقد صادر أبا موسى الأشعري، وكان عامله على البصرة، ثم أعاده بعد المصادرة إلى عمله. كما صادر أبا هريرة عامله على البحرين... والحرث بن وهب... وقد أشار إلى ذلك الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العراقي، في كتابه (قل ولا تقل). ويبقى (استصفا المأل) هو التعبير الدقيق لاستحواذ الحاكم عليه. فتأمل.

٥٦٨. جَمْعُ الْمَصْدَرِ (نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٠)

كُتِبَ في جَمْعِ الْمَصْدَرِ غيرُ ناقد، واتسعت فيه أقوالُ النحاة، وقصارى الكلام فيه أن المصدر لا يُجمع

على أن للمصادرة في كلام الكتاب معنىً يفيد الاستيفاء والاستيلاء والاستحواذ، كقولهم (صودرت أموال فلان)، فهم يُوقعون (المصادرة) على الأموال بهذا المعنى، وقد يُوقعونها على الإنسان حيناً فيقولون: (صادروا فلاناً) إذا احتجزوه، فهل لأقوالهم هذه أصلٌ يردُّ إليه؟

أقول: بحث هذا بعضُ النقاد فأنكروا على الكتاب استعمالهم (المصادرة) في استحواذ الأموال بهذا المعنى، ومن هؤلاء الأستاذ أسعد خليل داغر في كتاب (تذكرة الكاتب). وقد رأى أن (استصفى) هو الفعل المعبر عن المعنى المراد، والرأي ما رآه. فثمة (أصفى) و(استصفى) ولهما دلالة خاصة في هذا المجال. ففي (الأساس): ((وأصفى الأميرُ دارَ فلان، ويقال: ما أصفيتُ لك إناء، واستصفى ماله. وهذه صوافي الإمام؛ وهي ما يستصفيه من قرى من استعصى عليه)). وفي (اللسان): ((وأصفى الأميرُ دارَ فلان، واستصفى ماله: إذا أخذه كله)).

وثمة (ضبط) أيضاً. قال ابن منظور في (اللسان): ((الضبطُ: لزومُ الشيءِ وحبسه)).

فلك أن تقول: إذا: (أصفت الحكومة دارَ فلان، واستصفت ماله، وضبطت ما في خزائنه)، كلُّ ذلك صحيح.

أما استعمال (المصادرة) عند الكتاب في معناه الشائع، فإن له أصلاً يمتُّ إليه. فانظر إلى ما جاء في (الصحاح) في مادة (أدى): ((ويقال استأداهُ مالاً: إذا صادره واستخرجه منه)). والاستيداء هو طلب الأداء،

الاسمية كلما مَسَّتْ إلى ذلك حاجة التعبير.
أقول: لا بد من القول بقياس جمع المصدر إذا
أريد به الاسم، جرياً على ما جمعه العرب من ذلك.
وقد جَمَعَ الشعراء: (ضَيْماً وَفَقْدًا وَفَقْرًا) على: (ضُيُوم
وَفُقُودٌ وَفُقُورٌ). فتأمل.

٥٦٩. صَدَعُ بِهِ (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٨/٥)

يقول الكتاب: (صَدَعُ فلانٌ بالأمر) إذا انقاد وأطاع
وأذعن. وقد أنكر النقاد ذلك. قال الشيخ إبراهيم
اليازجي: ((يقولون: صَدَعُ بالأمر، بمعنى: أطاع
وأمضى ما أمر به، وهو خطأ. فَصَدَعُ بالحق أو
بالأمر: تكلَّم به جهاراً)). وقد شايعه الأستاذ محمد
العدناني في معجمه، فما الرأي في ذلك؟

أقول: في شرح الأمر مسائل أهمها:
أولاً: قولك: (صَدَعُ بالحق إذا تكلَّم به جهاراً) من
المجاز، والطريق إلى الكشف عن معناه هو العودة إلى
الأصل. ف (الصَدَعُ) في اللغة معناه في الأصل (الشَّقُّ).
قال الجوهري في (الصحاح): ((الصَدَعُ: الشَّقُّ، يقال:
صَدَعْتُهُ فأنصدع هو، أي: انشق)). وقد تفرَّع على هذا
معنيان:

الأول: النفاذ والمضي. تقول: (صَدَعْتُ الفلاة) إذا
قطعتها حقيقة، (وَصَدَعْتُ بالأمر) إذا مضيت فيه
مجازاً. قال صاحب (المصباح): ((وَصَدَعْتُ الفلاة:
قطعتها)). وقال المبرِّد في (الكامل): ((وَمِصْدَعٌ، بكسر
فسكون، أي: ماضٍ في الأمر. قال الله عز وجل:
﴿فَأَصْدَعُ بما تُؤْمَرُ﴾ [الحجر ٩٤]، ويقال: أَحْزَمُ الناس

البيتة ما بقي على مصدريته، فإذا جُذِبَ إلى الاسمية
ذاتاً أو معنى، صَحَّ جَمْعُهُ، فالأصل في المصدر أن يُراد
به حَدَثُ الفعل وجنسُهُ، والجنسُ يَدُلُّ على ما يَدُلُّ
عليه الجمع، فما دَلَّ من المصدر على ذلك امتنع
جَمْعُهُ كالقيام والقعود والجري.. قال ابن جنِّي في
(الخصائص): ((هذا طريق المصدر لما كان جنساً
لفعله؛ ألا ترى أنه إذا قام قَوْمَةٌ واحدة، فقد كان منه
قيامٌ، وإذا قام قَوْمَتَيْنِ فقد كان منه قيامٌ، وإذا قام مئة
قَوْمَةٍ، فقد كان منه قيامٌ. فالقيام جنسٌ للقومات
مفريدها ومثناها وجمعها)). فليس شيءٌ مما جُمِعَ
وأصله المصدر -كالعقول والألباب والعلوم والظنون-
قد أُريدَ به حَدَثُ الفعل. فليس في العِلْمِ من قولك:
(علم الفقه، وعلم النحو) ما يدل على الحدث، أو ما
يصدق عليه الجنس. ومن ثمَّ جُمِعَ جَمْعُ الأسماء. فكلُّ
ما جمعته العربُ أو الأئمةُ من ألفاظِ المصدر جَذِبَتْه إلى
الاسمية وخرجتْ به عن المصدرية، قال الجرجاني:
((ولا يُجمع المصدرُ المَبْهَمُ إلا إذا أُريدَ به الفرقُ بين
النوع والجنس، وأغلب ما يكون فيما ينجذب إلى
الاسمية نحو: العِلْمُ والظن)).

أقول: الغَلْبَةُ التي أشار إليها الجرجاني قياساً لا
يَنكسر؛ قال صاحب (المصباح): ((وإن لم يُسْمَعْ
جَمْعُهُ، عَلَّلُوا أن المصدرَ باقٍ على مصدريته)). إذ ليس
المصدرُ مصدرًا بلفظه وحسبُ، وإنما هو مصدرٌ بدلالته
التي تتناول جنسَ الفعل وحَدَثَهُ العام المَبْهَمُ الصادر
عن فاعله. فإذا تخَلَّفَتْ عنه دلالاته جُمِعَ جَمْعُ
الأسماء. ولكن هل يسوغ التصرفُ في المصدر ونقله إلى

مَنْ إِذَا وَضَحَ لَهُ الْأَمْرُ صَدَعَ بِهِ» أَي: مَضَى. وَقَالَ
ابن القوطية في (أفعاله): «وَصَدَعْتُ فِي الْأَمْرِ:
مَضَيْتُ».

وأما المعنى الثاني للصدع فهو: الفصل والإبانة
والإظهار الذي يعقب الشق. والإبانة والإظهار
يقتضيان الجهر بالأمر وإعلانه. وقد جاء في التنزيل:
«فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ»، فقال البيضاوي: «(فاصدع
بالأمر: فاجهر به، من: صدع بالحجة إذا تكلم بها
جهاراً)»، وأردف: «(أو فافرق بين الحق والباطل،
وأصله: الإبانة والتمييز)». فوضح بذلك المعنى الثاني
للصدع: قال الفراء: «(فاصدع بالأمر؛ أي: أظهر
دينك)».

ثانياً: إذا ثبت أن للصدع معنيين: (النفاد) أو
(المضي) كما أوضحه المبرد وابن القوطية، و(الفصل)
أو (الإبانة والإظهار) كما أوضحه الفراء والبيضاوي
و(المصباح)، فليس يصح أن نقصر استعمال الفعل على
المعنى الثاني (الإظهار)، ونمنع الأول وهو (المضي)،
وقد رأيت سنده وتخرجه.

فقول الكتاب: (صدع فلان بالأمر) إذا عزم عليه
وهم به ومضى فيه، صحيحٌ فصيحٌ مستقيم. وقد سكت
عنه النقاد وأغفلوه، واكتفوا بإثبات دلالة الفعل على
الجهر ونفي دلالته على الخضوع والطاعة.

٥٧٠. المصداق والمصدقية

(نشرت بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٣)

جرى الكتاب في تعبيرهم على استعمال المصادر

الصناعية، والقاعدة أنه إذا أريد نقل اللفظ من اسميته
إلى الوصفية ألحقت به ياء النسب المشددة؛ فإذا
قلت: (إنسان)، فقد ذكرت الاسم، فإذا أردت
الوصف المتعلق به قلت: (إنساني)، وإذا أردت نقل
هذا الوصف إلى المصدرية للتعبير عن حال الموصوف
ألحقت بلفظ الوصف تاء النقل من الوصفية إلى
المصدرية فقلت: (الإنسانية)، كما تقول: الحيوانية
والكمية والجزئية والكلية، قياساً على ما نطق به
العرب من هذا القبيل كالوحدانية والحرية والعربية
والعربية...

ومما استعمله الكتاب من ذلك حديثاً
(المصدقية)، فما معناها حقاً؟ وهل أصاب الكتاب في
التعبير بها عما قصدوه؟

أقول: (مصدّق الأمر) هو ما يُصدِّقه ويؤيده ويدلُّ
عليه، ف (مصدّق القضية) دليلها الذي يدلُّ عليها
ويشهد لها. ففي (الأساس): «(وعنده مصداق ذلك،
وهو ما يُصدِّقه من الدليل.. قال زهير:

حتى تجلّت مصاديق الصباح له

وبات منحسر المتئين طياناً

أي: دلائله، جمعٌ ومصداق. وفي كلام الفصحاء:
(بدت تبشيرُ الصبح ومصاديقه)؛ أي: أوائله ودلائله.
ف (مصدّق الأمر) على هذا: ما يشهد له من

دليل. و(مصدقيته): الشهادة له والدلالة عليه
وإظهار حقيقته وسمائه. فإذا قلت: (وتشكك
الأحداث التي تصطنعها أمريكا في مصداقية
سياستها)، فيعني ذلك أن ليس في هذه الأحداث ما

يَشهد للسياسة الأمريكية ويدل عليها بجلاء ويكشف عن حقيقتها وسماتها بوضوح، وليس هذا ما يريده الكتاب، وإنما يَعنون أن في هذه الأحداث ما يُثبت الشكَّ في صدقِ سياستها؛ أي: مطابقة ما تُعلِّنه من هذه السياسة لِمَا تقوم به من أحداث.

ولذا كان الصواب: (وتكشِفُ هذه الأحداثُ عن الشك في صدق سياستها).

وهكذا فإن قولك: (إن تصرفَ الدولة هذا يُضعف مصداقيتها) يعني أن تصرفها لا يَنمُّ بقوة على ما تخططه وتُعلِّنه من سياستها، ولا يعني أن أعمالها لا تنمُّ بحق على صدقِ سياستها كما يريده الكتاب، فلا حُجَّة للمجمع القاهري على صحَّة (المصداقية) بالمعنى الذي يريده الكتاب. فتأمل.

٥٧١. صدق القرار، لا: صدق عليه،

ولا: صادق عليه

(نشرت بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٨)

(الصدق) خلاف (الكذب). تقول: (صدق فلان) في الحديث) فهو (صديق)، و(صدق) للمبالغة. كما تقول: (صدقته في القول) فتعدييه إلى مفعول واحد، و(صدقته الحديث) فتعدييه إلى مفعولين، كما في (الأساس)، إذا أنبأته بصدق ولم تكذبه. ومنه: (صدقته القتال) إذا جدَّ فيه. و(صدقته النصيحة أو المحبة) إذا أخلصها له.

وثمة (صدقته) بتشديد الدال: إذا نسيتَه للصدق؛ أي: قلت له: (صدقت)، كما في (المصباح). وجاء

(التصديق) في التنزيل مجازاً بمعنى التحقيق والتأييد والموافقة ونحو ذلك، لا لمجرد نسبة الصدق إلى المتكلم. قال صاحب (المفردات): ((ويُستعمل التصديق في كلِّ ما فيه تحقيق)). وفي (الأساس): ((وعنده مصداق ذلك؛ وهو ما يُصدِّقه من الدليل)) أي: ما يؤيِّده ويوثقه.

وقد جاء في كلمة يومية لناقد قوله: ((أما الحكمُ السليم فتقرُّه وتوثقه، ولا تقول: تُصدِّقه وتُصايرُ عليه. فلا موقع للتصديق والمصادقة في تثبيت وتوثيق وإقرار الحكم)).

أقول: ليس القولُ ما قال الناقد، فالتصديق كما رأيت قد جاء بمعنى التأييد والإقرار والتوثيق، قال الراغب في (المفردات) كما تقدَّم: ((ويُستعمل التصديق في كلِّ ما فيه تحقيق، يقال: صدَّقني فعلُه وكتابه)). قال تعالى: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [آل عمران ٣]. قال القرطبي: ((مصداقاً: حالٌ مؤكَّدة غير منتقلة، لأنه لا يمكن أن يكون غير مصدَّق؛ أي: غير موافق، هذا قول الجمهور)).

فقولك: (صدق المجلسُ القران) إذا أجازَه أو أقرَّه أو أمضاه، صحيحٌ فصيح. والخطأ أن تقول: (صدق على كذا)، والصحيح: (صدقته).

أما قولك (وقَّع على القران)، فصحيحٌ، لأن في التوقيع إيقاعُ شيءٍ على شيء. أما (المصادقة)، فلا شأن لها في هذا الموضع؛ فأنت تقول: (صادقت فلاناً) إذا أصبحت له صديقاً، كما في (الأساس) و(الإفصاح). وتقول: (صادقته ولم أكاذبه)، و(صادقته

المودة والنصيحة)، كما في (الأساس).

ولذا قُلْ: (صَدَّقَ الْمَجْلِسُ الْقُرْآنَ)، لا: (صَدَّقَ عَلَيْهِ)، ولا: (صَادَقَ عَلَيْهِ).

٥٧٢. سَمَحَ لَهُ بِالسَّفَرِ، لَا: صَرَّحَ لَهُ

بالسفر

(نشرت بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٤)

درج الكتاب على أن يقولوا: (صَرَّحَ لِي فَلَانُ بِالسَّفَرِ)، أو: (أَعْطَيْتُ تَصْرِيحاً بِالسَّفَرِ) ببناء (أَعْطَيْتُ) للمجهول، وهم يعنون بذلك أن يقولوا: أَدْنَى لِي فَلَانُ فِي السَّفَرِ، أو: أَعْطَيْتُ إِذْنًا فِي السَّفَرِ. ولا يُوَدِّي (التصريح) بالعربية المعنى الذي أرادوه. ف (صَرَّحَ) بالتشديد معناه: أَظْهَرَ وَبَيَّنَّ. تقول: (صَرَّحْتُ لِفَلَانٍ بِمَا فِي نَفْسِي تَصْرِيحاً) أَي: أَظْهَرْتَهُ وَأَبْنَيْتَهُ.

و(المصارحة): المجاهرة والمكاشفة. ففي (الأساس): ((لَقَيْتُهُ مُصَارِحَةً: مُجَاهِرَةً.. وَصَرَّحَ بِمَا فِي نَفْسِهِ)).

وهناك (صَرَّحَ) بِالضَّمِّ كَكَرَّمَ بِمَعْنَى خَلَصَ. ففي (المصباح): ((صَرَّحَ الشَّيْءُ -بِالضَّمِّ- صَرَاةً وَصُرُوحَةً: خَلَصَ.. فَهُوَ صَرِيحٌ، وَعَرَبِيٌّ صَرِيحٌ: خَالِصُ النَّسَبِ.. وَمِنْهُ: الْقَوْلُ الصَّرِيحُ؛ وَهُوَ الَّذِي لَا يَفْتَقِرُ إِلَى إِضْمَارٍ أَوْ تَأْوِيلٍ)) وَأُرْدَفَ: ((وَصَرَّحَ بِمَا فِي نَفْسِهِ: أَخْلَصَهُ أَوْ أَذْهَبَ عَنْهُ اِحْتِمَالَاتِ الْمَجَازِ وَالتَّأْوِيلِ)).

وتقول: (صَرَّحَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ) بِمَعْنَى انْكَشَفَ بَعْدَ خِفَائِهِ. وَالشَّائِعُ عِنْدَ الْفَصْحَاءِ أَنْ يَسْتَعْمَلُوا فِي الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ الْكِتَابُ (التَّرْخِيصُ)، وَأَصْلُهُ:

التسهيل والتيسير. ففي (المصباح): ((يُقَالُ: رَخَّصَ الشَّرْعُ لَنَا فِي كَذَا تَرْخِيصاً وَأَرْخَصَ لَنَا إِرْخَاصاً: إِذَا يَسَّرَهُ وَسَهَّلَهُ)). وَمِنْ ذَلِكَ (الرُّخْصَةُ) بِضَمِّ الْأَوَّلِ عَلَى وَزْنِ (الْعُرْفَةِ)؛ فَفِي (المصباح): ((وَالرُّخْصَةُ: التَّسْهِيلُ فِي الْأَمْرِ وَالتَّيْسِيرِ)).

فَأَنْتَ تَقُولُ: (رَخَّصَ لِي فَلَانُ فِي السَّفَرِ) بِتَشْدِيدِ الْخَاءِ، كَمَا تَقُولُ: (وَرُخَّصَ لِي فِي السَّفَرِ) بِنَاءِ الْفَعْلِ لِلْمَجْهُولِ. وَتَقُولُ: (أَجَازَ لِي فَلَانُ السَّفَرَ) وَتُسَمَّى رِخْصَةُ السَّفَرِ: جَوَازاً. فَفِي (الْأَسَاسِ): ((حَدَّ جَوَازَكَ، وَخَذُوا أَجْوَازَكَ؛ وَهُوَ صَكُّ الْمَسَافِرِ لثَلَا يُتَعَرَّضُ لَهُ)).

وهكذا تقول: (أَبَاحَ لِي فَلَانُ السَّفَرَ)، أو: (سَمَّحَ بِهِ). أَمَا (صَرَّحَ لِي بِالسَّفَرِ)، فَلَا وَجْهَ لَهُ فِي تَأْدِيَةِ هَذَا الْمَعْنَى.

٥٧٣. أَصَرَ

(نشرت بتاريخ ١٩/٩/١٩٨٦)

تقول: (أَصَرَ عَلَى الْأَمْسِ) إِذَا أَقَامَ عَلَيْهِ وَلِزَمَهُ، فَفِي (الْأَفْعَالِ) لِابْنِ الْقَوْتِيَّةِ: ((وَأَصَرَ عَلَى الذَّنْبِ وَالْمَكْرُوهِ: أَقَامَ))، وَفِي (اللِّسَانِ): ((أَصَرَ عَلَى الشَّيْءِ يُصِرُّ إِضْرَاراً: إِذَا لَزَمَهُ وَدَاوَمَهُ وَتَبَّتْ عَلَيْهِ)) وَهُوَ مِنْ (الصَّرِّ)، وَأَصْلُهُ: الْجَمْعُ وَالشَّدَّةُ. وَقَدْ بَحِثَ هَذَا الْعَدْنَانِي فِي مَعْجَمِهِ (الْأَغْلَاطِ لِلْغَوِيَّةِ الْمَعَاصِرَةِ) فَقَالَ: ((وَيَقُولُونَ أَصَرَ الْأَبُ عَلَى حُضُورِ ابْنِهِ، وَالصَّوَابُ: أَصَرَ الْأَبُ عَلَى ابْنِهِ أَنْ يَحْضُرَ)) وَأُرْدَفَ: ((لَأَنَّ الْحُضُورَ لَيْسَ شَخْصاً لَكِي تُصِرُّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ أَمْراً مَا، وَالْإِنْسَانُ الْعَاقِلُ وَحْدَهُ هُوَ الَّذِي تَسْتَطِيعُ أَنْ تُصِرَّ عَلَيْهِ)).

(صَرَفَ) في غير ما وُضِعَ له، والصواب: أنفق))،
وسبقه إلى ذلك اللغوي المعروف إبراهيم اليازجي.
وعندي أن قولك: (صَرَفْتُ) بمعنى (أنفقتُ)
صحيحٌ فصيحٌ، وهو لا ينبو عن مألوف المجاز،
واستعماله في هذا قديمٌ وليس حديثاً - كما يحسبون -
فقد جاء (الصرف) والتصريف) بمعنى (الإنفاق) في
المعجمات. ففي (المقاييس) لابن فارس: ((وتصريفُ
الدرهم في البيّاعات كلها: إنفاقها))، وفي (المصباح):
((وصَرَفْتُ المالَ: أنفقته))، كما جاء في كلام الفصحاء،
قال ابن المقفع في (الأدب الكبير): ((وما صَرَفْتُ من
مالك في الباطل فَقَدْتُهُ حين تريده للحق)). وقال
المعري في (رسالة الغفران): ((يُوفِي صَرَفَهُم في الأُطعمة
على كل صَرَفٍ))، وهو بمعنى الإنفاق أيضاً.

وهكذا قولك: (صَرَفْتُ) بمعنى (أَمْضَيْتُ)، وقد
أنكره [أي: داغر واليازجي] كما أنكره العدناني،
فأي بأس بأن تقول: (ما صرفت من وقتك في الباطل
فَقَدْتَهُ...) على حد قول ابن المقفع - والوقت ثروة
كالمال - واستعمال الفعل فيهما مجازاً!

٥٧٥. التصرف

يقول كتاب الدواوين: (وُضِعَ فلانٌ تحت تصرف
فلان)، وهم يقصدون (بإمرة فلان)، والذي جرهم إلى
هذا الترجمة الحرفية عن الفرنسية.

ف(التصرف) في اللغة مطاوع (التصريف). تقول:
(صَرَفْتُ الرجلَ في أمري، فتصرفَ فيه)، أي:
فَوَضْتُ إليه أمري، فاحتال وتقلب فيه. (الإمرة) أولى

وكلام العدناني هذا غريبٌ حقاً، لأن الأصل أن
تُصَرَّفَ على الشيء وعلى الأمر - كما بينا - لا على
الشخص. ففي (الصحاح): ((أَصْرَرْتُ على الشيء؛
أي: أَقَمْتُ وَدُمْتُ))، وفي (الأساس): ((ومن المجاز:
أَصْرَ على الذنب)). وفي (النهاية): ((ومنه الحديث:
ويلٌ للمُصْرَرِّين الذين يُصْرُونَ على ما فعلوه وهم
يعلمون)). وفي (القاموس): ((وأَصْرَ على الأمر: عزم))
أي صَمَّم عليه.

وعندي أن لا وجه لقولك: (أَصْرَرْتُ على ابني أن
يَحْضُرَ)، كما لا وجه لقولك: (أَصْرَرْتُ على حضور
ابني)، فكلاهما خطأ، والصواب أن تقول في معناه:
(أَوْجَبْتُ على ابني الحضورَ بإصرار) إذا أوجبت عليه
ذلك مُصْرَراً، أو: أَكَدْتُ عليه وجوب حضوره. وهكذا.

٥٧٤. صَرَفَ

(نشرت بتاريخ ١/٢٤/١٩٨٧)

تقول: (صَرَفْتُهُ أَصْرَفُهُ) بالكسر (صَرَفاً)، ومعنى
(الصَرَفَ) أن تتحوَّلَ بالشيء عن وَجْهَيْهِ إلى وَجْهَيْهِ
أخرى. تقول: (صَرَفْتُهُ عن كذا)، (وصرفته إلى كذا).
واستعمل (الصَرَفَ) في الإبدال، تقول: (صَرَفْتُ
الدينارَ إذا أَخَذْتَ بدلَه دراهمَ، وفي صَرَفِ الدينارِ
تحوُّلُ به من حالٍ إلى حالٍ. ففي (مفردات الراغب):
(«الصَرَفُ: رَدُّ الشيء من حالةٍ إلى حالةٍ، وإبداله
بغيره»)).

ويستعمل الكتاب (الصرف) بمعنى الإنفاق، وقد
أنكر هذا بعضُ النقاد، فقال الأستاذ داغر في
(تذكرته): ((ويقولون صَرَفَ ألفَ جنيه، فيستعملون

(أفعال) أيضاً. فهمزة التأنيث ليست من أصول الكلمة، ولا هي مبدلة منها كإحدى الهمزات السابقة، وإنما هي أَلْفُ أُلْحَقَتِ لِلتَّأْنِيثِ إِلْحَاقًا -كَحُكْمِ أَلْفِ (سَكْرَى)- لكنها بعد أَلْفٍ زَائِدَةٍ، ففي (فَقِهَاءٍ) مثلاً أَلْفَانِ زَائِدَتَانِ؛ والثانية هي للتأنيث، وقد جُعِلَتِ هَمْزَةٌ لِأَنَّهَا مَوْضِعُ الْحَرَكَةِ خِلَافًا لِتِلْكَ الَّتِي قَبْلَهَا، وهذه حال هَمْزَةِ (حَمْرَاءِ) و(كَبْرِيَاءِ)؛ فهما للتأنيث لا تَنْوِنَانِ.

ويتبين بالاستقراء أن الجموع الممنوعة من الصرف المنتهية بهمزة التأنيث تكون على زنة (فُعَلَاءٍ) بضمّ ففتح، كعُلَمَاءٍ وِشُعْرَاءٍ، وزنة (أَفْعَلَاءٍ) كَأَنْبِيَاءٍ وَأَشْيَاءٍ. ومن أسماء الجموع ما كان على (فُعَلَاءٍ) كَشُجْرَاءٍ وَحُفَلَاءٍ وَطُرَفَاءٍ وَقُصَبَاءٍ. فالهمزة في هذه الجموع وأسماء الجموع للتأنيث لا تَنْوِنُ.

وثمة (أشياء) وهي ممنوعة من الصرف؛ قيل لشبهها بـ (فُعَلَاءٍ) وكثرة الاستعمال.

٥٧٧. حكم صارم

قال اليازجي في (لغة الجرائد): ((ويقولون: حُكْمُ صَارِمٍ، أَي: عَنيفٍ. وَرَجُلٌ صَارِمٌ؛ مِثْلُهُ وَفُلَانٌ مِنْ أَهْلِ الصَّرَامَةِ، أَي: مِنْ أَهْلِ الشَّدَّةِ وَالْعَنَفِ. وَإِنَّمَا الصَّرَامَةُ بِمَعْنَى الشُّجَاعَةِ، وَفَسَّرَهَا فِي (الْأَسَاسِ) بِمَعْنَى الْمَضَاءِ فِي الْأُمُورِ، وَقَدْ صَرَّمَ الرَّجُلُ بِالضَّمِّ، وَهُوَ (صَارِمٌ)).

أقول: يقول الكتاب: (لا بد أن يكون الحُكْمُ صَارِمًا) يقصدون به أن يكون شديدًا لا مهوادة فيه ولا

منه وأوفى بالمراد، فانظر إلى قول علي ؓ في (نهج البلاغة ٨٧/١): ((وإنه لا بد للناس من أمير برّ أو فاجر، يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافر)). وقوله: ((أما الإمرة البرّة فيعمل فيها التقى، وأما الإمرة الفاجرة فيتمتع فيها الشقي، إلى أن تنقطع مدته وتدركه منيته)).

٥٧٦. الممنوع من الصرف في الجموع

المهموزة الآخر

(نشرت بتاريخ ١٩٨٧/٧/١١)

يُمنع من الصرف كلُّ جَمْعٍ انْتَهَى بِهَمْزَةِ التَّأْنِيثِ الزَائِدَةِ. وَهَمْزَةُ التَّأْنِيثِ هَذِهِ لَا تَكُونُ مِنْ أَصُولِ الْكَلِمَةِ، وَلَا مُبَدَّلَةً مِنْهَا. وَيُخَطِّئُ الْكِتَابُ حِينًا فِي تَعْرِفِ هَذِهِ الْهَمْزَةِ.

فالهمزة مثلاً في (أجزاء) و(أنباء) أصلية، وليست للتأنيث. فـ (الأجزاء) جَمْعُ (جزء)، و(الأنباء) جمع (نبا)؛ ولذلك نقول: (هذه أجزاء وأنباء) بالتنوين، وهما بوزن (أفعال).

والهمزة في (أثناء) و(أهواء) مُبَدَّلَةٌ مِنْ يَاءٍ، وَلَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ. فـ (الأثناء) جَمْعُ (ثني)، و(الأهواء) جمع (هوى)؛ ولذلك نقول: (هذه أثناء وأهواء) بالتنوين، وهما بوزن (أفعال) أيضاً.

والهمزة في (أعداء) و(أعضاء) مُبَدَّلَةٌ مِنْ وَاوٍ، وَلَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ. فـ (الأعداء) جَمْعُ (عدو)، و(الأعضاء) جمع (عضو)؛ ولذلك نقول: (هؤلاء أعداء لنا)، و(هذه أعضاء علوية) بالتنوين، وهما بوزن

يَلْفِظُهُ الْكِتَابُ بِفَتْحِ الْعَيْنِ خَطَأً وَالْفِعْلُ لَازِمٌ فِي الْأَصْلِ
تَقُولُ: (صَعَدْتُ فِي السَّلْمِ وَالدرَجَةِ وَالجَبَلِ، وَعَلَى
السَّلْمِ وَالدرَجَةِ وَالجَبَلِ). وَقَدْ يَتَعَدَّى بِ (إِلَى) إِذَا
أُرِدْتُ أَنْ تَجْمَعَ مَعْنَى الْإِنْتِهَاءِ إِلَى الْإِرْتِقَاءِ كَقَوْلِكَ:
(صَعَدْتُ إِلَى السُّطْحِ أَوْ إِلَى قِمَّةِ الْجَبَلِ). وَيَأْتِي الْفِعْلُ
مَتَعَدِّياً فَتَقُولُ: (صَعَدْتُ الْمَكَانَ) إِذَا عَلَوْتَهُ، وَقَدْ جَعَلَهُ
صَاحِبُ (الصَّحَاحِ) عَلَى حَذْفِ الْجَارِ، كَدَخَلْتُ، وَهُوَ
يَأْتِي غَالِباً فِيمَا يَعْلُوهُ الْإِنْسَانُ مِنْ غَيْرِ تَدْرِجٍ كَقَوْلِكَ:
(صَعَدْتُ السُّطْحَ) أَي: عَلَوْتَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَصَّصَهُ
بِهَذَا الْإِسْتِعْمَالِ. فَتَأَمَّلْ.

٥٧٩. الصُّعْدَاءُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/٥/٣١)

فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَوْلُهُمْ: (تَنَفَّسَ الصُّعْدَاءُ)، وَمَعْنَى
(الصُّعْدَاءُ): التَّنَفُّسُ الشَّاقُّ الْمَحْدُودُ. وَفِي هَذَا الْقَوْلِ
مَسْأَلَتَانِ:

الأولى أَنَّ الْكِتَابَ يَلْفِظُونَهُ بِفَتْحِ الصَّادِ وَسُكُونِ
الْعَيْنِ، وَهُوَ بِضَمِّ الصَّادِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ عَلَى (فُعْلَاءٍ) بِضَمِّ
فَتْحِ. وَتَكَثَّرَ هَذِهِ الصِّيغَةُ فِي جَمْعِ وَصْفِ الْعَاقِلِ؛
كَبِخِيلٍ وَبِخَلَاءٍ، وَلَتِيمٍ وَلُؤْمَاءٍ، وَكِرِيمٍ وَكِرْمَاءٍ، وَحَلِيمٍ
وَحَلْمَاءٍ، عَلَى أَنَّهَا تَأْتِي لِلْمُفْرَدِ قَلِيلًا، تَقُولُ:
(الْبُرْحَاءُ وَالْخِيَلَاءُ وَالنُّوبَاءُ وَالصُّعْدَاءُ)، كَمَا تَقُولُ:
(النُّفْسَاءُ).

والمسألة الثانية: ما يُقصد بهذا القول؟ ومتى يقال؟

أقول: لا يقال هذا عند انفراج الكَرْبِ أَوْ انكشافه
- كما يَحْسَبُ الْكِتَابُ - بل يقال عند اشتداده.
وغيرب أن يَعِيدَ نَاقِدٌ فِي صَحِيفَةٍ إِلَى بَحْثِ هَذَا

مِيسِرَةً. كَمَا يَقُولُونَ: (هَذَا رَجُلٌ صَارِمٌ) بِمَعْنَى شَدِيدٍ
عَنِيفٍ. وَالَّذِي فِي اللُّغَةِ أَنَّ (الصَّرْمَ) مَعْنَاهُ (الْقَطْعُ)،
(وَسَيْفٌ صَارِمٌ) أَي (قَاطِعٌ). فَفِي (المصباح): ((صَرَمْتُهُ
صَرْمًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ: قَطَعْتُهُ.. وَصَرَمَ الرَّجُلُ -
بِالضَّمِّ- صَرَامَةً وَزَانَ ضَخْمًا ضَخَامَةً: شَجَعَ، وَصَرَمَ
السَّيْفُ: احْتَدَى، وَسَيْفٌ صَارِمٌ: قَاطِعٌ)). وَفِي
(الأساس): ((وَرَجُلٌ صَارِمٌ: مَاضٍ فِي الْأُمُورِ، وَقَدْ صَرَمَ
صَرَامَةً)). وَ(المصارمة): المَقَاطَعَةُ؛ فِي الْحَدِيثِ: ((لَا
يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُصَارِمَ مُسْلِمًا فَوْقَ ثَلَاثِ)) أَي: يَهْجِرُهُ
وَيُقَاطِعُهُ.

وعندي أن لا وجه لقصر (الصرامة) على الشجاعة
والمضاء في الأمور، إذ يمكن أن يُحْمَلَ قَوْلُهُمْ: (حُكْمٌ
صَارِمٌ) عَلَى أَنَّهُ حُكْمٌ قَاطِعٌ فِي الْفَسَادِ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
بَعْضُهُمْ. كَمَا يُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ حُكْمٌ اسْتَبَدَّ بِهِ
صَاحِبُهُ فَلَمْ يَصْدِرْ فِيهِ عَن مَشُورَةٍ. فَقَدْ وَصَفَ الرَّجُلُ
بِمَصْدَرِ الْفِعْلِ فَقِيلَ: (رَجُلٌ صَرَامَةٌ) إِذَا اسْتَبَدَّ بِرَأْيِهِ.
فَفِي (اللِّسَانِ): ((وَالصَّرَامَةُ: الْمُسْتَبَدُّ بِرَأْيِهِ الْمُنْقَطِعُ عَنِ
المُشَاوَرَةِ)). وَقَدْ جَاءَ مِنْ مَعَانِي (صَرَمَ): ضَرَبَ، فَإِذَا
قَلْتُ: (حُكْمٌ صَارِمٌ) اِحْتَمَلَ الْوَصْفَ بِالقِسْوَةِ. فَفِي
(الأفعال) لابن القوطية: ((وَصَرَمْتُهُ صَرْمًا: ضَرَبْتَهُ،
وَصَرَمْتَهُمُ الدَّهْرُ: أَصَابَهُمْ))، وَالْمَعْوَلُ فِي ذَلِكَ عَلَى
الْقَرِينَةِ. فَتَأَمَّلْ.

٥٧٨. صَعِدَ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٦)

تَقُولُ: (صَعِدَ) بِالْكَسْرِ (صُعُودًا)، وَيُسْتَعْمَلُ فِي
مَعْنَى الْإِرْتِقَاءِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ تَعَبَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَقَدْ

فيجعل معناه، كما يقع في وَهْمِ الْكُتَّابِ، لا كما جاء في الأمهات. وقد نبه المجمع العلمي العربي بدمشق على ذلك فقال: ((إنما تقول: (تَنَفَّسَ الصُّعْدَاءُ) في غمرة الحزن أو أوائله، لا عند انفراج الكَرْبِ أو مُواشكة زواله، ولا حين ابتداء انكشافه)). فتأمل.

٥٨٠. صعيد وصعد (نشرت بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٣)

في زاوية يومية ذهب الناقد إلى جَمْعِ (الصَّعِيدِ) على (صُعْدٍ) و(صُعْدَانٍ) كرغيف ورُغْفٍ ورُغْفَانٍ، ثم أضاف إلى ذلك جَمْعَيْنِ آخَرَيْنِ هما (الصَّعَائِدُ) و(الأصْعِدَةُ)، فما الرأي في جمع (الصعيد) على هذه الجموع؟

أولاً: جاء (الصعيد) لِمَعَانٍ؛ ففي (المصباح): ((ويقال (الصعيد) في كلام العرب يُطْلَقُ على وجوه: على التراب الذي على وجه الأرض، وعلى وجه الأرض، وعلى الطريق)). أما جَمْعُ (الصعيد) فقد نصت المعاجم على جمعه على (صُعْدٍ) بضمِّ فُضْمٍ، وجُمِعَ (صُعْدٌ) على (صُعْدَاتٍ)، كما جاء في (الصحاح) و(الأساس) و(النهاية) و(المصباح). وزاد (اللسان): (صُعْدَانٍ) بضمِّ الأول.

وجمَّع الاسم من (فَعِيلٍ) على (فَعْلٍ) بضمِّ الأول والثاني ليس قياساً، وإنما هو جَمْعٌ غَالِبٌ انظر الحاشية في الفقرة (٥٢٤). وكذلك جَمْعُ (فَعِيلٍ) على (فُعْلَانٍ) بضمِّ الأول، وعلى (أَفْعِلَةٌ). ومعنى الغالب: أنه أكثر الأشياء، ولا يُشترط أن يكون قياساً. قال ابن الحاجب في (الشافعية): ((ونحو رَغِيفٍ على أَرْغِفَةٍ

ورُغْفَانٍ غالباً)). وعلى هذا كان لا بد أن يُعاد إلى المعاجم. قال صاحب (اللسان): ((والجمع من كلِّ ذلك صُعْدَانٌ وصُعْدٌ كذلك، وصُعْدَاتٌ جَمْعُ الجمع)). فتبث بهذا أن (الصعيد) يُجمع على (صُعْدٍ) و(صُعْدَانٍ) كرغيف ورُغْفٍ ورُغْفَانٍ، ويجمع على (صُعْدَاتٍ) وهو جَمْعُ الجمع كطريق وطُرُقٍ وطُرُقَاتٍ. وليس في المعاجم نصٌ بجمعه على (أصْعِدَةُ)، وليس هذا الجمع مَقْبُولاً.

ولذا كان من الخطأ القول: (على جميع الأصْعِدَةُ)، والصواب: (على جميع الصُعْدِ أو الصُعْدَاتِ أو الصُعْدَانِ).

ثانياً: قال الرضي في (شرح الشافية): ((إن جموع التفسير أكثرها محتاجٌ إلى السَّمَاعِ، وقد يَغْلِبُ بعضها في بعض أوزان المفرد)). فإذا قيل إن الغالب في (فَعْلٍ) من غير الأجوف مثلاً أن يُجمع على (أَفْعُلٍ)، فالذي يُفهم منه أن ما لا يُذكَرُ له جَمْعٌ من هذا الوزن يمكن جَمْعُهُ على (أَفْعُلٍ). وقد أجاز بعضهم أن يجعل الغالب قياساً مأخوذاً به، ولكن عند الاضطرار. قال سيبويه: ((فلو اضطرَّ شاعرٌ أو ساجعٌ في جَمْعِ (فَعْلٍ) إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه، فلا عليه أن يجمعه عليه، وإن لم يُسْمِعْ)). وقد قصد سيبويه بقوله: ((إنه قياسه)) أنه الغالب فيه.

ثالثاً: إن جمع (فَعِيلٍ) من الأسماء على (فَعَائِلٍ) ليس غالباً ولا كثيراً، خلافاً لما ذهب إليه الناقد. وإنما (الفَعَائِلُ) جمع (فَعِيلَةٍ) بالتاء، ولكن شيئاً من (فَعِيلٍ) قد يُجمع على (فَعَائِلٍ) حَمَلًا على (فَعِيلَةٍ)،

البلاغة): «أصغُوا إليها مَسَامِعَ قلوبكم». ويبدو (أصغى) فعلاً لازماً بمعنى استمع فيستغني عن مفعوله؛ ففي (الصحاح): «وأصغيت إلى فلان: إذا ملّتَ بسمعك نحوه».

ويَسألون: هل تقول: (أصغتُ أذني إلى حديثه)؟ أقول: نعم. ففي (نهج البلاغة ١٧٨/١): «وما أصغتُ لاستراقه مَصَانِعُ الأسماع»، أي: ما استمعتُ إليه المَسَامِعَ خفيةً، والمِصَاحُ: الأذن، من أصاح. وقد أنكر باحث: (أذنٌ صاغية) بمعنى مُصَغِّية، وهو صحيحٌ مستقيمٌ على ما استشهدنا به من (اللسان) و(التاج)، وأنكر آخر: (أصغتُ أذني إلى حديثه) فهي (مُصَغِّية)، وهو صحيحٌ أيضاً على ما استدللنا به من (نهج البلاغة). فتأمل.

٥٨٢. الصُّفْرَة، لا: الصَّفَارُ

(نشرت بتاريخ ١٩٨٤/٧/٣) تقول: (ابيضُ الشيءُ) بتشديد الضاد، واسم اللون هو (البَيَاضُ)، و(اسْوَدُّ) بتشديد الدال، واللون هو (السَّوَادُ). ويُقَيَسُ الكِتَابُ على ذلك، فيُسَمُّونَ لون ما يَصْفَرُّ بتشديد الراء بـ (الصَّفَارِ). فهل في اللغة ما يُسَدُّ هذا ويُصَوِّبه؟

أقول: إن أسماء الأُلوان غالباً على وزن (فُعْلَة) بضم فسكون، ومنها (الصُّفْرَة) بضم الصاد وسكون الفاء. وليس في اللغة (الصَّفَار) بفتح الصاد، وإنما فيها (الصُّفَار) بضم الصاد، وليس هذا اسماً للون، وإنما هو اسم للداء الذي يصفَرُ به لونُ الإنسان ويَشْرته.

كما تُحْمَلُ (فَعِيلَة) على (فَعِيل) كسفيينة وسفن، وصحيفة وصحف. وقد جاء ذلك صريحاً في (شرح الشافية) وسواه.

فلا وجه إذن لجمع (صعيد) على (صَعَائِد) البتة. وقد جاء (الصعائد) جمعاً لـ (صَعِيدَة) كضريبة وضرائب، أو جمعاً لـ (صَعُود) كعجوز وعجائز. وجاء (صَعُود) مؤنثاً بمعنى الطريق، فَجُمِعَ: (أصعِدَة) و(صُعِدَ)، وضدَّ الهبوط، فَجُمِعَ: (صَعَائِد) و(صُعِدَ)، وبمعنى العقبة، فَجُمِعَ (أصعِدَة). أما (الصعيد)، فليس له إلا (الصُّعْد) و(الصُّعْدَات) و(الصُّعْدَان).

٥٨١. أصغى

(نشرت بتاريخ ١٩٨٥/١٠/١١)

تقول: (صَعَوْتُ أصغُو) كدَعَوْتُ أدْعُو، و(صَغَيْتُ أصغى) كَرَمَيْتُ أرْمِي، و(صَغَيْتُ أصغى) كسَعَيْتُ أسْعَى، و(صَغَيْتُ أصغى) كَرَضَيْتُ أرْضِي، ومن المعاجم ما أغفل بعض هذه الوجوه. والفعل لازمٌ، معناه في الأصل: (مال). ففي (الصحاح): «صَغَتِ النجومُ: إذا مالتْ للغروب». لكن إذا قلت: (صَغَتِ أذني إلى الحديث)، فيعني ذلك أنها استمعت. ففي (اللسان): «(وصغا إليه سمعي)». وفي (التاج): «ولذا اقتصر الجوهري وغيره على صغا: مال واستمع».

وهكذا (أصغى)، لكنه في الأصل فعلٌ متعدُّ. ففي (الجمهرة): «(وكلُّ شيءٍ أَمَلَتْهُ فقد أصغَيْتَهُ)». ف (الإصغاء) هو الإمالة، لكنك إذا أصغيت أذنك أو سَمَعَكَ، فيعني ذلك أنك استمعت. ففي (نهج

كقَعَدَ يَقْعُدُ، و(صَلَحَ يَصْلُحُ) كَمَنْعَ يَمْنَعُ، وقد جاء بذلك (المصباح). أما المصدر فقد جاء منه (الصَّلَاح) ضد الفساد، كما جاء (الصُّلُوح) أيضاً. وتقول في المتعدي: (أَصْلَحَهُ إِصْلَاحاً).

ويشيع عند الكتاب (صَلَحَهُ) بالتشديد (تصليحاً) بمعنى (أَصْلَحَهُ). ولم يرد ذلك في كتب اللغة، وليس له إلا الأخذ بقياس التفعيل، ولكن هذا للمبالغة والتكثير. ومثله (التدعيم)، فإنه لم يرد في العربية، ووجهه أن يُقصد به المبالغة في الدعم. فباب (فَعَّلَ) تفعيلاً) للتكثير غالباً؛ أي: الدلالة على كثرة الفعل أو الفاعل أو المفعول، كما جاء في (الشافعية) وشرحها للرضي.

وجاء من مصادر الفعل (صَلَحِيَّة) بتخفيف الياء كالكراهية، والكتاب يشددون الياء، فهل لهذا وجه؟ أقول: تَرَدُّ الياء المشددة في اسم المصدر الصناعي، لكنه لا يجوز صوغ اسم المصدر هذا من مصدر الفعل حتى يكون له دلالة غير دلالة المصدر. فإذا قصد بـ (الصَلَحِيَّة) -المشددة الياء- مجرد الصلاح أو الصلاحية بتخفيف الياء، فلا وجه له. ولذا قُل: (الصَّلَاح) و(الصُّلُوح) و(الصَّلَاحِيَّة) بالتخفيف.

٥٨٤. هذا في مصلحة الأمة، لا: في

صالحها

(الصَّالِح) في كلام كثير من الكتاب بمعنى (المَصْلَحَة)، وليس الأمر كذلك. فـ (الصَّالِح) ضد

والغالب أن تكون أسماء الأدوية على (فَعَال) بضم الفاء كالسُّعال، والكُساح، والصُّداع، والرُّكام والعُطاس. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «صَفَرَ بضم الصاد وكسر الفاء صَفْراً: أصابه الصُّفار بضم الصاد: داءٌ في البطن». وفي (اللسان): «والصُّفار بضم الصاد صُفْرةٌ تعلقو اللون والبشرة، وصاحبه مَصْفُون».

وفي لغة الكتاب: (صَفَّار البيض) بفتح الصاد، وهو خطأ. إذ يقال لصفرة البيض بضم الصاد (المَاح)، كما يقال لبياضه (الآح). ففي (اللسان): «يقال لبياض البيضة التي يؤكل الآح، ولصفرتها المَاح».

وفي لغة الكتاب: (الخَضار بفتح الخاء اسماً للون، والصحيح هو (الخَضرة) بضم الخاء. أما (الخَضار بفتح الخاء، فقد جاء في (الصحاح): «والخَضار بفتح الخاء: اللبن الذي أكثر ماؤه، والخَضار أيضاً: البَقْلُ الأوَّل».

ومما جاء من الألوان على (فُعْلَة) بضم الفاء: (الحُمْرة)، و(الحُلْكة) وهي شدة السواد، و(الحُوَّة) وهي حمرة تضرب إلى سواد، و(الخَضرة)، و(الدُّبسة) وهي حمرة مشربة سواداً، و(الدُّخنة) وهي كُدرة في سواد، و(الدُّهسة) لون الرمل، و(الدُّهمة) السواد، و(الرُّهرة) البياض، و(السُّحمة) و(السُّخمة) السواد، و(السُّمرة) بين السواد والبياض، و(العُبرة) يُلَوَّن الشبيه بالغبار، و(الشُّقرة). وهكذا..

٥٨٣. صلح

(نشرت بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٤)

تقول: (صَلَحَ يَصْلُحُ) ككُرُمَ يَكْرُمُ، و(صَلَحَ يَصْلُحُ)

وانتظرتُ غفلته)) ومعنى ذلك أنه مضى إلى العدو
ببغية متحفزاً لقتاله ثابتاً على ما اعتزمه، حتى
أمكنته منه غفلة فرماه.

وقد بحث هذا الدكتور مصطفى جواد في كتابه
(قل ولا تقل) فعاب على ابن الأثير قوله (ثبت له)،
وقال: ((كيف يثبت له ويقصده بفعل واحد، وكيف
تجتمع الحركة والسكون، أو السكون والحركة في فعل
واحد)).

أقول: إن ابن الأثير أراد إيضاح المعنى فقال:
(أي: ثبت له)، والذي أراده بقوله هذا أنه استمر
صمده لعدوه حتى كانت منه غفلة. وهكذا تقول:
(عانيت الوعاء - أي المشقة - حتى ذلت الصعاب)،
وأنت تريد بذلك: (استمرت معاناتي للوعاء حتى
ذلت الصعاب)، كما تدل على ذلك القرينة. أما قول
الدكتور جواد (كيف تجتمع الحركة والسكون في آن
واحد) فعجب حقاً. ذلك أنك تقول: (ثبت فلان في
الحرب)، أو: (ثبت في قتال خصمه)، ولا تعني
بذلك أنه جمده فلم يتحرك ولم يتزحزح، وإنما تعني:
ثبت قلبه واستمر عزمه فمضى إلى خصمه ثابت العقد
صديق العزم لا مجيداً عن ذلك ولا منصرفاً، وإلا
فالقتال جولات من كسر وفر. وقد جاء في (نهج
البلاغة): ((فصمداً صمداً حتى ينجلي عمود الحق)).
وقول علي عليه السلام هذا دعوة إلى مداومة الصمد والثبات
عليه حتى ينجلي عمود الحق ويسطع نوره.

ودليل قولنا أن في الصمد للعدو مصابرةً واعتزاماً
للقتال، ما جاء في (التاج) و(المحيط في اللغة) وهو:

الفاسد، وخلاف (الطالح)، أما (المصلحة) فهي الخير
والمنفعة.

فقول الكتاب: (هذا في صالح الأمة) خطأ،
والصواب: (في مصلحتها). وقد أشار إلى ذلك كثيرون.

٥٨٥. صمداً

(صمداً يصمداً) بالضم كقصد يقصد وزناً ومعنى،
تقول: (صمداً) كقصده متعدياً، و(صمداً له
وإليه) كقصدت له وإليه لازماً. وإذا (صمداً فلاناً)
فقد يممته وطلبته، وإذا (صمداً له وإليه) فقد
توجهت نحوه تبتغيه، هذا هو الأصل.

فإذا كان (المصمود) أو (المصمود إليه) هو الله
تعالى ذو القوة وموضع الثقة والاعتماد، ف(الصامد)
إنما يتوجه إليه ببغية ويلوذ به ويسلم الأمر إليه.
ففي (الصباح): ((وصمداً يصمداً صمداً: قصده.
والصمد بالتحريك: السيد، لأنه يصمداً إليه في
الحوادث)). وفي (الأفعال) لابن القوطية: ((صمداً إلى
الله صمداً وصموداً وأصمداً: لجأت)). ونحو ذلك ما
في (الأساس) و(المصباح) و(الإبدال) و(الكليات).

ويبدو للمتدبر أن في (الصمد) و(المصمود) توجهاً
وابتغاءً بل اعتزاماً لأمر. فإذا قلت: (صمداً للعدو)،
فليس (الصمد) فيه التوجه والمضي إليه وحسب، بل
هو اعتزام قتاله والتحفز له أيضاً. ففي حديث معاذ
بن الجموح في قتل أبي جهل، وقد حكاه ابن الأثير
في (النهاية) بقوله: ((فصمداً له حتى أمكنتني منه
غرة))، وعقب عليه فقال: ((أي: ثبت له وقصده

وقد اعتاد الكُتَّابُ أن يقولوا: (صَمَّامُ القارورة).
بفتح الصاد وتشديد الميم، ولا وجه له. فإذا قلت:
(التهب صَمَّامُ رثة فلان) لفظت (الصَمَّام) بكسر الأول
وتخفيف الميم. وجاء في مصطلحات المجمع القاهري
(الصَمَّامُ الرثوي). وما جاء على (فَعَال) من اسم الآلة
كثير. ف (النَّظَام) لما يُنظَم به، و(الجماع) لما يُجمع
به، وكذلك (الوثاق) و(الرِّباط) - كما قال المرزوقي في
(شرح الحماسة) - وكذلك (الخياط) لما يُخاط به وهو
الإبرة. قال الرضي في (شرح الشافية): «وجاء الفَعَال
أيضاً بكسر الفاء للآلة كالخياط والنَّظَام».

وجاء (الصَّمَاد) بمعنى (الصَمَّام)؛ تقول: صَمَدْتُهَا
صَمَدًا وَصُمُودًا: إذا سَدَدْتُهَا بالصَّمَاد، كما في
(الإفصاح).

٥٨٧. الصَّوْبُ

(نشرت بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥)

(صاب السهم القرتاس صَيِّبًا) بالياء، ك
(أصابه)، وكذلك: (صابه يَصُوبُهُ صَوْبًا) بالواو.
والقرتاس: الغرض والهدف.

وك (صاب يَصُوب) معانٍ أخرى؛ ف (صاب
المطْبُ): وَقَعَ، و(صاب الشيءُ): انحدر، و(صاب
الرجلُ): قَصَدَ. ففي (الأفعال) لابن القوطية: «صاب
الشيءُ: نزل من علُوِّ إلى سُفْلٍ، وأيضاً: قَصَدَ».
وفي (اللسان): «(الصَّوْبُ: نزولُ المطْبُ».

ومن ثم كان للصَّوْبِ معانٍ. ف (الصَّوْبُ): المطرُ
ونزوله، وهو: القصدُ والجهة، وهو: الصواب،
فالسهمُ إذا صاب لم يخطئ. وفي (شفاء الغليل)

«(الصَّمَادُ بالكسر: الجراد والضراب من: صامدَه)»،
وفي (التهذيب) للأزهري: «(ويقال ناقةٌ مَصْمَادٌ، وهي
الباقيةُ على القَرِّ والجَدْبِ، الدائمةُ الرِّسْلِ)» أي:
الصابرةُ على البردِ والمَحَلِّ، المستمرةُ مع ذلك في
عطائها ولبنها. وفي هذا ما يشير إلى أن (الصَّمَاد)
يعني المجالدةُ والمصابرة، وكذلك (الصمَد).

وقد جاء: (الصمَد من الرجال) - بالتحريك - الذي
لا يعطش ولا يجوع في الحرب.

ومن معاني (الصمَد) بفتح فسكون: الصلابة، كما
في (المقاييس) لابن فارس.

أما مصدر (صَدَّ) فقد منع الدكتور جواد فيه
(الصُّمُود) وقصره على (الصمَد) وهو عجبٌ حقاً، وقد
تقدم نصُّ ابن القوطية بقوله: «صَمَدْتُ إلى الله
صَمَدًا وَصُمُودًا، وأصمَدْتُ: لجأتُ».

فتثبت بهذا صحَّةُ قولك: (صَمَدْتُ له وإليه صَمَدًا
وصُمُودًا) خلافاً لمن أنكره. ومن أثر الاستزادة في
البحث فليرجع إلى كتابنا (مع النحاة/ ٢٦٦). فتأمل.

٥٨٦. صِمَام، لا: صَمَّام

(نشرت بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٦)

تقول: (صَمَمْتُ فَمَ القارورة صَمَّامًا)، كما تقول:
سَدَدْتُهُ سَدًّا معنًى ووزناً. قال صاحب (المفردات):
«(وصَمَمْتُ القارورة: سَدَدْتُ فاهَا، تشبيهاً بالأصمَّ
الذي سُدَّتْ أُذُنُهُ)». واسم الآلة من (صَمَّ): (صِمَام)
بكسر الصاد على وزن (فَعَال) بكسر الفاء، واسم الآلة
من (سَدَّ): (سِدَاد) بكسر السين.

(صَاعَةُ). ففي (اللسان): «صَاعُ الشَّيْءِ يَصُوعُهُ صَوْعًا فانصاع»، فما معنى (صَاعَةُ)؟

في اللغة: (الصاع)، وهو إناء يُشرب به ويُكال به،

تقول: (صَعْتُ الشَّيْءَ) إِذَا كَلْتُهُ بِالصَّاعِ. ففي

(القاموس): «الصَّاعُ وَالصَّوَاعُ بِالْكَسْرِ: الَّذِي يُكَالُ

بِهِ.. وَصَعْتُهُ أَصُوعُهُ: كَلْتُهُ بِالصَّاعِ». هذا هو الأصل،

فإذا تدرّجت بالفعل إلى المجاز قلت: (صاع فلانُ

إبله) إذا استدار بها وحاشها ليسوقها، قال

الزمخشري في (الأساس): «ومن المجاز: الراعي

يَصُوعُ إبله، وَالْكَبِيُّ يَصُوعُ أَقْرَانَهُ: يَحُودُهُمْ، كَمَا

يَحُودُ الْكَائِلُ الْمَكِيلَ». أي: يحوط الراعي إبله

ويحوشها ليسوقها، كما يحوط الكبِيُّ أَقْرَانَهُ لِيُطَبِّقَ

عليهم. ف (حاذه حَوْدًا) بمعنى: حاطه. وهكذا إذا

اكتال الكائل المكيل بالصاع فقد حاطه به. وقد جاء في

(اللسان): «(وصاع الشيء صَوْعًا: ثناه ولواه)». وهذا

واضح في مقال الإبل؛ فإذا عمَدَ الراعي إلى أن يحوط

إبله المتفرقة ويحوشها، فلا بد أن يثنيها ويلويها عما

كانت عليه من تفرُّق بردِّها إليه، فإذا انصاعت إليه

مسرعةً، فقد ارتدَّتْ إليه. ولذا قيل: (والمُنصاع:

المُعَرَّدُ وَالنَّاكِصُ)، كما في (اللسان). و(المُعَرَّدُ:

المتحوِّلُ عما كان عليه. فالإبل المنصاعة هي التي

تحولت مسرعة لتتردَّ إلى راعيها.

فإذا قلت: (أشرتُ على صاحبي بكذا فانصاع إلى

مشورتي)؛ فمعناه: ارتدَّ إليها.

وهكذا تقول: (صرفته عن غيِّه أو ضلاله أو هواه

فانصاع).

للخفاجي: «(الصَّوْبُ.. حقيقته: القصد، ويكون

بمعنى المطر ونزوله، وبمعنى الصواب، ويكون بمعنى

الجهة)».

ويقول الكتاب من ذلك: (اتجهتُ صَوْبَ الدان)؛

أي: اتجهتُ نحوها، يَنْصُبُونَ (صَوْبًا) عَلَى الظرفية.

فهل هذا صحيح؟

أقول: صرَّح بذلك (المعجم الوسيط) دون سواه، إذ

قال: «(الصَّوْبُ: الجهة، ومنه: اتَّجَهَ صَوْبَهُ)». على

أنه مادام من الثابت أن (الصَّوْبُ) هو القصد والجهة،

وأنتك تقول: (صاب السهمُ نحو الرميَّة) بمعنى اتَّجَهَ،

وهو يَصُوبُ نحوه؛ أي: يتجه، فقد غدا لقول

الكتاب: (اتجهتُ صوبَ الدان وجهًا واضح.

ولذا قُلْ: (اتجهتُ صَوْبَ الدان)، أو: (قَصَدْتُ

قَصْدَهَا)، و(نَحَوْتُ نَحْوَهَا)، كلُّ ذلك صحيح.

٥٨٨. انصاع

(نشرت بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٧)

نبه الشيخ إبراهيم اليازجي على أن الكتاب

تستعمل (انصاع) بما لا يمتُّ إلى معناها بقليل أو

كثير؛ فيقولون: (انصاع فلانٌ لمشورتي) إذا انقاد

وأطاع. و(انصاع) في اللغة: (انفتل راجعاً مسرعاً)

وشتان بينهما. وقد جرى اليازجي في ذلك الأستاذ

داغر، وشايعه في ذلك كثيرون، ومنهم الأستاذ

العدناني في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة). فما

صواب المسألة؟

أقول: لا بد في الحكم على معنى (انصاع) من

تبيين معنى (صَاعَةُ)؛ ذلك أن (انصاع) مطاوعٌ

٥٨٩. صاغ يَصُوغُ، لا: صاغ يَصِيغُ

(نشرت بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٧)

تقول: (صاغ الشيء يَصُوغُهُ صَوْغاً وصياغة)، إذا هيأه على مثال، كساقه يَسُوقُهُ سَوْقاً، ففي (القاموس): ((صاغ الشيء يَصُوغُهُ: هيأه على مثال مستقيم)). واسم الفاعل: (صاغ)، والجرِّفة: (الصياغة)، والاسم: (الصيغة) كالقيمة. والفعل واويُّ أبداً. فقول الكتاب: (وهو يَصِيغُ القول على ما يقتضيه سياق الكلام) خطأ، صوابه: (وهو يَصُوغُ)، إذ ليس في اللغة: (صاغ يَصِيغُ).

وقد جاءت (الصياغة) للجرِّفة بالياء، وأصلها: (الصَّوَاغَةُ) بكسر الصاد، ومتى وقعت الواو بين الكسرة والألف في المصدر الأجوف قلبت ياءً، وهكذا تقول: (السِّيَاقَةُ) من: ساق يَسُوقُ، كما تقول: (القيَامُ) و(الصِّيَامُ) من: قام وصام.

وجاءت (الصيغة) بالياء، وأصلها الواو؛ ك(القيمة) التي أصلها الواو أيضاً. والقاعدة أن تقلب الواو ياءً إذا سكنت بعد كسرة؛ كميزان وميعاد وميراث. ففي (التاج): ((ومن المجاز: صاغ الله تعالى فلاناً صيغةً حسنةً؛ أي: خَلَقَهُ خِلْقَةً حَسَنَةً، وهو حَسَنُ الصِّيْغَةِ)).

واسم المبالغة: (صَوَّغَ) بتشديد الواو المفتوحة، وسُمِعَ عن العرب قولهم: (الصَّيَّغُ) بالياء. قال ابن جنِّي في (الخصائص): ((أهل الحجاز يقولون للصَّوَّغِ: الصَّيَّغُ. كرهوا التقاء الواوين فأبدلوا الأولى

ياءً فصار تقديره الصَّيَّوْغُ، فلَمَّا التقت الواو والياء، أبدلوا الواو للياء قبلها فقالوا: (الصَّيَّغُ).

وجَمَعُ (الصائغ): (صَوَّغَ) بضم أوله وتشديد الواو كشاهد وشُهَاد، وكاتب وكُتَّاب، وجاء عن العرب: (صَيَّغَ) أيضاً بالياء جمعاً لـ (صائغ)، وقد أنكره البلازجي، وهو صحيح؛ ففي (التاج): ((وجَمَعُ الصائغ: صَاغَةً وصَوَّغَ وصَيَّغَ بالضم)).

ولذا صحَّ قولك في المفرد: (صائغ) و(صَوَّغَ) و(صَيَّغَ)، وفي الجمع: (صَاغَةً) بالفتح، و(صَوَّغَ) و(صَيَّغَ) بالضم فيهما والتشديد. أما الفعل فهو: (صاغ يَصُوغُ)، لا: (يَصِيغُ)!

٥٩٠. مَصُوغٌ، لا: مُصَاغٌ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

كل ما كان على (مفعول) فهو يقتضي (فَعَلَّ)، وعلى (مُفَعَّل) فهو يقتضي (أَفَعَّلَ)، فالتلازم أبداً واقع بينهما. ف (المصوغ) من (صاغ)، و(المصاغ) من (أصاغ)، ولم يرد به سماع، فقاتله مُحْطِي.

٥٩١. مَصُونٌ، لا: مُصَانٌ

(من كتاب: أخطاؤنا في الصحف والدواوين)

تقول من (صان الشيء): (هو مَصُونٌ) بفتح الميم على (مفعول)، لا (مُصَانٌ) بضمها على (مُفَعَّل)؛ لأن هذا من (أصان) وهو غير وارد، والغلط فيه شائع.

٥٩٢. المصاير والمضايق

(يُحْطِيُ الكتابُ حيناً فيما يَجْمَعُونَهُ على (مَفَاعِلِ)

إذا كان معتل العين، نحو (مَصِير) و(مَضِيق) فيجمعون الأوَّل على (مَصَائِر)، والثاني على (مَضَائِق) بهمزة بعد الألف في كلٍّ منهما. والقياس أن يقولوا: (المَصَائِر) و(المَضَائِق) بياءٍ بعد الألف.

والقاعدة في ذلك أنه إذا اعتلت عين المفرد بياءٍ أو واوٍ أو أَلِفٍ مقلوبةٍ عن ياءٍ أو واوٍ، ظهر حرفُ العلة عند جَمْعِهِ جَمْعَ تَكْسِيرٍ.

فما جاء بالياء: (مَطِيئ) وجمعه (مَطَائِر) بالياء بعد الألف، وكذلك: (مَطَان) جمعه (مَطَائِر) بالياء أيضاً، لأن أَلِفَ (مَطَان) مقلوبةٌ عن ياء. ومثله: (المَعِيب والمَعَابَة والمَعَاب) جمعها (مَعَائِب) بالياء، و(المَعِيش والمَعَاش والمَعِيشَة) جمعها (مَعَائِش) بالياء. والمَكِيدَة على (مَكَائِد) بالياء.

ومما جاء بالواو: (المَعُول) بكسر الميم وفتح الواو فجمعه على (مَعَاوِل) بالواو، ومثله: (المَجُول) بكسر الميم وفتح الواو على (مَجَاوِل)، و(المُتَوَبَة والمُعَوْنَة) بضم التاء والعين على (مَتَاوِب ومَعَاوِن). و(المَنَارَة) على (مَنَاوِر)، لأن الألفَ في (المَنَارَة) أصلها واو. و(المَفَارَة) على (مَفَاوِر) لأن الألفَ في (المَفَارَة) أصلها واو. و(المَخَاضَة والمَجَاعَة والمَنَاحَة والمَغَارَة والمسَافَة والمَخَافَة) على (مَخَاوِض ومَجَاوِع ومَنَاوِح ومَغَاوِر ومَسَاوِف ومَخَاوِف).

أما ما ثبتت الهمزة في جَمْعِهِ فهو ما جاء في مفرده حرفٌ مدٌّ زائدٌ؛ كالألف في (رِسَالَة)، والواو في (عَجُون)، والياء في (دَقِينَة)، فإنك تقول في جمعها: (رِسَائِل وعَجَائِز ودَقَائِن)، بالهمزة بعد الألف على

(فَعَائِل). وهكذا: (المَنِيحَة) على (مَنَائِح) بهمزة بعد الألف، لأن الياء في (مَنِيحَة) زائدة، فهي على وزن (فَعِيلَة) بمعنى العَطِيَّة مِن: مَنَحَ يَمُنِّحُ. أما (المَنَاحَة) فتجمع على (المَنَاوِح) لأن الألفَ في (المَنَاحَة) مقلوبة عن واو، فأصل الفعل: نَاحَ يَنُوحُ، ووَزَنُ (مَنَاحَة): (مَفْعَلَة) يفتح الميم والعين بينهما فاءً ساكنة. وهكذا: (شَعِيرَة) جمعها (شَعَائِر) بهمزة بعد الألف، لأن الياء في (شَعِيرَة) زائدة فالفعل: شَعَرَ يَشْعُرُ. هذا هو القياس، وما شذ عن ذلك نَصُّوا عليه.

فما شذ مثلاً: (مَصَائِب) جَمْعُ (مُصِيبَة)، وهي في الأصل اسمُ فاعلٍ مِن (أَصَاب)، فقد جمعوا (المُصِيبَة) قياساً على (مُصِيبَات) جَمْعَ تَصْحِيحٍ، وعلى (مَصَاوِب ومَصَائِب) جَمْعَ تَكْسِيرٍ - كما تُجمع الأسماء - لأنها صفةٌ غالبيةٌ استغنت عن موصوفها فأُنزِلت منزلةُ الأسماء. ففي (التاج): «ونقل شيخنا في (التوشيح) أن أصلَ المُصِيبَة الرَّمِيَّةُ بالسهم، ثم استعملت في كل نازلة». كما جمعوها شذوذاً على (مَصَائِب) بالهمز، وبسطوا القول في هذا الشذوذ، ومما قالوه: (همزة مصائب من المصائب). ومن الطريف أن الجمع الذي اشتهر من هذه الجموع هو (المصائب) بالهمز.

ومما شذ كذلك جَمْعُ (المَنَارَة)؛ فقد قالوا فيه: (المَنَاوِر) وهو القياس كما تقدم، لأنه (مَفْعَلَة) مِن: النور، لكنهم قالوا كذلك (المَنَائِر) بالهمزة. قال ابن جنِّي في (الخصائص ١٤٥/٣): «وقالوا أيضاً: مَنَارَة ومَنَائِر، وإنما صوابها: مَنَاوِر، لأن الألفَ عينٌ